السياسة الخارجية السورية

2010-2000

عقد التحديات الكبرى

الدكتور
شاهر إسماعيل الشاهر
كلية العلوم السياسية-جامعة دمشق

تقديم: شهناز صبحي فاكوش

الدكتور

شاهر إسماعيل الشاهر

كلية العلوم السياسية- جامعة دمشق

السياسة الخارجية السورية
2010-2000
عقد التحديات الكبرى

تقديم

شهناز صبحي فاكوش

الكتـاب: السياسة الخارجية السورية 2000 – 2010
عقد التحديات الكبرى
المؤلـف: د. شاهر إسماعيل الشاهر
تقديـم: شهناز صبحي فاكوش
الطبعة الأولى 2011
عدد النسخ 1000

© جميع الحقوق المحفوظة للمؤلف

موافقة وزارة الإعلام رقم 107889 تاريخ 21/ 2/ 2011

دار العراب
للدراسات والنشر والترجمة
دمشق – سوريا - حلبوني الجادة الرئيسية
تلفاكس: 00963112247432
جوال: 00963933406321
00963940455593
E-MAIL:daralaraab@yahoo.com

المحتوى

تقديم

مقدمة

الفصل الأول: مدخل نظري لدراسة السياسة الخارجية

أولاً- تحليل السياسة الخارجية من منظور القوة والمصالح القومية

ثانياً- رؤية السياسة الخارجية من منظور السياسة الداخلية

ثالثاً- رؤية السياسة الخارجية من منظور السياسة البيروقراطية

رابعاً- رؤية السياسة الخارجية من منظور القيادة السياسية

خامساً: أسس السياسة الخارجية السورية وسماتها وأهدافها

الفصل الثاني: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية السورية

المحدد الأول: التاريخ السياسي لسورية

المحدد الثاني: طبيعة النظام السياسي وأثره على السياسة الخارجية

المحدد الثالث: البيئة الجغرافية وأثرها على السياسة الخارجية السورية

المحدد الرابع: التحولات الاقتصادية في سورية وأثرها على السياسة

الفصل الثالث: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية السورية

المحدد الأول: بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الخارجية

المحدد الثاني: الصراع العربي- الصهيوني وأثره على السياسة الخارجية

الفصل الرابع: السياسة السورية على الصعيد العربي

أولا": العلاقات السورية- اللبنانية

ثانياً: العلاقات السورية– العراقية
ثالثاً: العلاقات السورية– السعودية
رابعاً: قمة دمشق: قمة التضامن والعمل العربي المشترك

الفصل الخامس: السياسة السورية على الصعيد الإقليمي

أولاً: العلاقات السورية– الإيرانية
ثانياً: العلاقات السورية– التركية

الفصل السادس: العلاقات السورية الأمريكية

أولاً: سياسة المحافظين الجدد في إدارة بوش تجاه سورية
ثانياً– العلاقات السورية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001:
ثالثاً: الضغوط الأمريكية على سورية والقرار 1559
رابعاً: تقرير بيكر ـ هاملتون:
خامساً: زيارة نانسي بيلوسي إلى دمشق:
سادساً: الاتهام الأمريكي لسورية بامتلاك مفاعل نووي

الفصل السابع: العلاقات السورية الفرنسية

أولاً: التغير في الموقف الفرنسي تجاه سورية
ثانياً: العلاقات السورية
– الفرنسية في عهد الرئيس ساركوزي
ثالثاً: ساركوزي ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط
رابعاً: العلاقات الاقتصادية السورية– الفرنسية

الفصل الثامن: العدوان الإسرائيلي على لبنان تموز2006 والموقف السوري منه

أولاً: الأسباب المباشرة وغير المباشرة لهذا العدوان:

ثانياً: حصول العدوان:

ثالثاً: عملية الوعد الصادق "عملية نوعية"

رابعاً: أسباب رد الفعل الإسرائيلي

خامساً: الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة

سادساً: المواقف العربية والإسلامية الرسمية من الحرب

سابعاً: أثر حرب تموز 2006 على مستقبل النظام الرسمي العربي

الفصل التاسع: موقف سورية من الإرهاب

أولاً: القانون الأمريكي لمكافحة الإرهاب

ثانياً: مبدأ بوش: Bush Doctrine

ثالثاً: الدول الشريرة:

رابعاً: الدعوة السورية إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب

خامساً: الموقف الأمريكي من الدعوة لعقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب:

سادساً: التعاون السوري في مجال مكافحة الإرهاب

سابعاً: دور سورية في نشر إسلام معتدل ومتسامح

الفصل العاشر: سورية والاتحاد الأوروبي

أولاً: معاهدة برشلونة

ثانياً: اتفاق الشراكة السورية- الأوروبية والعامل الإسرائيلي

ثالثاً: خطوات الإصلاح التي تمت في سورية خلال العامين الماضيين

رابعاً: المكاسب السورية المتوخاة من التوقيع على هذه الاتفاقية

خامساً: تأجيل اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية

سادساً: المواضيع الرئيسة في اتفاق الشراكة السورية الأوروبية

ثامناً: سورية ونظرية البحار الأربعة

مقدمة

بعد رحيل الرئيس **حافظ الأســـد** الذي كان عنواناً لمرحلة من أصـــعب المراحل التي مرت بها ســـورية؛ راهن الكثيرون على حدوث فراغ قيادي في ســـورية. بل إن بعض الدول، استعدت لاحتواء سورية وجعلها دولة ثانوية تابعة، انطلاقاً من ظنهم بأن غياب الرئيس **حافظ الأسد**، سيترك فراغاً كبيراً يضعف دور سورية وقرارها المستقل.

تمثل الســياســة الخارجية الســورية في عهد الرئيس **بشــار الأســد** اســتمراراً وتطويراً للمدرســة الســياســية التي أرســاها القائد الخالد **حافظ الأســد**، ولكنها تتميز إلى جانب ذلك بالصــراحة في الموقف والوضــوح في الفكرة والبســاطة في التداول والاســتلهام المؤمن بمبادئ الأمة وأهداف الجماهير ومصـلحة الوطن واعتماد الدبلوماسـية الشـعبية إلى جانب الدبلوماسـية الرسمية خطين متوازيين ومتكاملين.

جاء الرئيس **بشـــار الأســـد** بإرادة شـــعبية وإجماع منقطع النظير، وأضـــاف بثقافته العصـرية وتعامله مع المتغيرات الدولية وإدراكه لمعنى الممكن في السـياسـة أي فن اسـتخدام القوة المتاحة وإضـــافة عوامل جديدة لدعمها وإعطائها طابعاً واقعياً وديناميكياً يقوم على التحديث والتطوير دون الغياب عن الجوهري في المبدأ والواضح في الهدف والاستيعاب الكلي لنظرية المصـالح كما سنرى لاحقاً، ووضـع جميع الأمور في التطبيق؛ في ممارسـة بعيدة عن الغرور والمزايدة، تعمق الايجابي وتبطل السلبي وتشجع على الارتقاء نحو الأفضل من خلال اســتثمار جميع الكفاءات المادية والمعنوية من أجل الوصــول إلى الهدف، مع تجنيب الوطن المزالق والكوارث وتوسيع دائرة مؤيديه في النطاق الدولي ونشر وتوسيع ثقافة الموقع والموضع في الشــأن الجيوســياســي واحترام الرأي والرأي الآخر في العلاقات بين الدول؛ وصــولاً إلى الديمقراطية في العلاقات بين الدول وتقاســم المصــالح بينها ضــمن الاحترام المتبادل واحترام السيادة والتكافؤ قي العلاقات.

لقد حققت السياسة الخارجية السورية نجاحات باهرة في السنوات الأخيرة، وقرأت التطورات العالمية من رؤية استراتيجية، مكنتها من تحقيق العديد من الانجازات التي دلت على صوابية الموقف السوري، وبعد نظره. فوصلت إلى أقاصي أوروبة، ووسطها، وشمالها، وشرقها، وغربها، وجنوبها، وكذلك آسيا من اندونيسيا إلى سنغافورة والصين واليابان، إضافة إلى أمريكا الجنوبية، فضلاً عن النجاح الذي حققه الرئيس **بشار الأسد** عربياً وإقليمياً ودولياً، وهو نجاح قل مثيله، جعل من سورية قبلة المنطقة، ورسخ بدهية أن من يفكر بعزل سورية فإنما يكون قد عزل نفسه.

إن كبار ساسة العالم، أكدوا أن سورية استطاعت، ومن خلال السياسة الحكيمة والرؤية الاستراتيجية لقائدها إفشال أية محاولة لعزلها، أو الالتفاف على دورها المحوري في المنطقة، فهي كانت ولا تزال مفتاح المنطقة، وبوابة الحل فيها.

إن نجاح هذه السياسة يستند إلى الاستقلالية التامة، وإلى صمود سورية، واستقلالية قرارها، الذي يتوافق ومصلحتها القومية.

العنصر الآخر الذي اعتمدت عليه السياسة الخارجية السورية هو المرونة، والمرونة عكس الليونة؛ إذ لم تكن سورية منغلقة في وجه أي تعاون عربي أو دولي، بل كانت دوماً تنادي بالحوار، وآمنت بالسلام خياراً استراتيجياً يستند إلى حقوق عادلة، ومواثيق دولية، لا يمكن التشكيك بها، أو الالتفاف عليها.

ورغم الأهمية التي تحظى بها سورية، وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها على صعيد سياستها الخارجية، إلا أننا نجد أن الدراسات الأكاديمية والمتخصصة بالسياسة السورية تكاد تكون نادرة؛ مقارنة بغيرها من دول الجوار، كلبنان والأردن مثلاً، وهذا بحد ذاته ضعف يقع على عاتق المثقفين والأكاديميين السوريين تجاوزه.

ومن المفارقات أن عدد الدراسات الإسرائيلية والأجنبية التي تتناول السياسة الخارجية السورية يفوق بكثير عدد الدراسات المحلية والعربية، ما يجعل الباحث يلجأ إلى هذه الدراسات رغم توجسه وحذره الشديدين. ورغم جدية هذه الدراسات واستمرار صلاحيتها البحثية حتى في دراسة صنع القرار في عهد الرئيس **بشار الأسد** فإنها بدت متمسكة بالمدرسة السلوكية في تفسير سياسة صنع القرار في سورية، فتحليل سلوك الرئيس **الأسد** وصفاته الشخصية هي وحدها القادرة على تفسير أو على الأقل تقديم إجابات للمعضلات السياسية والاقتصادية التي واجهها الرئيس **الأسد**. إلا أن هذه الدراسات تحتوي على العديد من المغالطات العلمية، منها ما هو مقصود، ومنها ما ينم عن جهل بطبيعة المجتمع والدولة في سورية.

إن معظم الدراسات التي كتبت عن فترة الرئيس **بشار الأسد** كان همها التركيز على نظرته للأمور ومدى قدرته على الإمساك بزمام السلطة. وبالتالي أعادت قراءة القرار السياسي السوري وفق منطق النظرية السلوكية ذاته، على اعتبار أن بنية النظام السوري وقواعده بقيت ذاتها رغم اختلاف وجوهها.

وعلى الرغم من أن ثبات سورية على مبادئها ودفاعها عن المصالح الوطنية والقومية أضحى تقليداً وعنواناً أساسياً لهذا البلد. إلا أن ما شهده العقد الأخير من ظروف وتطورات نوعية وجديدة على الساحة الاقليمية والدولية، جعلت من ثباتها على مواقفها شيئاً يشبه المعجزة، أي أنه أخذ شكل التحول النوعي، أو التطور النوعي.

لقد أكدت سورية قدرتها على الذهاب حتى النهاية عند اشتداد الضغوط والتهديدات، ما جعل قوى الهيمنة تشعر بقوة الموقف السوري وثباته وتتراجع أمام هذا الموقف.

تسعى هذه الدراسة إلى قراءة الأحداث التي مرت بها سورية خلال العقد الأخير من تاريخها، والذي كان بحق عقد التحديات الكبرى في وجه سورية.

د. شاهر إسماعيل الشاهر

الفصل الأول: مدخل نظري لدراسة السياسة الخارجية

إن تراكمات الصراع في منطقة الشرق الأوسط في التاريخ القديم والحديث والمعاصر على حد سواء لا تدع أي مجال للجدل في أن سورية بالذات ولأسباب متعددة ومتنوعة كانت أحد أهم مراكز الاهتمام عند صانعي السياسة ومخططيها في مختلف الدول الكبرى العالمية والاقليمية.

لقد شكلت الأعوام الماضية بداية مرحلة جديدة حافلة بالأحداث الدولية والإقليمية التي تأثرت بها سورية والمنطقة العربية، ومع ذلك كان لسورية فيها موقف محدد، وهي مرحلة تحتاج بالفعل إلى دراسة متعمقة لا تتسع لها الصفحات القليلة المتاحة في هذا الكتاب، وهي الصفحات التي سنعرض فيها، بشكل موجز ومقتضب، الموقف السوري إزاء قضايا مركزية محددة وذات حساسية معينة، باعتبار أن التعامل السياسي مع هذه القضايا المركزية يعطي صورة واقعية عن ملامح وأداء السياسة الخارجية السورية.

شغلت سورية موقع الصدارة في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للعديد من قضايا السياسة المهمة للولايات المتحدة بما فيها الصراع العربي- الإسرائيلي والوجود السوري في لبنان والحرب على الإرهاب، وقد اتخذت العلاقات السورية- الأميركية بعداً جديداً بعد سقوط النظام العراقي في نيسان 2003 فقد ازداد اهتمام الولايات المتحدة بسلوك "النظام السوري"*، ولاسيما المطالبة بالتعاون السوري في مراقبة الحدود السورية- العراقية لمنع تسلل الإرهابيين إلى العراق. كما أن الولايات المتحدة بعد هجمات 11 أيلول 2001، وقبل احتلالها للعراق

---

* لقد بلغ القلق السوري أوجّه بعد انتهاء العمليات العسكرية الكبرى في العراق ولكن ذلك القلق أخذ يتناقص عندما أصبحت الولايات المتحدة تواجه جملة من التحديات المتراكمة هناك. أنظر: **سورية في عهد بشار، (1) التحديات السياسية الخارجية**، تقرير الشرق الأوسط، رقم (23)، 11 شباط 2004، على الرابط: www.crisisgronp.org.

وكذلك: **يوف**، يورام(2003)، **إعادة انتشار القوات اللبنانية في الجنوب فهم تكتيكات سورية الدفاعية**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، متابعة سياسية، رقم (714)، 24 شباط، على الرابط: www.washingtoninstitute.org.

هاجمت ما تسـميه "الأنظمة التسـلطية" كسـورية، وحثت على "الإصـلاح في منطقة الشـرق الأوسط".[1]

مدخل نظري:

إن الانطلاق في تحليل العلاقات الدولية أو السـياسـة الخارجية للدول يتطلب أدوات نظرية (مفاهيم، أدوات تحليل) يصـار للاعتماد عليها وتوظيفها لفهم ما يجري من أحداث وسياسات. من هنا كان لا بد من التأصيل النظري لمفهوم النظام (كنسق) لمعرفة ماهية التأثر الذي يمارسه هذا النظام وبنيته على سلوك الوحدات المكونة له.

سنتناول في هذا المبحث أهم التعريفات للسياسة الخارجية؛ وأبرزها تعريف **روزناو** الذي عرف السياسة الخارجية بأنها: «منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً».[2]

وتُعرّف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي. والتي قد تأخذ أشكالاً مختلفة موّجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول، كالمنظمات الدولية.

واتجهت دراسات السياسة الخارجية بشكل عام باتجاهين، هما:[3]

1- **سعد**، فراس(2006)، **هل النظام السوري في الخندق المعادي للمشروع الأميركي**، على الرابط: www.voltairenet.org

2-James Rosenau "Comparing Foreign Policies, why, what,How" in James Rosenau, **Comparing Foreign Policies**, (N.Y.Hasled Press,1974), p.6.

3 - **حتي**، ناصيف يوسف(1985)، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، ص157.

الاتجاه الأول: وهو الأسبق تاريخياً، اتجاه غير نظري، ويرى هذا الاتجاه في كل قضية أو سياسة خارجية حدثاً فريداً ومتميزاً يخضع لديناميته وقوانينه الخاصة به، واعتمدت دراسات هذا الاتجاه المنهج التاريخي.

الاتجاه الثاني: اتجاه نظري يُعنى بوضع إطار تحليلي ومفهومي لشرح السياسة الخارجية وتقويمها وتصنيفها بشكل مقارن من حيث مسبباتها وصناعتها وأنماطها.

أولاً: تحليل السياسة الخارجية من منظور القوة والمصالح القومية

إنّ المصلحة القومية متغير رئيس بحيث لا يمكن دراسة السياسة الخارجية بمعزل عن هذا المتغيّر، وبالتالي فإن فهم الأسلوب الذي تتعامل به الدول مع بعضها؛ يقتضي إدراك أمرين أساسيين يتصلان بأوضاع السياسة الخارجية لكل دولة:

1. الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها (المصلحة القومية).

2ـــ مدى القوة التي تمتلكها الدولة لإخراج تلك الأهداف من الحيز النظري المجرّد إلى الواقع المادي.

وهنا لابد من الإشارة إلى أنّ محاولة التوّصل إلى مضمون محدد لأهداف الدول الخارجية، كثيراً ما يُوقع دارس العلاقات الدولية في تناقضات أو قد يجعله يصل إلى استنتاجات تفتقر إلى الدقة والموضوعية. فالأهداف الحقيقية ترتبط بالنوايا والدوافع التي تتستر الدول عليها ولا تُفصح عنها، مما يجعل من تتبعها وتحديدها أمراً صعباً. وتبدو تلك الصعوبة إذا ما علمنا أن هناك باستمرار فارقاً بين ما تعلنه الدول من أهداف، وبين ما تعتنقه منها على أرض الواقع.[1]

[1] – **مقّلد**، إسماعيل صبري(1985)، **العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الأصول والنظريات)**، الكويت: دار ذات السلاسل، ص127.

ومن وجهة نظر **مورغنثاو**، فإنّ السياسات الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة، إذ يوّضح فكرته بالقول: "إنَ مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي كل الدول لتحقيق مصالحها... بل العكس إنها تفترض صراعاً مستمراً وتهديداً مستمراً بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة.[1]

ولفهم المصلحة الوطنية لسورية على نحو أفضل، علينا دراسة تاريخها ووضعها كدولة مستقلة، وتطور المجتمع السوري خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.[2] وهو ما سنأتي عليه لاحقاً.

ثانياً: رؤية السياسة الخارجية من منظور السياسة الداخلية

يرّكز هذا المدخل على دراسة تأثير بعض العوامل الداخلية على السياسة الخارجية، ومثال ذلك التركيز على دراسة دور جماعات المصالح المختلفة ونشاطها في الاتصال بأجهزة صنع السياسة الخارجية، ومحاولتها التأثير فيها لمصلحتها ووفقاً لهذا المنظور، تتأثر السياسة الخارجية بالضرورة بالحقائق الداخلية.[3]

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية السورية، سوف نتناول هذا الموضوع تحت عنوان المحددات الداخلية للسياسة الخارجية السورية.

ثالثاً : رؤية السياسة الخارجية من منظور السياسة البيروقراطية

---

[1] – **دورتي**، جيمس(1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، ص69.

[2] – **واكيم**، جمال(2010)، **سورية ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، ص16.

[3] – **سعودي**، هالة أبو بكر(1983)، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967ـ 1973**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص34.

يركز على دور الفرع التنفيذي في صياغة السياسات وتنفيذها، ويقوم على فكرة أساسية؛ وهي التنافس بين البيروقراطيات المختلفة التي تتولى مسؤولية الشؤون الخارجية، وأثر هذا التنافس على السياسة الخارجية.[1]

وسنتناول في هذا الاطار، موضوع صنع القرار في السياسة الخارجية السورية، ودور كل من الرئيس ومؤسسة الرئاسة، والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والمؤسسة العسكرية في صنع القرار... وسنتناول كل ذلك بشيء من التفصيل.

رابعاً: رؤية السياسة الخارجية من منظور القيادة السياسية

تركز بعض النظريات على دراسة القيادة السياسية كمدخل لفهم القرار السياسي. ويركز هذا المدخل على دور رئيس الجمهورية ومستشاريه في صنع السياسة الخارجية. فعلى الرغم من تعدد المؤسسات المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية السورية، إلا أنه يمكن القول إنّ الرئاسة هي أهم تلك المؤسسات. فسلطة المبادرة في صنع وإدارة السياسة الخارجية تتركز في السلطة التنفيذية بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص في قمة هذه السلطة التي يمثلها رئيس الجمهورية.

ويركز هذا المدخل على الاهتمام بالعوامل المؤثرة على رئيس الجمهورية، مثل شخصية الرئيس وعلاقاته بمعاونيه وأسلوبه في التفكير ومعالجة القضايا اليومية في السياسة الخارجية. فهذا المدخل إذاً يفترض أن السياسة ما هي إلا نتاج أشخاص وليست نتاج مؤسسات، وإن فهم الكيفية التي يحدد بها صانعوا السياسة الأساسيون القضايا المختلفة هي التي تفسر سياسة ما.[2]

---

[1]- **كوانت**، (1984)، **وليم ب، عقد من القرارات (السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي)**، ترجمة: عبدالكريم ناصيف، دمشق: مكتب الخدمات الطباعية،ط1، ص51.

[2]- **سعودي**، هالة أبو بكر(1983)، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967، 1973**، مرجع سابق، ص35.

والحقيقة أنّ هذه المداخل التي تمّ انتقاؤها تتكامل فيما بينها على أساس أن هناك رابطاً يجمعها، بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحدها في دراسة السياسة الخارجية السورية، ولذلك سيتم الاعتماد على المداخل السالفة الذكر وتوظيفها في الدراسة قدر الامكان.

أسس السياسة الخارجية السورية وسماتها وأهدافها

تتمحور أي سياسة خارجية حول جملة من الأسس والمنطلقات, يمكن إجمالها في الأيديولوجيا ومجموعة القيم التي يعتنقها أفراد المجتمع، والمصالح الوطنية، فضلاً عن البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بالدولة.

وسورية تنطلق عند رسم سياستها الخارجية، من:

فكر حزب البعث العربي الاشتراكي:

الذي يشكل أيديولوجيا مؤسسات الدولة والغالبية من أفراد المجتمع، ولاسيما عقب استلامه للسلطة في 8 آذار 1963.

يؤكد فكر الحزب على وحدة العرب وحريتهم في تقرير شؤونهم، ولما كانت سورية دولة لم تبلغ بعد وضعية الدولة– الأمة– شأنها في ذلك شأن الدول العربية الأخرى، فهذا ما يجعل البعض لا يفهم سبب اتخاذ قرار دون الآخر خاصة عندما يظهر تعارض بين المصلحة السورية "القطرية" والمصلحة العربية، إضافة إلى تأثرها بالبيئة الإقليمية في المنطقة وما تفرضه من شروط عمل، فضلاً عن بنية النظام الدولي.

وقد أعطي لحزب البعث العربي الاشتراكي دور رسمي في المؤسسات السياسية السورية فهو الحزب القائد للجبهة الوطنية التقدمية، وبوصفه الجهة التي تقترح الترشيحات لمنصب الرئاسة.[1]

ويعزو **نيكولاس فان دام** الفترة الطويلة من الاستقرار في سورية إلى واقع أنه، خلال فترة حكم **الأسد**، تم تعزيز الانضباط في الجيش وحزب البعث.[2]

ويرى البعض أن الاستقرار الذي فرضه **الأسد** أدى إلى تحول سورية إلى قوة إقليمية لأول مرة في تاريخها.[3]

فكر القائد الخالد حافظ الأسد

في السبعينيات من القرن الماضي، افتتحت صفحة جديدة في تاريخ سورية عنوانها **حافظ الأسد**، ولاشك أن أي مؤرخ موضوعي يقر بأنه لم يقترن تاريخ القطر الحديث أو المعاصر باسم رجل واحد كما اقترن باسم **حافظ الأسد**، الذي امتد حكمه أكثر من امتداد أي حكم في تاريخ القطر كله. واجتمعت له أسباب قوة لم يجتمع مثلها لأي حاكم عربي عرفته دمشق منذ قيادتها التاريخية للعرب في أعز أيام عزها حين كانت مقراً لأول سلالة عربية حاكمة، ونعني بذلك طبعاً عهد الأمويين.[4]

---

[1] – Hopwood, Derek*: **Syria 1945-1986 politics and society***. Et Kienle, Eberhard, Baath vs Baath, ***the conflict between Syria and Irak***, I.B. Tauris & Co. limited publishers, London, 3 rd ed,1993,p.228.

[2] – Van Dam, Nikolas: ***The Struggle for power in Syria***, Sectarianism, Regionalism and Tribalismin politics, 1961-1978, p. 146.

[3] – Perthes, Volker*: **The Political economy of Syria under Assad***, Ib.Tauris, London, 1995, p.4.

[4] – **جبور**، جورج(1993)، **الفكر السياسي المعاصر في سورية**، بيروت: دار المنارة، ط2، ص11-12.

الرئيس **حافظ الأسد** كان مسكوناً بهواجس عدة، أولها هاجس الرئيس **جمال عبد الناصر** والزعامة الناصـــرية على المنطقة العربية وكان هذا الهاجس يلازم عدداً كبيراً من الرؤســـاء العرب.

أما هاجسـه الثاني، فهو المفكر اللبناني السـوري **أنطوان سـعادة** مؤسـس الفكر القومي السـوري، وطموحه في بناء سـورية الكبرى، وهو حلم لم يمت مع مؤسـسـه **أنطوان سـعادة** بل أورثه لعدد كبير من قادة وساسة هذه المنطقة وعلى رأسهم الرئيس **حافظ الأسد**.

أما الهاجس الثالث، فهو أستاذه ومدرسه الفكري **زكي الأرسوزي** ومن بعده **وهيب الغانم** أبو الفكر القومي العربي ووحدة الأمة العربية، والعمل على تحقيق الرسالة الخالدة لهذه الأمة.

أما الهاجس الرابع، فهو دور ســورية كلاعب إقليمي ومســتقل عن تأثير ونفوذ كل من التيار الهاشـمي أو التيار السـعودي المصـري، فسـورية قبل **الأسـد** لم تكن لاعباً بل كانت كرة يتقاذفها كل من هذين التيارين.[1]

لقد أدرك الرئيس **حافظ الأسد** حين وصـوله إلى السـلطة؛ أن سـورية دولة هشـة، فسـعى دائماً إلى ربط بلاده بسـلسـلة من التحالفات الاقليمية التي تسـمح لسـورية بأن يكون لها دور وتأثير على المنطقة.

لقد أحدث وصـول **الأسد** إلى السلطة في سورية تغييراً جذرياً في السياسة السورية، مما دفع بسورية إلى إجراء مصالحة عربية من أجل إزالة نتائج العدوان الإسرائيلي عام 1967.

وخلال قيادته لسورية، تعرض الرئيس حافظ الأسد لثلاث هزات كبرى:[2]

الأولى: تمثلت في توقيع مصـــر لاتفاقية الســـلام مع إســـرائيل عقب اللغط الذي دار حول التحالف المصـري السـوري أثناء حرب تشـرين 1973، وربما أدى هذا الموقف المصـري إلى

---

[1] – **العجلاني**، محمد(2004)، **السياسة الخارجية السورية بين الأسدين**، صحيفة القدس العربي، لندن.

[2] – **الأشـعل**، عبدالله(2007)، "**السياسـة الخارجية السـورية في ضوء المتغيرات الدولية" سـورية 2000–2007 سـنوات التحدي والبناء**، مجموعة مؤلفين، دمشق: دار المركز الثقافي، ص226.

المساهمة في تقويض القوة السوفيتية في المنطقة، مثلما أربك صانع القرار السوري حول إعادة ترتيب أوراقه، بحيث اضـــطر إلى معارضـــة مصـــر بشـــكل مبدئي لأول مرة، خلافاً لنمط التحالفات السورية مع مصر التي وصلت يوماً حد الوحدة بين البلدين (1958-1961).

لقد كانت التطلعات السياسية للرئيس **السادات** أكثر تواضـعاً من أهدافه العسكرية، فهو كان يريد حســـم نزاعاته مع الأمريكيين والإســـرائيليين بأي ثمن، مفتقراً حتى إلى لياقة إبلاغ شريكه **الأسد** بذلك واطلاعه على نواياه.[1]

والثانية: تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي، فأصبحت سورية مطلباً أمريكياً بعد زوال حليفها العالمي ونهاية عصر كانت فيه أوراق سورية في مواجهة تركيا صالحة للاستخدام. علماً أن الدعم السوفييتي للعرب لم يكن قوياً كما كان الدعم الأمريكي لإسرائيل.[2]

لقد سبب انهيار الاتحاد السوفييتي اختلالاً في التوازن الدولي الذي سيؤثر على الشرق الأوسط، وكانت حرب الخليج الثانية نتيجة مباشرة لانهيار الكتلة الاشتراكية.

أما الثالثة: فكانت احتلال العراق للكويت وتبعاته المريرة، حيث انضـم **الأسـد** إلى دعم جهود تحرير الكويت، مدللاً بذلك على أنه يدافع عن الضحية ضد المعتدي حتى لو صدر العدوان من دولة عربية، رغم ما تعرضت له سورية في هذين الموقفين من نقد مرير.

لقد نظر **الأســـد** إلى هذا الغزو بوصـــفه خطراً كبيراً يهدد الأنظمة العربية التي كان وضـعها حرجاً أصـلاً، وأن من شـأن الأزمة الجديدية أن تشـتت انتباه العرب عن الصـراع مع

---

[1] – **سيل**، باتريك(1987)، **الأسد– الصراع على الشرق الأوسط**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص319.

[2] – **دياب**، محمد زهير(1992)، "**الموقف السـوري من التسـوية السـلمية للنزاع العربي– الإسـرائيلي**"، الدراسـات الفلسـطينية، العدد9، شتاء، ص86.

إســـرائيل.[1] كما وجهت هذه الحرب ضـــربة قاســـية إلى القومية العربية.[2]وانتهت بهزيمة تامة للعراق، وتدمير كلي لأفواجه المسلحة، باستثناء الحرس الجمهوري.[3]

. السياسة الخارجية السورية بين الأسد والأسد:

الســـياســـة الخارجية تتضـــمن مجموعة من الأبعاد التي تميزها عن غيرها من الظواهر السياسية. وفي عملية تطبيق وممارسة السياسة الخارجية، تتصف تلك السياسة بمجموعة من السمات التي يمكن ابتداءً منها توصيف السياسة الخارجية لمختلف الوحدات الدولية:[4]

1 ـــ البراغماتية، أو ما يسمي بالسياسة الواقعية، التي تسير وفق الظروف والموجات ولا تخلق الحدث بل تسايره، وتنحني للعواصف والهزات لتستعيد بعد ذلك موقعها ودورها الفعال.[5]

فمثلاً: أظهر **الأســـد** حســـن نواياه تجاه مؤتمر جنيف 1973 والولايات المتحدة التي كانت مشغولة في لعب دور أساسي في مفاوضات السلام. ومع ذلك فقد رفض **الأسد** حضور هذا المؤتمر لأنه كانت لديه شـكوك حول نوايا إسـرائيل في قبول قرارات الأمم المتحدة. وقال إنه يعتقد أن إسـرائيل تسـعى إلى الاحتفاظ بالضـفة الغربية، وبذلك يكون احتلال الجولان الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف. وهذه الحقيقة دفعت بالأســـد في وقت لاحق إلى مقاطعة المؤتمر، وفي الوقت نفســه إلى محاولة منع العرب من التطبيع مع إسرائيل.[6]

---

[1] – Lesh, ann. Mosely: ***"Contrasting Reactions to the persian Gulf crisis: Egypt, Syria, Jordan and the Palestinians"***, Middle East Journal, vol.45,no.1 Hiver 1991, p.42.

[2] – **الصـايغ**، يزيد(1991)، **"أزمة الخليج وإخفاق النظام الاقليمي العربي"**، المســتقبل العربي، العدد 149، تموز، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص17.

[3] – Kirsh, George Klay Jr, ***"Western Imperialism in the Middle East, the Case of the United States Military Intervention in he persian Gulf***, p.13.

[4] – **السيد سليم**، محمد(2001)، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت: دار الجيل، ط2، ص77.

[5] – **العجلاني**، محمد(2008)، **مفاتيح لفهم السياسة السورية**، صحيفة القدس العربي، لندن.

[6] – Maooz, Moshe, ***"Syrian–Israeli Relations and the Middle East Peace Process"***. The Jerusalem Journal of International Relations, vol 14, no.3,1992,p.5.

2 ـــــ كانت السياسة الخارجية للرئيس **حافظ الأسد** تعرف تماماً وتقيس بدقة، موازين ومعايير القوى، تعرف الخطوط الحمراء والخضـــراء في تعاملها مع الدول الكبرى والأقوى منها، تعرف أين تقف ومتى تقف وعلي أي أرض تقف، وتزن بشـــدة المخاطر والهواجس، وكانت أحياناً تضطر لتغيير صداقاتها في سبيل عدم التصادم مع قوى أكبر منها وزناً وحجماً، كما حصل بذلك مع حزب العمال الكردستاني بقيادة **أوجلان**.[1]

3 ـــــ السياسة السورية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، كانت على وئام ومودة مع الأنظمة الملكية الســعودية والأردنية ودول الخليج، بينما كانت علي تناقض وحتى عداء مع الأنظمة (الثورية) الأخرى كنظام **صدام حسين وياسر عرفات**. فبعد فترة طويلة من العداء مع المملكة العربية السعودية ومصر، بدأ الأسد سياسة التقارب مع هاتين الدولتين في إطار التحضير للحرب من أجل تحرير الأراضي المحتلة في عام 1967.[2]

4 ـــــ السياسة السورية في عهد **الأسد** الأب كانت حذرة وبارعة جداً في تعاملها مع الدول الكبرى، **فالأسد** الأب يستمع بشدة إلى موسكو، بدون أن ينفذ رغباتها، بينما يعارض واشنطن قولاً ولكن على الأرض لا يتصادم مع سياستها، بل أحياناً يخلق أوضاعاً لتعاون مشترك بين الطرفين.

فمثلاً: شـــكلت **وفاة ليونيد بريجنيف** ووصـــول **يوري آندروبوف** إلى الســـلطة في الاتحاد السوفييتي تغيراً مهماً لصالح سورية. فآندروبوف كان الرئيس السابق للـــ KGB وكان يؤيد تصـــعيد المواجهة مع الأمريكيين في جميع أنحاء العالم، ولا ســـيما في الشـــرق الأوســـط. وكانت الخطوة الأولى هي دعم ســـورية عبر توفير أحدث ترســـانة أســـلحة سوفياتية لها.[3]

---

[1] – **العجلاني**، محمد(2008)، **مفاتيح لفهم السياسة السورية**، صحيفة القدس العربي، لندن.

[2] – **هيكل**، محمد حسنين(1987)، **(1967– الانفجار)**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص246.

[3] – **سيل**، باتريك(1987)، **الأسد– الصراع على الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص651.

5 . السياسة السورية في عهد الرئيس **حافظ الأسد** كانت محددة جداً من حيث الرقعة الجغرافية، فلم يقم **الأســـد** الأب بأي زيارة لدول أمريكا اللاتينية، وكذلك لدول القارة الإفريقية، وما عدا زياراته للهند والباكســـتان فلم يتعرف على عمق تجارب القارة الآســـيوية ودولها العملاقة.

6 ـــ الرئيس **حافظ الأسد** عاش في ظروف متوترة عرفتها المنطقة، بدون تدخل مباشر للدول الكبرى كحرب لبنان والحرب العراقية . الإيرانية، وغزو إسرائيل للبنان، والحرب الفلسطينية ـــ الفلسطينية ولعب الأب على كل هذه التناقضات وجعل نفسه وبلاده دولة لا يستطيع أحد أن يتجاوزها، إن كان على صـعيد قضـية الرهائن في لبنان، أو حرب الخليج الثانية ضـــد العراق، بمعنى آخر، إن الرئيس **حافظ الأســـد** كان يرغب بأن يكون بطلاً قومياً، وإقليمياً وحقق ما أراد.

الرئيس **بشار الأسد** يختلف عن والده، فهو متحرر من الهواجس الايديولوجية والمذهبية والفكرية وفكرة البطل والزعيم الاقليمي، فهو يسـعى إلى انتهاج سـياسـة إقليمية متوازنة ودولية تسـعى للحفاظ على اسـتقرار الحكم واسـتمراريته، وعمل على زيارة الدول المتقدمة تكنولوجياً، للاسـتفادة من تجاربها، ويسـعي كذلك لضـم بلاده إلى الشـراكة المتوسـطية للاسـتفادة من الاستثمارات والمساعدات الخارجية.

واسـتطاع الابن علي عكس الأب، أن يبني علاقات شـخصـية وصـداقات مع كل من ملك البحرين والملك المغربي **محمد السادس** والملك الأردني **عبد الله الثاني**.

لقد تحرر **الأســـد** الابن من الايدولوجيا لصـــالح التكنولوجيا، وتحرر من الأفق الفكري والعقائدي لصالح أفق واسع متمثل في جهاز الكمبيوتر والتقنية الحديثة.[1]

[1] – **العجلاني**، محمد(2004)، **السياسة الخارجية السورية بين الأسدين**، صحيفة القدس العربي، لندن.

الرئيس **بشـــار الأســـد** في بداية حكمه تخطى المحرمات، وكســـر شـــوكة الحواجز الايديولوجية، وزار تركيا والصـين ولبنان وإيران، وسـعى للتعاون بين سـورية ودول طرق تجارة الحرير، لكن الابن على عكس الأب موجود أمام واقع دولي وعالمي معقد ومتشـعب الأطراف، فأحداث الحادي عشـــر من أيلول 2001 أحدثت هزة دولية عالمية وقلبت المعطيات الدولية والإقليمية، ووضـعت سـورية في موقع صـعب جداً، إذاً نسـتطيع القول أن الظروف الاقليمية والدولية ساعدت الأب أكثر من الابن.

إجمالاً نرى أن نمط القرار السـوري في عهد الرئيس **حافظ الأسـد** ظل كما هو في عهد الرئيس **بشـــار** يتســم بالتحليل والالتزام بالمنطلقات القومية رغم ما تعرضـــت له الفكرة القومية بغزو الكويت من ضربات موجعة، غير أن الجديد في صدد المقارنة بين التحديات أمام سورية في العهدين، هو أن ســـورية في عهد الرئيس **بشـــار** أصـــبحت في دائرة الاســـتهداف بدقة وبالتحديد، ذلك أن سـورية هي رباط التحالف المعادي لإسـرائيل الذي يضـم إيران من ناحية، وكلاً من حزب الله وحماس من ناحية أخرى، فعمدت إســـرائيل ومعها واشـــنطن إلى فك هذا التحالف وإحراق الورقة اللبنانية في يد سورية.[1]

السياسة الخارجية السورية في عهد الرئيس بشار الأسد

إن ما يميز السياسة الخارجية السورية في عهد الرئيس **بشار الأسد** هو المحافظة على الأســـس والثوابت في إطار واقعي يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة، ويحرص على الحضور الفاعل في المنتديات والاجتماعات الاقليمية والدولية.

أثر العامل الشخصي:

[1] – **الأشعل**، عبدالله(2007)،"**السياسة الخارجية السورية في ضوء المتغيرات الدولية**"، مرجع سابق، ص226.

إن نشـأة الرئيس **بشـار الأسـد** مختلفة بشـكل أو بآخر عن نشـأة الرئيس **حافظ الأسـد**، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى العلمية.

فالرئيس **بشـار الأسـد** نشـأ في بيت سـياسـي متمرس، وتلقى مفردات السـياسـة بجناحيها الفكري والفلسـفي من والده الرئيس **حافظ الأسـد**، والتي ترسـخت حول فكرة أسـاسـية قائمة على اعتبار الانسان هدف الحياة ومحور نضالها.[1]

أخذ الرئيس **بشـار الأسـد** الكثير من صـفات والده (الصـراحة، الوضـوح، الحزم، حكيم مدقق، حاضر البديهة، مترو يحترم روح الفريق، قريب من الناس).

بشـــار الأســـد كان جزءاً من والده؛ أخذ عنه نفس المبادئ والأفكار والفلســفة والطريق السـياسـي، لكن، ولعوامل متعددة تميزت فلسـفته عن فلسـفة والده بالانفتاح أكثر على الغرب، ربما بسبب دراسته لسنوات في بريطانيا. إلا أن هذا الانفتاح لم ينطو على الابتعاد عن الثقافة العربية واسـتبدالها بالثقافة الغربية، بل كانت في اتجاه اسـتثمارها نحو تطوير واقع أمته فأدخل إليها الكثير من المظاهر التكنولوجية التي أصبح من الضروري التعامل معها.

– سمات السياسة الخارجية السورية في عهد الرئيس بشار الأسد

إن رحيل الرئيس **حافظ الأسد** خلق مجموعة كبيرة من الأسئلة، وكان أكثر هذه الأسئلة إلحاحاً هو من يستطيع ملء الفراغ السياسي، في سورية خصوصاً وفي المنطقة عموماً، الذي خلفه رحيل الرئيس **حافظ الأسد ؟** ومن القادر على الحفاظ على النهج السـياسـي الذي اختطه **حافظ الأسد ؟**

لم تستمر هذه الأسئلة طويلاً، فانتخاب **بشار الأسد** رئيساً للجمهورية العربية السورية في 2000/7/17 وضع حداً لهذه التساؤلات.

[1] – **عبدالله**، نادر جابر(2001)، **الدكتور بشار الأسد مفكراً، فكر رائد وقيم إنسانية**، دمشق، ص8.

إن أهم ما يميز السياسة الخارجية السورية في عهد الرئيس **بشار الأسد**، هو:

1- التأكيد على الثوابت الوطنية: وقد ظهر ذلك جلياً في خطب وكلمات وتصـــريحات الرئيس **بشار الأسد** منذ توليه السلطة. وأهم هذه الثوابت، هي:[1]

أ- المصلحة القومية هي المصلحة العليا.

ب-إعادة تحرير الجولان.

ج- تحقيق السلام العادل والشامل الذي يضمن كل حقوق الشعب العربي.

2- العقلانية والهدوء والابتعاد عن الانفعال وردود الأفعال: وقد ظهر ذلك جلياً في خطبه وكلماته حتى في أصـعب الظروف التي مرت بها سـورية. وسـنتحدث عن ذلك عند دراسـتنا لخطاب الرئيس **بشـار الأسـد** أمام مجلس الشـعب، والذي اعلن فيه انسـحاب الجيش السوري من لبنان.

3- الانفتاح وتطوير العلاقات مع دول العالم: فالرئيس **بشـــار الأســـد** يؤمن بالحوار والانفتاح والتعاون بين الحضـــارات والشـــعوب، ولكنه يرفض مبدأ الهيمنة الذي تتبعه الدول الكبرى مع الدول الصـــغرى تحت تســـميات مختلفة، مثل حماية الديمقراطية وحقوق الانسان...

الظروف التي مرت بها سورية في فترة حكم الرئيس بشار الأسد

حكم الرئيس **بشـار الأسـد** ضـمن فترة هي الأعنف في تاريخ المنطقة والعالم منذ انتهاء الحرب الباردة، حيث شهدت انهيار برج التجارة العالمي وحربين أمريكيتين ـــ بوحي إلهي أنزل على رئيسـها **بوش الابن** ـــ في كل من أفغانستان والعراق، وخلالها كانت سورية هدفاً للقوى

[1] – أنظر: خطاب القسم للسيد الرئيس **بشار الأسد** أمام مجلس الشعب، بتاريخ 2000/7/17.

الداعمة للحرب، ساندها في كثير من الأحيان بعض حكام البلدان القريبة، بغية استرضاء هذه القوى العالمية، ضد ما سموه بالحلقة الأضعف خصوصاً إثر سقوط بغداد، وفي ظل هذه الأزمات، اتخذ الرئيس **بشار الأسد** قراراته في ظل المراحل التالية:[1]

ـ **مرحلة الهدوء قبل عاصفة أيلول:** اتسمت هذه المرحلة من حكم الرئيس **بشار الأسد** بالاستقرار السياسي لسورية، حيث جمعتها علاقات قوية ومباشرة مع مختلف القوى العالمية، فتمت مباركة استلامه الحكم من زعماء الدول العربية، ومن واشنطن وباريس ولندن، إضافة إلى الدول الحليفة والصديقة.

ـــ **مرحلة الرئيس بوش الابن والمحافظين الجدد:** التي بدأت بعد استلام **بوش الابن** الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعرضت واشنطن لعملية هزت العالم متمثلة بأحداث 11 أيلول 2001، استغلتها الإدارة الجديدة الوافدة، حتى أصبح كامل قراراتها بأيدي من يسمون بـــ "المحافظين الجدد"، الذين تربطهم أحلام قوية بإمبراطورية أمريكية تسيطر على العالم.

ـ **مرحلة ما بعد الغزو وسقوط بغداد:** بدأت مع قرار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها غزو العراق، وإسقاط نظام الحكم فيه.

وفي كل الحالات كانت المنطقة العربية أكثر المناطق تأثراً سلبياً بتلك العمليات، حيث قدمت على أن طريقة حكم أنظمتها العربية هي التي تفرخ "إرهابيين" يسعون لتدمير الحضارة الغربية، رغم تسمية بعض دولها معتدلة مقابل أخرى متطرفة، دون تجاهل مصطلح **بوش:** " دول محور الشر"، ومن هنا كانت القرارات المفصلية التالية، وآليات تسويقها.

---

[1] – **المصري**، عربي(2007)، "**مستويات الدعم الجماهيري للقرارات الرئاسية (المفصلية ـــ المؤثرة) في حياة الشعب السوري 2000–2007**"، في كتاب: **سورية 2000–2007 سنوات التحدي والبناء**، مجموعة مؤلفين، دمشق: دار المركز الثقافي، ص68–69.

ولم يكن النصف الثاني من الولاية الأولى للرئيس السوري مشابهاً للنصف الأول، فبعد الانتقال الهادئ للسلطة وإطلاق مشروع التطوير والتحديث، وإتاحة المجال واسعاً أمام الحراك المجتمعي، وتأمين الانطلاقة السريعة باتجاه تحديث مؤسسات الدولة المختلفة، وتحقيق الانفتاح السياسي والاقتصادي والثقافي السوري في إطاريه العربي والدولي، جاءت مؤشرات الاحتلال الأمريكي للعراق كجزء من مخطط يستهدف كامل المنطقة، ويهدد حاضرها ومستقبلها، وهذا المخطط فرض نفسه على إيقاع وأولويات العمل في دول المنطقة كافة، ومن بينها سورية، وبينما كان قرار معظم الدول المحيطة هو الانحناء للعاصفة، فقد كان التشخيص السوري هو أن ما يحدث يتجاوز العاصفة إلى (المخطط) الذي لابد من مواجهته، مهما كانت التحديات التي ستنجم عن هذه المواجهة، ومهما كانت كلفة هذه المواجهة.[1]

وتتسم السياسة الخارجية السورية في فترة حكم الرئيس **بشار الأسد** بعدد من السمات، أهمها:[2]

1- أول سمات هذه السياسة، أن قرارها مستقل نابع من صميم المصلحة الوطنية والقومية، تهدف إلى التصدي للمخططات الخارجية ذات التوجهات المعروفة، وتواجه من جانب آخر حالة التشرذم العربي الراهنة بالسعي للتوصل إلى الحد الأدنى من التضامن العربي؛ الذي يحول دون المزيد من تدهور العلاقات العربية الراهنة.

فمن البديهي أن تنطلق السياسة السورية من القواسم المشتركة التي تصنع الإجماع العربي، و**أولها** إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي- الإسرائيلي؛ ينهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري، وذلك بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات

---

[1] - **عنبر**، محمود(2007)، **تحديات الولاية الثانية للرئيس بشار الأسد**، أبيض وأسود، العدد 241، الخميس 1 تشرين الثاني.

[2] - **المعلم**، وليد(2007)، "**نظرة في أولويات السياسة الخارجية السورية في ظل قيادة الرئيس بشار الأسد**"، في كتاب: **سورية 2000-2007 سنوات التحدي والبناء**، مجموعة مؤلفين، دمشق: دار المركز الثقافي، ص20-22.

الصـــلة، ومرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل الســـلام، وصـــولاً إلى إقامة الدولة الفلســطينية المســتقلة وعاصــمتها القدس. و**ثانيها** العراق الذي يعيش ظروفاً بالغة الصــعوبة تقتضي إيجاد حل للوضع السياسي فيه. وقد كان للسيد الرئيس **بشار الأسد** رؤية متكاملة للحل ترتكز على التأكيد على وحدة العراق أرضــاً وشــعباً، والحفاظ على هويته العربية والإســلامية، وتحقيق التوافق الوطني وصولاً للمصالحة بين مكونات الشعب العراقي وقواه السياسية كافة. أما **الثالثة** فهي لبنان الذي تقوم ســياســة ســورية تجاهه على دعم ما يتوافق عليه اللبنانيون في المســـائل الخلافية المطروحة، مع التأكيد على ضـــرورة العمل لتعزيز أمن لبنان واســـتقراره وسيادته، فسورية معنية بذلك لأن لبنان قطر شقيق أولاً، ولأن ما يتعلق بلبنان في هذا الإطار يؤثر على سورية بفعل عامل الجغرافية والتاريخ والمصالح المشتركة.

2- السمة الأخرى الأساسية في السياسة الخارجية السورية؛ هي أنها تؤمن بمنطق الحوار والانفتاح على الآخر، ولهذا استطاعت أن تكسر كل محاولات فرض طوق العزلة عليها، وأثبتت مرة أخرى صــحة المواقف التي رســمها الرئيس **بشــار الأســد** والقيادة الســياســية السورية.

3- إن واحدة من السمات الأخرى الهامة للسياسة الخارجية السورية هي أنها جزء من الجهد الإقليمي والدولي في الســعي لإيجاد حلول للمشــاكل التي تواجه المنطقة، بما يحقق الأمن والاستقرار فيها.

4- رفض منطق اســتخدام القوة في العلاقات الدولية وتوجهات شــن الحروب الاســتباقية حتى في مســائل مثل مكافحة الإرهاب التي يجب أن تنطلق أولاً من معالجة الجذور والأســباب التي ينبع منها الإرهاب إلى جانب مكافحته عبر التعاون الدولي. وهنا لابد من التمييز الواضــح بين الإرهاب وحق المقاومة ضــد الاحتلال الأجنبي... إن الخلط بين الأمرين هو جزء من سياسة مضللة تهدف إلى تكريس الاحتلال وفرض الهيمنة.

أهداف السياسة الخارجية السورية

تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم والمصالح الأساسية للدولة, ويقصد بالأهداف التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة، أي الأوضاع التي تود الوحدة الدولية أن تحققها في البيئة الخارجية وذلك بالتأثير في النسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى, من خلال تخصيص بعض الموارد.[1]

إن أي سياسة خارجية ناجحة يجب أن تنطلق من أمرين:

الأول: تحديد وتحليل الأهداف القريبة والبعيدة لهذه السياسة؛ من منطلق المصلحة الوطنية.

والثاني: هو التعامل معها على أسس واقعية تتسم بالمرونة والصلابة في الوقت ذاته. إذ لابد من التمييز بين التشدد في تحديد الأهداف الوطنية والتمسك بها، وبين التشدد في أسلوب التعاطي معها والتعامل مع الأطراف الأخرى لخدمة أهدافنا ومصالحنا.

وهناك طائفة متعددة من الأهداف نذكر منها:

. حماية الذات، الذي يعني صيانة استقلال وسلطة الدولة في اتخاذ القرار ومشروعيتها الدولية.

ـــــ الأمن الذي يهدف إلى محاولة خلق إطار إقليمي أو عالمي يتميز بأقل قدر من التهديد الخارجي للدولة.

ـــ الهيبة الدولية والمكانة المتميزة في النسق السياسي, فضلاً عن الرفاه الاقتصادي وغيرها من الأهداف.

[1] – Wolfram Hanrieder, "Actor objectives and international systems" Journal of Politics.27. February 1965, p.119.

لكن الأهم هو المكانة التي توليها الدولة لأهدافها, وترتيبها لها بحســـب الأولوية, لذلك نجد أن السياسة الخارجية السورية تركز جل اهتمامها على تحرير الأراضي العربية المحتلة وعملية الســـلام, في حين ترتبط بالهدف الســـابق الأمن الداخلي والخارجي والذي عاد ليشـــغل اهتمام صـــانع القرار الســـوري بعد الغزو الأمريكي للعراق والعدوان الإســـرائيلي على لبنان وتصاعد خطر الأصولية الإسلامية, ليأتي الاقتصاد في الدرك الأسفل من سلم الأولويات السورية.

تحقيق أهداف السياسة الخارجية السورية

إن تعزيز الروابط بين الدول ينطلق أساساً من رعاية وتحقيق المصالح المشتركة لتلك الدول، وخاصة الاقتصادية والثقافية منها، فتعزيز التضامن العربي مثلاً، يتطلب إلى جانب توحيد المواقف والرؤى السياسية زيادة في حجم التجارة البينية العربية، وتوسيع المشاريع العربية التنموية المشتركة، فضلاً عن إيجاد آليات فعالة ومجدية للتبادل الثقافي والفكري الذي يشكل المناخ لنمو وترعرع الفكر القومي العربي.

وكذلك لابد من السعي إلى الاستفادة من وجود ومشاركة سورية في العديد من التجمعات والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية؛ لإبراز عدالة وسلامة وصحة المواقف التي تستند إليها السياسة الخارجية السورية في ظل قيادة الرئيس **بشار الأسد**، وتفعيل الدور الذي يمكن أن تقوم به تلك المؤسسات بما يصب في خدمة الأهداف الوطنية والقومية، وصون الحقوق العربية، واستعادة الأراضي المحتلة، وتحرير المنطقة من كابوس الهيمنة تحت مسميات مختلفة كالشرق الوسط الكبير أو الشرق الوسط الجديد....[1]

سورية دولة الممانعة:

ربما تعد سورية واحدة من الدول التي صاغت مفهوم الممانعة، وذلك بمجرد ملاحظتها لاختلال ميزان القوى في الصراع العربي الصهيوني، وقد برز هذا الأمر واضحاً في سياستها التي اتبعتها في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، ومع تسلم الرئيس **بشار الأسد** مقاليد الحكم بدأ التحول في السياسة السورية باتجاه بعد آخر تميز بالمرونة في الأدوات مع المحافظة على الأهداف الاستراتيجية، وفي اتخاذ إجراءات استباقية تهيئ الأرضية المناسبة للمانعة، وقد ظهرت بوادر هذه السياسة على الساحة اللبنانية عبر محاولة الخروج

[1] – **المعلم**، وليد(2007)، "**نظرة في أولويات السياسة الخارجية السورية في ظل قيادة الرئيس بشار الأسد**"، مرجع سابق، ص20–22.

تدريجياً من الواقع السياسي والأمني اللبناني، وذلك عبر التركيز على الأقنية الرسمية لصياغة العلاقة بين سورية ولبنان من جهة، وبدء عمليات الانسحاب التدريجي للجيش السوري من لبنان. كما ظهرت بوادر هذه السياسة في الترتيبات السياسية التي سبقت وتلت الغزو الأمريكي للعراق، والتي هدفت إلى مواجهة المخطط الأمريكي الذي كان قيد التنفيذ.[1]

تشخيصاً لهذا الوضع الناشئ؛ أشار الرئيس **بشار الأسد** في كلمته أما أعضاء مجلس الشعب في 2007/5/11 إلى ذلك بقوله: "كانت سياسات الإغراء والوعيد أسلوباً مطروحاً باستمرار، وبطبيعة الحال لم يكن الإغراء يلبي متطلباتنا الوطنية والقومية، وما كان للوعيد أن يرهبنا للتخلي عن ثوابتنا في مواجهة ذلك .... كان موقفنا ثابتاً وسياستنا واضحة".

ولعل مقارنة بسيطة بين وضع سورية السياسي بعد أحداث 2001/9/11 وما هي عليه الآن تعطي مؤشراً بالغ الدلالة على الارتياح السياسي والنفسي الذي يشعر به كل مواطن. فرغم النجاح الذي حققته السياسة الخارجية السورية، عبر العمل ضمن منظومة ممانعة إقليمية، وظهور بعض بوادر هذا النجاح مؤخراً، إلا أن الانعكاسات الداخلية كانت كبيرة أيضاً، فالتهديد المشترك الذي شعر به السوريون قد أدى لتولد شعور مشترك بالتماسك والتعاضد والتأييد الكامل للسياسة السورية الخارجية، وقد تقبل المواطن السوري أيضاً البطء الذي حصل في عملية التطوير والتحديث، فأولوية حماية الوطن من التهديد الخارجي تتجاوز أي أمر آخر، ومن هنا أثبت المواطن السوري وعيه السياسي، وصحة أولوياته، إلا أن هذا لا يمنع من أن المواطن السوري يتطلع لمعالجة هذا الموضوع، خاصة وأن التطوير والتحديث في الداخل يرفد الصمود في الخارج والعكس بالعكس، ويرى أن إعادة إطلاق عملية التطوير والتحديث واستعادتهما لزخمها الرئيس، هو جزء من التحديات الداخلية التي لا تقل أهمية عن التحديات الخارجية.

[1] – **عنبر**، محمود(2007)، **تحديات الولاية الثانية للرئيس بشار الأسد**، أبيض وأسود، العدد 241، الخميس 1 تشرين الثاني.

وفي هذا السياق ربما يقع موضوع تأطير الحياة السياسية الداخلية عبر قانون للأحزاب يضـــع القضـــايا الحزبية في إطارها الطبيعي، ويحقق مبدأ فصـــل الإدارة الحكومية عن العمل الحزبي، والذي سيؤدي لانعكاسات إيجابية على الأداء الحكومي.[1]

سورية ومواجهة سياسة العزل:

أمام هذه الظروف ومع انتقال الســـياســـة الأمريكية باتجاه ما ســـمي "عزل ســـورية" ومحاصرتها سياسياً واقتصادياً، وخلق فتن داخل لبنان وضمن سورية بهدف إضعافها، ولفتح النوافذ للخروج من المفخخات التي ترميها الإدارة الأمريكية وحلفاؤها، كان التوجه نحو فك العزلة، وفق المحاولة التالية:[2]

- تطوير علاقات سورية الاستراتيجية مع جيرانها (تركيا وإيران).
- توســـيع اتصـــالاتها مع دول آســـيوية وإفريقية ولاتينية، تقع خارج لعبة الضـــغوطات الأمريكية.
- الســـعي نحو اســـتمرار التقارب العربي؛ دون الســـماح له بالوصـــول إلى حد القطيعة، مهما كانت الممارسات.

وبالفعل تمكنت السياسة السورية في السنوات الأخيرة التي تميزت بتقلباتها الكثيرة، من اسـتيعاب الموجة، عبر تكييف التكتيك في السـياسـة بالالتفاف على الضـغوطات والتهديدات المباشرة؛ بالمهارة السياسية مرة، وبتجاهلها مرة أخرى، دون أن تهمل دمشق العامل الأهم في ذلك كله والمتمثل في وحدة الصـــف الوطني في الداخل، والحفاظ على توازنات مدروســـة في

[1] – **عنبر**، محمود(2007)، **تحديات الولاية الثانية للرئيس بشار الأسد**، مرجع سابق.

[2] – **المصري**، عربي(2007)، مرجع سابق، ص71–72.

الساحة الإقليمية. كل ذلك جعل السياسة الخارجية السورية تنجح على مستويات معينة في تجنب الوقوع في دائرة الألغام المزروعة لها.

وأخيراً لم تكن مثل تلك النجاحات لتتحقق في السياسة الخارجية السورية لولا الوقوف عند مجموعة من العوامل:

- الرؤية الاستراتيجية الدقيقة التي تميزت بها القيادة السورية من خلال حسن قراءتها لمآل الملفات في المنطقة، وسبل حلها بالشكل الذي يخدم الأهداف القومية والوطنية.
- الحس الوطني والقومي الذي تميز به الشعب العربي السوري، والتفافه حول قيادته السياسية، وعبر دعمه للقضايا العربية دون أن تكون له مطالب أو مقاصد.
- الثبات في المواقف الاستراتيجية التي تخص الكرامة العربية والأرض العربية، مهما كان حجم الضغوط.
- استشراف المواقف السياسية من نبض الشارع وبما لا يتجاوز الشعوب وإرادتها.
- أخيراً ربما كان تحديد السياسات الخارجية للدول من أصعب المسائل التي تواجهها في مسيرتها الوطنية في كيفية التعامل مع القوى الإقليمية والدول الكبرى، لكن السياسة التي تستند إلى موقف الجماهير العريضة كانت الأكثر ثباتاً ونجاحاً، وهذا ما مكن السياسة السورية بقيادة رئيسها الشاب **بشار الأسد** من مواجهة هذا الكم من الضغوط التي مارستها عليها واشنطن وحلفاؤها وبالفعل، راهن الكثير من المحللين الاستراتيجيين على عدم قدرة دمشق على الصمود أمام هذا التيار الجارف؛ لكنها صمدت وشكلت من صمودها مدرسة في التعامل مع القوى الكبرى؛ كل ذلك لأنها استمدت مواقفها من تطلعات الشعب واستخلصت منه وجهة البوصلة السياسية التي عليها أن تسلك.

الفصل الثاني: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية السورية

هناك محددات وثوابت لكل سياسة خارجية، وهذه المحددات تشمل الجغرافيا والتاريخ والثروات والموقع الاستراتيجي وقوة ووزن البلد، بالاضافة إلى العامل الشخصي والمقصود هنا بالشخص الذي يصنع السياسة الخارجية لهذا البلد.

فالبيئة الداخلية للدول تؤثر في طبيعة سلوكها الخارجي، وغالباً ما تكون سبباً في ذلك السلوك، ولا تشذ سورية عن هذه القاعدة، لأن البيئة الداخلية تؤثر حتماً في صنع السياسة الخارجية السورية، ومن ثم فإن التغييرات الحاصلة في هذه البيئة لابد أن تؤثر في السياسة السورية.

المحدد الأول: التاريخ السياسي لسورية

لم تعش سورية بمعزل عن محيطها الإقليمي منذ إعلانها دولة حديثة في مطلع القرن العشرين ثم استقلالها عن الانتداب الفرنسي، بل كان تأثرها وتأثيرها المتبادل مع ذلك المحيط عظيم الشأن، ولا يزال دور سورية الإقليمي حتى يومنا الحاضر موضع نقاش محتدم وأخذ ورد، فمن مطالب لسورية بأن تتخلى عن لعب دور يفوق حجمها الجغرافي، إلى مطالب لها بأن تنكفئ عن الاهتمام بشؤون شقيقاتها في فلسطين ولبنان والعراق وأن ترفع شعار "سورية أولاً" أسوة بإحدى جاراتها، إلى قائل بقدرية موقع سورية القومي ودورها الإقليمي، إلى من ينظر إليها باعتبارها الحصن الأخير الذي لا يزال صامداً أمام سلسلة انتصارات إسرائيلية أمريكية هزمت النفسية العربية وإرادة المواجهة قبل أن تهزم الجيوش والحكومات، إلى من يعتبر أن الأمور لا تحتمل كل ذلك التنظير والتأويل فواقع الأمر أن الجغرافيا السياسية هي التي تفرض

على سـورية التعامل مع الواقع الذي تعيشـه منطقتنا تعاملاً فاعلاً في بعض الأحيان ومنفعلاً في أحيان كثيرة أخرى.[1]

ويلعب الثقل التاريخي دوراً مهماً في حياة الدول الحاضرة، ففضلاً عن كونه وعاء وعيها وحضـارتها، فإنه يعطيها بمفرداته المختلفة ميزات نسـبية تفرقها عن باقي الدول، علاوة على أنه يزوّد شعبها بموروث عقائدي من نمط معين يسيطر على سيرورة توجهاتها، وبالتالي فإنه يترك آثاره في إدراكات صـانعي القرار في هذه الدول، ولاسـيما عندما يتعلق الأمر بموجهات محددة كإعادة بعث حضـارة معينة، أو اسـترجاع «حدد» تاريخية للوطن المأمول، وغير ذلك من الموجهات، كما تلعب الموجهات الحضارية دوراً مهماً في تشكيل قرار السياسة الخارجية،[2] فالصـورة التي يكوّنها الشـعب عن ماضـيه هي مرجعه الوحيد في مواجهة المسـتقبل، فذاكرة الشعب هي المحك الحقيقي لمختلف سياساته،[3] وعليه فإن تحليل مفهوم خبرة الشعب التاريخية تقود لمعرفة بناء الإطار الاستراتيجي لدولته،[4] وعلى ذلك، فإن الثقل التاريخي ببعده الحضاري المميز والإشـباع القومي التاريخي، مارس فعله في حياة سـورية والسـوريين، وعزز من مكانة سـورية، وأثرى النسـق العقائدي لصـانعي القرار السـياسـي فيها، فترك أثراً واضـحاً في ملامح السياسة الخارجية السورية وتوجهاتها وأدوارها.

إن فهم سياسة سورية الخارجية المعاصرة لا يمكن أن يتم بمعزل عن تفهم مجموعة من الأحداث الكبرى التي كانت بمثابة مفاصل حاسمة في تشكل الضمير السياسي السوري في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي سلسلة تبدأ باستقلال سورية فقيام "إسرائيل"، فسلسلة

---

[1] – **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، شؤون عالمية، كانون الثاني.

[2] – **الحواتي**، بركات موسـى(1986)، **دور الموجهات الحضـارية في تشـكيل قرار السـياسـة الخارجية**، الدراسـات الدبلوماسـية، العدد3، الرياض، ص121.

[3] – **كيسنجر**، هنري(1981)، **درب السلام الصعب**، ترجمة: علي مقلد، بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر، ص55–60.

[4] – **ربيع**، حامد(1978)، **إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي**، القاهرة: دار الفكر العربي، ص187.

الانقلابات العسكرية التي بدأت **بحسني الزعيم**، فامتداد التيار القومي الذي أزكى شعلته **جمال عبد الناصر**، والوحدة مع مصر ثم الانفصال عنها، واستلام حزب البعث للسلطة، ثم هزيمة حزيران، وتولي الرئيس **حافظ الأسد** لسدة الحكم في سورية، فحرب تشرين واتفاقية فض الاشتباك، فمعاهدة كامب ديفيد وخروج مصر من معادلة الصراع العربي– الإسرائيلي، فاندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، فدخول القوات السورية للبنان، ثم الغزو الإسرائيلي للبنان وما تمخض عنه من دور بارز للمقاومة اللبنانية ولاسيما حزب الله، فانهيار منظومة الدول الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفييتي، فغزو الكويت وحرب الخليج الأولى، ثم مؤتمر مدريد وبدأ محادثات السلام السورية الإسرائيلية، فاندلاع الانتفاضة الفلسطينية ثم التوقيع على اتفاقية أوسلو، ففشل لقاء جنيف الذي ضم الرئيسين **الأسد وكلينتون**، فتولي الرئيس **بشار الأسد** منصب رئاسة الجمهورية، وأخيراً غزو العراق وما رافقه من متغيرات جسيمة هائلة في المنطقة، إلى اشتداد الضغوط على سورية بشأن الوضع اللبناني. [1]

هذه السلسلة من الأحداث الكبرى، وغيرها الكثير من الأحداث الأقل شأناً، أدت إلى تشكل مجموعة من الثوابت الوطنية في سورية التي أصبحت حجر رحى للسياسة الخارجية السورية، وجنباً إلى جنب استطاعت آلة السياسة الخارجية السورية أن تلعب دوراً يتسم بكثير من المرونة والتعامل الواقعي مع الأحداث والمتغيرات التي طرأت على المنطقة بحيث اتسمت هذه السياسة بثنائية اشتهرت بها: تمسك يبلغ حد التشبث بالأساسيات، ومرونة تتسم بكثير من البراغماتية وقدر غير قليل من الدهاء في الجزئيات.

[1] – **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق.

وقد انعكست الحضارات القديمة على الشعب السوري، وأكسبته طبيعة خاصة، تميزه عن سائر شعوب المنطقة؛ وربما كان لذلك تأثيره في حاضر سورية، عقب استقلالها.

يصنف علماء الآثار سورية على أنها واحدة من أقدم مناطق البشرية والاستيطان البشري. وتطورت بدايات الحياة المدنية الإنسانية في سورية القديمة، وفيها تم تخطيط أوائل المدن وبناؤها، وكانت موطن الثورة الزراعية وتدجين الحيوانات. وقدمت أقدم وأكمل أبجدية في العالم القديم، ولا تكاد تخلو منطقة من مناطق سورية من المواقع الأثرية التي تعود إلى فترات زمنية مختلفة، منها ما يعود إلى ما يزيد عن ثمانية آلاف سنة قبل الميلاد، وتتوزع فيها المدن والمواقع والأوابد الأثرية وما يزيد على 4500 موقع أثري هام.

يَعُدّ المؤرخون والباحثون وعلماء الآثار سورية مجمعاً ومركزاً لأقدم الحضارات الهامة التي قدمت الكثير للحضارة الإنسانية منذ آلاف السنين، فقد تقاطعت على امتداد الأرض السورية حضارات: الكنعانيين والعموريين والفينيقيين والآراميين. وضمت الأرض السورية في فترات زمنية متباينة كلاً من: السومريين والآشوريين والبابليين والأكاديين، وكانت لفترة وجيزة تحت سيطرة الفرس، قبل أن تصبح أهم أجزاء إمبراطورية الإغريق على يد **الإسكندر**، ثم خضعت لحكم الرومان.[1]

وقد حدثت أهم الإضافات إلى ثقافة سورية الثرية عقب الفتح الإسلامي، ومع ذلك فإن تاريخ سورية العريق يؤكد أن عظمة الماضي العربي ليست مظهراً إسلامياً محضاً. فتاريخ العرب السوريين سابق على ذلك، وما حققه العرب خلال الإمبراطوريات الأموية والعباسية كان دليلاً ليس فقط على الإرث العربي السوري الغني، ولكن أيضاً على حيوية الثقافة العربية.

[1]- **كلينغل**، هورست(1998)، **تاريخ سورية السياسي 3000-300 ق.م**، ترجمة: سيف الدين دياب، دمشق: دار المتنبي، ص123.

وبكل الأحوال عندما حمل الفاتحون العرب الإسلام إلى سورية في عام (636-634م)، أسس فيها **معاوية بن أبي سفيان** عام 661، الحكم الأموي؛ واتخذ دمشق عاصمة للدولة الأموية، ليصبح تاريخ سورية «الكبرى» في أوائل فترة القرون الوسطى هو في جوهره تاريخ العروبة والإسلام في واحدة من أكثر لحظاتهما مجداً، في فترة الخلافة الأموية التي امتدت رقعة دولتها من جنوب فرنسا إلى الشرق الأقصى. واستمر حكم بني أمية في دمشق إلى عام 750م، حينما استبدل بها العباسيون بغداد. ورغم مرور أربعة عشر قرناً بعد وفاته، لا تزال ذكرى **معاوية** وإنجازاته تثير الاعتزاز والاحترام في سورية. وبالمثل، فإن صورة القائد العظيم **صلاح الدين الأيوبي**، الذي هزم الصليبيين، ما زالت مطبوعة بقوة في الروح السورية.

وفي عهد الفاطميين، خضعت أجزاء من سورية للخليفة الفاطمي في القاهرة (977-1098). ثم احتل السلاجقة القسم الغربي من سورية، واستأثر البيزنطيون بالجزء الشرقي؛ وما لبث الطرفان أن اقتتلا، إثر إحراق الجامع الأموي عام 1069، وأدى ذلك إلى نوع من الحرب الأهلية، مكن الصليبيين من النفاذ إلى المشرق العربي، منذ عام 1098، واحتلال بعض أجزائه، طوال قرنَين، ولاسيما القدس، التي استرجعها **صلاح الدين الأيوبي**، عام 1187.[1]

وفي عام 1300م، تعرضت سورية لهجمات المغول، ولاسيما في عهد **تيمورلنك**. ثم خضعت لحكم المماليك، الذين ذوى عهدهم عام 1512م، عندما سقطت في أيدي العثمانيين، وباتت جزءاً من الدولة العثمانية التي استمرت سيطرتها على البلاد مدة أربعة قرون، شهدت خلالها سورية تراجعاً كبيراً في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ودام ذلك، حتى اشتعال الحرب العالمية الأولى. وحلال حكم العثمانيين، تعرضت لحملة **نابليون بونابرت**، عام 1799. واستقل بها **محمد علي باشا**، والي مصر؛ من عام 1833 إلى 1840.[2]

---

[1] – **بيضون**، إبراهيم(2002)، **تاريخ بلاد الشام في العصور الإسلامية**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص56.

[2] – **رافق**، عبد الكريم(1982)، **العرب والعثمانيون 1516-1916**، دمشق: مطابع ألف باء.

ظهور الوعي القومي العربي في القرن التاسع عشر:

شهدت بلاد الشام في القرن التاسع عشر تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، تمت بفعل عوامل عدة أهمها: محاولات الاصلاح العثمانية، وحكم محمد علي باشا لبلاد الشام (1831-1840)، والتدخل الأوروبي الاستعماري، ونشوء الوعي القومي، ففي مجال الاصلاحات العثمانية، نجد أنها تجسدت في إلغاء الجيش الانكشاري عام 1826، وتأسيس جيش على الطراز الأوروبي، واصدار صكين (خط شريف كولخانة، وخط همايون)، ينصان على تحقيق المساواة بين المواطنين جميعهم على اختلاف مذاهبهم وأديانهم، وبلغ الاصلاح ذروته باعلان الدستور عام 1876، ولكن السلطان ما لبث أن علقه.[1]

لقد فتح **محمد علي باشا** الباب على مصراعيه في بلاد الشام ومصر للنفوذ الأوروبي، وسمح لأول مرة بإقامة قناصل أوروبيين في دمشق كما أدخل المؤسسات التبشيرية الأوروبية، وأتاح لها ولمدارسها العمل بحرية، وطبق التسامح الديني والمساواة بين الطوائف واعتمد على قوات حليفه **بشير الثاني الشهابي** والمؤلفة في معظمها من المسيحيين، في اخماد الثورات، مما زاد في اشتداد العداء بين الطوائف الدينية.

كما أدى التدخل الأوروبي، إثر انسحاب قوات **محمد علي** من بلاد الشام وعودة العثمانيين لفرض نفوذهم، ومحاولة أصحاب الاقطاع لاعادة هيمنتهم، وتباين الثروات بين الفئات الاجتماعية، أدى ذلك كله إلى اضطرابات اجتماعية واسعة، بدأت في جبل لبنان إثر إلغاء حكم الأسرة الشهابية، وقد شهد جبل لبنان ثورة فلاحية للتخلص من الاقطاع، كان من أشهرها ثورة الفلاحين بزعامة **طانيوس شاهين** في منطقة كسروان عام 1858، حيث تحولت الثورة إلى حرب نتيجة تدخل الدول الاستعمارية وتواطؤ الدولة العثمانية، وانتهت بأحداث عام

[1] – **الكتاب الاستراتيجي السنوي**(2000)، دمشق: مركز المعلومات القومي، ص101.

1860، التي كان لرجالات دمشـــق وعلمائها وخاصـــة الأمير **عبدالقادر الجزائري**، موقف مشـرف في منع الفتنة واخمادها قبل اتسـاعها، واضـطرت فرنسـا إلى سـحب قواتها من لبنان بعدما أنزلتها فيه.[1]

وفيما بعد ظهرت حركة قومية عربية تدعو إلى التآخي بين المواطنين على اختلاف مذاهبهم، وقد بدأ الوعي القومي بالكشـف عن تراث الأمة ومنجزاتها الحضـارية، وبرز العديد من الأدباء في هذا المضـمار ومنهم: **ناصـيف اليازجي** وابنه **إبراهيم**، و**بطرس البسـتاني** الذي جعل من الحديث الشريف "حب الوطن من الإيمان" شعاراً لصحيفة "نفير سورية" التي صدرت عام 1860، كما أدت الصـحافة والمجلات العالمية دوراً هاماً في نشـر الوعي القومي، وقد سـهل انتشـار المطابع نشـر الثقافة واغناء الفكر، كما ظهرت العديد من الجمعيات كالجمعية العلمية السورية التي تأسست عام 1857.

وكان للاتجاهين العلماني والديني؛ أثرهما الكبير في تفتح الوعي القومي، فبرز من رجالات الاتجاه الأول الطبيب الحلبي **فرنسيس مرّاش**، **شبلي شميل**، **فرح أنطون الطرابلسي**، أما في الاتجاه الديني، فقد برز من رجالاته **جمال الدين الأفغاني**، الذي دعا إلى توحيد العالم الإسلامي في ظل خليفة مسلم، وعارض ظلم الحكام والتدخل الأجنبي، ثم الشيخ **محمد عبده** الذي تعاون مع **الأفغاني** في اصـــدار جريدة "العروة الوثقى"، وقد آمن بالوطن وبدور التاريخ المشترك والمصالح المشتركة في ايجاد رابطة قوية بين أبناء الوطن الواحد، واشترك معه في ذلك **محمد رشـيد رضـا الطرابلسـي**، صـاحب جريدة "المنار"، ووقف إلى جانب العرب ضـد العثمانيين، ووجد في ســياســة التتريك خطراً على العرب ولغتهم، ويعد **عبدالرحمن الكواكبي** (1849-1902) من الموفقين بين الاتجاهين الإســلامي والعروبي، فقد دعا إلى اقامة الخلافة، شـريطة أن يكون الخليفة عربياً، ووقف ضـد الاسـتبداد، وعبر عن أفكاره في كتابيه

[1] – **الكتاب الاستراتيجي السنوي**(2000)، دمشق: مركز المعلومات القومي، ص102.

"أم القرى" و"طبائع الاســـتبداد". وعد **الكواكبي** العروبة والاخلاص للوطن، مقياس الولاء بين أفراد الأمة، وظهر مفكر آخر هو **نجيب عازوري**، الذي أســس في فرنســا "عصــبة الوطن العربي"، وأصدر بالفرنسية كتاباً عن يقظة الأمة العربية، ثم مجلة "الاستقلال العربي". وقال، وهو المسيحي، برئاسة سلطان عربي مسلم للدولة العربية العتيدة، وباقامة خليفة عربي في الحجاز، وكان أول من نبه إلى مطامع الصهيونية في فلسطين، وقد شكل هذا كله المرحلة الفكرية في نشوء الوعي القومي العربي.

أما على الصعيد العملي السياسي، فقد ظهر أول جهد منظم عام 1875 في بيروت، عندما حضت جمعية سرية الشعب على الثورة ضد الأتراك، ونادت باستقلال سورية موحدة مع لبنان، وبالاعتراف بالعربية لغة رسمية في البلاد، وبازالة الرقابة عن التعبير والفكر، وباستخدام الفرق العسكرية العربية في الخدمة المحلية فقط، وإذا كان هذا الجهد السياسي، قد فشل في تحقيق أهدافه، فإنه قد بلور هذه الأهداف وأعطى للعمل القومي بعداً واضحاً.

وفي أعقاب الاطاحة بحكم الســلطان **عبدالحميد الثاني**، ظهر تياران ســياســيان بين العرب: تيار معتدل يدعو إلى التعاون مع الأتراك، ضمن دولة عثمانية، على أساس المساواة والاعتراف باللغة العربية لغة رســمية، ومثل هذا الاتجاه جمعية الإخاء العربي العثماني، التي تأسست في استانبول عام 1908، والمنتدى الأدبي الذي تأسس في استانبول عام 1909، وحزب اللامركزية الذي تأســس في القاهرة عام 1912. ثم ظهر تيار متطرف، ينادي بالاستقلال الذاتي للأقطار العربية، تطور إلى المناداة بالاستقلال الكامل بسبب نكوث جمعية "الاتحاد والترقي" بوعودها للعرب وتبنيها القومية الطورانية. وأحاط أصحاب هذا التيار جهودهم بالسرية التامة، وكانت بلاد الشام المركز الرئيس له، وقد تمثل بجمعيات عدة أهمها: الجمعية القحطانية، التي تأسست عام 1909 في الأستانة، وقد دعت إلى قيام حكومة ثنائية، تتألف من العرب والأتراك على غرار الامبراطورية النمســاوية- الهنغارية، ثم الجمعية العربية الفتاة،

التي أسسها طلاب عرب في باريس عام 1911. ودعت إلى الاستقلال الداخلي، وانتقل مقرها إلى بيروت فدمشق.

وكان ازدياد التأييد للقومية العربية ناجماً عن الوعي بالهوية القومية نتيجة السياسات التي اعتمدتها جمعية الاتحاد والترقي والتي هدفت إلى فرض الهوية التركية على مختلف الشعوب المنضوية تحت لواء الدولة العثمانية. [1]

وقد عقد في هذه الأثناء في باريس مؤتمر عربي في حزيران عام 1913 برئاسة **عبدالحميد الزهراوي**، وطالب المؤتمرون بالحكم الذاتي، وجعل اللغة العربية لغة رسمية وأن تكون الخدمة العسكرية للعرب محلية، وقد تابع العرب عملهم السري وتجلى ذلك في جمعية العهد التي انتسب إليها الضباط العرب في الجيش العثماني، وبرز فيها ضباط سوريون وعراقيون إلى جانب مؤسسها **عزيز المصري**.

سورية منذ الثورة العربية الكبرى عام 1916:

ظلت سورية، حتى مطلع القرن العشرين، جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، التي لم يكن بين أجزائها، في المشرق العربي، حدود فاصلة. وعندما سيطر الاتحاديون على الدولة العثمانية، انقسم زعماء العرب تجاهها إلى فريقين، كان الأكبر منهما مؤيداً لسياسة اللامركزية، التي تجلت في مقررات مؤتمر باريس العربي عام 1913.

وفي عام 1916 استغل العرب الحرب العالمية الأولى ليعلنوا ثورتهم الكبرى ضد الحكم العثماني، التي انطلقت من الحجاز بقيادة **الشريف حسين** بتحريض من النخبة السورية، وحاول العثمانيون قمعها بوحشية؛ وعلقت المشانق في السادس من أيار 1916 في دمشق وبيروت للعشرات من الزعماء الوطنيين السوريين الذين اتهموا بالعمل على استقلال البلاد

[1] – Laurens, Henry: ***Lorient Arabs, Arabism et Islamism de 1798 a 1945***,Armand Colin, Paris,2000.p.132.

العربية. وهنا اشتد الفريق الثاني وأخذ ينادي بضرورة انفصال العرب عن الأتراك، وإنشاء دولة عربية موحدة، وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات بين **الشريف حسين** ومندوبي بريطانيا، لإقامة تلك الدولة المستقلة التي تشمل بلاد الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية باستثناء عدن.

وأطلق **الشريف حسين** رصاصته الأولى، معلناً الثورة العربية الكبرى للتخلص من الحكم العثماني في 10 تموز 1916، واتجهت قواته شمالاً، مشاركة القوات البريطانية في طرد الجيوش العثمانية من بلاد الشام. [1]

وفي عام 1918 دخلت القوات العربية إلى دمشق منهية 400 عام من الاحتلال العثماني، حيث أعلن السوريون استقلالهم تحت قيادة الملك **فيصل بن الشريف حسين**.[2]

لقد كانت فكرة "الدولة العربية الموحدة" أملاً منوطاً بتحقيق وعود الحلفاء للعرب، إلا أن هذا الأمل سرعان ما تبدد، لأن بريطانيا، حليفة العرب آنذاك، وفرنسا المنتصرتين في الحرب العالمية الأولى، كانتا تخططان لاقتسام المناطق التي حررت من السيطرة العثمانية فيما بينهما., ووفقاً لاتفاقية سايكس– بيكو السرية التي وقعتاها في 16 أيار 1916، اتفقت الدولتان على تقسيم المشرق العربي أو سورية الكبرى إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، فقسمت الاتفاقية سورية الطبيعية أربعة أقسام: سورية ولبنان والأردن وفلسطين؛ واقتطعت منها إقليم الإسكندرونة،[3]الذي ظل تحت الانتداب الفرنسي، حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. واتفق على أن تكون سورية في منطقة النفوذ الفرنسية.

كما ارتبطت بريطانيا مع الحركة الصهيونية بوعد **بلفور** في 2 تشرين الثاني عام 1917، وبينما قام العرب بتنفيذ التزاماتهم تجاه حلفائهم أخلف هؤلاء وعودهم، ولم يكتفوا بذلك

---

[1] – **قلعجي**، قدري(1993)، **الثورة العربية الكبرى**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص229.

[2]– **طلاس**، مصطفى(1988)،**الثورة العربية الكبرى؛ دراسة تاريخية**، دمشق: دار طلاس.

[3] – تنازلت فرنسا عن لواء الإسكندرونة لتركيا بموجب صك الانتداب (المادة الرابعة) وبموجب اتفاق 24 حزيران 1939، في نظير عدم انضمام تركيا إلى معسكر الألمان، علماً أن عصبة الأمم لتبت في الأمر بسبب قيام الحرب العالمية.

بل راحوا يعملون على تمزيق أوصال الدولة العربية الوليدة وتفتيت قواها، وذلك حينما توصلوا إلى التصديق على توزيع الغنائم في مؤتمر سان ريمو عام 1920 بين فرنسا وبريطانيا، ونودي باستقلال سورية وسيادتها، وشكلت الحكومة العربية بقيادة الملك **فيصل بن الحسين** في 8 آذار 1920، وتكونت في البلاد نواة الجيش العربي والحكومة وازداد الشعب إيماناً بأهدافه القومية.

في عام 1919، جرت أول انتخابات برلمانية في سورية، حملت إلى السلطة من قرر إعلان الاستقلال السوري، في نطاق سورية «الطبيعية»، التي تشمل ولايات: سورية والأردن وفلسطين ولبنان[1]؛ مما عنى فرنسياً سيطرة بريطانيا على المنطقة برمتها. وفي مؤتمر لندن، الذي وقعت قراراته في 15 أيلول 1919، ونظير أن تتخلى فرنسا عن حقوقها، التي منحتها إياها اتفاقية سايكس– بيكو في نفط الموصل، وافقت بريطانيا على التنكر لنصيرها، الأمير **فيصل**، وإطلاق يد فرنسا في معالجة قضايا سورية ولبنان.

وفي أوائل عام 1920 نزلت القوات الفرنسية على الساحل السوري، واشتدت المقاومة السورية للفرنسيين. وعقد «المؤتمر السوري»، من أجل تأكيد استقلال سورية، وتأييد **فيصل**، الذي نودي به ملكاً عليها. [2]

وفي مؤتمر سان ريمو، الذي اختتم أعماله في نيسان 1920، وضعت سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وفلسطين والعراق وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني.[3] مع التزام بريطانيا بتنفيذ وعد بلفور، الذي نص عليه صك الانتداب، إلا أن سلسلة الحوادث والصدام غير المتكافئ مع الفرنسيين، أدى إلى القضاء على الحكم العربي بدمشق في تموز 1920،

---

[1]– **قاسمية**، خيرية(1982)، **الحكومة العربية في دمشق بين 1918–1920**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

[2] – أنظر: **الكتاب الاستراتيجي السنوي**(2000)، دمشق: مركز المعلومات القومي، ص102.

[3]– **قرقوط**، ذوقان(1977)، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار؛ قراءة في تاريخ سورية المعاصر**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص123.

ففي الرابع عشر من الشهر نفسه، وجه الجنرال **غورو** إنذاراً يطلب فيه قبول الانتداب وإلغاء التجنيد وتسريح الجيش، وأتبع ذلك باحتجاج لتأخر الرد عليه في الوقت المحدد، وقد ثبت بطلان هذا الزعم فيما بعد، وأمر قواته بالزحف إلى دمشق.

وسارع السوريون للدفاع عن استقلال بلادهم، فوقعت معركة ميسلون في 24 تموز 1920، ولكن فرنسا قضت على ثوار الجيش السوري المتأخر عدة وعديداً، حيث استشهد **يوسف العظمة**، وزير الدفاع السوري، وقتئذٍ؛ وفي اليوم التالي دخل جيش الاحتلال دمشق. وغادر الملك **فيصل** سورية في 28 من الشهر نفسه، إلى العراق.

سورية في ظل الانتداب الفرنسي:

منذ أن أعلنت مقررات مؤتمر سان ريمو في 25 نيسان 1920، سارعت فرنسا، التي كانت تحتل الساحل السوري، إلى إتمام احتلال سورية الداخلية، وقسموا سورية أربع دويلات: دمشق وحلب والساحل وجبل الدروز؛ مما أثار احتجاجات واسعة، أجبرت المفوض الفرنسي على إنشاء اتحاد، جمع تلك الدويلات على مراحل. وأعلنت عام 1922 بداية الانتداب الفرنسي على سورية بتفويض من عصبة الأمم.[1] أما القسم الجنوبي منها والممتد من جنوبي درعا حتى خليج العقبة (إلى الشرق من نهر الأردن)، فقد أدخل في منطقة انتداب بريطانيا كجزء من انتدابها على فلسطين، وأوجدت إمارة مستقلة عن فلسطين وعن سورية، أصبحت تعرف باسم إمارة شرقي الأردن ونصب عليها **عبدالله بن الحسين** أميراً في عام 1922.

[1] – **البيطار**، عبد الرحمن(1996)، **الوحدة السورية اللبنانية تحت الاحتلال الفرنسي 1918–1939**، حمص: مطبعة اليمامة، ص5–53.

وعمدت بريطانيا بالاتفاق مع فرنسا عام 1923، إلى رسم الحدود بين سورية وفلسطين؛ مراعية أن تضم الأخيرة المنابع الرئيسة لمصادر المياه، بما فيها بحيرة طبريا بالكامل في حدود فلسطين.[1]

وشرع السوريون في مقاومة المحتل الجديد بثورات شملت معظم المناطق السورية، ونذكر منها: ثورة أبناء جبال اللاذقية بقيادة الشيخ **صالح العلي** (1918–1921)، وثورة الشيخ **إبراهيم هنانو** وإخوانه في المنطقة الشمالية (1919–1926)، وثورة **رمضان الشلاش** في منطقة الفرات (1919–1924)، والثورة السورية الكبرى بقيادة **سلطان باشا الأطرش** (1925–1927)، التي بدأت في جبل العرب وسرعان ما انتشرت في مدينة دمشق وغوطتها ومنها انتقلت إلى القلمون ومنطقتي حمص وحماه وباديتهما، كما وصلت إلى جبل الشيخ وما جاوزه من مناطق ضمت فيما بعد إلى دولة لبنان الكبير على غير رضا من أهلها. وقصف الفرنسيون العاصمة دمشق انتقاماً لمساعدة أهلها للثوار.

وإزاء تصاعد السخط الشعبي في سورية، اضطر الفرنسيون إلى إقامة الاتحاد السوري بين دول (دمشق وحلب واللاذقية) وذلك في حزيران 1922، ثم عمد الجنرال **ويغان** إلى إخراج المنطقة الساحلية من الاتحاد وقصره على دمشق وحلب وأسماه دولة سورية، كما حل ارتباط لواء الإسكندرونة بدولة حلب.

وعندما جاء الجنرال **ساراي**، تظاهر بميله إلى اتباع سياسة الحوار والتفاهم، فتقدمت البلاد في حينها بمطالبها في الوحدة والاستقلال، ولما جاءه وفد من جبل العرب لينصفهم من حاكمهم **كاربييه**، رفض مقابلتهم، بل اعتقلهم ونفى زعماءهم، فكان هذا هو أول أسباب اندلاع الثورة السورية الكبرى، التي تمكن رجالها من دخول مدينة دمشق بهدف اعتقال **ساراي** نفسه، الذي تمكن من الهرب بعد أن أمر بقصف المدينة بالمدفعية والطائرات في يومي 18–19

[1] **بدوان**، علي سعيد(2000)، **هضبة الجولان في المسار السوري الإسرائيلي؛ مواقع استراتيجية وتحصينات طبيعية وينابيع وروافد مائية**، صحيفة الحياة 2000/1/24، لندن.

تشرين الأول 1925، فدمرت أحياء بكاملها في قلب المدينة (منطقة الحريقة)، واضطر الثوار إلى الانسحاب صوناً لها وحفاظاً عليها من التدمير الشامل، وإزاء موجة الاستنكار الدولي العنيف، استدعت فرنسا مندوبها السامي **ساراي** وعينت **دوجوفنيل**، الذي دعا إلى وقف حدة الثورة، ثم أعلن عن إجراء انتخابات تؤدي إلى وضع دستور للبلاد، وتم الاتفاق مبدئياً على وضع أسس لمعاهدة رفضتها الحكومة الفرنسية، وأتبعت ذلك بتغيير لمندوبها السامي، إذ عينت **بونسو** الذي توقفت في عهده الثورة السورية الكبرى في نيسان 1927، اعتماداً على الأسس السابقة، وتم وضع دستور للبلاد في عام 1928، إلا أنه لم يعلن حتى عام 1930، وانتخب بموجبه **محمد علي العابد** أول رئيس للجمهورية وذلك في 12 حزيران 1932 ولمدة خمس سنوات. [1]

وفي عام 1933 عينت فرنسا **دومارتيل**، مفوضاً سامياً، فعرض على المجلس النيابي مشروع معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسورية، رفضها الوطنيون، فتعطلت أعمال المجلس وازدادت الاضطرابات، وبلغت ذروتها في الإضراب الستيني، الذي انتهى في 8 آذار 1936، برضوخ فرنسا للمطالب السورية وقبول مبدأ الاستقلال والوحدة، فجرت انتخابات في 30 تشرين الثاني 1936، فاز بها الوطنيون، فاستقال **محمد علي العابد** في 20 كانون الأول 1936، قبل انتهاء ولايته، وانتخب هاشم **الأتاسي** في اليوم التالي، وتم عندها توقيع مشروع معاهدة صداقة وتحالف بين الطرفين، مدتها خمسة وعشرون عاماً، وقد أطلق على التنظيم السياسي الذي يجمع الوطنيين، آنذاك، اسم «الكتلة الوطنية».

ماطلت الحكومة الفرنسية في التصديق على المعاهدة، وسحبت مندوبها السامي **الكونت دومارتيل** الذي عقد مشروع المعاهدة في عهده، وعينت بدلاً منه **غبرييل بيو** في 5 كانون الثاني 1939، فأعلن أن الحكومة الفرنسية عدلت عن سياسة المعاهدة وعادت إلى سياسة

[1] – **المجالس التشريعية في الجمهورية العربية السورية من عام 1919–2000**، إصدار: مجلس الشعب، ص14.

الانتداب، كما أثارت في وجه الحكم الوطني العديد من المشـــكلات، كان أهمها مشـــكلة لواء الاسكندرونة، فقد استغلت تركيا اضطراب الوضع الدولي وتآمرت مع فرنسا وبريطانيا وطالبت بضم لواء الاسكندرونة، فاستجابت فرنسا لذلك لرغبتها في كسب ود تركيا، حيال خطر نشوب الحرب مع ألمانيا، ووافقت حليفتها بريطانيا على ذلك، وكانت النتيجة سـلخ اللواء عن سـورية وضمه إلى تركيا في حزيران 1939، بعد استفتاء مزيف على تقرير المصير جرى في اللواء، وكشف عن فساد الاقتراع الذي هيأه الترك والفرنسيون.

في هذا الجو المضـــطرب، لجأ بيو في تموز 1939 إلى حل المجلس النيابي واســـتقال **هاشم الأتاسي** في 7 تموز، وبدأت سلطة "حكومة المديرين" التي شكلها المندوب السامي في 10 تموز 1939 التي عمدت إلى القبض على عدد من الوطنيين والحكم عليهم بالســـجن والنفي.

عادت البلاد إلى نضالها المرير من جديد، إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية في خريف 1939، أجبر الوطنيين على التخفيف من حدة نشاطهم، منتظرين بذلك نتائج الصراع الدولي، وســرعان ما هزمت فرنســا أمام ألمانيا في حزيران 1940، وأصــبحت ســورية تحت ســيطرة حكومة فيشـي الفرنسية الموالية للألمان، وشـهدت الأراضـي السورية صـداماً بين قوات حكومة **فيشي** وقوات فرنسا الحرة والقوات البريطانية، انتهى بسيطرة الحلفاء على سورية عام 1941.[1]

وأرسلت حكومة **فيشي**، الجنرال **دانتز** خلفاً لـــ **بيو**، فاستقبله السوريون بالمطالبة بالغاء الانتداب وإعلان الاسـتقلال، وقامت في البلاد اضـطرابات دامية، أجبرت الجنرال الجديد على إنهاء حكم المديرين وتشكيل وزارة في نيسان 1941 برئاسة **خالد العظم**، وبعد أقل من شهرين هاجمت القوات البريطانية وقوات فرنســـا الحرة ســـورية وأعلن الجنرال **كاترو** في 8 حزيران

[1]– **سيل**، باتريك(1996)، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945–1958**، دمشق: دار طلاس، ط6، ص26–28.

1941، استقلال سورية.[1] وأصدر السفير البريطاني في القاهرة بياناً باسم حكومته، يؤيد فيه ما أعلنه **كاترو**. إلا أن هذا الاستقلال بقي صورياً.*

وفي 12 أيلول 1941 عين **كاترو** الشيخ **تاج الدين الحسيني** رئيساً للجمهورية، وفي 21 من الشهر نفسه، أعلن إلغاء الانتداب واستقلال سورية ووحدتها، وإثر وفاة الشيخ **الحسيني** في 10 كانون الثاني 1943 طالب الوطنيون بإجراء انتخابات وتم ذلك فانتخب **شكري القوتلي** رئيساً للجمهورية في 17 آب 1943، وألف **سعدالله الجابري** الوزارة، التي كان من أول أعمالها إعلان الحرب على دول المحور ليكون لها الحق بالمشاركة في مباحثات إنشاء هيئة الأمم المتحدة، وجرت المفاوضات لاستلام الحكومة الصلاحيات من دولة الانتداب، وكان هذا في العام 1944، إلا أن فرنسا احتفظت بالسيطرة على الجيش والجمارك والهاتف.[2]

وفي 18 أيار 1945، قدم الجنرال **بينه** مندوب فرنسا، مذكرة إلى الحكومتين السورية واللبنانية، جاء فيها أن حكومته مستعدة لتسليم الجيش إلى سورية ولبنان مع إبقائه تحت القيادة العليا الفرنسية، بشرط ضمان مصالح فرنسا الثقافية والاقتصادية والاستراتيجية في البلدين، وفي اليوم التالي تداولت الحكومتان السورية واللبنانية، الموقف الناشئ عن إنزال فرنسا جنوداً لها في البلاد، واتفقتا على عدم الدخول في مفاوضات لعقد أية معاهدة مع الجانب الفرنسي قبل تسليم الصلاحيات جميعها بما فيها الجيش، ومن ثم جلاء آخر جندي فرنسي عن أرض البلدين.

---

[1] – ألقت الطائرات البريطانية، في 8 حزيران 1941، منشورات فرنسية في سماء سورية ولبنان، تعلن إنهاء الانتداب الفرنسي على البلدين.

* – هنا نشير إلى **ضرورة التمييز بين الاستقلال والجلاء**، فالجلاء لم يتم إلا في 15 نيسان 1946 كما سيمر معنا لاحقاً..

[2] – **مانغولد**، بيتر(1994)، **تدخل القوى العظمى في الشرق الأوسط**، ترجمة: أديب شيش، دمشق: دار طلاس، ط2.

وفي مساء 29 أيار 1945، فوجئ الشعب السوري بقصف عنيف من قبل طائرات الفرنسيين ومدفعيتهم، على مدن دمشق وحمص وحماة وحلب وديرالزور والرقة ودرعا، فدمروها ونهبوا أسواقها، كما سقطت قذائف مدفعية الهاون على مبنى المجلس النيابي، ومثل بحاميته بعد نفاذ ذخيرتها أبشع تمثيل، مما دعا الحكومة البريطانية لأن تطلب وقف اطلاق النار.

وفي 13 كانون الأول 1945، اتفقت فرنسا وبريطانيا على تجميع قواتهما واجلائهما تدريجياً عن البلاد واعترفت بريطانيا بما لفرنسا من مصالح ومسؤوليات في منطقة شرق البحر المتوسط، وقوبلت تلك المؤامرة الاستعمارية الجديدة بالاستنكار الشديد، حيث التجأت الحكومتان السورية واللبنانية إلى مجلس الأمن، مطالبتين بسحب القوات الأجنبية من بلادهما فوراً، فصدر قراره بالجلاء الفوري، الذي تم عن سورية في 15 نيسان 1946، إلا أن الحكومة قررت الاحتفال به بعد يومين، أي في 17 نيسان، وجعلته عيداً وطنياً وكان خاتمة للنضال المرير ضد الاحتلال الفرنسي.[1]

سورية بعد الجلاء

بعد الاستقلال بدأت سورية توجه جل اهتمامها إلى النهوض بالبلاد من النواحي الاجتماعية والاقتصادية، فوسعت الجامعة السورية، ونشطت الصناعة الوطنية، وطبقت الحماية الجمركية، وأممت الشركات الأجنبية – شركة الكهرباء– والمصارف وكانت قد اشتركت في مباحثات الوحدة العربية التي جرت في مصر في الفترة (تشرين الأول 1943– آذار 1945)، إلا أن معظم ممثلي الدول العربية آنذاك، عارضوا اقتراح إقامة نظام اتحادي ذي سلطة تنفيذية ملزمة، واكتفوا بايجاد نظام جامعة الدول. كما شاركت سورية في وضع

[1]– **الأرمنازي**، نجيب(1973)، **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط2.

ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو (25/4- 26/6) 1945، وكان يرأس وفدها آنذاك **فارس الخوري**. [1]

تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بعدم الاستقرار السياسي، فبعد ربع قرن من الاحتلال واجهت سورية أزمات عصيبة، منها قرار الأمم المتحدة 181 القاضي بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، وذلك في 29 تشرين الثاني 1947. كما واجهت سورية ضغط الدول الاستعمارية عليها لأسباب متعددة، منها قضية النقد السوري وفك ارتباطه بالفرنك الفرنسي، وقضية مرور أنابيب نفط شركة أرامكو واتفاقيات الطيران.

وفي عام 1948 أعلن قيام "إسرائيل" على أرض فلسطين العربية، وكانت سورية من بين الدول العربية التي أرسلت قواتها إلى فلسطين للتصدي للدولة الصهيونية الناشئة على الرغم من قلة عدد الجيش السوري وضعف تسليحه.

وعلى إثر نكبة فلسطين، والاستياء الذي عم البلاد، تلقت الديمقراطية في سورية ضربة موجعة، فقامت في عام 1949، ثلاثة انقلابات عسكرية، كان أولها انقلاب **حسني الزعيم** في 30 آذار، ولم يدم حكم الزعيم سوى 139 يوماً.ثم وقع انقلاب **سامي الحناوي** في 14 آب الذي أعلن أنه قام بانقلابه لينفذ الأهداف التي تنكر لها **حسني الزعيم**، وفي 19 كانون الأول 1949 وقع انقلاب **أديب الشيشكلي**، الذي أعلن أنه جاء لانقاذ نظام سورية الجمهوري ومنعه من الوقوع تحت النفوذ البريطاني، والاتحاد مع العراق الملكي.[2]

---

[1] – **راثميل**، أندرو(1997)، **الحرب الخفية في الشرق الأوسط؛ الصراع السري على سورية 1949-1961**، ترجمة: عبد الكريم محفوض، سلمية: دار سلمية للكتاب.

[2] – **سيل**، باتريك(1996)، **الصراع على سورية**، مرجع سابق، ص43-45.

استمر حكم **الشيشكلي** إلى سنة 1954، عندما أجبرته المعارضة الشعبية المتزايدة على الاستقالة ومغادرة سورية في 26 شباط 1954، متوجهاً إلى لبنان ومنها إلى البرازيل. وبسقوطه عادت سورية إلى الحكم الجمهوري النيابي مع دستور عام 1950.[1]

أعيد تنصيب **هاشم الأتاسي** رئيساً للجمهورية، وتشكلت وزارة برئاسة **صبري العسلي**، ثم تلتها في حزيران 1954 حكومة مؤقتة برئاسة **سعيد الغزي** لتشرف على انتخابات جديدة، تميزت بنزاهتها وحريتها، أعقبتها وزارة **فارس الخوري**، التي واجهت حلف بغداد الاستعماري، وبعد انتهاء ولاية **هاشم الأتاسي** في أيلول 1955، أعيد انتخاب **شكري القوتلي** من جديد رئيساً للجمهورية، وفي شباط 1956 وجه الرئيس **القوتلي** نداء إلى الأحزاب والكتل والهيئات، يدعوها إلى عقد ميثاق قومي، واجتمع بالرئيس **جمال عبدالناصر** ومع الملك **سعود** في آذار 1956، وأصدروا بياناً يرفض الأحلاف، وتباحثوا في تنسيق الدفاع عن الوطن العربي، وفي حزيران 1956 شكل **صبري العسلي** وزارة الميثاق القومي، وقد وافق المجلس النيابي بالاجماع على بيانها، الذي تضمن مقاومة الاستعمار والصهيونية وإسرائيل، وذلك بعدم الاعتراف باغتصاب فلسطين، ومقاومة الصلح مع إسرائيل وإحكام مقاطعتها ومقاومة مشروعاتها التوسعية ومناهضة الأحلاف العسكرية الأجنبية، وانتهاج سياسة الحياد الايجابي بين المعسكرين، إضافة إلى انتهاج سياسة تحرير البلاد العربية وتوحيدها بتوسيع الاتفاق الثنائي مع مصر عن طريق عقد اتفاق بين الطرفين في الشؤون الاقتصادية والسياسية والثقافية ليصبح هذا الاتفاق نواة للوحدة العربية الشاملة.

وعلى أثر شن العدوان الثلاثي على مصر في 29 تشرين الأول 1956 وقفت سورية إلى جانب الشقيقة مصر في محنتها وأبدت استعدادها لخوض المعركة ضد إسرائيل، وسارع العمال في سورية إلى نسف محطات ضخ النفط العراقي المار بأراضيها، حيث أوقفوا إلى

[1]- **المعلم**، وليد(1985)، **سورية 1918-1958، التحدي والمواجهة**، نيقوسيا: شركة بابل للنشر، ص 95-207.

تدفقه إلى أسواق الغرب، ولم تسمح سورية باعادة مروره، إلا بعد انسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية.

وفي آب عام 1957، عقدت سورية اتفاق معونة فنية واقتصادية وعسكرية مع الاتحاد السوفييتي. ومع تطور العلاقات مع الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي، بدأت علاقاتها تسوء مع الغرب، ووجدت سورية نفسها في متاهات الحرب الباردة وما نتج عنها من قيام أحلاف وتكتلات في الشرق الأوسط. وكادت الخلافات في عام 1957 بين سورية وتركيا، أن تصل إلى حد المجابهة العسكرية، فقد حشدت تركيا قواتها على الحدود مهددة بغزو سورية.[1]

ووصلت قوات مصرية إلى اللاذقية في تشرين الأول 1957، لمساندة القوات التي وقفت في مواجهة الخطر التركي، فمرت الأزمة بسلام.

وكانت التهديدات الغربية أحد العوامل التي دفعت السوريين إلى الاتحاد مع مصر في دولة واحدة أطلق عليها اسم الجمهورية العربية المتحدة، ففي الجلسة التاريخية التي عقدها المجلس النيابي السوري، بحضور أعضاء مجلس الأمة المصري، أعلنت الرغبة في اقامة اتحاد بين سورية ومصر في 18 تشرين الثاني 1957، وقد وافق مجلس الوزراء السوري على الخطوات جميعها اللازمة لتحقيق هذا الهدف القومي، وفي جلسة عقدت داخل قصر القبة بالقاهرة في أول شباط 1958، اجتمع أقطاب البلدين من مدنيين وعسكريين وارتأوا توحيد القطرين في دولة واحدة، فتم استفتاء الشعب على الوحدة وعلى شخص رئيس الجمهورية، ووافق على دولة الوحدة وعاصمتها القاهرة وانتخب **جمال عبدالناصر** رئيساً لها في 22 شباط 1958.

[1]– **سيل**، باتريك(1996)، **الصراع على سورية**، مرجع سابق.

تألفت الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين: الشـــمالي وعاصـــمته دمشـــق والجنوبي وعاصـــمته القاهرة والتي تعد عاصـــمة الجمهورية، وقد مثل الســـلطة التشـــريعية آنذاك مجلس الأمة ومقره القاهرة وضـم عدداً من النواب المنتخبين في كل من الإقليمين وفق نسـبة السـكان، وكان يمثل السلطة التنفيذية وزارة مركزية في القاهرة ووزارة خاصة في كل إقليم. [1]

ومن أهم منجزات عهد الوحدة في سورية:

على الصعيد الدولي:

- دعم الاتجاه التقدمي والثوري التحرري في بعض الأقطار العربية.

- مناهضة مشروعات الامبريالية والصهيونية في العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

- تأكيد الصداقة مع دول المنظومة الاشتراكية.

على الصعيد الداخلي:

- إلغاء الأحزاب والاستعاضة عنها بتنظيم سياسي رعته الدولة باسم الاتحاد القومي.

- اصدار قرارات تأميم بعض الشركات والمصانع الكبيرة.

- التأكيد على التطبيق الفعلي لقوانين الاصلاح الزراعي للحد من الملكية الفردية.

- تأكيد دور القطاع العام.

- تأسيس المجلس الأعلى لرعاية العلوم والفنون والآداب.

- الاهتمام بالتعليم الجامعي، وتأسيس بعض الكليات الجديدة ومنها كلية الفنون الجميلة.

[1] – **هيكل**، محمد حسنين(1962)، **ما الذي جرى في سورية**، القاهرة: الدار القومية.

لكن الوحدة مع مصر لم تستمر طويلاً، فقد كان حل الأحزاب السياسية السورية وتطبيق الإصلاحات الاشتراكية في سورية من الأسباب التي دفعت الضباط الانفصاليين إلى فصم عرى الوحدة وإعلان الانفصال في 28 أيلول 1961 [1]. ولم تبادر الحكومات المتعاقبة في فترة الانفصال، التي دامت عاماً ونصف إلى اعادة الوحدة مع مصر، وهو مطلب قومي جماهيري، فقامت في سورية ثورة الثامن من آذار 1963، تحت شعار اعادة الوحدة مع مصر، وتسلمت السلطة القوى اليسارية الوحدوية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي. وأنهى حكم البعث الوليد القطيعة مع مصر وأعلن نيته إعادة الوحدة، إلا أن المفاوضات التي جرت بهذا الخصوص باءت بالفشل. وكانت الخلافات التي نشبت داخل حزب البعث نفسه عائقاً أمام تنفيذ مشروعه التنموي في سورية.

وفي نهاية عام 1963 أصبح اللواء **أمين الحافظ**، أميناً عاماً لحزب البعث العربي الاشتراكي ورئيساً للدولة، وكلف **صلاح الدين البيطار** بتشكيل الوزارة التي قامت بتأميم الموارد النفطية، وفي مطلع عام 1964، شاركت سورية في مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة، كما ساهمت في إقامة السوق العربية المشتركة في 13 آب 1964.

وتميزت أواسط الستينيات بمزيد من الاضطرابات السياسية، مما قاد إلى حركة 23 شباط 1966 ضد الاتجاه اليميني في الحزب، وأطيح بـ **الحافظ** و**البيطار** وبعض القياديين، وأجَّلت الخلافات الحزبية إلى حين.[2]

في أيار 1967، كانت الاشتباكات الحدودية السورية – الإسرائيلية، التي نتجت أساساً عن تعدي إسرائيل على المنطقة منزوعة السلاح، قد وصلت ذروتها. إذ قامت إسرائيل

---

[1] – **عبده**، سمير (1998)، **حدث ذات مرة في سورية؛ دراسة للسياسة السورية – العربية في عهدي الوحدة والانفصال 1958–1963**، دمشق: دار علاء الدين.

[2] – **نضال حزب البعث العربي الاشتراكي 1943–1980؛ دراسة تاريخية تحليلية موجزة**، (دمشق: القيادة القومية، 1986)، ص93–115.

باعتداءات واسعة على أهداف سورية في الجولان، وحشدت قواتها على خط الهدنة مهددة بغزو سورية. وردت مصر، التي كانت تربطها بسورية اتفاقية دفاع مشترك، بحشد قواتها أيضاً في سيناء. تصاعد التوتر في المنطقة، وقامت مساع دولية حثيثة لمنع نشوب الحرب، إلا أن إسرائيل فاجأت العالم بعدوانها على مصر والأردن صباح 5 حزيران 1967. بهدف تحقيق انتصار ساحق على الدول العربية وفرض الصلح عليها.

بدء العدوان الإسرائيلي بضربة صاعقة للقوة الجوية المصرية والأردنية، تقدمت بعدها القوات البرية الإسرائيلية في سيناء والضفة الغربية للأردن لتحتلها في غضون أربعة أيام. وفي 9 حزيران، ورغم قبول الدول العربية بوقف إطلاق النار، هاجمت إسرائيل القوات السورية في الجولان، وتمكنت من احتلال هذه الهضبة الاستراتيجية بحلول يوم 11 حزيران 1967.[1] ومني العرب بنكسة أتاحت للعدو الصهيوني احتلال الجولان السوري وشبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة، وقد توضحت العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في هذا العدوان.

كانت الهزيمة العربية مفاجئة للجميع. وقرر العرب الاستمرار في الصراع، وعدم الاعتراف بإسرائيل وعدم التفاوض معها وفق لاءات الخرطوم. في تلك الفترة التي تلت الحرب، كانت سورية تزداد ابتعاداً عن محيطها العربي، وكان حكم البعث في دمشق يزداد ابتعاداً عن الشعب. كان هذا ما دعا وزير الدفاع **حافظ الأسد** إلى القيام بحركته التصحيحية في 16 تشرين الثاني 1970.

حاول العرب استعادة ما خسروه، إلا أن وفاة الرئيس **جمال عبدالناصر** في 28 أيلول 1970، إضافة إلى الصدام المسلح بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية (أحداث أيلول الأسود 1970)، استدعيا انعقاد المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي في تشرين الثاني 1970،

[1]- **بهلوان**، سمر (1989)، **القضية الفلسطينية**، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ص335-356.

وأسفر هذا المؤتمر عن تشكيل قيادة جديدة للحزب برئاسة الفريق **حافظ الأسد** وزير الدفاع، تهدف إلى تصحيح أخطاء القيادة السابقة، وأعلنت في 16 تشرين الثاني عن قيامها بحركة تصحيحية، وأن برنامجها يرمي إلى تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية، التي تضم المنظمات الحزبية الوطنية جميعها، وإنشاء مجلس الشعب، وإعادة الدستور الدائم، ومواصلة تنفيذ خطط التنمية مع الاعداد لمعارك التحدي المصيري ضد العدو الإسرائيلي. وفي 21 تشرين الثاني، تشكلت الحكومة برئاسة الفريق **حافظ الأسد** وضمت لعضويتها، إضافة إلى أعضاء حزب البعث، ممثلين عن أحزاب وكتل سياسية أخرى.

. سورية بعد قيام الحركة التصحيحية:

1) مجيء حافظ الأسد إلى السلطة في سورية عام 1971 وتعاظم دور سورية إقليمياً:

برزت سورية من الاستقلال في عام 1946 إلى أواخر الستينيات، بوصفها البلد غير المستقر في منطقة جغرافية معروفة هي نفسها بعدم الاستقرار السياسي. وكانت الانقلابات هي القاعدة في الوصول إلى السلطة مع استثناءات ديمقراطية في فترات متقطعة، فخضع البلد لسلسلة من الدساتير واتجاهات سياسية وعقائدية متبدلة دورياً. ولذلك، عندما استلم وزير الدفاع **حافظ الأسد** السلطة في تشرين الثاني 1970، اعتقد الكثيرون أن نظامه، هو مجرد واحد من سلسلة طويلة من عمليات تغيير السلطة المتتابعة. ومع ذلك، وفر الرئيس **الأسد** لسورية بين عامي 2000–1970، فترة من الاستقرار غير المعهود، هذه الفترة صارت جديرة بالتنويه من الجميع بالنظر إلى تاريخ البلد، بعد الاستقلال، المليء بالاضطرابات السياسية.

إذ عمل على رفع مكانة سورية الى مستويات لم يعرفها أي نظام مسبقاً، ليس في سياسة المحاور العربية فحسب، بل في المعادلة العسكرية والسياسية بين (إسرائيل) ودول المواجهة العربية، وفي عهده نعمت سورية بالاستقرار الداخلي مما أعطى الحكومة السورية حرية التحرك.

وبعد فترة وجيزة من توليه السـلطة، شـرع الرئيس **حافظ الأسـد** في تكوين بنية تحتية تنظيمية للحكم الجديد على هدى بيان القيادة القطرية المؤقتة الذي أعقب الحركة التصحيحية.

وفي شـباط 1971، تم تعيين مجلس الشـعب المكون من 173 عضـواً، وتمثل حزب البعث فيه 87 مقعداً؛ وتوزعت المقاعد المتبقية بين الشخصيات والأحزاب الحليفة. وعقد أولى جلساته يوم 22 شباط 1971، وانتخب السيد **أحمد الخطيب** رئيساً للمجلس.

وفي آذار 1971 عقد حزب البعث مؤتمره القطري وانتخب 21 عضـواً للقيادة القطرية برئاسة **الأسد**. وفي 12 آذار وافق المجلس بالاجماع على ترشيح الفريق **حافظ الأسد** لرئاسة الجمهورية العربية السـورية، ووافق الشـعب على هذا الترشـيح باسـتفتاء جرى في 21 آذار 1971. وانتخب **الأسد** رئيساً للجمهورية لمدة 7 سنوات ميلادية، وفي نيسان عين اللواء **عبد الرحمن خليفاوي** رئيسـاً للوزراء و**محمود الأيوبي** نائباً للرئيس. وقد عُدّ الحكم الجديد على نطاق واسع بوصفه حركة معتدلة بعيداً عن التطرف اليساري والشيوعي.

لقد شـكل إحداث جبهة تضـم القوى الوطنية والتقدمية في سـورية بقيادة حزب البعث العربي الاشـتراكي، إحدى طموحات الحركة التصـحيحية منذ قيامها. فقد جاء في البيان الصـادر عن القيادة القطرية المؤقتة في 16 تشـرين الثاني 1970 أنه: "ينبغي حشـد الطاقات التقدمية، والشعبية، ووضعها في خدمة المعركة، وذلك من خلال تطوير العلاقات باتجاه جبهة تقدمية بقيادة حزب البعث العربي الاشـتراكي". وتحقق هذا الطموح في 7 آذار 1972، عندما تم التوقيع على ميثاق للجبهة الوطنية التقدمية، وتألفت من حزب البعث وأربع مجموعات غير بعثية هي: الاتحاد الاشـتراكي العربي، وهو مجموعة ناصـرية، وحركة الوحدويين الاشـتراكيين، وحركة الاشتراكيين العرب، والحزب الشيوعي السوري.

وقد ترسخ وجود الجبهة دستورياً بالمادة /8/ من الدستور التي تنص على أن: "حزب البعث العربي الاشـــتراكي... يقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات الشـــعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية".

وفي آذار 1973، دخل الدستور الدائم حيز النفاذ، وتعززت صلاحيات الرئيس **الأسد** الكبيرة في رئاســة الجمهورية. وحدثت تطورات رئيســة أخرى في عام 1973 شــملت إجراء الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب في آذار، وهي الأولى من نوعها منذ عام 1962، وحرب تشرين 1973.

وفي 6 تشرين الأول 1973، خاضت كل من سورية ومصر، في وقت واحد، وبمشاركة من بعض الأقطار العربية، هجوماً مباغتاً على القوات الإســرائيلية في الجولان وســيناء المحتلين. وبينما تمكن المصريون من عبور قناة السويس وحرروا الضفة الشرقية لها، كانت القوات السورية تتقدم فوق أراضي الجولان على محاور عدة وشارفت على الوصول إلى خط الهدنة لعام 1949.

وحين بدا النصر وشيكاً، أعلن الرئيس المصري **أنور السادات** وقف اطلاق النار، وترك ســورية وحدها تتلقى ثقل الهجوم المعاكس الذي شــنته إســرائيل، حيث كثفت هجماتها على الجبهة السورية مع تدفق المساعدات الأمريكية إليها، ومع التوقف المفاجئ للهجوم المصري في سيناء، وشنت هجوماً تمكنت خلاله من إعادة احتلال الأراضي التي حررها السوريون في 22 تشرين الأول 1973.

وقبلت سورية بقرار مجلس الأمن 338 الداعي إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة. وحين بدا أن القرار 338 لن يجد طريقه إلى التنفيذ، تابعت سورية ضغطها العسكري بإشعال حرب استنزافٍ ضد إسرائيل في الجولان، استمرت 82 يوماً، وانتهت بوساطة أمريكية، عبر جولات **كيسنجر** المكوكية، بالتوصل إلى اتفاقية لفك

الاشـتباك بين سـورية وإسـرائيل، حيث أعادت الأخيرة بموجبها شـريطاً من الأراضـي المحتلة يتضـمن مدينة القنيطرة، التي تعرضـت لتدمير إسـرائيلي منظم وشـامل، لم يوفر دور العبادة والمستشفيات، ولا تزال حتى اليوم شاهداً حياً على الوحشية الإسرائيلية.

ولعل أقسى اختبار لسياسات الرئيس **الأسد** حدث في النصف الأخير من السبعينيات نتيجة التدخل السوري في الحرب الأهلية اللبنانية.

ففي 13 نيسـان 1975، بدأت أحداث لبنان والتي وقف منها القطر موقف الناصـح والموجه، ثم اضطر فيما بعد إلى التدخل عسكرياً وسياسياً بناء على طلب رسمي من الحكومة اللبنانية الشرعية.

وخلال 1976، كان الرئيس **الأسـد** عازماً على تحقيق الاسـتقرار في الوضـع اللبناني المتفجر من خلال إرسـال القوات السـورية، في البداية من جانب واحد، ثم جزءاً من قوة الردع العربية. وقد أدى التدخل السـوري، في واقع الأمر إلى تفاقم الخلاف في العلاقات مع بعض البلدان العربية الأخرى، ولاسيما مصـر والعراق. وزيادة على ذلك، كان التدخل في لبنان مكلفاً اقتصـادياً، وليس شـعبياً في الداخل في البداية، لكن سـورية حصـلت على التغطية العربية، السياسية والمالية، لتدخلها، ولاسيما بعد القمة السداسية في الرياض 1976. وستبقى القوات السـورية من ذلك الحين إلى العام 2005، متموضـعة في بعض المناطق في لبنان في إطار توافق البلدين على ذلك.

وعلى الصـعيد المحلي، كان النظام السـياسـي متيناً، وسـعى حزب البعث سـعياً حثيثاً ليتحول إلى تنظيم جماهيري واسـع، وتلقى الفلاحون، والعمال، والمثقفون الثوريون الكثير من الاهتمام، وتابعت قيادة الحزب استكشاف المزايا النسبية للاشتراكية بالنسبة للاقتصاد السوري. وتفاعل النظام السياسي مع الرأي العام بعد 1976 تفاعلاً أكبر نتيجة ثلاثة عوامل هي: أولاً، تجدد القلق إزاء اسـتمرار التوترات الاجتماعية؛ الثاني، التباطؤ الاقتصـادي الناجم عن عبء

التدخل العسكري في لبنان، فضلاً عن تراجع كبير للمعونة من الدول النفطية العربية الأخرى؛ وأخيراً، بوادر الفساد في المستويات العليا من الحكومة والمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الدولة. في آب 1976، تجلى الاهتمام الرسمي عندما تمت الاستعاضة عن رئيس الوزراء **محمود الأيوبي** بـــ **عبد الرحمن خليفاوي**، الذي سبق أن ترأس مجلس الوزراء (1971–1972) والذي كان أيضاً ذا شعبية عالية بين ضباط الجيش لأمانته وتمكنه. وأظهرت انتخابات مجلس الشعب في آب 1977 عدم رضا المواطنين عن الحكومة، مما دفع الرئيس **الأسد** ليؤسس ما أصبح باسم «حملة مكافحة الفساد». وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تشكيل لجنة التحقيق بالكسب غير المشروع.[1]

في شباط 1978، انتخب الرئيس الأسد لولاية ثانية (1978–1985). وفي ذلك العام أقصي قائد القوات الجوية **ناجي جميل**. وأقيلت حكومة **الخليفاوي** في 30 آذار 1978، وكلف **محمد علي الحلبي** بتشكيل حكومة جديدة. ولم تطرأ أي تغيرات على عضوية مجلس الوزراء. وستشهد البلاد في أواخر السبعينيات حتى عام 1982 صدامات مسلحة مع تنظيم الإخوان المسلمين، وهو الأمر الذي لم تغب عن تداخلاته القوى الإقليمية المجاورة، ولاسيما العراق والأردن، فضلاً عن السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية (فصيل فتح تحديداً).

وفي الشؤون الخارجية تقهقرت علاقات سورية مع الاتحاد السوفييتي في أواخر 1970، لكنها تحسنت تحسناً كبيراً في 1971 و1972، وأصبحت علاقات سورية مع الدول العربية الأخرى، ولاسيما مصر وليبيا، أكثر ودية، كما تبين في نيسان 1971 بتشكيل اتحاد لم يدم طويلاً من الجمهوريات العربية، ومكوّن من سورية ومصر وليبيا.

وفي الشؤون الخارجية، خط الرئيس **الأسد** برنامجاً واقعياً ومستقلاً بشكل متزايد. وحافظ على علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، وضمن تدفقاً متواصلاً من

[1]– **الحركة التصحيحية من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشر 1970–1980**، (دمشق: القيادة القومية، 1983)، ص226.

المساعدات العسكرية السوفييتية، ولاسيما بعد حرب تشرين الأول 1973. وفي الوقت نفسه، تحرك الرئيس **الأسد** لتحسين العلاقات السورية مع الأردن، فضلاً عن التقارب مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية. وفي أيار 1973 تمت استعادة كامل العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، والتي قطعت في عام 1967. وعادت العلاقات مع الولايات المتحدة، التي قطعت في عام 1967، طبيعية في حزيران 1974. وبعد ذلك بشهرين استؤنفت العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية بعد أن كانت قد قطعت في 1965، عندما تبادلت الحكومة الألمانية الغربية السفراء مع إسرائيل. وفي غضون ذلك، نمت العلاقات مع الأردن باطراد، حتى إنه في آب 1975 أعلنت سورية والأردن إنشاء قيادة مشتركة عليا لمباشرة النشاط السياسي والعسكري ضد إسرائيل.

وفي الثمانينيات من القرن الماضي، واصلت سورية اعتمادها الكبير على الاتحاد السوفييتي، الذي جهز ثانية القوات المسلحة السورية بالأسلحة المتطورة، وقد أبرم الجانبان معاهدة الصداقة والتعاون في 8 تشرين الأول 1980. ولكن هذه العلاقة لم تتطور، إلى الحد الذي يرضي البلدين. ومنذ 1987، لم تمنح سورية السوفييت تسهيلات دائمة في الموانئ. [1]

في عام 1980 كانت سورية واحدة من الدول العربية القليلة التي وقفت ضد الحرب العراقية – الإيرانية. كانت الثورة الإسلامية في إيران قد أنهت تبعية إيران للغرب، وأعلنت دعمها للقضية الفلسطينية، فرأت سورية أن الحرب هي حرب التوقيت الخاطئ ضد العدو الخاطئ. مما أزعج البلدان العربية «المحافظة». وبالرغم من هذا العزل، تلقت سورية مبالغ سخية من المساعدات المالية من المملكة العربية السعودية، التي أمَّلت أن يغير التمويل سياسات سورية «الثورية». وفضلاً عن ذلك، تلقت سورية منذ عام 1982 كمية كبيرة من

[1] – **جعفر**، قاسم محمد(1987)، **سورية والاتحاد السوفييتي**، لندن: رياض الرئيس للكتب والنشر.

النفط من إيران سداداً لما قدمته من دعم وتعويضاً عن إغلاق خط أنابيب النفط العراقي، الذي يمتد عبر سورية.[1]

كما اشتعلت المجابهة السورية– الإسرائيلية خلال أوائل الثمانينيات. في كانون الأول 1981، ألحقت إسرائيل مرتفعات الجولان رسمياً بكيانها[2]؛ وكان على القوات السورية التصدي للجيش الإسرائيلي خلال غزو إسرائيل للبنان عام 1982، ودارت معارك جوية وبرية طاحنة بين الطرفين.

في أواخر 1986، واجهت سورية العديد من التحديات الداخلية والخارجية، فالنمو الاقتصادي، على سبيل المثال، كان في انخفاض مطرد، ضمن عوامل أخرى، مثل عجز ميزان المدفوعات المزمن، وقلة احتياطات العملة الأجنبية، ومرور 3 سنوات طويلة الجفاف، وانخفاض أسعار سلع الصادرات التصديرية وتحديداً النفط والقطن، وتخفيض الإعانات من الدول العربية الأخرى. وفي العلاقات الخارجية، بقيت سورية إلى حد ما معزولة عن سائر الدول العربية، في حين أن أعداداً كبيرة من القوات السورية كانت تتمركز في لبنان، الذي استشرى الصراع الأهلي به. وعلاوة على ذلك، وبدخول مصر في سلام منفرد مع إسرائيل، وانشغال إيران والعراق بحربهما، لعبت سورية دوراً رئيساً في الصراع العربي– الإسرائيلي، وستدخل الدول الغربية في جدل وضغوطات على سورية بزعم دعم الإرهاب. وطوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ستعرف البلاد رئيسي وزراء فقط، لكن بتعديلات وزارية متعددة الأول؛ **عبدالرؤوف الكسم** (1980–1987)، والثاني؛ **محمود الزعبي** (1987–2000)، وسيكون المؤتمر القطري الثامن والقيادة القطرية التي انبثقت عنه في عام 1985 خاتمة المؤتمرات والقيادات البعثية في القرن العشرين.

---

[1]– **خالدي**، أحمد و آغا **حسين ج**(1997)، **سورية وإيران تنافس وتعاون**، ترجمة: عدنان حسن، بيروت: دار الكنوز الأدبية.

[2] – **الجولان؛ سجل أحداث**، (1982)، دمشق: قسم الدراسات في الوكالة العربية السورية للأنباء سانا.

في كانون الأول 1990 تمكنت سـورية وحلفاؤها اللبنانيون من وضـع حد للحرب الأهلية، وبقي الجيش السـوري في لبنان للحفاظ على الأمن والاسـتقرار، ولتقديم الدعم لقوات اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي الذي استمر في جزء من الجنوب اللبناني. وفي 22 أيار 1991 تم التوقيع على «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق» بين لبنان وسورية.

في آب 1990، وبعد عامين فقط على نهاية غير مباشـرة للحرب العراقية الإيرانية، قام الرئيس العراقي **صدام حسين** بغزو الكويت وهدد بغزو السعودية أيضاً. أرسلت سورية قواتها للدفاع عن السعودية وانضمت إلى التحالف الدولي الذي أخذ على عاتقه تحرير الكويت خلال حرب الخليج الأولى سـنة 1991. ووعدت الولايات المتحدة حينئذ بإيجاد حل سـلمي عادل للصراع العربي – الإسرائيلي.

في تشرين الأول 1991، قبلت سورية دعوة الولايات المتحدة إلى مؤتمر دولي للسلام يعقد في مدريد. وانطلقت بعد المؤتمر مفاوضات ثنائية بين الدول العربية وإسرائيل على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام» وتنفيذ القرارات الدولية الداعية إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، ولم تسفر المفاوضات عن نتيجة بسبب التعنت الإسرائيلي المستمر. كما تعرضت سورية لخيبة أمل بتوقيع الفلسطينيين اتفاقيات سلام منفردة مع إسرائيل سنة 1993، وأخرى بتوقيع الأردنيين سلاماً منفرداً أيضاً سنة 1994، بعيداً عما اتفق عليه من التنسيق في المسارات. وعارضت سورية الاتفاقيات الفلسطينية– الإسرائيلية التي لم تُعِدْ سوى القليل جداً من الحقوق الفلسطينية. تمسكت سورية ولبنان بوحدة مسارهما التفاوضي، ورفضتا أي سلام لا يعيد الأرض المحتلة كاملة. استمرت سورية في دعم المقاومة الوطنية اللبنانية التي كانت تحارب الإسـرائيليين في جنوب لبنان، وتمكنت في أيار 2000 من إجبار الإسـرائيليين على الانسحاب من المناطق المحتلة، باستثناء مزارع شبعا.

في 10 حزيران 2000، توفي الرئيس **حافظ الأسـد** عن 70 عاماً، قضـى منها ثلاثين في الحكم.

الرئيس بشار الأسد (الرئيس المواطن):[1]

قدم الرئيس **بشار الأسد** نفسه كأول رئيس سوري يحظى بصورة "الرئيس المواطن" الذي يعيش بين الناس ويعرف همومهم، فكثيراً ما شـاهد المواطن السـوري رئيسـه يزرع الشـجر أو الياسـمين، ويؤسـس لثقافة جديدة، وعادة ما تسـتغرق زيارة الرئيس إلى أي موقع سـاعات عدة، وكثيراً ما يشاهد المواطن السوري رئيسه برفقة عائلته، كأي عائلة سورية تحضر مباراة رياضية أو مسـرحاً أو أمسـية موسـيقية، وهذا يتأكد بقول السـيد الرئيس: "إنها لحظات مميزة وخاصـة بالنسـبة لي، أكبر من أن توصـف، إنها لحظات رائعة يشـعر فيها المرء بأنه بين أهله الكرام وإخوته الأعزاء"، ومن هنا لا يرى الرئيس خجلاً من التحدث عن مرضـه:«سـئلت كثيراً خلال الأسـبوع الماضـي بنوع من القلق... لماذا أنت شـاحب... بسـبب الضـغوط... قلت لهم لأني كنت مصاباً بوعكة صحية».

فكلما زادت نسـبة المواطنة في معادلة الرئاسـة زاد انتماء القائد لشـعبه، وشـعورهم بأنه منهم وإليهم، ولعل هذا ما دفع الرئيس **الأسـد** إلى افتتاح كلامه في بداية ولايته الدسـتورية الأولى بالتأكيد على أنه سـيبقى المواطن والطبيب والابن والصـديق والأخ.....، كما أن إدراكه لطبيعة هذه المعادلة هي ما جعلته يقول: «سـيكون هناك مزيج بين الرسـمية والموطنة في حديثي»، ويعتز بقوله:«إنها لفرصـة طيبة لي أن أكون في جامعتي الأم التي قضـيت فيها بعضـاً من أجمل الأيام وأكثرها حيوية.... وأن استذكر فيها سـنواتي السـت التي أمضـيتها في الجامعة، في أبنيتها وسـاحاتها ومخابرها طالباً ينهل العلم من أسـاتذتها وكتبها، ويعيش هموم

[1] – **المصري**، عربي(2007)، "**مستويات الدعم الجماهيري للقرارات الرئاسية (المفصلية ـــ المؤثرة) في حياة الشعب السوري 2000–2007**"، سورية 2000–2007 سنوات التحدي والبناء، مجموعة مؤلفين، دمشق، ص87–88.

الوطن مع طلابها، في مرحلة سياسية صعبة لم تكن تختلف بمضمونها السياسي وتحدياتها عما هو عليه الأمر اليوم».

ويوضح الرئيس **الأسد** إدراكه لطبيعة الدولة وهو رئيسها، والمواطنون وهو منهم، بقوله: «الدولة والمواطنون كالأسرة الواحدة، أنا أشبه دائماً العلاقة بين الدولة والمواطنين كالعلاقة داخل الأسرة الواحدة، عندما يخطئ أحد أفراد هذه الأسرة ستتعامل معه الأسرة بشكل عام وخاصة الأبوين انطلاقاً من المحبة، لكن المبدأ في العائلة السليمة هو الانطلاق من المحبة، كذلك العلاقة بين الدولة والمواطنين هي علاقة أسرة واحدة».

إن هذا الشعور لدى الناس «بالرئيس المواطن» هو الذي جعل كلامه نابعاً من قناعة إيمانية تميز الشعب السوري بمختلف فئاته وعقائده، ما جعله أقرب إلى القلب كشخص الرئيس المواطن: «وهذا البلد محمي من شعبه، ومحمي من دولته، وفوق كل ذلك سأقولها باللغة العامية التي يكررها الكثيرون، وهي محببة لدى الكثيرين.. **سورية الله حاميها**»، وكذلك قوله «لكن **لن يكون الرئيس بشار هو من يخفض رأسه لأي أحد في هذا العالم، ولا رأس شعبه، ولا رأس وطنه، نحن ننحني لله سبحانه وتعالى فقط**».

وهكذا أضحى معروفاً للجميع أن الرئيس المواطن تولى القيادة السياسية لسورية ذات الحكم الكبير نسبياً (20 مليون مواطن)، وأن المواطن الرئيس من مواليد دمشق 1965، ودرس في معهد الحرية فيها، حتى نال الثانوية 1982، ومن ثم تخرج من كلية الطب في 1988، بمرتبة جيد جداً ليصبح الطبيب المختص في طب العيون بمستشفى تشرين العسكري، قبل أن يبدأ عام 1988 عمله في الطب، وعلى إثرها توجه عام 1992 إلى بريطانيا لمتابعة التخصص في طب العيون، ثم عاد إلى الوطن عام 1994، لينتخب في 2000/7/11 قائداً مؤتمناً على البلاد وشعبها وجيشها.

المحدد الثاني: طبيعة النظام السياسي وعملية صنع القرار

ينصـــرف مفهوم الهياكل والمؤســـســـات في أدب العلاقات الدولية إلى تلك الأجهزة التي تشارك وتؤثر في صياغة السياسة الخارجية وصنعها، إلا أن نوعيتها تتأثر تبعا لنوعية وإمكانية الدول وطبيعة نظامها الســياســي، ومن ثم فإنها تختلف في الدول الأوتوقراطية عن مثيلاتها في الدول الديمقراطية، إذ تتخذ في الأولى النمط المركزي، بينما تتخذ في الثانية النمط اللا مركزي.[1]

هياكل صنع السياسة الخارجية السورية ومؤسساتها

[1] – **الرمضاني**، مازن إسماعيل(1991)، **السياسة الخارجية (دراسة نظرية)**، بغداد: مطبعة دار الحكمة، ص340.

صـنع القرار في حقيقته، عبارة عن اختيار بين مجموعة بدائل مطروحة لحل مشـكلة ما, أو أزمة, أو تســـيير عمل معين. ولذلك فإننا في حياتنا العملية نكاد نتخذ يومياً مجموعة من القرارات بعضها نتنبه وندرسه، والبعض الآخر يخرج عشوائياً من غير دراسة.

إن دراسـة عملية صـنع القرار داخل نظام سـياسـي ما، تكشـف حدود دور المؤسـسـات الرسمية وغير الرسمية في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع، ومدى فاعلية هذه المؤسسات على الرغم من وجودها دسـتورياً وقانونياً، وهو ما لا تكشـفه لنا الدراسـات السـياسـية المقارنة أو الامبريقية، وتظهر أيضاً مدى استقرار هذه المؤسسات وقدرتها على الاستجابة للأزمات الداخلية والخارجية بحيث يتم استيعابها وحلها ضمن أطرها القانونية وبأقل الخسائر السياسية والاقتصادية الممكنة.

إلا أن عملية صنع القرار السياسي لا تأتي بصورة فجائية أو طارئة أو بصورة عبثية، بل تأتي بشـــكل منظم ومدروس، لأنها بالضـــرورة تحتاج الى تراكم خبرة ودراية وجهد مماثلين من الدراسة المعمقة لأوضاع معينة تدفع الجهة المعنية لاتخاذ القرار نحو ما تصبو إليه الحاجة.

كما أن دراسـة عملية صـنع القرار تعطي مؤشـراً توجيهياً ذو دلالة فيما يتعلق بالسـياسـة الخارجية والإطار الذي تعمل فيه تلك السياسة من منظور علاقاتها مع دول الجوار ثم علاقاتها الإقليمية والدولية. كما تتداخل عملية صـنع القرار مع دور النخب الفكرية والسـياسـية والعسـكرية وتكوينها الاجتماعي والاقتصـادي والسـياسـي، وتتداخل كل هذه العوامل مع خياراتها السـياسـية والاقتصادية التي تعمل عليها وتطبقها.[1]

وتشكل القرارات التي تعمل على أساسها الدول بشكل عام، الروح الحركية والتفاعلية التي تنظم من خلالها مسيرة الحياة في الداخل، أو في علاقات تلك الدول مع العالم الخارجي، ولذلك،

[1] – **زيادة**، رضوان(2007)، **صنع القرار والسياسة الخارجية في سورية**، كراسات استراتيجية، العدد174، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، نيسان، على الرابط: http://acpss.shram.org.egh

فإن خطورة وأهمية صـــناعة ذلك القرار تكون كبيرة لما قد يتســـبب به من فوضـــى في حال لم يؤســس على قواعد علمية وعملية قوية، وهنا لا بد من التأكيدعلى ضــرورة الاعتناء بالقرار قبل إصــداره، لأنه يمثل مكانة الدولة ومنزلتها، ويدلل على تحضــر ورقي تلك الدولة، في تعاملاتها وعلاقاتها مع بقية دول العالم، حيث أن هنالك ارتباط بين العديد من القرارات الداخلية بالعالم الخارجي.

ويعد الإطار السياسي السوري نتاجاً للبيئة الخارجية إلى حد بعيد. فهو نتاج لحزب قومي وجيش ثوري بسـبب الصـراع مع إسـرائيل. ولقد تطور هذا الإطار ليجعل من سـورية دولة تتركز القوة فيها عند قمتها، وتهيمن عليها رئاسة قوية تستند إلى ثلاثة أعمدة مؤسسية رئيسة هي حزب البعث والمؤسـسـة العسـكرية والبيروقراطية الوزارية. ويشـكل قادة هذه المؤسـسـات النخبة التي يقودها الرئيس **الأسد** – صانع القرار الرئيس – ويستشيرها في عملية صنع القرار.[1]

لذا فقد برز الاهتمام من قبل معظم دول العالم وحكوماتها بصـــناعة القرارات انطلاقاً من تلك الأهمية البالغة.

ويتم تقسيم القرار السياسي الى نوعين:

أولاً: القرار السياسي المتعلق بالوضع المحلي: وهو ماتتخذه الحكومات في داخل حدودها الدولية بما تتمتع به من حقوق كونها دولة ذات سـيادة لها الحق في التصـرف وفق القانون بما يحقق مصـلحة المواطن والوطن دون أن يشـاركها أحد في عملية صـنع القرار ودون أن يكون صدور القرار نتيجة ضغط داخلي أو خارجي من جهات غير الحكومة.

[1] – **هنيبوش**، ريمون(1994)، **الســياســة الســورية الخارجية بين المثالية والواقعية**، في **قرني**، بهجت و**هلال**، علي الدين، **السياسات الخارجية للدول العربية**، القاهرة: مركز البحوث السياسية في جامعة القاهرة، ص625.

ثانياً: القرارات الخارجية والمتعلقة بالسياسة الدولية وعلاقة الدولة بالدول الاقليمية ودول العالم، وهو الأخطر، لما يترتب عليه من ارتباط بالعالم الخارجي، وما قد تنعكس سلبياته على العملية السياسية في الداخل، فيقصد به تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد. ومن هذه القرارات قرارات التحالفات الاستراتيجية التي تحقق لهذه الدولة وللدول المتحالفة معها منفعة متبادلة (سياسية أو اقتصادية أو أمنية)، وتبنى هذه التحالفات بناء على عوامل داخلية وعوامل الخارجية.

وإنَّ إدارة الرئيس الكاملة للسياسة الخارجية لابد أن تشارك فيها البيروقراطيات الرئيسة، أي الأجهزة الرسمية، ومن ثم فإن مهارة الرئيس تتلخص في قدرته على السيطرة على مدخلات وحركة مخرجات عمل تلك الأجهزة[1].

وفي ضوء ذلك فإن عملية صنع القرار السياسي الخارجي تضم عدداً كبيراً من الأطراف المشاركة مع اختلاف طبيعة هذه الأطراف، ومن ثم فإن السياسة الخارجية السورية وصناعتها هي عملية معقدة لا يرسمها شخص أو جهاز واحد محدود إنَّما تشارك فيها مجموعة من المؤسسات المتعددة.

وفي هذا البحث سندرس الأطر التنظيمية الرسمية لعملية صنع القرار، من خلال مجموعة المؤسسات الأساسية التي تضطلع رسمياً بشكل أو آخر في هذه العملية وهي: مؤسسة الرئاسة، ومجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، والمؤسسة التشريعية، والمؤسسة العسكرية.

السلطة التنفيذية:

تعد السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذاً في ميدان صنع السياسة الخارجية. فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دوراً رقابياً على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة

[1]- **ايروين الصغير**، والاس(1983)، **أضواء على السياسة الخارجية الأمريكية في العالم**، ترجمة: نور الدين الرازي، القاهرة: مؤسسة العرب، ص86.

الخارجية، وينبع ذلك من اعتبارات تقليدية عدة، وأخرى معاصـرة. فطبيعة السـياسـة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغير تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دوراً مركزياً في صـنع تلك السـياسـة لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية. ومما يسـاعد على ذلك تفرغ السـلطة التنفيذية واتصـافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها للمعلومات عن المشكلات الدولية. كذلك فقد طرأت مستجدات تطور تكنولوجيا الاتصال، مما مكن السلطة التنفيذية من سـرعة التعامل مع قضـايا السـياسـة الخارجية على حسـاب الدور الذي يمكن أن تمارسه المؤسسات الأخرى.[1]

ويتباين تأثير رئيس الدولة في السـياسـة الخارجية تبعاً لطبيعة الصـلاحيات الدسـتورية الممنوحة له، فضلاً عن مدى اهتمامه الذاتي بالسياسة الخارجية وقوة فكره وشخصيته وأثرها في القضايا الخارجية التي تهم دولته.[2]

أولاً: رئاسة الدولة

بداية، يجب التمييز في صناعة القرار بين ثلاثة مفاهيم متداخلة تتعلق بمؤسسة الرئاسة ودورها في صنع قرار السياسة الخارجية السورية، فالمفهوم الأول لمؤسسة الرئاسة قد ينصرف إلى كونها أعلى مراتب السـلطة التنفيذية، وفي هذه الحالة فإن المقصـود بالدور هو رئيس الجمهورية الرئيس **الأسـد** بصـلاحياته ومهامه الدسـتورية. والمفهوم الثاني لمؤسـسـة الرئاسـة ينصـرف إلى كونها جهازاً قائماً بحد ذاته، موضـوعياً وإدارياً، لينهض بمهام رئاسـة الجمهورية كجهاز مسـاعد لرئيس الجمهورية في أدائه صـلاحياته ومهامه، أما المفهوم الثالث فيتعلق بما يدعى بالمجموعة الرئاسية والتي تمثل نخبة محددة تساهم بقوة في صناعة القرار السياسي، سواء الداخلي أم الخارجي، وفي صدد الأخير عادة ما يدخل في عداد المجموعة بشكل أساسي نائب

---

[1] – Lloyd Jensen, ***Explaining Foreign Policy***, (New Jersey: Prectic-Hall, 1982), pp.117-118.

[2] – **بركنس**، دكستر (1992)، **فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة وتحليل**، تعريب: حسن عمر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ص170-171.

الرئيس المختص ووزير الخارجية والمستشارون، ولاسيما منهم المستشار السياسي في رئاسة الجمهورية، ورئيس هيئة أركان الجيش، وقادة عسكريون وأمنيون حسب حال موضوع القرار. ويمكن أن تتسع المجموعة الرئاسية أو تضيق حسب الحدث والقرار.

وتعد الرئاسة أحد أهم هياكل صنع السياسة الخارجية السورية ومؤسساتها، ويتألف جهاز رئاسة الجمهورية من:[1]

1- المستشارون، 2- مكاتب رئيس الجمهورية، 3- الأمانة العامة، 4- الحرس الجمهوري.

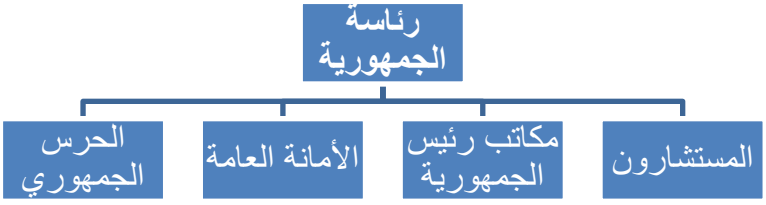

وتتألف مكاتب رئيس الجمهورية من:[2]

1- المكتب الخاص، 2- المكتب الصحفي،3- مكتب المعلومات، 4- مكتب الاتصال الحزبي، 5- مكتب الدراسات العامة، 6- مكتب الترجمة، 7- المكتب الاقتصادي.

[1] – رئاسة مجلس الوزراء: الدليل التنظيمي للدولة، دمشق: مديرية التنظيم والإدارة،1980 ، ص20.

[2] – رئاسة مجلس الوزراء: الدليل التنظيمي للدولة، مرجع سابق، ص20.

وتتألف الأمانة العامة من:[1]

1- مكتب الأمين العام، 2- مديرية الشـؤون الإدارية،3- مديرية المراسـم، 4- مديرية الشـؤون القانونية، 5- مديرية المحاسـبة، 6- مديرية مكتب الشـكاوى، 6- دائرة الأرشـيف والمكتبة.

وتتحدد مهام المستشارين بما يلي:[2]

1- إبداء الرأي والمشورة في الأمور التي يطلب منهم دراستها.
2- إعداد الدراسات حول الأمور المتصلة باختصاصهم.
3- تلخيص وتحليل الكتب الهامة الصادرة باللغة العربية واللغات الأجنبية.
4- القيام بالمهام الأخرى التي يكلفهم بها رئيس الجمهورية.

وقد اختار الرئيس **حافظ الأسـد** الدبلوماسـي **أديب الداوودي** مسـتشـاراً سـياسـياً في عام 1974. وقد بقي في هذا المنصـب إلى عام 1981. وقام خلالها بإنجاز العديد من المهام ونقل الرسائل إلى العديد من قادة العالم، ورافق الرئيس **الأسد** في أكثر رحلاته الخارجية وأبدى المشورة في ما طلب منه في شـؤون السـياسـة الخارجية في تلك الحقبة الحافلة بالأحداث التي مرّت بها المنطقة.[3]

---

[1]- رئاسة مجلس الوزراء: الدليل التنظيمي للدولة، مرجع سابق، ص20.

[2]- رئاسة مجلس الوزراء: الدليل التنظيمي للدولة، مرجع سابق، ص19.

[3]- **الداوودي**، رياض(2005)، **أديب الداوودي في ذكراه مؤسـس في الدبلوماسـية السـورية**، موقع شـام برس، تاريخ: 2005/8/17، على الرابط: http://www.champress.net

وأنشئ في عام 1996 ضمن مكاتب رئيس الجمهورية مكتبٌ مختص للشؤون السياسية، وأسندت إدارته إلى الدكتور **رياض نعسان آغا** الذي استمر أربعة أعوام، من إنشاء المكتب وإلى العام 2000.[1] ثم جاء بعده الدكتور **هيثم سطايحي** قبل أن ينتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في المؤتمر القطري العاشر 2005.

السياسة الخارجية لأي دولة تنطلق من مجموعة من العوامل أبرزها، وأهمها وأعمقها أثراً، رؤية صانعي القرار لطبيعة العلاقات الممكنة بين الدول. وكل العوامل الأخرى إنما تؤدي دورها ضمن دائرة الممكن. والرؤية للعلاقات الممكنة بين الدول قد تنطلق من منظور واقعي للعلاقات الدولية، كما يمكن أن تنطلق من منظور ليبرالي أو مثالي للعلاقات الدولية. وتوجد هناك رؤى أخرى إلا أن هاتين الرؤيتين هما السائدتان عبر ما يزيد على نصف قرن من الزمان.[2]

ويذهب **ودرو ولسون** قائلاً "إن منصب الرئيس يعتمد على الشخص ذاته، فإذا كان شخصاً كبيراً وذا سلطة كان المنصب كبيراً وذا سلطة".[3]

عندما كان **كلود شيسون** وزيراً للخارجية الفرنسية وصف الرئيس **حافظ الأسد** بأنه «صاحب فلسفة الثوابت والمتغيرات السياسية الواقعية ».[4]

ولقد أعيدت هيكلة مؤسسة رئاسة الجمهورية في عهد الرئيس **حافظ الأسد**، وهدف صك إحداثها إلى «تنظيم جهاز رئاسة الجمهورية وتحديد اختصاصاته وصلاحياته وملاكه العدد

---

[1]– **السيد أحمد**، جمال(2008)، **تحليل السياسة الخارجية السورية 1970–2000**، رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص170.

[2] – **محمد خير**، عادل (2005)، **الأجنبي وحقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي**، القاهرة: دار نافع للطباعة، ص143.

[3] – **دكليريلر**، روبرت و هاموك لان(1983)، **آراء في الحكومة والسياسة الأمريكية**، ترجمة: عامر توفيق، بغداد: دار المعارف، ص344.

[4]– **فودة**، موسى(2001)، **قراءة في تطور العلاقات السورية العراقية في عهد الرئيس بشار الأسد**، بتاريخ: 2001/1/4، مركز القدس للدراسات السياسية.

[وجميع] الشؤون المالية وحقوق العاملين فيه»، وحسب المرسوم التشريعي رقم 9 لعام 1971 يصدر ذلك بقرار من رئيس الجمهورية،[1]والذي جاء في أسبابه الموجبة انه «بالنظر للمهمات الملقاة على عاتق رئاسة الجمهورية، ونظراً لارتباط جهازها برئيس الجمهورية مباشرة وهو أعلى سلطة في الدولة، ولما يجب أن يتوفر في هذا الجهاز من الكفاءة والانضباط والعمل المتواصل والسرية في العمل [كان الرأي] أن يصدر كل ما يتعلق بهذا الجهاز بقرار من رئيس الجمهورية».

ولقد أصدر الرئيس **الأسد** القرارات الجمهورية 29 و30 لعام 1971 و62 لعام 1976 وتعديلاتها، حيث نصَّ الأول منها على تنظيم الأجهزة ومهامها، والثاني تطرق لتوزيع الوظائف، والثالث نظم صلاحيات وزير شؤون رئاسة الجمهورية.[2]

يذكر أن القرار 29/1971 جاء محاكياً بشكل مطوّر للمرسوم التشريعي رقم 14 للعام 1966 الذي حدد ملاك الأمانة العامة لرئاسة الدولة واختصاصاتها، والذي وضع «تحت إمرة رئيس الدولة أمانة عامة تتألف من الأمين العام والأمين العام المساعد وهيئة المستشارين والمراقبين ومديرية المراسم والجهاز الإداري».[3] وقد أحلَّ هذا المرسوم الأمانة العامة مكان وزارة شؤون الرئاسة التي عدّت جهازاً «لمجلس الرئاسة» بعد ثورة آذار 1963 والتي تشكلت من أجهزة الأمانة العامة والجهازين الفني (السياسي) والإداري.[4]

ومن الجدير بالذكر أن جهاز رئاسة الجمهورية تشكل من عام 1971 إلى عام 1976 بوصفه أمانة عامة، ومنذ عام 1976 ضم التشكيل الوزاري وزارة لشؤون رئاسة الجمهورية، وأصبحت هي الواجهة الرسمية لهذا الجهاز.

---

[1]– رئاسة مجلس الوزراء: الدليل التنظيمي للدولة، مرجع سابق، ص17.

[2] – المصدر السابق، ص17.

[3]– المرسوم التشريعي رقم 14 تاريخ 1966/3/24: الجريدة الرسمية، العدد 13، تاريخ 1996/4/14، ص3835.

[4]– المرسوم التشريعي رقم 10 تاريخ 1964/7/6: الجريدة الرسمية، العدد 29، تاريخ 1964/7/9، ص6803.

إن إدارة الرئيس الكاملة للسياسة الخارجية لابد أن تشارك فيها البيروقراطيات الرئيسة، أي الأجهزة الرسمية، ومن ثم فإن مهارة الرئيس تتلخص في قدرته على السيطرة على مدخلات وحركة مخرجات عمل تلك الأجهزة.[1]

ومما تقدم يمكن القول أن الرئاسة لها الدور الكبير في عملية صنع السياسة الخارجية السورية ولاسيما منصب الرئيس بفعل الصلاحيات الممنوحة له بموجب الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية.

مجلس الوزراء:

عند بحث دور مجلس الوزراء في صنع السياسة الخارجية السورية، لابد من التمييز بين دور مجلس الوزراء بوصفه مؤسسة، ودور رئيس مجلس الوزراء، وكذلك دور وزارات معينة في مجلس الوزراء، ولاسيما وزارة الخارجية ووزارة الدفاع. أما عن دور مجلس الوزراء بوصفه مؤسسة في صنع السياسة الخارجية فيُلاحظ عموماً أنه كان محدوداً، لأن قطاع السياسة الخارجية يخضع للإشراف المباشر للرئيس **الأسد**.[2]

أما دور رئيس مجلس الوزراء في صنع السياسة الخارجية، فاتصف أيضاً بالمحدودية، حيث لا يوجد في الدستور السوري لعام 1973 اختصاصاً واضحاً لرئيس مجلس الوزراء في مجال السياسة الخارجية، سوى إعطاء المشورة لرئيس الجمهورية مثل غيره ممن يستمع إليهم رئيس الجمهورية. فقد قصَر الدستور، حسب المادة (127/1)، اختصاصات رئيس مجلس الوزراء على توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات وجميع الإدارات والمؤسسات العامة التابعة للدولة، وإعداد خطط التنمية وتطوير الإنتاج واستثمار الثروات الوطنية وكل ما من شأنه دعم وتطوير الاقتصاد وزيادة الدخل القومي، فضلاً عن مشروع الموازنة العامة للدولة ومتابعة تنفيذ

---

[1]- **ايروين الصغير**، والاس(1983)، **أضواء على السياسة الخارجية الأمريكية في العالم**، مرجع سابق، ص86.

[2]- **المنصور**، عبد العزيز(2000)، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص72.

القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية المواطنين ومصـــالح الدولة (المادتان 127، 128). فالوزارة بحسب الدستور السوري لا تملك سياسة لها، بل رئيس الجمهورية هو الشخص المخوّل بوضـع السـياسـة العامة، بينما تكون مهمة الوزارة مقتصـرة على تنفيذ تلك السـياسـة العامة، التي توضع بالتشاور معها.[1]

وفي الواقع، تتركز صـناعة القرار السـياسـي في مكتب رئيس الجمهورية وكبار مسـاعديه من نخبة صـناعة القرار. ويهتم رؤسـاء الوزارة بالإدارة الروتينية والسـياسـة الاقتصـادية، ولكن القضـايا الحساسـة مثل الشؤون الخارجية والدفاع فهي في دائرة سلطة الرئيس حصـراً.[2] وبمعنى من المعاني فإن رؤساء الوزراء إضافة للوزراء كلٌ في مجال اختصاصه يعدّون بمثابة مساعدين «رسميين» لرئيس الجمهورية، ولاسيما أن مجلس الوزراء يشترك مع رئيس الجمهورية في وضـع السياسة العامة للدولة وتنفيذها، وطبعاً تبقى سلطة البت النهائي فيها من حق رئيس الجمهورية.

وليس هنـاك دور مبـاشـــر لمجلس الوزراء في القرار الخـارجي، فهو غـالبـاً يـأخـذ علمـاً بالتطورات السـياسـية الخارجية للبلد من خلال عرض وزير الخارجية في اجتماعات المجلس وقد يقوم بالعرض أحياناً رئيس المجلس نفســـه، وعموماً لم يتخذ مجلس الوزراء أي قرار فيما يخص الســـياســـة الخارجية إلا من جانبها التنفيذي الإجرائي، ومن هذا القبيل اتخاذه القرارات بشـــأن «إنشـــاء العلاقات الدبلوماســـية والقنصـــلية وتعديل أوضـــاعها وإحداث البعثات الدبلوماســـية والقنصـلية... بناء على اقتراح وزير الخارجية»[(3)]، وبالتالي لم يكن للمجلس مبادرات خاصـة في صـنع قرار السـياسـة الخارجية أو المشـاركة في صـنعه، لكن من جانب آخر كان هناك دور

---

[1] – **الغالي**، كمال(1996)، **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية**، دمشق: جامعة دمشق، ط8، ص570.

[2] – **برادوز**، الفرد ب و **م. شـارب**، جيرمي(2005)، **سـورية: الأوضـاع السـياسـية والعلاقات مع الولايات المتحدة بعد الحرب العراقية**، تقرير CRS للكونغرس، ترجمة: راتب شعبو، على الرابط: . www.tharwacommunity.org.

[3] – انظر المادة 12 من **المرسوم التشريعي رقم 50 تاريخ 1964/8/25** المتضمن ملاك وزارة الخارجية وتعديلاته، دمشق: إدارة الشؤون الإدارية في وزارة الخارجية، ص14.

للمجلس في مناقشة العلاقات الاقتصادية الخارجية لسورية واتفاقيات التعاون الاقتصادية مع الدول الأجنبية وكان يتخذ قرارات فعلية في هذا الشأن.

وربما كان أحد أهم التحديات التي تواجه سورية في المرحلة القادمة هو كيفية تدعيم سياستها الخارجية بسياسة داخلية أكثر كفاءة، فسورية تعاني من ضعف مزمن في هذا المجال، فالحكومات المتعاقبة كانت تستنزف دوماً في الداخل النجاحات التي تتحقق في السياسة الخارجية، فأداء الحكومات في السنوات الأخيرة لم يشذ عن هذه القاعدة، وهذا يدل على خلل بنيوي في الأداء الحكومي لابد من معالجته بجدية.[1]

وزارة الخارجية:

تختلف عملية صنع السياسة الخارجية عن عملية تنفيذها، فبينما ترمي الأولى إلى تحديد مضمون السلوك السياسي الخارجي، تقوم الأخرى بترجمته إلى واقع ملموس، وتتم عملية التنفيذ هذه عبر إدارة بيروقراطية تسمى وزارة الخارجية.[2]

يعدّ التناول التحليلي للهيكل الإداري والتنظيمي لوزارة الخارجية ذو أهمية خاصة في بيان دور وزارة الخارجية في عملية صنع القرار الخارجي نظراً للاعتبارات الفرضية التالية:[3]

---

[1] – **عنبر**، محمود(2007)، **تحديات الولاية الثانية للرئيس بشار الأسد**، مرجع سابق.

[2] – **الرمضاني**، مازن إسماعيل(1991)، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، بغداد: مطبعة دار الحكمة، ص347.

[3] – **عودة**، جهاد(2001)، **تطور الهيكل الإداري والتنظيمي لوزارة الخارجية المصرية 1955–2001**، السياسة الدولية، العدد 150، تشرين الأول، ص200.

1- إن الهيكل الإداري التنظيمي هو جزء هام، وربما حاسم، في بعض القرارات من الهيكل العام لصنع القرار الخارجي.

2- تتأثر الفاعلية العامة للهيكل الإداري والتنظيمي للوزارة وبشـــدة بمدى فاعلية التنســـيق مع الهياكل الإدارية والتنظيمية الأخرى الفاعلة في مجال اتخاذ القرار الخارجي.

3- ويؤثر نمط تنظيم الهيكل الإداري والتنظيمي تأثيراً كبيراً (أحياناً) في أســـلوب تدوير المعلومات المتعلقة بالبيئات المختلفة التي تتحرك فيها السياسة الخارجية.

4- كما لثقافة العمل داخل الهيكل الإداري والتنظيمي تأثير كبير في إدراك أفق الســلوك والحركة المكنة لصــنع القرار الخارجي. ولموارد الخبرات القيادية والمهنية تأثير مهم في فاعلية الهيكل.

وينتظم عمل وزارة الخارجية في ســورية ويتحدد هيكلها وفقاً للمرســوم التشــريعي رقم 50 تاريخ 25/8/1964، وتصــدر عن الوزير قرارات غير دورية بشــأن كل ما تســتلزمه الضــرورات والظروف لتنظيم العمل في الوزارة، حيث لا توجد لوائح تنظيمية للمرســـوم 50، ولا يوجد نظام داخلي ينظم مختلف النواحي الإدارية والدبلوماسية.

وقد انتظمت وزارة الخارجية وفق المرسوم 50 لعام 1964 كما في الشكل التالي:[1]

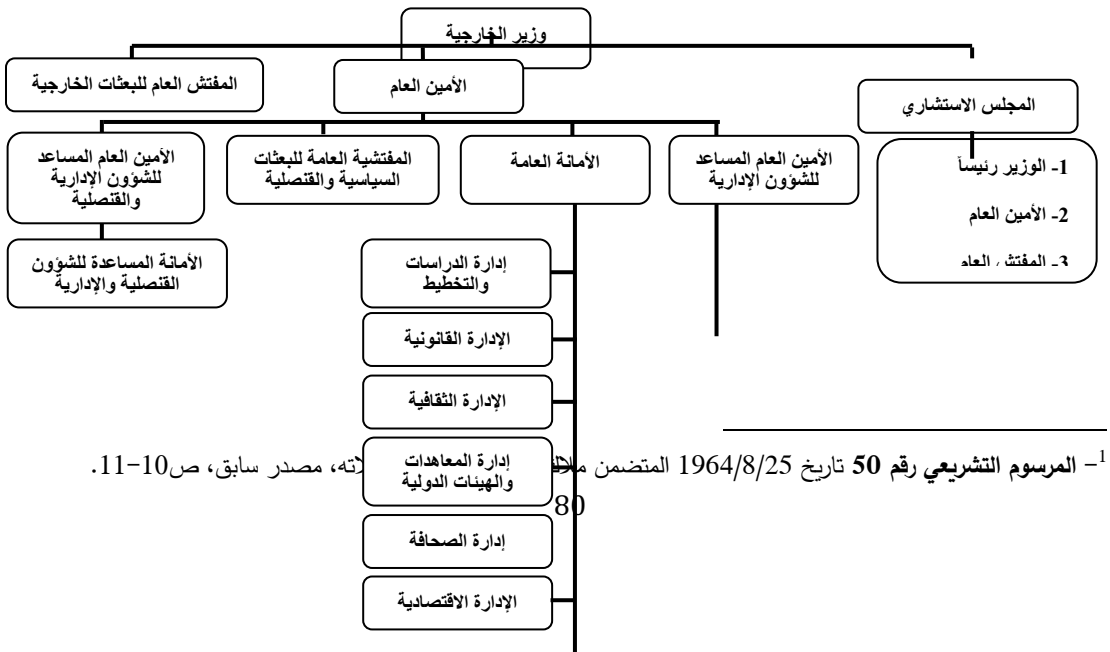

[1]- **المرسوم التشريعي رقم 50** تاريخ 1964/8/25 المتضمن ملاكات وزارة الخارجية وتعديلاته، مصدر سابق، ص10-11.

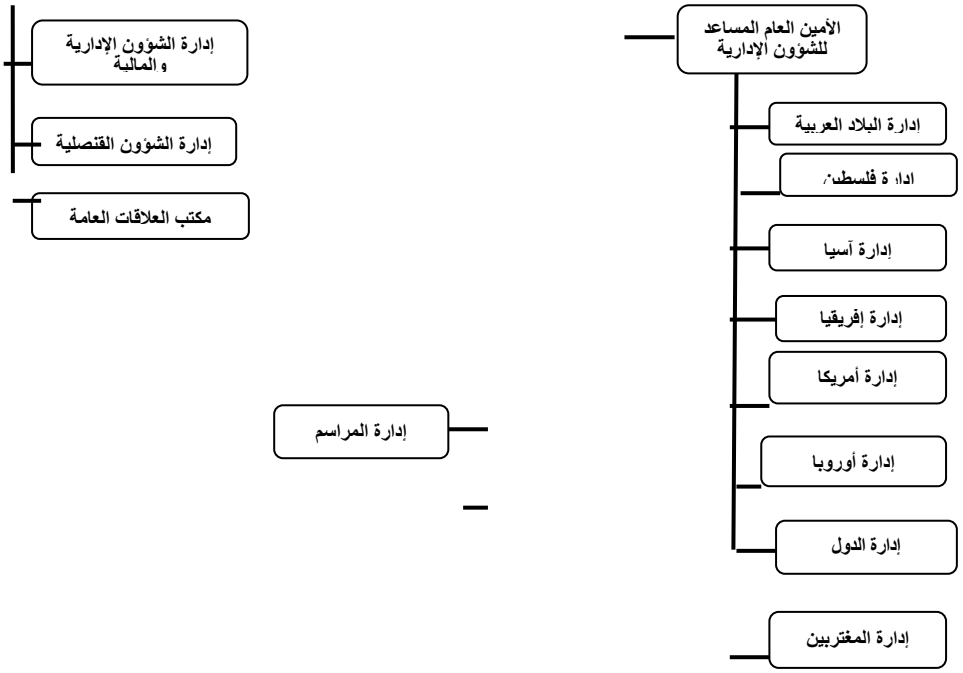

تنظيم وزارة الخارجية وفقاً للمرسوم التشريعي 50 لعام 1964

وتطور الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية، حيث تكون في عام 1980 من:[1]

أ- الإدارات السياسية، وتضم:

1- إدارة الدراسات، 2- إدارة المنظمات، 3- إدارة الإعلام، 4- إدارة الوطن العربي، 5- إدارة فلســـطين، 6- إدارة أوروبا الغربية، 7- إدارة أوروبا الشـــرقية، 8- إدارة أمريكا، 9- إدارة المغتربين، 10- إدارة آسيا، 11- إدارة إفريقيا، 12- إدارة المكاتب الخاصة.

ب- الإدارات الفنية، وتضم:

1- إدارة الشؤون القانونية، 2- إدارة الشؤون الاقتصادية، 3- إدارة الشؤون الثقافية، 4- إدارة المراسم، 5- الإدارة القنصلية، 6- إدارة الشؤون الإدارية والمالية، 7- إدارة المحفوظات والأمن، 8- إدارة التوثيق والترجمة.

[1]- رئاسة مجلس الوزراء، **الدليل التنظيمي للدولة**، مصدر سابق، ص97.

ج- البعثات السورية في الخارج، وتشمل:

1- السفارات، 2- الوفود الدائمة، 3- القنصليات العامة، 4- القنصلية الفخرية، 5- مكاتب علاقات.

وفي التسعينيات من القرن الماضي أعيد هيكلة الإدارة المركزية في الوزارة هيكلة جزئية بحيث صارت تتكون من (17) إدارة، وهي تقسم إلى نوعين:

أ- **الإدارات السياسية:** وتتولى معالجة القضايا المتعلقة بالعلاقات الثنائية واللجان الحكومية المشتركة مع الدول الواقعة بالمنطقة الجغرافية ضمن دائرة اختصاصها بجوانبها المتعددة، كما تقدم الدراسات والتقارير عن العلاقات العربية والدولية وتطويرها، وتتبع المتغيرات الدولية والإقليمية وتعمل على استخلاص النتائج وتقديم الاقتراحات بشأنها، كما تعمل على متابعة عمل ونشاط البعثات الدبلوماسية ضمن دائرة اختصاصها وهذه الإدارات هي:

إدارة الوطن العربي- إدارة آسيا- إدارة إفريقيا- إدارة أوروبا- إدارة أمريكا- إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية.

ب-**الإدارات الفنية:** وتهتم بشؤون الإدارة المركزية من حيث التنظيم والمتابعة وتكون المسؤولة عن متابعة الشؤون الاقتصادية والقانونية والثقافية مع الدول الأخرى، وهذه الإدارات هي: الإدارة القانونية – إدارة المراسم – إدارة الإعلام – الإدارة الثقافية – الإدارة الاقتصادية – إدارة الأمن – إدارة الاتصالات والأتمتة – إدارة الشؤون الإدارية والمالية – الإدارة القنصلية – إدارة الرقابة الداخلية – إدارة الدراسات – مكتب الرموز.

ويوجد في الوزارة «مجلس استشاري» يتألف من الوزير ومعاونيه وبعض مدراء الإدارات الذين يختارهم الوزير ومن يرى المجلس أن يستأنس برأيه من المستشارين سواء أكانوا من

موظفي الخارجية أم موظفي الدولة أم الخبراء، ويتولى البت في الأمور التنظيمية والإجرائية وما يحال إليه من الوزير.[1]

وكان الرئيس **حافظ الأسد** قد أنشأ «اللجنة السياسية» الدائمة التي تتبع لوزارة الخارجية وذلك عقب مؤتمر مدريد للسلام عام 1991. وتضم اللجنة خبراء عسكريين سابقين ومستشارين قانونيين ودبلوماسيين. وبالتأكيد لم يكن للجنة القرار النهائي في صنع السياسة الخارجية، إذ جعلها الرئيس **الأسد** أشبه بالهيئة الاستشارية التي يطلب منها ترشيداً في صنع القرار، ولاسيما خلال المفوضات.[2]

والشكل التالي يوضح تنظيم وزارة الخارجية في العام 2000:

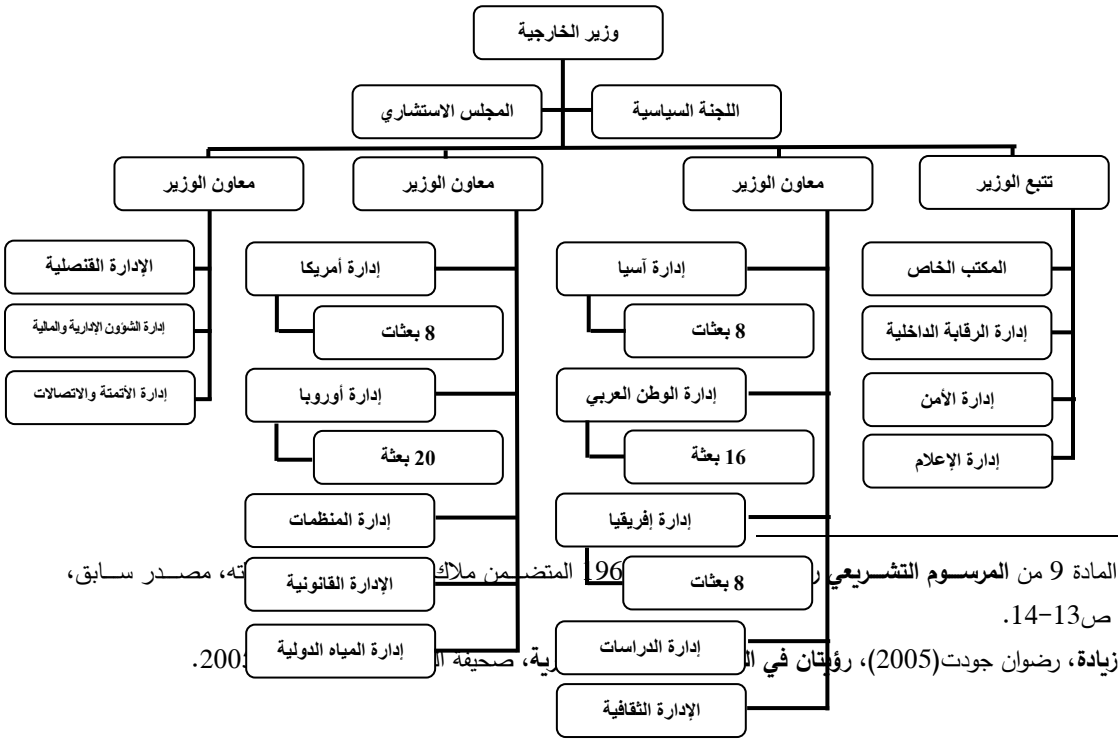

[1]- المادة 9 من **المرسوم التشريعي** ر 196 المتضمن ملاك ته، مصدر سابق، ص13-14.

[2]- **زيادة**، رضوان جودت(2005)، **رؤيتان في ال ية**، صحيفه ال 200.

وتتحدد مهمة وزارة الخارجية بـــــ «تنسـيق المبادئ العامة للدولة وتوجيهاتها في شـؤون السـياسـة الخارجية». وهي «تتولى جميع الشـؤون والصـلاحيات الخاصـة بالعلاقات الدولية ومعالجة القضـايا العائدة للسـوريين والمصـالح السـورية في البلاد الأجنبية حسـبما تحددها المعاهدات والعرف الدولي والقوانين والأنظمة السورية». ويدخل في عداد صلاحياتها:[1]

1- دراسـة مختلف الأمور السـياسـية من الوجهة الخارجية وجمع المعلومات اللازمة لهذا الشـأن من سـائر وزارات وإدارات ومصـالح الدولة وتوزيع ما يرد عنها من البعثات الخارجية على تلك الوزارات والإدارات والمصالح بعد إبداء الرأي فيها. وتعريف سورية في الخارج ونشر ما يفيد السوريين في الداخل من الشؤون الخارجية.

2- الإشـراف على علاقات سـورية الاقتصـادية والمالية والثقافية والاجتماعية بالأقطار الأجنبية ودراسة المعاهدات والاتفاقيات ومختلف القضـايا المختصـة بالاشتراك مع الوزارات والإدارات صاحبة العلاقة.

3- تمثيل سـورية في المنظمات والمؤتمرات السـياسـية الدولية وإبداء الرأي في تمثيلها في المؤتمرات والمنظمات الدولية غير السـياسـية والمشـاركة فيها كلما دعت الحاجة. وتوجيه التعليمات السـياسـية لممثلي سـورية ومندوبيها في البلاد الأجنبية. والاشـتراك في المباحثات والمفاوضـات لعقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الطابع السـياسـي وإعداد جميع

[1]- المادة 1 من: **المرسـوم التشـريعي رقم 50** تاريخ 1964/8/25 المتضـمن ملاك وزارة الخارجية وتعديلاته، مصـدر سـابق، ص5-8.

الإجراءات المؤدية إلى إبرامها وتنفيذها ومراقبة تطبيقها. والاشـــتراك في معالجة قضـــايا الحدود.

4- تنظيم تبادل التمثيل السياسي والقنصلي مع الدول الأجنبية. وإبداء الرأي في قبول القناصل الفخريين للدول الأجنبية الذين يحملون الجنســية الســورية. وتولي الشــؤون العائدة للمزايا والحصــانات والإعفاءات الدبلوماســية والمراســم الداخلية والخارجية. واقتراح منح الأوســمة للأجانب والســوريين المغتربين وإبداء الرأي في الســماح للســوريين بحمل الأوســمة والألقاب الأجنبية.

5- تعهد الســـوريين في علاقاتهم بالدول الأجنبية ورعايتهم وإعادتهم إلى بلادهم ومنح جوازات السفر السورية في الخارج وتمديدها. وتنظيم ومنح جوازات السفر السياسية والخاصة ولمهمةٍ للسوريين وإجراء معاملات جوازات السفر السياسية والخاصة للأجانب في سورية. ورعاية أحوال السوريين الشخصية في الخارج وملاحظة شؤون الأجانب في سورية ودراسة ما ينشأ عن ذلك من معاملات إدارية. والعناية بشـؤون الهجرة من سـورية وإليها والعمل على توثيق الروابط بين الجاليات السورية في الخارج والوطن.

6- دراســة قضــايا الجنســية بصــورة عامة بالاتفاق مع الإدارات المختصــة. والتوســط بالأمور القضــائية في العلاقات الدولية كتنفيذ الاســتنابات والمذكرات القضــائية وقضــايا اســترداد المجرمين وغيرها. والتأشـير باسـم رئيس الدولة على الوثائق لاعتماد توقيعها في المعاملات الخارجية والداخلية حسب أحكام تفصيلية تنظم بمرسوم.

وتتولى وزارة الخارجية بصـورة عامة ممارسـة جميع الاختصـاصـات التي تعود إلى علاقات سورية بالدول الأجنبية.

وفي ضـوء ذلك يمكن القول: إن المهام والمسـؤوليات التي تقع على عاتق وزارة الخارجية، ما هي إلا توضيح لدورها الكبير والمهم في رسم وصنع السياسة الأمريكية.

وزير الخارجية:

يجب أن يتصف وزير الخارجية ببعض السمات الرئيسة منها: أن يكون متصفاً بالحكمة وبعد النظر والمعرفة الفنية، كما يجب أن يكون قادراً على إصدار البيانات على المشاكل القائمة بشكل منفرد، ويعرف كيف يزن الأمور، ويقابل الدبلوماسيين الأجانب ويتمسك بوجهة النظر التي تخدم مصلحة بلده إلى أبعد مدى، كما ينبغي عليه أن يكون من الموهوبين سياسياً.[1]

وزير الخارجية هو المسؤول عن التوجه السياسي للوزارة وهو المرجع الأعلى فيها وشرف على أعمالها، وله وحده أن يصدر التعليمات ذات الصفة التنظيمية أو التوجيهية.[2] ووفقاً للقانون الدولي فإن «وزير الخارجية هو المهيمن على السياسة الخارجية في الدولة، وهو صلة الوصل بين دولته والعالم الخارجي، وتصريحاته تقيد دولته».[3]

أما المادة 3 من المرسوم رقم /4/ لعام 2010 فتقول:[4] الوزير هو المسؤول عن تنفيذ السياسة الخارجية للدولة* وله حق التوجيه السياسي للعاملين في الوزارة ولسائر العاملين في الدولة المكلفين بمهام خارجية، وهو المرجع الأعلى فيها ويشرف على أعمالها، ويعود إليه اصدار وتعديل النظام الداخلي للوزارة والتعليمات ذات الصفة التنظيمية والتوجيهية وتوجيه التعليمات لممثلي سورية ومندوبيها في البلدان العربية والأجنبية، والتوجيه بمنح جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والمهمة، واقتراح منح الأوسمة للشخصيات السياسية والدبلوماسية من

---

[1] – **بركنس**، دكستر(1992)، **فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة وتحليل)**، مرجع سابق، ص194.

[2] – المادة 2 من **المرسوم التشريعي رقم 50** تاريخ 1964/8/25 المتضمن ملاك وزارة الخارجية وتعديلاته، مصدر سابق، ص8.

[3] – جاء ذلك في قرار محكمة العدل الدولية الدائمة الصادر في 1933/4/5 في «قضية غرينلاند الشرقية»، حيث صرح وزير خارجية النرويج لممثل الدانمرك بموجب كتاب مؤرخ في 22 تموز 1919 أن دولته تعترف بسيادة الدانمرك على غرينلاند، وعندما حاولت حكومة النرويج العدول عن هذا الموقف، تمسكت الدانمرك بتصريح وزير خارجية النرويج المشار إليه، واضطرت على هذا الأساس لعرض القضية على محكمة العدل الدولية، انظر في ذلك: **شباط**، فؤاد(1992)، **الدبلوماسية**، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ط7، ص47.

[4] – أنظر: **المرسوم التشريعي رقم /4/ لعام 2010**.

* – نلاحظ أن دور وزير الخارجية هو تنفيذ وليس رسم السياسة الخارجية.

السوريين والعرب والأجانب وللمغتربين والشخصيات التي قدمت خدمات جلى للوطن والإنسانية، وإبداء الرأي في منح السوريين الأوسمة والألقاب من قبل الدول الأخرى والسماح لهم بحملها.

ولنعرف مدى الاستمرارية في السياسة الخارجية من خلال استمرار دور وزير الخارجية الزمني في مجموعة عملية صنع القرار الخارجي، سنلجأ للمقارنة مع العهود الوزارية التي سبقت الحركة التصحيحية، إذ تولت حقيبة الخارجية منذ أول إحداث لها عام 1920 وإلى عام 1970 نحو 26 شخصية على مدار أكثر من 50 تشكيل وزاري، وإذا استثنينا حقبة الاستقلال الأول التي شهدت تولي 3 شخصيات للحقيبة قبل أن تطوى الوزارة بسبب الاحتلال الفرنسي، وثم تجاوزنا فترة 1936-1946 التي توالت فيها 6 شخصيات جديدة على الحقيبة، سنجد أنه من الاستقلال 1946 وإلى عام 1970، أي خلال 24 عاماً قد تولت الحقيبة 21 شخصية على مدار أكثر من 32 تشكيل وزاري، بينما تولى منصب وزير الخارجية من عام 1970 وإلى العام 2000 أي خلال 30 عاماً شخصيتان فقط على مدار 15 تشكيل وزاري، مع العلم أن سنوات حكم البعث السبع الأولى (1963-1970) شهدت توالي 5 شخصيات على الحقيبة.[1]

ويعدّ دور وزير الخارجية ذو أهمية خاصة، فهو بمثابة كبير مستشاري رئيس الجمهورية في شؤون السياسة الخارجية لاضطلاعه بملفاتها جميعاً بشكل أو آخر ولاستمراريته الزمنية، لذلك فهو يعاون رئيس الجمهورية ويعمل في إطار توجيهاته (ولا يستقل عنه).

ويساعد وزير الخارجية في تنفيذ المهام المختلفة وزير الدولة للشؤون الخارجية.[2]

أما بالنسبة للأعمال الإدارية والسياسية في الوزارة، فيساعد الوزير معاونان أو ثلاثة يتقاسمون الإشراف على الإدارات المختلفة في الوزارة.[3] وكما هو معروف فقد حل منصب

---

[1] – **جمعة**، سعاد و**ظاظا**، حسن(2001)، **الحكومات السورية في القرن العشرين**، دمشق: د.ن، ص144-158.

[2] – ألغي هذا المنصب واستحدث منصب وزير المغتربين.

[3] – **شدود**، ماجد محمد(1988)، **علم وفن إدارة العلاقات الدولية؛ الدبلوماسية**، دمشق: جامعة دمشق، ص249.

«معاون الوزير» مكان منصـــب «الأمين العام للوزارة» الذي طوي كما حال باقي الوزارات منذ عام 1968.

وفي إطار دور وزارة الخارجية السورية في عملية صنع قرار السياسة الخارجية يمكن هنا أن نميز بين دور وزارة الخارجية بوصفها مؤسسة وبين دور وزير الخارجية. أما وزارة الخارجية وإداراتها المتعددة، فهي تُسهم في رسم السياسة الخارجية وتخطيطها من خلال جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها إلى وزير الخارجية الذي ينقلها بدوره للرئيس **الأسد** صاحب القرار النهائي في السياسة الخارجية السورية. كما تنفذ وزارة الخارجية قرارات السياسة الخارجية بالتنسيق مع مختلف المؤسسات السورية ذات الصلة من قريب أو بعيد بتنفيذ سياسة ما أو قرار معين.

وفي هذا السياق، يلاحظ أن مسألة التنسيق بين وزارة الخارجية والمؤسسات الأخرى، لا تُثار بدرجة كبيرة، لأنه ليس لتلك المؤسسات الداخلية امتداد خارجي واضح، لكن التأثيرات التي يمكن أن تترتب على سورية من الخارج، يتم حسمها في الغالب، عن طريق القيادة السياسية العليا متمثلة بالرئيس **حافظ الأســـد** ونائبه **عبد الحليم خدام** ويشـــاركه وزير الخارجية **فاروق الشرع**. وقد تشارك في ذلك الإدارات المختصة في وزارة الخارجية، وأحياناً قد يشارك في ذلك **ناصر قدور** وزير الدولة للشؤون الخارجية.[1]

ومن تحليل الدور الفعلي لوزارة الخارجية الســورية يمكن القول بأن الوزارة كانت أداة لتنفيذ قرارات الرئيس في المجال الخارجي، كما كانت تمارس دوراً في تجميع المعلومات وتصـــنيفها بالتعاون مع أجهزة رئاسة الجمهورية والمخابرات. وهذا الدور المعلوماتي يؤثر بشكل غير مباشر في قرارات المجال الخارجي. أما فيما يتعلق بدور الوزارة بوصفها جهاز مشورة فإنه يتوقف على طبيعة الموضوعات المقرر اتخاذ قرارات بشأنها. حيث يصبح الدور الاستشاري واضحاً في القرارات الإجرائية المتعلقة بالمسائل الفنية والبيانات السياسية وعقد الاتفاقيات وتبادل الرسائل مع

[1] – **المنصور**، عبد العزيز، مرجع سابق، ص73–74.

الدول الأخرى، بينما ينحسر الدور الاستشاري في القرارات السياسية الكبرى التي تعود لرئيس الجمهورية.

وعلى عكس ما هو عليه الحال في حزب البعث ذو النزعة العقائدية، يبدو المتخصصون في وزارة الخارجية أكثر تمسكاً بالجوانب العملية الواقعية. وعلى الرغم مما تمثله المؤسسة الدبلوماسية من ثقل مؤسسي محدود، بالمقارنة بدول عربية أخرى كمصر، يحظى بعض الدبلوماسيين بقدر من النفوذ نتيجة اتصالاتهم وعلاقاتهم بالرئيس.[1]

أما عن دور وزير الخارجية في صنع السياسة الخارجية، فالملاحظ أنه يتضاءل في حالة الحرب والأزمات (ذات البعد العسكري)، وهنا يبرز دور الرئيس صاحب القرار الرئيس في مثل هذه الحالات، أما في المسائل الروتينية؛ مثل قرارات التصويت في الأمم المتحدة، فيكون لوزير الخارجية، الدور الرئيس لارتباط ذلك بثوابت السياسة الخارجية السورية تجاه القضايا المطروحة على منظمة الأم المتحدة، وغالباً ما تتسم مواقف سورية إزاء تلك القضايا باستمرارية نسبية.

أما إذا كان القرار له سمة أمنية أو عسكرية، فقد ينخفض دور وزير الخارجية، وهنا أيضاً تكون للرئيس **الأسد**، بحكم كونه القائد العام للجيش والقوات المسلحة ولبعض المؤسسات المعاونة كرئاسة هيئة الأركان العامة ووزارة الدفاع وأجهزة المخابرات، الدور الأكبر في ذلك. إلا أنه على رغم ذلك، فإن وزير الخارجية يأتي على درجة كبيرة من الأهمية، لأنه يشارك في رسم السياسة الخارجية بصفة عامة، ويتولى تنفيذها بنفسه أو بوساطة موظفي وزارته ومبعوثيها الدبلوماسيين. ويمكن القول، إن وزير الخارجية كان يؤدي دور المعاون الأول لرئيس الجمهورية في ما يتعلق بالسياسة الخارجية.[2] ولم يكن يملك المبادرة في شؤون السياسة الخارجية إلا في حدود توجيهات الرئيس.

---

[1] – **هنيبوش**، ريمون، **السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية**، مصدر سابق، ص630.

[2] – **المنصور**، عبد العزيز، مرجع سابق، ص74.

المرسوم التشريعي رقم /4/ تاريخ 10/1/2010

صدر المرسوم التشريعي رقم 10 لعام 2010، وهو المرسوم الجديد الناظم لعمل وزارة الخارجية، حيث تم تعديل المرسوم 50 لعام 1964، وأهم ما جاء فيه:

المادة 2-أ- مهمة الوزارة تنسيق وتنفيذ السياسة العامة للدولة وتوجهاتها في شؤون السياسة الخارجية وممارسة جميع الشؤون والصلاحيات التي تتصل بالعلاقات الثنائية والدولية ومعالجة القضايا العائدة للسوريين والمصالح السورية في البلدان العربية والأجنبية حسب ما تحدده المعاهدات والقانون والعرف الدوليين والدستور والقوانين والأنظمة السورية والعمل على تطوير التواصل بين سورية والدول الأخرى في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وذلك ضمن توجهات السياسة الخارجية للجمهورية العربية السورية.

المؤسسة التشريعية:

تُعد ممارسة السياسة الخارجية من صلاحيات السلطة التنفيذية في جميع دول العالم عملياً، ولكن ذلك لا يعني إلغاء حق البرلمان في الرقابة على نشاط الحكومة في مجال العلاقات الخارجية. وتعترف جميع الدول بهذا الحق إلى هذه الدرجة أو تلك.

وتجري في المؤتمرات الدولية بصورة منتظمة مناقشة حق البرلمان في الإشراف على السياسة الخارجية. وإن القرار الذي اتخذه المؤتمر الثاني والعشرون للاتحاد البرلماني الدولي عام 1924 حول رقابة البرلمان على السياسة الخارجية ينص على عدد من التدابير الهامة جداً بما في ذلك (حظر عقد المعاهدات والاتفاقيات وإضافة بنود سرية وكذلك تشكيل أرصدة سرية) لأن ذلك يتعارض مع مبدأ رقابة البرلمان على المخصصات الحكومية. وطلب هذا القرار أيضاً

إحاطة البرلمان علماً بجميع المعاهدات والاتفاقيات، حتى ولو كان الدستور لأي دولة لا ينص على إبرامها من قبل البرلمان, واقترح الاتحاد البرلماني الدولي تشكيل لجنة للشؤون الخارجية في كل برلمان من برلمانات العالم وتقدير الحق لها بأن تطلب من الوزير المختص المعلومات المناسبة. وأشار قرار مماثل اتخذه الاتحاد البرلماني الدولي في واشنطن عام 1953 إلى أنه يجب على البرلمانات امتلاك الحق في الإشراف والتوجيه والإعراب عن رأيها إزاء ممارسة السياسة الخارجية، بينما يجب على الحكومة أن تعلم البرلمان بالدرجة المناسبة عن الجوانب السياسية للمفاوضات الدولية كي يتمكن البرلمان من الإعراب عن وجهات نظره حول هذه المفاوضات. وأوصى الاتحاد البرلماني الدولي بإدخال أعضاء البرلمان في قوام الوفود الحكومية التي تجري المفاوضات.[1]

وكان لمجلس الشعب السوري دور تاريخي كبير، إذ يعدّ أقدم برلمان في المنطقة العربية، وأدى في مرحلة الانتداب الفرنسي، ثم في فترة ما بعد الاستقلال، دوراً محورياً في الحياة السياسية في سورية، ومع مجيء حزب البعث للسلطة عام 1963 لم تجر أية انتخابات لـ «هيئة برلمانية»، لكن مع تسلّم الرئيس **حافظ الأسد** السلطة في عام 1970 فإنه بادر إلى تشكيل مجلس شعب معين في شباط 1971. وفي عام 1973 أجريت الانتخابات للمرة الأولى، وبعدئذ صارت تعقد مرة كل أربع سنوات وعادة تحوز أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية على أغلبية مقاعده مع أرجحية نسبية لنصيب حزب البعث منها.[2]

وكما أشرنا سابقاً، يقدم دستور الجمهورية العربية السورية لمجلس الشعب الحق في إبرام الاتفاقيات الدولية التي تمس أمن الدولة مثل اتفاقيات السلام والاتحاد وجميع الاتفاقيات المتعلقة بسيادة البلاد أو الاتفاقيات التي تقدم تسهيلات للشركات والمؤسسات الأجنبية وكذلك المعاهدات

[1] – **أسعيد**، شاكر (2002)، **البرلمان السوري في تطوره التاريخي 1919–2001**، دمشق، ص140.

[2] – **زيادة**، رضوان، **صنع القرار والسياسة الخارجية في سورية**، مصدر سابق.

التي يتطلب تنفيذها نفقات لا تنص عليها موازنة الدولة أو أنها تتناقض مع التشـــريعات النافذة المفعول ويتطلب تنفيذها سنَّ قوانين جديدة.

ويستخدم مجلس الشعب هذا الحق على نطاق واسع. وعملياً، فإن جميع الاتفاقيات الدولية التي تعقدها الحكومة الســـورية تمر عبر برلمان البلاد، حيث تدرس بالدرجة الأولى في لجنة الشـؤون العربية والخارجية وبعد ذلك تتم مناقشـتها في دورة المجلس. وهذا ما حدث مثلاً بشـأن إعلان دمشـق الذي صـدر عن دول الخليج وسـورية ومصـر حول التنسـيق والتعاون بين البلدان العربية (نيســان عام 1991)، ومعاهدة الأخوّة والتعاون والتنســيق بين ســورية ولبنان (أيار عام 1991)، ومعاهدة الدفاع والأمن بين سورية ولبنان (تشرين الثاني عام 1991) وغيرها.[1]

ويعمل مجلس الشــعب في الجمهورية العربية الســورية باتصــال وثيق مع وزارة الخارجية، وتتولى النشاط الأساسي للتنسيق مع وزارة الخارجية لجنة الشؤون العربية والخارجية في مجلس الشعب التي تنظر في المسائل الآتية التي نص عليها النظام الداخلي للمجلس:[2]

1- النظر في جميع القضايا المتعلقة بوزارة الخارجية.

2- وضع منهاج للعمل في سبيل الوحدة العربية واقتراح الخطط اللازمة لذلك.

3- الاقتراح بإرسال وفود مجلس الشعب إلى البلاد العربية والأجنبية أو دعوة وفود منها.

4- النظر في جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعرض على المجلس.

ولابد من الإشارة إلى أن وزير الخارجية السوري وفي كل الأدوار التشريعية يحضر بصورة دائمة إلى المجلس، ويقدم عرضــاً عن الســياســة الخارجية العربية والدولية والمســتجدات في المنطقة والعالم.

[1] – **أسعيد**، شاكر(2002)، **البرلمان السوري في تطوره التاريخي 1919-2001**، مصدر سابق، ص141.

[2] – المصدر السابق، ص144.

ويشكل المجلس شعبة برلمانية تضم كل أعضاء المجلس، ولها لجنة تنفيذية منتخبة من 33 عضواً وينتخب حكماً رئيس مجلس الشعب رئيساً لها ونائباً للرئيس وأميناً للسر وخازناً، وتكون مسؤولة عن عمل المجلس مع كل من الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي.

و«مجلس الشعب الذي ينفذ خط الحزب والدولة في الوطن العربي وخارج حدوده يعتبر اهتماماً كبيراً لتطوير العلاقات الدولية لسورية، ويجري على الدوام تبادل الوفود البرلمانية مع الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية. ويشارك البرلمانيون السوريون في العديد من المحافل الدولية ويوضحون جوهر وطابع السياستين الداخلية والخارجية للحكومة السورية، ويذودون عن المصالح العامة للدول العربية على الصعيد الدولي».[1]

المؤسسة العسكرية:

عدا عن رئاسة الجمهورية، فإن الجيش يلعب دوراً في رسم السياسة الخارجية السورية. وعندما وصل الرئيس حافظ الأسد إلى السلطة، كان النظام السوري يستند بالفعل على الجيش وأجهزة الاستخبارات.[2]

يعد العامل العسكري من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، لأن درجة الاستعداد العسكري، تمثل المظهر الرئيس لقوة الدولة.

[1] – المصدر السابق، ص142.

[2] Human Rights watch, ***Syria unmasked, Vail Ballou press***, Binghamton, 1991,p.96.

ومن الحقائق التي لا تقبل الشك والجدال، أنَّ أهمية المؤسسة العسكرية في أي بلد أمر مرتبط بطبيعة النظام السياسي، وفي دور الدولة إقليمياً ودولياً، كذلك بطبيعة التحديات وكيفية مواجهتها والتصدي لها.

ومع التسليم بأن المؤسسة العسكرية تلعب دوراً ما في عملية صنع السياسة الخارجية، فإنه لا يوجد إجماع في الجماعة البحثية للسياسة الخارجية حول كيفية دور المؤسسة العسكرية في إطار السياسة الخارجية، لأن مثل هذا الدور لا يثير فقط قضايا فنية تحليلية، بل مسائل إيديولوجية أو معرفية.[1] فعلاقة المؤسسة العسكرية بالسلوك الخارجي للدولة مثلاً تدرس تحت عناوين ومجالات متعددة مثل: دراسات سياسات الدفاع (المجال الأول)، ودراسات الحروب (المجال الثاني)، وإدارة الصراع والأزمات (المجال الثالث).[2]

وقد برز دور القوات المسلحة في الحياة السياسية السورية منذ انقلاب **حسني الزعيم** عام 1949، على خلفية نكبة 1948، وخبرتها العسكرية التي طبعت في ذاكرة ضباط القوات المسلحة السورية وأفرادها انطباعاً سلبياً. وقد كان الزمر العسكرية داخل القوات المسلحة سبباً رئيساً في عدم الاستقرار في سورية في الماضي، حيث تنافست الزمر العسكرية على السلطة، وشكلت حكومات وحلتها بتواتر ملفت، ولكن هذا الوضع تغير بشكل قطعي بعد عام 1970[3] حيث بنى الرئيس **حافظ الأسد** مؤسسة عسكرية قوية وشيَّد أعمدتها، وأبعدها عن خبرة الانقلابات والانقلابات المضادة، ليجعل همها الأكبر هو تحقيق الأمن الوطني/ القومي في مواجهة أعداء سورية وخصومها، ولاسيما في مواجهة إسرائيل التي تحتل الجولان وأراضي عربية أخرى، لذلك

---

[1] – **عودة**، جهاد(1990)، **المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية؛ إطار بحثي لدراسة الحالة المصرية في فترة الرئيس مبارك 1981-1987**، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 31، بيروت، ص173.

[2] – المصدر السابق، ص166-167.

[3] – **برادوز**، الفرد ب و **م. شارب**، جيرمي(2005)، **سورية: الأوضاع السياسية والعلاقات مع الولايات المتحدة بعد الحرب العراقية**، مرجع سابق.

كان لابد من أن تكون المؤسسة العسكرية تحت إمرة قيادة عسكرية قوية واحدة قادرة على تحقيق الاستقرار في سورية.[1]

وبشكل عام، فإن دور القوات المسلحة في السياسة الخارجية السورية كان محكوماً بالعديد من الاعتبارات، فالسياسة الخارجية السورية اتسمت دائماً بالإدراك الدقيق لمتغيرات النظام الدولي السائد، والقيود المفروضة على استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه، فإن القوات المسلحة السورية نفسها تمتلك مدرسة عسكرية فكرية واضحة ومحددة المعالم منذ عام 1970 الذي شهد الحركة التصحيحية وإعادة بناء المؤسسة العسكرية على أساس الكفاءة والالتزام الكامل بتعليمات القيادة السياسية وتوجيهاتها، بوصفها إحدى أدوات القيادة السياسية في أداء مهامها الوطنية والقومية. وتتمثل نقطة الانطلاق الأولى في عمل المؤسسة العسكرية من تحديد المصالح الوطنية والقومية، وفق رؤية القيادة السياسية، وعلى ضوئها يتم صوغ «استراتيجية الأمن القومي» الشاملة لحماية هذه المصالح وتأمينها، ثم تنبثق منها «الاستراتيجية العسكرية» الملائمة وحجم وشكل ونوع القوات المسلحة اللازمة لتحقيق الأهداف العسكرية،[2] وهي ما يدعى بمفاهيم العلوم العسكرية بـــ «المذهب العسكري» حيث يعرف المذهب العسكري لدولة ما بأنه «السياسة العسكرية المعبرة عن وجهة النظر الرسمية لهذه الدولة والمتعلقة بالمسائل والقواعد الأساسية للصراع المسلح والمتضمنة لطبيعة الحرب من وجهة نظرها وطرق إدارتها، والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة لها»،[3] وبالتالي فإن الاستراتيجية والأهداف العسكرية هي تضع الإطار العام لعمل المؤسسة العسكرية السورية.

وتلعب المؤسسة العسكرية دوراً فاعلاً في النظام السياسي السوري وتساهم في صنع القرار من خلال أجهزة الاستخبارات وجمع المعلومات الخاصة بها، وبالتالي وضع التقديرات وصياغة

---

[1] – **المنصور**، عبد العزيز، مرجع سابق، ص75.

[2] – **طلاس**، مصطفى ومجموعة من الباحثين(1991)، **الاستراتيجية السياسية العسكرية**، ج1، دمشق: دار طلاس، ص23.

[3] – **كاخيا**، إبراهيم(1997)، **الفرق بين المذهب العسكري وعقيدة القتال**، الفكر العسكري، دمشق: ك2 وشباط، ص24.

البدائل لصانعي القرار، ولها دورها في وضع المبادئ العامة لسلوك الدولة الخارجي، من خلال مشاركتها في الاجراءات والترتيبات السلمية والأمنية مع الدول المجاورة عموماً، وفي مجال الصراع العربي الإسرائيلي على الخصوص مثل مشاركة المفاوضين العسكريين في المسار السوري– الإسرائيلي.

وتلعب المؤسسة العسكرية أيضاً دوراً فاعلاً في المجال الأمني الخارجي من خلال بلورة نظرية الأمن القومي، وبناء القوات العسكرية، وإعدادها للحرب، والمحافظة على درجة استعدادها للقيام بالمهام التي توكل إليها من قبل السلطة السياسية، فضلاً عن تأثيرها البارز في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

قد يكون الجيش أكثر الفئات ذات المصالح تأثيراً في سورية، ويتسم بالتجانس الاجتماعي وبالتوحد حول القضايا والاتجاهات الوطنية. ومن أهم القضايا التي تتوحد وراءها المؤسسة العسكرية: توزيع الموازنة وتخصيصها بالحصة اللازمة للتطوير، وقضايا السلم والحرب الأخرى، ومع ذلك تظهر تباينات في الرأي في المؤسسة العسكرية حول بعض الخيارات السياسية، لكن ذلك يتم بشكل أساسي ضمن سياق تبادل الآراء في النظام السياسي.

وتعد مصالح المؤسسة العسكرية السورية ذات مدى كبير لأن «جذور الجيش تحتفظ بشعورها تجاه المهمة الاجتماعية». لذا فغالباً ما يتمالك المؤسسة العسكرية شعور قوي فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، في إطار تعدد وجهات النظر حول هذه القضايا، ومع ذلك يعدّ نفوذ الجيش بوصفه جماعة منفردة ذات مصالح أقل تأثيراً في القضايا الاجتماعية والاقتصادية من نفوذه في الأمور العسكرية.[1]

[1] – **مكالورين**، ر. د. و **مغيث الدين**، محمد و **واجنر**،أبراهام(1982)، **صياغة السياسة الخارجية في الشرق الأوسط؛ التأثيرات المحلية على السياسة في مصر والعراق وإسرائيل وسورية**، ترجمة ونشر: قسم الدراسات في حركة فتح، ص237.

وتظهر المؤسسة العسكرية السورية تضامناً جوهرياً حول بعض القضايا مثل استراتيجية مواجهة إسرائيل. وعموماً فإن العناصر العسكرية السورية تعتبر «صقوراً» يفضلون عملاً عسكرياً أكبر وتنازلات أقل من النزاع مع إسرائيل. وغالباً ما يعدّون الاتفاقيات من أي نوع مع «الدولة الصهيونية» مشكوكاً فيها. وأضحى من المعروف أن الجيش السوري صار من المؤسسات المتطرفة في موقفها العدائي لإسرائيل.[1]

وتتسم هيئة كبار الضباط، عموماً، بالطابع الثوري، وأدى ترددها في قبول وقف إطلاق النار في أعقاب حرب تشرين إلى القرار السوري بشن حرب استنزاف في الجولان بينما مفاوضات فض الاشتباك لا تزال قائمة. كما قاومت بعض العناصر العسكرية – صراحة أو ضمناً – التدخل ضد الفلسطينيين في لبنان في عام 1976. ومن المعروف أن كبار الضباط المحترفين يعد من أكثر المهتمين بقدرات القوات المسلحة وتكاملها، والمطالبين بتخصيص ميزانية أكبر للدفاع.

وفي الثمانينيات من القرن الماضي، رأى بعض كبار الضباط استخدام القوة العسكرية السورية المتنامية لشن هجوم لاستعادة الجولان قبل أن يبدأ الإسرائيليون الضربة الأولى.[2]

وتنوعت أشكال استخدام القوات المسلحة السورية في تنفيذ أغراض السياسة الخارجية السورية، وبشكل مركزي فإن الصراع العربي– الإسرائيلي ظل دائماً هو الجانب الأكثر أهمية وإلحاحاً في عمل القوات المسلحة السورية، حيث ظل الصراع بمثابة الحافز الرئيس للقوات المسلحة على النمو والتطور والتنظيم والمجابهة السورية الإسرائيلية إثر الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف 1982. وبعيداً عن هذا الصراع، شاركت القوات السورية في احتواء الحرب الأهلية

---

[1] – Maclaurin R.D and Mughisuddin, Muhammad and Wagner, Abraham: ***Foreign Policy Making in the Middle East, Domestic Influences on Policy in Egypt, Irak and Syria***, Praeger publishers, New York, 1987,p237.

[2] – **هنيبوش**، ريمون(1994)، **السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية**، مصدر سابق، ص629.

اللبنانية منذ العام 1976، كما شاركت القوات السورية «رمزياً»، في إطار التحالف الدولي الذي شكل إثر غزو العراق للكويت عام 1990.

ويذكر أن المؤسسة العسكرية في سورية، فضلاً عن كونها أداة للدفاع عن سورية وسيادتها قد أسـهمت في بناء الاقتصـاد الوطني وكانت إحدى أدوات التحديث، وعدا الخبرات التي تقدمها لمنتسـبيها فهي اتسـمت بوجود العديد من المؤسـسـات والهيئات ذات الطابع الاقتصـادي والاجتماعي مثل مؤسسة الإسكان العسكري.[1]

المحدد الثالث: البيئة الجغرافية وأثرها على السياسة الخارجية السورية

للموقع الجغرافي أثر كبير في صـناعة القرار في السـياسـة الخارجية، ويمكن تحديده باتجاهين:[2]

[1] – **سيل**، باتريك، **الأسد والصراع على الشرق الأوسط**، مصدر سابق، ص727–728.

[2] – **مصباح**، زايد عبيدالله(1994)، **السياسة الخارجية**، منشورات (ELGA)،مالطا، جامعة الفاتح، طرابلس، ص80–81.

- الأول: استعمال صانع السياسة الخارجية هذا الموقع كأداة تأثير في وحدات دولية أخرى في إطار سعيه إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية.
- الآخر: حرص صانع السياسة الخارجية على ألاَّ يتحول هذا الموقع إلى أداة تأثير في يد وحدة دولية أخرى بأي شكل من الأشكال.

تذهب معظم الدراسات الى الاعتراف بأن العوامل الجغرافية لها تأثيراً واضحاً على المجتمع، إلا أنها اختلفت في تحديد مدى هذا التأثير حيث ترجع الى تطور المجتمع والامكانات التي تستخدم في طبيعة التحكم بالمتغير الجغرافي.[1]

ومما لاشك فيه، أن هناك علاقة وثيقة بين المتغير الجغرافي وبين سياسة الدولة وتطورها وقد حاول العلماء الربط بين المتغير الجغرافي وسياسة الدولة فظهرت النظريات الجيوبولتكية التي أثرت في عدد كبير من الدول؛ ومنها ألمانيا التي تبنت نظرية القوة البرية، أما بريطانيا فتأثرت بنظرية القوة البحرية نظراً لموقعها الجغرافي المطل على البحار.[2]

وعلى الرغم من أن المتغيرات الجغرافية لها أهمية كبيرة في سياسة الدولة الخارجية إلا أن هذه المتغيرات بدأت تفقد أهميتها، وذلك بسبب التطور الحاصل في ميدان الاتصالات والتقدم التكنولوجي والأسلحة ووسائل الاتصال وأصبح البعد الجغرافي لا يحمي من الاستهداف العسكري، إلا أنه لازال له أهمية نسبية لدى النخب الحاكمة.[3] وعليه فمن الخطأ، نكران الدور المستمر الذي تؤديه الجغرافية في التفكير الاستراتيجي لصناع القرار وذلك يرجع لسببين:[4]

1. إن الواقع الجغرافي للدولة يترتب علية أحياناً مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبياً، وذلك نتيجة للثبات الجغرافي النسبي.

1- **الاسود**، صادق(1973)، **علم الاجتماع السياسي**. بغداد: مطبعة الارشاد، ص130 .

2- **نعمة**، كاظم هاشم(1987)، **العلاقات الدولية**، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ص116 .

3- **السماك**، محمد ازهر سعيد(1993)، **الجغرافية السياسية الحديثة**، الموصل: دار الكتاب للطباعة والنشر، ص90.

4- **الرمضاني**، مازن(1991)، **السياسة الخارجية: دراسة نظرية**، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ص150.

2. دور الجغرافية في تحديد الواقع الاقتصـادي والسـكاني للدولة وانعكاس هذا الواقع على علاقاتها مع الدول الأخرى.

وكذلك فإن الجغرافية وما تحمله معها من ثروات وموارد طبيعية؛ وحجم الدولة وحتى المناخ فأنه يؤثر في طبيعة السكان وكما أن التباين في توزيع هذه العوامل كلها يؤثر في البناء السياسي للدولة وعلى قدرة نظامها السياسي على الفعل.[1]

ويرى **نابليون بونابرت:** أن السياسة الخارجية لأي دولة تكمن في موقعها الجغرافي.[2] ويعد العامل الجيوستراتيجي من العوامل المهمة في سياسة الدولة الخارجية، لأن تلك السياسة تكمن في أهميتها الجغرافية، ويرى المختصـــون في مجال العلاقات الدولية أن هناك علاقة وثيقة ومترابطة بين الجغرافية والســـياســـة، لهذا أطلق على هذه العلاقة الوثيقة تســـمية علم الجغرافية الســياســية (الجيوبوليتكس) الذي يمكن تعريفه بأنه العلم الذي يهتم بالدولة؛ لا على أسـاس أنها مفهوم جامد بل كائن حي، وأنه يبحث بالدرجة الأولى علاقة الدولة ببيئتها وحيزها والعمل على محاولة حل المشاكل جميعها الناتجة عن العلاقات المكانية.[3]

وعليه فإن قوة الدولة عبر العصور الماضية كانت نابعة من جغرافيتها بمعناها الواسع، أي من مواردها وحجمها وموقعها وسكانها، وقد ساد دور المكان في بناء عظمة الدولة وسعة هيمنتها على التفكير السـياسـي الجيوبوليتيكي القديم، غير أنه لم يخضـع إلى دراسـة منظمة وهادفة.[4]

فالدراسـات الجغرافية والاسـتراتيجية نتاج القرن التاسـع عشـر، إذ انصـرفت إلى دراسـة الدولة من زوايا متعددة، وطالما أن الدولة في حركة سريعة بسبب تعرضـها لضـغوط خارجية

1- **دورتي**، جيمس و**بالســـتغراف**، روبرت(1985)، **النظريات المتضـــاربة في العلاقات الدولية**، ط 1، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: شركة كاظمة للنشر والمؤسسة الجامعية، ص44.

2 - **الأحمر**، محمد أكرم(2009)، **الجغرافية السياسية**، جامعة دمشق، ص128.

3- **نعمة**، كاظم هاشم(1988)، **الوجيز في الاستراتيجية**، بغداد: شركة إياد للطباعة الفنية، ص16.

4- **مقلد**، إسماعيل صبري(1987)، **العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الأصول والنظريات)**، مرجع سابق، ص177- 178.

وتغيرات داخلية، ومن ثم فإن تحليل الدولة من منظور الجغرافية السياسية يعين على فهم ظاهرة التغيير والأبعاد المترتبة عليها، وهذا يعني أن الحدود السياسية تؤثر في توزيع السكان، كما أن الموقع الجغرافي يتحكم إلى قدر كبير في التطورات السياسية للدولة.[1]

إن الدولة الحديثة تتحدد وفق مقومات جغرافية وتاريخية وثقافية وسياسية، وغالباً ما تتداخل هذه العوامل لتصنع السياسة الخارجية لبلد ما. فالموقع الجيوستراتيجي لدولة ما يملي عليها نتائج منها: الاعتبارات الأمنية والخطط العسكرية والتنمية والأحلاف... وغيرها، ولا يخلو الموقع الجغرافي للدولة من تأثير في الشعور بالوهن أمام واقع جغرافي آخر لدولة مجاورة أو لتحالف دول، ويؤول هذا الأمر إلى تبني سياسات داخلية وخارجية تحول دون تمكين تلك الدول من التعرض إلى الدولة الواهنة.[2]

وفي ضوء ذلك فإن الجغرافية السياسية يجب أن تتلاقى مع الجغرافية الاستراتيجية، وهو ما يبدو اليوم غير متوافر على الاطلاق في معادلة السياسة في المنطقة.

فالأمريكيون باتوا جزءاً من الجغرافية السياسية (أصبحوا جيراناً) دون أن تكون هذه الجيرة أكثر من اخلال بالجغرافية السياسية، ذلك لأن الأرض ليست أرضهم والموارد ليست مواردهم وكل ما هناك أنهم يريدون الأرض والموارد ويريدون أن يكونوا جزءاً من الجغرافية الاستراتيجية بالتدخل في شؤون الدول الأخرى ورسم سياستها ووسائلها عبر ما يسمى بـ "الشرق الأوسط الجديد".[3]

---

[1]– **نعمة**، كاظم هاشم(1988)، **الوجيز في الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص9.

[2]– **شعيبي**، عماد فوزي(2006)، **الجغرافية السياسية والاستراتيجية الجغرافية**، المختار، 2006/10/1، على الرابط الالكتروني: .http://www.elmokhtar.net/modules.php

[3] – **فضة**، محمد إبراهيم(1982)، **مشكلات العلاقات الدولية؛ دور الجيوسياسية والجيو استراتيجية في السياسة الخارجية**، ط1، عمان: شركة المطابع النموذجية، ص62–63.

فالمشكلة تتمثل بأن كل وافد على الجغرافية الاستراتيجية، صحيح أنه يستطيع أن يدير الأرض والموارد مهما كانت الصعوبات، لكن البشر والتاريخ أمر لا يمكن إدارته وهو جزء من الجغرافية الاستراتيجية، بل هو الجزء الأكثر أهمية في تلك المعادلة كما يقول الأميرال **سيليريه** و**ماكس ســـور** عندما يصـــيغان معادلة أن الجغرافية البشـــرية تغدو أكثر وأكثر كجغرافية الإنسان، أي بمعنى التمييز بين العوامل الثابتة والعوامل المتغيرة.[1]

لذلك لم يكن الأدميرال **بيير ســيلييير** مخطئاً في أهمية (المدى) الذي يســكنه البشــر، حينما قال: فإذا كان ثقل تاريخ البشر (بما فيه التاريخ الإيديولوجي للبشر) يفرض نفسه بشدة في المعادلة الجيوستراتيجية، فإن ثقل المكان يفرض نفسه بالشدة نفسها في تلك المعادلة، ذلك أن تغيير الدول ليس ممكناً أو قابلاً لأن يكون مثمراً لصــالح دولة واحدة على حســاب الدول الأخرى.[2] ومن ثم فإن الولايات المتحدة الأمريكية تســـتطيع أن تكون جزءاً من الجغرافية الســـياســـية عبر النفوذ أو الأنظمة الحليفة أو الموالية، لكنها لا تســـتطيع أن تكون جزءاً من الجغرافية الاستراتيجية، لأنها تفتقد إلى الامتداد مع الأرض والاحتكاك مع البشر والتاريخ.

ولا يخفى علينا القول أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية أحدثت خللاً ً في المعادلة الجيوســـتراتيجية، وأرادت أن تحل ثقلها كقوة كبرى في المنطقة وإلغاء الأطراف الأخرى كلها، وكانت المحصلة النهائية هو ممارسة جيوسياسة في صيغة جيوستراتيجية. من خلال افتعالها الأزمات تارة وبالقوة تارة أخرى، وهذا ما يفســـر التواجد العســـكري الأمريكي الكثيف في منطقة الشـــرق الأوســـط الذي تســـعى وتدعي من خلاله تحقيق أمنها القومي، ولضمان تعاون أوثق بين حلفاء الولايات المتحدة لتحقيق أهدافهم المشتركة.[3]

---

[1]- **جودة**، جودة حسنين(1998)، **جغرافية آسيا الاقليمية**، ط1، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص80- 81.

[2]- المصدر نفسه، ص82.

[3]- **الشامي**، صلاح الدين علي(1995)، **دراسات في الجغرافية السياسية**، ط2، الإسكندرية: منشأة المعارف، ص199- 200.

تعد منطقة الشـــرق الأوســـط من أكثر المناطق أهمية وأخطرها حســـاســـية في العالم لاعتبارات استراتيجية عديدة، وتزداد أهميتها وحساسيتها بأنها تحتوي على مصالح متشابكة أو متعارضــة للقوى العظمى والكبرى وحتى عدت وكأنها بؤرة تركيز، ومحطة أنظار، بل ومسـرح نشــاط هذه القوى، الأمر الذي يشــير إلى أنها أضــحت منطقة مســتهدفة من تلك القوى. وأن ســورية بكونها دولة مركزية من دول الشــرق الأوســط تحاول بشــكل أو بآخر أن تؤدي دوراً مركزياً في الشرق الأوسط مستغلة قدراتها وإمكاناتها الموضوعية و الذاتية التي تتمتع بها.

تشــكل ســورية إحدى أهم مناطق الشــرق الأوســط، وتتميز بموقع اســتراتيجي مهم في المشرق العربي فهي تشغل الجزء الأكبر من الجناح الغربي للهلال الخصيب والساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوســـط. وهي دولة رئيســـة في الوطن العربي، وإحدى دوله الفاعلة، ذات التأثير في إمكاناته وتفاعلاته وقضــاياه، وتلعب دوراً مركزياً في المجابهة في الصــراع العربي– الإسرائيلي، مما جعلها أحد المراكز الرئيسة لأحداث المنطقة.

الجمهورية العربية السورية جزء من سورية الطبيعية، أو ما يعرف ببلاد الشام،* التي قسمت، في مراحل تاريخية مختلفة، دولاً، يفصل بينها حدود سياسية، وضعها الاستعمار؛ هي: الأردن وفلسطين (وتسمى بسورية الجنوبية) ولبنان وسورية (وتعرف بسورية الشمالية). ولم يتبقَّ إلا سورية الحالية، هي التي تحتفظ بهذا الاسم القديم لتلك المنطقة.

وتستمد سورية أهميتها الاستراتيجية من:

1- إشرافها على شرقي البحر الأبيض المتوسط.

2- مركزها المتوسط للمواصلات الجوية، بين أوروبة والشرق الأقصى.

* – سميت بلاد الشام بهذا الاسم لأنها من " شأمة القبلة " أي البلاد التي تقع على الجانب الأيسر من الكعبة.

3- سيطرتها على طرق المواصلات: البرية والجوية، من جنوب شرقي أوروبة وروسيا إلى باكستان والهند شرقاً، والخليج جنوباً، ومصر غرباً.

4- تحَكُّمها بمرور أنابيب النفط بها، من المملكة العربية السعودية إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط، في بانياس وطرابلس وصيدا؛ وكذلك خطوط النفط من الموصل وكركوك، في العراق.

5- سيطرتها، من خلال هضبة الجولان (المحتلة حالياً)، على الجزء الشمالي من إسرائيل (الجليل الأعلى).

6- احتضانها حزب البعث، الذي ينادي بالقومية العربية؛ ومن خلاله تكتسب سورية تأثيراً سياسياً في العديد من الدول العربية.

7- تأثير حضارتها القديمة في الحضارات الأخرى في المنطقة؛ ما دفع العديد من البلدان إلى التفاعل مع سورية.

شكلت الخصائص الجيوسياسية لسورية، لجهة موقعها، ومركزيتها في الصراع العربي الإسرائيلي، خصوصاً بعد خروج مصر من معادلة الصراع، فضلاً عن محاذاتها لتركيا "القاعدة الأميركية المهمة"، مؤثراً في توجهات السياسة الخارجية السورية، لجهة بناء تحالفات سياسية معينة. وترافق ذلك مع تميز صانع السياسة الخارجية **(حافظ الأسد** ومن بعده الرئيس **بشار الأسد)** بحس استراتيجي عال، طالما تطابقت تصوراته لمركز سورية، مع توقعاته لحجم التغيير الدولي المحتمل في النسق الدولي، وذلك في إطار حسابات شاملة للعلاقة بين الأهداف والوسائل (الاستراتيجيات المتبعة).

وأتاحت مجموعة الظروف، هذه، لسورية أن تلعب أدواراً مهمة في منطقتها، نُظر إليها على أنها أكبر من حجمها وقدراتها الحقيقية، خصوصاً على الصعيد الاقتصادي، غير أنه

كأن لذلك أيضاً أثر سلبي، على اعتبار أن الدور السوري لم يبن على مقومات حقيقية، بقدر ما بني وتأسس على وقائع ظرفية، وظروف دولية عابرة.

وفي المحصلة النهائية، فأن هذه الميزات الجيوبوليتيكية جميعها جعلت من سورية بلداً ذا منفعة حيوية بالنسبة للدول المعنية بالمنطقة، كما جعلت منه نقطة استقطاب مهمة لمطامح هذه الدول اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، مما يعني موضوعياً تحويله إلى مركز تجاذب ومن ثم التأثير في شعبه وسيادته واستقراره ونظم الحياة فيه.

المتغير البشري(القدرات البشرية):

إن الأرض التي تشغلها الدولة تمثل الأساس القانوني لكيانها، ولكن وجودها لا يتحقق إلا بسكانها فقط، لذلك فإن عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديمغرافية من الأمور المهمة في بناء هذا الكيان.[1]

السكان عنصر من عناصر تكوين الدولة و قوتها، وهم الثروة البشرية و بدونهم لا تقوم الدولة. ولا تتوقف دراسات السكان في الدولة عند العدد فحسب بل تتناول كذلك النوع.

صحيح أن كثرة السكان في الدولة تؤدي إلى وضع أفضل من حيث توافر قوى عاملة في الزراعة والصناعة والقوة العسكرية والمهارات الفنية المتنوعة إلا أن العدد الأكبر لا يدل بمفرده على قوة الدولة، ولا يصلح عدد السكان وحده معياراً لتحديد الاعتبارات السياسية، إنَّما تتوقف عند فئات السكان وبيئتهم الاجتماعية من حيث نسبة العناصر الشابة ومدى إسهامهم في القوى العاملة وغيرها.[2]وبذلك فإن القوة البشرية بما تعنيه من حجم وخصائص وكيفية

---

[1]- **بريهي**، عبد الكريم حميد(2000)، **تقييم الوزن الجيوبولتيكي لحجم وتركيب سكان ايران ودول الساحل الشمالي والغربي للخليج العربي**، دراسات ايرانية، جامعة البصرة: مركز الدراسات الإيرانية، العدد 1 و2، ص39.

[2]- **حسين**، عدنان السيد(1996)، **الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، بيروت: مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، ص30-31.

التوزيع الجغرافي الكبير من السكان قد لا يضمن الفاعلية الدولية، إلا أن الدول ذات الحجم السكاني الصغير هي في الغالب أقل تميزاً وبهذا فإن حجم السكان يعد عنصراً من عناصر القوة وإن كيفية تكوينهم ومدى تماسكهم الاجتماعي ومستوى تعليمهم ومهاراتهم لها أهمية كبيرة توازي الجانب الكمي أو تفوقه.

ولعدد السكان ومعدلات نموهم السنوي وزن كبير في وجود الوحدة السياسية وتجديد مكانتها، بل قد يكون واحداً من أهم المتغيرات التي تؤدي دوراً في وضع الدولة وما قد ينزلق إليه من مشكلات تؤثر في كيانها وفي الأمن والاستقرار وفي درجة الرخاء والرفاهية فيها، إلا أن تعزيز هذا الوزن يتطلب أن يكون للكيف المتاح أهمية نسبية متميزة تكفل تعظيم الوزن الجيوبولتيكي لتلك الوحدة السياسية.

حجم السكان

أما التركيب النوعي ونقصد به تقسيم السكان الى ذكور وأناث؛ وفق مؤشر اتفق عليه عالمياً يدعى بنسبة النوع أو الجنس، وضمن ما أتفق عليه عالمياً وهي أن نسبة النوع تكون طبيعية في حالة عدم تجاوز الذكور (104.5) مقابل (100) أنثى وتظل منطقية إلى حد ما كان الذكور (107) مقابل (100) من الاناث.

أهم مؤشرات التنمية البشرية لعام 2006[1]

معدل الخصوبة الكلية	3، 6مولود لكل امرأة (49-15 سنة)
عدد السكان (إحصاء)	18717ألف نسمة

[1] – الموقع الرسمي لهيئة تخطيط الدولة.

عدد السكان (سجل الأحوال المدنية)	21660ألف نسمة
معدل النمو السكاني (2006-2010)	37،2 % خلال الفترة
الفترة التي يتضاعف فيها عدد السكان	5،29 سنة
الخصـــوبة الزواجية لكل امرأة متزوجة من العمر 15-49 سنة	82،5 مولود (2004)
معدل الوفيات الخام	5،2 بالألف
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	19بالألف
معدل وفيات الأطفال الرضع	17بالألف
معدل وفيات الأمهات	56لكـل مـائـة الف ولادة حية
نسبة الأطفال	4%،39
السكان في سن العمل (64-15 سنة)	3 %،57
كبار السن	3%،3
نسبة الجنس	5،104
معدل الإعالة الاقتصادية	3، 5فرد
معدل الإعالة العمرية	0، 72فرد
الأمية بين الإناث 15سنة فأكثر	2 %،24
الأمية عند الذكور 15سنة فأكثر	9%
نسبة الأمية بين السكان 15 سنة فأكثر	15%

حجم الأسرة	5، 3فرد
نسبة العزوبية بين السكان 15سنة فأكثر	(39,7%)
نسبة العزوبية بين الذكور 15سنة فأكثر	45.8%
نسبة العزوبية بين الاناث15سنة فأكثر	33.5%
نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان	5%،53
العمر المتوقع عند الولادة	72سنة
نصـــيب الفرد من ا لنـاتج المحلي الإجمـالي بأسعار 2000 الثابتة	62943ليرة سورية
دليل الفقر البشري	9،11
الحرمان من مستوى معيشة لائق	3،8
عدد المشافي والمصحات	463مشفى
عدد الأسرة	23800سرير
عدد المراكز الصحية	1302مركز
نصيب المركز الصحي الواحد من السكان	14000نسمة
نصيب طبيب الصحة العام من السكان	682شخص
نصيب الطبيب (أسنان) من السكان	1359شخص
نسبة الأمهات اللواتي تلقين رعاية صحية أثناء الحمل	84%

نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة	3%،58
حجم القوى العاملة	5280ألف
متعطلون	429ألف
متوسط الرواتب والأجور / قطاع عام	9668ليرة سورية
متوسط الرواتب والأجور/ قطاع خاص	7532ليرة سورية
عدد المساكن	3574000مسكن
معدل التزاحم في الغرفة	1، 4فرد / الغرفة
دليل التنمية البشرية العام	0.726
متوسط دخل الفرد	4411ليرة شهرياً
متوسط الكثافة السكانية	102نسمة / كم2
نسبة السكان المستفيدون من الصرف الصحي	3%،97
نسبة السكان المستفيدون من مياه الشرب	3%،88
نسبة السكان المستفيدون من الكهرباء	5%،98
متوسط عدد السكان لكل سرير في المشفى	682فرد
عدد مدارس التعليم الأساسي	15693مدرسة
عدد التلاميذ لكل معلم في التعليم الأساسي	19تلميذ
عدد الجامعات الحكومة	6

عدد الكليات في الجامعات الحكومية	102كلية
عدد الجامعات الخاصة	8
نسبة الأثاث من إجمالي قوى العمل (2005(	14،% 5

المتغير العسكري (القدرات العسكرية):

القوة العســـكرية هي الوســـيلة الفاعلة والرادعة لحفظ وحماية الأمن القومي لأية دولة وهي الوسيلة التي يتم اللجوء اليها في حالة قصور الوسائل الأخرى عن تحقيق مصالح الدولة، ويرتبط مفهوم القدرة العسكرية للدولة بمدى امكانية صنّاع القرار السياسي على توظيف قواتها المسلحة كماً ونوعاً بمسار يخدم أهداف السياسة الخارجية في وقتي السلم والحرب.[1] ولتطور طبيعة القدرات العسكرية تطور مفهوم القدرة العسكرية ليشمل القدرات التقليدية وغير التقليدية بما يكفل تحقيق سياسة الردع المتبادل.[2] ومن ثم فإن القوة العسكرية لأية دولة في العالم واحدة من أهم العناصر التي تحدد قوتها أو ضعفها تجاه التحديات الخارجية التي تمس مصالحها. فالقدرات العســـكرية للدول هي التي تعزز مكانة الدولة بمنطقتها الجغرافية وتكســـبها احترام الآخرين.

يعتقد المسؤولون الأميركيون أن سورية تملك مستودعاً للأسلحة الكيمياوية وقذائف أرض–أرض وهذا ما يشكل قوة معادلة للرد على قدرات إسرائيل النووية، ونصت تقارير سرية للاستخبارات الأميركية مؤخراً أن سورية تملك غاز السارين المؤثر بالأعصاب ومن الممكن أنها تسعى لتطوير عامل أكثر سمية للأعصاب كما أنها مستمرة في زيادة مدى قذائفها كما حوى التقرير أيضاً على احتمال محاولة تطوير القوة البيولوجية فضلاً عن استمرار الاتفاقيات

[1]– **الرمضاني**، مازن اسماعيل(1987)، **السياسة الخارجية " دراسة نظرية"**، بغداد: مطبعة شفيق، ص187.

[2]– **نعمة**، كاظم هاشم(1988)، **الوجيز في الاستراتيجية**، مرجع سابق، ص129–150.

الطويلة الأمد مع روسيا من أجل الطاقة النووية على الرغم من عدم وجود مساعدة ملموسة حتى الآن، كذلك تتهم الولايات المتحدة سورية بتطوير برامج للتسلح بالصواريخ وبالتعاون مع كل من روسيا والصين.[1]

وبشكل عام يؤثر اقتصاد الدولة على قدراتها العسكرية؛ ومن جانب سورية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي السوري بلغ في العام 2004 إلى (22.3 مليار دولار) أي بمعدل (1.225 دولار) لكل فرد، أما مجموع الدين الخارجي لسورية فقد بلغ في العام نفسه (22.0 مليار دولار)، أما الإنفاق العام للحكومة السورية فقد بلغ للعام 2003 (9.07 مليار دولار) والإنفاق العسكري لنفس العام بلغ (1.6 مليار دولار) في حين التغيير الحقيقي للإنفاق العسكري السوري بلغ (18.5%) من العام نفسه أما الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ عام 2003 بـــ (7.2%).[2] أما بالنسبة للجيش السوري فحتى عام 2004 كان حسب الجدول التالي:[3]

الجيش السوري حتى عام 2004

جيش منظم	جيش خدمة	المجموع العام	دبابات	عربات مقاتلة	مدفعية	صواريخ بالستية + قذائف
289.000	132.500	421.500	3.700	5.060	2.990	45

أما بالنسبة لتجارة السلاح فإن سورية تستورد السلاح من:[4]

---

[1]- **لاباريك**، بول(2006)، **سورية المستهدفة**، على الرابط: www.aawsat.com .

1- ***The middle East military balance at a Glance***, The Moshe Dayan Center, 16/5/2004. www.Dayancenter.com .

[3]- Syria***, Jaffe center for strategic studies***, 22/5/2006, www.tau.ac.il

(2) Ibid .

1- إيران: إذ وعدت سورية بالمساعدة المضمونة لتسديد ديونها إلى روسيا في العام 2003.

2- كوريا الشمالية: تسليح سورية بصواريخ سكود في العام 2004 ومساعدة سورية في الإنتاج.

3- روسيا: تجهيز سورية بصواريخ ستريلا وسام في العام 2005 (مؤجلة في الوقت الحاضر).

وفيما يخص إنتاجها الدفاعي فيلاحظ هذا على مستوى أسلحة الدمار الشامل فيعتقد أن سورية تتعامل مع كل من كوريا الشمالية وإيران في هذا المجال. أما فيما يخص إنتاج المواد الكيمياوية والعوامل الحيوية والرؤوس الحربية فإن سورية لها صناعة متطورة في هذا المجال. وفيما يتعلق بأجهزة الجيش، فإن سورية تنتج تحت الرخصة الدولية وكذا الحال بالنسبة لترقية الدبابات (210 مليمتر و 303 ملمتر) وبالنسبة للصواريخ المدفعية والذخيرة فإن لسورية كذلك صناعة متطورة في هذا المجال.[1]

وفيما يتعلق بقدرات سورية النووية فيسجل هنا ما يأتي:[2]

- هنالك صفقة مزعومة مع روسيا بإنشاء مفاعل قدرته (24 ميغاوات) وصفقة مع الصين بإنشاء مفاعلاً بقدرة (27 كيلووات) ومع الأرجنتين (3 ميغاواط) وهو مفاعل بحثي من المحتمل أنه ملغي في الوقت الحاضر.
- وقعت سورية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية مع منظمة الطاقة الذرية، ولكن غير مصدقة، وهي معاهدة سارية المفعول.
- وفيما يخص الأسلحة الكيمياوية والأجهزة الوقائية فإن لسورية مخزون احتياطي من غاز السارين وغاز الأعصاب، خردل، VX. وهنالك ادعاءات أميركية غير مؤكدة بأن

(3) Ibid .

(4) Ibid .

سـورية اسـتلمت مخزون العراق الاحتياطي من المواد الكيمياوية. وهنالك أيضـاً عربات تسليم رؤوس حربية كيمياوية وقنابل جوية.

- فيما يخص الأسـلحة البيولوجية فهي (غير مؤكدة) إذ إن سـورية قد وقعت على معاهدة منع انتشار الأسلحة البايولوجية ولكن غير مصدقة.

أما قدرات الجيش السوري أثناء المعركة الفعلية فتظهر بالجدول الآتي:[1]

القوات النظامية	289.000
قذائف أرض – أرض	45
قوات أرضية: تقسيماتها	12
العدد الكلي للألوية	67
دبابات	3.700 +4.800
ناقلة جنود مسلحة	5.060

[1] – middle East military balance at a Glance, ***The Moshe Dayan Center***, , 16/5/2004. www.Dayancenter.com .

قاذفات صواريخ متعددة	3.674

قوة جوية	
طائرات مقاتلة	350 + 490
طائرات نقل	23
هيلوكوبتر	195 +225
الدفاع الجوي	
سام ثقيل (بطاريات)	108
سام متوسط (بطاريات)	64
سام خفيف (بطاريات)	55
بحرية	
سفن مقاتلة	16
حرفة دوريه	8

المحدد الرابع: التحولات الاقتصادية في سورية وأثرها على السياسة الخارجية

تعتمد السياسة الخارجية للدول على طبيعة المتغيرات الاقتصادية سلباً أو إيجاباً، إذ تشكل إلى جانب القدرة العسكرية المصدر الأساس لقوة الدولة التي يصفها **مورغنثاو** بأنها (سيطرة الإنسان على تفكير وأفعال الآخرين)، ويصفها **ريمون آرون** بأنها: (القدرة على الفعل أو الصنع أو التدبير).[1]

الإمكانات الاقتصادية

يعد الاقتصاد أحد القواعد الرئيسة التي تستند عليها تفاعلات حركة السياسة الخارجية، وتبنى هذا الرأي **أورغانسكي** في قوله: "إن القوى الاقتصادية يمكن تحويلها إلى قوة واضحة من الناحية العسكرية والسياسية، فالدولة التي تنجح في خلق قاعدة اقتصادية سليمة إنما تقوم بدعم قوتها في باقي المجالات".[2]

يتضمن المقوم الاقتصادي عناصر عدة منها: طبيعة النظام الاقتصادي، وحجم الإنتاج القومي، وكمية الموارد الأولية المتوافرة ونوعها، ومعدلات الإنتاج ومستوى التقدم الاقتصادي.

أصبحت المقومات الاقتصادية تلعب دوراً رئيساً في العلاقات الدولية لأية دولة من الدول. فمن ناحية يمكن عدّ القدرة الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية، فالدولة تستخدم هذه الأداة من خلال انتهاجها سياسة فرض العقوبات الاقتصادية، أو سياسة الإغراء (المكافآت والمعونات)، أو سياسة المقاطعة الاقتصادية. ومن ناحية أخرى فإن القوة الاقتصادية أساسية للقوة العسكرية التي تعد إحدى عناصر السياسة المستقلة.[3]

---

[1] – **الحديثي**، هاني الياس(1998)، **سياسة باكستان الاقليمية**، مصدر سابق، ص54.

[2] – **مقلد**، إسماعيل صبري(1987)، **العلاقات السياسية الدولية**، مرجع سابق، ص86.

[3] – **مصباح**، زايد عبيدالله(1994)، **السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص88.

لذلك يعد المتغير الاقتصادي من المؤثرات المهمة الفاعلة إذ يلعب دوراً في تحديد قوة دولة ما ومن ثم سياستها الخارجية، ويمكن جعله الأساس الذي ترتكز عليه الأنواع الأخرى من القوة.

وبذلك تمثل القوة الاقتصادية للدولة عنصراً مؤثراً في تطوير القدرات الأخرى العسكرية والاجتماعية وتشكل بحد ذاتها قوة سياسية للأمة بما توفره من وسائل ضغط وإغراء للدول الأخرى ومنعها من الإضرار بمصالح الأمة.[1]

تواجه سورية اليوم العديد من الصعوبات؛ فالنظرة الاقتصادية بعيدة الأمد مع استمرار الغموض تجاه مستقبل العراق الجار قد يتركان أثراً هاماً على السياسة السورية. وقد تؤدي الضغوط الاقتصادية الناجمة عن نقص عوائد النفط وازدياد عدد السكان إلى دفع مسألة الإصلاح الاقتصادي على واجهة السياسة السورية.*

لمحة موجزة عن واقع الاقتصاد السوري:

يعد الاقتصاد السوري من الاقتصاديات النامية الهشة والتي تحتاج إلى تطوير القطاعات كافة، والأساسية منها على وجه الخصوص، وتكييفها بما ينسجم مع آليات اقتصاد السوق والتوجه العالمي الجارف نحو الليبرالية وتحرير الأسواق مما يتطلب دراسة دقيقة وعلمية للوضع الاقتصادي السوري الراهن، والعمل على إيجاد خطوات فعلية وجادة لتطوير وتحديث الاقتصاد السوري ليكون قادراً على تحقيق مكاسب في هذا النظام العالمي الجديد.

---

[1]– **الخلايلة**، أحمد عبد الرحيم(2000)، **الغرب والتأثير في النظام العالمي**، المؤتمر السنوي الخامس، العرب والقرن القادم، تشرين الثاني،ص7.

* – تعاني سورية من وجود اتجاهين الأول يدعو إلى بقاء الوضع على ما هو عليه والآخر يدعو إلى ضرورة الإصلاح والتغيير قبل أن تحل الكارثة بسورية، وينظر **باتريك سيل** المتخصص في الشؤون السورية على أن سورية يصعب عليها أن تتخذ قراراً بشأن إصلاحاتها الداخلية طالما هي مستمرة في مواجهتها مع إسرائيل. أنظر: The Moshe Dayan Canter (Data and analysis): ***Syria domestic Political stress and Globalization***, by Eyal zisser and paul Rivlin, June 1999, p.19 .

لا يتجاوز الناتج الإجمالي للاقتصاد السوري 30 مليار دولار أمريكي،[1] كما يعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية والتي تدل على أن الجاهزية التنافسية لهذا الاقتصاد ماتزال ضعيفة ولا تمكنه من مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

وسنحاول إلقاء الضوء على القدرة التنافسية للاقتصاد السوري في كل قطاعاته الصناعية والزراعية والخدمات:

القدرة التنافسية الصناعية: انخفضت نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 إلى 34% فقط على حساب تقدم القطاعات الأخرى، ومن هنا يمكن القول أن القطاع الصناعي السوري لايزال هزيل الهيكل والحجم ويتسم بأنه مؤلف من الحلقات الأخيرة أو الأولى في السلسلة التكنولوجية للصناعة، فقد بلغت النسبة المئوية للتكنولوجيا العالية في القيمة المضافة للتصنيع في سورية 13% فقط وهي نسبة منخفضة جداً مقارنةً مع دولة مثل مصر (40%) والأردن (29%) مما يدل على ضعف المؤشر التكنولوجي في القطاع الصناعي السوري وعدم قدرته على منافسة المنتجات الصناعية التحويلية الدولية التي تعتمد على التكنولوجيا المكثفة.[2]

القدرة التنافسية الزراعية: انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح فوصلت في العام 2007 إلى 16% بعد أن كانت 22% في العام 2000، واليوم منتجاتنا الزراعية أقل قدرة تنافسية عن سابق عهدها وذلك لجملة من السياسات الاقتصادية المتبعة كرفع أسعار الوقود، مما رفع من التكاليف، وعزوف الفلاحين في بعض الأحيان عن زراعة أراضيهم لضآلة المردود بعد ارتفاع أسعار الوقود، إضافة إلى سوء الأحوال

[1] – جريدة الثورة، العدد /14107/، تاريخ 2010/1/1.

[2] – الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، الاسكوا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية.

الجوية والجفاف، مع العلم أن الزراعة السورية تتمتع بأنتاج سلع ذات ميزة نسبية هامة كزيت الزيتون والقطن والقمح القاسي فيجب التركيز على دعمها وتشجيع تصديرها بما يخدم الاقتصاد الوطني.

القدرة التنافسية في قطاع الخدمات: ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 44% عام 2000 إلى 61% عام 2007،[1] وهي نسبة مقاربة لما هو موجود في الدول المتقدمة، ولكن على المستوى التفصيلي وخاصة بالنسبة للخدمات المالية والمصرفية؛ ما زالت سورية بحاجة إلى خطوات أكثر جرأة من حيث تحرير هذا القطاع.

من هنا يمكننا القول: أن تنافسية الاقتصاد السوري ماتزال ضعيفة في القطاعات الثلاثة السابقة الذكر، سواءً في السياسيات القائمة أو في خطوات تنمية هذه القطاعات.

ترتيب سورية وفقاً لتقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في جنيف 2009:

الجدول التالي يوضح تذبذب ترتيب سورية في تقرير التنافسية العالمي، في الفترة (2007-2009):[2]

المؤشر الرئيسي	الترتيب		تطور الترتيب
	2007	2009	
1- مؤشر المؤسسات العامة والخاصة	61	57	+ 4
2- مؤشر البنية التحتية	74	79	- 5
3- مؤشر الاقتصاد الكلي	98	80	+ 18

[1]- التقرير الاقتصادي الموحد لعامي 2001 – 2008.

[2]- تقرير التنافسية العالمي 2007 – 2009.

4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	69	70	1 -
5- مؤشر التعليم العالي والتدريب	104	104	=
6- مؤشر كفاءة أسواق السلع	81	101	20 -
7- مؤشر كفاءة أسواق العمل	117	128	11 -
8- مؤشر كفاءة الأسواق المالية	112	123	11 -
9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	109	108	1 +
10- مؤشر حجم الأسواق	62	64	2-
11- مؤشر تقدم قطاع الأعمال	72	90	18 -
12- مؤشر الإبداع والابتكار	93	110	7 -
13- مؤشر التنافسية الإجمالي	80	94	14 -

في البداية يعد موضوع تقدم أو تراجع ترتيب سورية في تقرير التنافسية العالمي مسألة نسبية مرتبطة إلى درجة ما بتقدم وتراجع غيرها من الدول، كما يعد مسألة موضوعية مرتبطة بما أحرزه الاقتصاد المحلي من تطورات.

في مؤشر التنافسية الإجمالي هناك تراجع بمقدار 14 مرتبة أي ضمن آخر 39 دولة في التقرير، مع مجموعة من الدول الأفريقية وغيرها من الدول التي ينظر إليها على أنها الأشد تخلفاً مثل كينيا وتنزانيا وكمبوديا وبنغلادش. والأغرب من ذلك كله أن ترتيب سورية بين الدول العربية الـ 14 المشاركة في التقرير هو الترتيب ما قبل الأخير، أي 13 ولا يوجد من الدول العربية التي نتفوق عليها إلا موريتانيا، بينما تحتل دول عربية أخرى مراتب متقدمة في التقرير مثل قطر 22 عالمياً، وتونس 50 عالمياً، علما أنها كانت في المرتبة 11 عام 2007.

تحليل الأسباب التي تقف وراء ترتيب الاقتصاد السوري في تقرير التنافسية العالمي:

سنحاول أن ندرس دراسة تفصيلية المؤشرات الـــ12 في تقرير التنافسية العالمي وترتيب سورية ضمن كل مؤشر، والأسباب التي تقف خلف ذلك الترتيب صعوداً وهبوطاً:

مؤشـــرات المتطلبات الرئيســـة: والتي تعطى وزن تثقيلي مقداره 60%، وتتألف من أربعة مؤشرات رئيسة هي:

1- مؤشر أداء المؤسسات العامة والخاصة.
2- مؤشر البنية التحتية.
3- مؤشر الاقتصاد الكلي.
4- مؤشر الصحة العامة.

مؤشرات أداء المؤسسات العامة والخاصة: كان ترتيب سورية 61 عام 2007، بينما ارتفع إلى 57 عام 2009، ويندرج تحت هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية، حيث تعني هذه المؤشرات قدرة المؤسسات المدنية العامة في الاقتصاد على تطبيق القوانين الاقتصادية والقانونية وبشكل عام يمكن إطلاق صفة البيئة القانونية عليها، وهي مستمدة من مسوح رأي رجال الأعمال.

والجدول التالي يبين تطور المؤشرات الفرعية لعامي 2007 و2009:[1]

الرقم	المؤشر	ترتيب 2007	ترتيب 2009	التغيير
1	حقوق الملكية الفكرية	79	59	+ 20
2	الثقة في السياسيين	53	48	+ 5

[1]- تقرير التنافسية العالمي 2007-2009 .

3	قوة أنظمة المحاسبة والرقابة	120	124	4 -
4	شفافية السياسات الحكومية	112	116	4 -
5	كلفة الجريمة في الأعمال	1	2	1 -
6	الفساد في عمل الموظفين	77	116	41 -

وبتحليل الجدول يتبين لنا أن:

- مؤشـــر حقوق الملكية الفكرية تقدمت ســـورية 20 مرتبة؛ وهو يعكس مدى التطور الذي يشهده موضوع حماية الملكية الفكرية.

- تقدم مؤشــر الثقة بالســياســيين 5 مراتب، مما يعكس ثقة قطاع الأعمال بالقيادة الســورية ودورها في المضــي قدماً في مجال الإصــلاح التطوير في المجالات الاقتصــادية والاجتماعية كافة.

- تراجع مؤشـر قوة أنظمة المحاسـبة والرقابة 4 مراتب، وهذا دليل على انعدام الرقابة وأدواتها في عمل المؤسسات العامة والخاصة ولذلك مؤشر الفساد في عمل الموظفين تراجع 41 مرتبة وهذا التراجع مرتبط بتراجع المؤشر السابق لأن انعدام أدوات الرقابة تزيد من فساد الموظفين.

- مؤشـر شـفافية السـياسـات الحكومية تراجع 4 مراتب ليحتل المرتبة 116 من أصـل 133 دولة شملها التقرير، وهذا ما يثير تساؤل حول شفافية ومصداقية السياسات الحكومية.

- ضمن هذه المؤشرات الفرعية حصلت سورية على ترتيب متقدم جداً في مؤشر كلفة الجريمة في الأعمال، **فجاءت في المرتبة الثانية، وهذا دليل على الأمن والأمان** في سـورية وهي ميزة تنافسية هامة يجب المحافظة عليها.

مؤشر البنية التحتية: من دراسة مؤشر البنية التحتية نلاحظ تراجع ترتيب سورية 5 مراتب، لتحتل المرتبة 79 بالمقارنة مع تونس مثلاً التي تحتل المرتبة 37 عالمياً، وهذا ما يعبر عن ضعف كفاءة **وجودة البنية التحتية في سورية مقارنة مع الدول** المجاورة على الأقل، ويندرج ضمن هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية.

والجدول التالي يبين تطور المؤشرات الفرعية المندرجة ضمن هذا المؤشر لعامي 2007 و2009:[1]

الرقم	المؤشر	ترتيب 2007	ترتيب 2009	التغير
1	النقل بالسكك الحديدية	61	55	+ 6
2	النقل البحري وجودة الموانئ	96	102	- 6
3	النقل الجوي والمطارات	77	103	- 26
4	جودة مصادر الطاقة الكهربائية	72	99	- 17

من الجدول السابق نلاحظ أن ترتيب سورية في هذه المؤشرات الفرعية قد تراجع، عدا مؤشر النقل بالسكك الحديدية الذي شهد تطوراً ملحوظاً في سورية في الأعوام الأخيرة، متمثلاً في تسيير قطارات حديثة وسريعة بين أغلب المحافظات السورية.

بينما شهدت المؤشرات الأخرى تراجعاً ملحوظاً، وخاصة مؤشر جودة النقل الجوي؛ حيث تراجع ترتيب سورية 26 مرتبة وذلك بسبب مشاكل أسطول الطيران السوري الذي يحتاج إلى

[1]- تقرير التنافسية العالمي 2007 – 2009.

التحديث والرفد بطائرات جديدة، **وهذا مرتبط بالعقوبات الاقتصادية الأمريكية على سورية مما** أدى إلى عدم قدرة سورية على تحديث وسائل النقل الجوي لديهما.

وبالنسبة لمؤشر جودة مصادر الطاقة الكهربائية فقد تراجع 17 مرتبة عن العام 2007 وذلك بسبب ازدياد الطلب على الطاقة الكهربائية نتيجة ارتفاع أسعار مصادر الطاقة الأخرى وخصوصاً الطاقة الناتجة **عن الوقود الحيوي (النفط والغاز)** وقلة استطاعة محطات التوليد وعجزها عن تلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

مؤشر الاقتصاد الكلي: يعكس هذا المؤشر أداء الاقتصاد الكلي في سورية من خلال السياسيات والتوجهات الاقتصادية المتبعة على المستوى الاقتصاد ككل، سواءً سياسيات مالية أو نقدية، وتأثيرها على معدلات التضخم والضرائب والفائدة وغيرها، وبشكل عام تقدم ترتيب سورية من المرتبة 98 عام 2007 إلى المرتبة 80 عام 2009 وهو ما يعكس تقدم الاقتصاد السوري بشكل كلي. إذاً تحسن **مركزية الاقتصاد الكلي راجع لوجود جملة من التغيرات والتشريعات وقد لا تكون الجزئيات بالاقتصاد** الكلي كافية ومكتملة لكن ككل تعتبر هامة.

ويتألف هذا المؤشر من خمسة مؤشرات فرعية هي:

1- **مؤشر التضخم:** احتلت فيه سورية مكانة متأخرة 113 عالمياً وهذا عائد لمجموعة أسباب منها داخلية كزيادة الكتلة النقدية عن حجم الكتلة السلعية، ومنها عائد للتضخم المستورد الناجم عن ارتفاع أسعار السلع عالمياً كنتيجة لارتفاع أسعار مشتقات الطاقة عالمياً، والحل يكون بضبط الكتلة النقدية وتخفيف حدة الضغوط التضخمية ومعالجة إشكالات التضخم المستورد. ومثال على ذلك **وصول الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى** 130% عام 2008.[1]

[1]- موقع هيئة تخطيط الدولة.

2- **مؤشـــر الادخار العام:** حصـــلت ســـورية في هذا المؤشـــر على ترتيب 45 عالمياً والادخار العام على نوعين حكومي وفردي، ويعود الســـبب في ارتفاع معدل الادخار القومي إلى ارتفاع معدل الادخار القومي في سورية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 25%.

3- **مؤشـر الدين العام:** حصـلت سـورية على المرتبة 47 عالمياً، حيث تتعامل سـورية بحذر شديد مع مسألة الدين العام وتقدمت على أغلب الدول العربية في هذا المؤشر؛ فالأردن احتل 106 عالمياً وتونس 55 عالمياً.

4- **مؤشـر العجز في الميزانية:** حصـلت سـورية على ترتيب 110 عالمياً وذلك لازدياد العجز في الميزانيـة العـامـة للـدولـة نتيجـة التراجع الكبير لإيرادات النفط في الموازنـة العامة للدولة ومحدودية إيرادات الضرائب وغيرها كبدائل عن تراجع إيرادات النفط.

5- **مؤشـر الفائدة:** حصـلت سـورية على المرتبة الثامنة عالمياً، وهو مؤشـر يعبر عن تنافسـية مرتفعة للاقتصـاد السـوري يجب اسـتغلالها، ولكن هذه الميزة (ثبات سـعر الفائدة) يعكس التقيد الذي تفرضـه الدولة على عمل المصـارف الخاصـة في مجال هامش تحرير أسعار الفائدة.

مؤشر الصحة والتعليم الأساسي: يعد مؤشر التعليم الأساسي من المؤشرات الهامة في قياس التنافســـية؛ إذ يعد الأســـاس في بناء قدرات الموارد البشـــرية وحجمها، حيث يؤثر انخفاض الصحة سلباً على الاقتصاد، كما يعد تحسن مؤشر التعليم الأساسي دليلاً على تحسن وتطور قدرات الموارد البشرية القاعدية، بشكل عام تراجع ترتيب سورية في هذا المؤشر نقطة واحدة، وللمقارنة كان متوسـط الأنفاق على الصـحة في سـورية يبلغ 58 دولار للفرد سـنوياً، بينما في دولة قطر كأن 992 دولار للفرد سنوياً.

وفي مؤشر أثر الملاريا على الأعمال حصلت سورية على المرتبة الأولى عالمياً في تقرير 2009 بعد أن كانت 44 عالمياً في تقرير عام 2007، وهذا جانب مهم وميزة تنافسـية

يجب الاهتمام بها، أما أثر مرض السل على الأعمال فقد تراجع ترتيب سورية من 22 عالمياً عام 2007 إلى المرتبة 45 عالمياً عام 2009 والسبب في ذلك يبدو زيادة في عدد حالات المرضى المصابين بهذا المرض.

أما الأنفاق على التعليم الأساسي، فقد بلغ ترتيب سورية 112 عام 2009 بعد أن كان 104 عام 2007 رغم أن حجم الأنفاق على التعليم الأساسي وصل 132 مليار ليرة عام 2009 إلا أن ذلك لم ينعكس على نوعية وجودة التعليم. وبالمقارنة مع الأردن التي احتلت المرتبة 25 عالمياً، إذاً نحن بحاجة إلى رسم سياسية تعليمية جديدة ترفع من نوعية مخرجات التعليم الأساسي لتكون أكثر تنافسية عربياً وعالمياً.

مؤشرا ت معززات الكفاءة: وتعطى وزن تثقيلي مقداره 35% وتتألف من 6 مؤشرات هي:

1- مؤشر التعليم العالي والتدريب.
2- مؤشر كفاءة أسواق السلع.
3- مؤشر كفاية أسواق العمل.
4- مؤشر كفاءة الأسواق المالية.
5- مؤشر الجاهزية التكنولوجية.
6- مؤشر حجم السوق.

مؤشر التعليم العالي والتدريب: يعكس هذا المؤشر قدرة الاقتصاد الوطني على خلق شريحة متعلمة ومدربة وقادرة على التعامل مع معطيات اقتصاد المعرفة ومؤثرة إيجابياً في تنافسية الاقتصاد، إذ يمثل هذا المؤشر دور الموارد البشرية من خلال قدرتها على تنمية الإنتاجية وتنافسية اقتصاداتها وخاصة مفهوم التخصص ما بعد التعليم الثانوي.

والجدول التالي يبين تطور بعض المؤشـــرات الفرعية لهذا المؤشـــر لعامي 2007 و2009:[1]

الرقم	المـؤشـر	ترتيب 2007	ترتيب 2009	التغير
1	جودة تعليم الرياضيات	71	61	+ 10
2	جودة مدارس وكليات الإدارة	101	107	- 6
3	الدخول إلى الانترنت في المدارس	121	126	- 5
4	توفير التدريب والبحث محلياً	99	123	- 24

علماً أن ترتيب سـورية بشـكل كلي بقي 104؛ وهو نفس الترتيب لعام 2007، أما المؤشـرات الفرعية فأغلبها متأخرة باسـتثناء مؤشـر جودة تعليم الرياضـيات والعلوم، فقد تقدمت سـورية في الترتيب العالمي 10 مراتب وفي باقي المؤشـــرات نجد تراجع درجة واحدة في مؤشـــر توفر التدريب والبحث المحلي وتراجع 6 درجات في مؤشـر جودة مدارس وكليات الإدارة التي يعمل أغلبها بطريقة روتينية قديمة، أما الدخول إلى الانترنت في المدارس فقد حصـلت سـورية على المرتبة 106 عالمياً وهو رقم متأخر جداً ناجم عن ضـــعف البنية التحتية في المدارس وعدم تناســـب أعداد الطلاب مع عدد أجهزة الحاســـوب الموجودة في المدارس وعدم توفر الكادر التعليمي الذي يستطيع الاستفادة من مخرجات الانترنت في عملية التعليم.

[1]- تقرير التنافسية العالمي 2007 – 2009.

مؤشر كفاءة أسواق السلع: يعكس هذا المؤشر توفر المنافسة الجيدة ودرجة القيود والتدخلات الحكومية في الأسـواق وحجم السـوق والقدرة على الدخول والخروج من الأسـواق إذاً يعبر عن مدى تدخل الدولة في أسـواق السـلع كما يعتمد حجم السـوق عاملاً هاماً من عوامل الجذب والمنافسة في الاقتصاد. وقد تراجع ترتيب سورية بهذا المؤشر 25 درجة عام 2007 فاحتلت المرتبة 101 عام 2009، وسبب التراجع يعود إلى إعادة تدخل الدولة في الأسواق من خلال منافذ بيع المواد الغذائية للمؤسـسـة العامة للخزن والتبريد؛ والتي سـاهمت من وجهة نظرنا في كثير من الأحيان في الحد من ارتفاع الأسـعار المفرط في السـوق الداخلية، إذاً يعد مؤشـر كفاءة أسواق السلع في سورية من أكثر مؤشرات معززات الكفاءة تأخراً حيث تراجع 20 مرتبة.

والجدول التالي يبين تطور بعض المؤشرات الفرعية لمؤشرات كفاءة أسواق السلع بين عامي 2007 و2009:[1]

الرقم	المؤشر	ترتيب 2007	ترتيب 2009	التغير
1	فعالية السياسة الضريبية	42	34	+ 8
2	الزمن اللازم لإقلاع المشاريع	84	49	+ 35
3	تكلفة السياسة الزراعية	54	46	+ 8
4	معدلات التعرفة الجمركية	120	132	- 12

من الجدول السابق نلاحظ تقدم سورية في الكثير من المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر؛ منها مؤشـر الزمن اللازم لإقلاع المشـاريع حيث تقدمت سـورية 35 مرتبة لتحتل المرتبة 49

[1]- تقرير التنافسية العالمي 2007 – 2009.

عالمياً وهي ميزة تنافسية هامة جداً لجذب المستثمرين وذلك بفضل التشريعات الصادرة والمناطق الصناعية والنافذة الواحدة وغيرها من الإجراءات التي سهلت من مهمة إقلاع المشاريع الاستثمارية. كذلك احتلت المرتبة 34 عام 2009 وذلك بفضل التشريعات الصادرة بهذا الخصوص؛ ومنها إحداث الهيئة العامة للضرائب وزيادة حصة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي ولكن شهد ترتيب سورية تراجع كبير في مؤشر معدلات التعرفة الجمركية؛ حيث احتلت المرتبة 132 عالمياً وهي المرتبة ما قبل الأخيرة، وهذا دليل على استمرار سياسة الحماية وعدم تحرير دخول المنتجات، وكنتيجة لتأخر انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية.

مؤشر كفاءة أسواق العمل: يعكس هذا المؤشر مدى توفر هامش من الحرية لرجال الأعمال في سياسات التوظيف والفصل وتحديد الأجور ومدى مرونة تشريعات العمل التي تضمن حقوق أطراف العمل وعلاقة الأجور بالإنتاجية، وقد احتلت سورية في هذا المؤشر المرتبة 128 عالمياً، مما يعكس ضرورة وأهمية إيجاد قانون عمل جديد. **(وهو قيد الدراسة والنقاش في أورقة الحكومة والبرلمان)** قانون يحقق جاذبية للاستثمارات من حيث قدرة قطاع الأعمال وحريته في إجراءات التوظيف والفصل وسياسات تحديد الأجور مع الحفاظ على الحقوق الأساسية للعمال، قانون يكون قادراً على تقليص حجم قطاع الأعمال غير المنظم في هذا المجال.

والجدول التالي يبين لنا تطور بعض المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر بين عامي 2007 و2009:[1]

الرقم	المؤشر	ترتيب	ترتيب	التغير

[1] – تقرير التنافسية العالمي 2007 – 2009.

		2007	2009	
1	المرونة في تحديد الأجور	55	50	+ 5
2	إجراءات الفصل والتوظيف	94	104	- 10
3	الاعتماد على الإدارة الكفؤة	110	124	- 14
4	هجرة الأدمغة	112	118	- 6
5	مشاركة المرأة في العمل	115	130	- 15

من الجدول السابق نجد أن المؤشر الفرعي الوحيد والأكثر إيجابية هو مؤشر المرونة في تحديد الأجور؛ فقد شـــهد كل من القطاعين العام والخاص زيادات دورية في الرواتب والأجور لتتماشـى مع ارتفاع المسـتوى العام للأسـعار. وفي المؤشـرات الأخرى نلاحظ التأخر في مؤشر إجراءات الفصل والتوظيف فالقوانين متشددة جداً في هذا المجال في القطاعين العام والخاص، وهذا مؤشــر ســلبي لا يشــكل عامل جذب للمســتثمرين وربما قانون العمل الجديد سيرفع من ترتيب سورية ضمن هذا المؤشر في تقرير عام 2010، وفي مؤشر الاعتماد على الإدارة الكفؤة احتلت سورية المرتبة 124 بتراجع 14 درجة عن ترتيب عام 2007؛ لأن أغلب إدارات القطاع الخاص في ســورية مازالت تدار بأســلوب الإدارة العائلية حيث أن أصــحاب المعمل وأولاده هم الوحيدين أصـــحاب القرار بغض النظر عن مهاراتهم الإدارية، ولا يوجد فصـــل بين الإدارة والملكية، حتى في القطاع العام يمارس المديرون صـــلاحياتهم الوظيفية وكأنهم مالكون لهذه الإدارات.

وفي مؤشر هجرة الأدمغة حصلت سورية على المرتبة 118 وهي مرتبة متأخرة جداً، وذلك عائد إلى محدودية الرواتب والأجور ووجود فارق كبير بينها وبين مثيلاتها في الدول الأخرى وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

وفي مؤشـر مشـاركة المرأة في العمل حصـلت سـورية على مرتبة متأخرة جداً 130 عالمياً بتراجع 15 درجة عن ترتيب العام 2007 وهذا عائد إلى محدودية مشـــاركة المرأة في قوة العمل في سورية، وأن شاركت فمشاركتها محدودة وخاصة في القطاع الخاص فالمشاركة تكون كعاملات في أغلب الأحيان، ولا توجد قوة عمل نسائية في إدارات القطاع الخاص تساهم بشكل فاعل في نهوضه وتطوره.

مؤشـر كفاءة الأسـواق المالية: ويعكس هذا المؤشـر أهمية وجود رأس المال والتحويل عبر الأسـهم والسـندات ومدى توفر رأس المال المغامر وأثر كل ذلك على التنافسية، وقد شـهد هذا المؤشـر تراجعاً حيث احتلت سـورية المرتبة 123 عالمياً عام 2009 متراجعة 11 مرتبة عن ترتيب العام 2007 مما يدل على كلاسـيكية وعدم تنوع مصـادر التحويل في الاقتصـاد رغم صدور مراسيم وقرارات وأحداث أسواق السندات وتطور عدد المصارف الخاصة وغيرها.

والجدول التالي يبين لنا تطور بعض المؤشـــرات الفرعية لهذا المؤشـــر بين عامي 2007 و2009:[1]

الرقم	المؤشر	ترتيب 2007	ترتيب 2009	التغير
1	التمويل عبر الأسواق المالية المحلية	116	118	2 -
2	سهولة الحصول على القروض	93	102	9 -
3	توفر رأس المال المغامر	107	100	7 +
4	القيود على تدفقات رأس المال	116	113	3 +

[1] – تقرير التنافسية العالمي 2007 – 2009.

5	متانة النظام المصرفي	105	68	+ 37

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي: في مؤشر التحويل عبر الأسواق المالية المحلية حصلت سورية على المرتبة 118 وهو ترتيب متأخر مرتبتان عن عام 2007، وهذا دليل على أنه رغم إقلاع سوق دمشق للأوراق المالية مازال التحويل محدوداً، وذلك لأسباب عديدة أهمها قلة الشركات المساهمة وانعدام ثقافة الاستثمارات بالأسهم لدى جمهور المتعاملين وعدم ثقة المواطن بقطاعه الخاص وأسباب أخرى كثيرة.

وفي **مؤشر سهولة الحصول على القروض** تراجع ترتيب سورية إلى المرتبة 102 عالمياُ عام 2009 بفارق 9 مراتب عن ترتيب عام 2007 وذلك عائد للسياسة النقدية المتحفظة التي تنتهجها سورية للحد من ارتفاع معدلات التضخم من جهة وكثرة الشروط الواجب توافرها لحصول المستثمرين على القروض من جهة أخرى .

وفي **مؤشر توفر رأس المال المغامر** رغم تقدم سورية في هذا المجال حيث احتلت المرتبة 100 إلا أن ترتيبها لايزال متأخراً ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها محدودية الاستثمارات والإجراءات والتقييدات التي يواجهها أصحاب رؤوس الأموال في دخولهم للسوق السورية.

وفي **مؤشر القيود على تدفقات رأس المال** تقدم ترتيب سورية 3 مراتب عن عام 2007 ولكنه إجمالاً ترتيب متأخر 113 عالمياً وذلك للرقابة المصرفية الصارمة التي يتبعها المصرف المركزي السوري في حرية الأموال الداخلة والخارجة من القطر.

أما في **مؤشر متانة النظام المصرفي** فقد تقدمت سورية في هذا المؤشر 37 مرتبة، وهذا دليل على متأنة النظام المصرفي السوري وصموده في وجه رياح الأزمة العالمية وعدم

تأثره الشـــديد بها وذلك لانعدام أو محدودية التشـــابكات المالية بينه وبين المصـــارف العالمية الكبيرة وهي ميزة تنافسـية يجب الاسـتفادة منها حالياً لتوطين رؤوس الأموال الهاربة من بلدان الأزمة باحثة عن بلدان الاستقرار.

إذاً المطلوب الآن مزيد من التشـــريعات التي تشـــجع هذه الأموال واعتماد مفهوم الصـــيرفة الشـــاملة لما لها من أثر مهم في التنمية الاقتصـــادية، ومواكبة التوجه العالمي نحو زيادة حجم المؤســـســـات المصـــرفية ربما عن طريق الاندماج بين المصـــارف أو بزيادة رأس المال.

مؤشـــر الجاهزية التكنولوجية: يعكس هذا المؤشـــر ســـرعة وقدرة الاقتصـــاد الوطني على الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها بشكل مناسب، وبشكل عام احتلت سورية المرتبة 108 عالمياً وهذا دليل واضح على عدم الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة في خدمة الاقتصاد رغم توفر الكوادر والبنية التحتية التكنولوجية في جميع المؤســـســـات ودوائر القطاع العام والخاص، ومثال على محدودية اسـتخدام التكنولوجيا هو أن نسـبة الصـادرات السـورية التي تعتمد على كثافة التكنولوجيا هي 1,1 % فقط من مجموع الصـــادرات والتي شـــكلت المواد الأولية منها 98,9%، مما يدل على محدودية المنافســـة لمنتجاتنا في ظل هذا الاســـتخدام المحدود للتكنولوجيا الكثيفة.[1]

وضمن هذا المؤشر هناك مؤشرات فرعية منها:

مؤشـر القوانين المتصـلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات وحصـلت سـورية على المرتبة 126 عالمياً في هذا المؤشر، وفي الاشتراك بالخلوي حصلت سورية على المرتبة 112 رغم زيادة عدد المشتركين ولكن قدرة شبكات الخلوي في خدمة التنافسية الاقتصادية مازالت محدودة

[1] – الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، الاسكوا، مجموعة الإحصاءات لعام 2007.

فهي تستخدم لأغراض الاتصالات فقط، في حين نجد أن دولة كالصومال التي تأن تحت الفقر المدقع وويلات الحروب تستخدم شركات الخلوي في مسائل اقتصادية أخرى كخدمة تحويل العملات وغيرها من الخدمات المالية الأخرى.

وفي مؤشر **استخدام الحاسوب الشخصي** حصلت سورية على مرتبة متقدمة نسبياً إذ حصلت على المرتبة 66 عالمياً وهذا عائد لجملة من القوانين والتشريعات والحوافز والإعفاءات الجمركية لذلك النوع من الحواسب الالكترونية، وفي مؤشر **استخدام الانترنت** حصلت سورية على المرتبة 77 عالمياً وهي مرتبة متدنية مقارنة بحجم الحواسب الالكترونية وربما عائد إلى محدودية سرعة النفاذ وإجراءات الرقابة وغيرها.

مؤشر حجم الأسواق: ويعكس هذا المؤشر حجم كل من السوق المحلي والسوق الخارجي الذي يمكن اقتصاد ما من تصريف منتجاته في كليهما، واحتلت سورية المرتبة 64 عالميا لعام 2009 بعد أن كانت 62 عالمياً عام 2007 ويقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين فرعيين الأول هو: مؤشر حجم الأسواق المحلية واحتلت سورية فيه المرتبة 63 فيما حازت على المرتبة 72 في مؤشر حجم الأسواق الخارجية.

مؤشرات الإبداع والابتكار: وتعطى نسبة تثقيلية 5% للبلدان النامية المعتمدة على الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج كمحرك أساسي للنمو أما الدول المتقدمة فيعطى نسبة تثقيل 30 % وسورية تصنف من النوع الأول.

مؤشر تقدم بيئة الأعمال: ويعكس هذا المؤشر بشكل أساس طبيعة الإنتاج والتوزيع المحلي والعالمي لقطاع الإعمال وعلاقته بسلاسل القيمة الدولية، وقد تراجع ترتيب سورية 18 مرتبة عن عام 2007 لتحتل المرتبة 90 عالمياً، ويعزى هذا التراجع الكبير إلى تراجع مؤشر طبيعة الميزة التنافسية للمرتبة 119 عالمياً مما يعكس ضعف الأداء الصناعي، إضافة إلى تراجع سورية في مؤشر كفاءة الشركات التسويقية 115 عالمياً وهذا ما يعكس ضعف مستوى

شركات التسويق في سورية، وفي مؤشر التحكم بالتوزيع العالمي حصلت سورية على المرتبة 15 وهي مرتبة متقدمة نسبياً بعد أن كانت 10 عالمياً عام 2007 مما يعكس قدرة شركاتنا الوطنية على توزيع منتجاتنا بالأسواق الخارجية، وفي مؤشر هدر الأموال العامة حصلت سورية على مرتبة متأخرة جداً 114 عالمياً وفي مؤشر فساد الموظفين حصلت سورية على المرتبة 77 عالمياً وكلها مؤشرات متأخرة جاءت نتيجة البيروقراطية والروتين وانعدام الرقابة على الموظفين وضعف أخلاقيات العمل.

مؤشر الإبداع والابتكار: يقيس هذا المؤشر قدرة وطاقة المجتمع على الابتكار وتبادل المعرفة ومدى الأنفاق على عليها، واحتلت سورية المرتبة 110 عالمياً متراجعة 7 درجات عن ترتيب عام 2007، وهذا يعبر عن مدى تخلف الاقتصاد السوري في المجال العلمي والبحثي، وخاصة في مجال عدد المراكز البحثية، ودليل ذلك عدم وجود التعاون بين هذا القطاع وبين مراكز البحوث الموجودة.

والجدول التالي يبين لنا تطور بعض المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر بين عامي 2007 و2009:[1]

الرقم	المؤشر	ترتيب 2007	ترتيب 2009	التغير
1	القدرة على الإبداع	106	128	22 -
2	أنفاق الشركات على البحث	104	131	27 -
3	التعاون بين الشركات والجامعات	105	123	18 -
4	حصول الحكومة على التكنولوجيا	94	110	16 -

[1] – تقرير التنافسية العالمي 2007 – 2009.

13 +	43	56	توفر العلماء والمهندسين	5

من الجدول السابق نلاحظ أنه في **مؤشر القدرة على الإبداع** تراجعت سورية 22 مرتبة عن عام 2007، وهذا دليل على نمطية قطاع الأعمال في سورية وعدم قدرته على كسر الجمود والروتين، وفي **مؤشر أنفاق الشركات على البحث العلمي** حصلت سورية على المرتبة 131 متراجعة 27 مرتبة عن ترتيب عام 2007 وهذا دليل على عدم قابلية قطاع الأعمال لأنفاق جزء كبير من ميزانيتها على أبحاث علمية تطور من قدرتها التنافسية، وفي **مؤشر التعاون بين الشركات والجامعات** حصلت سورية على مرتبة متأخرة جداً 123 عالمياً متراجعة 18 مرتبة عن ترتيب عما 2007 هذا دليل على عدم وجود أي نوع من الترابط بين الجامعات العامة والخاصة وبين الشركات بكافة أنواعها، وفي **مؤشر الحصول على التكنولوجيا** حصلت سورية على المرتبة 110 عالمياً متراجعة 13 مرتبة عن ترتيب العام 2007 وهذا دليل على عدم وجود سياسة حكومية حتى الآن تشجع على مثل هذا الاتجاه، أما في **مؤشر توفر العلماء والمهندسين** فهو المؤشر الوحيد الذي تقدمت فيه سورية 13 مرتبة لتحتل المرتبة 43 عالمياً، ولكن هل تم وضعهم في أماكنهم المناسبة أم في وظائف حكومية لا تمت المجال تخصصهم بأي صلة.

وكنتيجة لكل ما سبق نجد أن:

مؤشر التنافسية العالمي يتألف من 12 مؤشر رئيس يندرج تحت كل منها مؤشرات فرعية وبعد اطلاعنا على ترتيب سورية ضمن ذلك التقرير الصادر عام 2009 ومقارنته مع التقرير الصادر عام 2007 وجدنا مايلي:

1- تقدمت سورية في ثلاث مؤشرات رئيسة فقط، وحافظت على ترتيبها في واحد وتراجعت في 8 مؤشرات رئيسة.

2- في المؤشرات الفرعية التابعة للمؤشرات الرئيسة والتي قمنا بتحليلها والبالغ عددها 52 مؤشـــراً فرعياً، وبعد مقارنتها مع مثيلاتها في عام 2007 وجدنا أن ســـورية تقدمت بـ 18 مؤشراً وتراجعت بـــ 34 مؤشراً آخر، وهذا دليل واضح على عدم اهتمام الجهاز الحكومي الاقتصـادي بتطوير التنافسـية الاقتصـادية للاقتصـاد السـوري، وهذا الجهاز أعطاه التقرير نســبة 19% تقريباً كأحد العوامل المعيقة لتطور تنافســية الاقتصـــاد الســوري، إضــافة إلى أنظمة العمل 17%، وعدم توفر يد عاملة خبيرة 13%، وعدم كفاية البنية التحتية 11%، وعدم كفاية التحويل 11%، والفســاد وضــعف أخلاقيات العمل 8% هذا بناءاً على اسـتبيان **ميداني أجراه المنتدى لتنصـيف العوامل المعيقة لممارسة قطاع الأعمال في سورية .**

آفاق تطوير القدرة التنافسـية للاقتصـاد السـوري: أن أهم متطلبات وأولويات تطوير تنافسـية الاقتصـاد السـوري تتأتى من تحديد أهم المؤشـرات ضـعفاً في تنافسـية الاقتصـاد السـوري التي قمنا بتحديدها ســابقاً، والعمل على تطويرها، وإجمالاً أن آلية رفع القدرة التنافســية للاقتصـــاد السوري يمكن أن تتم ضمن محورين هما:

المحور الأول: رفع القدرة التنافســية للاقتصــاد الســوري ضــمن المرحلة الحالية من مراحل التطور الاقتصادي كاقتصاد مصنف في التقرير على أنه يعتمد على الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج كمحرك أساس للنمو.

المحور الثاني: توفير متطلبات الانتقال إلى المرحلة الاقتصـــادية الثانية؛ وهي تصـــنيفه من اقتصــاديات الكفاءة والفعالية لأنه آنذاك ســتعتمد عملية تصــنيفه على تثقيلات ومعايير جديدة تنسجم مع مميزات اقتصادية للمرحلة الانتقالية والتي تعتمد عملية التقييم فيها على عدة معايير جديدة أهمها:

1- حصـــة أعلى من الدخل الفردي تتجاوز 2000 دولار ســنوياً مع متوســط ســكاني لا يتجاوز 2,5%.

2- ارتفاع نسـبة السـلع المصـنعة من الصـادرات بما لايتجاوز 50%، والذي سـيكون له الأثر الأكبر في رفع مستوى الدخل الفردي.

3- معالجة شاملة لمشاكل تطور بيئة العمليات الإنتاجية.

والمطلوب الآن مايلي:

وضـع استراتيجية واضـحة المعالم من قبل الفريق الاقتصـادي الحكومي نستطيع من خلال تطبيقها على أرض الواقع رفع القدرة التنافســـية لاقتصـــادنا الوطني لخلق بيئة أكثر جاذبية للاسـتثمار مما يسـاهم في الوصـول إلى تنمية اقتصـادية شـاملة ومتوازنة، وهذه التنمية تشـكل الشغل الشاغل لاهتمامات السيد الرئيس **بشار الأسد...**

ثانياً: نقاط قوة الاقتصاد السوري ونقاط ضعفه:[1]

يمكن اســـتخدام مبادئ التحليل المايكروي (الجزئي) في تحليل المســـتوى الماكروي (الكلي)، ويمكن تطبيق التحليل المعروف ب "SWOT"، وهي الحروف الأربعة من الكلمات الانكليزية، Strengths, Weaknesses Opportunities, Threats، وهذا الجهد يحتاج لفريق ولعدد من الشهور، ولكن يمكن الإشارة إلى أهم النقاط باختصار:

نقاط القوة عديدة في الاقتصـــاد الســـوري، أهمها أنه اقتصـــاد منوع، يعتمد على صـــناعة استخراجية وصناعة تحويلية وزارعة وسياحة وموقع جغرافي يقدم العديد من المزايا، وقوة عمل متعلمة وماهرة في العديد من القطاعات، ورجال أعمال مشهود ببراعتهم.

[1]- **سعيفان**، سمير (2001)، **الاقتصاد السوري**، **"أكثر من نظرة وأقل من ورقة عمل"**، انترنت.

لا تعاني سورية من مديونية ترهق اقتصادها، وتجبرها على اتباع وصفات تفرضها الجهات الدائنة، وهذا يمنحها مرونة كبيرة في تحديد خياراتها. يضاف لكل هذا دور سياسي في المنطقة، وروح وطنية لدى الشعب يمكن إيقاظها وتحويلها إلى طاقة دفع. كل ذلك يتعزز باستقرار سياسي طويل الأمد يحقق شرطاً هاماً للنمو الاقتصادي.

نقاط الضعف: أيضاً عديدة، ومنها:

– ضعف القدرة التكنولوجية الوطنية، ولعلها أبرز نقاط الضعف، فالعلم والتكنولوجيا قاطرة التقدم. ويتمثل الضعف في اعتماد شبه كلي على استيراد التكنولوجيا، دون أية نجاحات تذكر في نقلها وتوطينها. وانعكس هذا الضعف في سيادة صناعات تحويلية ذات قيمة مضافة ضئيلة، ودخل وطني منخفض، وانخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.

– ضعف مردود مؤسسات البحث العلمي الحكومي، وغيابه التام عن نشاط القطاع الخاص، وضعف مستويات التأهيل والتعليم الجامعي، وعدم ارتباطه الجيد باحتياجات الاقتصاد الوطني، وعزلة الجامعات عن المجتمع.

– على سورية أن تخصص جزءاً كبيراً من دخلها، وتحتفظ بعدد كبير من قوة عملها تحت السلاح، بدلاً من خطوط الإنتاج، لمواجهة تهديدات إسرائيلية مستمرة على مدى أكثر من نصف قرن. فبسبب مواقفها الوطنية والقومية تحملت سورية وتتحمل الكثير من السياسات غير الودية من الدول الغربية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، والتي حرمتها وتحرمها الكثير من المنافع الاقتصادية منذ الستينات وحتى اليوم.

– غياب برنامج استراتيجي عام وبرامج قطّاعية توجّه جميع النشاطات باتجاه أهداف مرسومة، وبأدوات مدروسة، مما جعل معالجة المشاكل أقرب لإدارة الأزمات منه إلى الإدارة الاستراتيجية العلمية، بحيث أصبحت المشاكل التي تنتج كل يوم أكثر من المشاكل التي يجري حلها.

– تزايد ســـكاني غير مناســـب، يحمّل اقتصـــادها الكثير من الأعباء، التي تُقتَطَع من مخصـــصـــات التراكم. حتى الآن لم تتجه الدولة بقوة لمواجهة هذه المشـــكلة، ولا تملك برنامج معلن، غير أن الســـنوات الأخيرة تظهر أن معدل التزايد بدأ بالتراجع، وهذه ظاهرة إيجابية.

– ضـــعف في الإدارة على مختلف المســـتويات الإدارة الحســـنة تنتج الكثير من القليل، وتحول الضعف إلى قوة، والعكس بالعكس، ويتمثل هذا الضعف في الجوانب التالية:

– قدم التشـــريعات والأنظمة والاجراءات وتعقيدها وبيروقراطيتها وارتفاع تكاليفهاوبعدها عن أنماط الادارة العصرية الحديثة.

– ضـــعف تأهيل الكادر الإداري وتدني كفاءته، بســـبب تدني مســـتوى الجامعات والمعاهد وضـــعف التدريب وغياب مراكزه، وضـــعف معرفة الكادرات بالعالم. وموقف غير ودي تجاه العمل عموماً، وتلعب مستويات الرواتب والأجور المنخفضة دوراً سلبياً حاسماً.

– أنماط القيادات غير المناســـبة، وعدم توفر أعداد كافية من الكادرات المتميزة بكفاءتها ونزاهتها.

– تضخم في الإدارة وتضخم في نفقاتها، مع مردود لا يتناسب وهذا الأنفاق.

– ضعف التجهيزات المكتبية الحديثة، وخاصة شبكات الحاسوب، وتدني مستوى الاستفادة من المتوفر منها.

– لعل أبرز نقاط ضـــعف الإدارة يتجلى في عمل الحكومة، فالحكومة هي هيئة أركان الدولة وقائدة عملياتها، وهي التي تترجم توجهاتها في الواقع العملي. ولعل ما يربك عمل الحكومة وقرارات الدولة ككل هو تعدد المراكز التي تتدخل، ليس في صـياغة السـياسـات العامة للدولة وحســب، فقد يكون هذا مبرراً، بل تتدخل في أدق تفاصــيل التنفيذ، مثل الحزب، اتحاد نقابات

العمـال، اتحـاد الفلاحين إلى حـد مـا، الهيئـة المركزيـة للرقـابـة والتفتيش، أجهزة الأمن على تعددها، يضـــاف لها تعدد أجهزة الحكومة نفســها، وخاصـــة قدرة وزارة المالية على اســتخدام "الفيتو" على الكثير من السياسات والقرارات.

– "شخصنة" مؤسسات الدولة، وطبعها بطابع من يتولى إدارتها، ولكن على نحو سلبي وليس إيجابي، أي يفعل ما يريد دون أن يســأل عن نتائج عمل مؤســســته، فيما إذا لاقت نجاحاً أم فشلاً، ورغم "شخصنة" المؤسسات يتم السعي لتغطية القرارات بإجراءات روتينية طويلة ومملة، لا تمنع الاســتغلال الشــخصــي للصــالح العام، بينما تعرقل ديناميكيتها وفاعليتها، مما يلحق الأذى، دون تحقيق الفوائد.

– ضــعف القدرة التنافســية للاقتصــاد الســوري هي المحصــلة المنطقية لنقاط الضــعف السابقة.

والمحصــلة الاقتصــادية لكل ذلك هي انخفاض معدلات الادخار ومعدلات الاســتثمار ومعدلات النمو إلى مادون معدلات تزايد الســكان، مما يعني نمو ســلبي، وخاصــة في النصف الثاني من التسعينيات من القرن الماضي.

النتيجـة أن القدرة على توليـد الـدخـل الوطني لا ترقى لمواجهـة كـل هذه الأعبـاء، ونقـاط الضــعف تعيق رفع قدرة الاقتصــاد الوطني، وأن هذا الوضــع ليس طارئاً، بل يملك الكثير من مقومات الديمومة، مما يستدعي جهداً مبرمجاً كبيراً للتغلب عليه.

الفصل الثالث: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية السورية

اعتمدت السياسة الخارجية السورية على القراءة الدقيقة والموضوعية لمجمل المتغيرات الدولية والإقليمية, الأمر الذي مكنها من الحفاظ على دورها الإقليمي, تأسيساً على التحديد الواضح والدقيق لأهدافها والمرونة في الوصول إلى تلك الأهداف, في ظل ترتيب سليم للأولويات, وبطول أناة وصبر وأعصاب باردة, ولذلك يخطأ الكثيرون في الاعتقاد بأن السياسة الخارجية لبلد ما يجب أن تستجيب بنفس الطريقة بغض النظر عن الحدث، وهو ما يؤدي بهم إلى إطلاق أحكام مسبقة.

المحدد الأول: بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الخارجية السورية

من الجدير بالذكر أن فكرة النظام الدولي ليست فكرة حديثة إنما تمتد جذورها الى فلاسفة المدرسة الرواقية (Stoic–Philosophy) في اليونان القديمة، إذ طرحوا فكرة الدولة العالمية والقانون العالمي.[1]

يركز التحليل للسياسة الخارجية من منظور النظام الدولي اهتمامه على المستوى الكلي للتحليل Macro Level of Analysis وينصب الاهتمام الرئيس على التغييرات في البيئة الدولية التي تنفذ فيها الدول سياستها الخارجية. وهنا يشار إلى أن أي تغيرات في مزايا النظام الدولي ستؤدي إلى تغيرات في السلوك الخارجي للدول التي تكون هذا النظام.[2]

لقد بدأ التركيز فعلياً على طبيعة النظام الدولي كعامل مستقل يفسر السلوك الدولي، مع بداية المدرسة السلوكية في تطور دراسة العلوم السياسية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي. وقد ركز هذا التطور الذي استمد جذوره من المدرسة الواقعية

---

[1]– **أبراش**، إبراهيم(2005)، **النظام الدولي والتباس مفهوم الشرعية الدولية**، صحيفة منبر دينا الوطن، 2005/8/16، الانترنت.

[2]– **هياجنة**، عدنان محمد (1999)، **دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص33.

الجديدة على كيفية تقسيم القوة في النظام الدولي، وكيفية تأثير هذا التقسيم في سلوك الدولة في الساحة الدولية.[1]

وعلى الرغم من أن الدولة تشكل الوحدة الفاعلة في تشكيل النظام الدولي، بيد أنها لم تعد اللاعب الوحيد كما كان عليه الحال في تنظيم العلاقات الدولية، إذ ظهرت الى جانب الدول كوحدات سياسية– المنظمات العالمية والاقليمية والحكومية منها وغير الحكومية والمؤسسات متعددة الجنسيات وحركات وقوى إقليمية وعالمية– دخلت جميعها في صيغ متباينة في التفاعلات سلباً أو إيجاباً.[2]

ومن ثم فإن هذا النظام تتفرع منه أنظمة أخرى متعددة تسمى بالأنظمة الفرعية التي تتشكل على أساس إقليمي تتعدد خصائصه في ضوء التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تحدث بين وحدات متقاربة جغرافياً ولديها أهداف ومصالح مشتركة ورؤى سياسية متشابهة أحياناً، وتربطها عوامل أخرى كاللغة أو الدين أو الحضارة ... وغيرها، والأمثلة على ذلك عديدة أبرزها مثلاً النظام الاقليمي العربي ونظام غرب أوروبا ... وغيرها.

وبمعنى آخر إن النظام الدولي ذلك الوعاء الذي يضم الوحدات السياسية (الدول وغيرها)، التي تتداخل فيما بينها بأنماط من التفاعلات وقد تأخذ هذه التفاعلات شكلاً تصارعياً، وتشمل حالات التوتر والتلويح باستخدام القوة المسلحة أو استعمال العنف، أو الشكل الآخر وهو الشكل التعاوني ويتجسد بالاتصالات والتفاعلات التجارية والاقتصادية... وغيرها.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن هناك ثمة عناصر رئيسة يتكون منها النظام الدولي وهي:

---

[1] انظر: – A.F.K.Organski and Jacek Kugler , ***The War Ledger*** (Chicago:University of Chicago Press, 1980) and Waltz,op.cit.

[2] – **الحديثي**، هاني الياس(1998)، **أهمية التعاون الاقليمي " دراسة في ضوء التغير في مراكز الاستقطاب الدولي"**، دراسات استراتيجية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد5، ص44.

1- وحدات يتكون منها النظام، وليس من الضـــروري أن تكون دولاً، كالمنظمات الاقليمية والعالمية والمؤسـسـات ذات الوجود المتعدد (الدولي) كمؤسـسـات الإعلام الدولي، والشـركات المتعددة الجنسيات، كذلك الأشخاص الذين يقومون بأدوار دولية.

2- التفاعلات التي تنضـم بين وحدات النظام الدولي، سـواء أكانت في المجالات السـياسـية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية وغيرها.

3- وجود قواعد تنظيم هذه التفاعلات بين وحدات هذا النظام ويعبر عن هذه القواعد بالقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية كحق السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والأعراف الدبلوماسية.

1- مفهوم النظام الدولي:

يعد مفهوم النظام من أكثر المفاهيم اسـتخداماً في شـتى المعارف والعلوم، وخاصـة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ نمت المناهج التنســـيقية والرؤى النظمية في النظر الى مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية، واجتهد علماء السياسة كغيرهم في مختلف التخصـصـات في سبيل التعرف على المستوى الدولي.

لقد أصـــبحت فكرة (النظام) من المفاهيم الأســـاســـية التي يقوم عليها علم العلاقات الدولية، التي تهدف إلى اكتشـاف أنماط من التفاعل في السـياسـة الدولية، وقد اهتمت فئة من علماء السـياسـة بهذه المسـألة فوضـعت للنظم نظرية وظفتها في دراسـة السـياسـة، معتبرة أن الحياة السياسية في مجتمع ما ليست سوى كتلة من التفاعلات تحيط بها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر.

تعريف النظام الدولي

طرحت العديد من التعريفات لتحديد مفهوم النظام الدولي، وتنوعت هذه التعريفات تبعاً لاختلاف آراء ووجهات نظر واضـــعي هذه التعريفات، ومن بينهم **ســـتانلي هوفمان**، وإذ نظر الى النظام الدولي بأنه عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأســاسـية الدولية، ويتحدد هذا النمط بطريقة بنيان أو هيكل العالم فقد تطرأ تغيرات على النظام مردها التطور التكنولوجي أو التغير في الأهداف السياسية الرئيسة لوحدات النظام أو نتيجة لتغير في شكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام.[1]

وبشــكلٍ عام يعرف النظام (System) بأنه "عبارة عن كيان عام تتداخل عناصــره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية بصورة أو بأُخرى".

وعرفه **موريس أيست** بأنه نمط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي توجد في وقتٍ محدد.[2]

أما **كينيث يولندنغ** فعرفه بأنه مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمماً أو دولاً والتي يضـــاف إليها أحياناً بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة، ويمكن أن توصـــف كل وحدة من هذه الوحدات الســـلوكية بأنها مجموعة من المتغيرات التي يفترض وجود علاقات متينة فيما بينها.[3]

---

[1]– **المهيدي**، سعيد عبد الله، **النظام العالمي الجديد والعالم الإسلامي، رسالة تقريب**، العدد37، شبكة النبأ المعلوماتية، ص 2.

[2]– **فهمي**، عبد القادر محمد(1995)، **النظام السياسي الدولي" دراسة في الأصول والنظرية والخصائص المعاصرة"**، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ص8.

[3]– **فهمي**، عبد القادر محمد(1995)، **النظام السياسي الدولي" دراسة في الأصول والنظرية والخصائص المعاصرة"**، مصدر سابق، ص8.

بينما **كينيث والتز** (Keneth–Weltz) فعرفه بأنه "عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، من ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان، ومن ناحية أخرى من وحدات النظام".[1]

ويعرف آخرون النظام الدولي بالنظر إلى مجموعة قواعد التعامل الدولي الناتج من التفاعلات الدينية والسياسية والاقتصادية الحاصلة بين القوى الكبرى وأثرها في العالم كله في مرحلة تاريخية معينة.[2]

ومما تقدم يمكن القول أن النظام الدولي هو محصـــلة التفاعلات (التعاونية منها والتصارعية) القائمة بين الوحدات السياسية التي يتكون منها النظام سواء أكانت هذه الوحدات (الدول) أو غير الدول كالمنظمات الاقليمية والعالمية الحكومية وغير الحكومية.

2- كيف يتغير النظام الدولي؟

هناك العديد من النظريات التي تناولت صـــعود الدول العظمى وهبوطها، وأهم هذه النظريات:

أ- **نظرية ابن خلدون:** التي ركزت على دور العصـــبية في قيام الدولة، ســـواء أكانت عصـــبية وطنية أو قومية أو إيديولوجية (دينية)، وتناولت تطور الدولة وحددت خمســـة أطوار تمر بها الدولة منذ النشوء وحتى الزوال، ومن أسباب الاضمحلال التي قدمها **ابن خلدون** هو زوال العصبية وكذلك الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.[3]

---

[1]- **المهيدي**، سعيد عبد الله، **النظام العالمي الجديد والعالم الإسلامي**، مصدر سابق، ص2.

[2]- **داود**، محمود السيد حسن(2003)، **نظام الهيمنة الأمريكية والمقومات الدولية للصعود والسقوط**، بحث منشور على موقع جامعة الأزهر.

[3]- **أبو حمود**، حسن (1998)، **علم الاجتماع السياسي**، منشورات جامعة دمشق، ط2، ص29-30.

ب- نظرية روبرت جيلبن: يرى الكاتب والمفكر الأمريكي **روبرت جيلبن**، أن التغيير على صعيد النظام العالمي يتم عبر أربع مراحل هي:

- أن النظام العالمي يعد مستقراً، عندما لا تشعر دولة ما أن التغيير مفيد لها.

- تعمد دولة ما إلى تغيير النظام العالمي، عندما تعتقد أن ما ســـتحققه من هذا التغيير يفوق ما سوف تخسره.

- تسعى دولة ما إلى تغيير النظام العالمي عبر التوسع البري، الاقتصادي والسياسي، وإلى درجة لا تتعدى فيها الأثمان المكاسب المحققة.

- عندما يتحقق التوازن بين الأرباح والأثمان، تسعى الدولة إلى الحفاظ على (الستاتيكو)، وإذا لم تستطع وكان هناك من يتحدى الهيمنة، فإن النظام لن يستقر إلا على ميزان يعكس حقيقة توزيع القوى على المسرح الدولي.[1]

أي إن عملية التغيير هي عملية تاريخية مســـتمرة تتم على مراحل وفي فترة طويلة، ووجد في تباين معدلات نمو قوة الدول الفاعلة في النظام الدولي المحرك الأساس في عملية التغيير حيث يؤدي ذلك إلى تباين في مســـتويات القوة ومن ثم تبدأ المطالبة باعادة توزيع الأدوار، وتبرز منه الحاجة إلى توازن دولي جديد. ومصـــادر التباين عند **جيلبن** عديدة منها: تباين في النمو الاقتصادي أو ثورة تكنولوجية أو تراجع في قوة الدولة القائد.

ج- نظرية أورغانسكي: قام **أورغانسكي** بدراسة العلاقات الدولية لفترة امتدت إلى أكثر من مئتي عام، محاولاً تفسير التغيير في النظام الدولي من جراء ربط معايير القوة بسلوك الدول، وقسم الدول إلى فئات أربع من حيث موقعها في النظام الدولي، وهي:

[1] - Robert Gilpin, ***War and Change in World Politics*** , Cambridge University Press , 1981. pp.10-11.

1- مجموعة الدول القوية القانعة (تحاول الحفاظ على النظام الدولي).

2- مجموعة الدول القوية غير القانعة (تسعى إلى تغيير النظام الدولي).

3- مجموعة دول متوسطة وضعيفة راضية.

4- الدول الضعيفة غير الراضية. يمكن أن تكون مؤثرة إذا اجتمعت ورمت بثقلها خلف إحدى الدول الفاعلة.

د- نظرية بول كيندي: في بحثه " لصـــعود الدول العظمى وهبوطها" لفترة امتدت من عام 1500 إلى عام 2000، اســتنتج **كيندي** أن هناك شــبه قوانين تحكم مســيرة الدول العظمى وتســير معظم هذه الدول في خطوات متشــابهة في أثناء صــعودها وهبوطها، وخلص إلى أن هناك صـلة بين الصـعود والهبوط الاقتصـادي لأي من القوى الكبرى وبين صـعودها وانهيارها كقوة عسـكرية مهمة، ويسـتشـهد بأمثلة عديدة منها صـعود السـويد عام 1630 وكذلك صـعود بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر.

إن الانتقال من نظام دولي إلى آخر يرتبط بتطورات كمية بالأساس منذ أن صـارت الدولة – الأمة هي الوحدة الأسـاسـية في هذا النظام. فعندما انهار الاتحاد السـوفيتي السـابق، انتهى النظام العالمي الذي كان هذا الاتحاد أحد قطبيه الكبيرين. وبانهيار أحد القطبين واســـتمرار الآخر صـــار النظام العالمي أحادياً. وكان هذا تغيراً كمياً أكثر منه نوعياً، على الرغم من أنه انطوى على عناصر كيفية جديدة.

ويرتكز نظام "الأحادية القطبية" الأمريكية على ثلاث دعائم أسـاسـية، إلى جانب عدد من الروافد، التي توجد له الغطاء الإيديولوجي والعلمي لمساندته وترسيخ قواعده.

وهذه الدعائم هي: القوة العسـكرية الأمريكية، والشـرعية الدولية، وما يتصـل بها من تضـامن الدول الرأسمالية بعضـها مع بعض، إلى جانب تعبئة رأس المال لتحقيق الأهداف الاقتصـادية

والاجتماعية والسياسية للنظام المعولم. والعولمة كظاهرة وليدة التغير الدولي الحاصل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، هي وجه آخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة.[1] وكذلك كان الأمر عندما انتهى النظام العالمي متعدد الأقطاب الذي استمر أكثر من قرن من الزمن إلى أن وهن أقطابه الأساسيون الأوروبيون وأنهكتهم حربان عالميتان هائلتان في غضون ثلاثة عقود من الزمن، في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يراكمان عناصر القوة ويبرزان على المسرح الدولي ليرثا قيادة النظام العالمي الذي أصبح حينئذ ثنائي القطبية بعد أن كان متعدد القوى الكبرى.

1- بيئة النظام الدولي قبل أحداث 11 أيلول 2001:

تعد بيئة النظام الدولي أحد المحددات الرئيسة لسياسة الدول الخارجية، كما أنها محدد هام لعلاقات القوى الكبرى مع النظم الإقليمية ومنها النظام الإقليمي العربي، والنظام الشرق أوسطي.

بعد الحرب العالمية الثانية ساد نظام دولي جديد اعتمد على الثنائية القطبية، إذ تزعمت العالم دولتان رئيستان هما الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة للمعسكر الرأسمالي، والاتحاد السوفييتي ممثلاً للكتلة الاشتراكية. وكانت نتائج الحرب قد رسمت الخارطة السياسية للعالم بأسره، حيث توزع القطبان الرئيسان الهيمنة السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية على العالم. إضافة إلى ذلك كان اكتشاف السلاح النووي بما يحمله من قوة تدميرية هائلة، والاستخدام المبكر له في هيروشيما ونجازاكي على يد الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة للحرب قد صاغ بشكل تفصيلي وحاسم مفردات النظام العالمي الذي ساد بعد الحرب واستمر حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين.

[1] – **الخولي**، أسامة أمين(1998)، **العرب والعولمة**، بيروت، ص9.

كانت مفردات النظام الجديد هي الاعتراف بمبدأ الثنائية القطبية للعملاقين اللذين قادا الحلفاء إلى النصـــر، والاتفاق على قيام هيئة الأمم المتحدة. وكان هناك اتفاق بين القطبين الرئيسين يقضي باستحالة قيام أية مواجهة عسكرية مباشرة مع بعضهما بعضاً، لما يحمله ذلك من إمكانية استخدام للأسلحة النووية. لكن ذلك لا يعني أن تتعطل الأوجه الأخرى للصراع، فهناك صراعات عقائدية واقتصادية وسياسية، وخلافات عميقة تتحلق عند المصالح والرؤى.

ودون الخوض في خصـائص ومميّزات البيئة الدولية في فترة الحرب الباردة، فقد كان الصـراع بين القطبين الرئيسـن هو السـمة الأبرز في تلك المرحلة، وكان نظام الثنائية القطبية هو الطاغي على صـعيد البيئة الدولية. وقد قسّـم نظام الثنائية القطبية العالم إلى معسـكرين، تقود كل منهما دولة عظمى تمتلك ترسانة عسكرية لا يوازيها سوى القطب الدولي الآخر. أما مناطق النفوذ الحيوية لكل من القوتين الأعظم فحدودها معينة بدرجة عالية من الوضـــوح، والصراع بينهما له الأولوية على كافة أشكال الصراع الأخرى.[1]

أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فإنّ تراجع الاتحاد الســـوفيتي عن المواجهة مع الولايات المتحدة، ثمّ انهياره وتفككه قد غيّر طبيعة النظام الدولي والبيئة الدولية. ومع حرب الخليج الثانية في 15 كانون الثاني 1991، أعلن الرئيس الأمريكي **بوش** الأب عن بداية "النظام الدولي الجديد" القائم بصورة أساسية على الانفرادية الأمريكية كقطب دولي وحيد.[2]

يقول **هنري كيسـنجر** وزير الخارجية الأمريكية الأسـبق واصـفاً مرحلة ما بعد الحرب الباردة: (تجد الولايات المتحدة نفســـها في أوج قوتها في موقع ســـاخر ففي وجه ما قد يكون أعمق اضــطرابات يشــهدها العالم، فشــلت في تطوير مفاهيم ذات صــلة بالوقائع الناشــئة، الانتصــار بالحرب الباردة يغري بالزهو، والاقتناع بالوضــع الراهن يجعل النظر إلى الســياســة

[1]– **ســـعودي**، هالة(1996)، وآخرون، **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية**، القاهرة: معهد البحوث والدراســـات العربية، ص17.

[2]– **مهنا**، محمد نصر(2006)، **العلاقات الدولية بين الأمركة والعولمة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص251.

بمثابة إسقاط للمألوف على المستقبل، ويغري الأداء الاقتصادي المذّهب صنّاع السياسة بالخلط بين الاستراتيجية والاقتصادية، ويجعلهم أقل حساسية للتأثير السياسي والثقافي والروحي للتحوّلات الواسعة التي أحدثتها التكنولوجيا الأمريكية).[1]

إنّ التغيرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، دفعت صانعي القرار الأمريكي إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحهم وأولوياتهم القومية وأهدافهم، وذلك بتأثير عدد من العوامل:[2]

1- انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء المصدر الواحد والمحدد للتهديد، وقد لعب مصدر التهديد المحدد الدور الأساسي في صياغة الاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وقد أدى غياب مصدر التهديد إلى اختفاء الإجماع الاستراتيجي الذي ميز المجتمع الأمريكي والتحالف الغربي في فترة الحرب الباردة، وإلى ظهور اجتهادات متنوعة في تعريف مصادر التهديد وأساليب مواجهتها.

2- تراجع التهديد بالحرب كعامل رئيس محدد لسياسات الدول، وبالتالي أدى ذلك إلى تغيّر أولويات المخططين الاستراتيجيين وصنّاع القرار في الولايات المتحدة.

3- تغيّر رؤى وتصوّرات الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعاني منها مناطق معينة في العالم، فقد أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكي ضرورة تغيير التعاطي الأمريكي مع هذه القضايا بما يخدم المصالح الحيوية لأمريكا في العالم ومنطقة الشرق الأوسط.

---

[1]- **كيسنجر**، هنري(2002)، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، ص9.

[2]- **عبد الخالق**، لهيب(2003)، **بين انهيارين (الاستراتيجية الأمريكية الجديدة)**، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ص50.

4- ازدياد أهمية المرتكزات الاستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الدولية، فالمحددات الثابتة مثل الموقع الإستراتيجي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة تدفع دائماً للتأكيد على أهمية البلد، الإقليم، أو القارة في منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة.

ثالثاً: سمات النظام الدولي الجديد:

لقد اتسم النظام الدولي الجديد بمجموعة من السمات الرئيسة التي يمكن تلخيصها بما يلي:[1]

- الانتقال نهائياً من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

- انتقال الصراع العالمي، بعد انهيار التوازن الدولي، من صراع سياسي وعسكري إلى صراع اقتصادي، ومن صراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير.

- موافقة معظم الأنظمة الغربية التي تتشدق بالحرية والديمقراطية على تخويل الولايات المتحدة، متى شاءت وكيفما شاءت، استخدام القوة العسكرية ضد كل دولة في العالم الثالث تنشد الحرية، أو تنادي بحق تقرير المصير أو تسعى لامتلاك القدرات الذاتية التي تسمح لها بالتغلب على عوامل التخلف.

- استعداد العالم الغربي، ومعه بعض الدول التي تلتقي مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة لمساعدة واشنطن بشتى أنواع المساعدات، في عملياتها العسكرية التي استهدفت دولاً ذات سيادة وشعوباً أبرياء.

- استخدام الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتحقيق مصالحها، وتهميش الشرعية الدولية.

---

[1]- **المجذوب**، محمد(2003)، **المتغيرات السياسية الدولية والنظام الدولي الجديد**، ورقة مقدمة إلى ندوة النظام الإقليمي العربي وسط المتغيرات الدولية، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، 4-5 مايو.

وكانت الإدارة الأمريكية أيام **بيل كلينتون** قد أخذت بفرض العولمة سبيلاً للحفاظ على هيبة أمريكا وعظمتها كقطب متفرد بزعامة العالم. ففي مؤتمر قمة السبعة الكبار الذي عقد في دنفر عام 1997، تباهى الرئيس الأمريكي الأسبق **بيل كلينتون** بنجاح الاقتصاد الأمريكي كنموذج للآخرين.[1] كما سمحت وزيرة الخارجية الأمريكية، **مادلين أولبرايت**، لنفسها بالقول عن أمريكا: "بأنها الدولة التي لا غنى عنها.. وإننا نقف على طولنا ونرى أبعد مما ترى الدول الأخرى".[2]

ويؤكد نائب وزير الخارجية الأمريكية، **لورانس سوبرز**: "إن الهيمنة التي ترنو إليها أمريكا هي هيمنة غير خطيرة " ..و" إن أمريكا القوة العظمى هي قوة غير استعمارية".[3]

وكان التحول في السياسة الخارجية الأمريكية قد ابتدأ منذ الأيام الأولى لتسلم إدارة الرئيس **بوش** الابن مقاليد الحكم في الولايات المتحدة. وتجلى ذلك في سلسلة مواقف أهمها:[4]

– الانحياز الكامل لإسرائيل وسياستها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني بوجه خاص والحقوق العربية بوجه عام.

– الانسحاب من اتفاقية كيوتو المتعلقة بالانحباس الحراري (Global Warming) المعنية بمكافحة الأخطار التي تهدد المناخ والبيئة العالميين.

---

[1]– **لوران**، إريك(2003)، **حرب آل بوش**، ترجمة: سلمان حرفوش، بيروت: دار الخيال، ص121.

[2] – **بريغمان**، آهرون و**الطهري**، جيهان(2004)، **إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاماً**، ترجمة: علي هورو، بيروت: دار الفارابي، ص229.

[3]– **نيكسون**، ريتشارد(1999)، **نصر بلا حرب**، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة،القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص51–54.

[4]– **صلوخ**، فوزي(2002)، **أمركة النظام العالمي الأخطار والتحديات**، ط1، دار المنهل اللبناني، ص20–22.

– التخلي عن معاهدة الحد من الصـواريخ بعيدة المدى والسـيطرة عليها– وهي المعاهدة التي كانت قد أبرمت مع الاتحاد السوفييتي السابق– واستئناف الاندفاع في دوامة التسلح المهلك، وبناء ما يسمى "درع الصواريخ العراقية". وزيادة موازنة الإنفاق العسكري بمقاييس ملفتة.

– فرض قيود على الحريات الفردية، واستعمال المحاكم الاستثنائية داخلياً لقمع أية معارضة للنهج الجديد وذلك باسم التحصن ضد الإرهاب.

– عدم الموافقة على محكمة الجنايات الدولية، التي ولدت أخيراً بموافقة أكثر من ستين دولة والمعنية بملاحقة الجرائم المتعلقة بالإبادة العرقية والتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان وإخضاع مرتكبيها لمساءلة قضائية دولية. والتهديد باستخدام القوة ضد إجراءات المحكمة ومعاقبة الدول التي التزمت بقيامها ودخلت طرفاً في معاهدة تأسيسها.

– إنشاء وزارة للأمن الوطني من أولى مهامها مراقبة الأجانب في الولايات المتحدة وضبط بصمات جميع العرب والمسلمين المقيمين في الولايات المتحدة، والتشدد بتجديد الإقامة وغير ذلك من مهام التعسف والمراقبة (بعد أحداث 11 أيلول).

– التحكم بقرارات الأمم المتحدة، والتحرر من التزامات بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بحقوق أسرى الحرب وحصانتهم.*

– تقسيم العالم إلى قسمين، قسم محب للسلام وقسم من أنصار الشر والإرهاب واتهام عدد من الدول بأنها من حلف الشر كونها تدعم الإرهاب في دعمها لحركات التحرير والمناضلين المجاهدين من أجل التخلص من نير الظلم والاحتلال والتهجير والقتل والتدمير.

*– أي خرق اتفاقات جنيف الأربع لعام 1949 التي ترعى تلك الحقوق.

لقد اتخذت الولايات المتحدة مجموعة من المواقف التي عكست رؤيتها للسياسة الدولية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول:

– برز إلى الوجود بعد الحادي عشـــر من أيلول الإرهاب كعدو عالمي جديد، وطلب إلى كل دول العالم محاربة هذا العدو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وطبقاً لتوجهاتها وإملاءاتها.

– تم تجســـيد هذا العدو تحت عنوان "الإرهاب الإســـلامي"، وتم تحديد الجهات التي تعتبر إرهابية، والقائمة مازالت بعد. وبدأت المواجهة مع اتهام **أســامة بن لادن** وتنظيم القاعدة بتنفيذ عمليات 11 أيلول. ومع تنظيم القاعدة اعتبرت حركة **طالبان** ونظامها في أفغانســتان شــركاء في الإرهاب وجرت معاقبتهم بعنف بإسقاط نظامهم وتدمير قواعدهم وتنظيمهم في أفغانستان.

– أعادت الولايات المتحدة لهجتها القوية التي اســـتخدمتها في أوائل الحرب الباردة (من ليس معنا فهو ضدنا).

– بعد أفغانســـتان أخذت الولايات المتحدة تعمل على القضـــاء على الخلايا الإرهابية خارج أفغانستان، ولكن ضـمن سـياسـة لا تحتاج فيها إلى تدخل فعلي لأفراد من الجيش الأمريكي. وقد تم البدء بهذا في كل من: جورجيا، وباكستان، والفلبين، وأوزبكستان، واليمن وأخيراً أطلقت يد **شــارون** لتصـفية المقاومة الفلسـطينية باعتبارها حركات إرهابية. وقد كانت حملة إسـرائيل شرسة للغاية ارتكبت فيها جرائم حرب تفوق التصور رافقه صمت أمريكي تام، ومواقف كلامية من الاتحاد الأوروبي، وعجز عربي تام.

– وفي أثناء ذلك كله بدأت معركة ســياســية ثقافية اقتصــادية ضــد كل ما اعتبر إرهاباً وفقاً للتعريف الأمريكي. حتى إن الرئيس **بوش** طلب في خطابه بتاريخ 24/6/2002 من القادة العرب العمل على إزالة القواعد الخاصة بالتنظيمات الفلسطينية التي تعد من وجهة نظره قواعد إرهابية، وطلب منهم كذلك توجيه الإعلام بما يخدم ســياســته في تعريف الإرهاب ومكافحته،

فضـــلاً عن اشـــتراطه على الشـــعب الفلســـطيني تغيير قيادته الســـياســـية ومقاومة الحركات (الإرهابية) الإسلامية.

وهكذا يمكن القول إن أهم خصـــــائص البيئة الدولية في فترة ما قبل أحداث أيلول 2001، تتمثل في بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب دولي أوحد لم يتم تبلوره بصـــــورة نهائية، حيث وجدت الولايات المتحدة ذاتها أمام خيارين، الخيار الإمبراطوري القائم على الأحادية، أو خيار بناء نظام دولي من خلال التفاهم الدولي وقائم على التعاون الدولي والشراكة الأمنية والاقتصادية.[1] وكل الدلائل والوقائع تشير إلى أن ميل واشنطن كان باتجاه الخيار الأحادي "الإمبراطوري"، إلا أنها كانت تفتقد المبرر الذي تستطيع من خلاله التصرف بحرية مطلقة ودون رادع لفرض هذا التصـــــوّر، إلى أن جاءّت أحداث أيلول 2001، والتي أعطت الولايات المتحدة الفرصـــــة التاريخية لإعادة هيكلة النظام الدولي بما يلبّي مصـــــالحها وأهدافها، وبما يكرّس الأحادية القطبية، وهذا ما سنتحدث عنه في سياق هذا المطلب.

2- أثر وقوع أحداث أيلول على بنية النظام الدولي:

كانت أحداث 11 أيلول 2001 أكثر الأحداث أهمية منذ نهاية الحرب الباردة، إذ أثرّت تداعياتها بعمق على النظام الدولي، ومثلت لحظة مصـيرية لاختبار الأبعاد السـياسـية للنظام الدولي وإعادة تشـــكيله[2]. فقد كانت أحداث أيلول 2001 تحدياً كبيرا للأمن القومي الأمريكي، أدت إلى قيام الولايات المتحدة بمراجعة شاملة لمنظومة الأمن القومي بشكل يتوافق مع طبيعة التهديدات الجديدة.

ولم تكن ســـورية بمنأى عن تلك الأحداث المتســـارعة، لا بل وضـــعت في دائرة الاستهداف الأمريكي من خلال اتهامها بتصدير الإرهاب وعرقلة مشاريع واشنطن في المنطقة

[1] – **غليون**، برهان(2005)، **العرب وعالم ما بعد 11أيلول**، دمشق: دار الفكر، ط1، ص17.

[2] – **عبد الخالق**، لهيب(2003)، **بين انهيارين (الاستراتيجية الأمريكية الجديدة)**، مرجع سابق، ص119.

بغرض إحداث التحولات المطلوبة فيها. ومرت السنوات التي تلت العام 2000 صعبة سيطر عليها شعور بالقلق والخوف من متغيرات قوية تعصف بالمنطقة كلها.

كثفت واشنطن من ضغوطاتها المباشرة أو بالوكالة على سورية وحركت ملفات كثيرة أرادت من خلالها إضعاف الموقف السوري وتغيير نظرته إزاء قضايا التي شكلت على مدار عقود ثوابت للسياسة السورية، يصعب الحياد عنها بين ليلة وأخرى وبلا مبررات موضوعية تستوجب ذلك.

وتنطلق الرؤية الأمريكية الجديدة، من اعتبار أحداث أيلول 2001 نقطة انطلاق فعلي من أجل تغيير النظام الدولي، وقواعد إدارة العلاقات الدولية، بالشكل الذي يكرّس أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي. فالولايات المتحدة الأمريكية عبر تاريخها لم تكن عرضة لأي هجوم على أراضيها بشكل مباشر، بل كانت بمنأى عن مخاطر الهجوم الخارجي، وتكتفي بممارسة التدخل في النزاعات الدولية لحماية مصالحها الحيوية. أما اليوم، فقد تغيرت المعادلة، وأصبحت الولايات المتحدة معرضة للهجوم على أراضيها،[1] ولذلك لا يمكن أن نقوم بتقديم صورة واضحة لأهم خصائص البيئة الدولية بعد أحداث أيلول، دون أن نتعرف على عناصر الاستراتيجية الأمريكية العالمية بعد هذه الأحداث.

وقد عبرّت وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" الصادرة بتاريخ 20 أيلول2002، عن أهم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث أيلول، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:[2]

---

[1]– **ولد أباه**، السيد(2004)، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 (الإشكالات الفكرية والاستراتيجية)**، بيروت: الدار العربية للعلوم، ص78.

[2]– المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، **استراتيجية الأمن القومي الأمريكي**، قضايا استراتيجية، العدد(26)، أيار 2003، ص114.

1- توجيه ضربة عسكرية وقائية ضد أي دولة ترى الولايات المتحدة أنها قد تشكل تهديداً لها في المستقبل بما في ذلك تغيير نظام الحكم.

2- عدم السماح بظهور قوى دولية منافسة للولايات المتحدة تتحدى تفوقها العسكري العالمي، وأنها ستفعل كل ما بوسعها للمحافظة على وضعها بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة العسكرية والاقتصادية.

3- تقوية التحالفات لهزيمة الإرهاب العالمي، ومنع حدوث هجمات إرهابية ضـــد الولايات المتحدة وأصدقائها.

4- هناك عدد قليل من الدول المارقة التي تتشـــاطر عدداً من الصـــفات، رغم كونها تختلف فيما بينها بطرق مهمة. تقوم هذه الدول بما يلي:

أ – لا تظهر أي اعتبار للقانون الدولي، وتهدد جيرانها، وتنتهك بصـــلافة المعاهدات الدولية التي وقعت عليها.

ب – تصمم على حيازة أسلحة الدمار الشامل، وغيرها من التكنولوجيات العسكرية المتطورة، لاستخدامها أو التهديد باستخدامها، بغرض تحقيق المخططات العدائية لهذه الأنظمة.

ج – ترعى الإرهاب حول العالم.

د – ترفض القيم الإنسانية الأساسية، وتبغض الولايات المتحدة وكل ما تمثله.

إنّ أهم ما جاء في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، الانتقال من الردع إلى الاستباق، لتصبح الحروب الاستباقية هي السياسة المتبعة لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها الولايات المتحدة، والانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة التي يشكل استمرارها خطراً على أمريكا.

وفيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه سورية في ظل البيئة الدولية الناشئة بعد أحداث أيلول 2001، فإنها تتحدد بشكل أساسي بالاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، فحرب الولايات المتحدة على أفغانستان، ومحاولتها السيطرة على آسيا الوسطى ودول الاتحاد السوفيتي السابق، وحركة التغيير السياسي بدءاً من أوكرانيا، وصولاً إلى أذربيجان، واحتلال العراق 2003، جرى تفسيرها بأنها جزء من استراتيجية شاملة للولايات المتحدة الأمريكية هدفها تطويق الصين وروسيا بعدّهما منافسين محتملين للولايات المتحدة الأمريكية. في حين عدّها فريق آخر بأنها تهدف إلى محاصرة وعزل العالم الإسلامي، لأن الشعار الأيديولوجي للحرب الجديدة، هو الحرب على الإرهاب، وجرى توصيفه بالإرهاب ذي الأصول الإسلامية، وأن المثال على ذلك هو كيفية إدارة الملفين الكوري الشمالي والعراقي، فرغم تأكيد كوريا الشمالية امتلاكها القدرة النووية، وعدم تأكيدها في الحالة العراقية، فإنّ الولايات المتحدة استخدمت الخيار العسكري ضد العراق، والخيار الدبلوماسي مع كوريا الشمالية، ولكن في الحالة العراقية تتوفر ثلاثة عناصر استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية غير متوفرة في الحالة الكورية، وهي (النفط وإسرائيل والإسلام).

إنّ السياسة الأمريكية في عهد الرئيس **جورج بوش** الابن بعد أحداث أيلول 2001، قد اختلفت كثيراً عما كانت عليه في فترة الحرب الباردة أو بعدها مباشرةً، إذ كانت السياسة الأمريكية السابقة، تتركز على إحداث تغييرات، دون المساس بالاستقرار وتعريضه للانهيار. بينما أصبحت في مرحلة ما بعد أحداث أيلول 2001، تقوم على نظرية تصدير الديمقراطية والثورة الليبرالية وما يسميه المحافظون الجدد بالفوضى البناءة، بواسطة الحرب. وفي الحالتين المثال واضح، في الفارق بين عملية عسكرية محدودة خلال حرب تحرير الكويت، استدعت تعاوناً سورية ـــ أمريكياً، وتوقفت عند خروج القوات العراقية من الكويت عام 1991م، وبين عملية احتلال العراق عام 2003، وتدمير بنية الدولة والمجتمع العراقي. إنّ سورية، كعنصر من عناصر الاستقرار، كانت ضرورة في مرحلة ما قبل أحداث أيلول 2001، بينما هي في

مرحلة ما بعد أحداث أيلول، أصـبحت تشـكّل عائقاً أمام الاسـتراتيجية الأمريكية في الشـرق الأوسط.

ومن هنا نستطيع أن نحدد أهم خصـائص البيئة الدولية المؤثرة في السياسـة الخارجية الأمريكية تجاه سورية في فترة ما بعد أحداث أيلول بما يلي:

1- تراجع مفاهيم السيادة والسـلامة الإقليمية للدول، ومبادئ القانون الدولي، والشـأن الداخلي، والسيادة الوطنية.

2- انتقال الولايات المتحدة من مرحلة إدارة العالم إلى مرحلة قيادة العالم والهيمنة عليه، فقد أدت أحداث أيلول إلى تبرير الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

3- إن الأزمة التي أثارتها أحداث أيلول هي أزمة عالمية وشـــاملة. وهي عالمية لأنها تقحم بلدان عديدة في النزاع، وشـاملة لأنها تؤثر في مختلف جوانب الحياة الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية.[1]

4- التدخل العســـكري للولايات المتحدة في عدد من دول العالم، وتغير العلاقات بين الدول على صـعيد الدبلوماسـية، وظهور "الإرهاب" بوصـفه العدو الجديد الذي يختلف في مواصـفاته وأهدافه وقدراته عن العدو الســـابق، فهذا العدو قد ضـــرب الولايات المتحدة لأول مرة على أراضيها، مستخدماً وسائل جديدة مختلفة عن وسائل التهديد السابقة.

إن القرار الاستراتيجي لسورية المتمثل في عدم التخلي عن دورها، ومحاولة الإمساك بأوراقها الاقليمية، والسـعي إلى ترجمتها إلى قوة سـياسـية مؤثرة، إلا أن هذا الدور واجه عدداً من الاشكاليات الخطيرة التي وقفت عائقاً في وجه الطموح السوري، أهمها:

---

[1]- **هاليداي**، فريد(2002)، **ســاعتان هزتا العالم (11أيلول ســبتمبر 2001: الأســباب والنتائج)**، ترجمة: عبد الإله النعيمي، بيروت: دار الساقي، ط1، ص19.

1- تخطي هذا الدور مقدرات سـورية الوطنية، خصـوصـاً من الناحيتين الاقتصـادية والعسكرية، الأمر الذي حوّله عبئاً كبيراً عليها.

2- عدم مراعاة ضغوط ومصالح القوى الكبرى، والتوازنات الدولية والإقليمية، مما أدى إلى الاصطدام بأكثر من قوة دولية وإقليمية كبرى في آن.

3- تصـاعد الدور النسـبي للمنافسـين الإقليميين، إذ أدت التوجهات العالمية الجديدة إلى ظهور منافسـين إقليميين جدد، بدأوا يطرحون أنفسـهم كقوى قادرة على مسـايرة، أو محاكاة، الاهتمامات، التي تطرحها البيئة الدولية الجديدة، وخصـوصـاً في القضـايا الاقتصـادية والتنموية، ومسـألة التحول الديمقراطي، وهي القضـايا التي باتت تحتل الأولوية في اللحظة الدولية الراهنة المشدودة بقوة إلى منطق العولمة واستحقاقاتها.

2- البيئة الإقليمية قبل 11 أيلول 2001:

يواجه الدور الاقليمي لسـورية في إطار البيئة الدولية ذات المتغيرات المتلاحقة والمتسارعة، تحديات كبيرة قد تثني السياسة السورية عن اهتماماتها وتوجهاتها التي اعتادت عليها منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي. ويشهد هذا الدور متغيرات كبيرة، سواء في وقته أو أولوياته، أو في القوى المساعدة له داخلياً وخارجياً.[1]

كانت مفردات السـياسـة الخارجية السـورية تقوم على مفهومي الصـمود والتصـدي، وبعيداً عن الحشـو اللفظي، يمكننا القول أن اسـتراتيجيات سـورية السـياسـية آنذاك قامت على شـقين: الصـمود أمام ما عدته سـورية ضـربة كبرى لقضـية الصـراع العربي الإسـرائيلي، وعدم التخاذل في وجه الضـغط الهائل الذي مورس عليها آنذاك ولا يزال يمارس عليها حتى اليوم،

[1] - **دحمان**، غازي(2005)، **الدور الاقليمي السوري راهنه ومستقبله وخياراته**، الحياة 2005/7/5، على الرابط:
http://www.yek-dem.com/moxtarat=2-6-7-2005.htm

والتصـــدي أي الانخراط في مواجهة فاعلة لقوى المعســكر الآخر عبر مجموعة اســتراتيجيات عسكرية وسياسية ومجموعة تحالفات معروفة.

وتميزت سـياسـة سـورية الخارجية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية، بكونها نتاج عوامل موضـوعية تكمن في أوضـاعها التاريخية والجغرافية والثقافية، من دون أن يعني ذلك اسـتبعاد الطابع والتأثير الشـخصـي لقادتها في صـوغ سياستها الخارجية في شكل خاص خلال تاريخها المعاصر.

ظلت قضـية فلسـطين نقطة المركز للسياسـة الخارجية السـورية منذ النكبة وحتى يومنا هذا، ولم تؤد سلسلة المتغيرات الدولية ولا الأحداث الهائلة التي طحنت منطقة الشرق الأوسط إلى أي تغير في مركزية هذه القضـية، صـحيح أن تغيرات مهمة قد طرأت على طريقة مقاربة سورية للقضية الفلسطينية، إذ تحولت من رفض الكيان الصهيوني إلى قبول القرار 242 ومبدأ الدولتين الإســرائيلية والفلســطينية، ومن منطلقات الكفاح المســلح إلى اســتراتيجية الخيارات السلمية لاستعادة الأرض والحقوق، إلا أن مركزية هذه القضية لم تمس، لا في ضمير ووجدان الشـعب السـوري، ولا في العقيدة الفكرية للمنظومة السـياسـية السـورية، ولا في طرائق وأدوات وممارسات آلة السياسة الخارجية السورية.[1]

كان للسـياسـة التي اتبعتها دمشـق تجاه الصـراع العربي – الإسـرائيلي أثر كبير في فتح مجال العمل العربي والعالمثالثي أمام ســورية، في وقت شـــهد نهوض منظمات دولية واقليميـة ذات فـاعليـة وأثر مهم في الســـاحـة الـدوليـة، كمنظمتي عدم الانحيـاز والمؤتمر الإسـلامي وسـواهما والتي اسـتفادت من مناخات الانقسـام العالمي وحاجة القطبين الكبيرين

[1] – **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، شؤون عالمية، كانون الثاني.

إلى حلفاء إقليميين على امتداد الجغرافيا العالمية، وفي المناطق الحيوية والمهمة كالشـــرق الأوسط.[1]

إن متغيرات البيئتين الدولية والإقليمية المتواترة منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، راحت تثير جملة من الشكوك حول مستقبل الدور السوري وقدرته على الاستمرار وفق الصيغة التي تشكل على أساسها. فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، السند الأكبر لدمشق ومن ثم إعلان المنطقة عن رغبتها في صنع سلام نهائي مع إسرائيل، والتي أصبحت في الحسابات الاستراتيجية والعسكرية القوة المنفردة في المنطقة من دون منازع، بدأت سورية بعدتها الايديولوجية وواقعها الاقتصـادي والتقني، وطموحات قيادتها السـياسـية في احتلال موقع مهم على الخريطة السـياسـية للمنطقة، وكأنها تعيش خارج زمان الشـرق الأوسـط المستجد.[2]

ومما لا شـــك فيه أن التحولات الكبرى التي طرأت على البيئة الدولية ألقت بظلالها على البيئة الإقليمية (النظام الإقليمي العربي)، فقد كانت الطبيعة الثنائية لقيادة النظام الدولي تضـع سـقفاً محدداً لتدخل القطبين في الشـؤون الإقليمية لمناطق معينة ومنها النظام الإقليمي العربي، إلا أن انهيار الاتحاد السـوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ترك الولايات المتحدة القوة المهيمنة على المنطقة، وقد وفرّت حرب الخليج الثانية في 15 كانون الثاني 1991م، المناخ الملائم لتدعيم الوجود والنفوذ الأمريكي في المنطقة، وخصـوصـاً التواجد العسـكري. فقد قدمت هذه الحرب أهم دليل على مدى النفوذ الذي أصـــبحت الولايات المتحدة تتمتع به في إدارة

[1] – **دحمان**، غازي(2005)، **الدور الاقليمي السوري راهنه ومستقبله وخياراته**، الحياة 2005/7/5، على الرابط:
http://www.yek-dem.com/moxtarat=2-6-7-2005.htm

[2] – **دحمان**، غازي(2005)، **الدور الاقليمي السوري راهنه ومستقبله وخياراته**، الحياة 2005/7/5، على الرابط:
http://www.yek-dem.com/moxtarat=2-6-7-2005.htm

النزاعات الإقليمية من ناحية، وعلى المأزق الذي باتت بعض الدول الإقليمية تواجهه في غياب قطب دولي موازن للقطب الأمريكي من ناحية أخرى.[1]

وبصفة عامة يتفق دارسو العلاقات الدولية والسياسة الخارجية على أن قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النظام الدولي تزداد كلما ازداد الطابع التعددي للنظام الدولي وكلما ازدادت درجة الصـــراع بين الوحدات الكبرى على قمة النظام. فنظام تعدد الأقطاب ونظام القطبية الثنائية يؤديان إلى زيادة قدرة الوحدات الصغيرة والمستقلة على الحركة المســتقلة، وعلى العكس، فإن نظام القطبية الأحادية من شــأنه أن يحد من قدرة هذه الوحدات على الحركة المســتقلة. وإذا ما أردنا إسـقاط ذلك على سـورية، نرى أنها فقدت جزءاً من حرية الحركة الذي كان متاحاً لها بفعل هيكلية القطبية الثنائية، إلا أنها بقيت تلعب دوراً هاماً على الصعيد الإقليمي، مستفيدةً من ظروف البيئة الإقليمية القائمة بعد نهاية الحرب الباردة، ومن أهمها:

1- حرب الخليج الثانية في كانون الثاني 1991، ومشاركة سورية في التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت، وهذا كان له أثر إيجابي على العلاقات مع الولايات المتحدة.

2- بدء عملية السـلام، وانعقاد مؤتمر مدريد للسـلام عام 1991 ومشـاركة سـورية في هذا المؤتمر، الأمر الذي أعطى ســورية قدرة كبيرة على التعامل مع الظروف الدولية المســتجدة، بسبب دورها المحوري في عملية السلام.

واجهت سـورية إثر تسـارع المتغيرات الدولية، عقبات كبيرة في وجه دورها الإقليمي، وتوجهاتها وســياســتها الخارجية عموماً. وكان ذلك نتيجة متغيرات مهمة في بنيان النســق الدولي، وتوجهات السـياسـة الدولية، في عصـر هيمنة القطب الواحد، وتراجع دور الأنسـاق

[1]- اســم المؤلف غير مذكور، **النظام الدولي الجديد وقضــايا المنطقة العربية**، الرياض: إعداد وإصــدار مكتب الآفاق المتحدة، 1995م، ص187.

والنظم الفرعية، كالنظام الإقليمي العربي، وتراجع دور المنظمات والمؤسسات الدولية، التي طالما استندت عليها دول العالم الثالث في تدعيم مراكزها، كمنظمة عدم الانحياز والأمم المتحدة واليونسكو والأنكتاد، وسواها لمصلحة هيمنة المنظومة الاستراتيجية الموازية والداعمة لنهج وسياسات القوى العظمى الوحيدة في العالم، كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

إنّ سورية استطاعت استثمار الحاجة الأمريكية إلى بناء منظومة شرق أوسطية تتناسب مع مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك على الرغم من خسارة منطقة الشرق الأوسط لعامل مهم كانت تحظى به خلال فترة الحرب الباردة وهو المتعلق بقربها من الاتحاد السوفيتي، إلا أن غياب هذا العامل، بانهيار الاتحاد السوفيتي، لم يؤدي إلى تقليل أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لأمريكا، فهذه المنطقة تشكل الحدود الجنوبية لأوروبة، كما أنها المنبع الأهم للنفط، ومنطقة الشرق الأوسط تضم بين دولها "إسرائيل" التي تبدي الولايات المتحدة اهتماماً بأمنها وازدهارها، ولذلك فإن منطقة الشرق الأوسط بقيت من المناطق المهمة التي تحرص الولايات المتحدة على ممارسة نفوذ فيها.

وإذا ما أردنا تحديد خصائص البيئة الإقليمية المحيطة بسورية في هذه المرحلة فإنه يمكن تلخيصها بما يلي:

1- اختلال ميزان القوة في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، بسبب فقدان الدعم السوفيتي لسورية وللدول العربية التي كانت تعتمد على السوفيت من جهة أولى، ومن جهة ثانية، فإن حرب الخليج الثانية كان لها تأثير سلبي على ميزان القوة في المنطقة لصالح إسرائيل.

2- تفكك النظام الإقليمي العربي، وعدم وجود قوة قائدة ـــ بسبب خروج مصر من الصراع . تستطيع أن تحرك أعضاءه باتجاه التضامن، وذلك على الرغم من وجود عدد من عناصر القوة

بين وحداته، إلا أن التباين في توزيع عناصـــر القوة (الســـكان والقوة العســـكرية والثروة الاقتصادية) حال دون تكريس نظام إقليمي عربي فعّال.

3- غياب القدرة على التنسـيق بين الوحدات المكونة للنظام الإقليمي العربي، فقد دخل النظام العربي بعد الغزو العراقي للكويت في حلقة جديدة من حلقات الصراعات العربية العربية.[1]

4- تدعيم الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية.

هذه باختصـــــار، هي أهم مميزات البيئـة الإقليميـة للنظـام الإقليمي العربي المحيط بسورية، في الفترة السابقة لأحداث أيلول 2001، وإذ تمّ اختيار أحداث أيلول، كحد فاصل بين فترتين متتاليتين، لدراسـة البيئة الإقليمية المحيطة بسـورية، فإن ذلك يعود للتداعيات والتأثيرات الكبيرة التي أفرزتها أحداث أيلول، وبشكل خاص على البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط.

2- أثر أحداث أيلول على البيئة الاقليمية

لقد أثرّت أحداث أيلول 2001، بشكل مباشر على البيئة الإقليمية (الشرق أوسطية)، ذلك لأن مســـرح العمليات العســـكرية الأمريكية انطلق من هذه المنطقة بدءاً بالحرب على أفغانســـتان ثمّ العراق، وبدا واضـــحاً أن هذه الهجمات بمثابة نقطة تحوّل نوعية في علاقات العرب بمحيطهم العالمي، وبشـكل خاص مع الولايات المتحدة، فالمعروف أنه كان هناك مبدأ للسياسـة الأمريكية في علاقتها بالعالم العربي، يسمح بوجود "مساحة للاختلاف"، في المواقف والسياسات، يتقبلها كل طرف منها، باعتبارها واقعاً طبيعياً، أما السياسة الجديدة، فهي تسحب اعترافها بمساحة الاختلاف، وإحلالها بمقولة "من ليس معنا فهو ضدنا".[2]

وبالتالي، فإن الواقع الجديد يفرض على الدول العربية الدخول في سـياق الاسـتراتيجية الأمريكية في المنطقة دون أي اعتراضـات أو مشـاركة في صـنع هذه الاسـتراتيجيات. فالتوجّه

---

[1]- **سعودي**، هالة وآخرون(1996)، **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية**، مرجع سابق، ص266.

[2]- **الغمّري**، عاطف، **انقلاب في السياسة الأمريكية (إعادة ترتيب الشرق الأوسط لصالح إسرائيل)**، ص108.

الأمريكي الجديد، توجه هجومي وليس احتوائياً أو دفاعياً، يسعى لإحداث تغيّرات عميقة في البنى الداخلية للعديد من دول المنطقة، وهو يستند إلى قوة دولة عظمى. وقد تحوّلت منطقة الشرق الأوسط إلى مدخل رئيس ومركز أساسي لهذه السياسة الجديدة، فالإدارة الأمريكية مقتنعة بضرورة تغيير خريطة الشرق الأوسط السياسية على مستويات عديدة.

وإذا أردنا تلخيص جملة المتغيرات التي طرأت على البيئة الإقليمية لسورية منذ العام 2000، نجد أن هذه المتغيرات تتمثل بما يلي:

1- الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في 25 أيار 2000، وقبل وفاة الرئيس **حافظ الأسد** في 10 حزيران 2000 بأسابيع قليلة، حيث نفذّت إسرائيل قرارها بالانسحاب من جنوب لبنان. فتحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي كان أحد أهداف السياسة السورية ويشكل إنجازاً هاماً لسورية ولبنان في ذات الوقت، وذلك من خلال تقديم الدعم للمقاومة اللبنانية، ولكن انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان أعطى الداعين لخروج القوات السورية من لبنان وسحب سلاح المقاومة (حزب الله) حجة جديدة تتمثل في غياب المبرر لاحتفاظ المقاومة بسلاحها.

2- الحرب الأمريكية على الإرهاب، فقد كان تعرض الولايات المتحدة لهجمات الإرهاب في الحادي عشر من أيلول 2001م إيذاناً ببدء مرحلة جديدة في سياستها الخارجية، وخاصةً تجاه منطقة الشرق الأوسط. فقد ردت الولايات المتحدة على تلك الهجمات بتطوير سياسة خارجية هجومية، كانت الحرب على أفغانستان أبرز محطاتها، كما شنت حملة ملاحقة ضد ما عدته جماعات وأنشطة إرهابية، ومارست ضغوطاً قوية على دول العالم المختلفة، خاصة دول الشرق الأوسط، لإجبارها على التعاون معها في الحرب ضد الإرهاب. واتسم رد الفعل الأمريكي ضد أحداث الحادي عشر من أيلول بدرجة عالية من الجدية لخصها الرئيس جورج بوش في عبارات من نوع (لا حياد في الحرب ضد الإرهاب).

3- الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله عام 2003، وما نتج عنها من تداعيات على صعيد منطقة الشرق الأوسط، وبالنسبة لسورية، فإن الوجود الأمريكي في العراق مثل تهديداً مباشراً لها بعد أن بات الجيش الأمريكي موجوداً على طول الحدود الشرقية لسورية. وقد ارتبط الاحتلال الأمريكي للعراق بزيادة التصـــريحات الأمريكية العدائية تجاه ســـورية. وقد زاد تواتر التصريحات الأمريكية المعادية لسورية، مباشرةً بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، بحيث بدا الحال كما لو أن الولايات المتحدة الأمريكية تخطط من أجل اســـتهداف ســـورية بسلسلة من الضغوط السياسية والعسكرية.[1]

4- انتقال السـياسـة الأمريكية من مرحلة الحفاظ على الاسـتقرار الإقليمي، إلى مرحلة جديدة تتمثل بزعزعة اســـتقرار المنطقة، وهذا ما يؤكده **روبرت ســـاتلوف**، المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الأمريكي، بقوله: "تاريخياً كان السعي للحفاظ على الاستقرار ميزة أساسية في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. **جورج بوش** كان أول رئيس يقول إن الاستقرار بحد ذاته عثرة في طريق المصالح الأميركية في المنطقة. بعد أحداث 11 أيلول، سعت الإدارة نحو سياسة من عدم الاستقرار البناء، بناءً على الاعتقاد بأن حماية المواطنين الأمريكيين والمصالح الأمريكية يتم عبر تغييرات أساسية في أنظمة الشرق الأوسط. وفي هذا الاتجاه اتخذت الولايات المتحدة عدداً من الإجراءات القسـرية وغير القسـرية بدءاً من الحرب على أفغانستان والعراق، وصولاً إلى عزل ياسر عرفات وتشجيع رئاسة فلسطينية جديدة، ثم إلى الضغط بلطف على مصر والسعودية للمضي في طريق الإصلاحات".

لقد وجدت الولايات المتحدة بأحداث أيلول 2001 فرصة لتبرير استكمال تحقيق ما لم تنجح في تحقيقه في حرب الخليج الثانية عام 1991، ولذلك عملت على إعادة صياغة منطقة

[1]- **عبد الجواد**، جمال(2005)، **المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان**، كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 152، ص4، 10.

الشرق الأوسط بما يتناسب مع مصالحها ويحقق أهدافها، واختارت أن تكون نقطة البداية من العراق. وبالتالي يمكن القول أن البيئة الإقليمية المحيطة بسورية خلال فترة ما بعد أحداث أيلول 2001، شهدت تحوّلاً نوعياً تمثّل في الاحتلال الأمريكي المباشر للمنطقة، وانتقال السياسة الأمريكية في المنطقة إلى مرحلة فرض التغيير بالقوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها، وهذا التغيير ألقى بظلاله على السياسة الأمريكية تجاه سورية حيث تصاعد التهديد بوتائر عالية باستخدام القوة ضد سورية، والعمل على عزلها.

ولم تخف صراحة **الأسد** هذه الضغوطات مع محاولة التأكيد على آنيتها وطبيعتها كسحابة صيف، دون قدرتها على التأثير بالقرار السوري، حيث قال علانية: "طبعاً أنا لست قلقاً على سورية عندما أتحدث في هذا الإطار لأننا جربنا هذه الألغام في الماضي"، وعليه تبنت سياسة مواجهة العزل على صعيد الخطاب السياسي إضافة للخطوات السابقة الأطر التالية:[1]

- العزل مخطط وليس نتيجة موقف أو شخص.
- مواجهة العزل بثبات الموقف بدل التنازل الذي ينصح به البعض، وهو الحكمة للنجاح فيه، وعليه يقول الأسد: "هناك مخطط دولي يسير، وعندما نصل في يوم من الأيام غلى مواجهة كبيرة ونحن متنازلون لن نتمكن من الصمود".
- مواجهة العزل سهلة استناداً إلى رسوخ الجذور، وبالعودة إلى وقوف الشعب في صف قيادته، التي تستلهم بدورها قرارها من قيمه، لكنها مستحيلة بمسايرة الأهواء الخارجية، بعيداً عن إحساس الناس، ومن هنا جاء شرح الأسد المفصل: "يتحدثون عن عزل سورية وحاولوا إقناع العالم أنهم تمكنوا من عزل سورية، وكادوا يقنعوننا أو أرادوا أن يقنعونا أننا انعزلنا حتى عن أنفسنا، نحن نقول لهم بأن هذا المصطلح ينجح في حالة

[1] – **المصري**، عربي(2007)، "**مستويات الدعم الجماهيري للقرارات الرئاسية (المفصلية ـــ المؤثرة) في حياة الشعب السوري 2000–2007**"، سورية 2000–2007 سنوات التحدي والبناء، مجموعة مؤلفين، دمشق، ص71–72.

واحدة، عندما تكون الجذور خارج الوطن، عندما تكون هذه الجذور مزروعة في الخارج، وتسقى في الخراج، وتغذى في الخارج، عندها يقطعون عنها الماء فيسقط أصحابها، أما عندما تكون هذه الجذور داخل الوطن، وتغذى من قبل الشعب، وتنمى من خلال عاداته وتقاليده وتاريخه، فهي لا تعزل غلا من قبل الشعب فقط، والشعب يفتح ذراعية لكل من يعلم بصدق وإخلاص من أجل خدمته".

- ليس العزل الذي تواجهه سورية مسألة طارئة، تزول بزوال المسبب، لكنها مفتاح لقبول سياسة التنازلات التي لا تنتهي غلا بجرف الوطن في معدة الطامعين بمقدراته، حيث يقول الأسد: "إذا كنا نواجه العاصفة بالانحناء فلا يعني أن نقتلع جذورا، هم لا يطلبون منا أن ننحني فقط، بل أن نقتلع الجذور، ولكن اليوم بعد سنوات من طرح مفهوم العاصفة، لأنهم دائماً يقولون لنا عاصفة، لكن العاصفة تمر، لا يوجد عاصفة لا تنتهي، ما هذه العاصفة المستمرة من دون حدود، المطلوب أن نبقى في حالة انحناء، هم لم يقولوا زلزالاً، لم يقولا بركاناً، انفجار حريق، دائماً يقولون عاصفة، نحن امتصينا هذا المصطلح في عقولنا ولم نعرف كيف نخرج منه، ولم نفكر ما هو المصطلح البديل، اليوم نفكر إذا كانت عاصفة فعلينا أن ننتظر الخطر من فوق،ولكن هذا الخطر لم نره بهذه الطريقة، رأينا أن الخطر يأتينا مت تحت الأرض وليس من فوق الأرض، هو يأتي عل شكل جرافة تريد أن تجرف التربة وتضرب الجذور من الأسفل".
- سياسة العزل ليست ثمناً خاصاً بسورية، بل ثمن ستصل فاتورته إلى كل الدول المستضعفة، يفرضه صراع القوى العظمى على تقاسم مناطق النفوذ والسيطرة، لهذا يشرح الأسد ذلك بقوله: "وكنا ندفع ثمنين.... ثمناً تدفعه الدوى الصغرى، هو ثمن صرع القوى الكبرى، وكان الصراع قبل غزو العراق هو صراع قوي مع الغزو وضد الغزو، وفي الوقت نفسه ندفع ثمناً مباشراً هو ثمن إقحام دول مختلفة ومنها سورية لتأييد هذه الحرب بع الغزو مباشرة.... كمنا ندفع ثمن التسويات والمصالحات التي

حصلت بين القوى الكبرى وكنا ندفع بشكل مباشر ثمن موقفنا المعارض للحرب، اليوم ندفع ثمن تقاسم مصالح بين الدول الكبرى، وندفع ثمناً مباشراً سببه فشل الاحتلال وغزو العراق، أي أنه في كل المراحل القوى الكبرى هي أساسية والعلاقة بين الدول الكبرى بكل أشكالها بحاجة إلى ديناميكية، والديناميكية بحاجة إلى طاقة، والطاقة بحاجة إلى مواد احتراق، كالاستقلاب الخلوي، واستقلاب الخلية بحاجة غلى سكر كمادة احتراق ليخلق الطاقة التي تساعد الخلية على الحياة، والشيء نفسه بالنسبة للعلاقات الدولية، هذه المواد التي تحترق دائماً هي الدول الصغرى وخاصة أننا نزج أنفسنا ونعرض أنفسنا كمواد احتراق".

- إن هذه الأسس المنطقية لم تواكبها حرفية في التغطية الإعلامية لتحقيق الدعم اللازم لها، حيث تبين بعد مراجعة 329 خبراً حول لقاءات الرئيس وزيارته، أن السواد الأعظم من هذه الأخبار يقدم عن طريق قالب الهرم المقلوب التقليدي، مع تشابهها في الوسائل الإعلامية جميعها المرئية والمسموعة والمقروءة دون أي مراعاة لخصوصية الوسيلة، إضافة لاعتمادها "كليشة واحدة" تنص عند اللقاء على صيغة حرفية واحدة يمكن للمحرر أن يملأ فراغاتها باختلاف شخصية الضيف، وينطبق الأمر نفسه على أخبار الزيارات التي يقوم بها الرئيس وهذه التغطية ــ بعمومها ــ لا تراعي إشكالية التكرار حتى في الصياغة، وضرورة التلوين، انطلاقاً من أن الناس الذين يعيشون إلى جانب شاطئ البحر لا يسمعون أمواجه، لأنهم اعتادوا عليها.

وأخيراً فإننا نؤكد أن سورية ستبقى عاملاً إقليمياً لا يمكن تجاوزه طالما بقي للجغرافيا دورها وبقيت السياسة السورية فاعلة في محيطها, وهذا ما يستوجب منها البقاء على اتصال بجميع الأطراف الإقليميين والدوليين, وستبقى السياسة الخارجية السورية من أهم مصادر مشروعية الدور السوري عربياً, طالما بقيت ملتزمة بالمصالح العربية والقضايا القومية.

المحدد الثاني: الصراع العربي الصهيوني

لقد هيأت حرب الخليج الثانية 1991 الظروف المناسبة لانطلاق عملية التسوية السياسية في المنطقة، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام. ففي 21 تشرين الثاني 1990، عُقدت القمة السورية– الأمريكية في جنيف، حيث تمت مناقشة موضوع أزمة الخليج وقضية الصراع العربي– الإسرائيلي، وكان الجانب الأكثر أهمية بالنسبة لسورية في هذه القمة، القرار الأمريكي بإطلاق عملية السلام على أساس الدعوة إلى مؤتمر يضم جميع الأطراف وفق مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن 242 و338[1].

وفي آذار 1991، ألقى الرئيس **بوش** خطاباً أمام جلسة مشتركة للكونغرس قال فيه: "لا بد أن نفعل كل ما نستطيعه لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين .... إن السلام الشامل يجب أن يعتمد على قراري مجلس الأمن 242و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام".[2]

---

[1]– **أبو غالون**، محمد توفيق(1998)، **العلاقات السورية ـ الأمريكية منذ عام 1948**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، ص294.

[2]– **كوانت**، وليام .ب، **عملية السلام (الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي ـــ الإسرائيلي منذ عام 1967)**، مرجع سابق، ص375.

نظرت سورية إلى المشاركة في المفاوضات على أنها تمثل مدخلاً ملائماً يجنبها العزلة الدولية، إذ أن العزلة تعني في النهاية تقويضاً أو انتقاصاً من قدرتها على منع أو عرقلة التقدم على المسارات الأخرى للتسوية متى شاءت، أو متى رأت أن ذلك التقدم يتعارض مع مصالحها.[1]

وفي تموز 1991، أعلنت سورية موافقتها على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، وفي تشرين الأول 1991، وبرعاية أمريكية ــ سوفيتية، افتتح مؤتمر مدريد للسلام بحضور كل من سورية ولبنان ووفد أردني فلسطيني مشترك وإسرائيل، كما حضر الافتتاح ممثل عن الأمم المتحدة وممثل عن المجموعة الأوربية. وفي تشرين الثاني من ذات العام، بدأت أول جلسة مباحثات ثنائية بين سورية وإسرائيل، وتمّ الاتفاق على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الجولان والأراضي العربية المحتلة. ومع انتهاء الجولة الأولى، اختلفت الأطراف المشاركة حول مكان استئناف المفاوضات، إذ رغبت إسرائيل في عقدها في الشرق الأوسط، مداورة فيما بين (إسرائيل) والدول العربية الأخرى، في حين أصرّت سورية ولبنان على مدريد. وفي النهاية تمّ الاتفاق على واشنطن لمواصلة محادثات السلام فيها.

لم تكن مشاركة سورية في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 تعبيراً عن اقتناعها بأهمية المؤتمر وجدوى الأخذ بأسلوب التسوية السلمية لحل الصراع مع إسرائيل، بقدر ما كانت تعبيراً عن تكيف تكتيكي مع موقف يتسم بالتعقيد الشديد فرضته جملة من المتغيرات الدولية والإقليمية. حيث نظر الرئيس **حافظ الأسد** إلى تلك المشاركة باعتبارها مدخلاً مهماً للتعامل الإيجابي مع تلك المتغيرات، وكان الرئيس **الأسد** قد بدأ في التوجه بانفتاح على الجهود الأمريكية في عملية السلام مع نهاية عام 1989، في إطار استراتيجيته للتكيف مع عدة متغيرات دولية أهمها عدم رغبة الاتحاد السوفيتي بقيادة **جورباتشوف** في دعم **الأسد** لتحقيق

1 – Aryeh Shalev. ***Israel and Syria: Peace and Security on the Golan*** . (Israel ,tel A VIV university, 1994), p65

نوع من التوازن الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل، فقد تبنى الاتحاد السوفيتي هو الآخر الدعوة إلى ضـرورة التوجه لحل الصـراع العربي الإسـرائيلي سـلمياً، وفي هذا السـياق قام الاتحاد السوفيتي بطي صفحة الخلافات مع إسرائيل، وأعاد العلاقات معهما في أكتوبر 1991، وكان أول مظاهر هذا التكيف في موقف سورية هو مشاركتها قوات التحالف في حرب الخليج الثانية ضـد العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[1]، التي بدأ الرئيس **الأسـد** يشـعر تجاهها بثقة أكبر، لا سـيما بعد إدراكه أن المعادلات الدولية قد تغيرت كثيراً، بما يجعل من المشـاركة في تلك القوات الخيار الأفضل من الناحية البراجماتية.[2]

وفي 28 كانون الثاني 1992، عُقدت الجولة الأولى من المحادثات متعددة الأطراف في موسـكو ولم تحضـرها سـورية، باعتبارها نوعاً من أنواع التطبيع السـابق لأوانه ومكافأة مجانية لإسـرائيل بلا مقابل. وفي نفس المرحلة بدأت الحقائق السـياسـية الداخلية تفرض ذاتها في كل من الولايات المتحدة و(إسـرائيل)، فقد انهار ائتلاف رئيس الوزراء الإسـرائيلي الأسـبق **اسـحق شـامير**، وحُدد شـهر تموز 1992، موعداً لإجراء الانتخابات المبكرة. في حين كانت ولاية **بوش** قد شارفت على النهاية، وبدأ يتهيأ للانتخابات الرئاسية.

أدّت الانتخابات الإسرائيلية إلى هزيمة حزب الليكود وفوز حزب العمل في الانتخابات. وأصـبح **إسـحاق رابين** رئيسـاً للحكومة الجديدة، عيّن **رابين** "**إيتمار رابينوفيتش**"* رئيسـاً للوفد المفاوض مع سـورية، وعُقدت الجولة السـادسـة من محادثات السـلام في واشـنطن في اليوم التالي لانتقال وزير الخارجية الأمريكي **جيمس بيكر** وكبار أعضـاء فريقه بالكامل إلى البيت الأبيض، وأصـبحت سـياسـة الشـرق الأوسـط في يد القائم بأعمال وزير الخارجية **لورانس**

---

[1] –Laura Zittrain Eisenberg and Neil Caplan, ***Negotiating Arab – Israel Peace: Patterns, Problems>Possibilities,*** (Indian: Indian university Press,1998), . 79

[2] – **سـلامة**، معتز محمد السـيد(1997)، **القرارات العربية بالمشـاركة في مؤتمر مدريد 1991: دراسـة للقرارين السـوري والفلسطيني**، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص220.

* أستاذ جامعي متخصص بالشؤون السورية.

إيغلبرجر، ويعاونه إدوارد **جيرجيان** وبالتالي فإن التوقعات المأمولة من هذه الجولة كانت ضئيلة.

أدت الانتخابات الأمريكية إلى هزيمة الرئيس **جورج بوش** الأب، وذلك على الرغم من الانجازات الكبيرة التي حققها في مجال السياسة الخارجية، وفوز المرشح الديمقراطي **بيل كلينتون**. وأثناء الفترة التي ظل فيها الرئيس القديم في منصبه حتى يتم تنصيب الرئيس الجديد، تصاعدت حدة التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فقد قام **رابين** بترحيل أكثر من 400 فلسطيني إلى لبنان، إلا أن لبنان رفض السماح لهم بدخول لبنان، ولذلك بقي الفلسطينيون المبعدون على الحدود في الجنوب اللبناني في ظل ظروف صعبة. وقد ألقى هذا الحدث ظلالاً قاتمة على محادثات السلام، وأكدت الأطراف العربية أن المحادثات لن تستأنف إلا بعد أن يُعاد المبعدون إلى ديارهم.[1]

تابع الرئيس **كلينتون** سياسة سلفه بوش إزاء عملية السلام، واستطاع خلال الشهور التسع الأولى من ولايته أن يحقق إنجازات على المسار الإسرائيلي ـــ الفلسطيني، ففي 13 أيلول 1993 تمّ توقيع اتفاقية أوسلو بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وقد اعترضت سورية على هذه الاتفاقية واعتبرتها خروجاً عن الإجماع العربي الذي تمّ على أساسه المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، وقد قال الرئيس **حافظ الأسد** عن هذه الاتفاقية "كل بند في هذه الاتفاقية يحتاج إلى اتفاق".

وفي 16 كانون الثاني 1994، عُقدت قمة سورية ـ أمريكية في جنيف، بين الرئيسين **حافظ الأسد وبيل كلينتون**، إذ أعلن **كلينتون** في هذه القمة أن مفتاح الحل بيد سورية، ولها الدور الحاسم في عملية السلام. فيما قال الرئيس **حافظ الأسد** "إن الثوابت السورية من عملية السلام واضحة وبسيطة، إن ما تريده سورية حق عادل، وأنها مستعدة لكل الخطوات التي تقود

[1]– **كوانت**، وليام .ب، مرجع سابق، ص385. 386.

إلى سـلام عادل وشـامل ودائم، وأنه لا بد من الحزم الأمريكي تجاه الجانب الإسـرائيلي الذي يعرقل تقدم السلام في المنطقة، لقد أصبح السلام خياراً استراتيجياً لسورية".

لقد أدار **الأسد** المفاوضات بدرجة عالية من التحكم والسيطرة، ووجه مفاوضيه ليكونوا مؤدين لوظائفهم بشكل فعال بحيث يعودون إليه، وإليه وحده في النهاية، وهو ما أعطاهم الثقة والحماية بنفس الوقت من تدخلات المؤسسات الأمنية والعسكرية الأخرى.

في بداية تشرين الأول 1994، أعلن الرئيس الأمريكي بأنه سيقوم بجولة في المنطقة لحضور مراسم توقيع اتفاق "وادي عربة"، وستشمل هذه الجولة سورية، التي قال عنها "بأنه سيكون مخطئاً إن لم يقم بزيارتها". وقد عارضت سورية اتفاق "وادي عربة"، ووصفه الرئيس **حافظ الأسد** بأنه "اتفاق منفرد أضعف موقف الأردن ولم يُضعف موقف سورية".

في 27 تشرين الأول، وصل الرئيس **كلينتون** إلى سورية، واجتمع مع الرئيس **حافظ الأسـد**، وفي أعقاب الاجتماع قال **الرئيس الأسـد** "المحادثات كانت مثمرة وإيجابية، وهناك ارتياح عميق لتطابق وجهات النظر بشأن أهمية تحقيق السلام الشامل على أساس قرارات مجلس الأمن 242ـــ 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام". وقال الرئيس **كلينتون** "لقد أحرزنا تقدّماً على المسار السوري ـــ الإسرائيلي، والرئيس **حافظ الأسد** صلب، إلا أنه أهل للثقة، ويذهب إلى ما وراء الدبلوماسية العلنية، إلا أنني مقتنع بأن سورية تريد السلام، وتسعى إليه بشكل جدّي، لقد تحدّثنا عن العلاقات السورية ـ الأمريكية واتفقنا بشكل تام على دفعها بشكل قوي نحو الأمام". وكان من أهم نتائج الزيارة، الاتفاق على استئناف المفاوضات السورية . الإسرائيلية، وتمّ اختيار ضاحية "واي بلانتيشن" قرب واشنطن كمكان لاستئناف المفاوضات، وذلك في ظل تعهد أمريكي أعلن عنه الرئيس **كلينتون**، ومما جاء فيه "إن كل من سـورية و(إسرائيل) اختارا السلام كخيار استراتيجي، وتعهدا بتحقيق السلام خلال العام 1995".

في 4 تشرين الثاني 1995، تمّ اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي **اسحق رابين**، وأصبح **شمعون بيريز** رئيساً لحكومة إسرائيل، تابع شمعون بيريز سياسية سلفه **رابين** فيما يتعلق بعملية السلام والمفاوضات السورية ـــ الإسرائيلية، إلا أن هذه المفاوضات كانت قد توّقفت في 11نيسان 1996، إثر قيام إسرائيل بعملية عسكرية واسعة في الجنوب اللبناني "عناقيد الغضب"، وعلى إثر هذه العملية العسكرية رفض الرئيس **حافظ الأسد** استقبال وزير الخارجية الأمريكي **وارن كريستوفر** الذي كان يريد زيارة سورية.[1]

أدت الانتخابات الإسرائيلية عام 1996، إلى هزيمة **بيريز** وصعود نتنياهو إلى سدة الحكم، وخلال عهده الذي استمر حتى منتصف كانون الأول 1998، لم يوافق **نتنياهو** على أي عودة للمفاوضات على المسار السوري ولم يعترف بما تمّ تحقيقه على هذا المسار في جولات المفاوضات السابقة، وبذلك بقيت عملية السلام خلال عهد **نتنياهو** تراوح مكانها.

مع بداية عام 1999، أصبح **إيهود باراك** رئيساً لحكومة إسرائيل، وفي ذات العام أعلن الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** عن استئناف المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية من النقطة التي توقفت عندها في آذار عام 1996، وقال **كلينتون** في هذا الإعلان "إن عملية السلام في الشرق الأوسط قد دخلت مرحلة محورية ويمكن أن تقرر مصير المنطقة لأجيال آتية ..... وإن المفاوضات سوف تُستأنف على أساس قرارات الشرعية الدولية بين سورية وإسرائيل".[2] وفي 15 كانون الأول 1999، تمّ افتتاح المفاوضات على المسار السوري في واشنطن بكلمة ألقاها الرئيس الأمريكي. وفي هذه الجولة تمّ الاتفاق على تحديد مدينة "شبردزتاون" بولاية وست فرجينيا لتكون مكاناً لعقد الجولة الثانية من المفاوضات بين سورية وإسرائيل في الثالث

---

[1]– **أبو غالون**، محمد توفيق(1998)، **العلاقات السورية الأمريكية منذ عام 1948**، مرجع سابق، ص304 . 312.

[2]– **عرسان**، علي عقلة(2000)، **صمود وانهيار التفاوض العربي الإسرائيلي بعد مؤتمر مدريد**،ج3، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ط1، ص412.419.

من كانون الثاني عام 2000. وفي هذه الجولة تعهد الرئيس الأمريكي لرئيس وزراء إســـرائيل **إيهود باراك** بتعزيز قدرات إسرائيل وضمان تفوقها النوعي في المجال العسكري.[1]

في 26 آذار 2000، عُقدت قمة سـوريةـــ أمريكية بين الرئيسـين **حافظ الأسـد وبيل كلينتون** في جنيف بسويسرا، من أجل التباحث حول عملية السلام والمفاوضـات على المسار السوري، حيث قال الرئيس الأمريكي في هذه القمة "إن الكرة بين يدي الرئيس **الأسد**"[2]. إلا أن قمة جنيف لم تنجح في تحقيق أي تقدم على صـعيد المفاوضـات بسـبب الموقف الإسـرائيلي الرافض للانسحاب إلى حدود 1967م، وعدم رغبة أمريكا في ممارسة أي ضغط على إسرائيل فيما يتعلق بهذا المجال، وهذا أدى إلى توقف المفاوضات بين سورية وإسرائيل، وبالتالي الفشل في التوصل إلى تحقيق السلام.

لقد بقي الصراع العربي– الإسرائيلي وعملية السلام مُحددان رئيسان للسياسة الأمريكية تجاه سـورية، كما أنّ انطلاق عملية السـلام في بداية التسـعينات من القرن العشـرين كان له تأثيراً مرحلياً على السياسة الأمريكية تجاه سورية، تمثل في إدراك واشنطن لأهمية سورية في عملية السلام، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً بسبب فشل المفاوضات في التوصل إلى اتفاق للسلام.

الاعتبارات التي حكمت الموقف السوري طيلة فترة التفاوض مع إسرائيل:

لا بد من الإشـارة أو التأكيد على بعض الاعتبارات التي حكمت الموقف السـوري طيلة فترة التفاوض مع إسرائيل، وهي:

أـــــ إن قبول سـورية دخول عملية السـلام في مدريد جاء في إطار سـياسـة التكيف مع الأوضاع المعقدة الموجودة آنذاك.

[1] المرجع السابق، ص451.

[2]– المرجع السابق، ص546.

ب ـــ كان الرئيس **حافظ الأسد** يؤكد على الدخول إلى مؤتمر السلام برؤية عربية مشتركة، تقوم على التنسيق العربي، لكن ذلك كان يعني من وجهة نظر الرئيس الفلسطيني الراحل **ياسر عرفات**، تأكيد تبعية القرار الفلسطيني لسورية.

ج ـــــ إن سورية قد اعتمدت على خلق نوع من الارتباط الكامل مع المسار اللبناني، وبدا المساران وكأنهما مسار واحد، فكان الاتفاق السوري اللبناني على توحيد مسارات التسوية بحيث تحل مسألة الجولان ومسألة الجنوب اللبناني في إطار قضية واحدة،[1] بعد أن تم توقيع معاهدة " الأخوة والتعاون والتنسيق السورية اللبنانية" في 21 أيار 1990، التي حولت المسارين السوري واللبناني إلى مسار واحد، وقد أدى هذا الاتفاق إلى شعور **الأسد** أن موقفه قد تحس بعض الشيء بعد خسارته الاتحاد السوفيتي وبعد الخطوات المنفردة التي اتخذها الرئيس **ياسر عرفات** في عملية التسوية،* والتي توجت فيما بعد باتفاق أوسلو.

وعندما اتخذ الرئيس **حافظ الأسد** قراراً استراتيجياً بالانخراط في عملية سلمية مع إسرائيل قائمة على أسس الشرعية الدولية المتمثلة بالقرار 242 ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، لم تتردد سورية لحظة واحدة طيلة العقدين الماضيين في تكرار تمسكها بهذه الاستراتيجية السلمية، إلا أن فرقاً كبيراً في الأسلوب والشكل طرأ على الخطاب السياسي والدبلوماسي السوري، كما سنبين فيما يلي:

أصبح من المعروف بشكل جيد الآن، ولا سيما بعد نشر مذكرات الرئيس **بيل كلينتون** والمبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط **دينس روس**، أن إسرائيل التزمت عبر الوديعة الشهيرة المسماة بوديعة **رابين**، بأن مرجعية أي حل سلمي بين سورية وإسرائيل إنما ستقوم على مبدأ

---

1 ـــ **علي**، جمال سلامة(2002)، **إسرائيل والعلاقات المصرية السورية: دراسة في أثر متغيرات الصراع العربي الإسرائيلي على علاقة الدولتين**، القاهرة: دار مصر المحروسة، ص30.

* – كان الرئيس **عرفات** في خطابه أمام الأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1988 قد أكد رغبة الشعب الفلسطيني في إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط، وصرح علناً نبذه للإرهاب وقبوله دول إسرائيل.

الأرض مقابل السلام. هذا هو المبدأ وذاك هو الإطار الذي لا خلاف حوله بين البلدين، وأما التفاصيل فتترك للمفاوضات، إلا أن المثل الفرنسي الشهير يقول أن الشيطان إنما يختبئ في التفاصيل، وبالفعل فقد انهارت مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية ثلاث مرات في العقد الماضي: مرة عندما جرى اغتيال **رابين** على يد أحد المتطرفين اليمينيين الإسرائيليين، وثانية لدى تردد **بيريز** في إبرام اتفاق سلام مع سورية ودعوته إلى انتخابات عامة خسرها، والثالثة عندما تراجع **إيهود باراك** في اللحظات الأخيرة عن إبرام اتفاق سلام مع سورية خوفاً من خسارته للانتخابات التي كانت مزمعة في إسرائيل، وهو تراجع لم ينقذ عنقه من مقصلة الإعدام السياسي، ففشل في أن يدخل التاريخ كصانع سلام، وفشل في أي يفوز مجدداً بمنصب رئيس الوزراء الإسرائيلي.[1]

ومع أن **باراك** قد أنكر بقوة روايتي **كلينتون وروس** عن مسؤوليته الشخصية في فشل المفاوضات السورية الإسرائيلية، إلا أن مجموعة من أعضاء الفريق التفاوضي الإسرائيلي أنفسهم نشروا شهادات داعمة لما قاله **كلينتون وروس**، وداحضة لمزاعم **باراك**.[2]

واقع الأمر أن سورية قصرت في رواية حقيقة ما حدث للعالم، فاستطاعت الآلة الإعلامية الإسرائيلية الهائلة النفوذ أن تسوق قصة مفادها أن الرئيس **حافظ الأسد** ضيع فرصة تاريخية للسلام في قمة جنيف نتيجة تمسكه بشريط من الأرض لا يزيد عن 100 متر! وأصبحت الرواية المهيمنة السائدة في الولايات المتحدة بشكل خاص: هل يعقل أن تتشنج سورية وتتخندق في مواقفها الرافضة للسلام من أجل 100 متر في حين أظهرت إسرائيل مرونة وتسامحاً وسخاءاً في عروضها السلمية تجاه سورية؟[3]

---

[1] – **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، شؤون عالمية، كانون الثاني.

[2] – المرجع السابق.

[3] – المرجع السابق.

وأمام الصمت السوري أو التصريح الخجول بحقيقة ما حدث، نجحت إسرائيل في تعميم نسختها الأسطورية عن وقائع مفاوضات السلام السورية الإسرائيلية، إلا أنه نجاح لم يصمد طويلا أمام استراتيجية دبلوماسية جديدة دشنتها سورية بمقابلة شهيرة للرئيس **بشار الأسد** مع صحيفة النيويورك تايمز قال فيها أنه مستعد لاستئناف المفاوضات السلمية مع إسرائيل فوراً ومن حيث توقفت، وبعد ذلك تتالت سلسلة من التصريحات المباشرة وغير المباشرة تعيد تكرار ذلك الموقف بصورة ثابتة ومستمرة، والهدف من ذلك يقوم على نقطتين رئيستين:[1]

الأولى أن تصحح سورية الصورة الحقيقية لها ولإسرائيل أمام ساحة الرأي العام العالمي، ولا سيما الرأي العام الأمريكي، بل وحتى في إسرائيل نفسها، فسورية مستعدة لاستئناف المفاوضات دون شروط مسبقة تجهضها، ولكنه استئناف لا يقوم على فراغ بل على مرجعية معروفة ومبادىء أقرت بها إسرائيل نفسها في يوم من الأيام لكنها تنكص عنها اليوم. وربما كان الشرط الوحيد الذي تتمسك به سورية اليوم هو ألا تجري هذه المفاوضات عبر قنوات سرية، فسورية لا تجد أي فائدة أو مغزى من الاتصالات السرية، بل هي تشتبه بها وتشك في دوافع المنادين لها.

أما النقطة الثانية فهي أكثر عمقاً وأبعد أثراً، إن خلاصة تجربة سورية التفاوضية مع إسرائيل هي أن إسرائيل لا ترغب حقا بالسلام، لا مع السوريين ولا مع الفلسطينيين، وما تصريحاتها العلنية ومواقفها الخطابية إلا ذر للرماد في العيون. إن هذا لا يعني أن السلام مستحيل مع إسرائيل، فالسياسة الدولية ومعطيات الشرق الأوسط أشبه بكثبان الرمال المتحركة، والواقع الحالي قد يتغير في المستقبل، غير أن هذا يظل افتراضاً، أما الوقائع الدامغة فتشير كلها إلى

[1] – المرجع السابق.

أن إســـرائيل حكومة ومجتمعاً لا تؤمن بصـــلح تاريخي مع جيرانها العرب، بل تؤمن بفرض قسري لشروطها ووفق مجموعة مفرداتها الخاصة بها.

لقد اتسم الموقف على المسار السوري ـ الإسرائيلي، منذ بدء عملية السلام، في مدريد، عام 1991، بسـمات خاصـة، تمثل أبرزها في التعثر، وافتقار الجانبَين إلى دافع التسـوية، وبقاء الجولان أكثر جهات إسرائيل هدوءاً.

ومن هنا نصـل إلى نقطة أسـاسـية وجوهرية في موقف سـورية تجاه إسـرائيل ورؤياها لحل سلمي محتمل للنزاع السوري الإسرائيلي، إن قراءتنا الاستراتيجية هي أنه مع أن إسرائيل غير مهيأة الآن للوصـول إلى حلول سـلمية عادلة وشـاملة مع سـورية والفلسـطينيين، إلا أن الحتمية التاريخية تشير إلى أنه في لحظة معينة سيتعب الشعب الإسرائيلي من استمرار هذا الصراع إلى ما لا نهاية، وسيدرك أن وعود متشددين من أمثال **شارون** (أعطوني مئة يوم فقط فأفرض تهدئة شـــاملة وســـلاماً إســـرائيلياً على الجميع) لن تؤدي إلا إلى المزيد من الكوارث الإنسـانية لجميع الأطراف على حد السـواء، عندها فقط سـينضـج رأي عام إسـرائيلي مطالب بالسلام مع سورية والفلسطينيين، وبحل عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط.[1]

ولكن ما الذي بوسـع سـورية أن تفعله بانتظار حدوث ذلك: المزاودون يطلبون تفجيراً فورياً، والمهرولون يطلبون تسليماً فورياً، وبين هذا وذاك يكثر الصراخ والضجيج.

أما سـورية فتتمسـك باسـتراتيجية تقوم على القراءة الصـحيحة والواقعية والمعتدلة للظروف التي تمر بها المنطقة العربية، وتدرك أن التاريخ يسير في دورات ومسـارات متعاكسـة، وقد لا يكون هذا عصـراً ذهبياً عربياً، إلا أن سـياسـة المحافظة على الثوابت الأسـاسـية وعدم التفريط بالحقوق تتطلب نفساً طويلاً وصبراً على الشدائد وانتظاراً هادئا لدورة جديدة من دورات التاريخ قد تأتي بمعطيات تغير كثيراً من واقع الأمور، غير أن الأهم هو ألا تضعف سورية أمام إغراء

[1] – المرجع السابق.

الحل السريع والسهل فتخسر ما لا تستطيع استعادته أبداً في المستقبل، وذلك في الوقت نفسه الذي تتبع فيه سياسة خارجية فاعلة تقوم على التحالفات وإرساء الصداقات وتعزيز المصالح المتبادلة وإدراك واع لحقيقة المتغيرات الدولية المستجدة وانخراط أفضل في المنظومة التجارية والاقتصادية العالمية الحديثة.[1]

المفاوضات السورية . الإسرائيلية

يمثل الجولان ركيزة استراتيجية جوهرية في السياسة الدفاعية لإسرائيل، كما أنه يمثل مركزاً استراتيجياً لصد أي هجوم سوري في المستقبل، ويشكل مع سهل البقاع مصدراً استراتيجياً للجبهتين الشمالية والشرقية لإسرائيل[2]، إضافة إلى ذلك فإن إسرائيل تنظر إلى هضبة الجولان باعتبارها المدخل الرئيس للسيطرة على بحيرة طبرية التي تعدها أكبر احتياطي مائي لها، ومن ثم ترفض الانسحاب من الجولان، فالأمن الإسرائيلي يتوقف على حجم الانسحاب من الجولان،[3] كما أشار **إسحاق موردخاي** وزير الدفاع الإسرائيلي في آب 1998.

ورغم أن سورية دخلت عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي منذ بداياتها، من خلال مشاركتها في مؤتمر مدريد إلا أن المسار السوري الإسرائيلي كان الأقل حظاً من حيث التقدم، بل إنه كان الأكثر تعرضاً للتوقف الذي وصل في أحيان كثيرة إلى مرحلة الجمود، وربما يعود ذلك بالأساس إلى الطبيعة المعقدة لهذا المسار، فالصراع السوري ـ الإسرائيلي على الجولان هو في جوهره صراع على مصادر المياه والأمن، بكل ما يطرحه هذان البعدان من مخاوف لدى الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، وهو الأمر الذي دفع البعض إلى عد الصراع

---

[1] – المرجع السابق.

2. **إيشيل**، ديفيد(2000)، "**مرتفعات الجولان، ركيزة استراتيجية جوهرية لإسرائيل**"، مختارات إسرائيلية، ع61، يناير، ص32.

3 . جريدة الأهرام، 1998/8/17.

السوري الإسرائيلي واحداً من أكثر الصراعات استعصاء على الحل بالمقارنة بالصراعات الحدودية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها.[1]

وفي المقابل، هناك من يرى أنه على الرغم من صعوبة المسار السوري الإسرائيلي، ورغم أن السنوات التي تعرض فيها للتوقف تفوق بكثير تلك التي شهد فيها تحركاً وتفاوضاً فإن ما تم إنجازه يبدو كثيراً للغاية مقارنة بالمسار الفلسطيني، إذ أن الخلافات الباقية بين سورية وإسرائيل لا تحتاج سوى إلى بضع جلسات قد لا تستغرق أكثر من أسابيع قليلة في حال قرر كل منهما أن الوقت قد حان لإنهاء الصراع ومبادلة الجولان بالسلام، ويستند هؤلاء في تأكيد وجهه نظرهم إلى تصريح الرئيس الأمريكي الأسبق **جيمي كارتر** الذي قال فيه إنه قدتم تسوية حوالي 85% من قضايا الصراع السوري الإسرائيلي عبر مسيرة المفاوضات المعقدة قبل أن تتوقف تماماً في العام 2000، ومن قبل ذلك إلى تصريحات الرئيس الأمريكي السابق **بيل كلينتون** التي أعلن فيها عن اعتقاده بأن الصراع بين الطرفين يمكن حله في 35 دقيقة ما لم تقم إيران بعرقلته.[2]

وما بين التأكيدات على صعوبة واستعصاء الملف السوري الإسرائيلي على التسوية من جانب، والسهولة التي يمكن أن يُعالج بها ذلك الملف من جانب آخر، يأتي تيار ثالث ينطلق من إمكانية تسوية الملف بشكل أو بآخر دون التقليل من أهمية العقبات التي تعترض إتمام تلك التسوية، وفي هذا السياق، أتت جميع المحاولات التي هدفت بالأساس إلى استئناف المفاوضات بين الجانبين، سواء كانت من جانب الطرفين السوري والإسرائيلي عبر تصريحات عديدة تعبر عن رغبتيهما في استئناف المفاوضات، أو من خلال وساطات كانت في معظمها من قوى إقليمية، وفي الواقع، فإنه لم تخرج أي من محاولات الوساطة لاستئناف المفاوضات

---

[1] ـــــ **عبد الجواد**، جمال و**لطفي**، محمد منير، **سورية تفاوض إسرائيل**، كراسات استراتيجية، عدد45، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

2- **عبد المجيد**، وحيد(2008)، "**المفاوضات السورية الإسرائيلية: قضايا قديمة ووظيفة جديدة**"، صحيفة، الحياة 2008/6/8.

إلى النور باستثناء الوساطة التركية التي استطاعت إعادة الطرفين إلى التفاوض غير المباشر في العاصمة التركية أنقرة، وهو الأمر الذي أعاد طرح الكثير من التساؤلات، بل وأعاد النظر في بعض المقولات التي طالما استند إليها القائلون باستعصاء الملف على التسوية وهؤلاء القائلون بسهولة التعامل مع الملف وتسويته في 35 دقيقة.

مسيرة المفاوضات:

يمكن تقسيم المفاوضات السورية- الإسرائيلية التي جرت منذ انعقاد مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991 إلى ثمان مراحل منها أربعة مكتملة[1]، على اعتبار أنها شهدت مفاوضات فعلية، ومرحلتان ليستا على ذات المستوى، ومرحلة توقفت فيها المفاوضات تماماً، ثم المرحلة الأخيرة وهي مرحلة المفاوضات غير المباشرة الراهنة بواسطة تركية.

شملت المرحلة الأولى خمس جولات من المفاوضات الثنائية تم عقدها في الفترة الممتدة حتى أبريل 1992 إبان حكومة الليكود بقيادة **إسحاق شامير**، أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع تولي حكومة حزب العمل بقيادة **إسحاق رابين** في حزيران 1992، وثلاث جولات أخريات (الجولات من التاسعة إلى الحادية عشر) في عام 1993.

وقد شهدت تلك المرحلة من المفاوضات تطوراً أساسياً ظل حاكماً لفترات طويلة للموقف السوري إزاء استئناف المفاوضات، ففي محاولة منها لاحتواء آثار التدهور التي خلفها التصعيد العسكري الإسرائيلي غير المسبوق على الجنوب اللبناني،* رداً عل قيام حزب الله بإطلاق صواريخ الكاتيوشا على إسرائيل، بعد تعثر الجولة العاشرة من المفاوضات، أوفدت الولايات المتحدة مبعوثها للسلام في الشرق الأوسط **دينس روس** في الرابع من آب 1993 فخلال زيارة **كريستوفر** إلى إسرائيل، قال **رابين** له إنه سيقدم له إلتزاماًُ رسمياً حول الجولان، وطلب منه

1 . **عبد المجيد**، وحيد(2008)، "**المفاوضات السورية. الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص9.

* – لم تتوقف العملية إلا بعد التوصل إلى تفاهم شفهي غير مكتوب عرف باسم " تفاهم يوليو" يقضي يوقف حزب الله إطلاق صواريخ الكاتيوشا مقابل التعهد بعدم قصف القرى الآهلة والمدنيين اللبنانيين.

الاحتفاظ به "كوديعة" وإطلاع **الأســـد** عليها شـــفهياً، باعتباره عرضـــاً أمريكياً، وأكد **رابين لكريسـتوفر** أنه يلتزم رسـمياً تجاه الولايات المتحدة بالانسـحاب الإسـرائيلي الكامل من الجولان المحتل مقابل إقدام القيادة السورية على الخطوات التالية:[1]

ـــ تطبيع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل بين سورية وإسرائيل وتبادل السفراء بعد تنفيذ المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي من الجولان.

. موافقة سورية على أن يتم الانسحاب من الجولان في فترة تمتد حتى خمس سنوات.

ـــ التطبيع الكامل للعلاقات بين سورية وإسرائيل يجب أن يشمل التبادل التجاري والتعاون السياحي.

ـ موافقة سورية على ترتيبات أمنية جديدة مع إسرائيل تشمل قيام الأمريكيين بإدارة محطات إنذار مبكر في الجولان يبدأ العمل بها بعد بدء الانسحاب الإسرائيلي.

. موافقة سورية على ضمان حاجات إسرائيل من مياه بحيرة طبريا.

نقل **كريســتوفر** نص "وديعة رابين" هذه إلى الرئيس **حافظ الأســد**، فرحب بها على أســاس أنها المرة الأولى التي تلتزم فيها إسرائيل رسمياً بالانسحاب الكامل من الجولان، وقد كان لتلك الوديعة أثر إيجابي كبير على موقف المفاوض الســوري في جولات المفاوضــات التي عقدت فيما بعد، وظلت هي الأساس الذي يطالب الموقف السوري بضرورة الاستناد إليه عند مناقشة إمكانية اسـتئناف المفاوضـات السـورية الإسـرائيلية، بينما ظل القادة الإسـرائيليون المتعاقبون يرفضـــون الاعتراف بتلك الوديعة، وهو الأمر الذي مثل أحد أهم الأســـباب لتعثر تلك المفاوضات في الفترة التي تلت حكم حزب العمل في إسرائيل، لا سيما في ظل تمسك الطرف السوري بضرورة بدء المفاوضات ـــ في حال استئنافها ـــ من النقطة التي توقفت عندها مع

1 . **أبو النصر**، عبد الكريم(2004)، "**قصة وديعة رابين**"، صحيفة الوطن، 2004/12/25

حكومة حزب العمل في شـــباط 1995،[1] طبقاً لما جاء في وديعة **رابين**، ثم جاءت حكومة **باراك** وكادت المفاوضات بين الجانبين تشهد بعض التقدم، فعلى الرغم من أن **باراك** لم يعترف بوديعة **رابين** إلا أنه قبل فكرة انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خط حزيران 1967 ما عدا الشريط المطل على بحيرة طبرية التي تخزن ثلث الموارد المائية العذبة لإسرائيل.[2]

أما المرحلة الثالثة فقد شـملت الجولتين الثانية عشـر والثالثة عشـر اللتين انعقدتا في عام 1994، وجولة المفاوضات الأخيرة ــ الرابعة عشر ــ التي عقدت في شباط 1995، بينما لم يشـــهد ما تبقى من العام أية جولات إضـــافية، مما يدل على الجمود الذي أصـــاب المســـار السوري الإسرائيلي في تلك المرحلة، بالإضافة إلى ذلك فقد عقد رئيسا أركان الجيشين السوري والإسرائيلي جولتي مفاوضات في ديسمبر 1994، وفي حزيران 1995.

أما المرحلة الرابعة فقد بدأت مع تولي **شـيمون بيريز** رئاسـة الوزراء الإسـرائيلية في أعقاب اغتيـال **رابين** في نوفمبر 1995، وقد شـــملت هذه المرحلـة عدداً من الجولات عُقدت في الولايات المتحدة وعرفت باســم "محادثات ميريلاند" أو "واي بلانتيشــن" إلا أن العملية تعثرت تماماً بسـبب قيام القوات الإسـرائيلية بعملية عسـكرية واسـعة على لبنان عرفت باسـم "عناقيد الغضب" في أبريل 1996، لتحقيق عدة أهداف إسرائيليها أهمها:

1- تأمين مستعمرات الشمال والجنود الإسرائيليين في المنطقة المحتلة.

2- نزع سلاح حزب الله.

3- إضعاف النفوذ السوري في لبنان.

4- الحد من تآكل هيبة الجيش الإسرائيلي.

---

1. التقرير الاستراتيجي العربي 1998، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص239.

[2]- **إسـماعيل**، محمد زكريا(2001)، "**أفكار وآراء حول التسـوية السـلمية العربية الإسـرائيلية**"، شـؤون عربية، ع106، القاهرة: جامعة الدول العربية، حزيران، ص 26-27.

وقد تحولت تلك العملية إلى مأزق لم يكن الخروج منه سهلاً بالنسبة لـ **بيريز** خصوصاً بعد مذبحة قانا، فإنهاء العملية على الفور دون تحقيق إنجاز كان سيضاعف من خسارته، حيث الانتخابات بعد ستة أسابيع، والاستمرار فيها بالرغم من الإدانة العربية والدولية الشديدة التي وضعت صورة إسرائيل "السلمية" على المحك أمر لم يكن محتملاً، بل وإنه كان غير ممكناً، وقد شعر الرئيس **الأسد** أن تلك العملية موجهة ضده، فتشدد إزاء المحاولات الرامية لوقف إطلاق النار، حتى تم التوصل إليه في 26 أبريل 1996 في الاتفاق الذي عرف باسم "تفاهم نيسان". وقد نظر السوريون واللبنانيون إلى هذا التفاهم على أنه يعطيهم العديد من المزايا، في حين انقسم الإسرائيليون على أنفسهم تجاهه.[1]

أما المرحلة الخامسة فقد بدأت مع تولي حكومة اليمين الإسرائيلي بقيادة **بنيامين نتنياهو** في أعقاب الانتخابات التي جرت في حزيران 1996، ولم تشهد هذه المرحلة عقد أي مفاوضات بين سورية وإسرائيل، ودخلت المفاوضات في فترة سبات حقيقي، إذ انصرف كل طرف يعيد النظر في حساباته تجاه عملية التفاوض، ثم جاءت المرحلة السادسة في ظل حكومة **إيهود باراك** التي شهدت محاولات لإحياء مسار التفاوض، حيث كان المناخ العام في إسرائيل مؤيداً الاستئناف المفاوضات مع سورية، فباراك يملك القدرة على تحقيق ما عجز عن تحقيقه رؤساء الوزراء السابقون في إسرائيل،[2] إلا أن تلك المرحلة قد فشلت هي الأخرى، على نحو ما حدث بخصوص مباحثات شبردز تاون، ثم جاءت المرحلة السابعة في ظل حكومة **أرئيل شارون** والتي لم تشهد أي حديث عن المسار السوري الإسرائيلي، وكما هو واضح فإنه باستثناء المرحلة الثالثة التي شملت الفترة التالية لتوقيع إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول 1993، وحتى اغتيال رئيس الوزراء **رابين**، فإنه يلاحظ أن التقسيم السابق للمراحل المتتالية التي مرت بها المفاوضات بين سورية وإسرائيل يرتبط في

---

1 ـــ **زيادة**، رضوان(2005)، **السلام الداني: المفاوضات السورية ـــ الإسرائيلية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ص499-505.

2 . المرجع السابق، ص512-575.

أغلب المراحل بتغيرات الحكم في إســـرائيل، بحيث أن العامل المحدد لبداية ونهاية كل مرحلة هو تغير الحزب الحاكم في إسرائيل أو تغير شخص رئيس الوزراء.

قضايا التفاوض:

ظلت المفاوضات بين سورية وإسرائيل منذ بدايتها تدور حول عدد من المحاور أو القضايا الأســاســية، التي يحتفظ كل طرف منهما بموقف ثابت إزاءها طوال فترة التســوية التي امتدت لأكثر من عقد ونصف، ويمكن الإشارة إلى هذه المحاور أو القضايا على النحو التالي:

أ. الانسحاب:

ظل الخلاف على طبيعة الانســـحاب ملمحاً أســـاســـياً لمواقف الطرفين أثناء مســـيرة المفاوضـــات، نظراً لما يطرحه من إشـــكاليات تتعلق بالمياه، (إذ تطالب ســـورية بضـــرورة الانســحاب الإســرائيلي الكامل من هضــبة الجولان التي احتلتها إســرائيل إلى حدود الرابع من حزيران، بينما تصر إسرائيل على أن يكون الانسحاب إلى خط الحدود الدولية التي تم ترسيمها عام 1923 بين فلسطين وسورية والتي جعلت ما يمسى بـ "منطقة الحمة السورية" ضمن حدود دولة فلسطين، وقد وقعت هذه المنطقة في قبضة سورية بعد عام 1949، والفارق بين الخطين منطقة مســاحتها 63 كم مربع محاذية لنهر الأردن وبحيرة طبرية، وعلى هذا الأســاس تصــر إسرائيل على الاحتفاظ بهذه المنطقة بما يشمل الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا، حتى تمتلك القدرة على صــعود هضــبة الجولان متى شــاءت، وتطرح في ســبيل ذلك إجراء تعديلات على حدود 4 حزيران 1967، بما يضـــمن إعادة منطقة الحمة إلى الســـوريين مع اســـتمرار

سـيطرة إسـرائيل على بحيرة طبريا بالكامل، حتى يمكنها التحكم في مياه البحيرة بشـكل كامل بينما تطالب سورية بتقاسم الحصص، والخلاصة أن السوريون يطالبون بالوصول إلى مياه طبرية، بينما يقول الإسـرائيليون إن مياه البحيرة تراجعت إلى الوراء بسـبب انخفاض منسـوب المياه فيها، في محاولة إسرائيلية لإبعاد سورية عن البحيرة بقدر الإمكان.

ب . الأمن:

يعد ملف الأمن والقضايا المتصلة به واحداً من أهم وأكثر الملفات حساسية بالنسبة للطرف الإسرائيلي، وغالباً ما أتسم الموقف الإسرائيلي بالتشدد خلال المفاوضات بشأن ذلك الملف، وفي الواقع فقد شهد التفاوض حول الملف الأمني طرح العديد من القضايا، يمكن الإشارة إلى أهمها على النحو التالي:

– **التبادلية في الإجراءات الأمنية:** كانت سـورية في البداية وفي العديد من جولات التفاوض تصـر على ضـرورة تحقيق مبدأ التبادلية أو التسـاوي في أية إجراءات أمنية يقترح تنفيذها من جانبها أو من جانب إسـرائيل، وذلك في محاولة سـورية لمواجهة المطالب الإسـرائيلية العديدة والمتشددة بشأن الترتيبات الأمنية. إلا أن سورية، ومع التقدم في المفاوضات تجاوزت إصرارها على **مبدأ التسـاوي** في الإجراءات الأمنية بين الطرفي، ووافقت على **مبدأ التكافؤ** بحيث يتم تجريد المنطقة السورية المحاذية للجولان لمسافة 10 كم من السلاح، بينما يتم تجريد المنطقة الإسرائيلية لمسافة 6 كم فقط، كما حرص السوريون على التأكيد على أنهم يتعاملون مع مسألة الترتيبات الأمنية كرزمة متكاملة ومرتبطة بباقي قضايا المفاوضات، وخاصة قضية الانسحاب الإسـرائيلي إلى خطوط الرابع من حزيران 1967، وقضـايا المياه، إضـافة إلى ذلك فقد كان المفاوض السـوري أكثر حسـاسـية في التعامل مع بعض المطالب الإسـرائيلية، لا سـيما تلك

المتعلقة بالمناطق منزوعة السلاح في الجانب الإسرائيلي، والطلب الإسرائيلي بتخفيض عدد الجيش السوري ليساوي عدد الجيش الإسرائيلي، بل إن السوريين رفضوا تماماً هذا الطلب.

أما إسرائيل فإنها تركز بالأساس على كيفية الحفاظ على التواجد العسكري في الجولان، وتأمين تلك الجبهة، ومن ثم طرحت فكرة وجود نظام للإنذار المبكر في جبل الشيخ، وهو ما وافق عليه السوريين في عهد **رابين** شريطة أن تكون تحت إشراف أمريكي بعد إصرار طويل على أن المراقبة يمكن أن تكون عبر الأقمار الصناعية فقط، كما تركز إسرائيل على الاحتفاظ بالقدرة على تنفيذ طلعات جوية إسرائيلية في المنطقة وأن تتخذ إجراءات لنزع الأسلحة ذات القدرة الهجومية، وأن تكون القوات المدافعة عن دمشق من جهة الجولان قوات حراسة لا قوات ألوية مدرعة، أي أن تصبح هضبة الجولان منطقة منزوعة السلاح، واقترحت إسرائيل ضرورة تواجد قوات دولية بقيادة أمريكية في مرتفعات الجولان.[1]

ج . السلام والتطبيع:

ويشمل ذلك إجراءات فتح السفارات والتبادل الدبلوماسي إضافة إلى التطبيع في العلاقات والسماح لمواطني البلدين بدخولهما، وهو ما وافقت عليه سورية منذ العام 1996 استناداً إلى أن عملية التطبيع ليست مسالة إدارية تتحكم فيها الحكومات، ولكنها قرار وتوجه شعبي، بما يعني أن العلاقات السورية الإسرائيلية ستكون علاقات سلام عادية وربما باردة على غرار النموذج المصري وليس بالشكل الذي يجري على الصعيد الأردني، إضافة إلى ذلك، تصر سورية على أن يبدأ التطبيع مع انتهاء آخر مرحلة من مراحل الانسحاب الإسرائيلي من الجولان، وإن كانت لا تربط ذلك بإنجاز السلام على كل المسارات، وكانت إسرائيل تريد تطبيعاً سريعاً يبدأ من المرحلة الأولى أو الثانية من الانسحاب، في حين ترى سورية بأن يبدأ

1 . **محمود**، خالد وليد "**الجولان ... مفصل الصراع السوري الإسرائيلي**"، العصر.

التطبيع بعد الانسحاب النهائي خوفاً من دخول المفاوضات في مناورات ابتزازية للحصول على مكاسب جغرافية.[1]

د. مدة الانسحاب:

ويشمل المدة الزمنية اللازمة لإنجاز معاهدة السلام والانسحاب الكامل من هضبة الجولان، حيث كانت هناك خلافات بين سورية وإسرائيل حول مدة الانسحاب، طالبت سورية ألا تتجاوز هذه المدة سنة واحدة على الأكثر، بينما كانت إسرائيل تتحدث عن 4-6 سنوات، وقد تم اقتراح حل وسط مختصراً هذه المدة لتصل إلى سنتين على أبعد تقدير.

وبصفة عامة، يمكن القول إن الموقف الإسرائيلي من المفاوضات مع سورية قد التزم بعدة بنود أساسية يمكن الإشارة إلى أهمها على النحو التالي:

ـــ المطالبة ببدء المفاوضات من نقطة الصفر دون شروط مسبقة أو فرض نتائج نهائية، على أساس طرح كافة المطالب المتعلقة بالأرض من قبل الطرفين، والتفاوض حولها، أي أن الحكومة الإسرائيلية ترفض تقديم "التزامات مسبقة".

ـ التأكيد على استعداد إسرائيل للانسحاب من بعض الأراضي السورية، مع التأكيد على أن إسرائيل لن تنسحب من كل الأراضي المحتلة في هضبة الجولان، لاعتبارات تتعلق بالأمن.

ـــ الإصرار على أن **رابين** لم يتقدم بالتزام خطي بالانسحاب الكامل من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، إذا قدمت سورية التزامات قوية بشأن طبيعة السلام بينهما، والترتيبات الأمنية والاقتصادية المرافقة له.[2]

وعلى الجانب الآخر فقد التزم الموقف السوري بالتأكيد على عدة بنود أساسية أيضاً، هي:

---

1 . "**عنصر الزمن في المسار السوري الإسرائيلي**"، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد 42، السنة الرابعة، 1998.

2 . التقرير الاستراتيجي العربي، 1998، مرجع سبق ذكره، ص125.

ـــــ ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل على كل الجبهات، وإقامة سلام شامل يقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقم 242–338، والتأكيد على وحدة الأراضي والسيادة الوطنية.

ـــ عدم قبول فكرة الانسحاب الجزئي من الجولان، مقابل التطبيع مع إسرائيل بمعنى اشتراط الانسحاب الكامل قبل الحديث عن ترتيبات السلام في المنطقة.

ـــــ رفض أن يكون الحكم الذاتي حلاً نهائياً في المسار الفلسطيني، أو أن يستثني الحل النهائي معالجة الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.[1]

ـــــ بدء المفاوضات في حال استئنافها من النقطة التي توقفت عندها، مع الالتزام بوديعة **رابين**، وقد ظلت تلك النقطة تمثل المشكلة الرئيسة القائمة بين الطرفين، إذ أن ثمة تعارضاً حاداً بين المواقف السورية والإسرائيلية بهذا الشأن، حيث تطالب سورية ببدء المفاوضات من النقطة التي توقف عندها مع حكومة حزب العمل في شـــباط 1995، مؤكدة أن **رابين** قد قدم تعهداً بالانسحاب الكامل من الجولان، وأن هناك وثيقة أمريكية تؤكد نوايا إسرائيل تجاه سورية، أو وثيقة نوايا إسرائيلية مودعة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، تتضمن موافقة حكومة **رابين** على الانسحاب من الجولان إلى حدود 4 حزيران 1967، أي أن سورية تريد التزاماً منذ البداية بالانسحاب الكامل من الجولان كأساس للمفاوضات.

تاريخ المفاوضات السورية . الإسرائيلية

. بدأت أولى جولات التفاوض بين الطرفين في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في عام 1991.

. تم الاتفاق في حزيران 1992 على اعتماد قرار مجلس الأمن 242 أساساً للمفاوضات.

1 . **التقرير الاستراتيجي العربي 1993**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1994، ص93.

ـــــ عقدت في يوليو 1994 جولة من المفاوضـات في واشـنطن تناولت الترتيبات الأمنية في الجولان بعد الانسحاب الإسرائيلي.

ـ تم استئناف المفاوضات في أيار 1995 برعاية الرئيس **بيل كلينتون**، وتم التوصل إلى اتفاق على أهداف ومبادئ وترتيبات الأمن، والتي سميت "ورقة التفاهمات".

. توقفت المفاوضات في عام 1996 نتيجة فوز حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية.

ـــ نجحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **مادلين أولبرايت** في إحياء المفاوضات في ديسمبر عام 2000 في "شبردز تاون" بولاية فيرجينيا الغربية.

ـــــ الإعلان عن استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية في 21 أيار 2008 بعد توقف دام ثمان ســـنوات، والاتفاق على عقد لقاءين كل شـــهر لمتابعة التقدم في المفاوضـــات، وعقدت الجولة الثانية في 15 حزيران، ثم الجولة الثالثة في 1 يوليو، ثم الجولة الرابعة في 27 يوليو 2008.

وأخيراً، فإنه تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات العامة التي أثرت على مسار المفاوضات:

الأولى: إن المفاوضـات التي جرت في معظمها بإشـراف أمريكي وعلى أسـاس تعهد **رابين** سـواء في عهد صـاحب هذا التعهد أو في عهد حكومتي **بيريز وباراك** لم تؤد إلى توقيع اتفاق سلام سوري ـ إسرائيلي. وتوقفت المفاوضات منذ الشهر الأخير في عام 1994، لتستأنف في حزيران وديسـمبر 1995 ثم في شـباط 1996،[1] واسـتمر التوقف طيلة سـنوات حكم **نتنياهو** الذي رفض الالتزام بوديعة **رابين**.

ثم اسـتؤنفت مرة أخرى في منتصـف ديسـمبر 1999 وفي بداية يناير 2000 في شـبردز تاون بحضـــور الرئيس **بيل كلينتون**، فبعد أن جاء **باراك** الســـلطة في أيار 1999 الذي كان

1 – **الظاهر**، محمد حسين، مرجع سابق، ص 308–326

يفضل أن يكون السلام مع سورية خطوته الرئيسة الأولى في العملية السلمية،[1] فوافق على استئناف مفاوضات التسوية على هدى من وديعة **رابين** دون أن يقر بمبدأ الانسحاب حتى خطوط الرابع من حزيران 1967،[2] ثم توقف المسار السوري الإسرائيلي في منتصف عام 2000 بعد قمة جينيف بين **الأسد وكلينتون** في 26 آذار ثم لقاء بين **فاروق الشرع، ومادلين أولبرايت** في الخامس من شهر حزيران من العام نفسه.

الثانية: أن المفاوضات السورية الإسرائيلية قد واجهت معضلة أساسية، مفادها أن الحديث عن الانسحاب الإسرائيلي من الجولان لا يطرح فقط مسألة الانسحاب من الأرض بقدر ما يطرح قضايا تتعلق بالأمن لكل من الطرفين، حرص كل منهما على أن تكون أية ترتيبات أمنية في تلك المنطقة متوافقة تماماً أو تلبي متطلبات استراتيجيته الأمنية، ومما لا شك فيه أن الحديث عن مسألة الترتيبات الأمنية تتعلق بالأساس بميزان القوى العسكري الاستراتيجي بين الطرفين، وهو الميزان الذي ظل دائماً مختلاً لصالح إسرائيل[3]. الأمر الذي انعكس بالضرورة على إمكانية إحراز تقدم حقيقي في هذا الملف، فقد كانت هناك صعوبات في إقناع السوريين بجدوى ترتيبات أمنية معينة في ظل التفوق العسكري الإسرائيلي، الذي يمكن إسرائيل من تهديد الأمن القومي السوري في أي وقت تحدده إسرائيل.

الثالثة: أن الموقف السوري المتشكك في جدوى عملية التسوية والتفاوض، والذي قبل الدخول فيها لاعتبارات تكتيكية وبراجماتية، قد أثرت بالسلب على مسير المفاوضات، حيث قامت الاستراتيجية السورية منذ مؤتمر مدريد على الالتزام الدقيق بتصور محدد للمسار الذي يجب أن تسير وفقاً له المفاوضات مع إسرائيل، ورفض محاولات تعديل هذا المسار النموذج

---

1 . **رابينوفيتش**، إيتمار(2000)، **"أفضل فرصة حتى الآن"**، الدراسات الفلسطينية، ع 41، شتاء، ص64.

2ـــ **جاد**، عماد(2000)،**"المفاوضات السورية– الإسرائيلية: البحث في تنفيذ الوديعة"**، ملف الأهرام الإستراتيجي، ع61، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير، ص1.

3ـــ **علوي**، مصطفى(1994)، **"القوى الدولية الكبرى ومفاوضات السلام الجارية"**، في: علوي، مصطفى (محرر) **المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط"**، الجيزة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ص314.

بما يمكن له أن يساهم في تمكين المفاوضات من تجاوز العقد الأكثر صعوبة. كما كان حذر الرئيس **الأسد** عاملاً أساسياً في عدم تقدم المفاوضات، فالرئيس **الأسد** ينتمي إلى جيل القوميين العرب الذي حلم بتحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين، الأمر الذي فرض حدوداً على قدرته على التصالح مع إسرائيل ودفع مستحقات التسوية معها.

الرابعة: أن الساحة الإسرائيلية، عقب مؤتمر مدريد، بدت غير مستعدة أو غير راغبة في دفع التسوية مع سورية إلى الأمام، فالأولوية لدى الإسرائيليين كانت للمسار الفلسطيني، وقد كان من الطبيعي أن يتأثر المسار السوري، شأن بقية المسارات، بنتائج الانتخابات الإسرائيلية التي أجريت في عام 1992، وفاز بها **إسحاق رابين**، فمع وصول **رابين** وبرغم أنه كان قد أعلن في أبريل 1992 عن رغبته في العمل من أجل إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين، فإن الأمر كان مختلفاً بالنسبة لسورية، إذ صرح "أن السلام معها يجب أن ينتظر حتى نهاية العملية، وأضاف أنه من المشكوك فيه جداً أن يتم إحلال سلام شامل يضم سورية في فترة حياتي"،[1] ومن ثم قرر فور انتخابه التوجه لإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين وترك موضوع سورية والجولان إلى المرحلة النهائية اقتناعاً منه بأن الشعب الإسرائيلي يستطيع قبول فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني أكثر من فكرة التخلي عن الجولان.

وبصفة عامة، فإنه يمكن القول أن المفاوضين الإسرائيليين لم يكونوا حريصين على تحريك المسارين السوري واللبناني لأنهما- بعكس المسارين الفلسطيني والأردني - يثيران قضية الأرض على الفور، كما أن المفاوضات مع سورية تنطوي بالضرورة على الالتزام بانسحاب ما من البداية، واتبع المفاوض الإسرائيلي تكتيك ربط المسار اللبناني بالسوري، مستثمراً وجود القوات

1 . **زيادة**، رضوان(2005)، **السلام الداني**، مرجع سابق، ص313.

الســـورية في لبنان باعتباره إحدى عقبتين جوهريتين أمام الانســـحاب من الشـــريط الجنوبي المحتل.[1]

إضافة إلى ذلك، فإن قضية الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان تعد من القضايا التي لا تجد قبولاً يعتد به داخل إســـرائيل، وغالباً ما تكون محل خلاف بين الوزراء في الحكومات المتعاقبة، بل وبين رؤســـاء الوزراء المتعاقبين، فعقب اختتام الجولة الثانية من المفاوضـــات السورية ـــ الإسرائيلية بشبردزتاون بالولايات المتحدة في عام 2000، والتي استمرت أسبوعاً دون إحراز تقدم ملموس بين الطرفين، حذر الوزيران الإسرائيليان **ناثان تشارانسكي** و **إسحاق ليفي** وزيرا الداخلية والإسكان من أنهما سيستقيلان في حال موافقة الحكومة الإسرائيلية على اتفاق مع دمشق يقضي بالانسحاب من الجولان. كما شارك الوزيران في مظاهرة احتشد فيها 200 ألف إســـرائيلي في ميدان **رابين** بتل أبيت في العاشـــر من يناير عام 2000 للاحتجاج على أي انسحاب من مرتفعات الجولان.

أما على صعيد التيارات السياسية في إسرائيل، فإن قسماً من هذه التيارات يعارض أيضاً الانسحاب من مرتفعات الجولان، فجانب كبير من اليمين الإسرائيلي يعارض الانسحاب من الجولان من حيث المبدأ، مستنداً في ذلك إلى الأهمية الأمنية للجولان بالنسبة لإسرائيل، ومن التركيز المبالغ فيه على التهديدات الموجهة لأمن إســـرائيل، أما اليســـار الإســـرائيلي فقد كان منقسماً على نفسه بشأن مبدأ الانسحاب من الجولان ومداه، ومن الأمثلة المهمة لذلك أن حركة "الطريق الثالث" المنشـقة عن حزب العمل قد خرجت عن الحزب بسـبب الخلاف حول مفهوم الأمن والعلاقة بينه وبين السلام، خاصة فيما يتعلق بمبدأ الانسحاب من الجولان الذي ترفضه الحركة تماماً.

---

1 ـــ **عبد المجيد**، وحيد، "**إسرائيل ومفاوضات السلام الجارية**"، في: **علوي**، مصطفى (محرر)، **المفاوضات العربية ـــ الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص162-173.

ويعني هذا الانقسام في المجتمع الإسرائيلي أن ما اعتاد الكثيرون اعتباره مصلحة قومية لإسرائيل في الانسحاب أو عدم الانسحاب من الجولان، ما هو إلا رؤية بعض الإسرائيليين لمصلحة إسرائيل القومية.[1]

ونظراً لحساسية الجولان لدى الإسرائيليين، فقد وافق الكنيست الإسرائيلي في عام 1998 على مشروع قانون يقضي بضرورة أن تجري أي حكومة إسرائيلية استفتاء على أي قرار بالانسحاب من الأراضي السورية.[2] وهو ما تعهد به **باراك**، حيث أكد أنه سيعرض أي اتفاق يتم التوصل إليه مع سورية للاستفتاء الشعبي بعد موافقة الكنيست عليه، وهو ما قد يشكل عقبة مهمة أمام تنفيذ الاتفاق في ظل ميل الشارع الإسرائيلي نحو رفض الانسحاب من الجولان، وفي ضوء المعارضة السياسية الداخلية فيحاول أن يبدو متشدداً قدر المستطاع إلى حد يضمن الحفاظ على شعبيته.[3]

وأخيراً، فإن الانسحاب من الجولان لا يلقى ترحيباً في أواسط الرأي العام، وكما سبقت الإشارة فقد ترافق تحرك المسار السوري الإسرائيلي في مباحثات شبردز تاون بمظاهرة ضمت 200 ألف إسرائيلي في ميدان **رابين**، كما أن استطلاعات الرأي العام دائماً ما تشير إلى عدم ترحيب الرأي العام الإسرائيلي بإمكانية الانسحاب من الجولان، وتبين استطلاعات رأي الجمهور الإسرائيلي أن هناك درجة عالية من الاتفاق بين الإسرائيليين على الاحتفاظ بالجولان، وذلك بالمقارنة بالمناطق العربية المحتلة الأخرى، فدائماً ما تعبر النسبة الكبرى من الإسرائيليين عن تأييدها لخيار الاحتفاظ بالجولان أو التخلي عن مجرد قسم صغير منها[4]،

---

1 . **عبد الجواد**، جمال و**لطفي**، محمد منير، مرجع سابق، ص2.

2 . صحيفة الأهرام، 1998/8/22.

3 ـــ **أحمد**، أحمد يوسف(2000)، **"المفاوضات السورية الإسرائيلية انعكاسات محتملة على عملية التسوية ومستقبل المنطقة"**، صحفية الأهرام، 2000/1/12.

4 . **عبد الجواد**، جمال و**لطفي**، محمد منير، مرجع سابق، ص30.

وتجدر الإشـــارة هنا إلى أن المهاجرين الروس يقفون في طليعة المعارضـــين لإعادة الجولان المحتلة إلى سورية.[1]

فعلى سبيل المثال أوضح استطلاع أُجري في عام 1999، أن نسبة كبيرة من المستجيبين مازالوا يرفضون عودة هضبة الجولان لسورية، حيث قال حوالي 73% أنهم كانوا مستعدين ألا يعيدوا أي شـــيء أو القليل من الهضـــبة الجولان لســـورية، كما عد معظم المســـتجيبين في استطلاعات جرت في مراحل سابقة أن ملكية هضبة الجولان غير قابلة للتفاوض، ففي الفترة ما بين عام 1968 وعام 1978، أجريت اســتطلاعات بواســطة معهد جوتمان (Guttman) اتضـــح منها أن نســـبة هؤلاء الذين رفضـــوا عودة أي جزء من الجولان تتراوح ما بين 74% و96% وفي عام 1986، عندما طُرح ســؤال عما إذا كانت إســرائيل راغبة في إعادة الجولان لسورية مقابل معاهدة السلام قال 86% "لا".

وحتى في عام 1995 وفي ظل تصاعد الحديث عن المحادثات الإسرائيلية السورية وظهور الإشاعات حول إمكانية عمل ترتيبات بين فريق **بيريز** والرئيس **حافظ الأسد**، ظلت نسبة الذين رفضوا عودة أي جزء من الجولان لسورية حوالي 50%، أما نسبة المستعدين لإعادة الجولان فقد ارتفعت إلى حد ما،[2] كما أوضح الاستطلاع الذي أجرته صحيفة "يديعوت أحرونوت" في العاشر من ديسمبر عام 1999، أن أغلبية الإسرائيليين (54%) ضد الانسحاب مقابل سلام كامل يتضـــمن الانســـحاب من لبنان وترتيبات أمنية مناســـبة، فيما أعرب 45% عن أنهم مع الانسـحاب ضـمن هذه الترتيبات، وفي مقابل التوصـل إلى سـلام مع سـورية لا يمثلون غالبية الشارع الإسرائيلي، حيث أعرب 62% من الإسرائيليين عن معارضتهم الانسحاب من الجولان في مقابل التوصـل إلى سـلام مع سـورية، فيما لم يؤيد ذلك سـوى 21% منهم،[3] وحدث تراجع

---

1 . صحيفة الأهرام، 2000/1/12

2 ـ Asher Arian,***Public Opinion on Lebanon and Syria***, 1999,**Strategic Assessment**, Vol.2,No.1 (Israel, Tel-aviv University, Jafee center for strategic studies, June 1999.

3 . **يعر**، إفرايم و**هيرمان**،تمار(2000)، " **مقياس شهر ديسمبر عام 1999 للسلام**"، مختارات إسرائيلية، ع 62، شباط، ص51.

قليل لنسبة المعارضين للانسحاب من الجولان مقابل السلام مع سورية في مقياس السلام لشهر شباط عام 2000، حيث وصلت نسبة المعارضين إلى 55% من الإسرائيليين، مقابل زيادة نسبة المؤيدين لتصل إلى 29%.[1]

ثم أظهر استطلاع للرأي نُشرت نتائجه في منتصف يناير 2004 أن أكثر من ثلثي الإسرائيليين يعارضون إعادة هضبة الجولان لسورية حتى مقابل "سلام شامل مع سورية"، أفاد 68% من الإسرائيليين أنهم لا يدعمون ذلك الانسحاب فيما قال 27% إنهم يدعمون هذا الاقتراح، ولم يعط الباقون أي رأي، أي أن نسبة المعارضة تتزايد بشكل واضح، وعلى الأرجح فإن التوتر الذي شاب العلاقات الإسرائيلية مع جيرانها العرب على خلفية انتفاضة الأقصى قد ساهم بشكل أو بآخر في هذا التزايد لنسبة رافضي إعادة الجولان ضمن تزايد نزوع الإسرائيليين عامة نحو اليمين في تلك الفترة، ومع ذلك فثمة أهمية للإشارة إلى أن 61% من الإسرائيليين يساندون الدعوة التي وجهه الرئيس الإسرائيلي **موشي كاتساف** في تلك الأثناء للرئيس السوري **بشار الأسد** للقيام بزيارة إلى القدس، فيما عبر 33% عن معارضتهم لهذه المبادرة ولم يعط الباقون رأياً،[2] وهو الأمر الذي يشير إلى أن الرأي العام الإسرائيلي وإن كان يرفض في غالبيته الانسحاب من الجولان، إلا أنه لا يعارض جهود تسوية الصراع مع سورية، ودائماً ما تكون المشكلة في التفاصيل.

وقد ترتب على المعارضة الشديدة من جانب الرأي العام الإسرائيلي للانسحاب من الجولان وثبات توجهاته إزاءها، أن الحكومات الإسرائيلية لم تلق أي معارضة مهمة أو مؤثرة على مواقفها المتشددة تجاه مسألة الانسحاب من الجولان، فقد كان هذا التشدد هو الموقف المقبول من جانب الرأي العام الإسرائيلي، وأن التكلفة السياسية لتغيير هذا الموقف في اتجاه موقف أكثر مرونة سوف تكون عالية، ومن ثم، فلم يكن هناك ما يشجع أو يحمل الحكومات

1. **يعر**، إفرايم و**هيرمان**،تمار(2000)، " **مقياس شهر ديسمبر عام 1999 للسلام**"، مرجع سابق، ص43.
2 . صحيفة الرياض، 2004/1/17.

الإسرائيلية على تعديل مواقفها في هذا الصدد، خاصة أن الرأي العام الإسرائيلي، فيما يتعلق بالقضايا التي تتصل بالأمن مثل الجولان، يبدي اهتماماً ووعياً يدفعان في اتجاه بلورة توجهات حقيقية يمكن الاعتماد عليها لدعم اتخاذ موقف مثل الذي اتخذته الحكومات المتعاقبة إزاء الجولان، وعلى الأرجح، فإن تلك التوجهات والثقة في ثباتها هي التي دعت رئيس الوزراء **إسحاق رابين** إلى إعلان أن أي اتفاق سيتم التوصل إليه مع سورية سوف يتم عرضه للاستفتاء العام قبل أن يصبح نهائياً،[1] وهو ذات الموقف الذي اتخذه فيما بعد **إيهود باراك**، حيث ظلت نسب المعارضة للانسحاب من الجولان مرتفعة لدى الرأي العام الإسرائيلي.

ثانياً. العلاقات السورية . الإسرائيلية منذ عام 2000:

كان الإسرائيليون قد تحفظوا على مسألة التقدم في المفاوضات قبيل عام 2000 لسببين رئيسين إضافة إلى الصعوبات المتعلقة بقضية التفاوض من حيث المبدأ، وهما قرب موعد الانتخابات الأمريكية وما أشيع عن مرض الرئيس **حافظ الأسد**، وقد انعكس هذا التحفظ بشكل ما في تعثر عملية التفاوض انتظاراً لليوم التالي للانتخابات الأمريكية ولعملية انتقال السلطة في سورية، وفيما يتعلق بالانتخابات الأمريكية، فقد أسفرت عن تغيير أساسي، وهو تولي رئيس جمهوري أعلن منذ البداية أنه لا يريد التورط في عملية التسوية السلمية للصراع العربي– الإسرائيلي على الأقل على النحو الذي تورط به سلفه الديمقراطي **بيل كلينتون**، وفيما يتعلق بانتقال السلطة في سورية، فقد انتقلت إلى **بشار الأسد** ابن الرئيس **حافظ الأسد** بما يعني استمرار نهج الرئيس **الأسد** بشكل أو بآخر تجاه التسوية مع إسرائيل.

وقد توقفت المفاوضات في عهد حكومة **باراك** بسبب مطالبة سورية بضرورة تقديم تعهد تلتزم بموجبه الحكومات الإسرائيلية المقبلة بما يتم التوصل إليه، وكذلك استئناف المفاوضات

1 . **عبد الجواد**، جمال و**لطفي**، محمد منير، مرجع سابق، ص 28–31.

من حيث توقفت مع حكومة **رابين**، ولم يشهد مسار التفاوض بين الجانبين أي تحرك ملموس منذ لقاء الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** والرئيس **حافظ الأسد** في 26 مارس عام 2000.

انتفاضة الأقصى عام 2000:

اندلعت هذه الانتفاضة (والتي عرفت بالانتفاضة الفلسطينية الثانية) بفعل التراكمات التي أعقبت اتفاق أوسلو والتي أوصلت إلى إفشال قمة كامب – ديفيد الثانية في تموز 2000، التي جمعت الوفود (الأمريكية – الإسرائيلية – الفلسطينية)، بعد كل الضغط الذي مورس على الرئيس **ياسر عرفات** للمقايضة على حق العودة للاجئين، وضم 10% من الضفة (الكتل الاستيطانية) وتقزيم قضية القدس، ومبادلة أراضي من الضفة وغور الأردن بمنطقة (حلوتسا) الصحراوية في النقب، وبالتالي التنكر لقرارات الشرعية الدولية مقابل اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية.[1]

وكان الحادث المباشر الذي فجر الانتفاضة هو اقتحام **أرييل شارون** زعيم حزب الليكود وقتها – والذي أصبح بعدها رئيساً للوزراء– للمسجد الأقصى بحراسة أكثر من ألفي ضابط وجندي وهو ما فجّر كوامن الغضب لدى المصلين الذين هبّوا لصدّه حماية لدينهم ودفاعاً عن كرامتهم ومقدساتهم وأجبروا شارون وجنوده على التراجع بعد أن أصيب منهم أكثر من خمسة وعشرين ضابطاً وجندياً.

وتؤكد العديد من الدراسات وحقائق الواقع وما كشفته الأحداث اللاحقة على أن هذه الزيارة كان مخططاً لها بالتنسيق بين حزبي العمل والليكود بهدف تأكيد السيادة الإسرائيلية

1 – **بدوان**، علي(2002)، **الآفاق المستقبلية للصراع العربي الصهيوني**، بغداد: جامعة بغداد، ص5.

على الحرم القدسي وتوجيه رسالة قوية للسلطة الفلسطينية مفادها أن الحكومة والمعارضة في إسرائيل مجمعتان على التمسّك بالسيادة على القدس مهما كلّف ذلك من ثمن.[1]

وبعد فشل الزيارة بيوم واحد ارتكب الإسرائيليون مجزرة في ساحة الأقصى المبارك كانت حصيلتها 8 شهداء و7 فقدوا البصر و220 جريحاً.

وفي اليوم التالي سادت المناطق الفلسطينية حالة من الغليان والغضب الشديدين ووقعت مواجهات عنيفة في العديد من المناطق والأراضي العربية المحتلة بين قوات الاحتلال الإسرائيلي المزودة بأحدث وسائل القتل والدمار وبين المواطن الفلسطيني المجرّد من أي سلاح إلا من إيمانه بعدالة قضيته وبحجر يذود به عن كرامته ومقدساته.

وقد عبّر **إيهود باراك** رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، بصورة واضحة عن روح القتل وعقلية لدمار والعدوان والتي تحكم الصهاينة وعندما صرّح لراديو إسرائيل ونقلته عنه وكالة الآسيو شيتد برس في 2000/11/27 بأنه قال: (لو أننا نعتقد أن قتل 2000 فلسطيني بدلاً من 200 سيضع حدّاً للأحداث الجارية لفعلنا ذلك ولاستخدمنا القوة بشكل أكبر مما هي عليه الآن).[2]

ومع غياب البحث السياسي الحقيقي والجاد وغياب الروافع العربية الفاعلة تحولت قضايا الانتفاضة عند الإدارة الأمريكية (الراعية للتسوية) وبالطبع عند ائتلاف حكومة شارون إلى قضايا أمنية إسرائيلية صرفة ناتجة عن إخلال أمني فلسطيني، الأمر الذي استدعى من واشنطن البحث بشأنها تحت رعاية وتنسيق وكالة المخابرات المركزية ممثلة بشخص رئيسها **جورج تينت** الذي استثمر جوانب من تقرير السيناتور **جورج ميتشل** رئيس اللجنة الدولية للتحقيق بشأن ما وقع في الأراضي الفلسطينية منذ 2000/9/28 بالاتجاه الذي يخدم

1 – **تماري**، سليم و**حمامي**، ريما(2001)، "**انتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص**"، الدراسات الفلسطينية، العددان 45–46 شتاء / ربيع، ص7.

2– **محمد حسن**، عصام الدين(2000)، **يوميات انتفاضة الأقصى**، مركز القاهرة للدراسات، ص257–259.

المشروع الذي تقدم به للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي متجاوزاً ما دعا إليه التقرير من ضرورة وقف الاستيطان باعتباره مصدر رئيس وعامل بارز في انطلاق الانتفاضة الفلسطينية، وإيقاف أعمال العنف بين الجانبين بصفة فورية.[1]

وعلى هذا الأساس تقدم "جورج تينت" للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بمشروعه (حزيران 2001) تحت عنوان: "ورقة العمل" مرفقة بجدول زمني لتنفيذ بنودها خلال ستة أسابيع ومن ثم عودة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات... وقد تبنى مشروع "تينت" شروط حكومة **شارون** التي أصرّت على وقف الانتفاضة وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 2001/9/28 والأخذ بتقرير **ميتشيل** بشكل انتقائي وتفكيك عناصره والتراجع عن الدعوة لوقف الاستيطان بحسب تقرير لجنة **ميتشيل** الذي اعتبر الاستيطان العامل البارز في اندلاع "العنف" بينما تركت ورقة تينت موضوع الاستيطان إلى ما بعد وقف الانتفاضة.

والأخطر من ذلك هو دعوة ورقة (تينت) السلطة الفلسطينية إلى اعتقال أبناء المقاومة ونزع سلاح الجميع من حركة فتح إلى الجهاد وحماس إلى الجبهتين الشعبية والديمقراطية، بينما لا تشير الورقة مطلقاً لسلاح المستوطنين الذين يمتلكون أكثر من نصف مليون قطعة سلاح مما يعني أن ورقة تينت كانت تؤسس لخلق أزمة وانقسام داخلي فلسطيني- فلسطيني، وتمزق وحدة القوى الميدانية التي تقود الانتفاضة على الأرض، ويمكن أن تسبب اقتتال فلسطيني – فلسطيني.[2]

وقامت إسرائيل بمصادرة المزيد من الأراضي وإعادة ترسيم الحدود على أساس الواقع الجديد، كما بدأت في بناء "سور أمني" على طول مسافة 116 كيلومتر من شمالي الضفة الغربية، وهو يوازي دون أن يجاور الحدود الإسرائيلية. وكان من المتوقع أن تكون له آثاره

1- **انتفاضة الاستقلال** ، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، بيروت: الدار الوطنية الجديدة، ط1، 2002م، ص187.

2 - **الصراع العربي- الإسرائيلي؛ جدل الانتفاضة ونذر الحرب**، التقرير الاستراتيجي العربي 2001- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، أيار 2002، ص246-316.

على ما يربو على 10 آلاف من السكان الفلسطينيين الذين تقع قراهم داخل نطاق السور المقترح.[1]

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن إسرائيل قد استمرت أيضاً بممارسة سياسة الكذب والتضليل على الصعيد الدولي في المحافل الدولية وذلك لتنفي عن نفسها حقيقة ارتكابها لجرائم الإبادة والإرهاب والجرائم ضد الإنسانية، وهذا ما بدا واضحاً أثناء اجتماعات مجلس الأمن الدولي لمناقشة القضية الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى... فخلال تلك المناقشات زعمت إسرائيل أنها تمارس ما أطلق عليه – حقها المشروع في الدفاع عن النفس ومواجهة الإرهاب– حيث ذكر المندوب الإسرائيلي في جلسة مجلس الأمن رقم /4503/ بتاريخ 2002/3/29 أن: (...إسرائيل لا تستطيع السير لوحدها على الطريق الذي يؤدي إلى وقف العنف واستئناف الحوار السياسي وأنه طوال هذه الفترة لم يكن صوت القيادة الفلسطينية يعبر عن الاعتدال بل كان صوت الإرهاب...)،[2] وهو ما ردت عليه سورية العضو في مجلس الأمن الدولي آنذاك بتأكيدها في ذات الجلسة أنه: (... إذا كنا حريصين فعلاً على إدانة الإرهاب فيتعين على هذا المجلس أن يدين الإرهاب الذي تمارسه إسرائيل بممارسة احتلالها وقمعها للشعب وإن أي مناقشة من قبل مجلسنا لما يجري في المنطقة بعيداً عن النظر إلى جذور مشكلة الشرق الأوسط المتمثلة في سياسة الاحتلال والقمع والقتل الإسرائيلي من شأنها أن تشجع إرهاب شارون كما ستعطيه أيضاً الوقت اللازم الذي يساعده على الانقضاض على الشعب الفلسطيني وتطلعاته إلى التحرر والاستقلال، مثله في ذلك مثل بقية الشعوب التي خضعت عبر التاريخ للاحتلال ثم تحررت.

---

1 – **عيد**، خالد(2001)، **الاستيطان اليهودي تحت وقع انتفاضة الأقصى**، الدراسات الفلسطينية، العددان 45–46 شتاء/ ربيع، ص56–78.

2 – انظر: **وثيقة مجلس الأمن الدولي *S/P. V. 4503***.

وفي كانون الثاني 2001، تسلّم **جورج بوش** الابن الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ذلك أصبح **آرييل شارون** رئيساً للوزراء في إسرائيل. وقد فرض وصول **شارون** إلى الحكم في إسرائيل مصاعب إضافية على علاقات سورية مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الصراع العربي ـ الإسرائيلي وعملية السلام، فرئيس الوزراء الجديد **آرييل شارون** يرفض الاعتراف بحق سورية وحق الفلسطينيين بالأراضي المحتلة، كما أوضح على مدى سنوات عديدة معارضته للانسحاب من مرتفعات الجولان.

وفي ذات السياق رفضت إدارة الرئيس **جورج بوش** الابن عند وصولها إلى البيت الأبيض الخوض في تفاصيل عملية السلام العربية–الإسرائيلية، وانتقدت إدارة **كلينتون** لانغماسها في صراع الشرق الأوسط، وأعلن **كولن باول** "أنه لن يعين مبعوثاً خاصاً للمفاوضات الفلسطينية ـــ الإسرائيلية، وأن الولايات المتحدة تقف مستعدة للمساعدة ولكنها لا تصر ... إنّ الأطراف أنفسهم فقط يستطيعون إقرار السلام ونطاق ومضمون أي مفاوضات".

ومع أحداث أيلول 2001، سعت حكومة رئيس وزراء إسرائيل **آرييل شارون** بكافة الطرق إلى استعداء إدارة الرئيس **جورج بوش** ضد سورية، بحجة أنّ سورية تدعم حزب الله، وحاولت حكومة **شارون** إدراج الحرب على سورية ضمن ما يسمى بالحرب على "الإرهاب". وزعمت حكومة **شارون** أن سورية لم تعد تكتفي بالدعم غير المباشر لحزب الله، وأنها قامت بتقديم الدعم المباشر له من خلال تزويده بالأسلحة، بما في ذلك تزويده بصواريخ يصل مداها إلى حوالي 11 كيلومتراً، وأنها توفر التدريب والدراسة لعناصر الحزب، بالإضافة إلى استمرارها في السماح بوصول الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله، وكان الهجوم الإسرائيلي في نيسان عام

2001 على موقع الرادار السـوري في لبنان دليلاً على رغبة رئيس الوزراء الإسـرائيلي **أرييل شارون** في العدوان ضد سورية.[1]

وأعلن **باول** التزام الولايات المتحدة بأمن إسـرائيل، وقال في خطابه في جامعة لويزفيل في 19 تشـرين الثاني 2001: (منذ إقامة إسـرائيل قبل أكثر من 50 عاماً والولايات المتحدة ملتزمة التزاماً متواصـلاً قوياً تجاه أمن إسـرائيل، دولتان مرتبطتان معاً إلى الأبد بواسـطة قيم وأعراف ديمقراطية مشتركة، وهذا لن يتغّير إلى الأبد).[2]

وعلى الرغم من تغيّر موقف الإدارة الأمريكية من عملية السـلام بعد أحداث أيلول 2001، إلا أنّ هذا التغيّر لم يشـمل المسـار السـوري، بل تمّ التركيز فقط على المسـار الفلسـطيني، وأعلن الرئيس **بوش** في كانون الثاني 2002 رؤيته لدولة فلسـطينية قابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب مع دولة "إسرائيل".[3]

وعندما بدأت اللجنة الرباعية المؤلفة من (الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وروسـيا والأمم المتحدة) عملها من أجل تحقيق السـلام في الشـرق الأوسـط لم يتم التطرّق إلى المسـار السـوري، بل إن خطة "خارطة الطريق"* التي تمّ وضـعها في عام 2002 من أجل تحقيق السلام، ركزت فقط على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي، ولم تعطِ المسار السوري واللبناني أية

---

[1]– **السياسة الدفاعية السورية**، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003 ـــ 2004، ص11.

[2]– **الدبّاغ**، مصطفى(2004)، **إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب**، عمان: دار الفارس، ص77.

[3]– **شلبي**، أمين(2005)، **أمريكا والعالم (متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000– 2005)**، القاهرة: عالم الكتب، ط1 أيلول، ص230.

* خطة تدريجية لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين خطوة خطوة، وجاء الإعلان عنها في خطاب الرئيس الأمريكي **جورج بوش الابن** في 24 حزيران عام 2002 ، ولم يتم ذكر اسم سورية في سياق النص حيث ركز الرئيس الأمريكي بشكل كامل على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، وكانت الإشارة الوحيدة إلى سورية عندما قال " يجب أيضاً أن نحل القضايا العالقة .... سلام نهائي بين إسرائيل ولبنان وإسرائيل وسورية وهذا يدعم السلام ويحارب الإرهاب".

أهمية. ولذلك، فإنّ سياسة إدارة الرئيس **جورج بوش** الابن تجاه عملية السلام ركزّت على تحقيق أهداف إسرائيل بالدرجة الأولى.

عملية السلام بعد وصول الرئيس بشار الأسد إلى الحكم:

أكد الرئيس **بشار الأسد** مع بداية ولايته على التزام سورية بالسلام العادل والشامل ففي خطاب القسم الدستوري الذي ألقاه بتاريخ 17 تموز 2000، أكد على التزام سورية بالسلام الشامل على أساس قرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأنه خيار استراتيجي بالنسبة لسورية.[1]

وفي 8 شباط 2001، قال الرئيس **بشار الأسد** في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط: "إن الهدف الأخير هو سلام شامل وعادل، وشامل يعني جميع الأراضي العربية المحتلة فالجولان ولبنان لا تعنيان سلاماً شاملاً، ولذلك لا بد أن يكون هنالك تناسق بين المسارين السوري واللبناني من جهة والمسار الفلسطيني من جهة أخرى. إنّ كلمة شامل فيها دلالة على الشمولية العربية، ونحن نصر على سلام شامل وعلى التعاون والتنسيق مع العرب على المسارات الأخرى".

وفي القمة العربية التي عقدت في الأردن في آذار 2001، جدد الرئيس **الأسد** التزام سورية بالسلام بقوله: "لقد سعت سورية نحو سلام عادل وشامل يستند إلى مرجعية مدريد بالانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية والسورية والفلسطينية إلى حدود 4 حزيران 1967، وإعادة القدس الشرقية، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس".[2]

---

[1]- **خطاب القسم الدستوري للرئيس بشار الأسد بتاريخ 17تموز 2000**، المناضل، العدد 303، تموز . آب، ص6.

[2]- **كلمة الرئيس بشار الأسد في مؤتمر القمة العربية في عمان 2001**، الفكر السياسي، العددين 11ـــ 12، خريف ـــ شتاء، ص209، 216.

وفي قمة بيروت العربية التي عقدت في 27 آذار2002، تبنى العرب بالإجماع مبادرة للسلام مع إسرائيل، وهي ما تسمى مبادرة السلام العربية، وأكدت هذه المبادرة على الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، والتأكيد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.[1]

وعندما أعلنت سورية في كانون الأول 2003 دعوتها لإسرائيل لاستئناف المفاوضات، فإن **شارون** سعى إلى إفشال هذه الدعوة بوضع شروط تعسفية. فقد تضمنت الدعوة السورية المطالبة باستئناف مفاوضات التسوية مع إسرائيل من حيث توقفت، والبناء على ما تم إنجازه في جولات التفاوض السابقة. واشترطت سورية لبدء المفاوضات صدور إعلان من جانب حكومة إسرائيل ينص صراحة وبمنتهى الوضوح على قبولها صيغة مدريد التي تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، بما يعني انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، حيث قال الرئيس **بشار الأسد** في أيار 2003 في مقابلة مع نيوزويك "أنّ أساس تجديد المفاوضات بين إسرائيل وسورية يجب أن يكون مؤتمر مدريد الذي انعقد في تشرين الأول 1991". وفي تشرين الأول 2003م قال الرئيس **بشار الأسد** في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز "يجب أن يتم استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها وهذا ببساطة لأننا أنجزنا قدراً عظيماً في هذه المفاوضات".

وفى المقابل، طرح **أرييل شارون** أفكاراً متطرفةً رداً على هذه الدعوات السورية، تقوم على أربع ركائز رئيسة تتمثل في: العودة إلى المفاوضات بدون شروط مسبقة، وبدء المفاوضات بين سورية وإسرائيل من نقطة الصفر، والتأكيد على أن إسرائيل لن تنسحب من الجولان مقابل السلام مع سورية، والتشديد على أن إسرائيل لن تتنازل عن مياه بحيرة طبرية. وقد شارك مسؤولون إسرائيليون آخرون في العمل على إجهاض هذه الدعوة السورية، وفى

[1] – "**وثائق مؤتمر القمة العربية في بيروت 27ــ 28 آذار 2002**"، الفكر السياسي، العدد15، خريف ــ شتاء 2001ــ 2002، ص237.

مقدمتهم الرئيس الإسرائيلي **موشيه كتساف**، الذي اشترط على سورية عدم طرح أي شروط مسبقة على إسرائيل.[1]

ورداً على ذلك، أكدت سورية مطالبتها باستئناف مفاوضات السلام من النقطة التي توقفت عندها، واعتبرت أن مثل هذا الطلب لا يعد شرطاً مسبقاً للمفاوضات، بقدر ما يمثل تعبيراً عن الجدية في التعامل مع عملية التسوية التي كانت قد استكملت بالفعل إنجاز حوالي 80 % من قضايا التسوية بين سورية وإسرائيل قبل أن تتوقف بصورة كاملة قبل حوالي 4 سنوات في أواخر عهد حكومة رئيس وزراء إسرائيل السابق **إيهود باراك**[2].

خطة خارطة الطريق والموقف السوري منها:

خارطة الطريق خطة صادرة عن أربعة أطراف دولية (المجموعة الرباعية) وهي تضم: (الولايات المتحدة الأمريكية– الاتحاد الروسي– الاتحاد الأوروبي– الأمم المتحدة) استناداً إلى الأفكار الأمريكية' لإنجاز تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي– الفلسطيني على أساس دولتين) بنهاية العام 2005، وقد تمّ توزيعها على الفرقاء المعنيين في 2003/4/30 وهذا ما يعتبر بمثابة إعلانها الرسمي.[3]

1– مضمون الخطة:

تطمح هذه الخطة إلى التوصل إلى التسوية النهائية على ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: إنهاء الإرهاب والعنف، وتطبيع الحياة الفلسطينية، وبناء المؤسسات الفلسطينية، وتجميد الاستيطان الإسرائيلي من الوقت الحاضر حتى أيار 2003.

---

[1] –السياسة الدفاعية السورية، مرجع سابق، ص21.

[2] المرجع السابق، ص21.

[3] – **حرب**، أسامة الغزالي(2002)، **خطة بوش للسلام**، السياسية الدولية، العدد 149، يوليو، ص6–7.

وفي هذه المرحلة يتعهد الفلسطينيون على الفور بوقف غير مشروط – لما أطلقت عليه هذه الخطة العنف والمقصود بذلك حق المقاومة المشروع والحق الطبيعي في الدفاع عن النفس – وينبغي أن ترافق هذا العمل إجراءات داعمة تباشر بها إسرائيل.

المرحلة الثانية: من حزيران 2003 حتى كانون الأول 2003:

تنصب الجهود في هذه المرحلة على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة على أساس الدستور الجديد، كمحطة متوسطة حو تسوية دائمة للوضع القانوني.

المرحلة الثالثة: اتفاق الوضع الدائم وإنهاء الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني 2004–2005 تهدف هذه المرحلة إلى تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية، والأداء الأمني الفلسطيني المتواصل، والفعال، والمفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم في العام 2005.[1]

وهكذا قدمت اللجنة الرباعية "خارطة الطريق" وعلى هذا الأساس كان بالإمكان مناقشة الخطة الدولية كنص (يقوم على مبدأ توجيهي وإطار وآلية ومراحل والتزامات متبادلة). لتقييمها والخروج بما يلزم لولا ذلك التطور الخطير الذي سبق إعلان الخارجية ووضع الخطّة الدولية في مجرى سياسي محدد أخرجها من مضمونها، وقد تجسّد هذا التطور بإحجام إسرائيل عن موافقتها على "خارطة الطريق" عندما تقدمت بأربعة عشر تحفظاً تمس جوهر الخطة والأصح تلغيها فهي "بصيغتها الحالية سيئة لإسرائيل لا تنسجم مع المصالح الأمنية والوطنية، حسب الزعم الإسرائيلي) ويتعين عليهم (أي الرباعية) أن يدخلوا تعديلات عليها، وهذا ما صرّح به وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك **موفاز** في 2003/5/15 وقد صادقت حكومة إسرائيل زمن

[1] – انظر: النص الرسمي لخريطة الطريق لسلام الشرق الأوسط الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت: http: //usinfo. State.gov/Arabic/meppar/0430ramp.htm.

رئيس الوزراء **شـــارون** على خارطة الطريق وذلك في 2003/5/25، مع التحفظات الأربعة عشر.

1- موقف الأطراف العربية المعنية من خطة خارطة الطريق:

تباينت مواقف القوى العربية من خطة خارطة الطريق، وتعاملت معها بأشـــكال تراوحت بين الرفض والصـمود والمقاومة وذلك بالرغم من إطارها الفلسـطيني الإسـرائيلي، وكانت هذه المواقف تتجلى فيما يلي:

أ- الموقف الفلسطيني:

على صـعيد السـلطة الفلسـطينية، كان هناك اختلاف دائم بين موقف الرئيس **عرفات**، وموقف رئيس وزرائه **أبو مازن** فالرئيس **عرفات** كان يربط دائماً بين الخارطة كطريق للســـلام، وبين السـلوك الإسـرائيلي الذي يدمّر كل فرص السـلام، في حين أن (أبا مازن) رافع شـعار "وقف عســكرة الانتفاضـــة" فكان يردّد دائماً بأن خارطة الطريق هي الســبيل الأجدى للســـلام مع إسرائيل، كونها تحقق ما يتطلع إليه الشعب الفلسطيني.

أمّا على صـعيد قوى المقاومة الفلسـطينية، فالفصـائل الفلسـطينية المقاومة ومنذ اليوم الأول الذي طرحت فيه الخارطة، أعلنت رفضـها الصـريح والمباشـر لها. كونها لا تعبر عن مصـالح الشـعب الفلسـطيني وحقوقه، بل إنها ببنودها الأمنية سـتعمل على تقويض الانتفاضـة، وتجرّد الشـعب الفلسـطيني من سـلاح المقاومة، وتشـق صـف الوحدة الوطنية بعد أن تتحول السـلطة الفلســـطينية بأجهزتها الأمنية أداة قمع واغتيال وتجريم كل من يقاوم الاحتلال ويحمل ســـلام المقاومة، والأمر الذي ينذر بقذف شرارة الفتنة في البيت الفلسطيني الداخلي.[1]

ب- الموقف السوري من خطة خارطة الطريق:

1 - الموقع الإلكتروني: *http: //Palestine uinfo/Arabic/analysis/3/5/2003.htm*

بالرغم من أن طرح خارطة الطريق جاء في أوج حملة الضغوط الأمريكية على القطر العربي السوري إلا أن ذلك لم يزحزح من الموقف السوري الرافض لأية صيغة سلام لا ترتكز على الثوابت الوطنية والقومية للقطر. وبدبلوماسية بارعة، عبّر وزير الخارجية آنذاك **فاروق الشرع** عن موقف سورية من المبادرة الأمريكية، حيث قال أثناء لقاء أجرته معه إحدى الفضائيات العربية بتاريخ 2003/6/20، ونشرته الصحف السورية بتاريخ اليوم التالي: "...نحن نقبل ما يقبل بله الشعب الفلسطيني وفي جميع الأحوال نحن غير معنيين بخارطة الطريق طالما أنها لا تعالج موضوع إنهاء الاحتلال الصهيوني لهضبة الجولان" وكأنه بذلك يردّ على البند المتعلّق بالتطبيع بين الدول العربية وإسرائيل بدون وجود سلام شامل عادل.

3- قراءة في خارطة الطريق

1- تنتمي "خارطة الطريق" إلى نسق "الاتفاقات الدولية" التي قدّمت أوسلو نموذجاً لها من حيث الحديث عن الحل وليس الحل ومقاربة الهدف (غير محدد بدقة) بسلسلة من الاتفاقات الجزئية (المسماة انتقالية أو مؤقتة للتخفيف من وطأتها) يتم التفاوض على كل منها على حدة وبالتوالي ويعاد التفاوض من نقطة الصفر عليها مع تكريس الأمر الواقع الاحتلالي الاستيطاني التهويدي.

2- "خارطة الطريق: خطة على مراحل وفيها لا تضبط الجداول الزمنية المراحل بالتزاماتها المتبادلة والمتوازية، بل الوفاء بهذه الالتزامات هو الذي يقرر الجدولة الزمنية، ومن هنا ظلت إسرائيل تؤكد على أنه لا وجود لمواعيد مقدسة.

3- المراقبة الدولية: محدودة الدور ولا تطلّع إلا بالمراقبة غير الرسمية، وعليه فنتائج هذه المراقبة غير معتمدة وغير ملزمة أو تضع آلياتها تحت الرغبة الإسرائيلية التي لا تخفي نيتها في تهميش دور ومساهمة الرباعية وفي اقتصارها عملياً على الجانب الأمريكي.

4- المؤتمر الدولي: تدعو "خارطة الطريق" المؤتمر الدولي للانعقاد مرتين:

- الأولى: في المرحلة الثانية (في أعقاب انتهاء انتخابات فلسطينية ناجحة، وإطلاق عملية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

- والثانية: في المرحلة الثالثة (الانطلاق الرسمي لعملية تؤدي إلى حل دائم). مع خلو المؤتمر الثاني من أي ذكر لمرجعيته.

أمّا المؤتمر الأول فإنه يتعامل انتقائياً مع المبادئ التي تمّ ذكرها في مقدمة الوثيقة والتي يتجاوز بعضها القرارين /242/ و /338/، ويأخذ بعين الاعتبار الشروط أو التحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر على خارطة الطريق والتي تستبعد القرار الدولي /1397/ والمبادرة السعودية ومبادرة القمة العربية مما يعني أن الخطة الدولية يمكن أن تتحول -عملياً - إلى اتفاق طويل الأمد.

وعليه فإن الوظيفة الأساسية للمؤتمر الدولي هي توفير إطار يسمح باستئناف التطبيع الذي جمدت بعض أشكاله بعد الانتفاضة والمضي في توفير شروط التعاون الإقليمي.

هذا فضلاً عن إقحام المسارين السوري واللبناني في "خارطة الطريق" وبتاريخ مؤجل.

5- "خارطة الطريق" محاولة أخرى لإعادة تعريف الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

أما نقطة إنهاء الاحتلال فإنها ترد بصيغة ملتبسة "التسوية التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967 وهذا لا يعني إنهاء الاحتلال لجميع الأراضي التي احتلت عام 1967.

وأما الاستيطان فهو عنوان للتفاوض.

والقدس ترد عبر إشارات حول سمات الحل فالتسوية "تتضمن حلاً تفاوضياً لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين، وهذا يعني حضور سياسي مؤسسي فلسطيني في القدس دون استعادتها والسيادة عليها.

واللاجئون كذلك لا ترد كعنوان تفاوضي محض، بل ترفق بتوجيهات حول مضمون الحل تبعده عن فحوى القرار الأممي ذي الصلة /194/ حيث التسوية :"تتضمن حلاً متفقاً عليه عادلاً ومنصفاً وواقعياً لقضية اللاجئين".

6- رغم الثغرات التي تكتنف "الخطة" كما أشرنا في النقاط السابقة إلا أن الأطراف الدولية التي توافقت على هذه الخطة لم تستطع تجاهل مجموعة من الوقائع النضالية والإنجازات السياسية والموقف الدولي الأخلاقي المسلم به، والتي باتت جزءاً مكوناً من المسألة الفلسطينية وإن تمكنت "الرباعية" من إضعاف هذه العوامل ضمن بنية نص تعتمد الغموض أحياناً والعمومية في أحيان أخرى، عندما يتعلق الأمر بالحقوق الفلسطينية بخلاف ما إذا كان متعلقاً بالجانب الإسرائيلي وهنا يجب التنويه إلى ما يلي:

أ- أهمية النص الواضح على (دولة فلسطين) باعتبارها "دولة ذات سيادة، مستقلة، ديمقراطية، وقابلة للحياة في فلسطين، فتصبح هذه هي القاعدة المعتمدة في مساعي تحقيق الحل.

ب- توسيع القاعدة المرجعية السياسية لعملية التسوية بما يتجاوز القرارين /242/ و/338/ لتشمل القرار رقم /1397/ الذي ينص لأول مرّة في تاريخ مجلس الأمن على إقامة "دولة فلسطينية" ومبادرة السلام العربية في بيروت التي تتضمن الحقوق العربية والفلسطينية.

ج_ إيجاد إطار دولي يشرف ويراقب على تطبيق "خارطة الطريق" رغم افتقاد الرباعية إلى الصلاحيات المطلوبة.

د- رغم عدم التوازن في نص الخارطة لم تتمكن الرباعية من أن تتجاهل إقرار مبدأ تنفيذ الالتزامات بالتوازي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

إن جميع هذه النقاط لم ترد في اتفاقيات أوسلو وتمايز "خارطة الطريق" عنها جاءت من خلال التقدم الذي حققته الحركة الفلسطينية من خلال الانتفاضة والمقاومة والتضحيات الجسيمة والصمود الأسطوري، ومع هذا فإنها تظل تفتقد إلى آليات فعالة تضمن التنفيذ وتعاني من الثغرات التي سبقت الإشارة إليها وهذا يحتاج إلى مزيد من النضال والمقاومة والصمود.

عملية السلام بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

وبعد الحرب على العراق، استغلت حكومة **شارون** التصعيد الأمريكي ضد سورية، وبادرت بدورها إلى إعداد قائمة بالشروط التي تطلب من سورية الالتزام بها، حيث أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي **شاؤول موفاز** في 16 نيسان 2003، أن لدى إسرائيل قائمة طويلة من المسائل التي تسعى إلى مطالبة السوريين بها، وتقديمها إلى الأمريكيين لإيصالها إلى سورية[1]. وقد كرر **شارون** بنفسه هذه المطالب بعد ذلك، وحثّ الولايات المتحدة على ممارسة ضغوط شديدة على سورية، وأورد على وجه التحديد خمسة شروط مطلوبة من سورية، وهي: (إزالة وحل المنظمات الفلسطينية التي تعمل من سورية، ومن بينها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، وإنهاء تعاون سورية مع إيران، ولاسيما في مجالات نقل السلاح إلى السلطة الفلسطينية، ونشر الجيش اللبناني على امتداد حدود لبنان مع إسرائيل وإبعاد حزب الله عن المنطقة الحدودية، وتفكيك شبكة صواريخ أرض ـــ أرض التي تزعم إسرائيل أن حزب الله قد أقامها في جنوب لبنان).[2]

[1]- **ميرشايمر**، جون و **وولت**، ستيفن، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، مرجع سابق، ص88.

[2] المرجع السابق، ص 19.

وكان من الطبيعي أن يتراجع الاهتمام الإسـرائيلي بالملف السـوري نتيجة التركيز على الملف الفلسطيني بسبب تدهور الأوضاع بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وتولي **أرئيل شارون**، وجنوح الرأي العام الإسرائيلي إلى اليمين بشكل غير مسبوق، بما جعله غير مرحب بصفة عامة بأفكار اليسار الداعية إلى السلام مع الفلسطينيين في ظل ما يقومون به من أعمال باتت تهدد الأمن الشخصي للإسرائيليين والوطني للدولة ذاتها، إلا أن اندلاع حرب تموز 2006 قد غير الصورة بعض الشيء على المسار السوري، إذ تأثر ملف المفاوضات السورية الإسرائيلية إيجاباً بتلك الحرب على الأقل من زاوية إعادة إخراج الموضـوع من الأدراج وطرحه للنقاش، فسـورية تعد أحد أهم مفاتيح التعامل مع الملف اللبناني بكل تعقيداته، حيث نقل عن أحد الوزراء في الحكومة الإسرائيلية في 20 آب 2006 ما هو أبعد من مسألة المطالبة باستئناف المفاوضات، حيث طالب الحكومة الإسرائيلية بأن تقوم بإعادة الجولان إلى سورية، وفي الواقع، فإن احتمال استئناف المفاوضات قد بدأ يتخذ أبعاد جدية في سياق ثلاثة تطورات أساسية، هي:

الأول: ما أعلنته وزيرة الخارجية الإسرائيلية، يمينية التوجه، **تسيبي ليفني** عن عزمها تشكيل لجنة رسمية للتحضير لبدء مفاوضات مع سورية، وهو ما سبق وأعلنه وزير الدفاع **عمير بيرتس**. ثم قيامها بعد ثلاثة أشهر، وتحديداً في التاسع عشر من آب 2006 بتشكيل مجموعة عمل للتحضير لحوار محتمل مع سورية برئاسة **ياكوف دايان**.[1]

والثاني: ما أكده **عبد الله جول**، وزير الخارجية التركية، في الحادي والعشرين من آب 2006 بعد لقائه مع الرئيس **بشار الأسد** في دمشق من أن الحرب الأخيرة في لبنان قد تهيئ الظروف لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وقال إن الرئيس **الأسد** يشاركه هذا الرأي، فيما فسره البعض أن ثمة جهوداً تركية تبذل قد تتطور إلى مرحلة وساطة بين الجانبين السوري والإسرائيلي، على الرغم من نفي بعض المصادر السورية مثل تلك التأويلات، مؤكدة أن ثمة

1 . موقع وزارة الخارجية المصرية.

اتفاقاً حقيقياً بين تركيا وسورية على ضرورة تفعيل عملية السلام إلا أن سورية ما زالت غير متثبتة من الموقف الإسرائيلي.

والثالث: ما صرح به الرئيس السوري **بشار الأسد** لمجلة "دير شبيغل الألمانية" في الرابع والعشرين من أيلول 2006 حيث قال: إن سورية تريد السلام مع إسرائيل لا إبادتها، وأضاف لكن رأيي الشخصي وآمالي تجاه السلام قد تتغير ذات يوم، وإذا تلاشي هذا الأمل فربما تكون الحرب فعلاً هي الحل الوحيد.

وفي سياق جو عدم الثقة المتبادلة بين الجانبين السوري والإسرائيلي المخيم دائماً على العلاقة بين الطرفين جاء رد رئيس الوزراء الإسرائيلي **إيهود أولمرت** بواسطة المتحدث باسم مكتبه الذي أكد أن الظروف غير ناضجة بعد للمفاوضات مع سورية، وأنه وفقاً للرسائل التي تأتي من الولايات المتحدة بهذا الشأن فإن الولايات المتحدة تعارض تجديد الحوار الإسرائيلي مع سورية، وتتهم سورية بنقل أسلحة للعراق ودعمها لحزب الله وللتنظيمات الفلسطينية، كما أعلن **عمير بيرتس**، وخلافاً لتصريحاته السابقة، أن إسرائيل مستعدة لمواجهة أي تهديد، كما أنها مستعدة لأي استفزاز من جانب سورية، معتبراً أن تصريحات الرئيس **الأسد** لا تتفق إلى حد كبير مع الدعوات للسلام، وهو الأمر الذي خفض كثيراً من سقف التوقعات التي بنيت على أساس التطورات السابق الإشارة إليها سواء من الجانب السوري أو الإسرائيلي.

كما أن هذا الرد يشير بوضوح إلى المأزق الذي كانت تواجهه الحكومة الإسرائيلية بعد الاهانات التي تعرضت إليها جراء أدائها العسكري في حرب تموز 2006، ومن ثم، بدت الحكومة الإسرائيلية ضعيفة كما لم تكن من قبل، ومن ثم حاولت أن تنفي عن نفسها تهمة من يبحث عن تعويض فشله بأية وسيلة ولو كان استئنافاً للمفاوضات مع سورية، كما أن التهديدات السورية المصاحبة لإعلانها عن استعدادها للسلام قد شكلت على الأرجح سبباً أساسياً لدفع الحكومة الإسرائيلية إلى مزيد من التشدد، وهو الأمر الذي أكد أن البداية الحقيقية

لاستئناف المفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي لا بد أن تكون بالبحث عن إجراءات لبناء الثقة بين الجانبين، أو تدخل وسيط يثق الجانبان فيه وفي قدرته على إلزام كل طرف بما يتم الاتفاق عليه.

وفي مقابل ذلك، حمل العام 2007 تطوراً آخر بين الجانبين السوري والإسرائيلي يتصل بشكل أو بآخر بتداعيات حرب لبنان، ولكنه كان يصب في الاتجاه المضاد لفكرة استئناف المفاوضات، ففي السادس من أيلول من هذا العام قام الطيران الإسرائيلي باختراق المجال السوري، ومنذ انتهاء حرب لبنان وجدت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية نفسها محاطة بكثير من الاتهامات وفقدان الثقة فيها من جانب الإسرائيليين إلى حد بعيد، بعد النتائج المتواضعة التي حققها الجيش في تلك الحرب، وبدا أن هاجس كيفية إعادة الاعتبار والهيبة إلى الجيش الإسرائيلي قد ظل شاغلاً لقادة الجيش والحكومة الإسرائيلية، وعلى الرغم من أن بداية العام قد شهدت بعض التصريحات بشأن احتمالات استئناف المفاوضات، استكمالاً للتحسن النسبي، الذي اختتم به عام 2006، فإن ذلك لم يمنع إسرائيل من القيام بمغامرة عسكرية أثارت احتمالات اندلاع الحرب بين الطرفين بصورة قوية، وربما غير مسبوقة.

وبصفة عامة، يمكن القول إن العام 2007 شهد تأرجح الملف السوري الإسرائيلي ما بين احتمالات السلام والحرب، إذ بات التعامل الرسمي الإسرائيلي مع هذا الملف محاطاً بكثير من الغموض والتردد وإرسال إشارات متناقضة، بل أن تلك السياسة قد وجدت صداها أيضاً في مؤسسة أكاديمية مثل معهد دراسات الشئون الاستراتيجية الإسرائيلي الذي أصدر دراسة أوصى فيها صناع القرار الإسرائيليين بضرورة المناورة بين رسائل قوة الردع وبين طمأنة سورية منعاً لتدهور الأوضاع إلى حرب غير مخطط لها، ونصحت تل أبيب بالاحتفاظ بموقف "غائم" حيال نواياها المستقبلية تجاه دمشق وتحاشي تهدئتها بشكل كامل.

وقد التزمت إسـرائيل رسـمياً بالصـمت المطلق حيال الإدلاء بأية تفاصـيل أو الخوض في أحاديث تتعلق بالاختراق، رغم تناول وســـائل الإعلام الإســـرائيلية الحديث عنه باعتبار أن الطيران الإسرائيلي قد قام بعمل استطلاعي داخل الأراضي السورية، مما فتح الباب للعديد من الاجتهادات والتكهنات حول طبيعة وأهداف تلك العملية ومغزى هذا الصمت غير المسبوق في السياسة الإسرائيلية تجاه سورية.

وكان ملفتاً للنظر، وربما مدهشـاً في الوقت ذاته، ما صـرح به رئيس الوزراء **إيهود أولمرت** في أعقاب العملية حينما قال إنه ليس لديه فكرة عن دخول طائرات مقاتلة "إســـرائيلية" المجال الجوي السوري، وأجاب على أسئلة الصحفيين بالقول "أنا لا أعرف عم تتحدثون"، وعبرت وزيرة الخارجية **تسـيبي ليفني** عن هدوئها التام حيال ما حدث في سـورية، وقالت "إننا هادئون جداً". وقال وزير حماية البيئة **جدعون عزرا** "لا علم لدي عن ماذا يتحدثون، سـمعت كل شـيء من الإذاعة، كنت طوال اليوم في هضـــبة الجولان والوضـــع هناك كان هادئاً للغاية"، أما الجيش، فقد قال متحدث باســمه أن الجيش لن يعلق على معلومات من هذا النوع.[1] وكما هو واضـــح فإن تلك التصـريحات تؤكد وجود قرار إسـرائيلي رسـمي بالصـمت حيال العملية التي قام بها الطيران الإســـرائيلي، كما يرجح أن يكون الجيش الإســـرائيلي قد تمكن من التأثير على رئيس الوزراء لدفعه تجاه عدم الإدلاء بأية تصـــريحات تتعلق بالعملية، حتى لا تتدهور الأمور على المسـتوى السـياسـي، في الوقت نفسـه الذي يتم فيه على الأرض تحقيق الأغراض العسـكرية كافة، وتجدر الإشـارة هنا إلى أن الجيش الإسـرائيلي قد واصـل سـياسـة الغموض إزاء تلك العملية من خلال رفضـــه إعطاء أية تفاصـيل تتعلق بالغارة، ليس للإعلام فقط، ولكن أيضـاً لجهات أوربية وغربية عديدة طلبت من المؤسـسـة العسـكرية بعض التفاصـيل بشـأن اختراق المجالين الجويين السوري والتركي.

1. http://www.thisissyria.net/2007/09/08/syriatoday/117.html

إضافة إلى ذلك فإن إسرائيل لم تكسر صمتها حيال تلك القضية إلا عبر تصريح زعيم المعارضة الإسرائيلية **بنيامين نيتنياهو** الذي أكد بعد أسبوعين من الغارة أن إسرائيل شنت بالفعل غارة على شمال سورية، وقال إنه قدم دعمه لأولمرت بشأن تلك العملية باعتبار أن تلك العملية كانت ضرورية لأمن إسرائيل، ويبدو أن سياسة الصمت التي اتبعتها إسرائيل قد قدمت فائدة أساسية لها ما كان يمكن أن تتحقق فيما لو اتبعت سياساتها المعتادة في مثل تلك الحالات والقائمة على الإعلان والتباهي بما فعلت، إذ أن الصمت الإسرائيلي جنبها الإدانات الدولية والاستنكار باعتبارها دولة عدوانية تسعى لإثارة الاضطراب في المنطقة.

لقد جاءت العملية الإسرائيلية ضد سورية لاستعادة هيبة الردع الإسرائيلي التي تآكلت منذ حرب تموز 2006 مع حزب الله، حيث بدا أن ثمة حاجة للحكومة الإسرائيلية للتأكيد على رسالة مفادها أن المذهب العسكري الإسرائيلي القائم على ضرورة نقل المعركة إلى أرض الخصم ما زال فاعلاً، وأنه ما زال لإسرائيل اليد الطولى في الإقليم، وهناك تحليلات ذهبت إلى أبعد من ذلك لتؤكد أن العملية الإسرائيلية هدفت بالأساس، أولاً: إلى نقل رسالة تحذير إلى سورية مفادها أن إسرائيل على إطلاع على الجهود السورية لتطوير الترسانة الصاروخية وتمرير الصواريخ إلى حزب الله في لبنان، وأن طائراتها قادرة على الوصول إلى أهدافها في العمق السوري، حيث استهدفت العملية منطقة تعتقد إسرائيل بأنها منشآت معنية بتطوير الصواريخ وإنتاجها بمشاركة خبراء إيرانيين وكوريين شماليين، بينها معهد للأبحاث معني بتحديث ترسانة سورية من الأسلحة الصاروخية، وكذلك ترسانة حزب الله اللبناني، وفي هذا الإطار، عد رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجنرال **عاموس يادلين** أن إسرائيل استرجعت قدرتها الرادعة التي لديها تأثيرها منذ الآن على سورية وإيران، وثانياً: إلى اختبار القدرات السورية، وخاصة تلك المتعلقة بمجال الدفاعات الجوية، في ضوء ما قيل عن تسلم سورية صواريخ روسية جديدة من طراز أرض ـــ جو ووضعتها في الخدمة الفعلية، وكذلك

اختبار قدرة شبكة الرادارات السورية، والتي قام السوريون بتحديثها وتعديلها وفق حسابات جديدة بعد حادث تحليق الطائرات الإسرائيلية فوق القصر الرئاسي في اللاذقية.

ومن ناحية أخرى، فإن تلك الأهداف الاستراتيجية لا تنفي هدفاً آخر، الذي وإن كان يأتي في مرتبة متأخرة على أجندة الأهداف التي دفعت إسرائيل لتلك العملية، إلا أنه يظل أساسياً ومهماً، وهو أن تلك العملية يمكن اعتبارها رسالة إلى الداخل الإسرائيلي بغرض طمأنته واستعادة ثقته المفقودة إلى حد ما في مؤسستيه السياسية والعسكرية منذ انتهاء حرب لبنان الأخيرة، ومما يدعم ذلك الاستنتاج الإشارة إلى التغير الإيجابي الذي لحق بشعبية **أولمرت** لدى الرأي العام الإسرائيلي في أعقاب تلك الغارة، فقد أظهرت استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي، التي أجريت عقب الغارة، حيث اعتبر 35% من الرأي العام أن أداء أولمرت كان جيداً، مقابل 25% في استطلاع أجري قبل هذا الاستطلاع بأسبوعين، فيما رأي 63% أن أداؤه غير جيد مقابل 70% في الاستطلاع السابق.

وعلى الرغم من حالة التوتر الشديدة التي انتابت العلاقة بين إسرائيل وسورية في صيف عام 2007، ورغم أن إسرائيل كانت قد رفعت درجة تهديد خطر الحرب مع سورية من درجة (الاحتمال المنخفض) إلى درجة (المحتمل) في أكتوبر 2008 ـــــ على نحو ما ذكر **أنتوني كوردسمان** في تقريره " إسرائيل وسورية: الميزان العسكري وتوقعات الحرب "[1] ـــــ وفي ظل تدهور شعبية الحكومة الإسرائيلية منذ حرب لبنان، فإن خيار اللجوء إلى الحرب لم يكن وارداً بين الطرفين، على الأقل لأن إسرائيل لن تكون قادرة بأي حال من الأحوال على تحمل تكلفة حرب أخرى في المنطقة، حتى وإن كانت الحسابات تصب في اتجاه ترجيح كفتها للنصر في حال اندلاع تلك الحرب، فمعادلة الاستقرار والمصالح في المنطقة أضعف بكثير من أن تتحمل نشوب حرب فيها.

1 . http://www.moi.gov.sy/print.php?filename=2007082312062188

مؤتمر أنابوليس للسلام

للمرة الأولى ومنذ العام 2000، العام الذي قررت فيه الولايات المتحدة وإسـرائيل بشـكل أحادي الجانب، إغلاق عملية السـلام دون التوصـل لحلول، تعلن الولايات المتحدة عن الدعوة لمؤتمر دولي للسـلام، لحل الصـراع العربي – الإسـرائيلي، و" تأسـيس دولة فلسـطينية تعيش بسلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل".

وجاءت فكرة المؤتمر بشـكل رئيس بعد السـيطرة التي حققتها حركة حماس على غزة، التي لم تدع إلى المؤتمر، محاولة من الولايات المتحدة لإظهار **محمود عباس** على أنه الممثل الوحيد لفلسطين.

إن دعوة سـورية من قبل الولايات المتحدة لحضـور المؤتمر بحد ذاتها، أظهرت صـوابية الخيار السوري، الذي لطالما دعا للحوار، واعتبر الحرب والأسلوب العسكري غير فعال، وغير ذي جدوى.

وكان لافتاً موافقة سـورية على حضـور مؤتمر أنابوليس في 11/27/ 2007، فعلى الرغم من الولادة العسيرة للموافقة السورية على الحضور قبيل المؤتمر مباشرة، إذ أصرت على ربط موافقتها بإدراج المسار السوري على جدول أعمال المؤتمر وذلك وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسـلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام 2002.[1] إلا أنها تعد في النهاية مؤشـراً وتأكيداً للرغبة السـورية في عدم مقاطعة أي جهود لإحياء عملية التسـوية. وفي هذا السياق قالت **بشرى كنفاني**، مدير إدارة الإعلام بوزارة الخارجية السورية، "إن سورية ترى في مؤتمر أنابوليس نقطة انطلاق لفتح باب التفاوض على المسـار السـوري..... ولا يمكن

1 . ترحيب إسرائيلي بمشاركة سورية في أنابوليس.
http://news.egypt.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=14767&Itemid=61

لسورية أن تدير ظهرها لأية فرصة مهما كانت ضئيلة، فنحن منذ سنوات دعونا إلى استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية وأكد على ذلك الرئيس **بشار الأسد** باستمرار.[1]

لقد كان المؤتمر مناسبة لتأكيد دور سورية البناء في حل مشاكل المنطقة، أي عادت سورية لتلعب دورها كمقدم حلول، وقد كان ذهابها طبيعياً لطرح قضية استعادة الجولان.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بينما رحبت تركيا بالقرار السوري، إذ أعرب وزير خارجيتها **علي باباجان** عن ترحيبه بقرار سورية المشاركة في المؤتمر، معرباً عن أمله في أن تمهد هذه المشاركة الطريق لإجراء محادثات سلام جديدة،[2] فإن إيران انتقدت الموقف السوري بشكل بدا حاداً للغاية، إذ وصف مستشار المرشد الأعلى للثورة الإسلامية مشاركة سورية في أنابوليس بالقرار الخاطئ، موضحاً أن موقف دمشق كان مفاجئاً لإيران.[3]

لقد أظهرت المشاركة السورية براغماتية عالية، إذ راهنت القوى التي عقدت المؤتمر على حدوث حساسية بين السوريين والإيرانيين، لكن سورية خرجت بمكاسب من المؤتمر، ليس أقلها ارتياح في العلاقات السورية- الخليجية، كما استطاعت أن تحافظ على علاقتها مع إيران.

وفي الواقع، فإن قرار سورية بالمشاركة في مؤتمر أنابوليس لم يكن قراراً سهلاً، وذلك بالنظر إلى ثوابت الرؤية السورية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، وعلاقتها مع الولايات المتحدة، وخبرتها في المشاركة في مثل تلك المؤتمرات، الأمر الذي أثار الكثير من الجدل حول هذه المشاركة، خاصة في بداية الدعوة إلى المؤتمر، إذ حصرت الولايات المتحدة الأمريكية في بادئ الأمر قائمة المدعوين إلى المؤتمر بـــ " أولئك الذين ينبذون الإرهاب

---

1 . سورية: أنابوليس نقطة انطلاق لفتح باب التفاوض على المسار السوري.

http://www1.irna.com/ar/news/view/line-29/0711291196194755.htm=

2 . سورية تعلن أنها وافقت على حضور مؤتمر أنابوليس بعد إدراج المسار السوري على جدولة أعماله:

http:www.radiosawa.com/Arabic_news.aspx?id=2009360&cid=2

3 . إيران: سورية تقول إن قمة أنابوليس محكوم عليها بالفشل.

http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/11/27/iran.annapolis/index.html

ويدعمون الاعتدال"، بالإضـــافة إلى تغييب قضـــية الجولان عن أجندة المؤتمر، وهما الأمران اللذان تبدلا نتيجة الإصرار السوري على تضمين الجولان في جدول الأعمال، مما مهد لموافقة سورية على المشاركة.

لقد أظهرت مشـــاركة ســـورية في أنابوليس جديتها في الالتزام بتحقيق الســـلام، وحســـنت صـــورتها على الصـــعيد العالمي، الأمر الذي حررها من الضـــغوط إلى حد ما. وتطلب القرار السوري بالمشاركة في أنابوليس الكثير من الحسابات بين الربح والخسارة،* ولا سيما مع تداخل مصـــالحها مع عدة أطراف متنازعة بالأســـاس، تعرضـــت من خلالها إلى إغراءات وتحفظات، كان عليها الموازنة بينها، فأولاً، كان من الصعب أن تغيب سورية عن مؤتمر يهدف إلى تناول الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبالتالي تغيب الجولان عن مسارات تسوية هذا الصراع، حتى وإن كانت هذه المســـارات لن تشـــهد تقدماً يعتد به نتيجة هذا المؤتمر، كما أن غياب ســـورية كان سـيعنى أيضـاً تكريسـاً لصـورة أو انطباع دولي عن سـورية وهو أنها لا تهتم بالمجتمع الدولي قدر اهتمامها بعلاقتها مع إيران، وهو ما يعني كذلك تكريســـاً لواقع العزلة المفروض على سـورية والتي تسـعى لاختراقه أو تغييره كلية، علاوة على ذلك فإن عدم حضـور المؤتمر كان سـيسـهل عملية تصـنيف سـورية باعتبارها خارجة عن الاجماع العربي، حيث اتخذ العرب قراراً مشتركاً بحضور المؤتمر ودعم المفاوض الفلسطيني.

وفي هذا السـياق، يمكن التأكيد على أن البراجماتية التي تسـربت إلى الدبلوماسـية السـورية كانت العامل الأســاس في قرارها بالمشــاركة في المؤتمر، وإطلاق حملة إعلامية تؤكد أن تلك المشاركة لا تتنافى مع الثوابت السورية، وقد نجحت تلك الحملة إلى حد بعيد في تحقيق هدفها وتفهم الجميع مبررات المشـاركة، ومبرر ضـعف مسـتوى التمثيل، ومما لا شـك فيه فإن قرار سـورية بالمشـاركة قد حمل رسـالة واضـحة إلى الولايات المتحدة وإسـرائيل بصـدق نواياها تجاه

* – كانت مشـــاركة رمزية إلى حد بعيد نتيجة مســـتوى التمثيل المنخفض، حيث رأس الوفد الســـوري نائب وزير الخارجية **فيصـــل المقداد** بينما مثلت باقي الوفود بوزراء.

عملية التسوية، الأمر الذي ربما يمكن اعتباره عاملاً أساسياً في الدفع باتجاه استئناف المفاوضات بعد أربعة أشهر، فإذا كانت سورية قد أجادت في عرض رسالتها فإن أطراف عديدة قد أجادت استقبالها والتعامل معها.

نتائج مؤتمر أنابوليس:

1- تخفيف حدة الاحتقان في المنطقة، حيث تمكن المؤتمر من أن يعيد لها شيئاً من أجواء التحضير للمفاوضات السلمية، بعد أن قرعت فيها طبول الحرب لعدة أشهر، خاصة على المسار السوري – الإسرائيلي، الذي كادت الأمور تتجه فيه للأسوأ بعد الغارة الإسرائيلية على سورية في أوائل أيلول.

2- إن مجرد انعقاد المؤتمر يعطي مؤشراً مفاده أن الإدارة الأمريكية أخذت تصغي للأصوات البراغماتية داخل هذه الإدارة، وهو ما يعني بصورة أو بأخرى خفوت صوت الجناح المحارب داخلها.

3- ويشكل انعقاد المؤتمر مؤشراً على فشل سياسة " الفوضى الخلاقة" التي أثبتت عدم جدواها في تحقيق الغايات الأمريكية، وبالتالي انتهاج مقاربة أكثر عقلانية في الشرق الأوسط.

4- إحياء الآمال بإعادة إطلاق العملية السلمية، ولعل العنوان الأكبر للمرحلة القادمة سيكون في الإقرار بأن مفتاح حل أزمات المنطقة يكمن في إقامة سلام عادل وشامل وقابل للبقاء.

5- تخفيف التوتر في لبنان، وظهور بوادر انفراج في الأزمة، الأمر الذي أضفى مزيداً من الارتياح على صفوف الممانعين وعلى رأسهم سورية.

6- شاركت إسرائيل في المؤتمر إلى جانب أربع عشرة دولة عربية، ما اعتبره البعض تطبيعاً مجانياً معها. وحصلت إسرائيل سلفاً وقبل مشاركتها على انقسام حاد بين الفلسطينيين، دخل به أبو مازن المؤتمر وهو بأضعف حالاته.

7- لم تحصل إسرائيل على الوضع المبتغى من مشاركتها، إذ إن المؤتمر لم يحقق لها التطبيع الذي أرادته مع العرب، وظهر بشكل واضح افتقاد الإرادة الجدية للإدارة الإسرائيلية في الدخول في عملية سلام حقيقية.

المفاوضات غير المباشرة والوساطة التركية

حرصت سورية منذ مجيء الرئيس **بشار الأسد** إلى الحكم على تطوير علاقتها مع الجانب التركي، فملف العلاقات مع تركيا واحداً من أهم ثلاثة ملفات يتولى الرئيس **بشار الأسد** الإشراف عليها.

وبصفة عامة، فقد تعاملت سورية بالقدر الكافي من البراجماتية والحذر مع التصريحات والرسائل الإسرائيلية المتعلقة بإمكانية استئناف المفاوضات، التي وصلت عام 2007 إلى 20 رسالة من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي **إيهود أولمرت**، حيث أدركت أن الحرص الإسرائيلي الظاهري على استئناف المفاوضات ظل محصوراً في نطاق التصريحات الإعلامية، بهدف تكثيف الضغوط عليها وإحراجها إقليمياً ودولياً باعتبارها ترفض دعوات السلام الإسرائيلية، فلجأت سورية إلى تكتيك الالتزام في تصريحاتها بشأن هذا الملف بالتأكيد على أنها راغبة في السلام واستئناف المفاوضات حتى دون أن تذكر أو تكرر شرطها السابق المتعلق بوديعة **رابين**، مع التأكيد على موقفها الثابت إزاء المفاوضات برمتها مع إسرائيل. إذ التزم القادة السورين خاصة وزير الخارجية **وليد المعلم**، في تصريحاته المتعلقة بهذا الملف بالتأكيد على أن سورية لا تتطلع إلى حل عسكري مع إسرائيل، وهي مستعدة لاستئناف مفاوضات السلام شريطة أن يكون السلام عادلاً وشاملاً على جميع المسارات، وبما لا يتعارض مع التقدم على المسار الفلسطيني، وفي هذا السياق، صرح وزير الخارجية السوري **وليد المعلم** في التاسع من يناير 2008، بأن سورية لا تتطلع إلى حل عسكري مع إسرائيل، وهي مستعدة لاستئناف مفاوضات السلام معها بما لا يتعارض مع التقدم على المسار الفلسطيني، ثم عاد وأكد في

العشرين من آذار 2008 استعداد سورية لاستئناف محادثات السلام، شريطة أن يكون السلام عادلاً وشاملاً على جميع المسارات، وآلا يؤثر ذلك على المسار الفلسطيني.

إن دخول سورية في مفاوضات غير مباشرة مع الجانب الإسرائيلي بوساطة تركية، سمح بعقد أربع جولات من التفاوض في أنقرة (بدأت الجولة الرابعة يوم 2008/7/27)، هو دلالة حقيقية على وجود رغبة سورية واضحة وجدية لتحريك ملف المفاوضات منذ العام 2000، وتأكيداً لصدق التصريحات والمواقف السورية المتعلقة بالرغبة في استئناف المفاوضات، التي عبر عنها العديد من القادة السوريين وعلى رأسهم الرئيس **بشار الأسد**، والتي لم تلق الترحيب الكافي من الجانب الإسرائيلي، الذي اعتمد على التشكيك المبالغ فيه في نيات السوريين من تلك التصريحات، بل وبدت إسرائيل منقسمة على حالها، وبدت حكومتها مرتبكة في تحديد موقف واضح من المواقف السورية[1]، ولم يكن إعلان سورية عن قبولها الوساطة التركية في ملف الصراع مع إسرائيل خلال استقبال رئيس الوزراء التركي في دمشق إلا إشارة واضحة على أن سورية بصدد توفير المناخ الملائم لإنجاح الوساطة التركية من خلال التجاوب معها على هذا المستوى الرفيع من الاتصالات.

إن الاستجابة السورية للجهود التركية لا تعني عدم وجود مصلحة لسورية في بدء المفاوضات، ومن ثم فإنه لا ينفي أن ما قامت به سورية هو خطوة تكتيكية ترقى في أهميتها إلى الخطوات الاستراتيجية، ذلك أن احتمال استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية، وحتى عبر وسيط تركي، ليس بالأمر الجديد، إلا أن التأكيد عليه في هذا التوقيت يعد براعة دبلوماسية وتسجيلاً لهدف في مرمى الخصم في الوقت المناسب، دون أن يتعارض ذلك كثيراً مع الثوابت السورية، التي تنهض على ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل الذي يقوم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن 242 و 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومن ثم أكد الرئيس **الأسد** أن أي مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لن تكون سرية بل معلنة وعبر الطرف التركي،

[1] . صحيفة الحياة، 2006/12/18

كما أن استئناف المفاوضات في هذا التوقيت كان يلبي مصلحة أساسية للحكومة الإسرائيلية، خاصة لرئيس الوزراء للحفاظ على شعبية حكومته.

لقد وجدت سورية أن فتح ملف المفاوضات مع إسرائيل، يمكن أن يحقق لها العديد من الأهداف يتمثل أهمها فيما يلي:(1)

أ- استعادة الجولان في حال نجحت المفاوضات، أو على الأقل إعادة التركيز على المسار السوري وإعادة قضية الجولان إلى دائرة الضوء والاهتمامات. وفي كل الأحوال، فإن السياسة السورية البراجماتية حالياً قد ألزمت نفسها بعدم الغياب عن أي منتدى يناقش أو يعالج موضوع التسوية السليمة، وهو ما دفعها لحضور مؤتمر أنابوليس، ومن ثم لم يكن منطقياً أن ترفض أية محاولة لاستئناف المفاوضات بشأن الجولان.

ب- تخفيف الضغوط السياسية عليها، عبر المحكمة الدولية الخاصة باغتيال **رفيق الحريري**. بتعبير آخر، فإن دخول سورية في المفاوضات سيدفع العديد من الدول التي تركز على مسألة المحكمة الدولية إلى أن تتروى بعض الشيء لإعطاء المفاوضات فرصة كاملة، فالإصرار على المحكمة في ظل أجواء التفاوض يعني بشكل أو بآخر سعياً لإجهاض المفاوضات، ودفعاً لسورية للتخندق في المعسكر المناهض لعملية التسوية.

ج- منع تقسيم المنطقة إلى معسكر اعتدال ومعسكر تشدد، فسورية التي تصنف ضمن معسكر التشدد تشارك في عملية التسوية مع الإسرائيليين بما يمثل استجابة للمطالب الأمريكية والأوروبية. وهو الأمر الذي سينعكس بالضرورة على تحسين العلاقات السورية العربية، خاصة بدول معسكر الاعتدال.

---

1 - **حميدي**، إبراهيم، "**عشرة أسباب وراء بدء دمشق المفاوضات غير المباشرة برعاية تركية**"، مرجع سابق.

د- التأكيد على رغبة سورية في السلام وسعيها لتخفيف التوتر واحتمالات استخدام الخيار العسكري بينها وبين إسرائيل التي تصاعدت في عام 2007.

هـــ- البحث عن خيارات بديلة لتعزيز الاستثمار وحل المشاكل الاقتصادية والتخفيف من أعباء الأزمة الدولية.

و- إن الدخول في المفاوضات يؤكد للفصائل الفلسطينية الموجودة في دمشق وحزب الله أن سورية لا تمانع الدخول في المفاوضات من أجل استرداد الجولان طالما وجدت في المفاوضات طريقاً مقبولاً, ومتوافقاً مع السياسة السورية.

ز- إن التجاوب مع الوساطة التركية يعني رصيداً إيجابياً في مسار العلاقات التركية السورية بكل ما يمثله ذلك من رصيد للموقف السوري في المنطقة.

ح- إن احتمالات تحقيق السلام مع إسرائيل، وإلى جانب ما ستسهم به في إنهاء العزلة على سورية، فإنها ستساعد على دخول بعض التدفقات المالية لسورية في وقت يعاني فيه الاقتصاد السوري الكثير من المشاكل(1).

ط- تخفيف ضغوط واشنطن على سورية، وربما إنهاء هذه الضغوط في إطار إعادة هيكلة السياسة الأمريكية، التي فشلت في عزل سورية ومحاصرتها داخل حدودها، وجعلت منها مصدر تهديد يعيد إنتاج نفسه في أشكال مختلفة(2).

وعلى الرغم من أن هناك من يرى أن الخلافات الباقية بين سورية وإسرائيل لا تحتاج سوى إلى بضع جلسات قد لا تستغرق أكثر من أسابيع قليلة في حال قرر كل منهما أن الوقت قد حان لإنهاء الصراع ومبادلة الجولان بالسلام، استناداً إلى تصريح الرئيس الأمريكي الأسبق

---

1 - **عبد العزيز**، حسين، "**آفاق السلام بين سورية وإسرائيل**"، موقع الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/NR/D1D8288D-F762-497D-8310-DD11683E2AA.htm

2 - **عبد المجيد**، وحيد، "**المفاوضات السورية الإسرائيلية، قضايا قديمة ووظيفة جديدة**"، مرجع سابق.

جيمي كارتر الذي قال فيه إنه قد تم تسوية حوالي 85% من قضايا الصراع السوري الإسرائيلي عبر مسيرة المفاوضات المعقدة قبل أن تتوقف تماماً في العام 2000، وتصريحات الرئيس الأمريكي الأسبق **بيل كلينتون** التي أعلن فيها عن اعتقاده بأن الصراع بين الطرفين يمكن أن يحل في 35 دقيقة ما لم تقم إيران بعرقلته، إلا أن ذلك لا ينفي أن ثمة صعوبات جمة تعترض عملية المفاوضات تتعلق بالأساس بتقدير الطرفين لأهمية الجولان وأحقيته بها، فالسوريون ليسوا في وارد التخلي عن الجولان باعتبارها أرضاً سورية خالصة، والإسرائيليون ينظرون إليها من منطلق الأهمية الاستراتيجية، كما أن الرأي العام الإسرائيلي يرفض تماماً إعادة الجولان أو أجزاء كبيرة منها.

علاوة على ذلك، فإن الموقف الأمريكي من استئناف المفاوضات لا يبشر هو الآخر بإمكانية تجاوز تلك المرحلة من المفاوضات غير المباشرة، فالموقف الأمريكي بالإعلان في الخامس والعشرين من أبريل 2008 عن وجود صور قالت الولايات المتحدة إنها لمفاعل نووي سوري بمساعدة كوريا الشمالية، يعني أن الولايات المتحدة غير مرحبة إما بالمفاوضات أو بطريقة استئنافها عبر الوسيط التركي، في وقت يبدو أنه في غير صالح الولايات المتحدة، أو على الأقل لا يحقق كل أهدافها.

إن التساؤل عن إمكانية تحول المفاوضات السورية الإسرائيلية إلى مفاوضات مباشرة يمثل مفصلاً محورياً في فهم طبيعة المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين بوساطة تركية. فإذا كان الطرفان المباشران قد دخلا المفاوضات لأسباب خاصة بكل طرف، ورأى في المفاوضات وسيلة لتحقيق أهداف مهمة من وجهة نظر مصالحة الاستراتيجية، دون الاكتراث بنتيجة المفاوضات ذاتها، باعتبارها آلية لتدشين عملية تسوية فعالة بين الطرفين، فإن كل ذلك يضع الكثير من الشكوك حول إمكانية التحول إلى مرحلة المفاوضات المباشرة، إذ أن هذا التحول غير وارد دون دفع الولايات المتحدة بقوة تجاه إحداث هذا التحول، ومن ثم يمكن القول إن تحول الطرفين الإسرائيلي والسوري إلى المفاوضات المباشرة يتوقف على عوامل أخرى غير

رغبتهما وجديتهما في هذا الصـــدد، هذه العوامل هي موقف الولايات المتحدة التي تبدو أنها باتت تتصرف مع ملف الصراع العربي الإسرائيلي طبقاً لتطورات الملف الإيراني، فتأزم الملف الإيراني إلى درجة المواجهة العســكرية قد يكون دافعاً للولايات المتحدة ومعها إســرائيل إلى محاولة تحييد الجبهة السورية. وانطلاقاً من الاعتقاد بأن الملف الإيراني ليس في وارد التطور إلى مرحلة المواجهة على الأقل في ظل الإدارة الأمريكية الحالية، فإنه يمكن القول أن الولايات ستترك الأمور بين إسرائيل وسورية على ما هي عليه في ظل الوساطة التركية دونما تدخل جوهري ينقل هذه المفاوضات إلى صيغة المفاوضات المباشرة بين الطرفين، انتظاراً لظهور عوامل جديدة ، تؤدي إلى تغير هذا الموقف.

ونرى أن الأمن والسلام والاستقرار الدائم لدول الشرق الأوسط وشعوبه لا يتحقق إلا فيما يلي:

– وضع نهاية عادلة ودائمة للصراع العربي– الإسرائيلي، على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

– إنهاء الولايات المتحدة احتلالها العسكري للعراق، وسحب قواعدها من المنطقة.

– وقف التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط، هذا التدخل الذي أدى إلى تفاقم ظاهرة عدم الاســتقرار الســياســي والاجتماعي، عبر إثارة الفتن العرقية والطائفية والدينية..إلخ.

وهنا تبرز ضرورة تفعيل الدور العربي والإسلامي لمواجهة الضغوط الجديدة ضد الدول العربية والإسلامية، وذلك عن طريق استغلال مثلث القوة العربي المتمثل في:[1]

[1] – **أحمد**، رفعت سيد(2002)، **قرآن وسيف.. من الأفغاني إلى بن لادن**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص33.

- **النفط العربي** والاســـتثمارات العربية في الدول الغربية، وخاصـــة الولايات المتحدة الأمريكية: وذلك باستخدام سلاح النفط العربي كوسيلة ضغط عن طريق التلويح بوقف ضــخه، أو على الأقل التقليل من كميات الضــخ لفترة معينة وذلك كنوع من رد الفعل على السـياسـة الأمريكية، وإن كان هذا السـلاح كي يتم تفعيله لابد من القضـاء على تبعية الدول النفطية المفرطة للولايات المتحدة ، أي أن هذا الخيار مؤجل ومرهون باستعادة الدول النفطية سيادتها وخروج القوات الأجنبية من أراضيها.
- **المقاومة:** فالمقاومة هي قدر وليســـت خياراً، هكذا علمتنا دروس التاريخ بفعل تأمل جذور العلاقة بين الغرب والأمة العربية والإســـلامية منذ بدء الحروب الصـــليبية في الفترة (1096–1291)، وما زال الصـراع مسـتمراً بين الجبهتين، وهو صـراع دام بين حضارتين وثقافتين مختلفتين قلباً وقالباً، لأن هدف الحضارة العربية والإسلامية يتمثل في النهضـــة والتحرر والســـمو الأخلاقي، في حين نجد أن هدف الحضـــارة الغربية ينصب على الهيمنة على المنطقة العربية والإسلامية وامتصاص خيراتها.
- **المقاطعة:** لابد من تقوية ســـلاح المقاطعة للبضـــائع الأمريكية وشـــركاتها في البلاد العربية، على أن يتزامن ذلك مع تفعيل دور لجان مقاومة التطبيع، ويكون التزامن عن طريق التأكيد على الترابط بين التصـــعيد ضـــد الوجود الأمريكي في البلاد العربية والإسلامية وبين مقاطعة السلع والبضائع الأمريكية من جهة أخرى، هذا على الصعيد الشعبي. أما على الصـعيد الرسـمي فإنه لا سـبيل إلى توليد أي فعل محرك أو انتظار نتائج إيجابية من أي قمة عربية أو إسـلامية ما لم تترسـخ قبلها أربع قناعات أسـاسـية في أذهان القيادات وهي:

– إن الولايات المتحدة جادة في تنفيذ سـياسـتها الرامية إلى إعادة صـياغة موازين القوى والمصالح في منطقة الوسط الإسلامي الممتدة من دول آسيا الوسطى شمالاً إلى الصومال جنوباً، ومن ماليزيا شـــرقاً إلى موريتانيا غرباً، وإن ذلك كله يجري تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، ويتم على حساب مصالحنا الوطنية بالدرجة الأولى.

– إن معظم الدول العربية والإسلامية ستطولها سياسة الولايات المتحدة الهجومية، ولا سيما سورية ولبنان ومصر والسعودية وإيران وباكستان، وإن الولايات المتحدة لن تتورع عن تقويض بعض النظم السياسية في دول عربية وإسلامية حليفة وصديقة لها والاستعاضة عن حكامها الحاليين بآخرين يلائمون عصر الأمركة ومتطلباته السياسية والاقتصادية والأمنية.

– إن الدول العربية والإسلامية تملك إمكانات وأوراقاً بالغة الأهمية والتأثير إذا ما استخدمت في الصراع شريطة توليد إرادة سياسية للتخطيط الحكيم والفعل الشجاع، وإن في مقدورها تالياً تعطيل المخططات الأمريكية ومكائد إسرائيل. ومن هذه الأوراق استخدام سلاح النفط، والسعي لإقامة تفاهم استراتيجي بين سورية والعراق وإيران، بالتعاون مع منظمات المقاومة في فلسطين والعراق ولبنان.

– إن هزيمة المقاومة في لبنان والعراق وفلسطين، ستحول إسرائيل إلى قوة مركزية كبرى في المنطقة، وهو ما يهدد مصالح كل من مصر والسعودية وإيران، ويضعف سورية ولبنان بالدرجة الأولى.

– الولايات المتحدة تسعى إلى خلق حالة دائمة من التوتر العالمي، أي حالة من الحرب المحدودة الدائمة.

وأخيراً فإن مواجهة السياسة الأمريكية لا يمكن أن تتم، إلا بتحقيق أقصى درجات التضامن العربي والإسلامي، وبالرهان على ميزان الإرادات الثورية، بدلاً من ميزان القوى العسكرية، لكسر إرادة العدو وحمله على التراجع. وإن أية جهود عربية للتغيير في الموقف الأمريكي، دون تغيير في الوضع العربي هي إضاعة للوقت، فالسياسة الأمريكية تتغير بتغير الوضع العربي، وعندما تتأثر المصالح الأمريكية في الدول العربية سلباً، وإن على

الشعوب العربية تفعيل المقاطعة العربية الشعبية والرسمية لإسرائيل وللشركات والبضائع الأمريكية، وإلغاء كل مظاهر التطبيع مع العدو الصهيوني.

وختاماً، فإننا نستحضر ما كان قد قاله القائد الخالد **حافظ الأسد** في جوابه على سؤال الكاتب والصحفي البريطاني **باتريك سيل** عن عبارة يختم بها كتابه المعنون " حافظ الأسد والصراع على الشرق الأوسط " فقال له السيد الرئيس " قل ببساطة لازال الصراع مستمراً.

الفصل الرابع: السياسة السورية على الصعيد العربي

يتميز الدور السوري في محيطه بأنه دور محوري.. وعلاقة المحور هي علاقة ارتكازية لا يتم الاستقرار بدونه؛ كذلك سورية في محيطها هي أحد أعمدة الاستقرار في منطقة

"الشــرق الأوســط" فهي على حدود المتوســط الشــرقية وعلى حدود دولة مهمة وتاريخية في المنطقة هي تركيا بتنوع علاقاتها السياسية وثقافتها وتركيبها السكاني ودورها الاقتصادي... كذلك ســورية على حدود العراق أكبر بلد في احتياطات النفط بعد المملكة العربية الســعودية بالإضافة إلى وشائج التاريخ والقربى بين الشعبين.. .

ولكن بفعل قوى المحيط حيناً والقوى الخارجية أحياناً كان التقارب بين البلدين شـــبه محرم، لأن العراق هو العمق الاستراتيجي لسورية وانسجام القطرين يحقق ثقلاً استراتيجياً يقلب كل المعادلات الأخرى، وتجاور سورية لبنان وهو منها موضع الخاصرة الأمنية والاستراتيجية عدا عن علاقات الأخوة التاريخية التي تربط البلدين، وكذلك فلســـطين الطرف الجنوبي لبلاد الشــام والتي اغتصــبت عام 1948 واحتلت الأولوية الاســتراتيجية من الأمن القومي لســورية والدول المجاورة وما زالت تشكل أولوية في الأمن والدفاع والسياسة.

سنتناول في هذا الفصل العلاقات السورية مع كل من لبنان والعراق والمملكة العربية السعودي. ونبدأ بالعلاقات السورية اللبنانية نظراً لخصوصية هذه العلاقة.

أولاً: العلاقات السورية اللبنانية

يمثل لبنان حالة نموذجية للدولة العربية المرتبطة عضـــوياً بالخارج، ليس فقط فيما يتصل بسياساتها وتفاعلاتها الداخلية والخارجية، لكن أيضاً بالفكرة الأساسية التي تستند إليها الدولة اللبنانية بدءاً من نشـأتها وحتى اليوم، فقوام الدولة اللبنانية وجوهرها ليس سـوى انعكاس لعوامل خارجية وجدت صدى قوياً لها في النسيج اللبناني الداخلي.

ومثلما كان هذا الارتباط بين الداخل والخارج سبباً رئيساً وراء الكثير من أزمات لبنان، فقد كان هو أيضاً العامل الأكثر تأثيراً باتجاه بقاء الدولة اللبنانية والحفاظ عليها.

ويمكن القول: إن الأوقات التي تعرضـــت فيها الدولة اللبنانية إلى خطر يهدد بقاءها كانت هي الأوقات التي تســـعى فيها بعض القوى الداخلية والخارجية إلى تغيير المعادلات الدقيقة الحاكمة لبقاء لبنان.

أطلق الانســحاب الإســرائيلي من جنوب لبنان عام 2000 فاتحة الحديث في الداخل اللبناني عن ضــرورة انســحاب الجيش الســوري، ولم تطالب في البدء ســوى القوى المســيحية بالانســـحاب الســـوري، ثم انضـــم الزعيم الدرزي **وليد جنبلاط** إلى هذه المطالبة، إلا أن هذه المطالبات لم تأت بالكثير من المأمول بالنســبة لمطلقيها، باســتثناء إعادة انتشـــار بين الفينة والأخرى، ويمكن إرجاع عدم الانسحاب السوري من لبنان إثر تحرير الجنوب اللبناني إلى عدة أسباب:[1]

1- وفاة الرئيس **حافظ الأسد** بعيد التحرير مباشرة في 10 حزيران 2000، وانتقال المهام الرئاسية إلى ابنه الدكتور **بشار الأسد**، الذي كان منشغلاً بتثبيت دعائم حكمه.
2- تقاعس السلطات اللبنانية بمختلف مستوياتها عن طلب انسحاب القوات السورية من لبنان وفق اتفاق الطائف.
3- ثبات الموقف الفرنســي من الوجود الســوري في لبنان، فظلت فرنســا تربط مســتقبل الوجود العسكري السوري في لبنان بالسلام الشامل في الشرق الأوسط.
4- عدم تغير النظرة والموقف الأمريكي من الوجود السوري العسكري في لبنان بأنه عامل استقرار.
5- اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في الأراضي الفلسطينية، والتخوف من ارتدادات تطول الجبهة اللبنانية والسورية.

[1]- **الحص**، سليم(2006)، **سلاح الموقف**، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1، ص66.

دخلت العلاقات السورية – اللبنانية بعد وفاة الرئيس **حافظ الأسد** عام 2000 ووصول **بشار حافظ الأسد** الى مقاليد السلطة في سورية منعطفاً جديداً في تاريخ العلاقات بين البلدين، إذ لا تمر مده وجيزة تستقر فيها العلاقات حتى يتفاقم الخلاف بينهما، ويمكن تفسير ذلك بسببين هما:

1. الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.
2. تزايد الاحتجاجات الداخلية اللبنانية المطالبة بخروج القوات السورية من لبنان وفقاً لاتفاقية الطائف التي انتهى دورها.

وبعد عملية اغتيال الرئيس **رفيق الحريري** في 2005/2/14 دخلت العلاقات السورية– اللبنانية مرحلة جديدة من التوتر والتصعيد، لم تشهدها من قبل، مما يعطي دلالة واضحة أن إحداث الوقيعة بين البلدين الشقيقين كان أحد الأهداف الرئيسة لعملية الاغتيال.

كانت البداية العملية ضمن هذا المشروع إقرار ما بات يعرف بـ " قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان" وبرغم إقراره وتطبيق الكثير من العقوبات الواردة فيه، إلا أن تأثيره على أرض الواقع ظل محدوداً، وحين لم تتأثر سورية بهذا القانون كان لابد من البحث عن آلية أخرى لتدويل هذه العقوبات، فكان القرار 1559 الذي سنستعرض بشكل مقتضب أهم مراحله والموقف السوري منه.

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559:

بتوافق أمريكي- فرنسي أصدر مجلس الأمن القرار 1559 بتاريخ 2 أيلول 2004،[1] أي قبل يوم من التمديد للرئيس **إميل لحود** ثلاث سنوات إضافية، وقد تضمن القرار مجموعة من النقاط:[2]

1- الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي.
2- المطالبة بانسحاب جميع القوات الأجنبية الباقية في لبنان.
3- الدعوة إلى حل ونزع أسلحة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية كافة.
4- بسط سلطة الحكومة اللبنانية على التراب اللبناني.
5- الدعم لإجراء انتخابات رئاسية في لبنان دون تدخلٍ أو تأثير خارجي.

وقبل الشروع في تحليل القرار والدوافع المحتملة الأمريكية- الفرنسية لاستصدار القرار بهذه الصورة، لابد من تسجيل ملاحظتين:

1- لم يطلب لبنان عقد اجتماع لمجلس الأمن لبحث موضوعه، وقد أشار مندوب باكستان في مجلس الأمن بعد التصويت على القرار وامتناع بلده عن التصويت بأنه لم تصدر أية شكوى من لبنان، وإنما خلافًا لذلك فإنه عارض بحث هذا الموضوع من مجلس الأمن، كما أكد المندوب ذاته على انتفاء شرط تهديد السلم والأمن الدوليين في طلب بحث مشروع القرار.[3]
2- إن المطالبة بانسحاب جميع القوات الأجنبية المتبقية في لبنان، يقصد به القوات السورية حصراً، على اعتبار أنه ورد في ديباجة القرار بيان رئيس مجلس الأمن في

---

[1] – بأغلبية الحد الأدنى اللازم لإقراره وهي **تسعة أصوات**، في حين امتنعت بقية الدول عن التصويت وقال معظم أعضاء المجلس الذين امتنعوا عن التصويت إنهم يتفقون مع لبنان في أن القرار يشكل تدخلاً في شؤونه الداخلية ولن يسهم في إشاعة السلام في لبنان أو المنطقة.

[2] – **الحمش**، منير (محرر)، **أعمال الحلقة النقاشية حول قرار مجلس الأمن 1559الصادر في 2004/9/2**، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، **سلسلة قضايا راهنة**، العدد18، كانون أول/ ديسمبر 2004، ص9.

[3] – المرجع السابق، ص 42.

18 من حزيران/يونيو 2000، الذي يتضمن ترحيب الأمم المتحدة بانسحاب إسرائيل من لبنان تنفيذاً للقرار 425 للعام 1978.

من الواضح أن القرار 1559 أشبه بوضع يد دولية، أمريكية أساساً وإسرائيلية بالتبعية على لبنان، ويكاد يكون تلويحاً بفرض وصاية عليه قد تمهد لنقله من موقعه الراهن على خريطة الصراع على المنطقة إلى موقع نقيض بحيث يصبح داخل دائرة الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية.

لاقى القرار تنديداً من غالبية القوى السياسية اللبنانية والعربية على حد سواء، حيث أبدى ممثلو 22 حزباً وتنظيماً لبنانياً رفضهم التدخل الأمريكي– الفرنسي في شؤون لبنان تحت لافتة حماية الدستور، وقرروا توجيه مذكرة إلى أمين عام الأمم المتحدة **كوفي أنان** احتجاجاً على هذا التدخل في الشأن اللبناني.

إنّ الأسباب التي دفعت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لاستصدار القرار 1559 هي أسباب غير حقيقية، فالوجود السوري في لبنان يعود إلى عام 1976م، والعلاقات السورية اللبنانية كان قد نظمها اتفاق الطائف في أيلول 1989م، إذ أكد نص الاتفاق على العلاقات المميزة بين لبنان وسورية، وضرورة التنسيق والتعاون بينهما في مختلف المجالات، وبما يحقق مصلحة البلدين[1].

أما سلاح المخيمات الفلسطينية وحزب الله، فهو سلاح يعود وجوده إلى الثمانينيات من القرن العشرين، وهذا السلاح له هدف واضح هو مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. ولذلك يمكن تحديد الأهداف الحقيقية للقرار 1559بما يلي:[2]

---

[1]– **أبو الخير**، مصطفى(2006)، **الانسحاب السوري من لبنان والقانون الدولي**، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص82.

[2] – للاستزادة أنظر، **حاج سليمان**، رائد نايف(2010)، **البعد الدولي في تطورات الأزمة اللبنانية (2005–2008)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات السياسية.

1- إنّ الهدف الحقيقي للقرار 1559 ليس إجبار سورية على الانسحاب من لبنان، لأن سورية كانت قد سحبت عدداً من قواتها من لبنان منذ عام 2001م، ولكن الهدف الأساس يتمثّل في الضغط على سورية من خلال مجلس الأمن الدولي، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعطاء شرعية دولية لسياستها تجاه سورية من خلال هذا المجلس.

2- لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الخلاف الحاصل في لبنان حول قضية الوجود السوري، وعملت على توظيفه في إطار السياسة الخارجية تجاه سورية، من خلال استخدام مجلس الأمن وإصدار القرار 1559.

3- هذا القرار يمثّل حلقة من سلسلة ضغوط سياسية ودبلوماسية وقانونية، من أجل تهيئة الظروف الدولية والإقليمية لاستهداف سورية.

4- محاولة تصفية حركات المقاومة في المنطقة العربية، والتي تشكل عائقاً أمام السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

5- إنّ قيام فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بإصدار القرار 1559، يشير إلى تبلور خارطة جديدة للتحالفات الدولية والإقليمية نتيجة تبدّل الأهداف والمصالح.

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على إصدار هذا القرار لأسباب عديدة أهمها:

1- الوجود العسكري السوري في لبنان:

إنّ الوجود العسكري السوري في لبنان يرتبط بشكل مباشر بقضية العلاقات السورية – اللبنانية والتي تمّ الحديث عنها في المبحث السابق. وقد بدأ الوجود العسكري السوري في لبنان بتاريخ 22حزيران 1976، ففي اجتماع عُقد في العاصمة السعودية الرياض في 16 تشرين الأول 1976 تمت المصادقة على شرعية دور القوات السورية وما سمي " قوات الردع العربية

في لبنان"، وكانت هذه القوات تضم إلى جانب الجنود السوريين وحدات عسكرية صغيرة من ليبيا والسودان والسعودية وبعض دول الخليج، كما لم تحدد لوجودها في لبنان أية مدة زمنية.[1]

إنّ العامل الأساس، والذي شكّل مدخلاً لاعتبار الوجود العسكري السوري في لبنان غير شرعي، ومن ثمّ إصدار مجلس الأمن للقرار 1559، يرتبط بموقف الأطراف اللبنانية من هذا الوجود. فالأطراف المؤيدة للوجود السوري هي المقتنعة بأن العلاقات السورية– اللبنانية أساسية لصالح البلدين، وأن سورية التي تتمسك بالقضايا القومية هدف لإسرائيل والولايات المتحدة، وأن التمسك بالوجود السوري العسكري والسياسي هو جزء من التوّجه القومي للمحافظة على عروبة لبنان وعلى استهدافها من جانب إسرائيل. أما المعارضون للوجود السوري، فهم يرون في العلاقة مع سورية عائقاً أمام أهدافهم في التطبيع مع إسرائيل، ويتذرعون بالتدخل السوري في الشؤون اللبنانية.[2]

2- سلاح «حزب الله والمخيمات الفلسطينية»

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أنّ "حزب الله" يشكل أحد أدوات السياسة الإقليمية لسورية، وبشكل خاص فيما يتعلق بالصراع "العربي ـــ الإسرائيلي"، وكذلك الدفاع عن مصالح سورية في لبنان، كما أنها تعد أنّ حزب الله يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتقوم بتصنيفه "كمنظمة إرهابية". ولذلك فإنّ نزع سلاح "حزب الله" يشكّل هدفاً للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا الأمر لا يمكن أن يتم باستخدام الوسائل العسكرية وقد أثبتت التجارب ذلك، ولهذا السبب لجأت الولايات المتحدة إلى الخيار الدبلوماسي من خلال استخدام مجلس الأمن وإصدار القرار 1559، وهذا الأمر ينسحب على الفصائل الفلسطينية في لبنان أيضاً.

---

[1]- **كاين كولبل**، يورغن(2006)، **اغتيال الحريري أدلة مخفية**، ترجمة: هاني الصالح وكامل إسماعيل، دمشق: دار الرأي للنشر، ط1، ص65

[2]- **الأشعل**، عبد الله(2006)، **المؤامرة القانونية على سورية**، القاهرة، ط1، ص10.

وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً هاماً وأساسياً في إصدار القرار 1559، وعملت على توظيفه في إطار السياسة الأمريكية تجاه سورية. وقد بدأ العمل الأمريكي لإصدار القرار 1559 بعد فشل السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها في سورية بعد احتلال العراق، والتي لخصها وزير الخارجية الأمريكي السابق **كولن باول** أثناء زيارته لسورية في أيار عام 2003 بـــ "ضرورة تعاون سورية مع الولايات المتحدة بشأن العراق والوضع الجديد الذي حلّ فيه، إغلاق مكاتب حماس و الجهاد الإسلامي وكل المنظمات التي تعلن العداء لإسرائيل، وخروج الجيش السوري من لبنان، ونشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان وتجريد حزب الله اللبناني من سلاحه". وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال التبدّل في الموقف الفرنسي من سورية وكذلك موقفها من الولايات المتحدة، واستثماره في إطار العمل على إصدار القرار 1559.[1]

تحليل مكوّنات القرار 1559

إن القرار 1559 لم يأت من فراغ، فالأحداث المتسارعة على صعيد البيئة الداخلية اللبنانية– السورية والبيئة الإقليمية والدولية هيأت الظروف المناسبة لاستصداره.

وإن القراءة المتأنية للقرار تظهر عدداً من النقاط التي يجب التوقف عندها وتسليط الضوء عليها، فالقرار 1559 يتكون من مقدمة وسبع فقرات تضمنت معالجة الحالة اللبنانية بتشعباتها وتعقيداتها.

[1]– **فاروق**، ياسمين(2007)، **"الشرق الأوسط في العلاقات الفرنسية– الأمريكية"**، السياسة الدولية، العدد 168، نيسان، على الرابط: www.siyassa.org.eg

وفي مقدمة القرار يستذكر مجلس الأمن عدداً من قراراته السابقة التي صدرت حول الحالة اللبنانية التي تضمنت دعم المجلس لوحدة لبنان وسيادته واستقلاله السياسي والحرص على ممارسة الحكومة اللبنانية سيادتها الكاملة على الأرض اللبنانية.[1]

فالقرار من حيث الشكل أراد المجلس تصويره وكأنه متخذ وفقاً لصلاحياته المنصوص عليها، وعند التدقيق في حيثياته نجده يفتقد صفة الالزام كونه لم يصدر وفق الفقرة (السابعة) البند (الثاني) من ميثاق الأمم المتحدة، كما أن المجلس قد تجاوز بهذا القرار حدود صلاحياته وخالف ميثاق الأمم المتحدة، فالحكومة اللبنانية لم تطلب من مجلس الأمن التدخل ولم تقدم شكوى تجاه القوات السورية المتواجدة فيها لذلك رفضته الحكومة اللبنانية في البداية بوصفه تدخلاً في شؤونها الداخلية وانتهاكاً لخصوصيات الدول، وبذلك يكون سابقة جديدة في العلاقات الدولية وتأكيداً لاستقواء الدول الكبرى في مجلس الأمن، فضلاً عن أن القرار ذكر لأول مرة العلاقة– اللبنانية عبر إدراج القوات السورية في لبنان بأنها قوات أجنبية ووجودها خارج إطار الشرعية الدولية.

أما من حيث التنفيذ، فقد أعطى مجلس الأمن صلاحية متابعة تنفيذ القرار للأمين العام للأمم المتحدة السابق **كوفي أنان** الذي يقوم بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن خلال 30 يوماً وتعيين موفد دولي لمتابعة خطوات تنفيذ بنوده، إلا أن القرار افتقد آلية التنفيذ من خلال تحديد سقف زمني لسحب القوات الأجنبية (السورية) والمدة التي يتم سحب سلاح المليشيات المسلحة اللبنانية وغير اللبنانية وإبقائها سائبة.

ففي الفقرة الأولى من القرار دعوة المجلس (لاحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه)، ويفهم منها أن القوى الإقليمية المتمثلة بسورية وإيران و"إسرائيل" يجب أن تتنبه إلى ضرورة احترام

[1]– في مقدمة قرار مجلس الأمن ذكر بالقرارات السابقة والصادرة منذ عام 1978، كالقرار **425** والقرار **426** في عام 1978، والقرار **520** في عام 1982، والقرار **1553** في 2004 وهي قرارات صدرت للتأكيد على استقلال لبنان بعد العمليات العسكرية التي شنتها إسرائيل ضد لبنان.

استقلال لبنان، وأن القوات الأجنبية الموجودة على الأراضي اللبنانية بمثابة انتهاك لسيادته واستقلاله، لذلك جاء في الفقرة الثانية التي تؤكد بما جاء في الفقرة الأولى من حيث مطالبة القوات الأجنبية المتبقية جميعها بالانسحاب من لبنان، وأن القوات الأجنبية على وفق رأي الحكومتين الأمريكية والفرنسية هي القوات السورية والإيرانية، إلا أنَّ التركيز كان على القوات السورية لاعتبارات تتعلق بالموقفين الفرنسي والأمريكي منه، أما "إسرائيل" فلم يقصدها القرار لأنها انسحبت من جنوب لبنان منذ 25 أيار 2000 ونفذت التزاماتها تجاهه، واعتبرت "إسرائيل" مزارع شبعا ذات عائديه سورية، لكي تبقى في منأى عن تنفيذ القرار 1559.

أما الفقرة الثالثة حول (حل ونزع أسلحة المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية كافة)،[1] فاعتبر المجلس أن حزب الله هو ضمن المليشيات المسلحة، إلا أن الحكومة والشعب اللبناني يعدان حزب الله مقاومة وطنية وحزب فاعل على الساحة السياسية وله نواب منتخبون في المجلس النيابي، وأن نزع أسلحته ينبغي أن يكون بعد تحرير أراضي الجنوب (مزارع شبعا) من الاحتلال الإسرائيلي، كما شملت هذه الفقرة الفصائل الفلسطينية المتمركزة في جنوب لبنان بنزع أسلحتها وتوطينها في الجنوب لإلغاء حقهم بالعودة إلى ديارهم.[2]

إن هذا المطلب هو مطلب أمريكي إسرائيلي قبل أن يكون فرنسياً، لأن الهدف من تجريد أسلحة المقاومة العربية بفصائلها اللبنانية والفلسطينية والعمل على تأمين الحدود الشمالية لإسرائيل وتطبيع العلاقات مع لبنان بتوقيع اتفاقية سلام على غرار اتفاقية السلام الموقعة مع مصر والأردن.[3]

أما المرحلة الثانية من القرار الخاص بالاستحقاق والانتخابات التشريعية وأهمية إجرائها بطريقة مستقلة ونزيهة، فهذه الفقرة من القرار يجري تنفيذها بعد خروج القوات السورية التي

---

[1]- **أشتي**، شوكت(2004)، **الأحزاب اللبنانية قراءة في التجزئة**، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط1، ص84.

[2]- **أشتي**، شوكت(2004)، **الأحزاب اللبنانية قراءة في التجزئة**، مرجع سابق، ص85.

[3]- قرار مجلس الأمن المرقم 1559 لعام 2004، تقرير الشرق الأوسط، على الرابط: www.islamonline.net

اتهمت في مراحل سابقة بالتدخل في الانتخابات اللبنانية سواء التشريعية أو الرئاسية. فيما دعا القرار الأطراف المعنية كافة إلى التعاون مع المجلس بغية التنفيذ الكامل للقرارات السـابقة الصادرة بحق لبنان والمتعلقة بسيادته واستقلاله.[1]

وهنا يجب التأكيد على الأمور التالية:

1- إنّ قضـية الوجود السـوري في لبنان، والتي تعود إلى عام 1976م، ترتبط بشـكل أسـاس بالحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت خمسة عشر عاماً، وانتهت باتفاق الطائف الذي أقرّ وجود القوات السورية في لبنان وحدد أسس العلاقة السورية ــ اللبنانية، ولذلك عندما أعلنت سـورية سـحب قواتها من لبنان، أعلنت بأنّ هذا الانسـحاب يتم وفق اتفاق الطائف، وليس القرار 1559.

2- إنّ الوجود السوري في لبنان هو مسألة تدخل ضمن العلاقات الثنائية السورية ــ اللبنانية، وبالتالي لا يجوز لمجلس الأمن تناول المسألة إلا بطلب من الحكومة اللبنانية.

3- القرار 1559 سيستخدم أداة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية تجاه سورية.

4- يجب إدراك أهداف القرار 1559 في تأزيم العلاقات السورية ـــ اللبنانية، والقضاء على الحركات المقاومة للاحتلال الإسرائيلي للأراضـي العربية، وهي حزب الله اللبناني وحركات المقاومة الفلسطينية.

5- إنّ سحب سلاح حزب الله هو شأن لبناني داخلي ولا يوجد أي علاقة لسورية بذلك، حيث طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من سـورية التدخل من أجل نزع سـلاح حزب الله، وهذا الطلب يناقض ما هو وارد في القرار ذاته (احترام سيادة لبنان واستقلال أراضـيه)، وهذا يعني

[1]- **أشتي**، شوكت(2004)، **الأحزاب اللبنانية قراءة في التجزئة**، مرجع سابق، ص85.

أن الهدف من القرار ليس سيادة لبنان أو استقلال أراضيه، وإنما تحقيق أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط.

الموقف السوري من القرار 1559:

عبّرت سورية عن موقفها من القرار بصورة رسمية في رسالة وجهتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى رئيس مجلس الأمن جاء فيها أن حكومة الجمهورية العربية السورية ترفض من حيث المبدأ أي مناقشة لمشروع القرار المقترح وذلك للأسباب التالية:

- أن لبنان، الدولة المعنية، يرفض هذا الطرح بدليل رسالة مندوب لبنان الدائم المؤرخة كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة برقم S/4002/996 – A/85/918 .
- تتعارض مناقشة هذا الموضوع في مجلس الأمن مع الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق التي تنص على ما يلي: (ليس في هذا الميثاق ما يسوّغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي من الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأنها تحل بحكم هذا الميثاق).
- لأن المسألة لا تتعلق بنزاع ولا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي فإن المسألة برمتها ليست من اختصاص مجلس الأمن في جميع الأحوال.
- إن العلاقات السورية اللبنانية تنظمها معاهدة الأخوة والتنسيق والتعاون بين البلدين وهي مودعة لدى الأمم المتحدة.
- لا توجد شكوى من السلطات الشرعية السورية أو اللبنانية من خلال الممثلين الدائمين لكل منهما أمام الأمم المتحدة ولا أمام المنظمة الإقليمية المعنية (جامعة الدول العربية).

– تعد سورية مناقشة هذه المسائل في مجلس الأمن سابقة خطيرة تصرف المجلس عن وظائفه الأساسية، وتجعله أداة للتدخل غير المشروع في الشؤون الداخلية لدول مستقلة وذات سيادة وأعضاء في الأمم المتحدة.

توافق الموقف السوري مع قواعد القانون الدولي ومبادئ العلاقات الدولية

ينسجم الموقف السوري من القرار 1559 مع قواعد الشرعية والقانون الدولي، ومع المصالح الوطنية اللبنانية والعربية القومية على حد سواء، ذلك أن القرار المذكور يتحامل على العلاقات السورية – اللبنانية التي نظمتها اتفاقيات وضعت من قبل البلدين الشقيقين إضافة إلى انتهاكه لمبادئ اتفاق الطائف الذي تم برعاية عربية ومباركة دولية، وحظي بدعم مجلس الأمن الدولي نفسه بموجب قراره 89/157 تاريخ 1989/11/7. هذا الاتفاق الذي أصبح دستوراً للبلاد، وميثاقاً وطنياً أجمع عليه اللبنانيون بفئاتهم المختلفة وبات مرتكز وفاقهم الوطني، وهو ينطوي على تنظيم محكم للعلاقات اللبنانية السورية.

إن السياسة الخارجية السورية أربكت متخذي القرار في كل من واشنطن وباريس، خاصة وأن سورية فضلت الانسحاب من لبنان عن التحول لأداة لنزع سلاح المقاومة في لبنان، ومن هنا برز القرار 1559 كخطوة استباقية لاستكمال الانسحاب السوري من لبنان، وكان هذا القرار محاولة لتوريط سورية في نزاع داخلي لبناني (ودار الحديث حينها عن ترتيب تنفيذ البنود!)،

إن سورية قد اتخذت واحداً من أهم القرارات الاستراتيجية، وهو الخروج من لبنان ورفض القيام بالمهمة القذرة الخاصة بنزع سلاح المقاومة، وإن هذا القرار وسرعة تنفيذه قد فاجأت الكثيرين في لبنان وخارجه، وربما لم تكن سورية وحيدة في موقفها دعم المقاومة اللبنانية ومنحها الغطاء السياسي ورفض نزع سلاح المقاومة بالقوة، ولكن شاطرها في هذا الموقف

جزء كبير من السياسيين اللبنانيين وعلى رأسهم حليفها الرئيس على الساحة اللبنانية **(رفيق الحريري)**، والذي كان اغتياله مدخلاً لتنفيذ هذا القرار بالقوة.[1]

وأكدت سورية أن سحب القوات السورية من لبنان قد بدأ منذ العام 2000، وهذا الانسحاب تمّ وسيتم وفق اتفاق الطائف، وهذا ما أكد عليه الرئيس **بشار الأسد** بقوله " بالنسبة للقرار /1559/ هو عدة بنود. البند المرتبط بسورية هو بند الانسحاب .. بعكس الصورة الموجودة لدى الجميع الآن .. بأنه هو المشكلة الحقيقية هذا البند هو البند الأبسط .. لأن سورية ليست ضد الانسحاب كمبدأ .. فنحن بدأنا بالانسحاب منذ العام 2000 أي عندما نتحدث عن الانسحاب هل نحن ...هل أي أحد فيكم أو في سورية يقول بأننا نريد أن نبقى في لبنان ....هذا الكلام غير موجود . فإذاً هذا البند هو الأبسط وليس المشكلة. البنود الأخرى هي مشكلة.. وهى مشكلة بالنسبة للبنان. يعنى ستعيدنا إلى الوراء .. ربما إلى الثمانينيات أو إلى المرحلة التي سبقتها".[2]

لقد جعل القرار 1559 لبنان ساحة صراع بين القوى الدولية متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الإقليمية متمثلة بسورية، وعملت الولايات المتحدة من خلال هذا القرار على الحد من النفوذ السوري في لبنان. وهذا يدخل في منظور سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، التي ترى أنّ "الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه" هي ضمن مصلحة الأمن القومي الأمريكي. وهذا ما أكدت عليه "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" التي صدرت في أيلول 2002، حيث ورد "إنّ الأمن القومي الأمريكي يشمل أي منطقة في العالم تتعلق بالمصالح السياسية الأمريكية وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط".[3]

---

[1] – **عنبر**، محمود(2007)، **تحديات الولاية الثانية للرئيس بشار الأسد**، مرجع سابق.

[2] – كلمة الرئيس **بشار الأسد** أمام مجلس الشعب في آذار 2005م، جريدة الثورة، العدد 12648، 6 آذار 2005م.

[3] – **الحمش**، منير (محرر)، **أعمال الحلقة النقاشية حول قرار مجلس الأمن 1559الصادر في 2004/9/2**، مرجع سابق، ص59.

القرار السوري بالانسحاب من لبنان وآليات تقديمه في الخطاب الرئاسي والإعلامي:

يقول **ألفين توفلر** حول التغيير: "ليس في الكون (شـيء) إنما يوجد فيه (حوادث)، وكل شيء يتغير، والزمن كفيل بتغيير كل شيء، إنما على نسب متفاوتة".[1]

لقد أدى قرار مجابهة الغزو بدل الانخراط فيه ودعمه، إلى التفجيرات المتلاحقة في لبنان الخاصرة الرئيسة لسورية، وهكذا تتالت القرارات الأممية والضغط الدولي ضد سورية، لتتصاعد هذه الضـغوط باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسـبق **رفيق الحريري** بشـكل دراماتيكي، وكأنها نسخة فيلم هوليودي متقن الإخراج للأحداث الأكثر إثارة وغموضاً في التاريخ اللبناني الحديث، بهدف وضـع سـورية في مواجهة الشـعب اللبناني، والمجتمع الدولي في آن، عبر اسـتغلال ما خلفه دم **الحريري** الأب المسـال على هامش "الفوضـى البناءة" من انفعال، وهنا كان القرار المفصـلي من الرئيس **بشـار الأسـد** بسـحب الجيش السـوري من لبنان، ليفرغ المؤامرة من ذريعتها، ويخرج سورية من الفخ المنصوب لها، بعدما تتالت قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن، إضـافة لقراره تلازم التحالف مع القوى الوطنية والمقاومة بشـكل أكبر، والذي ظهر في حرب تموز 2006، فكيف سارت آليات اتخاذ القرار وعرضه ودعمه إعلامياً وجماهيرياً:[2]

- أكد الخطاب الرئاسـي أن القرار لم يكن فجائياً، بل متسـلسـلاً بمراحله الزمنية التي سبقتها انسحابات أربع، ما يلغي كونه قراراً اتخذ نتيجة الضغط لا نتيجة القناعة، وفي ذلك يقول الرئيس **الأسـد**: "ابتدأنا الانسـحاب منذ خمس سـنوات، وسـحبنا أكثر من 63% من القوات، وهذا الشـيء ربما أكثر السـوريين لا يعرفونه، كان عدد القوات أربعين ألف جندي، فأصـبح الآن أربعة عشـر ألفاً، وطبعاً لا أحد يذكر إما عن عدم

---

[1]- **توفلر**، ألفين(1979)، **صدمة المستقبل**، ترجمة: عبد اللطيف الخياط، بغداد: مطبعة جميل، ص8.

[2]- **المصري**، عربي(2007)، "**مستويات الدعم الجماهيري للقرارات الرئاسية (المفصلية المؤثرة) في حياة الشعب السوري 2000-2007**"، سورية 2000-2007 سنوات التحدي والبناء، مجموعة مؤلفين، دمشق، ص75-82.

معرفة وفي كثير من الأحيان في وسائل الإعلام عن قصد، لذلك نريد أن نؤكد هذه النقطة لأنهم يريدون أن يظهروا أن سورية تنسحب تحت الضغط".

- التمهيد المسبق من قبل الرئيس **الأسد** لهذا القرار، قبل إعلانه النهائي، من خلال التلميح المباشر أو غير المباشر في اللقاءات والكلمات السابقة له، عبر وضع القرار في سياقه لأنه المكمل لمعناه، يقول **الأسد:** "ما حصل بعد اغتيال الرئيس **الحريري** هو انقلاب جذري في المواقف لدى بعض شرائح المجتمع اللبناني التي اندفعت بحالة عاطفية، غرر بها من قبل الإعلام اللبناني، أو غرر بها من قبل بعض المسؤولين اللبنانيين، فكان القرار في ذلك الوقت هو الانسحاب فوراً ولم نعلن عنه، كان قرار الانسحاب الفوري بمعزل عن أي جدول زمني بالتوازي، اعتقد أنه في شهر أيار أو نيسان بدأت الضغوط الدولية لخروج سورية من لبنان قبل الانتخابات بيوم واحد، طبعاً نحن كنا نعرف أننا سننسحب قبل ذلك بكثير، انسحبنا قل الانتخابات بشهر وبضعة أيام....".
- كما التمهيد المدفعي السابق، أعاد الخطاب الرئاسي التدعيم اللاحق، ما يلغي صفة الندم على القرار، خاصة مع تدعيمه بالحقائق والحجج، يقول **الأسد** لاحقاً:" بإعادة نشر القوات في 1998 بعد استلام الرئيس **لحود**، أقول نشر القوات داخل الأراضي اللبنانية في ذلك الوقت بدأنا بنقل القوات من الداخل إلى الحدود السورية اللبنانية، والبعض منكم يذكر أن إسرائيل أثارت ضجة حول هذا الموضوع عندما اعتبرت أن سورية تهيئ لحرب من قبل تحليل وهمي من المخابرات الإسرائيلية، وفي عام 2000، وبعد الانسحاب الإسرائيلي تسارع الانسحاب السوري وصولاً إلى عام 2004، وعندما صدر القرار/1559/ كانت سورية قد سحبت /63/ بالمئة من قواتها حتى ذلك الوقت".

- إن استعراض خطاب الرئيس يوم إعلان القرار يوحي مباشرة، بمدى "حرفنة" الطرح، ما يعني التهيئة النفسية للتعاطي مع الموضوع بسهولة أثناء قوله، رغم أنه قرار "تاريخي" على حد وصف الإعلام الغربي، ودون تجاهل الاستعداد النفسي للمواطن السوري بهذا القرار، كونه مسايراً للأحداث، ويعلم المصيدة التي تنصب لبلده، فالرئيس ابتدأ كلامه بوسم المرحلة بالدقيقة، واستخدام ضمير المخاطبة الجماعية، انطلاقاً من إحساسه بمشاعر الناس وحرصهم على بلدهم، يقول السيد الرئيس: "أخاطبكم في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ سورية والمنطقة بأحداثها الكبرى التي تعيشونها بفيض مشاعركم وغيرتكم على وطنكم وتثبتون مرة تلو المرة صدق ولائكم لقيمه وحرصكم على كبريائه وكرامته"، وبعدها انتقل سيادته للتأكيد على أن كل قرار متخذ مصدره رغبة الناس "إن ما نقوم به من أعمال وما نتخذه من مواقف أنتم مصدر إلهامنا الأساسي فيه"، "الآن أرى إجماعاً حول هذه النقطة".
- استخدم الرئيس في هذا الخطاب لفظ "سورية" 117مرة، ما يوحي أن قراره نابع من كل سورية، وأن نصه موجه إلى الداخل السوري قبل الخارج، وخنه قناعة الشعب أن القيادة تعمل وفق مصالحه الوطنية، فيما استخدم لفظ "لبنان" 57 مرة، وهذا الكم الكبير يوحي بمدى الحرص على تبيان الدور السوري في لبنان، ومن ثم الموقف السوري منه، إضافة للنداءات سابقة الذكر كدليل على أن الخصام ليس مع لبنان ولكن مع قلة منه، ولعل استخدام لفظ "انسحاب" 32 مرة يؤكد على مسارات التهيئة المعرفية التي حاول الرئيس في خطابه تقديمها، بينما استخدام لفظ "القرار" 37 مرة، بينها 23 مرة ارتبطت بلفظ "1559"، ما يعني أطر الاقتناع على إيضاح العلاقة بين القرار المحلي والقرار الدولي، وحقيقة كل منهما، فيما يؤكد استخدام الرئيس للفظ "علاقة" 10 مرات، على مكانة العلاقة السورية اللبنانية رغم قرار الانسحاب، وأخيراً تؤكد قلة استخدام مفردات مثل "قومية" مرتين، ومثلها "العربية" و"الضغوط"، و"الأمن" 6 مرات و"كبرى" 3 مرات، ومثلها "التحدي" على ابتعاد الخطاب عن منهجية التهويل

والتضـــخيم، والعبارات الرنانة، والكليشـــات الجاهزة، واســـتخدام المنهجية العقلانية، والحوارية المعتمدة على بلاغة البرهان بدل بلاغة الخطابات الكلاســـيكية، وهو ما تفتقده آليات الخطاب الإعلامي المحلي.

- الإيحاء أن الخطاب ليس مختصـــاً بعرض القرار عبر التطرق للملف الفلســـطيني ثم العراقي فاللبناني.
- قبل قول الانســـحاب لفظاً نهائياً عرض الرئيس لأســـبابه وظروفه، حيث يقول: "وذلك من أجـل أن يكون الجميع على بينـة منهـا وأن يطلعوا على الجهود التي بـذلنـاهـا للوصول إلى نتائج مرضية، وفي هذا الإطار يمكن التأكيد أن نهجنا السياسي ومواقفنا من الأحداث وتطوراتها يقوم على قاعدتين أساسيتين: الأولى حماية مصالحنا الوطنية والقومية من الأحداث وتطوراتها يقوم على قاعدتين أساسيتين: الأولى حماية مصالحنا الوطنية والقومية، من خلال التمسك بهويتنا واستقلالنا ووفائنا لمبادئنا وقناعاتنا وكذلك توفير الظروف الملائمة لصـيانة اسـتقرارنا السـياسـي والاجتماعي باعتباره جزءاً من استقرار المنطقة ككل".
- التأكيد على أن هذا القرار لن يغير طبيعة المعادلة الســـورية اللبنانية، وينهي الدور السوري في لبنان، بل يعززه، يقول الرئيس: "انسحاب سورية من لبنان لا يعني غياب الدور الســـوري، فهذا الدور تحكمه عوامل كثيرة جغرافية وســـياســـية وغيرها، بالعكس تماماً نكون أكثر حرية وأكثر انطلاقاً في التعامل مع لبنان"، "إن قوة ســـورية ودورها في لبنان ليس رهناً بوجود القوات الســـورية هناك، بل إن هذه القوة تتصـــل بحقائق التاريخ والجغرافيا والامتدادات السـياسـية والثقافية والروحية والإنسـانية، لذلك فإننا لا نريـد للعلاقـة مع لبنـان أن تكون ضـــحيـة لأخطـاء البعض.... البعض غـالبـاً من السياسيين".
- جاء قرار الانســـحاب من لبنان ومعه نداء بالتضـــافر مع اللبنانيين في مواجهة المخططات الاســـتعمارية الجديدة، ما يوحي أن خروج الجيش الســـوري لا يعني أن

لبنان وسورية لن يبقيان في خندق عسكري واحد، وعليه يقول **الأسد:** "وأقول لهم إن 17 أيار الجديد يلوح في الأفق فاستعدوا لمعركة إسقاطه كما فعلتم قبل عقدين ونيف".

- التأكيد على أن القرار كان طبيعياً وما تسريعه إلى استجابة للمصلحة الوطنية، ولهذا عرض الرئيس جوابه في أحد اللقاءات مع التلفزيون الفرنسي عام 2001، "عندما سئلت عن وضع القوات السورية في لبنان، أجبت بشكل واضح أن المكان الطبيعي للقوات السورية هو في الأراضي السورية".
- عرض الرئيس قرار الانسحاب بآليات عرض قرار الرئيس الراحل **حافظ الأسد** لدخولها: "الطلب اللبناني والمصلحة اللبنانية"، ولهذا مع انتهاء هذا الطلب ينتهي الوجود العسكري، يقول الرئيس: "لا يجوز أن نبقى يوماً واحداً إن كان هناك إجماع لبناني على خروج سورية، لا يجوز أن تكون سورية في لبنان موضع خلل أو انقسام، لأن سورية دخلت لمنع التقسيم، فلا يجوز أن تكون هي موضع انقسام اللبنانيين".
- مصلحة القرار للداخل السوري والجيش السوري وبناء جاهزيته، يقول الرئيس" في الحقيقة آخر طلقة أطلقت عندما توحدت بيروت نهاية عام 1990، بعد حوالي عشر سنوات عندما تبقى القوات موجودة من دون عمل وخارج المعسكرات وفي دولة أخرى من الطبيعي أن تتراجع الجاهزية، وتصبح القوات غير قادرة على تنفيذ مهامها على الشكل الأمثل، وتتحول إلى عبء مادي". كما يقول: "كان طبيعياً أن تؤثر هذه الأحداث المتشابكة سلباً على أوضاعنا الداخلية وأن تضغط على أدائنا التنموي وعلى تفعيل عملية الإصلاح التي نقوم بها".
- التطرق بشفافية للتحدث عن أخطاء إلى جانب قيام الجيش بمهمته الوطنية، على أكمل وجه، ما يعني أن قرار الانسحاب كان عقلانياً وصريحاً ومن إنسان يناقش الواقع بإيجابيته وسلبياته، وليس مبنياً على شعارات وكلام الخطب العصماء، وإن كانت هذه الفقرة عرضتها كثير من القنوات خارج سياقها، لتوحي أن القرار إقرار بالأخطاء، في ظل صمت الإعلام السوري عن التعامل مع هذه النقطة بالذات، يقول

الرئيس: "بدأ إطلاق ســـهام غدر ونكران تجاه ســـورية التي لم تبخل يوماً في تقديم إمكانياتها ودمائها لنصرة بعض من هؤلاء، ولكن سورية ستكون أكبر من أن تأبه بها أو ترد عليها، وهذا الكلام لا يعني أن ممارساتنا في لبنان كانت صواباً كلها، بل لا بد من الاعتراف بكل وضــوح وشــفافية، أن ثمة أخطاء ارتكبت على الســاحة اللبنانية، حيث غرقنا في بعض التفاصــيل والإجراءات، واندفعنا بعض الأحيان في علاقاتنا مع بعض اللبنانيين على حساب البعض الآخر،، لاعتقادنا بأن التعامل مع الوضع الراهن يعزز الدور الســوري في مســاعدة لبنان على تحقيق الاســتقرار، ولكن الواقع لم يكن كذلك، كما أن اســتغلال البعض لوجود القوات الســورية لاعتبارات مصــلحية ضــيقة مادية أو سياسية أو انتخابية أو غيرها أدى إلى الكثير من التراكمات السلبية".

- تقديم رؤية جديدة مع القرار الجديد، ما يعني أن القرار يصدر مع آليات متزامنة معه: "إن رؤية جديدة للتعامل مع الأشقاء اللبنانيين يجب أن تسود، وهذه الرؤية تنطلق من ضـــرورة توســـيع العلاقة معهم وأن تكون على المســـافة عينها مع جميع الوطنيين المخلصين، وأن تتجه هذه العلاقة إلى بناء قاعدة شعبية مؤسسية لها على المستوى التعليمي والثقافي والتربوي والاقتصـــادي والاجتماعي، لتدعيم العلاقات الثنائية وحمايتها.
- قدم اللفظ الحرفي لقرار الانســحاب بناء على تقديماته وشــروحاته وليس منعزلاً عنها، كما قدم في سياق انطلاقه كقرار سياسي من كون السياسة هي فن التعامل مع الواقع: يقول الرئيس: "العلاقة الســورية اللبنانية الآن هي بناء كبير، وليس بناء صـــغيراً، له نوعان من الأساسات: النوع الأول صلب متين متماسك، النوع الثاني متحرك يتحرك بحســب هذه الرمال الموجودة في الأســفل، علينا أن نســتبدل هذه الأســاســات غير السليمة والضعيفة بأساسات متينة وأن نوسع الأساسات مع كل الشرائح اللبنانية. وانطلاقاً من هذه الحقائق والاعتبارات، واستكمالاً للخطوات التي نفذت سابقاً في إطار اتفاق الطائف الذي يتماشـــى مع القرار/1559/ ســنقوم بســحب قواتنا المتمركزة في

لبنان بالكامل إلى منطقة البقاع، ومن ثم إلى منطقة الحدود السورية اللبنانية، واتفقت مع رئيس الجمهورية اللبنانية السيد **إميل لحود** على أن يجتمع المجلس الأعلى السوري اللبناني في بحر الأسبوع الحالي لاقرار خطة الانسحاب، وبإنهاء هذا الإجراء تكون سورية قد أوفت بالتزاماتها حيال اتفاق الطائف ونفذت مقتضيات القرار/1559/، إن كل ذلك لن يعني تخلي سورية عن مسؤولياتها تجاه الأخوة والأصدقاء في لبنان الذين جمعتنا وإياهم وحدة الهدف والإدارة في لحظات حرجة من تاريخنا المشترك بل ستبقى سورية حصنهم ومرجعهم وداعماً لهم في كل الأوقات".

- التركيز على أن القرار ليس ضربة اغتيال سورية للحريري، فالرئيس أكد تكراراً قبلها أن سورية غير متورطة لا على مستوى الدولة ولا على مستوى الأفراد في هذا الاغتيال.
- إن الترفع السوري في التعامل مع القضية اللبنانية، أثناء عرض القرار وبعده، لم يمنع الرئيس من استخدام سياسة حق الرد بالهجوم على بعض الخصوم تماشياً مع إحساس الناس بضرورة المعاملة بالمثل، خاصة أن الإعلام السوري كان يصر على أسطوانة "سوا ربينا" في وقت كانت بعض الأطراف اللبنانية لا تكتفي بمهاجمة النظام السوري، بل تستخدم بالمطلق لفظ "سورية ودمشق والسوري"، وبالتالي فإن التهجم على شخص الرئيس والمجاز المطلق باستخدام اللفظ "السوري" فيه تهجم على كل مواطن سوري، سواء كان مؤيداً أو محايداً أو معارضاً لهذا النظام، ومن هنا لقيت كلمة السيد الرئيس قبولاً شعبياً لدى العامة تنفيساً عن غضبها في ظل عنف الخطاب المعاكس، ومن أبرز تلك الأقوال: "البعض من اللبنانيين كان يطلق عليهم اسم تجار السياسة... أنا أسميهم تجار مواقف سياسية، طبعاً تجارة البضائع هي مهنة محترمة، لكن تجارة المواقف السياسية هي كتجارة الرقيق منبوذة، فكان هؤلاء بالنسبة لنا تجار مواقف سياسية يبيعون ويشترون المواقف ويتقلبون بين يوم وآخر واعتقد معظمهم معروف بالنسبة لكم"، "أي لبناني يتحدث عن سيادة فنحن معه في هذا الشيء، لكن أردنا أن

نعرف ما هو نوع هذه السيادة التي يتحدثون عنها، فاكتشفنا أنها ليست سيادة اللبنانيين على لبنان، وإنما سيادة أية دولة أخرى غير سورية على لبنان، هذه هي المشكلة بيننا وبينهم، لذلك كما تلاحظون عندما يأتي أي مسؤول أجنبي إلى بلدهم.... إلى لبنان... ويقف في أي مكان رسمي أو غير رسمي ويصرح في صلب أمورهم الداخلية يكونون سعداء، أما أن نقول كلمة واحدة في سورية أو نقوم بعمل واحد فنحن ضد السيادة ومحتلون وإلى آخره".

- وحق الدفاع بالرد الذي يكشف الزيف لم يقتصر على كلمات هذا الخطاب بل تعداها إلى ما سواها، يقول الرئيس: "في الحقيقة إن ما نراه اليوم هو أن لبنان ممر ومصنع وممول لكل هذه المؤامرات"، "طرحت كلمة مغامرين، إذا كان المقاومون مغامرين فهل نستطيع أن نقول إن **يوسف العظمة وسلطان باشا الأطرش والخراط وإبراهيم هنانو** والشيخ **صالح العلي**.... هؤلاء مغامرون، هل **سعد زغلول** في مصر و**سليمان الحلبي** الذي قتل **كليبر** في مصر أيضاً وهو سوري **وجول جمال** الذي فجر نفسه.... كان أول استشهادي في المنطقة العربية بإحدى السفن الفرنسية أيضاً هو من سورية.... هل كل هؤلاء أيضاً مغامرون....، إذا كان الوضع كذلك فلنطلب من وزارات التربية في الوطن العربي أن تغير المناهج ولنطلب أن نغير كل هذه المصطلحات"، وقوله: "الحقيقة إن هؤلاء .... معظمهم.... هم عبارة عن تجار دم خلقوا من دم **الحريري** بورصة، وهذه البورصة تحقق مالاً وتحقق مناصب، كل مقالة لها سعر، وكل موقف له سعر، وكل ساعة بث تلفزيوني لها سعر"، "أما الآخرون من سياسيي وزعماء الوصاية الأجنبية، فلا يقوون إلا بقوة أسيادهم، لذلك فهم ضعفاء يحركون من بعد، ويحركون عن بعد".
- إن حق الرد لم يقم على الهجوم اللفظي بقدر الاعتماد على الوقائع، ولسد الطريق أمام من يعتبرون الهجوم على سورية قصده نظامها، وليس شعبها، حتى لو اضطر

بالغضـب للقول "الحل الوحيد مع هذا النظام إلقاء قنبلة نووية على سـورية"، ومن هنا كانت لغة الرئيس فاصلة في التعاطي مع التلون من قبل بعض السياسيين اللبنانيين، حينما قال: ".. يطلقها بعض السياسيين اللبنانيين بأنهم ضد حصار الشعب السوري وضد التآمر على سورية، وهذا الكلام الذي نستطيع أن نقول حياله إنكم أقل ذكاء من أن تخدعوا الشـعب السـوري بهذه المصـطلحات، لا يمكن أن يكون من خلال حكومة بمعظمها ضد سورية، ولا يمكن أن يكون من خلال الاعتداء على الموطنين السوريين في لبنان، ولا يمكن أن يكون من خلال التنكر لكل ما قدمته سورية".

- هذا الهجوم لم يلغ حالة الالتزام بالمواطن اللبناني، وشرفاء لبنا، ولم يعلن القطيعة لكل اللبنانيين، مع رد للقيم السورية في مخاطبة المشار كما القلب، فمشكلة سورية ليست مع لبنان لكن مع شـــريحة ضـــيقة منه، يقول الرئيس بخطاب يوحي ببلاغة المعنى للمضحي ومعاني التزام استمرار العطاء: "فقلب سورية الذي أعطى لبنان دماً لا يمكن أن تمســه بعض الإســاءات، وســتبقى ســورية تقدم للبنان في كل مرحلة لأنكم عرب سوريون أبناء وأحفاد عرب سوريين".
- إن اختيار الرئيس مجلس الشــعب للتحدث إليه وبث القرار عبره تأكيد على أنه اختار المكان العام الذي من المفترض أن يمثل كل الشعب، بكل فئاته وتوجهاته.

القرارات الصـــادرة عن مجلس الأمن المتعلقة بلبنان بعد القرار 1559 والموقف الســـوري منها:

مجلس الأمن من أهم منظمات الأمم المتحدة، ويتكون كما هو معروف من خمســـة أعضـاء دائمين هم: (الولايات المتحدة – روسـيا – بريطانيا – فرنسـا – الصـين)، ومن عشـرة أعضـاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة عامين، ولا يجوز انتخاب أحد

هؤلاء الأعضاء العشرة مباشرة مرة ثانية، وينظر المراقبون السياسيون إلى هذا المجلس على انه الجهاز الوحيد الذي يتمتع بصلاحيات وسلطات تنفيذية واسعة النطاق وملزمة للدول جميعها أعضاء كانوا أم غير أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وهذه الصلاحيات تمكن مجلس الأمن من القيام بدول الحارس لما يسمى الشرعية الدولية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.[1]

إلا إنَّ واقع الحال يشير إلى عكس ذلك، فلو رجعنا إلى حقبة الحرب الباردة، فإن من الصعوبة حصول أي اتفاق بين الدول الخمسة دائمة العضوية بشأن القرارات التي يتخذها من أجل أن التعاطي مع النزاعات الدولية ذات الصلة بالقوى العظمى.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي عام 1991 دخل العالم في مرحلة جديدة تميزت بانفراد أمريكي على العالم وبأمور السياسة الدولية، وهو ما أدى بالنتيجة إلى تضييع دور الأمم المتحدة السلمي،[2] وعلى وفق تعبير **جون بولتون** السفير الأمريكي السابق في الأمم المتحدة إذ يقول: "ليس هناك شيء اسمه الأمم المتحدة، وإنما هناك مجتمع دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وها هم قادة الولايات المتحدة يؤكدون أن من يحفظ النظام الدولي هو الولايات المتحدة الأمريكية."[3]

أصدر مجلس الأمن الدولي مجموعة من القرارات حول الوضع في لبنان بعد 14شباط 2005، ومن المفيد أن نشير في البداية إلى أن هناك رابط واحد بين جميع هذه القرارات، وهو الموضوع الذي تتناوله "اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق **رفيق الحريري**. ففي 14شباط

---

[1]– **عبد العزيز**، عدنان (2001)، **سلطة مجلس الأمن الدولي في اتخاذ التدابير المؤقتة**، بغداد: دار الشؤون الثقافية، ص9–10.

[2]– **بغدادي**، عبد السلام(2001)، **مجلس الأمن والحقبة الأمريكية، وضرورة الرقابة القانونية**، أوراق استراتيجية، ع87، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ص2.

[3]– **اللاوندي**، سعيد(2003)، **أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص120 و ص169.

2005، تمّ اغتيال **رفيق الحريري**، وبعد دقائق من عملية الاغتيال بدأت التصريحات الأمريكية التي تدين سورية. وفي ذات اليوم، انعقد مجلس الأمن بشكل عاجل، وتداول في الموضوع، وأصدر رئيس المجلس بياناً ألمح فيه إلى إدانة سورية، ووجه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إنشاء "بعثة تقصي الحقائق"، حيث بدأت عملها برئاسة **فيتز جيرالد** نائب مدير الشرطة في إيرلندا، وأصدرت هذه اللجنة تقريرها في 7 نيسان 2005، حيث ناقشه مجلس الأمن والتقط منه نقطة واحدة فيه بنى المجلس عليها، وهي أنّ الجريمة وقعت في ظل نقاشات حادة حول الانسحاب السوري من لبنان، وخلص التقرير في نهاية صفحاته السبع عشرة بأنّ سورية مسؤولة بشكل غير مباشر عن هذا الحادث. ولما كان الاستنتاج سطحياً، فإنّ مجلس الأمن لاحظ ما رأته هذه البعثة من أنّ "كشف النقاب" عن جميع جوانب هذه الجريمة يستلزم إجراء تحقيق دولي مستقل بواسطة لجنة تحقيق دولية مستقلة.[1] وكانت هذه البداية في إصدار مجلس الأمن سلسلة من القرارات حول هذه القضية.

[1]- **الأشعل**، عبد الله، **المؤامرة القانونية على سورية**، مرجع سابق، ص89.

أولاً: القرار 1595[1]

تمّ إصـــدار القرار 1595 بتاريخ 7 نيســـان 2005، وقد أشـــار القرار في ديباجته إلى تقرير "بعثة تقصـــــي الحقائق" وما خلصـــــت إليه هذه البعثة "من أن عملية التحقيق اللبنانية تشوبها عيوب جسيمة، وأنها تفتقر إلى القدرة والالتزام الضروريين للتوصل إلى نتيجة مرضية وذات مصـــداقية". أي أن القرار يشـــك في مدى حرص التحقيق اللبناني على كشـــف الحقيقة. ولذلك فإن القرار أكد في فقرته الأولى على "إنشـاء لجنة مسـتقلة دولية للتحقيق تتخذ من لبنان مقراً لها، لمســـــاعدة الســـــلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في جميع جوانب هذا العمل الإرهابي، بما في ذلك المساعدة في تحديد هوية مرتكبيه ومموليه والمتورطين معهم".

إنّ أهم ما في القرار 1595 هو إنشـاء لجنة دولية للتحقيق في قضـية اغتيال **الحريري**، مما يعني تدويل هذه الجريمة واعتبارها مسـألة تهدد السـلم والأمن الدوليين، وهذه تشـكل سـابقة في تـاريخ العلاقـات الدوليـة، وفي تـاريخ الأمم المتحدة. فهنـاك العديد من عمليـات الاغتيـال السياسي التي ارتكبت في لبنان دون أن يتحرك مجلس الأمن الدولي للتحقيق في هذه الجرائم. ولذلك يمكن القول إنّ القرار 1595 وإنشـاء لجنة دولية للتحقيق هو وسـيلة ضـغط سـياسـية جديدة سيتم استخدامها في إطار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية.

ثانياً: القرار 1636[2]

بعد أن باشـــرت لجنة التحقيق الدولية برئاســـة المحقق الألماني **ديتلف ميليس**، قدمت تقريرها الأول حول سير عمليات التحقيق والنتائج التي تمّ التوّصل إليها، وقد أشار التقرير إلى اتهام سـورية. وبعد أن اطلع المجلس على هذا التقرير أصـدر، القرار 1636 في 31 تشـرين الأول 2005م، حيث مدد مهلة أخرى للجنة لمدة ثلاثة أشهر.

[1] – **نص القرار 1595**، مجلس الأمن الدولي، تاريخ 7 نيسان 2005م.

[2] – **نص القرار 1636**، مجلس الأمن الدولي، تاريخ 31 تشرين الأول 2005م.

ونلاحظ من دراسة القرار ما يلي:

1- أشـــار القرار في ديباجته إلى القرارين 1373و1566 بشـــأن التزامات الدول في مجال مكافحة الإرهاب، وإلى القرار 1595 المنشئ للجنة التحقيق الدولية.

2- بعد أن أثنى القرار في ديباجته على عمل اللجنة، وعلى الدول التي تعاونت مع اللجنة بما فيها لبنان، أشـار إلى ما خلصـت إليه لجنة التحقيق وهو "أنه يصـعب تخيل سـيناريو تنفذ بموجبه مؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد دون علم الدوائر السورية واللبنانية"، وهو استنتاج لا يستند إلى أدلة؛ هدفه اتهام سورية.

3- أشـار القرار في الديباجة إلى أن المجلس يتصـرف بموجب الفصـل السـابع من الميثاق، وهي أول إشارة في سلسلة قرارات المجلس حول قضية **الحريري** إلى الفصل السابع .

أما بنود القرار فقد أشار بعضها إلى سورية ومن أهمها :

1- أشـــار القرار في فقرته الثانية إلى ما حصـــلت عليه اللجنة من أن "هناك التقاء في الأدلة يشير إلى ضلوع لبنانيين وسوريين في هذا العمل".

2- أشار القرار في فقرته الخامسة إلى الاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة، وهو "أن السلطات السورية بينما تعاونت مع اللجنة من حيث الشكل لا من حيث المضمون، يقرر أن استمرار ســـورية في عدم التعاون في التحقيق ســـيشـــكل انتهاكاً لالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة، بما فيها القرارات 1373 و1566 و1595".

3- في الفقرة الثانية عشـــر يصـــر على أن تتوقف ســـورية عن التدخل في الشـــؤون الداخلية للبنان، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

من الملاحظ أن هذا القرار يضـع سورية ولبنان تحت وصـاية اللجنة الدولية للتحقيق، فالقرار تمّ إقراره تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا الفصل يضع آلية لمحاسبة

الدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين، إما بفرض عقوبات اقتصادية (المادة41)، أو استخدام القوة العسكرية (المادة 42)، ولكن جريمة اغتيال الحريري لا تقع تحت هذا العنوان. وبالتالي لا يجوز اتخاذ القرار 1636 تحت هذا الفصل.[1] ومن ناحية ثانية فقد استند مجلس الأمن الدولي في إصدار هذا القرار على تقارير المحقق الألماني **ديتلف ميليس** وهي تقارير ثبت بالحجة والدليل القاطع أنها مزورة ولا تستند إلى أية أدلة.

ثالثاً: القرار 1644[2]

بعد تقديم رئيس لجنة التحقيق الدولية **ديتلف ميليس** لتقريره الثاني في قضية اغتيال **الحريري**، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1644 تحت الفصل السابع، وقد أكد القرار في ديباجته على القرارات ذات الصلة (1595 – 1373– 1566– 1636)، وبعد إدانته للتفجيرات التي جرت في شباط 2005 وجميع الهجمات التي تلتها، أثنى على الجهود التي بذلتها لجنة التحقيق الدولية. وفيما يتعلق بسورية، اعترف المجلس بأن السلطات السورية سمحت للجنة بمقابلة سوريين لسؤالهم، ولكن المجلس أعرب عن قلقه إزاء تقييم اللجنة للأداء السوري، وأن اللجنة لا تزال تنتظر تقديم مواد أخرى مطلوبة من السلطات السورية.

وقد أشار القرار في فقرته الثالثة إلى "أن الحكومة السورية لم تمد اللجنة بعد بالتعاون الكامل وغير المشروط الذي يطالب به القرار 1636. وشدد القرار في فقرته الربعة "على واجب سورية والتزامها التعاون تعاوناً كاملاً وبدون شرط مع اللجنة، ويطالب تحديداً بأن تستجيب سورية في المجالات التي يلتمس رئيس اللجنة التعاون فيها، وأن تنفذ دون تأخير أي طلبات تصدر عن اللجنة في المستقبل". وطلب القرار في فقرته الخامسة من اللجنة " تقديم

[1] – **حسين**، غازي(2010)، **"تقرير ميليس لا يستند إلى أبسط الأسس القانونية"**، الفكر السياسي، العدد 22– 23، ص 260.

[2] – **نص القرار 1644**، مجلس الأمن الدولي، تاريخ 16 كانون الأول 2005م.

تقرير إلى المجلس عن التقدم المحرز في التحقيق، بما في ذلك ما تلقاه من تعاون من جانب السلطات السورية".

وأقر القرار في فقرته السادسة طلب الحكومة اللبنانية "بمحاكمة المتهمين بهذه الجريمة في نهاية المطاف أمام محكمة ذات طابع دولي". وقد مدد القرار عمل لجنة التحقيق الدولية لمدة ستة أشهر إضافية.

وكان رد الفعل الأمريكي غير راضٍ لخروج مجلس الأمن بقرار أقل من المتوقع، حيث قال الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية **شون ماكورماك:** "إذا اعتقدت الحكومة السورية وغيرها أن العالم سيبعد أنظاره ببساطة عن هذا التحقيق، فإنهم مخطئون".[1] فقد كانت السياسة الأمريكية تهدف إلى إصدار قرار يفرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية على سورية تمهيداً لفرض عزلة دولية عليها .

وقد أصدر مجلس الأمن الدولي عدد من القرارات الأخرى حول هذه القضية تتعلق بالتمديد لعمل لجنة التحقيق الدولية كالقرار 1664 في 29 آذار 2006، والقرار 1748 في 27 آذار 2007، أما القرار الأهم والذي يمثل حصيلة هذه القرارات فهو القرار 1757 في 30 أيار 2007 حول إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين باغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق **رفيق الحريري**.

وفي ضوء إصدار مجلس الأمن الدولي لهذه القرارات حول الوضع في لبنان، والاستهداف لسورية، فإنّ سورية بنت مواقفها على الأسس التالية:

[1] – **عبود**، شعبان(2005)، "**المثلث الروسي الصيني الجزائري والقرار1644**"، **أبيض وأسود**، العدد 154، 19 كانون الأول، ص15.

1- الإدراك الموضوعي والواقعي للأهداف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية في استخدام مجلس الأمن الدولي كأداة في سياستها الخارجية تجاه سورية، فالولايات المتحدة الأمريكية أصدرت القرار 1559 بهدف فصل سورية عن لبنان في المرحلة الأولى، وإدخال لبنان في المعسكر المعادي لسورية من خلال الهيمنة على القرار السياسي في لبنان في المرحلة الثانية، تمهيداً لعزل سورية.

2- إنّ استغلال الولايات المتحدة الأمريكية لحادث اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق **رفيق الحريري**، وتدويل هذه الحادثة من خلال إصدار مجلس الأمن الدولي لعدة قرارات بهذا الخصوص، يشير إلى منهج جديد في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سورية، يعتمد بشكل أساسي على تدويل القانون الأمريكي باستخدام الأمم المتحدة لتحقيق أهداف سياسية.

3- أدركت سورية خطورة صدور هذه القرارات عن مجلس الأمن الدولي، ولذلك تعاملت معها بحذر وواقعية، بما يؤدي إلى تنفيذ هذه القرارات والتعاون مع الأمم المتحدة، وفي ذات الوقت المحافظة على الثوابت المبدئية للسياسة السورية، وعدم إتاحة المجال لاستخدام هذه القرارات لانتهاك السيادة السورية.

4- التأكيد على أن هذه القرارات تخالف قواعد واتفاقيات العلاقات السورية ـــ اللبنانية، والتي قامت على الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة أراضي البلدين، والتنسيق بينهما حول مجمل القضايا.

5- إنّ سلسلة القرارات المتتالية التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي بعد القرار 1559، تتناول قضية واحدة وهي قضية اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق **رفيق الحريري**، وهي سابقة في تاريخ الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ولبنان، فهناك العديد من جرائم الاغتيال التي استهدفت شخصيات لبنانية في موقع الحكم مثل اغتيال رئيس وزراء لبنان **رشيد كرامي**، وكذلك اغتيال الرئيس اللبناني **بشير الجميل** في 14 أيلول عام 1982م،

وهذه الجرائم لم تستدعِ تشكيل لجنة تحقيق دولية، وإصدار عدة قرارات عن مجلس الأمن الدولي، ولذلك فإنّ الهدف الحقيقي من إصدار هذه القرارات وتشكيل لجنة تحقيق دولية ومحكمة دولية هو التوظيف السياسي لهذه القضية من أجل تحقيق أهداف سياسية باستخدام أدوات دبلوماسية وقانونية في الضغط على سورية.

6- هناك ارتباط بين هذه القرارات والاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والعالم، بعد أحداث أيلول 2001م واحتلال العراق وإعلان مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد.[1]

7- قامت سورية بتوضيح موقفها من هذه القرارات وكيفية التعامل معها، واستفادت من مواقف الدول الكبرى الدائمة في مجلس الأمن والمعارضة للسياسة الأمريكية مثل روسيا والصين في تدعيم الموقف السوري.

8- بعد قيام سورية بسحب جميع قواتها من لبنان في نيسان 2005م، وهذا ما نص عليه القرار 1559، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتشكيك في انسحاب القوات السورية من لبنان، وظهرت ملفات جديدة على صعيد العلاقات السورية ـــ اللبنانية، مثل ترسيم الحدود بين البلدين وإقامة علاقات دبلوماسية، وهذا ما نصّ عليه القرار 1680، الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وهذا يشير إلى أنّ مطالب الولايات المتحدة الأمريكية من سورية غير محدودة، وإنما هي سلسلة متتالية لا تنتهي إلا مع تجريد سورية من جميع عوامل قوتها.

[1] – للنظر في مشروع الشرق الأوسط الكبير، أنظر: **الشاهر**،شاهر(2005)، **الشرق الأوسط الكبير والمستقبل العربي**، مجلة المناضل، العدد332.

9- إنّ هذه القرارات الصـــادرة عن مجلس الأمن الدولي والمتعلقة بالوضـــع اللبناني، تعود بالدرجة الأولى إلى أزمة العلاقات السورية ـــ الأمريكية التي تضم ملفات العراق وفلسطين وحزب الله وغيرها من الملفات الأخرى.

10- لقد شكلّت هذه القرارات بداية مرحلة جديدة في العلاقات السورية ـــ اللبنانية، كما أدت إلى ظهور توازنات جديدة على الســـاحة الداخلية اللبنانية، وبروز مجموعة من الملفات الداخلية اللبنانية التي أدت إلى انقسـام كبير على المسـتوى اللبناني، وبشـكل خاص حول تحديد العلاقة مع سورية.

11- إنّ هذه القرارات لا تسـتند إلى أية أدلة واقعية، واسـتندت بشـكل أسـاسـي على تقارير المحقق الألماني **ميليس** والتي ثبت بالدليل والحجة أنها تقارير كاذبة، هدفها فرض الضغوط السياسية على سورية.

لقد كان باب سـورية مفتوحاً دائماً حتى للمختلفين معها، ويدها ممدودة حتى لمنتقديها في لبنان، ومن الممكن دائماً التوصـــل إلى حلول يجمع عليها جميع الفرقاء اللبنانيين، غير أنه من غير المقبول أن يقفز القافزون إلى عربة التهجم على ســـورية عندما تبدو الظروف مواتية متناسين أن وراء الأكمة ما ورائها.[1]

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1680 وإشكالية العلاقات الدبلوماسية مع لبنان

صـدر القرار عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 2006/5/17 وفيه جدد المجلس دعمه القوي لسـيادة لبنان واسـتقلاله السـياسـي ضـمن حدوده المعترف بها دولياً كما تضـمن تشـجيع

[1] – **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق.

الحكومة السـورية بقوة على الاسـتجابة لمطلب الحكومة اللبنانية الداعي إلى ترسـيم حدودهما المشتركة، وإلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي.

الموقف السوري من القرار 1680:

أثار هذا القرار ولا يزال إشكاليات قانونية وسياسية، عبّر عنها البيان الصادر عن وزارة الخارجية السورية حين أبدى الملاحظات التالية:

- القرار في تناوله مسـألتي العلاقات الدبلوماسـية بين سـورية ولبنان وترسـيم الحدود يشـكل إجراء غير مسـبوق في العلاقات الدولية من حيث التدخل في صـلب الشـؤون السـيادية والعلاقات الثنائية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

- بالرغم من أن القرار 1559 لا يشير إلى هاتين المسألتين، لكن المبعوث الدولي **لارسن** قد أقحمهما في تقريره بشكل مصطنع خلافاً لولايته، متجاهلاً أن سورية كانت قد أعلنت أنه لا مانع لديها من حيث المبدأ من إقامة علاقات دبلوماسـية بين البلدين عندما تتوفر الظروف الملائمة والمناخ المواتي.

- أكدت سـورية أنها بإعادة قواتها المسـلحة وأجهزتها الأمنية التابعة لها من لبنان تكون قد أوفت بالتزاماتها تجاه القرار 1559، إلا أن متبني مشروع القرار تجاهلوا عمداً موقف سورية الإيجابي وامتنعوا عن تضمينه في القرار.

- اتخذت سـورية الاجراءات اللازمة لضـبط حدودها مع لبنان ومنع التسـلل من لبنان إلى سورية وبالعكس.

- تجاهل القرار انتهاكات إسـرائيل البرية والجوية والبحرية المتكررة بما يدل على أن عملهم يصب في خدمة الأهداف الإسرائيلية في المنطقة.

– بعض الجهات التي دفعت لتبني مشـــروع القرار معنية أولاً وأخيراً بتنفيذ نواياها ومخططاتها السـياسـية المبيتة التي تسـتهدف سـورية ولبنان والمنطقة بغض النظر عن مصـالح الشـعبين وعن الأمن والاستقرار في المنطقة.

توافق الموقف السوري مع القانون الدولي

ينبغي التأكيد بداية أن مجلس الأمن الدولي ليس مطلق الصـلاحية في إصـدار ما يريد من قرارات وتشـريعات ودون الخضـوع لأي قيد أو ضـابط. وبالتالي ليس لمجلس الأمن الحق أن يصـدر قرارات تخالف المقاصـد والمبادئ التي تشـكل قيداً موضـوعياً على صـلاحياته مما يعزز فكرة أن مجلس الأمن الدولي ليس مصدراً للشرعية الدولية بل هو أداة لتنفيذها.

وهنا يتضـــح أن مجلس الأمن الدولي قد خرج عن حدود صـــلاحيات اختصـــاصـــاته بإصـداره قراراً من شـأنه تهديد السـلم والأمن الدوليين وهو ما يشـكل مخالفة واضـحة لمقاصـد الأمم المتحدة (م1 ف1)، فضـلاً عن تدخله في أمور تعد من صـميم السـلطان الداخلي للدول، وهي القضايا المتعلقة تحديداً بإقامة العلاقات الدبلوماسية. ويجدر بنا أن نتوقف قليلاً عند هذه الإشـكالية لأن البعض يحاول أن نتوقف قليلاً عند هذه الإشـكالية لأن البعض يحاول أن يلزم سـورية بتبادل التمثيل الدبلوماسـي مع بيروت تحت ذريعة أن هذا يشـكل اعترافاً سـورية بالدولة اللبنانية، وهو ما يفرض علينا الإجابة عن تساؤلات عديدة:

إن كان ثمة علاقة بين الاعتراف بالدولة وإقامة علاقات دبلوماسية معها ؟ أو أن الدول مُلزمة بتبادل التمثيل الدبلوماســـي ؟ وهل اعترفت ســـورية بلبنان من الناحية القانونية ؟ وهل تعارض بالفعل إقامة علاقات دبلوماسية معها ؟

سنحاول الإجابة فيما يلي عن هذه التساؤلات بشكل موجز وعلى الترتيب:

العلاقة بين الاعتراف بالدول وإقامة علاقات دبلوماسية معها:

لا بد من الفصل بدايةً بين موضوع الاعتراف بالدولة من جهة وإقامة علاقات دبلوماسية معها من جهة ثانية، فالعلاقات الدبلوماسية مع دولة ما ليست شرطاً للاعتراف بها، وعلى النقيض من ذلك، لا يعني عدم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين دولتين عدم اعتراف كل منهما بالأخرى، وقد تكون حالات عدم التمثيل لأسباب أخرى منها:

- سوء العلاقات السياسية بين الدولتين.
- وجود هيئات أو أجهزة أخرى تكفل استمرار التواصل والتمثيل وحماية المصالح.
- عدم وجود مصالح مشتركة تتطلب تبادل التمثيل الدبلوماسي لحمايتها.

إن عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حالياً 192 دولة ولا يمكن أن نتصور أن كل دولة افتتحت 191 سفارة لها في الدول الأخرى (وسورية لا يوجد لها تمثيل دبلوماسي إلا في 65 دولة من أصل 191) والولايات المتحدة الأمريكية نفسها قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا لفترة طويلة، ولم تستأنف تلك العلاقات إلا منذ فترة بعد قطيعة استمرت سنوات طويلة. وحالة عدم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين سورية ولبنان لا تعني أبداً عدم الاعتراف بسيادة الأخيرة خلافاً لما يروج له بعض السياسيين اللبنانيين.

ويبرز السؤال الأهم هنا؛ إن كانت سورية قد اعترفت بشكل قانوني بلبنان كدولة مستقلة ضمن حدوده الحالية ؟

طبعاً هذه إشكالية قديمة نسبياً وتعود إلى مطلع القرن الماضي عندما أعمل المستعمرون مقص التقسيم في البلاد العربية، ففي 1943/11/10 وخلال الاجتماع التمهيدي الثالث لإنشاء جامعة الدول العربية، بقصر **انطونيادس** بالإسكندرية قدم رئيس وزراء سورية آنذاك **سعد الله الجابري** مذكرة رسمية اعتبر فيها أن (المشكلة السورية تتعلق بأربعة أقطار عربية هي سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن) وعلى إثر ذلك قدم الوفد السوري مذكرة رسمية اعترف بها باستقلال لبنان بحدوده الحالية، ثم طلب وزير الخارجية السوري **جميل مردم** الموافقة على

اقتراح تقدم به باسم سورية جاء فيه "إن الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية، تؤيد مجتمعةً احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة، وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي بالإجماع في 1943/10/7. وقم تم تبني هذا الاقتراح ليصبح مبدأ أساسياً في بروتوكول الإسكندرية تحت عنوان (قرار خاص بلبنان) وبموافقة الدول الخمس المشاركة ومن ضمنها سورية، وإثر ذلك صرح **رياض الصلح** في المجلس النيابي في جلسته المنعقدة بتاريخ 1943/10/14 أن قرار الدول العربية ومنها سورية بصدد الاعتراف باستقلال لبنان وسيادته على حدوده الحاضرة "قراراً قاطعاً ونهائياً لا يحتاج الرجوع من الحكومات المُمثلة إلى مجالسها النيابية، وأنه حكم غير قابل للاستئناف أو التمييز".

وطبقاً للقواعد المنظمة للاعتراف في القانون الدولي فإن هذا الاعتراف بلبنان أمر غير قابل للتراجع عنه، لأن المادة السادسة من اتفاقية مونتيفيديو لعام 1933 تشترط عدم الرجوع عن الاعتراف بالدول، علماً أن هذه القضية غير مطروحة لا في ذهن صانعي القرار في سورية ولا في ذهن الشعب السوري عموماً.

موقف سورية من إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان؟

ربما يستغرب البعض عندما يقرأ أنه سبق لسورية بالفعل أن عرضت تبادل التمثيل الدبلوماسي مع لبنان الذي رفض العرض السوري وقتها لاعتبارات سياسية وسيادية، فإثر واقعة الانفصال أعلن **بشير العظمة** رئيس الحكومة السورية وقتها عن عزم حكومته إقامة تمثيل دبلوماسي مع لبنان "لمواجهة التمثيل الدبلوماسي الضخم بين بيروت والقاهرة"، لكن لبنان رفض وقتها لاعتبارات سياسية عبر عنها رئيس الحكومة اللبناني آنذاك **رشيد كرامي** الذي أبدى تخوفه من "تحويل لبنان إلى حلبة صراع بين سورية والجمهورية العربية المتحدة" وفقاً لتصريحه المنشور في الصحف اللبنانية الصادرة بتاريخ 1962/8/2.

علماً أن هناك أسـباباً سـيادية أيضـاً كانت وراء الموقف اللبناني إذ ذكر السـيد **كاظم الصـلح** رئيس لجنة الشـؤون الخارجية في المجلس النيابي أن "دعوة رئيس الحكومة السـورية لإقامة تمثيل دبلوماسـي بين سـورية ولبنان حالة جديدة قد تكون مُلزمة، وأنه يجب دراسـة هذه القضية في ضوء التطورات الجديدة، وأن القديم رسخ وأصبح من التقاليد التي صحبت حركة التحرر والاستقلال بين البلدين السوري واللبناني، وأن التقاليد تكون في ظروف معينة ذات قوة وحرمة لا تقل عن القوة والحرمة التي تتمتع بها الدسـاتير والمعاهدات، داعياً إلى بقاء القديم على قدمه".

من الواضح أن السيد **الصلح**، يتمسك بحجتين لرفض قبول العرض السوري أولهما كي لا تُفهم الدعوة السـورية على أنها مُلزمة يتعين على لبنان قبولها، باعتبار أن التمثيل الدبلوماسـي يحتاج إلى قبول الطرفين ولا يُمكن أن يقام على الفرض والإلزام هذا من جهة، ومن جهة ثانية لأن تقاليد العلاقات السـورية ـــــ اللبنانية لم تعرف من قبل تبادلاً للتمثيل الدبلوماسي . وهو يعتبر . أن هذه التقاليد باتت تتمتع بقوة ملزمة يتعين احترامها والإبقاء عليها.

إضافةً لكل ما سبق فإن سورية لا تعارض، من حيث المبدأ، إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان ولكن ذلك ينبغي أن يكون في الوقت المناسـب، على الأقل لأن بداية التمثيل الدبلوماسـي تحتاج إلى مناخ إيجابي وجو من الثقة المتبادلة، وهو ما كانت تفتقده العلاقات بين البلدين في ظل الحملات والاتهامات والأكاذيب وحملة التحريض التي تقودها بعض القوى اللبنانية على سورية ي المحافل الدولية.

المحكمة الخاصة ذات الطابع الدولي:

على الرغم من أن لبنان لم يكن بلداً منهاراً ويوجد فيه سـلطة، ولم تكن حادثة اغتيال الرئيس **رفيق الحريري** تهدد الأمن والسـلم الدوليين، إلا أن القضـية دُولت منذ بداية التحقيق وصـولاً إلى تشـكيل المحكمة الخاصـة ذات الطابع الدولي، وعليه فمن الطبيعي أن تثير تلك القضية خلافاً في لبنان بين من يدفع للتدويل ومن يمانعه أو يتحفظ عليه.

شكل موضوع المحكمة الخاصة ذات الطابع الدولي لمحاكمة قتلة الرئيس **رفيق الحريري** أهمية بالغة لدى فريق 14 آذار، وأثار خلافات حادة بين الفرقاء اللبنانيين في كل المراحل التي مر بها، فمنذ طلب الرئيس **فؤاد السنيورة** من الأمين العام للأمم المتحدة برسالته المؤرخة بتاريخ 5 كانون الأول 2005 إنشـاء المحكمة لمحاكمة من يثبت تورطه في اغتيال الرئيس **رفيق الحريري**، قام وزراء حزب الله وحركة أمل بتعليق مشـاركتهم في الحكومة، بدعوى أن المحكمة باب للتدخل الخارجي وممارسة الضغط باتجاه نزع سلاح حزب الله.

واعتمادًا على طلب الحكومة اللبنانية المتضمن في رسالة الرئيس **فؤاد السنيورة**، والتي نوه إليها القرار 1644، قام الأمين العام للأمم المتحدة بالتفاوض مع الحكومة اللبنانية حول إنشـاء المحكمة، وهكذا أصـبحت مسـألة إنشـاء المحكمة قيد البحث بين الحكومة اللبنانية والمنظمة الدولية في شـهر تموز 2006. وقد اختير القاضـيان اللبنانيان **شكري صـادر** رئيس هيئة التشـريع والاسـتشـارات القانونية في وزارة العدل، **ورالف رياشـي** رئيس غرفة في محكمة التمييز ليمثلا لبنـان في الاجتمـاعـات الـدوريـة مع رئيس الـدائرة القـانونيـة في الأمم المتحـدة **نيكولاس مشـيل** لإنشـاء المحكمة، وقد توصـل الفريقان إلى مسـودة إنشـاء المحكمة، والتي

يشترط لإقامتها مصادقة البرلمان والحكومة اللبنانية، وبعد ذلك سلم ممثل الأمم المتحدة **غير بيديرسون** مسودة المحكمة للبنان يوم 10 تشرين الثاني لتسلك المسار المتفق عليه.[1]

موقف سورية من مشروع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان:

إن التحقيق الدولي في اغتيال **رفيق الحريري**، يعد مدخلاً مثالياً بالنسبة للولايات المتحدة للضغط على سورية. وبدا أن دخول سورية في دائرة الاستهداف الأمريكي أخذ يتسع نتيجة عدة عوامل، أبرزها:[2]

- الاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساته على المنطقة، وأسلوب التعاطي السوري غير المرضي معه.
- التطورات الأخيرة على الساحة اللبنانية، وما تبع ذلك من إخراج للجيش السوري من لبنان، وخسارة سورية الورقة اللبنانية، واحتمالات استخدام نتائج التحقيق في اغتيال **الحريري** وسيلة للضغط على سورية.
- رغبة اليمين الديني والمحافظين الجدد في الولايات المتحدة في استخدام ثقلهم الكبير في البيت الأبيض، لإحداث تغييرات في الشرق الأوسط تخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، حتى لو اقتضى ذلك أحياناً استخدام وسائل وأساليب أكثر قوة وعنفاً.
- انحسار انتفاضة الأقصى، ودخول القوى الفلسطينية في حالة تهدئة، والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ومحاولات إحياء مسار مفاوضات التسوية النهائية، ومحاولات استيعاب أو تهميش أو سحق حماس وقوى المقاومة.

---

[1] – **سليمان**، سماء(2007)، "**المحكمة الدولية في لبنان..إشكاليات قانونية وتداعيات سياسية**"، شؤون خليجية، العدد 50، صيف، ص25.

[2] – **محمد**، محسن (2006)، **سورية والسيناريوهات الأمريكية المحتملة**، على الرابط:
http://www.algazeera.net/nr/exeres/48f918a8-f668-46ec-9558-a875d4db3b.13htm

تناول الرئيس السوري **بشار الأسد** موضوع المحكمة والموقف السوري منها بشيء من التفصيل وبكثير من الوضوح في خطابه 2007/5/11 حين ذكر "إننا نعتبر موضوع المحكمة ذات الطابع الدولي موضوعاً خاصاً بين لبنان والأمم المتحدة، ولا نرى أننا معنيون بها بصورة مباشرة، أي تعاون مطلوب من سورية في حال تطلب تنازلاً عن السيادة الوطنية.... هو أمر مرفوض بالنسبة لنا جملة وتفصيلاً، ولقد تعاونا مع مختلف قرارات الشرعية الدولية..... ونحن جاهزون للتعاون معها... أما بالنسبة للمحكمة الدولية وأي قرار يصدر عن مجلس الأمن.... فكما قلت سابقاً.... بأن أي قرار وطني هو أعلى من القرار الدولي".

وأثناء زيارة وزير الخارجية البلجيكي **دي غوشـــت** إلى دمشـــق في آذار 2007 وفي مؤتمره الصحفي مع وزير الخارجية **وليد المعلم** في الموضوع نفسه، أعرب **دي غوشت** عن "خيبة أمله" حيال موقف دمشق، موضحاً أنها لا تنوي تسليم متهمين سوريين مفترضين للمحكمة الدولية، وتؤكد أنهم سيحاكمون في سورية، ورأى أن الموقف السوري يناقض القانون الدولي.

الموقف السابق استوجب تدخلاً مُحقاً للوزير **المعلم** الذي علق "أستغرب لماذا يستنتج زميلي وزير الخارجية البلجيكي هذا الرأي طالما أن رئيس لجنة التحقيقات القاضـــي البلجيكي **ســـيرج برامرتس** لم ينته بعد من أجراء التحقيقات، وأضـــاف أن ســـورية حددت موقفها من المحكمة في رسالة إلى مجلس الأمن.... وإذا أرادت الأمم المتحدة شيئاً من سورية، فلتتحدث إليها".

يعكس هذا الجدل الدبلوماسي العلني حقيقة الجدل بين سورية والدول التي تريد فرض المحكمة بالشكل الذي يؤدي أغراضاً محددة. وتتهم سورية بعدم التعاون في هذا الموضوع ويصل الأمر لحد اتهام الموقف السوري بأنه سلوك يناقض القانون الدولي، ولا يستند إلى القانون الجنائي.

والسؤال الآن: ما هي أسانيد الموقف السوري ومبرراته؟ وهل الموقف السوري يتعارض بالفعل مع القواعد القانونية الدولية والوطنية الثابتة والمستقرة حول هذا الموضوع ؟

يستند الموقف السوري في موضوع المحكمة إلى الأسس التالية:

- التأكيد على أنه من المبكر طرح موضـــوع المحكمة طالما أن التحقيق الدولي في جريمة الاغتيال ما زال قائماً.
- التأكيد على أن ســـورية غير متورطة بارتكاب جريمة الاغتيال، وبالتالي فهي غير معنية بموضوع المحكمة.
- التأكيد على أنه ليس مطلوباً من سـورية الموافقة المسـبقة على ميثاق محكمة تجهله، وقبول الخضوع لقضاء مختلط دولي ـــ لبناني قام أساساً بالتوافق مع دولة أخرى وبما يراعي نظمها وسيادتهما متجاهلاً سيادة الدول الأخرى ونظمها الوطنية.
- التأكيد على أن سـورية ملتزمة بمحاكمة أي سـوري يثبت تورطه وفقاً للقوانين الوطنية بوصف هذا الأمر حقاً مشروعاً للدولة السورية ومظهراً من مظاهر سيادتها.
- رفض سورية المطلق لتسييس المحكمة واستخدامها كوسيلة للابتزاز والضغط السياسي بقصد تقديم تنازلات معينة أو للانتقام السياسي منها أو من حلفائها في لبنان.

الأساس القانوني للموقف السوري:

تحظر المادة 32 من قانون العقوبات الســـوري تســـليم الرعايا الســـوريين مهما كانت الجريمـة التي اقترفوهـا، أو الأرض التي وقع عليهـا الفعـل، وهو مبـدأ أكـدت عليـه جميع الاتفاقيات التعاون القضـائي التي أبرمتها سـورية لتبادل تسـليم المجرمين مع الدول الأخرى، على أن تتولى سـورية محاكمة مرتكبي الجرائم من مواطنيها بموجب إضـبارة قضـائية تنظمها الســـلطات القضـــائية في الدولة التي ارتكب المواطن الســـوري جريمته فيها (المادة 39 من القانون رقم 14، تاريخ 1983/10/10) وتتبنى غالبية دول العالم مبدأ رفض تسـليم رعاياها،

وتنص على ذلك صـــراحة في دســـتورها وتشـــريعاتها الداخلية أو في المعاهدات الدولية التي تبرمها مع الدول الأخرى لتنظيم هذه المسائل.

توافق الموقف السوري مع القانون الدولي في المحكمة:

بالرغم من أن الأســـاس القانوني للموقف الســـوري من المحكمة يســـتند إلى نصـــوص قانونية وطنية، ولكنه يجد ســـنده أيضـــاً في قواعد القانون الولي الجزائي، وفي ميثاق محكمة **الحريري** ذاته، ما ينفي إمكانية تعارض الموقف السوري مع النظم القانونية الدولية.

لأنه من الثابت دولياً أن القضـــاء الدولي الجزائي إنما يقوم أســـاســـاً على مبدأ التكامل Complementarily وهو المبدأ الذي تقوم عليه المحكمة الجنائية الدولية الدائمة ICC (التي دخل ميثاقها حيز النفاذ عام 2002 وستبدأ قريباً بنظر أول قضاياها حول دارفور) وعملاً بهذا المبدأ فإن الاختصـــاص بنظر الجرائم الدولية المعاقب عليها إنما ينعقد أولاً للقضـــاء الوطني، فإذا لم يباشـــر هذا القضـــاء اختصـــاصـــه بســـبب عدم الرغبة في إجراء هذه المحاكمة أو عدم القدرة عليها يصبح اختصاص المحكمة منعقداً لمحاكمة المتهمين (الفقرة 10 من ديباجة النظام الأساسي للمحكمة والمادتين 1 و17 من نظامها).

من هنا لا يجد الموقف الســـوري من محكمة **الحريري** ســـنده في النصـــوص القانونية الوطنية فقط، وإنما يتوافق مع القانون الدولي، لذلك ينبغي إبعاد هذه القضـــية القانونية من السجال والجدل السياسي، فإذا كان الغرض من التحقيق والمحاكمة هو التوصل لقتلة **الحريري** ومعاقبة المتهمين والمتورطين فهذا مبدأ نتوافق عليه جميعاً ونتبناه، أما إن كان الغرض اســـتهداف ســـورية والضـــغط عليها وإهدار ســـيادتها ونظامها القضـــائي والقانوني فهذا عمل مرفوض بالمطلق وينبغي أن نبحث في كيفية مواجهته والتصدي له.

من خلال ما سبق يمكن تقديم الاستنتاجات التالية:

1- إنّ التبدّل الاستراتيجي للموقف الفرنسي من سورية يعود إلى رغبة فرنسا في العودة إلى المشاركة في صناعة القرار الدولي بعد معارضتها للحرب الأمريكية على العراق في عام 2003م، أي إيجاد نوع من التقاسم الوظيفي مع الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث أيلول 2001م لصياغة النظام الدولي، ولذلك كان ملف العلاقات السورية . اللبنانية هو البداية في التقارب الفرنسي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

2- فشلت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في استصدار القرار 1559 في صيغته الأولى المتشددة ضد سورية، والتي تُذكر فيها سورية مرتين، مرة في موضوع السيادة اللبنانية ومرة بانسحاب الجيوش، وذلك بسبب الموقف الروسي والصيني المعارضين للصيغة المتشددة ضد سورية، ولذلك نصّ القرار على انسحاب القوات الأجنبية دون تحديد اسم سورية.

3- لا يوجد علاقة بين تمديد ولاية الرئيس اللبناني **إميل لحود** والقرار 1559، لأن التحضير للقرار كان قد بدأ منذ نهاية العام 2003 وبداية العام 2004م.

4- إنّ دور الولايات المتحدة الأمريكية في التحضير للقرار 1559، ومن ثمّ إقراره في مجلس الأمن الدولي، هو دور أساسي، ولذلك فهذا القرار غير معزول عن توّجهات الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية والعالم، بعد أحداث أيلول 2001م وبعد احتلال العراق، وهو يرتبط بـــ "قانون محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية" والمشاريع الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

5- تشير المعارضة الروسية والصينية للقرار في صيغته الأولى ثمّ تعديله، إلى بداية تبلور موقف معارض للسياسة الأمريكية تجاه سورية، ولكن هذا الموقف لم يصل إلى حد المواجهة، فلم تستخدم أي من الدولتين حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار، ولكن امتنعت كلا الدولتين عن التصويت عليه.

وأخيراً لا بد من القول: إن القرار 1559 شـكل مكسـباً لأعداء سـورية، فها هو وزير خارجية إسـرائيل **سـيلفان شـالوم** يتباهى به علناً باعتباره إنجازاً من إنجازات الدبلوماسـية الإسـرائيلية، سـواء أصـح ذلك أم لم يصـح، وبغض النظر عن موقف سـورية من اعتبار هذا القرار تدخلاً فاضـحاً في الشـؤون الداخلية لبلد مسـتقل ذي سـيادة، وإدراكها أن هذا القرار ليس إلا حلقة في سـلسـلة متصـلة من الهجمات التي تحاول النيل من سـورية للأسـباب التي جرى شرحها أعلاه، وليس حرصـاً وغيرة على سـيادة لبنان واسـتقلاله، إلا أن سـورية تدرك أنه لا بد لها من التعامل مع هذا القرار واسـتحقاقاته بشـكل واقعي وعملي، فهي تريد سـحب البسـاط من تحت أقدام أعدائها فيما يخص الشأن اللبناني، وستعتمد استراتيجية تقوم على تسريع وتيرة دعم وتعزيز الجيش اللبناني ومؤسـسـات الدولة اللبنانية، وصـولاً إلى اللحظة التي لا تعود فيها ثمة حاجة لوجود الجيش السـوري في لبنان، فقد صـرح الرئيس السـوري عدة مرات أن المكان الطبيعي الوحيد للقوات السورية هو داخل الأراضـي السورية حصراً، فوجود القوات السورية في لبنان هو أمر ضـروري ولكنه مؤقت، والتحدي الآن هو أن تتم هذه العملية وفق برنامج زمني سـوري لبناني يخدم مصـالح الطرفين، وليس وفق برنامج زمني إسـرائيلي أمريكي يخدم مصلحتهما فقط في المنطقة.[1]

والمؤسف هو الانجرار المذهل لأوساط عربية كبيرة وراء المقولات الأمريكية الإسرائيلية حول الحرص على اسـتقلال لبنان وسـيادته، وتبنيها لطروحات تلك المقولات، واعتبارها القرار 1559 بمثابة انتصـار لسـيادة لبنان واسـتقلاله في غفلة عظيمة عن فهم الدوافع الرئيسـة لذلك القرار ومبررات استصداره.

[1] – **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق.

ثانياً: العلاقات السورية- العراقية

"سورية والعراق بلدان لا يعرف القارئ لأدبياتهما على ماذا يختلفان".

بدأت العلاقات السورية العراقية في التدرج في السوء مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي؛ بسبب مساعدة سورية لإيران في حربها مع العراق، وأيضاً بسبب الخلافات الشخصية، والسياسية والأيديولوجية بين النظامين السوري والعراقي.

وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991، كان لتدمير القوة العراقية تداعيات خطيرة على العرب، وخصوصاً على سورية. التي فقدت عمقها الاستراتيجي تماماً، وتحول توازن القوى لصالح إسرائيل. [1]

وبعد حرب الخليج 1991، بدأ طرح سيناريوهات لخريطة جديدة للشرق الأوسط ، حيث تم تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق أمنية: كردية في الشمال، وأخرى شيعية في الجنوب وثالثة سنية في الوسط. ورغم ذلك، لم يتم تقسيم العراق إلى ثلاث دول لأن واشنطن كانت تخشى من أن يشجع استقلال أكراد العراق الأكراد في تركيا ليحذوا حذوهم. [2]

والشكل التالي يوضح كيف عملت الولايات المتحدة على تقسيم العراق:[3]

---

[1] – et Maooz, Moshe, ***"Syrian-Israeli relations and the Middle East Peace Process"***, The Jerusalem Journal of International Relations, vol.14 no.3,p.11.

[2]– De la Gorce, Paul-Marie, ***Bilan d une epreuve de force***, Le Monde Diplomatigue, a out 1991, p. 10.

[3] – **الشاهر**، شاهر(2009)، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ص195.

وفي عام 1997 أحس الرئيس **حافظ الأســـد** أن النظام العراقي لم يعد يشـــكل تهديداً لســورية وأنه كما يبدو كان يريد اســتخدام تلك العلاقات القريبة بين البلدين لمســاومة الولايات المتحدة وإسرائيل. وخصوصاً بعد انتخاب **بنيامين نتنياهو** رئيساً لوزراء إسرائيل وتفاقم الأزمة السورية التركية إلى حد الصراع المسلح بسبب الاتهامات التركية لدمشق بدعم حزب العمال الكردستاني، وعلى أي حال، وعلى الرغم من أن الرئيس **حافظ الأسد** قد جدد العلاقات السورية العراقية، إلا أنه كان حذراً وامتنع عن تقديم أي شـيء مادي وملموس لتلك العلاقات. وبالتأكيد لم يحولها إلى أي نوع من أنواع التحالفات الاستراتيجية أو الشخصية.

وبعد تولي الرئيس **بشار الأسد** السلطة في سورية في 17/7/2000، كان هناك جهوداً ملموســة لبدء صــفحة جديدة مع العراق. ولم تتوان ســورية عن إعلان مســاندتها الصــريحة والعلنية للعراق، إلى حد محاولة تأســيس جبهة عربية موحدة ضــد النوايا الأمريكية لضــرب العراق. وصـارت دمشـق قبلة لكبار المسـئولين العراقيين مثل نائب رئيس الوزراء **طارق عزيز**،

ونائبي الرئيس **عزت إبراهيم الدوري وطه ياســـين رمضـــان** الذين تم اســـتقبالهم بمودة في العاصمة السورية.[1]

علاوة على ذلك، فترت علاقات سورية مع معارضـي النظام العراقي، ووضـع السوريون حداً لنشــاطاتهم. فقد تم إغلاق محطة للراديو كانت تديرها المعارضــة العراقية في ســورية في بداية عام 2001، وتم أيضاً وقف نشر جريدة معارضة للعراق. ومع ذلك، استمرت اتصالات السـوريين بالحركات الكردية، وهى خطوة اتخذت لضـمان مقدار معين من النفوذ السـوري في العراق، في حال حدوث هجوم أمريكي على العراق، أو حتى في حال انهيار النظام العراقي. فقد خشيت سورية من احتمال إقامة دولة كردية في شمال العراق، وما سيترتب على ذلك من تداعيات على السكان الأكراد في شمال شرق سورية.[2]

الانفتاح السوري على العراق:

في معركة المتغيرات السياسية هذه؛ حرص السوريون على الموازنة بين مصالحهم في الانفتاح على العراق وخرق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالملف العراقي. ورأت سورية أنه آن الأوان لمراجعة القرار 986 المتعلق بالنفط مقابل الغذاء، وبالتالي فرض معبر إضـــافي ثالث للنفط، علاوة على مينائي البكر العراقي وجيهان التركي، انطلاقاً من الضـــغوط المترتبة على تزايد أســـعار النفط وتزايد الحرج الأمريكي أمام هذا التزايد والذي يقلص من الدول المؤيدة لسياستها. ناهيك عن تأجج الحملة الشعبية في المنطقة ضد موقف الراعي الأمريكي لعملية السلام والمنحاز إلى جانب السياسة الإسرائيلية في اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني.

---

[1] – Eyal Zisser, ***Syria and the War in Iraq***, Middle East Review of International Affairs, Vol. 7, No. 2 June 2003.

[2] – المرجع السابق.

وفى خريف عام 2000 بدأ العراق في تصـــدير البترول عبر ســـورية. وتدفق البترول العراقي عبر خط أنابيب كركوك- بانياس بين مائة وخمســـين ألف إلى مائتين ألف برميل يومياً. وقد كان البترول المنقول لسورية للاستخدام المحلي ليسمح لسورية زيادة صادراتها من بترولها.[1]

وكانت واشـنطن سـريعة في الاعتراض لدى السـوريين على انتهاكهم المطبق لمقاطعة العراق، وللرد على هذا الاحتجاج أوضح الرئيس **بشار الأسد** لوزير الخارجية الأمريكي السابق **كولن باول،** أن تدفق البترول كان جزءاً من فحص فني لأنابيب البترول التي لم تســتعمل لما يقرب من عقدين من الزمان، وإنه مع اكتمال الفحص سيتم وقف تدفق البترول.[2]

وأظهرت السياسة السورية موقفها الواضح بالرفض تجاه التدخل العسكري ضد العراق غير أن الولايات المتحدة استطاعت لكونها دولة عظمى ودائمة العضوية في مجلس الأمن أن تجبر سورية على الموافقة على استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يجيز استخدام القوة ضـد العراق في حال رفضـه التعاون مع فرق التفتيش،* لكن التعاون الذي أبدته ســورية في التعامل مع الولايات المتحدة حيال العراق وقضـــايا إقليمية ودولية أخرى لم يرفع من أســهمها لدى الإدارة الأمريكية ولم يرفع عنها الاتهام الأمريكي بدعم الإرهاب، ولم تقف واشـــنطن عند هذا الحد من الضغط بل راحت تتهم سورية بعد سقوط النظام العراقي بأنها تأوي عناصر من النظام العراقي السابق وأنها تسعى لتطوير أسلحة دمار شامل.[3]

---

[1] – المرجع السابق.

[2] – المرجع السابق.

* – يذكر أن تقارير أميركية صدرت أواخر عام 2003 تبين بسماح سوري للعراقيين بإخفاء بعض أسلحة الدمار الشامل في أراضيها وأنهم حولوا هذه الأسلحة لحزب الله إلاّ أن سورية قد أنكرت هذه التقارير. **العساف،** سوسن إسماعيل، **العلاقات الأميركية السورية واحتلال العراق، تداعيات الأزمة اللبنانية**، ص44.

[3] – **الشوفي،** منذر، **العلاقات السورية- الأميركية**، مرجع سابق.

لقد كان الاحتلال الأمريكي للعراق من أهم الاختبارات التي واجهت الرئيس **بشار الأسد** في فترة حكمه، وهنا سنشير إلى بعض النقاط: [1]

أولاً: اختارت سورية لنفسها مكاناً على رأس المعسكر العربي المناوئ للحرب؛ وظهر ذلك في انتقادها الحاد لقرار واشنطن بالذهاب إلى الحرب. والأكثر من ذلك، أن سورية لم تساند العراق كلامياً فقط، بل غضت الطرف عن تهريب الأسلحة إلى العراق عبر سورية، وسمحت للمتطوعين العرب (غالبيتهم من السوريين) بعبور الحدود السورية إلى العراق.

ثانياً: السلوك السوري أثناء الحرب، دفع بواشنطن إلى تبني لهجة تهديديه غير مسبوقة في حدتها تجاه دمشق.

ولم يضف النزاع التاريخي والشهير بين سورية ونظام الرئيس العراقي السابق **صدام حسين** على عيني سورية غلالة تمنعها من رؤية واضحة وقراءة عميقة لما قد يتمخض عنه غزو أمريكي للعراق، فهي لم تأخذ أبداً بحجج الولايات المتحدة الواهية التي قدمتها مبرراً لغزو العراق، وكانت مدركة أن الهدف الحقيقي لغزو العراق كان تدمير بنيته التحتية وتفكيك مقومات وجوده كدولة مستقلة معاصرة وموحدة. إن الجدل السفسطائي حول كون **صدام حسين** قد قدم المبررات لحدوث ذلك وأنه جلبه على العراق جلباً لا يغير من واقع الأمر شيئاً وهو أن العراق يعيش الآن حالة مرعبة من انعدام الأمن والتفكك الوطني والعنف الدموي والاستباحة التي لا سابق لها.[2]

---

[1] – Eyal Zisser, Syria and the War in Iraq, Middle East Review of International Affairs, Vol. 7, No. 2 June 2003.

[2] – **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، شؤون عالمية، كانون الثاني.

العلاقات السورية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

لاشك أن سورية قد دفعت ثمناً كبيراً مقابل موقفها المبدئي والثابت من الغزو الأمريكي للعراق. وفي لحظة فريدة من لحظات التاريخ، كادت سورية أن تكون الصوت الوحيد المنتقد علناً للغزو الأمريكي للعراق، ليس على الساحة العربية فحسب، بل وعلى الساحة العالمية عندما خفتت حدة الانتقادات الفرنسية والروسية والألمانية أمام الغضبة الأمريكية العارمة على أي دولة تتجرأ فتنتقد طيشها المتمثل في احتلالها للعراق.[1]

لقد سلكت سورية التي عارضت الحملة العسكرية للولايات المتحدة على العراق نهجاً دقيقاً بين السياسات المعارضة والمؤيدة في العراق منذ سقوط النظام العراقي وقد بحث الخبراء في العوامل الاستراتيجية التي تقف وراء السياسة السورية نحو العراق. إن الوضع السياسي المعقد في العراق يمكن أن يساعد في فهم المواقف المتضاربة لسورية تجاه العراق إذ أن التدخل السوري في العراق أساسه محاولة سورية لتعقيد مهمة الولايات المتحدة في العراق، وفي الوقت نفسه كانت سورية تتعامل بحذر مع الحكومة العراقية المؤقتة، وقد عادت العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل بين الطرفين في تشرين الثاني 2004 وتم بالفعل فتح بعثات دبلوماسية للطرفين في عام 2007.[2]

ويصبح التساؤل مهماً هنا حول **أي عراق تريده سورية في المستقبل؟**

دون شك أن وجود حكومة عراقية موالية للولايات المتحدة ولوجودها العسكري في العراق سيمثل تحدياً أمام سورية في عدة جوانب أساسية تقف في المقدمة منها:

---

[1] – **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، شؤون عالمية، كانون الثاني.

[2] – **الشواف**، علي(2007)، **مسار العلاقات العراقية– السورية**، على الرابط: www.bbcarabic.com

1.إن سورية ستجد نفسها محاصرة من ثلاثة اتجاهات؛ من تركيا شمالاً وإسرائيل جنوباً بكل ما لكلتا الدولتين من قوة عسكرية كبيرة وضاربة، ثم من جانب العراق شرقاً إذ وجد تحالف قادر على الضغط على سورية فيما لو سنحت الظروف لذلك.

2.إن من شأن عراق كهذا، أن يؤثر على الورقة الرئيسة التي تؤدي بها سورية أي كونها مؤثراً أساسياً في المنطقة في أي مفاوضات تسوية نهائية للصراع العربي– الإسرائيلي .

3.إن عراقاً كهذا، سيمارس المزيد من الضغوط على سورية ويزعزع وضعها الداخلي.

طرحت سورية منذ البداية مبدأ أساسياً في التعامل مع الحالة العراقية، وهو "وحدة العراق وعروبته"، فقد أدى احتلال العراق إلى انقسام داخلي حاد خشيت معه جميع الدول المحيطة بالعراق من انتقال العدوى العراقية إليها، لذلك فقد حرصت هذه الدول وأكدت على أن يبقى العراق موحداً.

لكن عروبة العراق كانت مسألة غير متفق عليها، وذلك في إشارة إلى وجود قوميات متعددة على رأسها القومية الكردية إضافة إلى القومية العربية. لكن ومع تراجع وضع القوات الأمريكية والمعضلات التي قابلتها، والذي قابله ضعف في موقف الأكراد استطاع رئيس الوزراء العراقي **نوري المالكي** في قمة الدوحة في آذار 2009 أن يقول: " إن العراق بلد عربي"، مما عرضه للانتقاد من قبل النواب الأكراد في البرلمان.

الاستراتيجية السورية تجاه العراق بعد الاحتلال

إن استراتيجية سورية تجاه العراق تقوم اليوم على ثلاثة ثوابت تأتي في رأس أولويات التعامل السوري مع الأمريكيين والحكومة العراقية القائمة، أو أي حكومة عراقية قادمة: فسورية تحرص أعظم الحرص على وحدة تراب العراق الإقليمية، وهي مستعدة لبذل كل ما بوسعها من أجل منع تفكك العراق وتقسيمه مذهبياً وعرقياً واجتماعياً وطبقياً ومناطقياً، فالمخاطر التي قد تنجم عن ذلك هائلة واسعة التأثير، ومن هذا المنطلق تحافظ دمشق على علاقة متساوية

التقارب مع جميع أطياف القوى السياسية والشعبية والاجتماعية العراقية، فهي لا تريد أن تناصر طرفاً ضد آخر، ولا أن تشجع طرفاً على مناصبة العداء لطرف آخر، مدركة أن القسمة والتفرقة لا تصب إلا لصالح المحتل الأمريكي أولاً وأخيراً، هذا أولاً. وثانياً، فإن سورية تهتم بشكل متعاظم بالمساعدة على استقرار الوضع في العراق واستتباب الأمن فيه، فهي تدرك أن حالة الانحلال الأمني السائدة اليوم في العراق قد تؤدي إلى تداعيات ذات عطالة ذاتية فتجرف العراق نحو هاوية التفكك والحرب الأهلية، ومن ناحية أخرى تشعر سورية بقلق مشروع من العنف العظيم الذي يتعرض له الشعب العراقي، على أيدي القوات الأمريكية بالدرجة الأولى، وعلى أيدي الإرهابيين والقتلة الذي وجدوا في الاحتلال الأمريكي للعراق فرصة سانحة لتحويل العراق إلى مربط خيل من لا مربط له فحملوا عقائدهم المتطرفة وجاؤوا بها إلى العراق يذيقون الشعب العراقي وغيرهم من المدنيين السم الذي زعموا أنهم يريدونه لأعدائهم الأمريكيين. والأولوية الثالثة لسورية تجاه العراق هي أن تراه يستعيد سيادته بأسرع وقت ممكن ويرحل القوات الأجنبية عن أراضيه، فلا هي مرحب بها، ولا هي جلبت الخير والنعمة معها، وسورية تدرك أن التعاون مع العراق وأي حكومة قائمة فيه من شأنه أن يدعم الأولويتين الاستراتيجيتين اللتين وردتا سابقاً وأن يساهم في تسريع تحقيق الأولوية الثالثة.[1]

وتتركز العلاقات السورية . العراقية في المجالات التالية:

1. العملية السياسية.
2. الموضوع الأمني.
3. موضوع اللاجئين.
4. الموضوع الاقتصادي.
5. كركوك.

[1] – **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، شؤون عالمية، كانون الثاني.

أولاً . العملية السياسية:

انطلقت العملية السياسية بعد الاحتلال، وأدارتها القوى والأحزاب التي جاءت إلى العراق مع المحتل، وانقسم الشارع العراقي بين مؤيد ومعارض لها. وبرز الموقف السوري منها والذي بني على ما يلي:

1- إن العملية السياسية غير شرعية؛ بحكم أنها قامت تحت الاحتلال، وما بني على باطل فهو باطل.

2- إن العملية السياسية منذ البداية تقوم على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية؛ وبالتالي فإنها تحمل في طياتها بذور تقسيم العراق.

لذا فقد عارضتها سورية بداية، وأيدت موقف المقاومة العراقية التي رفضت وجود المحتل وما نجم عنه. مما أدى إلى أن تصبح سورية حليفة للقوى المناهضة للعملية السياسية.

ومع الوقت أثبتت المقاومة فعاليتها لدرجة كبدت الأمريكيين خسائر كبيرة، دفعتهم ليعيدوا حساباتهم في كثير من الأمور.

فصائل المقاومة العراقية:

يمكن إجمال فصائل المقاومة العاملة الآن في العراق إلى أكثر من 60 مجموعة مقاومة، وتتعدد هويات المقاومة، فمنها السنية، والمختلطة، والعسكريون السابقون، والشيوعيون، والشيعية، وجماعات مسلحة من خارج العراق، وجاء ترتيبها- حسب أعدادها- كما يلي:[1]

[1] – **مسعود**، عادل(2007)، **الفشل الأمني في العراق**، السياسة الدولية، العدد167، يناير، ص209.

أ- مجموعات المقاومة السنية: وتصل أعدادها إلى أكثر من 30 مجموعة مقاومة، عدا من لا تتوافر عنها معلومات، أهمها مجموعة جيش محمد المتمركزة في الفلوجة، وكتائب القدس، وجبهة التحرير العراقية.

ب-الجماعات المسلحة من خارج العراق: وتصل أعدادها إلى نحو تسع جماعات، أهمها قاعدة تنظيم الجهاد في بلاد الرافدين، وكتائب **أبي حفص المصري**.

ج- العسكريون السابقون: وتصل أعدادهم إلى نحو ثماني مجموعات مقاومة، أهمها فدائيو **صدام**، والعودة.

د- المجموعات المختلطة: وتصل أعدادها إلى نحو سبع مجموعات مقاومة، أهمها من السنة والعرب، الجبهة الوطنية لتحرير العراق التي تضم تحالفاً لعشر مجموعات مقاومة، أو من السنة والشيعة، وأهمها جيش التحرير الوطني العراقي.

هـ- الشيوعيون: وهم مجموعتان، أهمهما السكرتارية العامة لتحرير العراق الديمقراطي.

و- الشيعة: جماعة الصدر (الحوزة الدينية).

وبرزت أمام المقاومة الصعوبات التالية:

1- حصر المقاومة في العرب السنة الذين رفضوا بمعظمهم العملية السياسية، ورفضوا الانتخابات والاندماج فيما سمي "العراق الجديد".

2- أيد العرب الشيعة بمعظمهم والأكراد العملية السياسية، وحتى أن **مقتدى الصدر** الذي رفض الاحتلال شارك في العملية السياسية.

ونتيجة لذلك، برز في العراق انقسام سياسي ذو بعد طائفي، وبرزت أخطاء المقاومة الاستراتيجية فيما يلي:

1- تعاونها مع القاعدة.

2- عدم قدرتها على تشكيل نواة مشروع وطني يجمع ليس كل أطياف العراق، بل على الأقل العرب منهم.

إن موقف سـورية من المقاومة العراقية يقوم على عدم التدخل في الحق الشـرعي والتاريخي لأي أمة من أمم البشرية في مقاومة الاحتلال العسكري لأراضيها والمطالبة بإنهائه وإخراج الأجنبي المحتل، أما أشكال هذه المقاومة من عسكرية إلى مدنية إلى سياسية إلى فكرية فهي أمر يخص الشعب العراقي وحده ولا يحق لا لسورية ولا لغيرها من دول العالم أن تقول للشعب العراقي ما الذي يجب عليه أن يقوم به وما لا يجب عليه القيام به، فهذا شأنه الوطني الداخلي.[1]

لكن تعاون المقاومة العراقية مع تنظيم القاعدة، جعل الشيعة غير مستعدين للتعاون معها، بل ذهبوا لنبذها ووضعها في صف الإرهاب، وحتى أنصار **مقتدى الصدر** الذين كانوا في موقفهم بداية قريبين من المقاومة، ابتعدوا عنها مع سيطرة فكرة أن القاعدة مخترقة لها.

وعلى إثر ذلك تصاعد العنف الطائفي في العراق في الفترة 2006-2007 وساد العراق نظرة سوداوية جداً، فبدا أن التقسيم هو الحل، لكن أمرين اثنين غيرا هذه المعادلة:

1- الاشتباك الذي حدث بين بعض قبائل العرب السنة والقاعدة، والذي استغلته القوات الأمريكية فدعمت بعض القبائل تحت مسمى الصحوة، والتي تهدف بالأساس إلى القضاء على القاعدة.

2- برزت محاولات **المالكي** في تعزيز سلطة الدولة على حساب الميليشيات، بما أدى إلى اشتباك مع جيش المهدي الذي ارتكب الكثير من الجرائم على أساس طائفي.

---

[1] - **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، شؤون عالمية، كانون الثاني.

كان هذا يعني أن القتال لم يعد على أســاس طائفي بل تحول إلى ســياســي، فتراجعت القاعدة وتراجع جيش المهدي، وهي قوى طائفية مما أدى إلى تحسن الوضع الأمني.

لم يكن من مصــلحة ســورية؛ والانقســامات حادة بهذا الشــكل أن تتبنى فقط موقف المقاومة، خاصة في ظل معرفة أن معظم العرب الشيعة كانوا يؤيدون العملية السياسية، وأن هناك أطرافاً فيها تســعى دوماً لاتهام ســورية بأنها وراء العمليات الإرهابية في العراق، والتي تقودها القاعدة، بما يفســر بأن هؤلاء لا يريدون أن تتمكن ســورية من فتح صــلات مع قوى فاعلة من العرب الشــيعة، بما يمكنها من تشــكيل نواة مشــروع وطني عراقي. لذا فإن ســورية فتحت الصلة مع العملية السياسية، ومن مؤشرات ذلك فتح سفارة لها في بغداد.

كانت ســورية ترى أن العملية الســياســية لديها إشــكاليات، والمطلوب أن تكون شــاملة وتضــم كل فئات أو قوى الشــعب العراقي، لذا كان من مصــلحة ســورية أن تمد جســوراً لها مع العملية السياسية وتدفع باتجاه معالجة إشكاليتها، ولا شك أن هناك عاملين أبرزا أهمية العملية السياسية، وهما:

1- بروز قوة الحكومة على حســاب الميليشــيات ودخولها في صــراع معها، فصــار إضــعاف الحكومة يصب في صالح الميليشيات وبالتالي تقسيم العراق.

2- سحب البساط من المقاومة العراقية، خاصة مع فشلها في تكوين مشروعها الوطني الجامع بسبب:

أ- العلاقة مع القاعدة ثم الصراع معها.

ب- الاتفاقية الأمنية التي تعني جدولة انســـحاب القوات الأمريكية من العراق، فلم تعد هناك حجة للقوى المقاومة في العراق، وصــارت مضــطرة إلى تكذيب التصــريحات الأمريكية والعراقية الرسمية كي تستمر. إذاً بدا أن المدخل للتغيير في العراق ينطلق من العملية السياسية، وتأكد

ذلك مع الانتخابات المحلية بداية عام 2009 والتي أعطت دفعاً كبيراً لها، وبعدها أصبح **المالكي** رئيس الحكومة يسعى للمصالحة الوطنية، أي ضم القوى الرافضة للعملية السياسية واستيعابها فيها. فبرزت هنا أهمية سورية التي احتفظت بعلاقات جيدة مع هذه القوى، ورغم أن البعض يقول أن سورية لم تمتلك نفوذاً في العملية السياسية لكن المصالحة الوطنية والانتخابات البرلمانية الأخيرة التي انتصر فيها **إياد علاوي** المدعوم من سورية أظهرت مدى التأثير السوري على العملية السياسية في العراق.

لكل هذه الأسباب فإن سورية ستواصل أداء دوراً مزدوجاً ومتناقضاً في العراق، لكن وفيما إذا تدهورت الأوضاع في العراق وانتهى الأخير إلى بلد منقسم على نفسه فإن تداعيات وضع كهذا ستكون بعيدة الأثر على المنطقة ككل. والسيناريو الأسوأ من وجهة نظر الولايات المتحدة أن يكون ممكناً لسورية الانضمام إلى تحالف معادٍ للولايات المتحدة من شأنه الإضرار بالمصالح الإقليمية للولايات المتحدة في المنطقة في حال وصول حكومة عراقية معادية لواشنطن وهذا ما تحسبه واشنطن وتسعى لتجنبه حتى وإن كان هذا الكلام بعيد الحصول في الوقت الحاضر.[1]

ولا شك أن سورية ترى في العراق ساحة يمكن من خلالها تطوير العلاقة مع الولايات المتحدة، ولا يخفى أهمية فتح سفارة سورية في بغداد والاعتراف السوري بالعملية السياسية من وجهة نظر أمريكية،[2] الأمر الذي يمكن القول معه أن سورية يمكن أن تساعد في إدماج القوى الرافضة للعملية السياسية وبالتالي تحسين الوضع الأمني. كما لم يفت المراقبين تصريح وزير الخارجية السوري **وليد المعلم** بأن سورية مستعدة للمساعدة اللوجستية لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، كخطوة نحو المزيد من إذابة الجليد في العلاقة مع واشنطن.

---

[1] – **كمب**، جيفري(2006)، **العلاقات الأميركية السورية** ، وجهات نظر ، ع(11259)، على الرابط: www.wajhat.com .

[2] – أعلن العراق وسورية الثلاثاء 2006/11/21 اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد انقطاع دام زهاء عشرين عاماً.

ثانياً . الموضوع الأمني:

يعد الوضع الأمني من أعقد وأهم الإشكاليات بين الطرفين السوري والعراقي، سواء تهريب السلاح إلى كل دولة واتهام بعض الأطراف السياسية في العراق لسورية بأن القاعدة والجماعات المسلحة يمران عبر حدودها لممارسة القتل في داخل العراق، في حين تتهم سورية العراق بأمرين:

1- وجود قواعد عسكرية أمريكية يشكل تهديداً للأمن القومي السوري، وقد صدقت مخاوف سورية بضربة عسكرية أمريكية على منطقة السكرية.

2- أن العراق ساحة لا زالت مفتوحة لكل أنواع التطرف ونشاط الجماعات الإرهابية، التي يمكنها الانتقال إلى سورية والعمل على التخريب هناك.

وبناء على هذه الإشكاليات بين الطرفين، فقد عقدت عدة اتفاقيات أمنية، وتجري متابعة دائمة في هذا الإطار، وتحرص الحكومة العراقية عليه بشكل خاص، حيث يشكك الكثيرون في قدرتها على الإمساك بالوضع الأمني خاصة بعد الانسحاب الأمريكي المزمع، وسيكون من مصلحة سورية مساعدة العراق في الجانب الأمني، فليس من مصلحة أحد حدوث انهيارات في الوضع العراقي، والذي يعني عودة العراق إلى بؤرة للجماعات المتطرفة بما يؤثر على الوضع الأمني في دول الجوار.

الموقف السوري من الاتفاقية الأمنية العراقية . الأمريكية

إن الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية لا تقتصر فقط على الأراضي العراقية، بل لها تأثيرها على عموم الدول المجاورة للعراق، ونظراً إلى أن الاتفاقية تنظم طبيعة العلاقة بين العراق والولايات المتحدة، وبطبيعة الحال فان تلك العلاقة ستنعكس

على الدول التي لها علاقات مع العراق وخاصة المجاورة له.[1] فالوضع مازال مختلفاً بالنسبة لسورية، ففي بداية الأمر لم تجهر سورية بموقفها الرافض للاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، حتى قيام الأخيرة بغارة على منطقة البوكمال السورية الحدودية مع العراق، وهنا ظهر الموقف السوري جلياً حيث وصف **وليد المعلم** وزير الخارجية السورية تلك الغارة بأنها عمل إرهابي يخالف القانون الدولي، واصفاً ما حدث بأنه عدوان سافر على سورية، كما طالب الحكومة العراقية بالتحقيق في الحادث.

وهنا ظهر الموقف السوري بوضوح فهو رافض وبشدة للاتفاقية الأمنية،[2] وهو ما بدا واضحاً في تصريح الرئيس السوري **بشار الأسد** من أن الاتفاقية ستحول العراق إلى قاعدة لضرب دول الجوار،[3] ودعا **الأسد** أيضاً إلى تبني موقف عربي موحد لإنهاء ما أسماه الاحتلال في العراق،[4] مما دفع **طارق الهاشمي** نائب رئيس جمهورية العراق، إلى السفر إلى سورية من أجل تقديم التفسيرات والإيضاحات للجانب السوري بخصوص الاتفاقية، حيث التقى الهاشمي بالرئيس السوري **بشار الأسد**، ونائبه، وبوزيري الخارجية والداخلية،[5] وتم في هذه اللقاءات تدارك سوء الفهم، معللاً ذلك بحاجة العراق إلى الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن هذه الاتفاقية سوف تخرج العراق من طائلة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وستفضي إلى تحقق الأمن والاستقرار للعراق.

---

[1] – **فؤاد**، محمد(2008)، **دول الجوار.. من مؤيد ومن يعارض؟**، جريدة الأهرام، العدد 44533، الأحد 2008/11/9.

[2] – المرجع السابق.

[3] – **المغربي**، آمال(2008)، **العراق والتأثيرات المحتملة للاتفاقية**، جريدة الأخبار، الثلاثاء 2008/11/25.

[4] – مقال منشور على الرابط: http://www.news.bbc.co\arabic\1011\2008

[5] – **الهاشمي** يبدد قلق سورية من الاتفاقية الأمنية مع واشنطن، مقال منشور على شبكة الانترنيت على الرابط: http://web.alquds.com/node/125665

باختصـار إن الموقف السـوري من الاتفاقية هو اسـتمرار لمواقفها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة والتي تتمثل بغير الودية بسـبب ملفات عدة، كما أن سـورية تخشـى الوجود العسـكري للولايات المتحدة في العراق، وموقفها أقرب إلى الموقف الإيراني من هذا الوجود العسكري.

كان من المنطقي بعد العدوان الأمريكي على سـورية أن تتخذ سـورية موقفاً رافضـاً للاتفاقية الأمنية، والتي تشـرعن لبقاء القوات العسـكرية الأمريكية على الأراضـي العراقية، وبالتالي استمرار التهديد الأمني لدول الجوار.

بعد هذا الموقف أصبح الموقف السوري تجاه العراق مبني على المرتكزات التالية:

1- رفض الاحتلال الأمريكي ودعم موقف المقاومة العراقية.

2- القبول بالعملية السـياسـية على كل ما فيها من سـلبيات، والعمل على توجيهها بما يخدم مصـالح العراق. فسـورية رغم رفضـها للاحتلال، واعتبارها أن العملية السـياسـية ناتجة عن الاحتلال، ولكنها بالمقابل ترى أن العملية السـياسـية هامة لتكون أسـاسـاً يجمع العراقيين، وتخشـى مع الدول المجاورة من انهيار هذه العملية بما يفتح مجالاً لانقسـام العراق، لذا فهي حريصة على تطوير العملية السياسية ومعالجة السلبيات التي تعاني منها، لتضم جميع الفئات العراقية بما يضمن وحدة العراق.

3- رفض الاتفاقية الأمنية.

وهناك من يقول أن سـورية ناقضـت نفسـها برفض الاتفاقية الأمنية، فهي مع انسـحاب مجدول للقوات الأمريكية من العراق الذي يحقق اسـتقلال العراق، ولكنها عندما تم تحقيق ذلك في الاتفاقية الأمنية رفضـت هذه الاتفاقية. ولكننا نرى أنه يمكن فهم الموقف السـوري تجاه الاتفاقية وفق الاعتبارات التالية:

1- اعتبارها أن وجود القوات الأمريكية في العراق هو تهديد دائم لأمنها القومي.

2- سـورية رفضـت الاتفاقية بالمبدأ، بغض النظر عن البنود ومدى إيجابياتها، والسـبب أنه لوحظ أن الأمريكيين كانوا يريدون تمرير الاتفاقية بأي شكل، فقد تنازلوا في بنودها كثيراً، وقبلوا التعديلات التي طلبتها الحكومة العراقية من أجل أن تكون قادرة على تقديم شيء ما للعراقيين، يمكنهم من تمرير الاتفاقية، وبالتالي تشـريع وجود القوات الأمريكية. والرؤية السـورية على ما يبدو ترى أن التفاصـيل في الاتفاقية لم تكن مهمة بالنسـبة للأمريكيين، الذين يهمهم تمرير الاتفاقية في البرلمان، ومن ثم يأتي تطبيق التفاصـيل، وعندها يمكن للولايات المتحدة أن تضـغط للعمل وفق مصـالحها، خاصـة أن الاتفاق كان بين دولة عظمى ودولة هشـة محتلة، وبالتالي فالاتفاق غير متوازن، ويمكن تغيير الكثير فيه، طالما أنه تم شـرعنة وجود القوات العسكرية الأمريكية، وخرجت الولايات المتحدة من وصف أنها دولة احتلال.

3- صـحيح أن البعض رآها جدولة انسـحاب وبالتالي خطوة نحو تحقيق استقلال العراق، لكن الولايات المتحدة الأمريكية لو كانت صـادقة في عملية جدولة الانسـحاب واسـتقلال العراق، لذهبت إلى مشـاركة دول الجوار في هذه الموضـوع، وهي الأطراف المعنية أكثر بالعراق، فالاتفاقية تظهر أن واشـنطن لا تريد مشـاركة دول الجوار، ولا تريد مشـاركة كل القوى العراقية في حل أزمة العراق، بل تريد أن تستفرد في فرض حلول لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح القوى الأخرى، الأمر الذي لن يحقق عملياً استقرار العراق. كما أن سورية لا تريد أن تستمر واشنطن في تفردها بتوجيه الأمور في العراق، وعندما تفشـل يمكنها أن تنسـحب وترمي بالمسـتنقع العراقي على دول الجوار، بما يهدد بكارثة في المنطقة.

موقف الحكومة العراقية من العدوان الأمريكي ضد سورية

أقدمت الحكومة العراقية على تبرير العدوان الأمريكي على سـورية، بالقول إنه يأتي في إطار ملاحقة الإرهابيين، وهذا الموقف العراقي أدى إلى تطورات سلبية في العلاقات السورية . العراقية، فسـورية كانت تنتظر من الحكومة العراقية اسـتنكاراً أو طلب تفسـير من القوات

الأمريكية حول استخدام الأراضي العراقية لضرب دولة مجاورة، خاصة أن أقطاب الحكومة العراقية صرحوا في مرات عدة أن العراق لن يسمح باستخدام أراضيه لضرب دول الجوار. ويدخل هذا الموضوع في إطار السيادة العراقية.

وقد شهدنا جدلاً كبيراً حول تعديلات تريدها الأطراف العراقية لبنود مسودة الاتفاقية الأمنية المزمع توقيعها بين الولايات المتحدة والعراق، تتعلق بالجوهر بموضوع السيادة العراقية، حيث طرح موضوعان: فترة بقاء القوات الأمريكية في العراق، وإمكانية محاسبتها قضائياً.

ولم تركز القوى الحكومية العراقية في موضوع السيادة على استخدام أراضيها ضد دول الجوار، مما يثير إشارات الاستفهام حول ما هو مطروح من نقاشات بخصوص الاتفاقية، وما يجري وراء الكواليس.

كيف يمكن تفسير الموقف الحكومي العراقي؟

على ما يبدو أن هناك أطرافاً عراقية لا تبدي ارتياحاً لتطور العلاقات السورية . العراقية، والتي تعددت مجالاتها وكان أبرزها الاتفاقيات الأمنية حول ضبط الحدود لمنع مرور الإرهابيين، وتوجت بتعيين سفير سوري في العراق.

ومن الواضح لهذه الأطراف أن سورية تطور دورها في العراق، وتسعى نحو مصالحة وطنية حقيقية، بما لن يكون في صالحها.

إن التطورات السلبية في العلاقات السورية ـــ العراقية والتي نتجت عن موقف الحكومة العراقية المؤيد للعدوان على سورية، أدت إلى سحب بعض القوات السورية من على الحدود العراقية، والذي من المتوقع أن يؤثر على الوضع الأمني في العراق بشكل ما.

وستعاود هذه الأطراف العراقية اتهام سورية بالمسؤولية عن تسلل إرهابيين إلى العراق، في محاولة منها لإضعاف الدور السوري، وإحداث شرخ بين سورية والمجتمع العراقي.

نتائج:

– الاتفاقية الأمنية عملياً ليست بين الأمريكيين والعراقيين، بل هي تبرير لبقاء القوات الأمريكية في العراق أمام العالم، كي لا تبدو الولايات المتحدة الأمريكية دولة محتلة، والمتوقع أن يتم اختراق بنودها من قبل القوات الأمريكية حسب ظروفها وسيتم إيجاد المبررات لذلك.

– تمثل عجز الحكومة العراقية عن إثبات سيادتها على أراضيها في عدة مرات، آخرها العرض الكردي باستضافة قواعد عسكرية أمريكية في شمال العراق إذا ما تم تعثر الاتفاقية الأمنية بين الأمريكيين والحكومة العراقية.

ثالثاً . اللاجئين العراقيين في سورية

في الوقت الذي يسيطر فيه العنف الرهيب على حياة ملايين الناس العاديين داخل العراق، بدأ يكشف النقاب ببطء عن نوع آخر من الأزمات، يرجع أيضاً إلى تأثير الحرب، فثمة ما يصل إلى ثمانية ملايين شخص بحاجة إلى مساعدة طارئة. ويشمل هذا الرقم ما يلي:[1]

- أربعة ملايين شخص لا ينعمون بالأمن الغذائي وبحاجة ماسة إلى مختلف أشكال المساعدة الإنسانية.
- أكثر من مليوني نازح داخل العراق.
- أكثر من مليوني عراقي في البلدان المجاورة، ولا سيما سورية والأردن، ما يجعل منهم أزمة اللاجئين الأسرع نمواً في العالم.

[1] – **الارتقاء إلى مستوى التحدي الإنساني في العراق**، أوكسفام إنترناشيونال ولجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق، المستقبل العربي، العدد 343، سبتمبر، ص104.

فمنذ نيســـان 2003، أدى التدمير المادي للبنى التحتية في العراق، والقتل العشـــوائي للمدنيين العراقيين، وعمليات الخطف والتطهير العرقي والطائفي إلى إدخال العراق في حالة الفوضى التامة.

كانت سـورية الدولة الأكثر تحملاً بين دول الجوار لموضـوع اللاجئين، والتي اسـتقبلت أكبر عدد من اللاجئين العراقيين الذي جاء قســـم منهم ليقيم في ســـورية، أو كمحطة إقامة مؤقتة، وشـكل العدد الكبير منهم والذي قارب المليونين في بعض الأحيان، ضـغوطاً كبيرة من الناحية الاقتصادية والأمنية، خاصة أن المجتمع الدولي لم يبد اهتماماً فعلياً بموضوع اللاجئين العراقيين.

وتخشـى سـورية من عمليات الانتقام التي يمكن أن تنتظر بعضـهم إذا ما تمت إعادتهم إلى العراق، ولذا فإن عودتهم سـتكون مرهونة بتطور الحالة هناك ابتداء من التحسـن الأمني، ثم تحقيق مصـــالحة وطنية، وإشـــاعة روح التســـامح بين العراقيين وكذلك تطور الوضـــع الاقتصادي العراقي.

وتشير التقارير أن الجامعيين والأطباء الاختصاصيين هم أكثر الأشخاص المستهدفين، وقد زادت الحالات الموثقة على 380 حالة بحلول نيسـان 2006، كما أن العديد من الحالات الأخرى لا يبلغ عنها خوفاً من الأعمال الانتقامية.

ويقدر دليل العراق الذي صـنفه معهد بروكينغز في واشـنطن (16 نيسـان 2007) أن أكثر من 40 % من العراقيين الاختصاصيين هجروا البلاد منذ 2003.

كما أن غالبية الضـحايا من ذوي المؤهلات العالية (حائزين على شـهادة الدكتوراه أو ما يعادلها)، و70 % منهم يحملون درجة أستاذ فما فوق. [1]

[1] – **الجليلي**، إسماعيل(2007)، **الجيل الضائع في العراق: آثار ونتائج**، المستقبل العربي، العدد 343، سبتمبر، ص53–63.

رابعاً . التعاون الاقتصادي:

رغم كل التوترات بين الطرفين بين فترة وأخرى، فإن ســـورية والعراق حريصـــان على التعاون الاقتصـادي، فالعراق غني بثرواته الطبيعية والبشـرية، وسـورية كذلك بلد يشـكل للعراق ممراً هاماً نحو المتوسط وبوابة نحو العالم.

كما أن البلدين يتشـاركان في نهر الفرات؛ ونتيجة بروز مشـكلة المياه يمكن أن يتعاونا للضغط على تركيا للحصول على تقسيمات عادلة في حصص المياه بين هذه الدول.

ويمكن لســـورية أن تســـتفيد من بعض المزايا التي يمكن أن تعطيها الحكومة العراقية للسوريين في حال تحسن العلاقة بين الطرفين، ومن الممكن تشجيع رجال أعمال سوريين على الاســـتثمار في العراق، لكن كل ذلك مشـــروط بالتحســـن الأمني. ومن هنا تتبدى ســـفاهة الاتهامات التي توجه إلى ســـورية من حيث كونها تلعب دوراً في الأحداث التي تجري اليوم على أرض العراق. فأي دور سـلبي مزعوم تلعبه سـورية في العراق سـيسـيء حتماً لمصـالحها الاستراتيجية وأولوياتها القومية تجاه ذلك البلد الشقيق.

كذلك فإن تطور الاقتصـاد العراقي يصـب في صـالح التحسـن الأمني؛ حيث أن غياب فرص العمل وتزايد البطالة سـوف يؤدي إلى اسـتمرار انخراط الشـباب العراقي في صـفوف الميليشـيات كمصـدر رزق، لذا، لا بد من العمل على موضـوع التنمية إلى جانب العمل على فرض القانون وسلطة الدولة.

خامساً . الحرص على عدم انفصال كركوك

تشـترك سـورية وتركيا في القلق من الطموحات الانفصـالية لأكراد العراق، والتي سـتؤثر على الأكراد لدى كل منهما، ووضـــع اليد الكردية على كركوك الغنية بالنفط يشـــكل أحد أهم

الخطوات نحو الحصـول على هذه الطموحات بما يشـكله من أسـاس اقتصـادي لبناء الدولة المزعومة.

الأمر الذي يجعل الطرفان يعملان على إعاقة وضع اليد الكردية على كركوك، معتبرين أن ذلك يشـــكل تهديداً لأمنهم القومي، وهذا يدفع ســـورية للعمل مع تركيا لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون ذلك، ويتقاطع الموقف السـوري مع موقف الحكومة العراقية الرافض لأن يضـــع الأكراد يدهم على كركوك، بما يفتح إمكانية التعاون مع الحكومة العراقية في هذا المجال، فالحكومة العراقية تدرك أن الأكراد إذا ما حاولوا وضـــع يدهم بالقوة على كركوك فسوف تشتعل حرب في الشمال ذات صفة عربية ـــ كردية. كما أن دعم العملية السياسية وتقوية المركز يصب في نفس الاتجاه.

والخلاصة:

إن مواقف ســـورية من العراق، تســـمح لها بالتقاطع مع مواقف معظم القوى العراقية، وبالتالي فإن سورية إذا ما طورت سياستها ووسعت نطاق التقاطع مع هذه القوى فإنها ستكون قادرة على لعب دور أكبر في العراق، ويمكنها أن تشـكل بالتعاون مع هذه القوى نواة مشـروع وطني عراقي يجمع عدداً كبيراً من القوى على اختلاف مواقفها.

كما أن العراق اليوم يشـهد تغييرات يمكن أن تنضـج بالاتجاه الصـحيح، ولا بد من بذل جهود متواصلة لمساعدته على المرور بهذه المرحلة الانتقالية بسلام، وسورية يمكن أن تلعب دوراً هاماً في هذا الإطار، خاصـــة أن لها علاقات اســـتراتيجية مع إيران وتركيا، فالموقف التركي يمكنه أن يساعد في دفع الأكراد نحو القبول بالتنازلات المطلوبة في العملية السياسية، كما أن الانفتاح العربي الحاصل والذي تبلور في مصالحة سعوديةـــ سورية يمكن أن يشكل موقفاً عربياً فعالاً يدفع بالعراق بالاتجاه الصحيح.

تفجيرات الأربعاء 19 آب 2009:

جاءت أحداث " الأربعاء الأسود" في 19 آب 2009، التي أسفرت عن وقوع أكثر من (100) قتيل، ومئات الجرحى، لتأزم العلاقات العراقية ــ السورية، حيث أدت إلى إحداث أزمة سياسية بين الجارين الشقيقين، اتهمت حكومة **نوري المالكي** البعثيين العراقيين المقيمين في سورية بالمسؤولية عن تفجيرات "الأربعاء الأسود" في بغداد، بل وقامت أيضاً بإجراءات ضد دمشق، حيث قررت استدعاء سفيرها هناك للتشاور، فيما ردت سورية بالمثل، حيث أعلنت وزارة الخارجية السورية في 25 آب 2009، عن استدعاء سفيرها في بغداد للتشاور،[1] وذلك في الوقت الذي أكدت فيه دمشق أنها لم تتلق أي أدلة من الجانب العراقي تتعلق بالتفجيرات التي جرت في بغداد يوم الأربعاء، وأنها ما زالت تنتظر أن يستجيب الجانب العراقي لطلبها بإرسال مبعوث يحمل أدلة على اتهاماتها،[2]

ويأتي التصعيد العراقي ومطالبة الأمم المتحدة بتشكيل محكمة دولية للتحقيق في التفجيرات في وقت تتزايد فيه دعوات التهدئة وحملة الوساطة التي تقودها كل من تركيا وإيران للمصالحة بين بغداد ودمشق، بعد توتر العلاقات على خلفية اتهامات عراقية لسورية، بإيواء قيادات لحزب البعث المنحل متهمين بالضلوع في تفجيرات بغداد، حيث وصل وزير الخارجية التركي **أحمد داود أوغلو** إلى بغداد يوم 31 آب 2009م، للتوسط بين الحكومتين العراقية والسورية وترطيب الأجواء بينهما على خلفية اتهام بغداد لدمشق بإيواء قياديين في حزب البعث متورطين في أعمال العنف التي تجتاح العراق.[3] وتتزامن زيارة **أوغلو** مع محاولة إيرانية يقودها

---

[1] – **بغداد ودمشق تتبادلان سحب السفراء**... وحكومة **المالكي** تريد محكمة دوليّة، على الرابط: http://www.al-akhbar.com/ar/node/153542

[2] – موقع قناة السومرية الفضائية على شبكة الانترنيت على الرابط:

http://www.alsumaria.tv/ar/Iraq-News/1-36925-.html

[3] – موقع قناة البغدادية على شبكة الانترنيت على الرابط: http://www.albaghdadia.com/

وزير الخارجية **منوشهر متكي** لمحاولة المصالحة بين البلدين، حيث قام بلقاء الرئيس السوري **بشار الأسد**، عقب لقائه المسؤولين العراقيين.[1]

وقال **الأسد** خلال لقائه متقي: "سورية حريصة على وحدة واستقرار العراق، وأننا نحرص على الحفاظ على العلاقات بين دمشق وبغداد لأنها تصب في مصلحة الشعبين والبلدين،[2]كما أعرب **الأسد** عن إدانته للتفجيرات الإرهابية التي تستهدف العراقيين.

كما تطالب الحكومة العراقية سورية بتسليم قيادات في حزب البعث المقيمة في سورية وتؤكد على شخصين هما **(محمد يونس الأحمد وفرحان سطام)** لتورطهم في قيادة الأعمال المسلحة في العراق وخاصةً الانفجاريات التي هزت بغداد مؤخراً وأوقعت أكثر من مائة قتيل وتدمير جزء من وزارتي الخارجية والمالية.

ونقلت وكالة الأنباء السورية «سانا» عن الرئيس **الأسد** قوله إن الحكومة السورية طالبت وبشكل مستمر الجانب العراقي بإرسال ما لديه من أدلة حول التهم التي وجهت مراراً إلى سورية حرصاً من سورية للوقوف على حقيقة الاتهامات والحفاظ على حياة العراقيين وأمن واستقرار العراق،[3] كما صرح **الأسد** في المؤتمر الصحفي مع الرئيس القبرصي **ديمترس خريستوفياس** في دمشق يوم 31 آب 2009م،[4] بتصريحات شديدة اللهجة، رفع فيها الرئيس السوري **بشار الأسد** من حدة خطابه تجاه العراق، واصفاً الاتهامات العراقية الموجهة إلى

---

[1] – موقع راديو سوا على شبكة الانترنيت على الرابط :

http://www.radiosawa.com/arabic_news.aspx?id=8030337

[2] – **الأسد** يؤكّد الحرص على العلاقات مع العراق: مقال منشور على شبكة الانترنيت على الرابط:

http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=3282&EditionId=1326&ChannelId=30656

[3] – موقع وكالة الأنباء السورية سانا على شبكة الانترنيت على الرابط :

http://www.sana.sy/ara/article/6.htm

[4] – موقع وكالة الأنباء القطرية على شبكة الانترنيت على الرابط:

http://www.qnaol.net/QNAAr/News_Bulletin/News/Pages/09-08-31-1111

سـورية حول تفجيرات الأربعاء الأسـود، بأنها لا أخلاقية. وأكد **الأسـد** من جديد على تأكيده المتكرر حول حرصه على أمن العراق واستقراره .

كما اعتبر في المؤتمر صـحفي ذاته " أن اتهام سورية بتدريب مسلحين لتنفيذ هجمات في العراق وقتل عراقيين هو اتهام لا أخلاقي، بينما تحتضـن سـورية نحو مليون ومئتي ألف لاجئ عراقي.[1]

ورغم أن تنظيم "دولة العراق الإسلامية"،[2] قد أعلن مسؤوليته عن تنفيذ تلك العملية، إلا أن **المالكي** اتهم سـورية بإيواء مرتكبي الحادث، الذين وصـفهم بأنهم أعضـاء سـابقون في حزب البعث، وأنهم يعملون بالتواطؤ مع الاستخبارات السورية، وطالب سورية بترحيل المشتبه بهم من أراضيها، وتسليمهم إلى العراق. كما استدعى سفيره من دمشق للتشاور، وهو إجراء ردت عليه سـورية بالمثل. وأرسـل **المالكي** تعزيزات من قوات الشـرطة إلى مناطق الحدود العراقية –السورية.

إن اتهامات **المالكي** الموجهة لسـورية ليسـت في جوهرها سـوى محاولة لصـرف الأنظار عن ضعفه السياسي حيث يواجه صعوبة بالغة في السيطرة على الوضع الأمني المتدهور، والذي فاقمت منه العمليات الإرهابية الأخيرة. علاوة على ذلك، يواجه **المالكي** متاعب جمة من شـركائه في الائتلاف الحاكم، الذين وضـعوه في منصـبه كرئيس للوزراء في آذار 2006.[3]

---

[1] – المرجع السابق.

[2] – وهو تنظيم سني سلفي صغير وغامض وغير معروف حجم قوته على وجه دقيق.

[3] – إن الائتلاف الذي كسب الانتخابات التي مهدت لتنصيب **المالكي**، كان يتكون من حزب "الدعوة"، وهو حزب **المالكي** نفسه، و"المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق"، بالإضافة إلى تجمعين صغيرين هما: التيار الصدري وحزب "الفضيلة".

ولعل الشـــيء اللافت للنظر، هو أن تركيا، وليس أي دولة عربية أخرى، هي التي سـعت إلى التوسـط بين العراق وسـورية، حيث اتصـل رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** بكل من رئيس الوزراء العراقي **نوري المالكي**، والرئيس السوري **بشار الأسد** كي يحثهما على التوصـل لتسـوية، في نفس الوقت الذي زار فيه وزير خارجيته **أحمد داوود أوغلو** عاصمتي البلدين. [1]

وهنا نشير إلى أنه وبعد أن بدأت إدارة **أوباما** في فك ارتباطها بالعراق، فإن مصلحة سـورية تكمن في تأسـيس تجارة مزدهرة وروابط طاقة مع عراق مسـتقر ومزدهر، وهو ما يعني بالتالي أن اتهام سـورية بأنها تقف خلف التفجيرات الأخيرة في بغداد هو اتهام تعوزه المصداقية.

إن كل حياة تهدر اليوم في العراق، سواء أكانت حياة لمواطن عراقي بريء حلت المأساة به وبأسرته، أم لمجند أمريكي شاب غرر به فجاء ليحرر العراق ويجلب له السلام والرخاء، أم لطرف ثالث جاء إلى العراق لأهداف إنسـانية نبيلة أو لكسـب رزقه في الحياة هي خسـارة للبشرية بأكملها تتحمل وزرها غطرسة القوة ومجون النزعة الإمبراطورية.[2]

وفيما يلي تسلسل زمني للعلاقات العراقية – السورية منذ العام 1980 – 2006: [3]

[1] – **سيل**، باتريك(2009)، **الأزمة العراقية السورية... دلالات وتداعيات**، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، تاريخ 2009/11/22.

[2] – **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، شؤون عالمية، كانون الثاني.

[3] – http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=12509

10 تشرين الأول 1980: نظام **صدام حسين** يقطع علاقاته الدبلوماسية مع دمشق احتجاجاً على تسليم سورية أسلحة إلى إيران التي كانت تخوض حرباً ضد العراق.

8 نيسان 1982: السلطات السورية تغلق الحدود مع العراق وأنبوب النفط بين كركوك وبانياس وتحرم العراق بذلك من مصبه على البحر المتوسط.

2 حزيران 1997: اعادة فتح مركز التنف الحدودي لرجال الأعمال من البلدين.

8 يونيو1997: توقيع أول الاتفاقات التجارية بين البلدين في بغداد.

13 يونيو1997: أول زيارة منذ 1982 لوفد اقتصادي عراقي لسورية.

1 آب 1997: الأمم المتحدة تسمح للعراق باستيراد بضائع عبر الحدود مع سورية.

1 تشرين الثاني1997: سورية تشارك للمرة الأولى في معرض بغداد الدولي للمرة الأولى منذ 17 عاماً.

21 تشرين الثاني 1997: زيارة نائب رئيس الوزراء العراقي **طارق عزيز** لدمشق للمرة الأولى منذ عشرين عاماً.

14 ابريل1998: بطريرك السريان الأرثوذكس (طائفة مسيحية سورية) **اغناطيوس زكا عيواص** يزور العراق للمرة الأولى منذ 16 عاماً.

20 آب 1998: توقيع مشروع اتفاق لإعادة تأهيل أنبوب النفط العراقي السوري المتوقف منذ 16 عاماً.

13 أيلول 1998: إعادة افتتاح المركز التجاري السوري في بغداد بعد إقفال استمر 18 عاماً.

22 شـــباط 2000: وزير الري العراقي **محمود دياب الأحمد** يطالب باتفاق ثلاثي تركي . سوري . عراقي لوضع تقاسم «عادل ومنطقي» للثروات المائية المشتركة بين الدول الثلاث.

1 تموز2000: الرئيس **بشـار الأسـد** يلتقي في دمشـق وزير الخارجية العراقي **محمد سـعيد الصحاف** ويبحث معه في القضايا العربية والعلاقات الثنائية.

5 آب 2000: تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي للمرة الأولى منذ قطع العلاقات.

11 آب 2000: إعادة افتتاح خط السكة الحديد بين الموصل وحلب المقفل منذ 1981.

30 تشرين الأول 2000: العراق وسورية يتفقان على إعادة تشـغيل أنبوب النفط بين البلدين في تشرين الثاني.

30 تشرين الثاني 2000: وزير الخارجية السوري **فاروق الشرع** يستقبل في دمشق **طارق عزيز** للمرة الثانية في أقل من أسبوع.

31 كانون الثاني 2001: اتفاق على إنشاء منطقة للتبادل الحر بين البلدين.

19 أيار2001: سـورية تفتح مكتباً لمصـالحها في بغداد بعد سـنة من افتتاح ممثليه عراقية على المستوى نفسه في دمشق.

3 يوليو2001: السماح بتنقل الأفراد بين العراق وسورية للمرة الأولى منذ عشرين عاماً.

11 آب 2001: رئيس الوزراء السـوري **مصـطفى ميرو** يزور بغداد، في أول زيارة على هذا المستوى منذ أكثر من عشرين عاماً.

10 يوليو2002: طارق عزيز يزور دمشق بشكل مفاجئ ويلتقي **فاروق الشرع.**

8 تشـــرين الأول 2002: انعقاد مؤتمر عربي في دمشـــق لدعم العراق في وجه التهديدات الأميركية، بحضور **طارق عزيز** ونحو 800 شخص.

20 تشـرين الثاني2002: **الأسـد** يسـتقبل في دمشـق الزعيم الكردي العراقي **مسـعود برزاني** ويبحث معه في «أهمية الحفاظ على وحدة العراق».

11 يناير2003: **فاروق الشـــرع** يجدد رفض بلاده لأي تدخل عســـكري أميركي في العراق «مهما كانت الدوافع».

22 آذار2003: الجبهة الوطنية التقدمية، تدين «الاعتداء الهمجي» على العراق وتدعو إلى وقف فوري للحرب.

10 ابريل2003: بعد ســقوط بغداد، دعت دمشــق المجتمع الدولي إلى إفســاح المجال أمام الشعب العراقي لاختيار قادته بحرية، وطالبت بإنهاء الاحتلال.

2 أيلول 2003: وزير الخارجية الســـوري يعلن أن بلاده مســـتعدة للتعاون مع أول حكومة عراقية تشكل في مرحلة ما بعد **صدام**.

24-23 يوليو2004: رئيس الحكومة العراقية المؤقتة **إياد علاوي** يزور دمشـــق.وســـورية والعراق يؤكدان «أهمية إعادة العلاقات الدبلوماسـية بأسـرع وقت ممكن» وتشـكلان لجنة أمنية مشتركة لمراقبة الحدود الممتدة على طول ستمائة كلم.

18 سبتمبر2004: شركة الطيران العراقية الوطنية تقوم بأول رحلة جوية إلى دمشق منذ 24 عاماً.

16 ديســـمبر2004: ســـورية تنفي أي تدخل لها في شـــؤون العراق؛ رداً على الاتهامات الأميركية والعراقية لها في هذا السياق.

31 مايو 2005: وزير الخارجية العراقي **هوشيار زيباري** يقول إن سورية هي «إحدى الطرق الرئيسة التي يسلكها الإرهابيون الأجانب».

23 يونيو 2005: الشرع يؤكد أن سورية مستعدة «لفتح صفحة جديدة» مع العراق.

17 سبتمبر 2005: واشنطن تهدد دمشق بتحرك دولي إذا لم تمنع الإسلاميين من استخدام أراضيها كقاعدة انطلاق.

3 آب 2006: رئيس البرلمان العراقي **محمود المشهداني** ورئيس الوزراء السوري **محمد ناجي عطري** يبحثان ضرورة إعادة تفعيل الاتفاقات الثنائية.

12 تشـــرين الثاني 2006: وزير الخارجية الســـوري **وليد المعلم** يعلن أن بلاده جاهزة لبدء «حوار» مع الولايات المتحدة حول اســـتقرار العراق. وفي 17 من الشـــهر نفســـه دعت لندن سورية وإيران إلى المساهمة في مساعي التوصل إلى السلام في الشرق الأوسط.

21 تشرين الثاني 2006: العراق وسورية يعلنان إعادة العلاقات الدبلوماسية بمناسبة زيارة **وليد المعلم** إلى بغداد. و**المعلم** يقوم بأول زيارة لوزير خارجية ســـوري إلى العراق منذ ســـقوط نظام الرئيس العراقي السابق **صدام حسين**.

ثالثاً: العلاقات السورية . السعودية

يأتي تطور العلاقات السورية ـــ السعودية في إطار تعزيز التضامن العربي في مواجهة المشاكل المعقدة والاحتمالات الخطيرة لتطور الأوضاع في المنطقة.

وقد سارت هذه العلاقات بشكل إيجابي منذ المصالحة العربية التي أطلقها الملك السعودي **عبد الله بن عبد العزيز** في بداية عام 2009 في قمة الكويت الاقتصادية أثناء حرب إسرائيل العدوانية على غزة.

لكن تطور هذه العلاقات شابه بعض العراقيل، ومع ذلك استمر تطورها في الطريق الصحيح، لتأتي زيارة الرئيس **بشار الأسد** إلى السعودية في 15 /1/2010 لتعطيها دفعة جديدة.

أعادت زيارة السيد الرئيس **بشار الأسد** إلى الرياض إلى الواجهة قضية التعاون والتنسيق السوري السعودي في العراق، وضرورة أن تكون هناك رؤية أو استراتيجية مشتركة للتعاطي معه. خاصة وأن البَلدان يمتلكان القدرة على التأثير على سنة العراق بشكل كبير، وبالتالي فإنهما يمكن أن يؤثرا باتجاه المصالحة الوطنية.

وفيما يلي نجمل أهم المواضيع التي يتقاطع فيها اهتمام الدولتين:

أولاً . الشأن اللبناني:

كان لاتساع دائرة الضغط الدولية والإقليمية أن دفعت بالدول العربية إلى التحرك من أجل إيجاد مخرج للازمة السورية – اللبنانية، ففي الرابع والعشرين من شباط 2005 اجتمع الرئيس المصري **مبارك** مع وزير الخارجية السعودي **سعود الفيصل** في شرم الشيخ في سبيل تخفيف حدة الأزمة المتعلقة بالضغوط الدولية على سورية عن طريق التوصل إلى صياغة توافقية بين اتفاق الطائف (الذي ينص على جمع القوات السورية في منطقة البقاع الشرقي ثم الانسحاب من لبنان)، والقرار 1559.[1]

(1) www. Aljazera.Net/News, 3-3-2005.

فضلاً عن ذلك فقد طالب وزراء الخارجية العرب في ختام الدورة العادية نصف السنوية لهم في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة في الثالث من آذار 2005، سورية بتطبيق اتفاق الطائف استناداً إلى جدول زمني محسوس وذلك بهدف حل الأزمة في لبنان وإعادة العلاقات السورية – اللبنانية للطريق الصحيح.[1]

وفي اليوم ذاته كان الأمير **عبد الله بن عبد العزيز** – وقتئذ – قد استقبل الرئيس السوري **بشار الأسد** وطالبه أيضاً بضرورة تلبية المطالب الدولية ببدء سحب القوات السورية من لبنان (وإلا واجهت العلاقات السعودية – السورية صعوبات). *

ومن بين جميع مواقف الدول العربية جرى التركيز على الموقف السعودي من الأزمة الذي لوحظ أنه انظم إلى الدول الغربية في الدعوة لخروج سورية من لبنان. فلقد تباينت ردود الفعل العربية والدولية إزاء الموقف السعودي من الأزمة السورية – اللبنانية، فالمؤيدون للوجود السوري في لبنان رأوا في الموقف السعودي بأنه لا يختلف كثيراً عن الموقف الأمريكي بل هنالك من علق عليه بالقول: (إن ما يحصل لا يتجاوز سوى "إلباس" التدويل عباءة عربية). وأضافوا: (إننا نشهد إعادة تعريب لاتفاق الطائف وإنما بالمضمون الجديد الذي استقر عليه تحت وطأة المعارضة الداخلية والضغوط الخارجية).[2]

أما المؤيدون للخروج السوري من لبنان ، فلم يجدوا في الموقف السعودي ما يثير الدهشة أو الاستغراب، فالسياسة الخارجية للمملكة تركز دائماً على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في

---

(1) www. Mirror Of Arab Press, 4-3-2005.

2 – مرآة الصحافة العربية، العدد (1780).

www. Mirror Of Arab Press, 11-3-2005.

شـؤونها الداخلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن للمملكة دوراً كبيراً في اسـتقرار لبنان برعايتها لاتفاق الطائف، وبالتالي في إعادة الاستقرار والأمان إلى هذا البلد[1].

أما الولايات المتحدة، فقد رحبت بهذا الموقف لأنه – ومن وجهة نظرها – سـيزيد من عزلة سورية الدولية والعربية ورأت أن بالإمكان الآن تشديد العقوبات على سورية مع ملاحظة أن الوضـع الآن اختلف عن الملف العراقي، فالولايات المتحدة الأمريكية وجدت مناصـرين لها في أوروبة والعالم العربي.

وفي الصحف الأمريكية نشرت الواشنطن بوسط بتاريخ 2005/3/4 مقالاً افتتاحياً تحت عنوان (السعودية تطالب سورية بالخروج من لبنان) توقفت فيه عند الدعوة التي وجهها الأمير **عبد الله** إلى الرئيس السوري **بشار الأسد** للانسحاب من لبنان، وقالت الصحيفة إن السعودية أضافت صوتاً عربياً أساسياً إلى ما وصفته "بكورس" المطالبين الأوربيين والأمريكيين لسورية بالخروج من لبنان.[2]

وقبيل إتمام عملية الانسحاب السوري من لبنان* طالب وزير الخارجية السعودي **سعود الفيصـل** اللبنانيين خلال زيارته إلى باريس في السـابع من نيسـان "بالتوافق فيما بينهم لأن الوقت بات ضيقاً لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها)، * وأضاف أيضاً: (إن هناك تطابقاً إلى حد كبير بين الموقفين السعودي والفرنسي تجاه لبنان).[3]

---

[1]– لم يقتصر الموقف السعودي من لبنان على رعايتها اتفاق الطائف، فقد كانت دوما تقدم الدعم المادي إلى لبنان ففي عام 2003 تبرعت المملكة إلى لبنان بخمسـمائة مليون دولار والتي أثارت حتى غضـب كثير من السـعوديين أنفسـهم، انظر : **الموقف السعودي من مقتل الحريري**

www. Gulf Issues. 2005

(2) Washington Post, 4-3-2005.

[3]– 205.2-11-www. Daralhayat.com/arab news.gnlf news 16

فضـــلا عن ذلك فقد أيدت المملكة وعلى لســـان الأمير **ســـعود الفيصـــل** إجراء تحقيق بإشـراف دولي كمخرج سـريع للأزمة فضـلاً عن المطالبة بعدم تصـعيد المعارضـة ضـد الدولة وسورية خشية على اتفاق الطائف واحتمالية انزلاق البلاد مرة أخرى في الحرب الأهلية.[1]

حرب تموز 2006 والموقف السعودي منها:

تباينت ردود الفعل الدولية والعربية، وأول بادرة مهمة لموقف عربي تمثلت في البيان السعودي الذي صدر في الثالث عشر من تموز 2006 والذي أكد (إيمان المملكة بالحق في مقاومة الاحتلال، ومن هنا وقوفها دوماً مع المقاومة الفلســطينية المشــروعة التي تســتهدف مقاومة الاحتلال العســكري وتجنب إيذاء الأبرياء، وكذلك وقوفها بحزم مع المقاومة في لبنان حتى ينتهي الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني). ثم أعلن البيان بوضـوح إن المملكة العربية السعودية ترى (أنه لابد من التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن ورائها، دون الرجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها، ودون تشــاور أو تنســيق مع الدول العربية، فتوجد بذلك وضــعاً بالغ الخطورة يعرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار من دون أن يكون لهذه الدول أي رأي أو قول، إن المملكة ترى أن الوقت قد حان لكي تتحمل هذه العناصـر وحدها المسـؤولية الكاملة عن هذه التصـرفات غير المسؤولة، وأن يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التي أوجدتها).[2]

وفي اليوم التالي لصـدور البيان السـعودي، صـدر في القاهرة بيان مشـترك في أعقاب مباحثات جرت بين الرئيس المصـري **حسـني مبارك** والملك الأردني **عبد الله الثاني** يوم الرابع عشــر من تموز 2006 أدان (العمليات العســكرية الواســعة للقوات الإســرائيلية في لبنان والأراضــي الفلســطينية) وطالب (بالتوقف الفوري عن التعرض للمدنيين واســتهداف المنشــآت

[1] – **الموقف السعودي من مقتل الحريري**، مصدر سبق ذكره ، ص3 .

[2] – صحيفة الحياة بتاريخ 2006/7/15، ص4 .

والمرافق الحيوية والبنية الأساسية اللبنانية والفلسطينية) وشدد على (ضرورة التوصل إلى تسوية للموقف الخطير الراهن- آنذاك- على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية بما يتيح إطلاق سراح الأسرى كوسيلة لإنهاء الوضع المتدهور).[1] فضلا عن ذلك فقد حذر البيان في الوقت ذاته من (انجراف المنطقة إلى مغامرات لا تخدم القضايا والمصالح العربية)، ونبه إلى (خطورة انزلاق المنطقة نحو أجواء حرب تقوض فرص السلام وتفتح الباب أمام دائرة جديدة من العنف والتوتر لا يعرف أحد مداها).[2]

ومن الجدير بالملاحظة أن المواقف العربية الرسمية من الأزمة لم تكن كلها مطابقة للموقف السعودي، فقد أعلنت سورية منذ البداية عن تأييدها للمقاومة وتحميل إسرائيل وحدها مسؤولية التصعيد العسكري، وقد أكدت القيادة القطرية لحزب البعث في الرابع عشر من تموز 2006 (ثبات الموقف السوري الداعم بقوة للمقاومة) فضلاً عن إعلان وزير الإعلام السوري في السادس عشر من تموز 2006 " أن أي هجوم إسرائيلي على سورية سيقابل برد مباشر لا حدود له بالزمن ولا بالأساليب".[3]

وعلى أية حال، يمكننا تقسيم المواقف العربية الرسمية إلى (3) اتجاهات استناداً إلى اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب المنعقد بتاريخ 16 تموز 2006*، وهي: [4]

---

[1] - صحيفة الأهرام بتاريخ 2006/7/15، ص3.

[2]- صحيفة السفير بتاريخ 2006/7/15.

[3]- صحيفة الحياة 2006/7/16، ص4؛ وكذلك الأهرام 2006/7/17، ص8.

[4] - **أحمد**، يوسف أحمد و **نافعة**، حسن(2006)، وآخرون، **الحرب الإسرائيلية على لبنان التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، تشرين الثاني، ص252-253.

ومن الجدير بالذكر أن الحل الذي توصل إليه وزراء الخارجية العرب بدا منحازاً إلى الاتجاه الأول على الرغم من وصفه بأنه يمثل (صيغة توافقية) تفادت انقساماً عربياً حول الأوضاع في لبنان وفلسطين، فقد حذر وزراء الخارجية العرب من أن تصرفات كثيرة يقوم بها البعض حرصاً على المصالح العربية تضر بتلك المصالح في إشارة ضمنية إلى حزب الله وحماس، وأضافوا إن هذه التصرفات تتيح لإسرائيل وأطراف أخرى من خارج الوطن العربي العبث بأمن الدول العربية مثلما يحدث في لبنان حالياً، ولا يقلل من هذا الانحياز إلى اتجاه المعتدلين إعلان البيان الصادر عن الاجتماع عن فشل العملية السلمية في الشرق الأوسط،

الاتجاه الأول: ويضم مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت والعراق والسلطة الفلسطينية والإمارات والبحرين، وهذا الاتجاه يرى إن أعمال حزب الله غير مسؤولة وجاءت في توقيت غير مناسب وأنه من الضروري أن ينسق حزب الله مع الدولة اللبنانية، وإلا تكون الحكومة أخر من يعلم، ولاسيما إن مواقفه قد تجر المنطقة إلى حرب كبيرة.

الاتجاه الثاني: ويضم سورية ولبنان واليمن، وقد عد أصحاب هذا الاتجاه أن عمليات حزب الله ضد إسرائيل مشروعه ولا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وأنها تأتي في إطار القرارات الدولية بشأن الكفاح المسلح للشعوب من أجل التحرير.

الاتجاه الثالث: ويضم المغرب والسودان وليبيا، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن حزب الله لم يرتكب جريمة عندما أسر الجنديين، ولكن على الحزب أن ينسق مع الحكومة اللبنانية كي لا تجد نفسها في موقف محرج أمام المجتمع الدولي .

وما يعنينا هنا هو الموقف السعودي من الحرب الإسرائيلية على لبنان– والذي سبق أن أوردناه في الأسطر الماضية – فقد تباينت الآراء في تفسيره، فمنهم من رأى أن البيان السعودي واضح وصريح لا لبس فيه، فهو دعوة سعودية لترشيد اتخاذ قرارات مهمة بدراستها من حيث التوقيت وحساب القدرة والفعل ورد الفعل وهو أمر بديهي لدى أي صانع قرار، ذلك أن الحرب تعني أول ما تعني احتمالات أكيدة للدمار والموت ... فان الحسابات هنا والتشاور

وأن استمرار هذا الفشل سيوقع المزيد من المشاكل في فلسطين ولبنان، وربما دول أخرى، وقد قرر الوزراء العرب عدم الاندفاع خلف المشاعر والعواطف الشعبية لأن هذا الاندفاع لا يوقف تدمير البنى التحتية في لبنان ولا يحل الصراع العربي– الإسرائيلي. **صحيفة الحياة، بتاريخ 16–7–2006، ص1–5.**

مع المتضررين المحتملين، وخاصة مع من يقدمون الدعم يبدو أمراً بديهياً، يرقى إلى مستوى الشرط الحاسم لاتخاذ القرار من عدمه.[1]

فضلاً عما تقدم فإن أصحاب هذا الرأي يجدون أن من حق السعودية – ولرّبما أكثر من غيرها – أن تبدي رأياً فيما يجري، ذلك أن المملكة ليست مجرد دولة تقدم الدعم لشقيق أصغر، بل لأنها شريك ايجابي للبنان بكل أطيافه واتفاق الطائف الدليل على ذلك.[2]

أما الرأي الأخر فقد وجه انتقادات إلى المملكة العربية السعودية لتفرقتها بين المقاومة الشرعية «والمغامرات غير المحسوبة»، أصحاب هذا الرأي يرون أن منطق "التحرير" أصلاً يتناقض مع الحسابات العقلية، وبالتالي فلو حسب أي مقاوم موازين القوى بينه وبين الاحتلال وردود الفعل المتوقعة منها على ما ينوي أن يبديه من مقاومة لما حدثت أي حرب تحرير في العالم، أما عن مسألة الرجوع إلى السلطة الشرعية والتشاور معها، فيعلق أصحاب هذا الرأي على هذه المسألة بقولهم صحيح أن الدولة اللبنانية ليست في حالة عداء مع المقاومة، بل إن حزب الله له كتلته البرلمانية ويشارك في مجلس الوزراء فضلاً عن صفته الأصلية كفصيل مقاتل، إلا أن أحداً لم يكن يتوقع بطبيعة الحال أن تسمح له الدولة اللبنانية بأن يفعل ما فعل، على الأقل لأنها إن سمحت تحملت معه المسؤولية رسمياً وأعطت مسوغاً قانونياً للعدوان الإسرائيلي.[3]

رأي ثالث استند في تفسيره للموقف السعودي إلى العلاقة المميزة التي تربط بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وبالتالي درجة تأثرها بها هذا من جهة، ومن جهة

---

[1] – **عمرو**، نبيل(2006)، **الموقف السعودي من حرب حزب الله... لماذا ؟** www. Aksharq alkawsat.com, 2006, P.9.

[2] – **الحميد**، طارق**(2006)**، **مثلما عقدتموها حلوها**، بحث منشور في صحيفة الشرق الأوسط، العدد (10091)، 2006/7/16www. Aksharq alawsant.com.2006, P.8.

[3] – **يوسف أحمد**، أحمد**(2006) الحرب الإسرائيلية على لبنان التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**، مرجع سابق، ص250.

أخرى هاجس النفوذ الإيراني– الإسـلامي– الشـيعي، ففي الوقت الذي تتصـارع فيه إيران مع المملكة حول النفوذ والقيادة في منطقة الخليج العربي، يرى أن إيران وسعت من نطاق صراعها ليشمل المنطقة العربية بأسرها.

تبدو السعودية مقتنعة بالكلام السوري حول عدم تدخل سورية في الشأن اللبناني، وذلك بعد أن فازت الموالاة اللبنانية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وهذا كان أكبر دليل على صحة الموقف السوري.

ودفعت السعودية **الحريري** لقبول تشكيل الحكومة التي تريدها حكومة وحدة وطنية.

رأى البعض أن السـعودية تريد من سـورية أن تضـغط على المعارضـة لقبول شـروط الحريري في تشـكيل الحكومة، لكن سـورية تؤكد أنها لا تتدخل في الشـأن اللبناني، وهي لن تتدخل إلا فيما يكون فيه صالح اللبنانيين.

ويبدو أن الدولتين قد اتفقتا على ترك اللبنانيين يعملون وحدهم دون أي تأثير إقليمي. وتخشى السعودية وسورية من أن يبقى الوضع اللبناني معلقاً دون تقدم، بما يسمح لإسرائيل أن تتمكن من فعل حدث ما أو دفع الأمور باتجاه ما قد يدفع إلى إشـكاليات داخل لبنان، فينقلب الهدوء اللبناني الحالي ومحاولة كسـر الجليد بين الأطراف اللبنانية إلى مواجهات تشـكل مرة جديدة أزمة عميقة في الإقليم، وتهديداً للأمن القومي لدول المنطقة.

ثانياً . المصالحة الفلسطينية. الفلسطينية:

تعد مصر الدولة العربية الأكثر تأثيراً على القضية الفلسطينية، ولكن لدى مصر مشكلة مع أحد أطراف المصـالحة وهي حماس، حيث تخشـى من انعكاسـات حكمها على الداخل المصري، وترغب مصر في أن تذهب بالقضية الفلسطينية إلى حل ما يريحها ويجعلها تقطف ثمار اتفاق كامب ديفيد.

ومن جهتهما، فإن سورية والسعودية تمتلكان تأثيراً على الفصائل الفلسطينية، ويمكن دفعها نحو التقارب وإيجاد قواسم مشتركة، وترك التفاصيل لخدمة القضية الكبرى، فالفرقة ورمي الاتهامات المتبادلة سيكون المتضرر الأكبر منه هو القضية الفلسطينية.

لكن مصر ترى من جهتها أن سورية وإيران تعملان على عرقلة التقارب بين الفلسطينيين، وتقول بعض الأوساط أن مصر تسعى إلى عدم إيجاد حل في لبنان حتى يتم إيجاد حل في المصالحة الفلسطينية الفلسطينية، كنوع من الضغط في محاولة التأثير على الأطراف التي تعد في وضع خصومة مع مصر. لكن الموقف المصري هذا يعني حدوث تباعد مصري . سعودي.

ثالثاً. المشكلة العراقية:

تعد المشكلة العراقية الأكثر إلحاحاً بالنسبة لجميع دول الجوار، فالإرهاب عاد يضرب بشدة في الداخل العراقي، ويبدو أن أطراف العملية السياسية وصلوا إلى طريق مسدود، وصاروا يثيرون الأزمات، كما أن الأمريكيين يقولون إنهم سينسحبون من العراق وفق اتفاقهم مع الحكومة العراقية.

هذه العوامل تشكل وضعاً خطيراً في العراق قد يعيده إلى حرب أهلية أشد شراسة، وهذا سينعكس على دول الجوار.

وتعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة فرصة تاريخية بالنسبة للجميع حتى يعيدوا الأمل في وضع جديد للعراق، فرغم كل الأسس الخاطئة التي بنيت عليها العملية السياسية، وعلى رأسها المحاصصة الطائفية، فإنه يمكن أن يحدث تغيير حقيقي في هذه الانتخابات نحو فوز قوى علمانية وقوى دينية وطنية، بما سيعطي العراق بعداً جديداً وأملاً في مستقبل أفضل.

في هذا الإطار تبدو سورية والسعودية الدول الأكثر حرصاً على وحدة العراق وعروبته، بل إن المراقبين يقولون إن العراق هو الساحة التي يتطابق فيها الموقفان السوري والسعودي، ويحملان أهدافاً مشتركة، وعليه يمكن للبلدين التعاون بشكل وثيق فيما يخص مستقبل العراق.

وفيما يخص الحالة الشيعية فإن الأمور تبدو أكثر تعقيداً، فمن جهة هناك تأثير إيراني واضح على شيعة العراق، ومن جهة أخرى فإن مواقف بعض الدول العربية ومنذ البداية ساهمت في ارتماء شيعة العراق في أحضان إيران بطروحاتها المختلفة، الأمر الذي جعل شيعة العراق يعيشون حالة عدم استقرار، فهم يريدون كما يتضح في كثير من الأحيان أخذ مسافة عن إيران، ليؤكدوا ولاءهم لوطنهم، مع الحفاظ على انتمائهم المذهبي، إلا أن مواقف بعض الدول العربية وعلى رأسها السعودية لا تبدو أنها تساعد في ذلك، خاصة مع وجود خطابات طائفية، ذات صدى سلبي لدى الشارع الشيعي العراقي.

ويأتي هنا دور سورية الهام في إطار إيجاد تواصل مع شيعة العراق، بل تبدو سورية الدولة العربية الوحيدة التي يمكن لشيعة العراق التواصل معها.

والحقيقة أن جهوداً كبيرة بذلت منذ احتلال العراق لإبعاد سورية عن شيعة العراق، إدراكاً من القائمين عليه بأن النهج العروبي والعلماني غير الطائفي لسورية سوف يجد صدى في الشارع الشيعي، كما أن صلة سورية القوية بسنة العراق وعلاقتها الجيدة بالسعودية وتركيا، وبالتالي القدرة على التأثير على الشارع السني، ستجعلها قادرة على تشكيل بنية مشروع وطني عراقي يجمع الطرفين.

من هنا كان الاتهام الدائم لسورية بدعم القاعدة، وهم المتطرفون السنة الذين يستهدفون الشيعة في مواكبهم ومقدساتهم، مما أثر على صورة سورية لدى شيعة العراق.

كذلك ومؤخراً تم الهجوم على سورية لاحتضانها البعثيين العراقيين الذين اتهموا بالتفجيرات الدامية الأخيرة، فكانت هذه الاتهامات ضربة قوية لجهود المصالحة الوطنية.

وتبدو اليوم سـورية بشـبكة علاقاتها العربية والإقليمية والدولية، مهيأة لتلعب دوراً هاماً جداً في مسـتقبل العراق، فهي بما تمتلكه سـتكون حاجة لواشـنطن التي لن تتمكن من حل إشكالياتها في العراق إلا بالتعاطي مع السنة الرافضين للعملية السياسية، وهذا لن يتم إلا من خلال سورية، كما تبدو سورية حاجة لشيعة العراق فهي تشكل الباب الوحيد لهم على العالم العربي، ولتخفيف حالة القطيعة، والكف عن اتهام شيعة العراق بأنهم رهينة لإيران، بسوء نوايا وسوء فهم.

كما تبدو سورية حاجة للسعودية، خاصة إذا حصلت على صلات جيدة مع شيعة العراق، واستطاعت العمل على المصالحة الوطنية بشكل جدي.

وحتى إيران تحتاج سورية، إذا ما أرادت إدماج السنة الرافضين للعملية السياسية، خاصة مع إدراك بعض الأطراف الإيرانية أن الحفاظ على وحدة العراق إيجابي بالنسبة إلى الأمن القومي لبلادهم.

وأخيراً، فإذا ما طورت سورية علاقتها بشيعة العراق فإنها ستكون اللاعب الحاسم في الوضع الداخلي العراقي، وستكون حاجة للشيعة والسنة معاً.

بالنتيجة، يبدو من المفيد في إطار الوضع السوري الجديد في الإقليم السعي لفتح صلات مع شيعة العراق، ليس بالضرورة مع القيادات السياسية ولكن مع المراجع الدينية المؤثرة على الأرض، والقيادات الأهلية على اختلاف توجهاتها دينية أو غير دينية، ومن الممكن التواصل مع السيد **السيستاني**، وخاصة مع وضعه الجديد ووجود هامش عن جميع القوى السياسية. على أن لا يتم ذلك بالتعارض مع الإيرانيين، فإزالة سوء التفاهم بين سورية و**السيستاني** سيصب في صالح علاقة جيدة بين سورية وشيعة العراق.

رابعاً . استكمال المصالحة العربية:

مع تطور العلاقات السعودية ـــ السورية، والسعودية ـــ القطرية، والأردنية ـــ السورية، والسعودية . الليبية، يبدو أن المنطقة بدأت تنتقل إلى وضع جديد، لكن تبقى مصر خارج سياق هذه المصالحة.

كانت مصر قبل حرب غزة تقول إن علاقاتها بسورية مرهونة بتطور العلاقات السورية. السعودية، ويبدو أن تطور العلاقات المصرية ـــ الإيرانية أثر على تطور العلاقات المصرية . السورية.

لقد أطلق السعوديون المبادرة بالمصالحة العربية بهدف إبعاد سورية عن إيران في أثناء حرب إسرائيل ضد غزة، ولكن مصر وقتها لم تكن راضية عنها ولا متفائلة بشأنها، لكن تياراً داخل السلطة السعودية يرى أن استمرار الخلافات العربيةـــ العربية سمح لإيران بالتدخل بقوة في الشأن العربي، ولا بد من التوجه نحو تخفيف حدة هذه الخلافات.

وفي هذا الإطار يتنازع تياران في السلطة السعودية الرؤية حول العلاقة مع سورية، ويرى التيار الذي قدم مبادرة المصالحة أن تعزيز الخيارات أمام سورية يجعلها أقل اعتماداً على إيران، وبالتالي لا يسمح لإيران بالحصول على مكاسب بالدرجة التي تريدها.

ويبدو أن السعوديين رأوا أن التطور الاستراتيجي في العلاقات السوريةـــ التركية يصب في غير صالح إيران، ويبدو أنه كان مريحاً بالنسبة لهم.

من جهتها فإن مصر لن تكون راضية عن تطور العلاقات السوريةـ السعودية، ويمكنها دعم التيار الآخر في العائلة السعودية الذي لا يرى في المصالحة العربية فائدة ترجى، بما يعني أن المصالحة تحتاج إلى عمل جاد ودؤوب ممن يريدون تطوير العلاقات السورية. السعودية.

خامساً . المبادرة العربية للسلام:

لقد بذلت في المرحلة التي أعقبت انتفاضـــة الأقصـــى وأحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الجهود الدولية لتســـوية النزاع إلا أنها باءت جميعها بالفشل بسبب استمرار جرائم الإرهاب الإسرائيلية. مع الإشارة هنا إلى أن الدول العربية كانت قد تبنت بالإجماع مبادرة الســلام العربية والتي تم طرحها بموجب إعلان بيروت الصــادر في ختام القمة العربية الرابعة عشـــر بتاريخ 2002/3/28م، وجاء فيها أنه (... وفي إطار تبني المجلس للمبادرة الســعودية كمبادرة ســلام عربية يطلب المجلس من إســرائيل إعادة النظر في سياساتها. وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً، كما يطالبها القيام بما يلي:

أ- الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران 1967م، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ب- التوصـل إلى حل عادل لمشـكلة اللاجئين الفلسـطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

جـــ_ قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران 1967، في الضـــفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصـــمتها القدس الشرقية.

- عندئذٍ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ- اعتبار النزاع العربي- الإسـرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سـلام بينها وبين إسـرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب–إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل وضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

كما طالب المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة حماية لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكّن الدول العربية وإسرائيل من العيش بسلام جنباً إلى جنب ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

وقد ردّت إسرائيل على هذه المبادرة باجتياح مدينة رام الله في اليوم التالي والاستمرار بجرائم الإبادة والإرهاب.

والملاحظ أن قضية اللاجئين اكتنفها كثير من الشكوك، خاصة عندما تمّ نشر المبادرة لأول مرّة في عدد من الصحف العربية، وقد غاب عن "النص الرسمي للمبادرة" أي ذكر لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين ومما زاد في هذه الشكوك مقال للرئيس **عرفات** نشرته الـ "نيويورك تايمز" في 2002/3/2/31، تحدث فيه عن استعداده للقبول بحل لقضية اللاجئين يأخذ بالاعتبار ما أسماه المخاوف الديمغرافية المشروعة للدولة الصهيونية. وفي هذا ما فيه من تجاوز للثوابت الوطنية الفلسطينية التي تمّ التوافق على عدم المساس بها وقول البعض بأن المبادرة لا تشير إلى (حق العودة) لأن القرار /194/ يدعو لأحد حلّين هما: العودة أو التعويض، فإنه أمر يتنافى مع مجمل القرارات التوضيحية والتفصيلية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها المختلفة والتي أكّدت بمجملها على أن "العودة" هي واحدة من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وأما التعويض فهو كما فسرته قرارات الأمم المتحدة ومطالعات لجانها المختصة ورجال القانون الدولي، نوعان: الأول هو التعويض على ما لحق باللاجئين منه أضرار مادية (بشرية واقتصادية ومالية ومعنوية) عن تهجيرهم من ديارهم وهو مكمّل لحق العودة وجزء لا يتجزأ منه ولاحق عليه ولا يشكل بديلاً عنه، أما الثاني فهو التعويض لمن لا يرغب بالعودة.

ومخطئ من يفسر القرار /194/ أنه يحمل في طياته خيارين متساويين، وأنه يساوي بين حق العودة وبين التعويض أو أنه يفتح الباب لمقايضة حق العودة بالتعويض وهذا الاتجاه يدفع الجانب الإسرائيلي دائماً إليه.

وإسقاط عبارة «حق العودة» والاستعاضة عنها بعبارة "حل عادل" يشكل خطوة خطيرة خطتها القمة العربية تحمل في طياتها انعكاسات سلبية على أوضاع اللاجئين، لأن الحل العادل (هنا) لا يعني العودة، بل يبقى خاضعاً لما سيتمّ الاتفاق عليه تفاوضياً، وبالتالي: وخلافاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وتوجهاتها وميثاقها ومبادئها فإن العودة لم تعد حقاً ثابتاً معترفاً به، بل صارت واحدة من الحلول المحتملة.

واعتمدت مبادرة السلام العربية صيغة (الحل العادل) كما يلي:

"التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم /194/، وبالعودة إلى النص نلاحظ أن "الحل العادل" ورد مشروطاً أن "يتفق عليه" دون أي توضيح لمن تنسب إليه صيغة المجهول في فعل "الاتفاق" هذا. هل للأطراف العربية عامة؟ أو هي الأطراف العربية وإسرائيل، أم الجانب الفلسطيني وحده وإلى جانبه إسرائيل ؟

وفي الفقرة المتعلقة برفض (التوطين) نلاحظ كذلك أن المبادرة لم ترفض التوطين من حيث المبدأ وإنما ترفض حين "يتنافى والوضع الخاص بالبلدان العربية المضيفة".

ولا يحتاج المرء لجهد كبير ليدرك أن المقصود بذلك قطران عربيان هما: لبنان أولاً الذي يتمسك برفضه للتوطين خوفاً من انعكاساته على التوازنات الداخلية فيه، والأردن ثانياً الذي لا ينفي استعداده لتوطين اللاجئين المقيمين فيه، لكنه يرفض بالمقابل استقبال لاجئين جدد.

وتتعرض المملكة العربية السعودية إلى ضغوطات من أجل تغيير المبادرة العربية للسلام، والتي وافقت عليها قمة بيروت 2002، والضغوطات الأمريكية بشكل خاص، تهدف إلى تحقيق تقدم ما، والوصول إلى صيغة تطبيع بين الدول العربية وإسرائيل، دون ثمن حقيقي من إسرائيل.

لكن السعودية ترى أنه من الصعب بالنسبة لوضعها الداخلي ولصورتها كزعيمة للعالم الإسلامي أن تقبل بأن تكون من فتح باب التطبيع دون الحد الأدنى من تلبية المطالب من قبل إسرائيل.

وكان الملك السعودي قد سار على خطا الرئيس السوري باعتبار أن المبادرة العربية للسلام لن تبقى دائماً مطروحة على الطاولة، لكن إدارة **أوباما** اتجهت نحو إحياء هذه المبادرة.

ومن المهم أن يكون لسورية والسعودية موقف مشترك من المبادرة، ووضع شروط لإبقائها مطروحة أو طرح بديل عنها.

سادساً . الحكومة اليمينية الإسرائيلية المتطرفة:

تنظر سورية والسعودية بعين القلق الشديد إلى مخططات الحكومة المتطرفة التي تحكم إسرائيل اليوم، فيما يتعلق بالقدس وإعلان إسرائيل دولة يهودية، ودفع العرب إلى النزوح نحو الأردن، الذي يعده الإسرائيليون وطناً بديلاً للفلسطينيين.

هذه المخططات الإسرائيلية يتم العمل عليها رغم وجود خلافات حقيقية بين إدارة **أوباما** والحكومة الإسرائيلية.

ويبدو أن الأردنيين يعيشون حالة خوف من الدفع باتجاه هذا الاحتمال، ويريدون ما يضمن عدم الذهاب نحوه.

ويمكن لسورية والسعودية والأردن وتركيا وإيران العمل على قيادة حملة لمنع إسرائيل من القيام بذلك السيناريو الذي يشكل خطراً حقيقياً على كل المنطقة.

سابعاً . الحوار الإيراني . الغربي، واحتمالات تأثيره على المنطقة العربية:

تنظر السعودية وسورية بعين الاهتمام الكبير إلى المفاوضات المقبلة بين إيران والغرب، ومصدر الخوف هو أنه في حال لم يتحقق تقدم فإن تدهور الوضع بين الطرفين يؤثر بشدة على المنطقة وخاصة في حالة توجيه ضربة إلى إيران.

وإذا اتفق الطرفان، فإنه وبحكم امتلاكهما لنفوذ في المنطقة العربية فإن أي توافق بينهما سيشمل ترتيباً ما لهذه المنطقة وتقرير مصيرها دون وجود إرادة عربية تفرض نفسها، وتعمل على رفض أي اتفاق يجري دون أن يكون أهل المنطقة مشتركين فيه.

لذا يمكن للقاء السوري ـــ السعودي، إذا ما تم تطويره بالاتجاه الصحيح، أن يشكل نواة لموقف عربي يفرض رأيه في شؤون المنطقة.

ثامناً . الإرهاب:

تتعرض سورية والسعودية لموجات متقطعة من الضربات الإرهابية التي تحصد أرواح الأبرياء وتهدد الأمن الاجتماعي، وقد تعرض الأمير السعودي **محمد بن نايف** لمحاولة اغتيال جعلت الحكومة السعودية تتشدد بشكل كبير تجاه أصحاب الفكر المتطرف، وتنهج السعودية منذ فترة على محاربة هذا الفكر بالدفع نحو ظهور تيارات أكثر انفتاحاً، والتغييرات التي قام بها الملك السعودي على مستوى الوزراء، وإقصاء شخصيات متشددة دينياً.

ويمكن للبلدين في هذا المجال، العمل على المستوى الأمني ضد هذه الجماعات الحاملة للفكر المتطرف، وعلى المستوى الفكري يمكن التعاون لنشر القيم الإنسانية والتأكيد على احترام الآخر والتعايش معه.

تاسعاً . الشأن الاقتصادي:

رغم فترات الخلافات السياسية بين البلدين، لكن التعاون الاقتصادي لم ينقطع، فالعمالة السورية تتواجد في السعودية بأعداد كبيرة تصل إلى مئات الألوف، كما أن الاستثمارات السعودية لها فوائد حقيقية على الاقتصاد السوري.

بما يعني أنه يمكن للبلدين العمل على تطوير التعاون في هذا المجال مع الحاجة المتبادلة بينهما، فيمكن تقديم تسهيلات للاستثمارات السعودية، كما يمكن تقديم بعض المزايا للعمالة السورية.

خاتمة:

لقد أشار الرئيس **بشار الأسد** إلى أنه يمكن للدول العربية أن تقوم بتشكيل تضامن بينها بتحقيق الحد الأدنى من الاتفاق، والعمل على تقريب وجهات النظر بينها.

واليوم نرى تركيا تسلك سياسة جديدة تمكنها من قلب كل ما تراكم عبر التاريخ بينها وبين العرب، ويحتاج العرب إلى عقلية منفتحة وقادرة على تجاوز الخلافات وفهم الاختلافات، وفي النهاية مصير العرب واحد، ولهم الخيار فإما أن يقرروه معاً أو أن يقرره الآخرون عنهم.

رابعاً: قمة دمشق (قمة التضامن والعمل العربي المشترك)

لقد كان قدر دمشق أن تستضيف القمة العشرين، وفي ذات الوقت تجد نفسها طرفاً في كافة الملفات العالقة والساخنة التي تواجه القمة، والتي تحدد نجاحها وفشلها، وهو ما جعل حضور القمة من عدمه يندرج في خانة المواقف من سورية وسياساتها من جهة، واصطفافاً وترسيخاً لمبدأ الأحلاف والمحاور الذي بدأ يتشكل في ظل سياسة دولية وأمريكية لدفع سورية بعيداً عن ملفي المقاومة في فلسطين ولبنان من جهة وإيران من جهة أخرى بكل ما يوجد من روابط وتقاطعات بين هذه القضايا والملفات المتداخلة.

مشكلات الواقع العربي وتداعياته:

هناك ثلاث نقاط أساسية فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه العمل العربي المشترك؛ لابد من الإشارة إليها وهي:

1- غياب إرادة الشعوب العربية التي تلزم القادة والزعماء بتبني قضاياها وأن تستجيب لإرادتها وحاجياتها، فالشعوب الحيَة هي التي ترغم قادتها بالتعبير عن قضاياها وطموحاتها. ولا يوجد رابط فاعل ومؤثر بين الشعوب العربية والحكومات العربية التي تستجيب إلى مطالب القوى الخارجية أكثر مما تستجيب لمطالب شعوبها، فالتأثير الأمريكي على معظم الحكومات العربية واضح جداً وتعاطيها مع مختلف قضايا المنطقة، وبالتالي فالجامعة العربية هي جامعة للحكومات وليس للدول العربية حسب التمييز المعروف لدى أهل العلوم السياسية بين الحكومة والدولة.

2- الدول العربية تتمتع بسيادة داخلية كاملة وبالتالي لا توجد مساحة للجامعة العربية أن تتدخل في السياسات الداخلية للدول الأعضاء، ولا توجد سيادة للجامعة على الدول الأعضاء فيها، ولكي تكون هناك فعالية لابد من أن تخصم من سيادة الدول لصالح الجامعة العربية لتأخذ مساحة تتحرك فيها، ففاعلية الجامعة في ظل سيادة كاملة للدول

الأعضـــاء غير ممكنة من الناحية العملية ذلك أن القرارات التي تصـــدر عن الجامعة لن تكن ملزمة للدول الأعضاء.

3- ميثاق الجامعة يحتاج إلى مراجعة وتعديل: فكل الأمناء الذين مرُّوا على الجامعة بعد مغادرتهم منصب الأمين العام يشيرون إلى أن الجامعة العربية بهذه الوضعية تبدو غير مجدية وفاعلية، والحديث عن ميثاق الجامعة يشـــمل آليات اتخاذ القرار، والجامعة حتى الآن تتخذ قراراتها بالتراضي والتوافق. وفي ظل الانقسام الماثل تبدو القاعدة المنتهجة في اتخاذ قرارات الجامعة غير مواكبة ولذلك لابد من اتخاذ القرارات بالأغلبية أيَّاً كانت الأغلبية ســـواء أغلبية الثلثين أو أغلبية النصـــف زائداً واحد، على أن يكون القرار ملزماً بالنسبة لكل الدول الأعضاء سواء مؤيدة أو معارضة، هذا إضافةً إلى ضرورة وجود آليات لمتابعة تنفيذ القرارات. وقد عرضـــت مبادرات عدة للإصـــلاح العربي ولكن توجس القادة العرب حال دون النظر إليها بعمق وجدية، وكانت تلك المبادرات فرصـــة تاريخية تصب في صالح الشعوب العربية التي تطمح في مشاركة سياسية فاعلة، وقد طرحت الإدارة الأمريكية مبادرة للإصـــلاح العربي ولكنها أيضـــاً تراجعت عنها بعد الإيمان بأن المشاركة السياسية الفاعلة للشعوب في اتخاذ القرارات لن تخدم المصلحة الأمريكية التي أصبحت ترتبط بالزعامات والقادة بدرجة أساسية، ومن ثم فلا مجال لديمقراطية حقيقية في المنطقة ذلك أن الأمر لتلك الزعامات.

لقد أصبح مجرد انعقاد القمة في حد ذاته إنجازاً، ولعل ذلك يرجع بدرجة أساسية إلى أزمة النظام العربي الناتجة عن العجز المتنامي في تحقيق أي تقدم ملموس في القضـــايا الجوهرية.

ظروف انعقاد قمة دمشق

من المفارقات أن تأتي هذه القمة وإسرائيل تحتفل بالذكرى الستين لتأسيس دولة الكيان الصهيوني بينما مرَ على تأسيس الجامعة العربية (63) عاماً، وبالتالي فإن الجامعة تكبر دولة إسرائيل بثلاثة أعوام. ولكن من المؤسف أن إسرائيل تقدمت 60 عاماً للأمام بينما مسيرة الجامعة العربية تراجعت 60 عاماً إلى الوراء، ولعل هذا التراجع يعكس واقع الدول العربية مجتمعة، وقد انحصر دور الجامعة منذ تأسيسها في تبني ردود أفعال لما تقوم به إسرائيل، ورغم ذلك فإن رد الفعل العربي لم يتناسب مع قانون الطبيعة الذي يقوم إن لكل فعل رد فعل مساوٍ له في القوة ومعاكس له في الاتجاه. ومن ثم فإن خلال الـ 63 عاماً لم يكن هناك تراكماً في الخبرة أو الكسب ولو كان هناك تراكم لاكتمل بناء أمة عربية لها من القوة والفاعلية ما لها!

ووفق قرار دورية القمة، الذي أصبح ملحقاً بميثاق جامعة الدول العربية منذ إجازته في قمة القاهرة غير العادية عام 2000م، تقرر أن تستضيف دمشق القمة العربية العادية العشرون في آذار 2008م.

بناء على ذلك تحركت الأمانة العامة للجامعة لإنجاز ما يتطلبه الانعقاد، من التحضير لجدول الأعمال والوثائق. وكانت أبرز البنود المؤجلة لهذه القمة هي مشاريع تطور منظومة العمل العربي المشترك والارتقاء بأداء جامعة الدول العربية، ومستجدات القضية الفلسطينية بما في ذلك عملية السلام، والوضع السياسي والإنساني الداخلي الفلسطيني، ومقررات مؤتمر أنابوليس، ومقترح للنهوض باللغة العربية تقدمت به سورية وكذلك أن يخصص العقد القادم حتى عام 2017م للشباب العرب. غير أن الأقدار شاءت أن يأتي موعد انعقاد القمة وأحداث جسام قد ألقت بظلالها على المنطقة العربية، هذه الأحداث والمتغيرات المتسارعة أثرت بصورة كبيرة في أولويات القمة، وفي شكل التحضير لها ولعل أبرز هذه المستجدات هي:

أ- القضية اللبنانية:

تعد القضية اللبنانية إحدى الملفات الشائكة التي واجهت ولا تزال دمشق وقمتها، فلبنان منذ حرب تموز 2006 يعاني من انقسام حاد بين بعض مكوناته، وحول عدد من القضايا أحدها العلاقة مع سورية، فقوى الرابع عشر من آذار والتي توصف بالأكثرية أو بالموالاة- وعلى رأسها تيار المستقبل تتهم سورية بأنها مسؤولة عن الفراغ في رئاسة الجمهورية اللبنانية وسبق لها أن اتهمتها باغتيال **الحريري** وأنها وراء التفجيرات التي استهدفت العديد من الشخصيات اللبنانية. في حين يرى الطرف المقابل أي قوى الثامن من آذار- والتي توصف بالمعارضة وعلى رأسها حزب الله- أن سبب الفراغ في الرئاسة اللبنانية هو رفض «الموالاة» التشارك مع المعارضة في الحكم، وأن سورية مستهدفة بسبب سياسة الممانعة التي تتبعها حيال إسرائيل وأميركا في المنطقة. والخلافات المستفحلة بين سورية وحكومة الأكثرية اللبنانية ساهمت في شق الصف العربي، حيث تلقى كل منهما تأييداً أو وعيداً معلناً أو غير معلن من بعض الدول العربية الأساسية.

لقد انعكست الأزمة اللبنانية بكل أبعادها وتداعياتها المختلفة على قمة دمشق بصورة واضحة وجليَّة، فسورية لها ارتباطات مع المعارضة اللبنانية خاصةً حزب الله الذي يخوض مقاومة شعبية ضد الكيان الإسرائيلي لاسترداد الأراضي المحتلة، وسورية تخوض حرباً مع إسرائيل في لبنان عبر حزب الله وفي الجانب الآخر من الأزمة اللبنانية تقف دول أخرى مثل السعودية والأردن ومصر، وكان متوقعاً أن ينعكس ذلك التباين والتناقض في المواقف على انعقاد القمة ومستوى المشاركة فيها.

وبالتزامن مع انعقاد القمة وجه رئيس الوزراء اللبناني **فؤاد السنيورة** كلمة إلى القمة اعتبرها المراقبون ترديداً لمواقف الأكثرية من سورية ومطالبهم من القمة، أكثر مما عبرت عن

الحاجة اللبنانية إلى الوفاق وسد الفراق الدستوري، كما عقد وزير الخارجية السعودي **سعود الفيصل** مؤتمراً صحفياً لام فيه سورية واتهمها بعرقلة جهود اختيار رئيس للبنان.

ب- القضية الفلسطينية وتأثيرها على القمة:

القضية الفلسطينية والأزمة المتعددة الأوجه، منها الخلاف الداخلي الفلسطيني، بين حركة فتح ومن معها من جهة، وحركة المقاومة الإسلامية حماس ومن معها من جهة أخرى وما استتبعه من تداعيات حيث انقسمت الحكومة إلى شطرين، في الضفة وغزة، وكل منهما يخضع لمعادلة مختلفة بكل ما للكلمة من معنى. ويضاف إلى ذلك التصعيد الأخير في غزة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والذي حصد عشرات القتلى والجرحى، ورد عليه العرب رسمياً من خلال تصريح لرئيس جامعة الدول العربية **عمرو موسى** عقب انتهاء اجتماع وزراء الخارجية العرب في 5 آذار 2008 وقال فيه إن استمرار «طرح المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل يرتبط من الآن فصاعداً بتنفيذ الأخيرة لالتزاماتها تجاه عملية السلام والشعب الفلسطيني» وإن العرب لن يقدموا تنازلات أخرى لإسرائيل.

كذلك الحصار الذي يعاني منه قطاع غزة والذي يهدد استمراره بنسف استقرار دول الجوار بما فيها مصر.

ج- التضامن العربي وسياسة المحاور:

عملياً هو أحد البنود الدائمة على جدول أعمال القمم العربية، وفي هذه القمة بالذات تصاعدت الخلافات العربية حول عدة ملفات أهمها الملف اللبناني، حيث تعتقد السعودية أن سورية قادرة على إيجاد حل للأزمة اللبنانية وتسهيل انتخاب قائد الجيش اللبناني **ميشال سليمان** رئيساً توافقياً، وأنها بدلاً من ذلك تعمل على العرقلة.

لذلك كثر الحديث عن احتمال مقاطعة السـعودية للقمة أو أن تخفض مسـتوى تمثيلها للضـغط على سـورية على أمل أن تسـتجيب الأخيرة لهذه المطالب، وأن دولاً عربية أخرى قد تحذو حذو المملكة، مثل مصر الأردن.

كما أن هناك خلافاً في التعامل مع الشأن الفلسطيني وخاصة فيما يتعلق بالشق الداخلي حيث تلقى حركة حماس وحكومتها في غزة دعماً من سورية، في حين يرى الأردن ومصر في سـلطة حماس أنها غير شـرعية، وأن الشـرعية تتمثل في الرئيس الفلسـطيني **محمود عباس** وحكومته التي يرأسـها **سـلام فياض**. وأسـوأ المخاوف التي تتهدد التضـامن العربي هو إعطاء الخلافات العربية طابع المحاور الكبرى، خاصـة بعد تفاقم الأزمة النووية الإيرانية وتصـاعد الاتهامات لإيران بأنها تريد اختراق الواقع العربي، حتى أنه تكرس مؤخراً في الواقع العربي مواقف وتحليلات تتحدث عن محور يضم «إيران وسورية»، في مقابل محور آخر يضم بعض الدول العربية على رأسها السعودية والأردن ومصر.

تصريحات وزير الخارجية السوري وليد المعلم قبيل القمة:

أعلن وزير الخارجية السوري **وليد المعلم** أن الوفود العربية التي حضرت للمشاركة في القمة العربية التي سـتبدأ أعمالها يوم السـبت 2008/3/29 في دمشـق، أكدوا أنهم تعرضـوا لضـغوط كبيرة لكي يقاطعوا القمة، مؤكداً أن الولايات المتحدة وغيرها فشـلت في عرقلة بعض الدول العربية من المشاركة في أعمال القمة.

وقال **المعلم**، في مؤتمر صـحفي يوم (الجمعة) بالمركز الإعلامي الخاص بقمة دمشـق، إن الولايات المتحدة لم تتدخل في جدول أعمال ولا في نتائج قمة دمشق المرتقبة، لذلك تسعى جاهدة إلى إفشـالها، مضـيفاً أن القرار لهذه القمة سـوف يكون عربياً خالصـاً، والنجاح والفشـل أيضاً عربي.

وفى سؤال حول قلة عدد الزعماء الذين وصلوا للمشاركة في القمة (11 زعيماً) في الوقت الذي أعلن فيه مؤخراً أن قمة دمشق ستكون الأكثر تمثيلاً، أوضح **المعلم** أن متوسط الحضور من القادة والرؤساء والزعماء العرب للقمم العربية تتراوح بين 12 إلى 14زعيماً، مشيراً إلى أنه جرت العادة دائماً في مثل تلك القمم أن يمثل القادة بعض الوفود، وهذا شيء عادى ومقبول.

وحول الكلمة التي سيلقيها رئيس الوزراء اللبناني **فؤاد السنيورة** قبيل انعقاد القمة بيوم واحد، أشار **المعلم** إلى أنه ليس لديه وقت لسماع تلك الكلمة، مشدداً على أن الأزمة اللبنانية ستحل بأيدي اللبنانيين أنفسهم، داعياً اللبنانيين إلى عدم تحميل أي طرف لتلك الأزمة. ولفت إلى أن سورية لها صداقات طيبة ببعض الأطراف اللبنانية على رأسها حزب الله وبعض الأحزاب والقوى الوطنية والقومية الأخرى، ولكن هناك الأكثرية اللبنانية التي لها ثقل على الساحة اللبنانية، مشيراً إلى أن "الأموال التي يوزعها **سعد الحريري** رئيس كتلة تيار المستقبل اللبنانية ليست سورية ولا هو سورية".

وفى هذا الصدد، دعا وزير الخارجية السوري **وليد المعلم** مجدداً اللبنانيين إلى عدم تحميل أزمتهم لأي طرف مهما كان، لأنهم وحدهم المسئولون عن هذه الأزمة، مشيراً إلى أنه "ليس من واجبنا أن نحثهم على انتخاب رئيس أو شخص بعينه لان هذا شأن داخلي، ولكن من واجبنا أن نشجعهم على التعاون فيما بينهم للوصول إلى حلول توافقية ترضى جميع الأطراف".

وحول عدم مشاركة الرئيس اليمني في القمة، أكد **المعلم** أن الرئيس اليمني **علي عبدالله صالح** حمل نائبه **عبد ربه منصور هادي** رسالة بخصوص المبادرة اليمنية، موضحاً في الوقت نفسه أن الدول العربية ستطرح على اليمن المساعدة بشأن المبادرة اليمنية الرامية إلى إعادة المياه إلى مجاريها بين فتح وحماس.

وأكد **المعلم** مجدداً أن قمة دمشق هي قمة التضامن العربي والعمل المشترك، مشدداً على أن من حضر فأهلاً وسهلاً به ومن لم يحضر فهذا شأنه. وبالنسبة لتصريحات الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** اليوم حول تأييده عدم مشاركة قادة كل من مصر والسعودية في قمة دمشق، أكد **المعلم** أن **ساركوزي** سمح لنفسه ودخل في طوق المعارضين للقمة وأيضاً سمح لنفسه بالتدخل بشكل مباشر في الشئون العربية وهذا ليس من حقه، مشيراً إلى أن لا أحد من الدول العربية يسأل من حضر أو لم يحضر القمم الأوروبية.

على صعيد متصل، قال **المعلم** أن سورية ليست معنية وحدها بتصريحات **ساركوزي** ولكن الدول العربية جميعا معنية بهذا الشأن.

وأشار إلى أن القمة العربية لديها موضوعات وقضايا مهمة تم رفعها أمس من قبل وزراء الخارجية العرب وفى مقدمتها العلاقات العربية العربية والأوضاع في الأراضي المحتلة ومبادرة السلام العربية والتطورات في العراق ودارفور والصومال وجزر القمر وهضبة الجولان السورية المحتلة.

افتتاح القمة[1]

افتتحت فعاليات مؤتمر القمة العربية العادية في دورتها العشرين يوم السبت 2008/3/29 في العاصمة السورية دمشق، وسط أجواء من الترقب لتفعيل العمل العربي المشترك.

شهدت أولى فعاليات قمة دمشق جلسة افتتاحية تضمنت برتوكولاً استثنائياً، حيث اقتصرت على كلمتين للرئيس السوري **بشار الأسد** والأمين العام لجامعة الدول العربية **عمرو موسى**، حيث قام الرئيس **الأسد** بنفسه بإلقاء كلمة الافتتاح دون إجراءات تسليم وتسلم، لعدم

[1] – افتتاح فعاليات مؤتمر القمة العربية العشرين بدمشق، تاريخ 29-03-2008، على الرابط: www.xinhuanet.com

حضـــور العاهل الســـعودي الملك **عبدالله بن عبدالعزيز** رئيس الدورة التاســـعة عشـــر للقمة العربية.

وشـارك في فعاليات القمة 11 زعيماً عربياً، والمشـاركون هم الزعيم الليبي العقيد **معمر القذافي** والرئيس الموريتاني **محمد ولد الشـيخ عبدالله** وأمير دولة قطر الشـيخ **حمد بن خليفة آل ثاني** ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشـيخ **خليفة بن زايد آل نهيان** والشـيخ **جابر الأحمد الجابر الصـــباح** أمير الكويت والرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشـعبية، والرئيس السـوداني **عمر البشـير** ورئيس السـلطة الوطنية الفلسـطينية **محمود عباس** ورئيس جمهورية القمر الاتحادية **أحمد عبد الله محمد سامبي** والرئيس التونسي **زين العابدين بن علي**، بالإضافة إلى الرئيس السورى **بشار الأسد** رئيس الدورة العشرين للقمة العربية والبلد المضيف للقمة.

وغاب عن قمة دمشق كل من الرئيس المصري **حسني مبارك** والعاهل السعودي الملك **عبدالله بن عبدالعزيز** وملك الأردن **عبدالله الثاني** والرئيس اليمنى **علي عبدالله صـــالح** وممثل الحكومة اللبنانية والرئيس العراقي **جلال طالباني** والعاهل المغربي **محمد الســـادس** وملك البحرين **حمد بن عيسى آل خليفة** وسلطان عمان **قابوس بن سعيد**.

وتطرق القادة العرب إلى اقتراح سـورية الخاص بتخصـيص عقد للشـباب العرب من 2008 –2017 وتلبية احتياجاتهم المتنامية في التعليم والتأهيل والتدريب وإيجاد فرص العمل لهم.

وناقش الزعماء العرب مشـاريع القرارات المرفوعة من المجلس الاقتصـادي والاجتماعي التحضيري للقمة الذي عقد الأربعاء 26 آذار 2008.

وبحث القادة أيضاً تطورات الأوضاع على الساحة العراقية والسودانية وقضية دارفور والصومال وجمهورية القمر المتحدة، بالإضافة إلى بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ووضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ومكافحة الإرهاب ودفع العلاقات العربية مع التجمعات الاقليمية والدولية.

كلمة الرئيس الأسد في افتتاح قمة دمشق:[1]

قال الرئيس السوري **بشار الأسد** في كلمته في افتتاح القمة العربية العشرين: إن إسرائيل انتهزت كل الفرص لتثبت رفضها للسلام مع الدول العربية، مؤكداً استعداد بلاده للعمل مع أي جهود لحل الأزمة السياسية في لبنان.

وقال **الأسد** إن الرد الإسرائيلي على المبادرة العربية للسلام كان باجتياح الضفة العربية وحصار الشعب الفلسطيني وقتل الأطفال والنساء والاستمرار في بناء المستوطنات والجدار العازل في الأراضي الفلسطينية.

وأضاف إن إسرائيل أتبعت ذلك بالاعتداء على سورية ولبنان وأمعنت في الاغتيالات السياسية وعملت بدون توقف على دفع الرأي العام الإسرائيلي باتجاه المزيد من التطرف ورفض الاستجابة لمتطلبات السلام.

وتابع: إن كل ذلك جاء تحت أنظار العالم وعدم قدرته على اتخاذ موقف حازم وفاعل لردعها عن أعمالها تحت عنوان أمن إسرائيل كذريعة لتبرير ما تقوم به.

[1] – الرئيس السوري: إسرائيل انتهزت كل الفرص لتثبت رفضها للسلام، تاريخ 29-03-2008، على الرابط: www.xinhuanet.com

وقال الرئيس السوري "إننا نؤكد أن الأمن لن يتحقق لأحد إلا من خلال السلام وليس من خلال العدوان والحروب التي لن تجلب سوى المزيد من الآلام"، مضيفاً أن السلام لن يأتي إلا من خلال الانسحاب الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق كاملة".

وفي الشـــأن الفلســـطيني، قال الرئيس الســـوري إن الأولوية يجب أن تكون للحوار الفلسطيني– الفلسطيني، محذراً الفرقاء الفلسطينيين من أن الجانب الإسرائيلي يستغل الانقسام الداخلي الفلسطيني لارتكاب المزيد من المجازر ضد الشعب الفلسطيني.

وقال: إن ذلك يتطلب من الفلســـطينيين تجاوز أي ســـبب للخلاف الداخلي مهما كبر، مؤكداً أن وحدة الموقف العربي من القضية الفلسطينية يتأثر بالموقف الداخلي الفلسطيني.

وأعرب الرئيس السوري في هذا الصدد عن الشكر للمبادرة اليمنية الرامية إلى استئناف الحوار لحل الخلاف الداخلي بين حركتي حماس وفتح، واعتبرها إطاراً مناسباً لإنهاء الخلاف.

وحول الشأن اللبناني، قال **الأسد** إن بلاده تشعر بالقلق حيال الأزمة السياسية الحالية، مضيفاً أنه على الرغم من كل ما يثار حول هذه الأزمة فإن سورية حريصة على استقلال لبنان.

ونفى **الأسد** أي تدخل لبلاده في الشأن اللبناني، قائلاً إن ما حدث خلال الفترة الأخيرة كان ضغوطاً على بلاده من أجل التدخل.

وأضاف إن الجواب السوري على كل من طلب من بلاده القيام بذلك هو أن مفتاح الحل في لبنان هو بأيدي اللبنانيين أنفســهم، مؤكداً اســتعداد بلاده للتعاون مع أي جهود عربية أو غير عربية لحل الأزمة اللبنانية شريطة أن ترتكز أي مبادرة على الوفاق اللبناني الوطني.

قراءة توصيفية لقمة دمشق:[1]

انعقدت القمة يومي 30-29 آذار 2008، في ظل تصـــعيد أمريكي وإســـرائيلي تجاه سورية، وصل لدرجة التنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتوجيه ضربة عسكرية إلى مواقع سورية، وكذلك اغتيال القائد العسكري لحزب الله السيد **عماد مغنية** في سورية وهو ما اعتبر رسالة تهديد مباشر إلى دمشق.

ولمعرفة دول "محور الاعتدال" أن القمم العربية تتأثر بالدولة المضيفة وتظهر نوعاً من التضـامن النظري معها، حاولت هذه الدول إفشـال القمة، أو على الأقل التشـويش عليها بعدم الحضور وتخفيض مستوى التمثيل.

انعقدت القمة بإصـرار سـوري كبير على عقد قمة ناجحة، رغم غياب الرئيس المصـري **حسـني مبارك** وتخفيض مسـتوى التمثيل إلى ما دون الوزير، وكذلك غياب العاهل السـعودي وتمثيلها بمندوبها في الجامعة، وغياب الأردن، ولبنان في ســابقة تاريخية حيث لم يغب طوال تاريخه عن القمم العربية، وهو ما يعبر عن تنسـيق واضـح بين هذه الأطراف في ظل سـياسـة الأحلاف والمحاور وبتشـجيع أمريكي واضـح، لكن الدبلوماسـية السـورية اسـتطاعت إدارة دفة الأمور بمقدرة عالية وحزم كبير، حيث رفضت إجراء مراسم التسليم والتسلم من الرئاسة السابقة وهي الســعودية لغياب العاهل الســعودي وبدأت القمة بمجرد دخول الرئيس الســوري **بشــار الأسـد**، حيث جلس في المنصــة مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، وجاء خطاب الرئيس السـوري في افتتاح القمة العربية العشـرين هادئاً، وتميز بنبرة هادئة وتصـالحية خلت من انتقاد الدول التي غاب زعماؤها عن القمة. ودعا **الأسد** في كلمته الدول العربية إلى العمل المشـترك من أجل استعادة الحقوق وتحقيق التنمية.

[1] – **كرار**، عبدالرازق(2008)، **سمات القمم العربية السابقة**، المنتدى، أوراق توثيقية تصدر عن مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، الخرطوم، نوفمبر، ص15-17.

وفيما يتعلق بتحقيق السلام في الشرق الأوسط اتهم **الأسد** إسرائيل بعدم الجدية في تحقيق هذا السلام ورفض مبادرة السلام وممارسة العدوان بذريعة الحفاظ على أمنها، مضيفاً إن الأمن لا يتحقق إلا من بتحقيق السلام.

وفي الشأن اللبناني، الذي كان مثار الخلافات بين عدد من الدول العربية التي خفضت مستوى مشاركتها في القمة (السعودية ومصر) من جهة، وسورية من جهة أخرى، قال **الأسد** إن بلاده حريصة على سيادة واستقلال لبنان، وعلى الأطراف اللبنانية حل مشاكلهم الداخلية وسورية تدعم ما يتفق عليه اللبنانيون. ونفى **الأسد** تدخل بلاده في الشؤون الداخلية اللبنانية بل قال إن بلاده تتعرض للضغوط للتدخل في الشأن اللبناني.

وبعد **الأسد** ألقى الأمين العام لجامعة الدول العربية **عمرو موسى** كلمة تحدث فيها عن واقع العلاقات العربية العربية وقال إن «الانقسامات العربية تفاقمت بسبب الأزمة اللبنانية». واقترح **موسى** عقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب أواسط هذا العام لتقييم مصير المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل مع إمكانية اتخاذ العرب «مواقف مؤلمة» ما لم يتم تحقيق تقدم في هذا الشأن.

وكان **موسى** قد أدلى بتصريح عقب انتهاء اجتماع وزراء الخارجية العرب في 5 آذار، قال فيه: إن استمرار «طرح المبادرة العربية للسلام مع إسرائيل يرتبط من الآن فصاعداً بتنفيذ الأخيرة لالتزاماتها تجاه عملية السلام والشعب الفلسطيني». وأن العرب لن يقدموا تنازلات أخرى لإسرائيل.

الرئيس الليبي **معمر القذافي** شن هجوماً عنيفاً على القادة العرب، واتهمهم بالتآمر على بعضهم، وأنهم «يكرهون بعضهم ولا يتمنون الخير لبعضهم». مضيفاً أن الحكومات العربية سخرت أجهزتها الأمنية لحبك المؤامرات على الدول العربية الأخرى. وحذر **القذافي** الزعماء العرب المقربين من الولايات المتحدة من مواجهة مصير الرئيس العراقي السابق **صدام حسين**.

وطالب **القذافي** الدول العربية بتوطيد علاقاتها مع إيران لأنها بلد مجاور ومسلم وأنه ليس من مصلحة العرب معاداتها.

الرئيس الفلسطيني **محمود عباس** في كلمته وجه انتقادات حادة إلى إسرائيل واتهمها بتفويض مفاوضات السلام ببناء مزيد من المستوطنات كما حث الدول العربية على إرسال قوات لحماية الفلسطينيين. وتحدث **عباس** بلهجة متشائمة للغاية بشأن مباحثات السلام التي يجريها الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني، والتي بدأت في ديسمبر الماضي. وقال: الشهران المقبلان حاسمان. إذا لم نصل إلى حل بنهاية العام الجاري يعني هذا أن المنطقة كلها ستكون على حافة التوتر وفقدان الثقة في السلام.

نتائج قمة دمشق والبيان الختامي:

إن نجاح القمة يتمثل في عقدها في زمانها ومكانها رغم الجهود التي رمت إلى غير ذلك، ثم ربط المبادرة العربية للسلام بما تقوم به إسرائيل تجاه السلام نفسه على أرض الواقع.

أنهت القمة أعمالها بعد أن أصدرت وثيقة عرفت بـ "إعلان دمشق" تناول كافة الملفات التي ناقشتها القمة، وأصدرت عدداً من القرارات أهملها:

- الوقوف معا في وجه الحملات السياسية التي تفرضها دول أخرى على دولنا.
- الوقوف بوجه الضغوط الاقتصادية على أي دولة عربية.
- إعطاء اللغة العربية أهمية خاصة لتواكب التطور.
- ايلاء اللغة العربية الأهمية الخاصة في وجه عمليات التشويه التي تتعرض لها.
- تحقيق تعاون أوثق لدعم مشروعات التكامل العربي لانجاح السوق العربية المشتركة.

– العمل في العديد من القضايا: مواصلة تقديم كل أشكال الدعم للشعب الفلسطيني في وجه إسرائيل وتأمين حقه في تقرير المصير والتأكيد على وحدة الصف الفلسطيني.

– تقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني في وجه إسرائيل لتأمين حق تقرير المصير وإنشاء دولة عاصمتها القدس وحق العودة.

– اعتبار جرائم إسرائيل جرائم حرب في غزة تستدعي وقف الممارسات ضد الفلسطينيين ودعوة مجلس الأمن للعمل لإيجاد حل.

– العمل على احلال السلام الشامل في الشرق الأوسط استناداً إلى الشرعية الدولية والأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد.

– الانسحاب من الجولان ومن ما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة.

– التأكيد أن استمرار المبادرة العربية مرتبط بتحقيق إسرائيل لالتزاماتها في عملية السلام.

– تقدير جهود العرب وبخاصة المبادرة اليمنية للمصالحة الفلسطينية والتأكيد على ضرورة استمرار الجهود العربية.

– الدعم والتقدير للجهود العربية اليمنية خاصة في شأن المصالحة الفلسطينية.

– الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً والتمسك باستقلاله والحفاظ على أرواح الأبرياء.

– التمسك بالمبادرة العربية لمساعدة لبنان ودعم جهود الأمين العام للتوافق بين الأفرقاء بما يصون أمن ووحدة واستقرار لبنان.

– التضامن العربي مع سورية بخصوص قانون محاسبة سورية.

– دعم استعادة الإمارات للجزر التي تحتلها إيران حفاظاً على العلاقات العربية الايرانية.

– وحدة السودان وسيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وإعادة الأمن والاستقرار.

– التأكيد على وحدة الصومال وسيادته واستقراره ودعم المصالحة الوطنية الصومالية.

– الحرص على وحدة جزر القمر المتحدة وسيادة أراضيها.

– تصاعد الأزمة الشرسة على الإسلام مدعاة قلق كبير لا سيما في بلدان كانت تتسم بالانفتاح، وهذا يتطلب العمل أكثر على تضييق الفجوات بين الشعوب وهنا العمل يجب أن يتم لمواجهة الجهل حيال الإسلام.

– التأكيد على إدانة الإرهاب والتصدي له لاستئصاله وإزالة أسبابه والربط المشبوه مع الإسلام.

– إلزام إسرائيل بمعاهدة منع الأسلحة النووية .

– العمل على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ودعوة إسرائيل للانضمام الفوري لمعاهدة الحد من الانتشار النووي والتأكيد على حق الدول في امتلاك الطاقة النووية السلمية.

أهم الخلاصات:[1]

* لم تنعقد قمة عربية إلاَّ وكان التشكيك في إمكانية انعقادها واحدة من النبرات التي تعلو حيناً وتنخفض حسب المزاج العربي وليس حسب الظرف السياسي.

[1] – **الحاوي**، حمد عمر(2008)، **مؤتمر القمة العربي العشرون (دمشق) التحديات والنتائج**، المنتدى، أوراق توثيقية تصدر عن مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، الخرطوم، نوفمبر، ص32–37.

* مما يضـــفي على القمة نوعاً من الفكاهة والإثارة هي المواقف المســبقة التي تتخذها الدول الأعضاء في هذه المنظمة الإقليمية، ليس موقفاً من الأجندة التي سوف تطرح في القمة بل من الدولة المضيفة، والتي يصر القادة العرب على الربط بين تشريفهم لهذا المهرجان وفق مزاجهم من الدولة أو رئيســها أحياناً، الأمر الآخر الذي يبحث عنه الإعلام هو الخطابات غير المتوقعة من بعض القادة الذين يصــرون على تفجير المرارات الشــخصــية في هكذا منتدى، لكل ذلك تبقى القمة العربية واحدة من المناسبات التي تفرد لها كافة وسائل الإعلام حيزاً مقدراً، وينتهي هذا الاهتمام بنهاية القمة ولا تتم المتابعة لمعرفة مصـــير القرارات التي تتخذ كل عام إلى أين وصلت؟ ومن المسؤول عن الإخفاق؟ ومن الذي تحمل المسؤوليات؟.

* إن ميثاق جامعة الدول العربية ونظامها الأســاســي لا يفردان مســتوى قيادي يعرف بالقمة العربية، بل اكتفيا بمجلس الجامعة الذي يتكون من ممثلي الدول العربية وهو أمر متروك للدول التي يمكن أن تختاره على مســـتوى الرئيس أو دون ذلك، وقد درجت الدول العربية على عقد هذا المجلس مرة في العام في الظروف العادية على مستوى القمة وهو ما تعارف عليه باعتباره القمة العربية، وهو اجتماع شـــكلي لا يناقش جوهر القضـــايا حيث يتم التحضــير له على مســتوى المندوبين ثم وزراء الخارجية، ويســتغرق الاجتماع في الغالب يوماً واحداً، ونادراً ما يســـتمر يومين، وينعقد في نهاية آذار من كل عام، وقد حالت ظروف كثيرة دون انعقاد القمة في دورات عديدة، كما أثار مكان انعقادها جدلاً كبيراً لما بين الدول العربية من حســاســيات، ولكن الجامعة في الوقت الحالي تعمل بالمقترح اليمني القاضي بانعقاد القمة دورياً على حسب الترتيب الأبجدي للدول العربية.

* درجت القمم العربية على اتخاذ قرارات كثيرة والمصـــادقة على مواثيق ولكن هذه القرارات تتبخر بمجرد انفضاض السامر، ليس بسبب ضعف الإرادة السياسية فحسب، بل لغياب الآليات التي تتابع هذه القرارات، وقد قدمت مقترحات كثيرة لمعالجة هذه القضـــية ومنها الاقتراح السعودي في قمة بيروت عام 2002م، وهو ما عرف بآلية (التقيد والامتثال) ولكن

المعمول به حتى الآن هو نظام الترويكا الذي يتكون من رئيس الجامعة السـابق والحالي والقادم وأمين الجامعة، ولكن حتى اللحظة على المسـتوى النظري تظل هذه واحدة من مشكلات الجامعة العربية التي تعجز عن متابعة القرارات بين كل قمة وأخرى.

* وفق قرار دورية القمة، الذي أصـبح ملحقاً بميثاق جامعة الدول العربية منذ إجازته في قمة القاهرة غير العادية عام 2000م، تقرر أن تستضيف دمشق القمة العربية العادية العشرين في آذار 2008م. وبناءً على ذلك تحركت الأمانة العامة للجامعة لإنجاز ما يتطلبه الانعقاد، من التحضـير لجدول الأعمال والوثائق. وكانت أبرز البنود المؤجلة لهذه القمة هي مشـاريع تطوير منظومة العمل العربي المشـترك والارتقاء بأداء جامعة الدول العربية. ومستجدات القضية الفلسطينية بما في ذلك عملية السلام، والوضع السياسي والإنساني الداخلي الفلسـطيني، ومقررات مؤتمر أنابوليس، ومقترح للنهوض باللغة العربية تقدمت به سورية وكذلك أن يخصص العقد القادم حتى عام 2017 للشباب العربي. غير أن الأقدار شـاءت أن يأتي موعد انعقاد القمة وأحداث جسـام قد ألقت بظلالها على المنطقة العربية، هذه الأحداث والمتغيرات المتسـارعة أثرت بصـورة كبيرة في أولويات القمة، وفي شـكل التحضـير لها ولعل أبرز هذه المسـتجدات هي القضـية اللبنانية والقضـية الفلسـطينية والتضامن العربي وسياسة المحاور.

* كان قدر دمشق أن تستضيف القمة العشرين، وفي ذات الوقت تجد نفسها طرفاً في كافة الملفات العالقة والسـاخنة التي تواجه القمة، والتي تحدد نجاحها وفشـلها، وهو ما جعل حضور القمة من عدمه يندرج في خانة المواقف من سورية وسياساتها من جهة، واصطفافاً وترسـيخاً لمبدأ الأحلاف والمحاور الذي بدأ يتشـكل في ظل سـياسـة دولية وأمريكية لدفع سورية بعيداً عن ملفي المقاومة في فلسطين ولبنان من جهة وإيران من جهة أخرى بكل ما يوجد من روابط وتقاطعات بين هذه القضايا والملفات المتداخلة.

* اختتمت القمة العربية أعمالها في الحادي والثلاثين من آذار 2008م بصدور إعلان دمشق الذي تحدث عن عدة قضـــايا، أبرزها تعزيز التضـــامن العربي والتمســـك بالســـلام كخيار اســـتراتيجي، والتأكيد على وحدة واســـتقلال العراق، والأهم من كل ذلك هو انعقاد القمة رغم كل الجهود التي بذلت لإفشالها، بمشاركة أحد عشر زعيماً عربياً.

* التأكيد على الســـلام خيار اســـتراتيجي وإعادة تفعيل المبادرة العربية التي أطلقتها قمة بيروت عام 2002م أمر متوقع نسبة لعدم وجود خيارات أخرى لدى القادة العرب.

* تعزيز التضــامن العربي الذي كان شــعار القمة، لا يخرج عن نطاق التمنيات لأن ما حدث هو العكس تماماً بفعل غياب زعماء عرب مؤثرين مثل الرئيس المصـــري **حســـني مبارك** والعاهل الســـعودي الملك **عبد الله بن عبد العزيز**، أرادوا عزل ســـورية وممارســـة الضـــغط عليها من أجل العودة إلى بيت الطاعة الأمريكي مجدداً، ومن ثم القبول بشـــروط التســـوية المطروحة للأزمة الدستورية الحالية في لبنان.

* قمة دمشــق عكســت الوضــع المتردي للنظام العربي الرســمي، وحال الانهيار الذي تمر به مؤسسـة القمة، مثلما كشفت عن حجم الشرخ الذي بات يهدد بتقسيم العرب إلى معسكرات سياسية، وكتل جغرافية متباعدة تضعف أواصر الترابط بينها تدريجياً.

* أخذت الإدارة الأمريكية من قمة دمشق موقفاً واضـحاً وأرسلت أوامرها واملاءاتها عبر وزيرة خارجيتها التي قدمت إلى المنطقة في ذات اليوم الذي تنعقد فيه القمة، ومع ذلك **تغيَّب عن القمة تسعة زعماء فقط من أصل اثنين وعشرين زعيماً**، وقاطعت دولة واحدة لها ظروفها. وبالتالي كانت القمة مناسـبةً لفرز المواقف وكسـر الطوق الذي حاولت الإدارة الأمريكية أن تفرضــه بكل ما أوتيت من قوة وقدرة على الضــغط. ومن ثم فإن مجرد انعقاد القمة في ظل المساعي الأمريكية الحثيثة لإفشالها حققت برنامج الحد الأدنى.

* من خلال ما دار في أروقة قمة دمشق السرية والعلنية تبين بكل وضوح أن هناك تمرداً في أوساط دول الخليج على الهيمنة السعودية، فبينما نجحت الضغوط في إثناء زعامات مصر واليمن عن المشـاركة، فشـلت مع قيادات دول خليجية أقرب كثيراً من الدولتين المذكورتين إلى السعودية بحكمها الدولة الكبرى في مجلس التعاون الخليجي.

* شـــاركت أربع دول مغاربية من خمس في القمة بزعمائها، وهي الجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا والمغرب هي الدول الخامسة التي شاركت بشقيق الملك.

* مقاطعة العاهل الســعودي للقمم العربية الثلاث الأخيرة في الجزائر وتونس والخرطوم لعبت دوراً كبيراً في حضور زعماء هذه الدول لقمة دمشق، وعدم التجاوب مع الضغوط السعودية في هذا المضمار، مما يؤكد استقلالية قرار هذه الدول أولاً، وأن قرار المقاطعة للقمم العربية يعطي انطباعاً عكسياً، ونتائج سلبية في معظم الأحيان.

* ربما تكون الضـــغوط الأمريكية نجحت في التأثير على قرار العاهل الأردني، ودفعه إلى تقليص حجم مشـاركة بلاده في قمة دمشـق، بشـكلٍ أثار العديد من علامات الاسـتغراب خاصـةً في الأوساط السورية، ولكن تلك الضغوط عجزت كلياً عن ثني الرئيس الفلسطيني **محمود عباس**، وهو الطرف الأضـعف، عن المشـاركة في القمة العربية، وحضـور جميع جلسـات القمة بمثابرة خيبت توقعات الكثيرين الذين اعتقدوا أن مشـاركته سـتقتصـر على الجلسة الافتتاحية فقط.

* إن قرار تخفيض مستوى التمثيل من قبل بعض الدول قصد به إفشال قمة دمشق قبل أن تبدأ، ويأتي ذلك في ســياق عملية تصــعيد متعمدة ومخططة من جانب "محور الاعتدال" بالمنطقة للضـغط على سـورية لفك تحالفها مع إيران. ويبدو أن ذلك من الصـعوبة بمكان فليس لدى الولايات المتحدة أو إســرائيل أو ما يســمى بقوى «الاعتدال» العربي ما تقدمه لإغراء سـورية والفصـائل المقاومة لفك تحالفها مع إيران، والسـبب يرجع إلى عدم اسـتعداد

إسرائيل لتقديم الثمن المطلوب، وهو الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة من 1967م وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين. فضلاً عن أن الولايات المتحدة ليست مستعدة للضغط عليها لدفع هذا المستحق.

* ظهر من القمة مؤشرات على بدء حرب باردة بين ما يسمى بـ "دولة الممانعة" العربية بقيادة سورية، و"دول الاعتدال" ممثلة في مصر والمملكة العربية السعودية والأردن. فبينما لجأت سورية إلى التهدئة من خلال خطاب رئيسها أمام القمة، تعمدت دول الاعتدال، خاصةً مصر والسعودية إطلاق حملة إعلامية ضد القمة وسورية على وجه الخصوص وذلك من خلال التركيز على بعض السلبيات التنظيمية والإجرائية. مثل ما رددته إحدى القنوات السعودية طوال فترة انعقاد القمة من كونها الوحيدة التي لم تبدأ أعمالها بقراءة آيات من الذكر الحكيم.

* بشكلٍ عام يمكن الإشارة إلى أن النظام الرسمي العربي وصل إلى درجة من الانهيار باتت تستعصي على الإصلاح، وقد لعبت التدخلات الأمريكية دوراً كبيراً في الوصول إلى هذا الواقع المتردي يوماً بعد يوم، مع العلم التام لدى العرب عامةً أن السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية تتبع استراتيجية التفتيت لإحكام السيطرة عليها، بعد أن كانت تقوم على التوحيد قبل أن تتحول الولايات المتحدة إلى قوة أحادية مهيمنة.

* كان يتوقع من القمة العربية العادية العشرين أن تزيل العوائق بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية، نظراً لأن بعض هذه الدول انضم فعلاً إلى منطقة التجارة العالمية والبعض الآخر في طريقها إلى الانضمام.. غير أن القمة فشلت في إيجاد حل واكتفت بما نص عليه البيان الختامي من قول بأن «القادة العرب يعلنون التزامهم بتحقيق تعاون أوثق في ظل المسؤولية المشتركة لدعم مشروعات التكامل الاقتصادي العربي

وصـــولاً إلى الســـوق العربية المشـــتركة، والعمل على إنجاح القمة العربية الاقتصـــادية والاجتماعية والتنموية».

* من المخرجات التي تحسـب لصـالح قمة دمشـق ربط المبادرة العربية للسـلام بما تقوم به إسرائيل تجاه عملية السلام على أرض الواقع.

* بات من الواضح أن العمل العربي المشترك لن يتقدم خطوة إلى الأمام من غير وجود بعض الآليات الفاعلة التي تحكمها قواعد تنظيمية دقيقة ومتفق عليها. ومن تلك الآليات:

1- آلية دائمة لتسوية المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية الدبلوماسية والقانونية معاً.

2- آلية للأمن الجماعي تضـع تحت تصـرف الجامعة العربية وسـائل وأدوات تمكنها من العمل في مجال الوقاية من الأزمات، ولمحاصرة ومنع تفاقم الأزمات المحلية التي قد يؤدي تطورها إلى اندلاع نزاعات مسلحة واسعة النطاق أو حرب إقليمية، على أن يأتي ذلك كله من رؤية مشتركة متفق عليها.

3- آلية فاعلة لتكامل اقتصادي واجتماعي حقيقي يعالج مشكلات التنمية والفقر في العالم العربي. وهناك فرصـة حقيقية لدفع العمل العربي المشـترك على هذا الصـعيد تتيحها القمة الاقتصادية والاجتماعية المقرر عقدها في الكويت في مطلع العام المقبل.

4- آلية فاعلة لمتابعة تنفيذ القرارات.

* هناك حاجة ماسـة لتعديل ميثاق الجامعة العربية بهدف تفعيلها سواء ما يتعلق بكيفية اتخاذ القرارات أو غير ذلك، فاتخاذ القرارات بالإجماع لم يعد مناسـباً من الناحية العملية في ظل واقع الدول العربية وانقساماتها الحادة.

الفصل الخامس: السياسة السورية على الصعيد الإقليمي

السياسة الإقليمية للدول تعبّر غالباً عن النمط المعتمد في سياساتها الخارجية تجاه الدول الأخرى، وبالتحديد دول الجوار الإقليمي، وقبل الخوض في تفاصيل ذلك لابد من التصدي لتحديد المفاهيم ذات الصلة بالموضوع وفي مقدمتها مفهوم الإقليم وطبيعة هذا الإقليم، إذ شهد هذا المفهوم تطورات كبيرة منذ أن ترسّخ كأحد العناصر الأساسية المكونة للدولة، وكان لاكتشافات الإنسان وبالأخص في مجالي النقل والاتصال كبير الأثر في حركية مفهوم الإقليم.

واختلفت المعايير في تحديد مفهوم الإقليم الذي يتصل بموضوع آخر، وهو النظام الإقليمي ومدى علاقة هذا النظام الفرعي بالنظام الدولي، فهل هي علاقة تكاملية أم علاقة تناقضيه ؟.

النظام الإقليمي والنظام الدولي والعلاقة بينهما (Regional System):

النظام الإقليمي من المفاهيم حديثة النشأة، إذ برز الاهتمام به بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، وعلى الرغم من امتداد جذوره إلى زمن بعيد إذ كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي،[1] والإقليمية في القانون الدولي هي تعبير عن اللامركزية في ميدان التنظيم الدولي.[2]

وأثار نمو الإقليمية Regionalism وتوسعها جدلاً واسعاً بين دعاتها والمدافعين عنها، وبين دعاة العالمية Universalism، وانصبّ هذا الجدل حول أيهما ينبغي إتباعه لتنظيم

---

[1] – **مطر**، جميل و**هلال**، علي الدين(1983)، **النظام الاقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، ص22.

[2] – **غانم**، محمد حافظ(1960)، **محاضرات عن جامعة الدول العربية**، القاهرة معهد الدراسات العالمية، ص8.

المجتمع وحفظ السلم بين الدول ؟.[1] فكان أنصار العالمية يعارضون قيام المنظمات الإقليمية لكونهم يرون فيها خطراً يهدد العالم بالانقسامات والتكتلات، الأمر الذي يساعد على قيام الحروب ويتعارض مع فكرة التنظيم الدولي، كما لا يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دوراً مهماً في ميدان العلاقات الدولية لأن أغلب المشكلات الدولية يجب أن تحل على أساس عالمي.[2]

ودعاة العالمية ينسبون إليها أنها أقدر على صيانة السلم الدولي كون هذا السلم لا يتجزأ، وأن مسؤولية حمايته تتطلب التجميع الأقصى للإمكانيات المتاحة كافة، إذ يعد ذلك ضرورة لازمة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العالم في كل مكان، لذا فالمدخل لحلها يبنى على تصوّر عالمي متجانس لا تفرقه الحواجز الإقليمية الضيقة ولا تنال منه الحساسيات التي تنشأ من التأثير في أوضاع هذه المنطقة الإقليمية في مواجهة قضاياها.[3]

ومن آراء هذه المدرسة أيضاً المنازعات المحلية التي تكون في كثير من الأحيان نتيجة لمنازعات دولية أوسع نطاقاً، وتتحول الحروب المحلية إلى حروب عالمية، وأن المنظمات الإقليمية تؤدي دوراً مهماً في خدمة السلام وتحقيق الرخاء في نطاق المنظمات العالمية.[4]

أما أصحاب المدرسة الثانية (دعاة الإقليمية) فيرون أن من الصعب إنكار الروابط الإقليمية لأنها تعبر عن تضامن وثيق بين أفرادها وعن شعور عميق بالمصالح المشتركة.[5]

---

[1] – **مقلد**، إسماعيل صبري(1987)، **نظريات السياسة الدولية " دراسة تحليلية مقارنة"**، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ص279.

[2] – **غانم**، محمد حافظ(1960)، **محاضرات عن جامعة الدول العربية**، مرجع سابق، ص11.

[3] – **مقلد**، إسماعيل صبري(1987)، **نظريات السياسة الدولية "دراسة تحليلية مقارنة"**، مرجع سابق، ص379– 380.

[4] – **غانم**، محمد حافظ(1960)، **محاضرات عن جامعة الدول العربية**، مرجع سابق، ص10– 11.

[5] – المرجع السابق، ص10–11.

وتحظى الإقليمية كما يراها البعض بدرجة عالية نسبياً من التأييد الشعبي لها، وينبع هذا التأييد من حقيقة سيكولوجية أساسية قوامها أن الفرد يكون أكثر تقبلاً لروابط التجميع الإقليمي للاتصال بها جغرافياً وسياسياً عن قرب أكثر منه بالنسبة للمنظمات العالمية.[1]

وأن مباشـــرة هذه المنظمات لاختصـــاصـــاتها تعد المكمل الطبيعي لنشـــاط المنظمات العالمية، فمن المناســـب في كثير من الأحوال أن يتم التعاون بين الدول على أســـاس إقليمي وفي مختلف الجوانب، فمن السهل الوصول إلى حل نزاع دولي محلي عن طريق عرضه على الدول المتصـــلة به عن قرب كما يعد تعاون هذه الدول معاً لرد العدوان أمراً طبيعياً.[2] فضـــلاً عن قلة عدد الدول المنظّمة إلى المنظمات الإقليمية – مقارنة بالمنظمات العالمية – والتقاليد المشـــتركة والظروف الاجتماعية والاقتصـــادية المتقاربة، يضـــاف إلى ذلك الكفاءات التنظيمية والإدارية والفنية، وكلها تساعد على انجاز وظائفها بفاعلية.[3]

فالأنظمة الإقليمية، أنظمة متفرعة من نظام أعمّ وأشـــمل وهو النظام الدولي، وتختص بمناطق معينة موزعة على الخارطة السياسية تجمع وحدات سياسية (دول) متماثلة – وبحكم تقاربها – في مقومات بنائها الثقافية والاجتماعية والاقتصـــادية.[4] تربطها عوامل مشـــتركة في المصـــلحة والولاء، إذ تقيم على أســـاس تعاملها الدولي على الشـــعور الذاتي وبالتمييز والتعاون وربما التكامل الإقليمي.[5]

---

[1]– **مقلد**، إسماعيل صبري(1987)، **نظريات السياسة الدولية "دراسة تحليلية مقارنة"**، مرجع سابق، ص376.

[2] – **غانم**، محمد حافظ(1960)، **محاضرات عن جامعة الدول العربية**، مرجع سابق، ص10– 11.

[3]– **مقلد**، إسماعيل صبري(1987)، **نظريات السياسة الدولية " دراسة تحليلية مقارنة"**، مرجع سابق، ص379– 380.

[4]– **فهمي**، عبد القادر محمد(1993)، **النظام الاقليمي العربي "دراسة في النماذج المستقرة لمظاهر الأزمة في العلاقات العربية– العربية"**، في: **العلاقات العربية– العربية في التسعينات**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، ص41.

[5] – **الحديثي**، هاني الياس، مرجع سابق، ص 24.

والنظام الإقليمي أريد به (التمييز بين ما هو كلي وبين ما هو جزئي ضـــمن الإطار العام الذي يحكم الظواهر الســياســية)[1] ، فالنظام الإقليمي لا يمكن أن يكون ســوى أســلوب للممارسة في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد.[2]

فهناك من يرى أنّ مفهوم النظام الاقليمي يعتمد في تعريفه على أساس اعتبارات التقارب الجغرافي (approach geographic –proximity)، ويجعل من هذه الاعتبارات أســـاس التميز بين النظم الاقليمية، وهناك من يركز على وجود عناصـر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصـــادية (– Homogoneity approach) وهنـاك من يرى أن ليس من الضـــروري أن تكون علاقـات الـدول المتجـاورة علاقات وثيقة فيما بينها، وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول بعضها البعض. [3]

وتعود دراســة مفهوم النظام الإقليمي إلى دراســة موضــوع التكامل بين الدول، الذي يعد التكامل الإقليمي أحد قضاياه واهتماماته الأساسية.

ويعرّف التكامل (Integration) بأنه شــكل من أشــكال التنســيق أو التعامل بين دول مختلفة دون المساس بسيادة أي منهما.[4]

---

[1] – **عبد الله**، عبد الخالق(1993)، **النظام الاقليمي الخليجي**، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد114، ص26.

[2] – **ربيع**، حامد(1983)، **الحوار العربي– الأوروبي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي**، بغداد: معهد البحوث والدراســـات العربية، ص120.

[3] – **مطر**، جميل و**هلال**، علي الدين(1983)، **النظام الاقليمي العربي دراســة في العلاقات الســياســية العربية**، مرجع ســابق، ص24.

[4] – هذا المفهوم يجعل من التكامل لا معنى له، وذلك لكون ليس كل العلاقات التعاونية بمثابة علاقات تكاملية وهناك العديد من التعريفات للتكامل، فقد يفهم التكامل بأنه بمثابة استقطاب للصلاحيات والسلطات المستقلة للأعضاء وإدماجها ضمن نطاق جغرافي محدد في وحدة قومية اكبر وأقوى، وهناك صـور عديدة للتكامل، منها التكامل الاقتصـادي والاجتماعي والسـياسـي. **مطر**، جميل و**هلال**، علي الدين(1983)، **النظام الاقليمي العربي دراســة في العلاقات الســياســية العربية**، مرجع ســابق، ص23.

وهناك من يرى أن التكامل هو عملية نقل مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تحملها الحكومات الوطنية إلى كيان جديد وموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه، وبمعنى آخر تتضمن عملية التكامل نقل اختصاصات وسلطات صنع القرار في مجالات معينة من الدول إلى هيآت ومؤسسات إقليمية.[1]

ولنجاح التكامل الإقليمي لابد من توفّر شروط ومتطلبات أساسية، منها:[2]

1. التماثل الاجتماعي (Social – Assismilation): فهو المحرك والمسبب الأساس في خلق الدافع إلى التكامل.
2. التشارك في القيم (Value Sharing): وهذه المشاركة في القيم وخاصة بين النخب مهمة للغاية، إذ تعزز قوة الدفع في عملية التكامل.
3. المنافع المتبادلة (Mulual–Benefits): وهي من أهم المتطلبات المسبقة لتحقيق التكامل.
4. علاقات تاريخية ودية (History of–frequent–Pacifacifictran– Sation): إذ أن التكامل ينطلق من حصيلة متراكمة من التفاعلات والعلاقات الودية والتعاونية بين دول الاقليم.
5. المؤثرات الخارجية (External – Influnces): ويتمثل التأثير الخارجي بتهديدات العدوان أو الحرب الموجهة ضد الأطراف والشعور بالتهديد الاقتصادي الخارجي.

فضلاً عن ذلك فإن وجود الدولة القائد التي تتولى قيادة العملية التكاملية ووجود المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في الإقليم القادرة على تنشيط التبادلات والتفاعلات.

---

[1] – **مقلد**، إسماعيل صبري(1987)، **نظريات السياسة الدولية " دراسة تحليلية مقارنة"**، مرجع سابق، ص383.

[2] – المرجع السابق، ص383– 385.

كذلك تتناول نظرية التكامل طرائق ومسالك العملية التكاملية وفي هذا الاتجاه نشير إلى المنهج الفيدرالي أو الاتحادي ومنهج التفاعلات والاتصالات والمنهج الوظيفي. [1]

وفي المجال الاقتصـــادي ظهر ما يســـمى بـــــ (الإقليمية الجديدة) (New – Regionalism)،[2] التي تعني في أبســط معانيها تلك الموجة الحديثة من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصـادي والتجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور ابتداء من منتصـف الثمانينيات من القرن الماضي في شكل تجمعات وتكتلات تجارية اقتصادية إقليمية كبرى.

والإقليمية كما يراها البعض في هذا الجانب (أي الاقتصـــادي) كعلاج للمشـــكلات الاقتصادية الحرجة على الصعيد الدولي، ومن أجل تحرير التجارة الدولية.[3]

وهناك أنموذجات عديدة لمفهوم الإقليمية الجديدة منها:

- أنموذج التكتل التجاري: وبموجب هذا التكتل فالدول الأعضـــاء فيه يقومون بإلغاء القيود على التجارة داخل منظمة الإقليم ووضـــع قيود وتوحيد التعريفة الجمركية مع الدول غير الأعضـــاء...وغيرها، ومن الأمثلة على ذلك منظمة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) والسوق المشـتركة لأمريكا الوسـطى (CACM) ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والحوض الهادئ (APEIC).

---

[1] – **حتي**، ناصيف(1982)، **مفاهيم التكامل في اطار النظام الاقليمي العربي**، شؤون عربية، العدد 13، مارس، ص38.

[2] – اســتخدم مفهوم الاقليمية الجديدة للتمييز بين المضــمون أو المحتوى الاقتصــادي والتجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات والتجمعات الاقليمية الجديدة وبين المضــمون الســياســي والعســكري والاســتراتيجي الذي ظل يحكم علاقات وتفاعلات النظم الاقليمية بمفهومها التقليدي.

أنظر: **إدريس**، محمد الســعيد(1998)، **الاقليمية الجديدة ومســتقبل النظم الاقليمية**، الســياســة الدولية، القاهرة: مركز الدراســات السياسية والاستراتيجية، العدد 138، أكتوبر، ص34.

[3] – **محي الدين**، محمد و**عبد الحكيم**، رشـا(1998)، **الاقليمية الجديدة والعمل العربي المشـترك**، السـياسـة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد131، يناير، ص289.

●أنموذج التكتل الاقتصـــادي الصـــناعي: وهذا النوع من التكتل يعتمد على الروابط التجارية ولكن ينشـــأ في الأســـاس بدوافع تفرضـــها العلاقات الصـــناعية والتكنولوجية، ويطلق البعض عليها تســـمية الإقليمية الفرعية (Super gianal)، والبعض الآخر يطلق عليها اسم الدولة الاقليم (State –Aegion)، وهذا النوع يوجد في مناطق جنوب شرق آسيا وبعض المناطق الأوروبية.[1]

وهناك معايير عدة يعتمد عليها النظام الإقليمي، وهي:[2]

1. إقليم جغرافي محدد: ترتكز عليه علاقات الجوار الإقليمي التي بدورها تشـكل أسـاس التميز بين النظم الجغرافية.
2. اعتراف عالمي بأن الإقليم يشكل حالة متميزة من النظام العالمي.
3. وجود روابط وأواصـــر مشـــتركة ثقافية واجتماعية واقتصـــادية تحدد الشـــعور بهوية الانتماء الإقليمي.
4. وجود تفاعلات سـياسـية واقتصـادية وثقافية واجتماعية ومعلوماتية بين دول الإقليم، تحدد في ضوئها المصالح الإقليمية المشتركة واتجاهاتها.

وبناءً على ذلك يمكن القول أن أي نظام إقليمي يمكن تناوله من نواحي عدة:[3]

1. الخصـائص البنيوية للنظام وسـماته السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية ومسـتوى التعامل بينهما.
2. نمط الإمكانيات والقدرات التي تحدد مستوى الفرد في النظام.
3. نمط الســـياســـات والتحالفات الناتجة من طبيعة العلاقات والمصـــالح المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي.

---

[1] – **إدريس**، محمد السعيد(1998)، **الاقليمية الجديدة ومستقبل النظم الاقليمية**، مرجع سابق، ص38– 40.

[2] – **الحديثي**، هاني الياس(2000)، **دراسات إقليمية في شؤون آسيا**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، ص31.

[3] – **مطر**، جميل و**هلال**، علي الدين(1983)، **النظام الاقليمي العربي دراســة في العلاقات الســياســية العربية**، مرجع ســابق، ص26– 27.

4. بيئة النظام: فأي نظام إقليمي لا يعيش في فراغ ولكن في إطار سياسي دولي له محدداته، ويجب التمييز بين قلب النظام أو مركزه (Core – States) وأطرافه الأخرى من ناحية، والدول الهامشية (Periphary – States) من ناحية ثانية، ثم نظام التغلغل أو التدخل (Penetralive Inrusive System) من ناحية ثالثة.

ومما تقدم يمكن القول: إن النظام الإقليمي هو ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولاً متجاورة تتداخل وتترابط فيما بينها بأنماط معقدة من العلاقات والتفاعلات وفقاً لقواعد وقوانين منظمة ومعروفة مسبقاً، خدمة لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة، وبمعنى آخر هو نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد على أساس جغرافي ولأي غرض أو دافع، فقد تنشأ الأنظمة الإقليمية لأغراض ودوافع أمنية انطلاقاً من حاجة الدول إلى الأمن أو دافع سياسي أو اقتصادي نتيجة إلى رغبات قادة مجموعة من الدول لإنجاز منافع ومصالح مشتركة ولا يمكن تحقيقها من دون تكتلهم عن طريق قيام اتحاد سياسي أو اقتصادي... وغيرها من الدوافع، لتنشيط التعاون ودعم الروابط بين دولهم.

موقع سورية في النظام الإقليمي

يساوي بعض المحللين الشرق الأوسط بالوطن العربي مستبعدين إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان وإسرائيل. ويحدد محللون آخرون الشرق الأوسط بشكل أوسع ليشمل تركيا وأفغانستان وباكستان وإسرائيل والبلدان العربية بما فيها المغرب العربي. كما يأخذ آخرون برأي أوسع من ذلك فينظرون إلى الشرق الوسط على أنه يعني العالم الإسلامي المترامي الأطراف الممتد من المغرب غرباً إلى شرق الباكستان والهند وتركمانستان شرقاً. ويرى بعض الاختصاصيين في علم النفس وعلم الأجناس أن الشرق الأوسط ينبغي أن يحدد سيكولوجياً أو ثقافياً وليس جغرافياً.

ويوضـح الجدول التالي موقع سـورية في النظام الاقليمي للشـرق الأوسـط وفق رؤية عدد من المفكرين:

بايندر (1958)	بريتشر (1969)	كـانـتوري وشبيغل (1970)	تومسون (1970)	برتسون (1971)	أفرون (1973)	تومسون (1976)	هدسون (1976)
دول القلب	**دول القلب**	**دول القلب**	**دول القلب**	**دول القلب**	**دول القلب**	**دول القلب**	**دول القلب**
الأردن، إسرائيل، السعودية، السودان، **سورية**، العراق، لـبـنـان، ليبيا، مصر	الأردن، إسرائيل، **سورية**، العراق، لـبـنـان، مصر	الأردن، الإمارات، السعودية، السودان، ***سورية***، العراق، لبنان، مصـر، الـيـمـن (ج)، اليمن(ش)	الأردن، تـونـس، الجزائر، السعودية، السودان، **سورية**، الـعـراق، الكويت، لـبـنـان، ليبيا، مصر، المـغرب، اليمن(ش)	الأردن، إسرائيل، السعودية، **سورية**، الـعـراق، الكويت، لـبـنـان، مصـر، اليمن(ش)	الأردن، إسرائيل، **سورية**، العراق، لـبـنـان، مصر **دول منطقة البحر الأحمر** أثيوبيا، إسرائيل، السعودية، السودان، مصـر، اليمن(ج)، اليمن(ش)	الأردن، إسرائيل، أفغانستان، إيـران، باكستان، تـركـيـا، تـونـس، الـجـزائـر، السعودية، السودان، **سورية**، الـعـراق، الكويت، لـبـنـان، ليبيا، مصـر، المـغرب،	إسـرائيل، إيـران، تـركـيـا، الجزائر، السعودية، **سورية**، العراق، مصر **دول الهامش** الأردن، الإمـارات، البحرين، تونس، السـودان، عـمـان،
دول خارج القلب	**دول الهامش**						
إيـران، تركيا	أثيوبيا، إيـران، تـركـيـا، الـجـزائـر، السـعودية، قـبـرص، الكويت						
دول الهامش							

أفغانستان، باكستان، تونس، المغرب	**دول الحلقة الخارجية** تونس، السودان، الصومال، ليبيا، المغرب، اليمن(ش)، اليمن(ج)	إسرائيل، إيران، تركيا			**دول منطقة الخليج** إيران، السعودية، العراق، الكويت	اليمن(ج)، اليمن(ش)	قبرص، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، اليمن(ش)، اليمن(ج)

نلاحظ أن: **سورية قد تموضعت دائماً في قلب نظام الشرق الأوسط** في كل الدراسات وعند مختلف الباحثين، لأنها «مرآة للمصالح المتنافسة على المستوى الدولي»، إذ أن **«من يقود الشرق الأوسط لا بد له من السيطرة على سورية»**، مع العلم أن الخلاف بين الباحثين إنما انصب على تعريف دول المركز.

فمثلاً **بريتشر** و**إفرون** اعتمدا في تقسيم دول المركز على المواجهة مع إسرائيل، أما **كنتوري** و**شبيغل** فقد اعتمدا على مستوى التماسك والتفاعل والتجانس واختلفا في ذلك، بينما اعتمد **طومسون** في قياس شبكة التفاعلات على زيارة رؤساء الدول أو رؤساء الوزارات أو وزراء الخارجية، وعمل مقياساً إحصائياً لمركز البلد من خلال تحليل الزيارات التي تتلقاها أي دولة من دول النظام على أساس أن الدول التي تتلقى الزيارات تكون على الأرجح أهم من تلك الدول التي تقوم بها، وتناول **طومسون** مستوى القائم بالزيارة آخذاً بالاعتبار العوامل التالية:

قسم فترة الدراسة البالغة 30 عام (1946–1975) على خمس فترات، كل منها 6 سنوات، واعتمد على الزيارات الثنائية فقط وأعطى زيارة رئيس الدولة 3 نقاط وزيارة وزير الخارجية نقطتين وأي وزير آخر نقطة واحدة، وأخذ في الاعتبار أهمية الدولة واستبعد إسرائيل

من هذا النموذج بسبب وضعها الخاص قبل العام 1977 وعدّها عضواً خاصاً في النظام العربي، وبنتيجة الدراسة تبين أن سورية تميزت بأنها دائماً من دول المركز طوال الفترة، وأنها فضلاً عن مصر ثم السعودية بعد عام 1952 أخذت دوراً متميزاً في شبكة التفاعلات العربية، بينما تأرجحت أدوار باقي الدول المشرقية في موقع القلب مع صعود الجزائر إليه منذ عام 1958.

مفهوم الدور الإقليمي ومقوماته.

ظل مفهوم الدور غامضاً واتصل بالدراسات السيكولوجية – الاجتماعية الحديثة، لأنه ارتبط بدراسة سلوك الفرد داخل المجتمع، فالدور عبارة عن قواعد اجتماعية تتوجه نحو الفرد وحده (لذاته) بصفته عضواً في جماعة أو ممثلاً لطائفة من الأفراد المتميزين سيكولوجياً.[1] ومنها صارت محاولات الإفادة منه في تفسير السلوك السياسي الخارجي للدول.

إذ شهدت السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي العديد من الدراسات للإفادة منها في معالجة دور الدولة كوحدة من وحدات النظام الدولي، وربما يعطي ذلك دلائل مشتركة انطلاقاً من منهج سلوكي باعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي، ويرى علم الاجتماع السياسي أن الدور وظيفة وأنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام إذ إنّ كل دور وكل وضع له صلة بأدوار وأوضاع أخرى.[2]

وفي إطار المساعي والجهود المبذولة لدراسة الدور أثمرت الجهود الأخيرة للمشتركين في بحث ضمن مشروع في جامعة أوهايو عن ثلاثة من المفكرين **(هرمان وهدسون وسنكر)** في كتابهم الصادر عام 1985 في إعطاء إجابات مختلفة فيما يخص المصادر والأوضاع

[1] – **الأسود**، صادق(1986)، **علم الاجتماع السياسي " أسسه وأبعاده"**، بغداد: مطبعة دار الحكمة، ص82.

[2] – المرجع السابق، ص81.

المرتبطة بتعريف الأدوار،[1] إذ أعطوا تعريفاً للدور وهو إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي لتحديد القرارات والالتزامات النشـــطة والأحكام المناســـبة لبلدانهم وللأدوار التي ينبغي إذا وجدت أن تقوم بها على أســـس ثابتة في النظام الدولي أو في النظام الإقليمي.[2]

إن تعريف الدور القومي للدولة يمر بمراحل؛ وكما يأتي:[3]

المرحلة الأولى: مرحلة اســتكشــاف الموقف: إذ قام العالمان **هولســتي** عام 1970، والعالم **دش** عام 1980 باستكشاف المشاكل الأولية للتعريف والوصف المرتبط بالإجابة عن السؤال الآتي: ما دور السياسة الخارجية ؟.

المرحلة الثانية: مرحلة التبسيط: إذ اتبع **هيرمان** (1986 – 1987) **وسنكر وهدسون** (1987) استراتيجيات التبسيط التي أوجدت إجابات أولية عن التساؤلات الخاصة بالكيفية التي تخلق بها الأدوار والشروط اللازمة لحدوثها.

المرحلة الثالثة: مرحلة التركيب: إذ بدأ **هيرمان** عام 1987 مهمة تركيب الإجابات التمهيدية إلى أنموذج من موقع الدور، وفي هذا الجانب لا بد من التمييز بين الأدوار المحيطة بالموقف وأدوار اتخاذ القرار، فالمفهوم الأول هو دور الدولة المحدد بنوع الموقف (مجابهة، تدخل، مساعدة، تعاون)، أما الثاني فهو التوقعات المشتركة بين مجموعة صانعي القرار حول ســلوك الســياســة الخارجية الذي ســتتبناه حكومتهم إزاء الموقف ويكون مبنياً على معتقداتهم المشتركة.

---

[1] – **الحديثي**، هاني الياس(1998)، **ســياســة باكســتان الإقليمية(1971-1994)**، بيروت: مركز دراســات الوحدة العربية، ص41.

[2] Charles F, Harmannw. Kyley tro tames N. ***Rosenan and New Directions in the Study of foreign policy*** , Allen and union . new zeuland . 1987 . pp 279 – 285.

[3] – المرجع السابق نفسه.

وفي ضـوء ذلك يرى البعض أن نظرية الدور أصـبحت غير قابلة للدحض لاكتسـابها بعض العناصـر المميزة لتكوين النظرية، لكونها قدمت الحلول للعلاقة بين التفسـيرات البيئية وتفسيرات الميول الخاصـة بالسياسـة الخارجية (النزعة)، إذ تمكنت أصـول السياسـة الخارجية من التفاعل بين المتغيرات الذاتية الخاصـة بصـناع القرار وبين الموقف الخارجي الذي ينطوي على مشاكل معينة.

وفي إطار معالجة مفهوم الدور في السياسة الدولية، نجد الدكتور **محمد السعيد إدريس** يعرف الدور بأنه " تصـور صـانع السياسـة الخارجية للمجالات الرئيسـة التي تتمتع فيها دولته بنفوذ، وتصوره للدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية لدولته، وللوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن تؤديها وتوقعاته لحجم التغير المنتظر في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة ممارسـتها لهذه الوظيفة".[1]

وفي ضـوء هذا التعريف تطرح أمامنا مسـألة الترابط بين الدور كمفهوم أو تصـور وبين ممارسته على أرض الواقع، ولابد أن لا يقتصر إدراك الدور على كونه مجرد افتراضات نظرية ولكن أن يرتبط بكفاية القدرات والإمكانات التي لها القدرة على نقله من حدود الإدراك إلى الصعيد الواقعي كي يمارس بفاعلية واقتدار.[2]

إن الوحدات السياسية (الدول) تختلف عن بعضـها في إدراكها للأهداف والمصـالح التي تسـعى إلى تحقيقها، فضـلاً عن اختلافها في حدود الإمكانات والقدرات المادية وغير المادية، ومن ثم فإنها ستختلف في سلوكها السياسـي الخارجي بشكلٍ ينعكس على طبيعة الدور الذي

---

[1] – **إدريس**، محمد السـعيد(2000)، **النظام الاقليمي للخليج العربي**، بيروت: مركز دراسـات الوحدة العربية، سـلسـلة أطروحات الدكتوراه، ط1، ص56– 57.

(2) K. Holisty , National Rolecenceptions , in the study of foreign policy, international studies quarterly vol. 14 , 1970, pp 233 – 239.

تؤديه بين دور فاعل أو متوسـط الفاعلية أو قليل الفاعلية أو غير ذلك، تبعاً لاختلاف ترتيب الدول ضمن البنية الهيكلية الهرمية للنظام الدولي؛ بين دول كبرى أو متوسطة أو صغيرة.[1]

وإنّ دور الدولة أو وظيفتها هو نمط غير ثابت من السـلوك تبعاً لاختلاف القدرات والتوازنات،[2] أي أن الأدوار غير ثابتة وإنما تظهر إلى الوجود ثم تغير محتواها أو مركزها.[3]

ومن ذلك فإن التحليلات السابقة ركزت على ماهية الدور، فإن الأسباب التي وجدت من أجلها الأدوار تكمن بالدرجة الرئيسة في طبيعة الأهداف والمصالح كما يدركها صناع القرارات التي تتجسـد في الأمن والتنمية والتطور الاقتصـادي والثقافي، فضـلاً عن مظاهر القوة التي تسـعى الدول إلى الظهور بها عبر الحفاظ على قوتها أو زيادة فاعليتها وربما باتجاه الظهور كقوة سائدة.[4]

فضلاً عن ذلك فإن كل دور من الأدوار القومية التي تقوم بها الدول في السياسة الدولية يخلق الأرضـية التي تجعل صـناع القرار السـياسـي مهيأين لتحمل التزامات خارجية معينة تساعدهم على تحقيق هذا الدور، وكذلك النتائج التي تتولد عن أدائه، ولكن أداء الدولة لدورها قد يكون مطابقاً أو مبتعداً عن التوقعات الدولية، وهذا بدوره يرتبط بالكيفية التي تؤدي الدولة بها هذه الأدوار، كما أن أداء الدولة لدور تقليدي معين في سياستها الخارجية وحرصها على القيام به قد يخلق أثراً تراكمياً واضـحاً على تصـورات واضـعي السـياسـة الخارجية من جهة، وعلى اتجاهات الرأي العام من جهة أخرى.[5]

---

[1] – **الحديثي**، هاني الياس(1998)، **سياسة باكستان الإقليمية(1971–1994)**، مرجع سابق، ص33.

[2] – **الحديثي**، هاني الياس(1999)، **العراق ومحيطه العربي: دور العراق كموازن إقليمي**، دراسـات اسـتراتيجية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد6، ص57.

[3] – **الأسود**، صادق(1986)، **علم الاجتماع السياسي " أسسه وأبعاده"**، مرجع سابق، ص83.

[4] – **الحديثي**، هاني الياس(1998)، **سياسة باكستان الإقليمية(1971–1994)**، مرجع سابق، ص43– 44.

[5] – **مقلد**، إسماعيل صبري(1987)، **نظريات السياسة الدولية**، مرجع سابق، ص210 – 211.

مقومات الدور

إنّ الدور الذي تؤديه الدول إقليمياً ودولياً يعتمد على مقومات يعبر عنها بمجموعة من المتغيرات المادية والمجتمعية المتفاعلة التي تشكل عناصر القدرات القومية وأبرزها:[1]

1- **المتغيرات الجغرافية:** بما أن السياسة الخارجية للدولة هي محصلة امتداد للسياسة الداخلية فلابد أن تؤثر المتغيرات الجغرافية في السياسة الخارجية للدولة في عدة نواحي، فالموقع الجغرافي هو الذي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية وطبيعة التهديدات التي يتعرض لها أمن الدولة، فالدولة في أغلب الأحيان توجه سياستها الخارجية إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في نطاقها، فضلاً عن عناصر التضاريس والمساحة ومواقع المرور التي لها تأثير في قوة الدولة وفي علاقاتها الدولية وتأثيراتها سلباً أو إيجاباً في قوة الدولة.

2- **الموارد الاقتصادية:** ويعني بها الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للدولة التي تدخل عنصراً مؤثراً في السياسة الخارجية لكونها تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يمكننا من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، فضلاً عن ذلك فهو يؤثر في قدرتها على الدخول في سباق التسلح أو دخول الحروب، إذ أن هناك علاقة وطيدة بين القدرة الاقتصادية والإنتاجية للدولة والمركز الذي تحتله، لأن فعل كل دولة يتوقف على قدرتها الاقتصادية ومن

[1] - **إدريس**، محمد السعيد(2000)، **النظام الاقليمي للخليج العربي**، مرجع سابق، ص154.

ثم فإن افتقار الدول لبعض الموارد الاقتصـادية يكون السـبب وراء نشـوب العديد من الحروب الدولية.

3- المتغيرات المجتمعية: وكل ما يتعلق بها من تقاليد اجتماعية وقيم ثقافية وتجارب تاريخية ذات التأثير في الرأي العام والجماعات الضاغطة والأطر الاجتماعية للنظام السياسي وما يتعلق به من أيديولوجيات أحزاب وإرادات.

وبناءً على ذلك فإن تفاعل المتغيرات المادية والمجتمعية وما يتصل بها سيكون القاعدة التي يرتكز عليها صـــانع القرار لإنجاز الدور الإقليمي والدولي وتحقيق غايات الســـياســـة الخارجية، وهذا التأثير يمثل مظهراً من مظاهر القوة ووسيلة لتحقيق غاية، فضلاً عن ذلك فإن فاعلية الدور الذي تقوم به الدولة يعتمد على كيفية إدراك صـــانع القرار لدور دولته وكيفية توظيفه لقدراتها في ضوء المتغيرات الخارجية الناشئة في المحيط الدولي.[1]

وبذلك يكون محصـــلة ما تقوم به الوحدة الدولية من أفعال وســـلوكيات في ممارســـة نشاطها الخارجي بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، وبهذا فإن الدور يعبر عما يراه صـــانع القرار بأنه مناســـب للوحدة والوظائف التي يجب أن يقوم بها في المجال الدولي عن طريق قرارات والتزامات وأفعال وغيرها من التصرفات والسلوكيات المختلفة.[2]

ومن هذا التعريف نجد أن أهم العناصـر التي يتكون منها الدور هو الهدف الذي تسـعى الدولة إلى تحقيقه في ســياســتها الخارجية إذ يعرف الهدف في هذه الحالة بأنه "الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية".[3]

---

[1] – **الحديثي**، هاني الياس(1999)، **العراق ومحيطه العربي: دور العراق كموازن إقليمي**، مرجع سابق، ص58.

[2] – **عبيد الله المصباح**، زايد(1994)، **السياسة الخارجية**، طرابلس: جامعة الفاتح، ص68.

[3] – **محمد**، فاضل زكي(1975)، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، بغداد: مطبعة شفيق،ص61.

ومن ثم فإن هذا يؤدي إلى أن هناك ثمة علاقة متماسكة تشكل ثلاثية مترابطة تتحكم في مدى وماهية الدور الذي باستطاعة الدولة أن تؤديه وهي:

1- طبيعة الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال الدور الذي تحدده لنفسها وتعمل على الوصول إليه.

2- المدى المكاني ومدى سعته ضمن البيئة الخارجية للدولة الذي ترغب أن تؤدي دورها فيه.

3- الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الدور، هل هي الوسيلة الدبلوماسية المستندة إلى القوة الكافية، أم من خلال التهديد باستخدام هذه القوة أو استخدامها فعلياً ؟ وما الأسس التي ترتكز عليها هذه الوسائل بحيث تكتسب القوة اللازمة للدور الذي ترغب الدولة في أدائه، وبما أن أهداف السياسة الخارجية لكل دولة تختلف باختلاف عديد من العناصر الجوهرية المرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية للدولة،[1] ومن ثم من الصعب وضع مقياس محدد للدول كافة تتحدد بموجبه أهداف السياسة الخارجية.

وليس بالضرورة أن يتحدد الدور الإقليمي للدولة بأنموذج واحد من نماذج الأدوار العديدة، التي تريد أن تمارسها في بيئتها الإقليمية، إذ أن من أهم هذه النماذج "الأدوار" هي: الزعيم الإقليمي والمدافع الإقليمي وحامي العقيدة والمستقل النشيط "الدور الحيادي" ومركز انطلاق العمل الثوري وقائد التكامل الإقليمي والجسر الذي يعمق التفاهم الدولي مع دول الإقليم المحب للسلام العالمي.[2]

---

[1]- **معوض**، نازلي(1987)، **بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث**، في: غالب، عبدالمطلب(1987) وآخرون، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ص88.

[2]- **عبيد الله المصباح**، زايد(1994)، **السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص68 – 72.

وسنتناول في هذا الفصل العلاقات السورية مع كل من إيران وتركيا.

أولاً: العلاقات السورية- الايرانية

لا ينفصل الحديث عن العلاقات السورية الإيرانية، والتي اتسمت ولأكثر من ثلاثة عقود بالديمومة والاستمرار والعمق، عن الإرث التاريخي لهذه العلاقات والتي أعطاها الإسلام بعداً روحياً وحضارياً وثقافياً بالإضافة إلى العامل الجيوسياسي والاقتصادي والأمن المشترك.. وهنا لا بد من الإشادة بفكر القائدين الراحلين **حافظ الأسد** والإمام **الخميني** اللذين أدركا عمق وعظمة المهمة للثورة الإسلامية في إيران وللأمة العربية ودورها الحضاري والإنساني في التاريخ.. وما تجسده إيران الإسلامية في تصديها للمهمة الجديدة في العلاقة بين العروبة والإسلام في مواجهة قوى الاستكبار العالمي والصهيوني واطماعها, في البلاد العربية والعالم الإسلامي.

لمحة تاريخية عن العلاقات السورية- الإيرانية

تعود العلاقات السورية- الإيرانية إلى أقدم العصور، وقد مرت بمراحل من الانكماش والتوسع، انتقل فيها الفعل والتأثير من هذا الطرف إلى ذاك، وبقيت هذه العلاقات تحمل دلالات خاصة، وتكتسي حساسية متميزة.

وقد شـهدت هذه العلاقات منذ أواخر سـبعينيات القرن الماضـي نمواً متصـاعداً وغدت ذات تأثير على الصـعيدين الإقليمي والدولي، بعد أن كانت ضـعيفة أيام الشـاه، ولعل في ذلك تأكيداً للمقولـة القائلـة بـأن لا نمطيـة في العلاقـات الـدوليـة بـل أنهـا تتنوع بتنوع الظروف و تختلف باختلافها.

وكان هناك علاقات دبلوماســية بين الدولتين منذ عام 1964، و كان لســورية موقف واضـح من نظام الشـاه في إيران وتجاه سـياسـاته من قضـايا الشـرق الأوسـط والعالم يقوم على التناقض مع هذا النظام ورفض سـياسـاته؛ لأنها كانت على النقيض تخدم المشـروع الإمبريالي وتحارب قضـايا التحرر والسـلم العالمية، وفي عام 1965 قطعت العلاقات الدبلوماسـية، وقد ازدادت هذه العلاقة ســوءاً بعد قيام حركة 23 شــباط 1966 وإبعاد الزمرة اليمينية من قيادة الحزب والدولة في ســورية وتبنيها لمواقف المنظمات المعادية لإســرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

وفي عام 1975 شــهدت العلاقات تحســناً ملحوظاً إثر زيارة الرئيس **حافظ الأســد** لطهران.

تركزت السياسـة الأمريكية "الشـرق الأوسـطية" منذ بداية سـتينيات القرن العشـرين وحتى عشــية الثورة على ذراعين طويلتين لحفظ مصــالحها في المنطقة، "إســرائيل" وإيران، وســعت الولايات المتحدة بكل ما أمكن لتزويد هاتين الذراعين بمختلف أنواع الأســلحة، وتحويلها إلى ترسانة عسكرية متقدمة قادرة على بسط الهيمنة على المنطقة برمتها. هذا ما مكن إسرائيل من شـن اعتداءات متكررة ضـد أبناء الأمة العربية ومن التوسـع جغرافياً على حسـاب الأراضـي العربية، كما تمكن الشــاه من فرض هيمنته على دول الخليج والتدخل في شــؤونها الداخلية والأمثلة على ذلك كثيرة نكتفي منها بالتذكير بما قامت به قوات الشــاه من جرائم ومجازر

عندما دخلت بعض القطعات العسكرية إلى سلطنة عمان لسحق ثورة الشعب العماني عام 1973.

الموقف السوري من قيام الثورة الإسلامية الإيرانية

بعد اتفاقية الجزائر في عام 1975 بين الشاه والرئيس **صدام حسين**، طلب الشاه من **صدام** إخراج الإمام **الخميني** من العراق فخرج إلى تركيا ثم إلى فرنسا. في هذه الأثناء عرض الرئيس **حافظ الأسد** على الإمام **الخميني** لجوءاً وإقامة في سورية ولكنه فضَّل الذهاب إلى باريس. إضافة إلى ذلك كان الرئيس **حافظ الأسد** يحتضن بعض قيادي الثورة الإسلامية في سورية ويقدم لهم العون وكان على اتصال مع الإمام الخميني. ولمّا قامت الثورة في طهران كانت سورية أول الدول المعترفة بها والمساندة لهذه الثورة.. وتحمّل الرئيس **حافظ الأسد** الضغوط الكبيرة لكي يغير موقفه ولكنه بقي مسانداً للحق.. وللشعب الإيراني.. وهو ببصيرته النافذة عمّق العلاقة بين الشعبين وتراثهما الروحي وكثيراً ما قال الرئيس الراحل مقولة: (إن العروبة جسد والإسلام روح) وهكذا خلق فضاءً روحياً للعلاقات السورية الإيرانية وبعداً استراتيجياً في قضايا الأمن المتبادل ضد الأعداء المشتركين وبعداً اقتصادياً يتجلى في المصالح الاقتصادية المشتركة للبلدين.[1]

وجاءت برقية الرئيس الراحل **حافظ الأسد** إلى قائد الثورة الإيرانية عام1979 تعبيراً واضحاً عن دعم سورية للثورة الإسلامية حيث شكل ذلك بداية طيبة في العلاقات بين البلدين، ومما جاء في هذه البرقية: (لقد تابع شعبنا بكل الاهتمام مراحل النضال الذي قاده الشعب الإيراني بقيادتكم الحكيمة وقدم خلاله تضحيات جسيمة، انتصاراً للمبادئ التي يؤمن بها وتحقيقاً لاستعادة موقعه الطبيعي الذي أبعده عن الحكم السابق، وعندما وضع ذلك الحكم

[1] – **أبو ناصر**، عدنان(2010)، **العلاقات السورية الإيرانية.. انتصارٌ للقضية الفلسطينية**، الوحدة الإسلامية، السنة التاسعة، ع99، آذار، ص13.

شعب إيران في الخندق الذي تقف فيه الشعوب الإسلامية وخاصة تلك التي تواجه الاحتلال والعدوان وتناضل ضدها).

وتنامت العلاقات الثنائية بين البلدين وتطورت، بشكل يؤهلها لأن تكون مدخلاً لعلاقات عربية- إيرانية أكثر توافقاً، وبداية لتشكيل كتلة استراتيجية واحدة، يكون لها الدور الحاسم في مستقبل المنطقة.

إن الرغبة المشتركة لكل من سورية وإيران في إقامة علاقات تعاون، خلقت علاقات سياسية واقتصادية جديدة مثلت حجر الزاوية في العلاقات الإيرانية العربية، ومنذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة الإسلامية ووصول الخميني إلى الحكم في إيران في شباط عام 1979 قام نائب رئيس الوزراء الإيراني **صادق طباطبائي** في تشرين الأول عام 1979 بزيارة إلى دمشق وذكر في المؤتمر الصحفي الذي عقده خلال الزيارة أن الرئيس السوري **حافظ الأسد** أبدى استعداد سورية قبل وخلال وبعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية لتقديم الكثير من المساعدة والعون لهذه الثورة.[1]

وعندما اندلعت الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول 1980، التقى الجانبان الإيراني والسوري على أرضية مشتركة إدراكاً منهما لطبيعة الفائدة المشتركة التي يمكن جنيها من تعزيز علاقاتهما على الأصعدة كافة، حيث كان الموقف السوري مؤيداً لإيران في حربها ضد العراق، ويتضح ذلك من خلال قيام سورية بمساندة إيران وفق الأتي:[2]

1- إعلان سورية صراحة تضامنها مع إيران في حربها مع العراق ومساندتها إعلامياً ومادياً وعسكرياً من خلال التنديد بالهجوم العراقي في 22/9/1980 وتقديم جميع وسائل الدعم المادية والعسكرية والاستخبارية.

[1] – **محمد**، علي سبتي(1987)، **دراسات في الحرب العراقية– الإيرانية**، بغداد: دار الحرية للطباعة، ص150.

[2] – **السامرائي**، شفيق عبد الرزاق(1987)، **الحرب العراقية– الإيرانية**، بغداد: الجمعية العراقية للعلوم السياسية، مطبعة سعيد، ص129.

2- قيام سورية بقطع أنبوب النفط العراقي المار عبر الأراضي السورية إلى موانئ البحر المتوسط، لكونه جزءاً من الاتفاقية الاقتصادية الموقعة مع إيران عام 1982.

3- قيام سورية بتقديم الدعم العسكري لإيران عن طريق قيامها باستيراد الأسلحة السوفيتية الصنع لحساب إيران وتقديم الخبرات العسكرية والفنية والمعلومات الاستخباراتية عن الوضع الداخلي في العراق.

وقد ازداد التقارب الإيراني- السوري بعد إنشاء حزب الله في لبنان عام 1982 والذي جاء إنشاؤه بعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1982 وسماح سورية لرجال الحرس الثوري الإيراني لدخول لبنان ليسهموا في تدريب عناصر حزب الله.[1]

ومن هنا أخذ الدور الإيراني مساره إلى لبنان إلى جانب الوجود السوري، ورغم بعض الخلافات التي حصلت بين حزب الله والقوات العسكرية السورية، وقضية الرهائن الغربيين والأمريكيين، فان سورية ساندت حزب الله وسمحت بوصول الإمدادات الإيرانية له، وحرصت على استثنائه من إجراءات نزع السلاح التي طبقت بموجب اتفاق الطائف عام 1989[2] ومنحته غطاءاً سياسياً وبالشكل الذي أصبح حزب الله هو النقطة التي تربط سورية وإيران على الساحة اللبنانية.[3]

نتيجة لذلك أثمرت العلاقات الإيرانية- السورية خلال المدة (1979-1989) تقدماً ملحوظاً أسفر عنه تشكيل حلف إستراتيجي بينهما يتضمن التعاون على الاصعده كافة

---

[1] - **عليوي**، قصي غريب(2000)، **العلاقات السورية- التركية دراسة في العوامل المؤثرة**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص108.

[2] - في 1982/5/23 عقد اجتماع الطائف في السعودية والذي حضرته الفصائل اللبنانية والسورية ووزير خارجية الجزائر والمغرب، وتم التأكيد فيه على هوية لبنان الموحدة وعلى ضرورة إنهاء الحرب الأهلية ونزع الأسلحة من المليشيات وإنشاء جمهورية ديمقراطية.

[3] - **الدليمي**، أحمد فاضل(2004)، **العلاقات الإيرانية- السورية 1990-2003: دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير (بغداد: مقدمة الى الجامعة المستنصرية المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، ص30.

السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية، إلا أن هذا التحالف نتيجة الحرب العراقية– الإيرانية وما عاناه كلا البلدين (سورية وإيران) من أزمات اقتصادية قد انسحب بدوره على تراجع العلاقات بينهم، حيث بدأت بذور الشك تفعل فعلها لدى الطرفين وبدأ ينعكس سلباً على تحالفهما السياسي والعسكري.

إلا أن ما تقدم لم يمنع من أن مسار العلاقات الإيرانية– السورية يشير إلى أهمية هذه العلاقة في هذه المرحلة وتميزها من علاقات إيران بغيرها من الدول.

وما إقحام إيران نفسها في قضية الصراع العربي– الصهيوني إلا دليل واضح على ذلك، وإبراز دور جديد لها في القضية منذ اندلاع الثورة لم نعهده في زمن الشاه، حيث رفع النظام الإيراني بعد الثورة شعارات متطرفة ضد إسرائيل معلنة فيها عن معاداة إسرائيل والتي يمكن عدها وسيلة من وسائلها لتعبئة الجماهير ضد نظام الشاه والتفافها حول النظام الجديد. ومن بين هذه الشعارات شعار تحرير القدس وإزالة إسرائيل.

الموقف العربي من الثورة الإسلامية

إن هذه المتغيرات المتداخلة في مجملها جعلت العلاقات العربية– الإيرانية تخضع لحالة من الشد والجذب, وهذا الأمر ليس وليد الساعة إنما هو مستمر منذ نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 بالتأرجح ما بين الصراع والتعاون, ويمكن في هذا السياق تقسيم الدول العربية تبعاً لأنماط علاقاتها مع إيران إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: المتمثلة بالدول العربية التي كان الطابع التعاوني غالباً على علاقاتها مع إيران؛ وتنحصر هذه المجموعة في عمان وسورية, إذ بالإمكان حصر قضايا الصراع بينها وبين إيران وتوقيتات إثارتها.

المجموعة الثانية: تضـــم الدول التي غلب الجانب التصـــارعي في علاقاتها مع إيران ويأتي في مقدمتها العراق الذي دخل مع إيران في حرب طويلة, ومصـــــر التي تؤجل التطبيع الكامل للعلاقة معها حتى الآن, واقترنت كل محاولة للانفراج في الحالتين برد فعل مضـــاد أو متبوعة به من هذا الطرف أو ذاك.

المجموعة الثالثة: وتشمل دولاً مثل الكويت والبحرين التي خضعت سياساتها إزاء إيران لعوامل مثل المكانة الإقليمية المتباينة لدول منطقة الخليج والحســـابات الدقيقة لتوازنات القوة فيما بينها, وهو ما دفعها إلى انتهاج سياسة متوازنة تجاه الدول الإقليمية الأكبر وهي: إيران– العراق– السعودية.

خصوصية العلاقات السورية– الإيرانية

استطاعت الثورة الإيرانية بعمقها الاستراتيجي في المنطقة إعادة التوازن الإقليمي ضد العدو الإسرائيلي فكانت حليفاً قوياً لسورية بدلاً من مصر **السادات** إلي كانت الحليف الأساس في مواجهة إسرائيل.

وقد أدركت الصحافة الإسرائيلية فداحة خسارة الولايات المتحدة عن سقوط الشاه وبالتالي ركز الاهتمام الأمريكي في سبيل دعم إسرائيل بكل الوسائل من أجل حماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

إن تحالف إيران مع ســورية قد أمد ســورية بعمق اســتراتيجي ذو أهمية بالغة، فقد تم تطوير مبدأ "تحقيق التوازن الاســتراتيجي مع العدو" الذي طرحه الرئيس الراحل **حافظ الأســد** ولاسيما عقب خروج مصر من الصراع العربي– الإسرائيلي نظراً لموقع سورية الاستراتيجي باعتبارها القوة الكبرى العربية على خط المواجهة مع إســرائيل، مما يتطلب جهداً متواصــلاً

لتطوير القدرات العسكرية بما في ذلك الحصول على الصواريخ بعيدة المدى لردع إسرائيل عن أي عمل عدواني قد تقوم به ضد سورية خاصة عن طريق لبنان.[1]

لقد كان الموقف السوري استراتيجياً يؤكد عزم سورية على عدم الخضوع لأية املاءات أمريكية- إسرائيلية بخصوص التسوية والتأكيد على عدم صوابية محاولة إعادة تشكيل المنطقة ضد إرادة سورية، فتم التحالف مع إيران ولم تستطع الحرب العراقية- الإيرانية أن تخترق العلاقات بين البلدين, أو تنال منها وتحد من تطورها.

لقد أظهرت العلاقات السورية- الإيرانية أنها أكثر ثباتاً من معظم الروابط بين الدول في منطقة مشهورة باضطراباتها؛ إذ تعذر تطويقها رغم المحاولات الإسرائيلية لإقامة تحالفات مع جوانب أخرى في المنطقة وقد كان أبرزها التحالف التركي- الإسرائيلي.

إن التعاون السوري الإيراني يتضمن نوع من التفاهم الخفي بين الطرفين بشأن المصالح الحيوية لكل منهما وهو ما يعزز أواصر العلاقة بين سورية وإيران ويدعم الموقف السوري في أي مفاوضات مستقبلية قد تجرى مع إسرائيل.[2]

إن الوفاق بين سورية وإيران تمثل في المبادئ الأساسية التي طرحتها حكومتا البلدين و ترجمها الشعبان السوري والإيراني إلى وقائع مادية تمثلت بالهدف المركزي وهو حق تحرير الأراضي العربية المحتلة وحق عودة الفلسطينيين إلى أرضهم، والأهم من ذلك الدفاع المشترك عن أمن المنطقة في إطار استراتيجية قائمة على أنه لا حق لأي أجنبي في ذرة واحدة من تراب البلدين، وأن أهل المنطقة هم أولى بإدارة أزمتها، وأن أمنها من أمنهم ومن حق سورية وإيران الدفاع عن أمن المنطقة من أي خطر خارجي يهددهم. هذه الاستراتيجية التي حرص عليها البلدان عرفت لدى المراقبين باستراتيجية المحور السوري- الإيراني الذي سعى الغرب

---

[1] – **بعدراني**، عبد الحفيظ(2004)، **واقع وآفاق العلاقات السورية- الإيرانية**، أطروحة ماجستير: جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم العلاقات الدولية)، ص60.

[2] – **سعيد**، أمير(2004)، **سورية وإيران: نقاط الالتقاء وحدود الافتراق**، على الرابط: www.almoslim.net.

وإسـرائيل لاختراقه فقد وجهت العديد من الاتهامات إلى البلدين كان آخرها اتهام سـورية بإيواء الإرهابيين والسـماح لهم بالمرور إلى الأراضـي العراقية، واتهام إيران باسـتخدام الطاقة النووية لأغراض غير محددة وبأنها إحدى دول محور الشر... الخ.

إن الاتهامات الصـادرة عن الامبريالية الأمريكية والصـهيونية العالمية لا تعدو أن تكون إلا ذرائع غايتها الأسـاسـية خرق المحور السـوري- الإيراني وإيجاد حالة من الضـبابية في المنطقة من أجل التشويش عليها تمهيدا لعزل سورية عن إيران.

لكن يبدو أن القيادة السـياسـية في البلدين تمكنت من اسـتخلاص العبر والاسـتفادة من قراءة التاريخ القريب فلم تعد اللعبة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة خافية على أحد بعد أن زالت الأقنعة وبالتالي لم تعد السـيناريوهات الغربية وحتى الشـرقية، بما فيها نفاق بعض الدول الأوروبية، قادراً على أن يخترق البنية الجيوسـتراتيجية للعلاقات السـورية- الإيرانية المبنية على ثوابت وأسـس مشـتركة يحكمها هدف واحد يتمثل باسـترداد الأراضـي المغتصـبة ومنع أي دولة من إحداث أي خلل في جغرافية المنطقة.

مرتكزات العلاقات السورية- الإيرانية ومجالات التنسيق الممكنة

ترتكز العلاقات السـورية- الإيرانية على عوامل اسـتراتيجية كثيرة وفي مقدمتها معاداة الإمبريالية والصـهيونية العالمية وهي في الأسـاس ترتكز على مواقف متينة وثابتة تتأكد باسـتمرار من خلال اللقاءات، وفي المؤتمرات الدولية، ومن المعروف جيداً أن سـورية في علاقاتها مع دول العالم تنظر أولاً إلى مواقف هذه الدول من القضـايا العربية وجوهرها قضـية فلسـطين، وتعد سـورية أن المعيار الذي يقرر نوعية علاقتها ومتانتها هو الموقف نفسـه من النضال العربي العادل وتأييد هذا النضال المشروع.[1]

[1] - **صحيفة الثورة**، العدد الصادر بتاريخ 1989/8/31.

وعلى ذلك كانت ســـورية أول من تنبه للدور الايجابي الذي تقوم به الثورة الإيرانية من حيث دعمها للقضـايا العربية، وكان القرار السوري بدعمها وتأييدها من مواقفها المقاومة للقوى الاستعمارية والرافضة لامتدادات هذه القوى في المنطقة.

وســـندرس مرتكزات العلاقة بين الدولتين، بالإضـــافة إلى مجالات التنســـيق الممكنة وفضاءاتها:

أولاً: مرتكزات العلاقات السورية- الإيرانية

تتمثل هذه المرتكزات بما يلي:

1- العداء للعنصرية والامبريالية:

اعتبرت الثورة الإيرانية أن الصـــهيونية حركة عنصـــرية، ومعادية للعالم، وهي مصـــدر توتر وقوة وعدوان في المنطقة، لذلك يجب مواجهتها والتصـــــدي لها وهذا الموقف الإيراني المعادي للصـهيونية والإمبريالية شكل عنصراً أساسياً من عناصر تطور العلاقات وارتقائها مع الزمن إلى درجة العلاقات الاسـتراتيجية، ولذلك تغيرت النبرة الإمبريالية في المنطقة، وخاصـة إزاء التقارب السـوري- الإيراني لذلك عمدت القوى الاسـتعمارية والصـهيونية إلى إيجاد مقولة "الخطر الإيراني المزعوم" في وطننا العربي فاختلقت حرب الثمان ســـنوات بين العراق وإيران التي اسـتنزفت ليس فقط طاقات وإمكانيات البلدين بل دول الخليج العربي أيضـاً بغية منع أي تقارب بين العرب وإيران، والهدف من ذلك توتير الأجواء في الخليج العربي الأمر الذي يساعد القوى الاســـتعمارية على الاحتفاظ بمواقفها في الخليج تحت ذريعة الدفاع عن المنطقة ضـــد الخطر الصـهيوني لتصرف عن الأنظار الخطر الحقيقي الذي يحيق بالعرب والمسلمين ويهدد وجودهم ومستقبلهم.

2- التأييد والمساندة للقضية الفلسطينية:

عدت الثورة الإيرانية قضية فلسطين من القضايا الدولية والأساسية بالنسبة لها، فوضعت إمكانياتها وجهودها كلها لدعم هذه القضـــية في المحافل الدولية وحتى في ميادين المواجهة، فمنذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية قامت بإلغاء السفارة الإسرائيلية في إيران وتقديمها إلى منظمة التحرير الفلسطينية باسم سفارة فلسطين مؤكدين على حق الشعب في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وأطلق الإمام **الخميني** يوم القدس العظيم في الجمعة الأخيرة من شـــهر رمضـــان كي تبقى حاضـــرة في الذاكرة وفي الإرادة المجاهدة، وهذا اليوم يرمز إلى عمق الثقافة الجهادية في الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وبالمقابل شغلت القضية الفلسطينية حيزاً واسعاً من اهتمام سورية وقائدها الراحل **حافظ الأسد** حيث جعلت من فلسـطين قضـيتها المركزية الأولى، وعملت على ترسـيخ البعد القومي الذي تمليه القضية الفلسطينية.

لقد استمرت إيران في عدم الثقة في النهج السلمي وقدرة الاتفاقيات المبرمة على حسم الصراع لصالح الفلسطينيين أصحاب الحق، لقد أعلن **كمال خرازي** وزير خارجية إيران السابق في 10 تشرين الأول 2000 أن "السلام مع إسرائيل ليس إلا سراباً". بل كان أسلوب المواجهة العسكرية هو المعتمد لديها وكانت المساندة الإيرانية لحزب الله في لبنان أبرز دليل على ذلك. كما كونت الجمهورية الإســـلامية الإيرانية علاقة خاصـــة بحماس والتي تعد إحدى أهم دعائم السياسة الخارجية الإيرانية في تعاملها مع قضايا الصراع العربي– الإسرائيلي حتى وإن اقتصر الدعم على البعد المعنوي كما يؤكد الطرفان.[1]

[1] – **أبو ناصر**، عدنان(2010)، **العلاقات السوريـــة الإيرانية.. انتصارٌ للقضية الفلسطينية**، الوحدة الإسلامية، السنة التاسعة، ع99، آذار، ص13.

ومن المؤكد أن العلاقة المتنامية باستمرار ما بين حكومة الثورة الإيرانية وسورية في ظل المواقف المشتركة من القضية الفلسطينية ستبقى ضمانة استراتيجية من أجل استعادة الحقوق التاريخية التي تتجسد بقضية فلسطين أولاً وأخيراً.[1]

3- الدور الإقليمي الفاعل والمؤثر لسورية وإيران:

تمثل كل من سورية وإيران وزناً إقليمياً ودولياً ظهر بقوة عبر الدور الذي أدته كل من دمشق وطهران في منطقة الشرق الأوسط. وهذا الدور يتجاوز إطاره الإقليمي ليصل إلى مواقع استراتيجية على درجة عالية من الشمولية، ومن هنا عكست المباحثات المكثفة التي أجراها القائد الخالد **حافظ الأسد** مع المسئولين الإيرانيين عام 1990 حول أزمة الخليج وتطوراتها السياسية والعسكرية ومن ثم التحالف التركي الإسرائيلي مجموعة من المعطيات الواقعية إذ ظهرت فعالية التنسيق السوري الإيراني في التأثير المباشر على حركة الأزمة وتفاعلاتها الإقليمية والدولية على السواء.

وقبل هذا وذاك فإن ما أثبته النهج السياسي لسورية من صوابية محددة بمساحة جغرافية لا تتعدى أراضي الدولتين، ولولا ذلك النهج لما اقتصرت أخطار تلك الحرب على ما وصلت إليه، بمعنى أنها تحجمت في الوقت الذي كان مقرراً لها أن تتسع لتصبح عربية- فارسية محققة بذلك مؤامرة صهيونية استعمارية.

4- الأمن القومي والأمن الإقليمي:

تنبع الأهمية الاستثنائية للعلاقات والاستراتيجية السورية- الإيرانية من صميم مقتضيات الأمن القومي والإقليمي، والمتجهة نحو كل ما فيه من عدل وخير لجميع شعوب المنطقة العربية والإسلامية وشعوب العالم بأسره وهذا اللقاء الذي يتيح لهما أن يؤدي كل منهما الدور

[1] - **صحيفة السفير**، العدد رقم 8292 الصادر بتاريخ 1999/5/12.

الأساس المنوط به، فكما أن سورية أثبتت قدرتها على قيادة الأمن القومي العربي، فإن إيران أثبتت هي الأخرى قدرتها على قيادة الأمن الإقليمي والإسلامي من خلال لقاءها مع الاستراتيجية السورية.

لقد أثبتت السياسة السورية ذات التوجهات المبدئية والاستراتيجية النابعة من فكر الرئيس الراحل **حافظ الأسد** مصداقيتها وصوابيتها في هذا الخصوص حيث عد الرئيس الأسد أن الأمن القومي العربي يتداخل عضويا مع الأمن القومي الإسلامي وتنبثق خطوطه العامة من معادلات التوازن الدولي، وقد تأكد للكل صحتها وسلامتها منذ انطلاق الثورة الإيرانية، مروراً بالحرب العراقية الإيرانية، ثم حرب الخليج الأولى والثانية وحتى وقتنا الراهن.[1]

5- الموقف المؤيدة لقضايا الأمة العربية والإسلامية:

إن الموقف الإيراني المؤيد والداعم لنضال الشعب العربي العادل، دفع بالعلاقات السورية- الإيرانية إلى مرحلة التنسيق وتبادل الآراء حول قضايا المنطقة والعالم العربي والإسلامي، لأنها قامت على إدراك مشترك للأخطار التي تهدد مجمل القضايا العربية والإسلامية، كما قامت على تطابق وجهات النظر والمواقف حيال أهم القضايا ومنها:[2]

أ- الأطماع الإسرائيلية في التوسع والهيمنة.

ب- الاجتياح العراقي للكويت.

ج- الوضع في منطقة الخليج العربي.

د- الحلف الإسرائيلي- التركي

هـ - التقارب الإيراني- العربي.

---

[1] - **العلاقات السورية الإيرانية**، معلومات دولية، دمشق: مركز المعلومات القومي، ع 5، أيار 1999.

[2] - **صحيفة الثورة**، العدد الصادر في 31/ آب/1989.

و- وحدة الموقف الإسلامي.

أثر النظام العالمي الجديد على العلاقات السورية- الإيرانية

عرفت العصور القديمة سيطرة الممالك القوية على الضعيفة فكان منها الإمبراطورية المقدونية التي أسسها **الاسكندر** والتي لم تعش طويلاً فانقسمت إلى ممالك ودول، وعلى خطى تلك الإمبراطورية قامت إمبراطورية الرومان، لكنها ما لبثت أن انقسمت إلى غربية وشرقية، وقد احتكت هذه الإمبراطورية بدولة الفرس بالشرق ثم اصطدمت بالدولة الإسلامية التي شكلت فيما بعد القطب الأهم ولمدة ليست بالقصيرة.

ولو انتقلنا إلى القرن العشرين لوجدنا الصراع على أشده بين الدول الاستعمارية فيما بينها على اقتسام المستعمرات، ولم تستطع التحالفات والاتفاقيات أن تحول دون وقوع حرب طاحنة (سميت بالحرب العالمية الأولى) والتي أدت إلى التفكير بضرورة وجود قوة تنظم العلاقات الدولية وتمنع اللجوء إلى الحرب كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، فكان أن أنشئت عصبة الأمم التي مثلت الدول الاستعمارية ذاتها فلم تستطع أن تحقق شيئاً من المهمة التي أنيطت بها فكانت الحرب العالمية الثانية أكبر من الأولى وأشد ضراوةً وأفدح خسارة وضرراً، فانتهت عصبة الأمم لتحل محلها هيئة الأمم المتحدة.

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين قيام عدد من المنظمات الدولية والإقليمية التي كانت تهدف إلى تنظيم علاقات دولية ضمن أطر تؤدي إلى تخفيف حدة القطبية الدولية المتمثلة في الدولتين العظميين آنذاك وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وكانت منظمة دول عدم الانحياز التي تنتمي إليها سورية وإيران هي المنظمة الوحيدة التي اعتقد الكثيرون أنها عملت على تخفيف حدة المواجهة بين القطبين خلال ما عرف بالحرب الباردة.

وظهرت متغيرات دولية جديدة بعد الثمانينيات من القرن الماضي، وكان موقف سورية وإيران من أكثر المواقف تطابقاً تجاه هذه المتغيرات.

إن سياسة إعادة البناء التي نادى بها الزعيم السوفيتي **ميخائيل غورباتشوف** في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي كانت قد مهدت الطريق لتخفيف حدة المواجهة التي كانت قائمة بين المعسكرين طيلة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يمض وقت طويل حتى باءت تجربة الإصلاح بالفشل، الأمر الذي أدى إلى انهيار المعسكر الشرقي وتفككه، وبذلك انتهت الحرب الباردة ليعلن البدء عن مرحلة جديدة من ملامح النظام الدولي هو أحادية القطبية.

وبكلمة أوضح فقد تزعم العالم نظام عالمي جديد روجت له الولايات المتحدة عبر مؤسساتها الإعلامية عن طريق عدد من الأطروحات السياسية والاقتصادية التي حدثت في تسعينيات القرن الماضي وقد تلمس القائد الراحل **حافظ الأسد** بوادر ظهور النظام العالمي الجديد وحذر من مخاطر عدم تقيده بالشرعية الدولية قائلاً: "نتمنى أن يقوم نظام عالمي على أساس من الشرعية والعدل والمساواة بين الشعوب كافة".[1]

وكان من أبرز إفرازات هذه المرحلة نشوب حرب الخليج الثانية 1991 التي اشتهرت بحرب تحرير الكويت حيث لم تفلح حرب الخليج الأولى(1988-1980) من تحقيق مطامع أمريكا في الهيمنة على منابع النفط الأساسية تمهيداً للسيطرة على العالم، فكانت حرب الخليج الثانية الذريعة التي مكنت الولايات المتحدة من قيادة العالم لإخراج العراق من الكويت والاستقرار هناك والتحكم بمنابع النفط الرئيسة وبالتالي التمهيد لحرب الخليج الثالثة 2003.

حرب الخليج الثانية والعلاقات السورية- الإيرانية

قام العراق بغزو الكويت في 2/8/1990، وعلى الفور قام الرئيس الراحل **حافظ الأسد** ببذل جهود حثيثة لتطويق هذا الموضوع الخطير، فتم عقد مؤتمر القمة العربية في 10/8/1990، حيث أدان المؤتمر العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وطالب بإعادة

[1] القيادة القطرية، سلسلة الإعداد الحزبي رقم 21، متغيرات المرحلة الراهنة، ص4.

النظام الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي وتأكيد سيادة الكويت وقد أوضح الرئيس **الأســـد**: "أن ما يحدث في الخليج مؤلم محزن لكل عربي. إن الخلافات العربية كان يجب أن تحل بالحوار لا بالنار، فعملية اجتياح العراق للكويت وفقاً للمنظور العراقي هي عملية تصـحيح تاريخي، لأن الكويت كما قالوا: " كانت جزءاً من العراق"...، إن سـورية ترى أن تصـــحح ما اعوج من التاريخ العربي أمر مطلوب ومرغوب فيه ولكن ليس بالفرض ولكن بمشـــاركة الأطراف في الرؤية والفعل، وألا يكون الأمر اعوجاجاً آخر أضـــيف إلى اعوجاج سابق".

وكان لا بد من تدارس هذه الأزمة الخطيرة مع الجارة إيران حيث ختمت زيارة الرئيس **الأسد** لطهران بتاريخ 22/9/1990 التي استأثرت نتائجها باهتمام الصحافة العربية والإيرانية فقد وصـــفت صـــحيفة الثورة التي نقلت اهتمامات الصـــحافة العربية والإيرانية أن المباحثات السورية الإيرانية تسمو لمرتبة الحدث الدولي الكبير لكونها تبحث عن صيغة لمواجهة الكارثة التي تحيط بالأمة العربية والعالم الإســـلامي نتيجة الغزو العراقي للكويت باعتباره أدى إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة كما وفر الذريعة اللازمة للوجود الأجنبي.

لقد اتخذ الرئيس **الأســد** آنذاك خطوة قومية حين وجه عبر الأثير رســالته التاريخية في 12/1/1991 إلى الرئيس العراقي، قائلاً: "ليكن انســـحاب العراق من الكويت مقدمة لجو جديد... نقف فيه صـفاً واحداً و قوة واحدة في وجه كل من يهدد أرضـنا ومصـالحنا وكرامتنا ومصيرنا.

لكن العراق لم يستجب للنداءات العربية والدولية ولم يسحب قواته من الكويت مما أفسح المجال لتشـــكيل قوات تحالف دولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية عملت مجتمعة على إرغام القوات العراقية على الخروج من الكويت والاستسلام لقوات التحالف، لقد تزعّمت الولايات المتحدة لقوى التحالف من أجل تحرير الكويت من الغزو العراقي وهي ذريعة التي مكنت

الولايات المتحدة من السـيطرة على منابع النفط الخليجية، ومنذ ذلك الوقت أصـبح بإمكان الولايات المتحدة فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية، بل وإعلان الحرب على من تشاء من دول العالم، فهي القوة الأعظم والقطب الأوحد المهيمن على العالم، وكان رد الفعل العربي على بقاء القوات الأجنبية هو "إعلان دمشق".

إعلان دمشق والعلاقات السورية- الإيرانية

بعد أسبوع واحد من تحرير الكويت، وبتاريخ 6/3/1991 تم توقيع إعلان دمشق بغية الإسراع بملء الفراغ الأمني الذي ترتب على العدوان العراقي، ولعدم ترك الساحة خالية لأي طرف يرغب في ترتيبات أمنية من منطلق استيعاب تجربة العدوان العراقي وما نجم عنها من تداعيات عربية وإقليمية ولقد اتخذ "إعلان دمشق" الذي ضم دول الخليج الستة إضافة إلى سورية ومصر أو ما يعرف بصيغة (6+ 2) قراراً بترك الباب مفتوحاً أمام انضمام أية دولة عربية للمشاركة في تجمع "إعلان دمشق".[1]

إن إعلان دمشق مشروع عربي لاستيعاب الأمن في المنطقة، ومن مبادئه التأكيد على حسن الجوار، والالتزام بتسوية أي نزاع بالطرق الودية، واحترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الاقتصادية وباعتبار أن إيران دولة من دول الخليج الست فقد أبدت رغبتها في أن يكون لها دور في أمن المنطقة رغبة منها في الاقتراب من الدول العربية.

كذلك، مكن "إعلان دمشق" سورية من أن تكون الجسر الذي يعمل على وصل أي انقطاع قد يحدث في العلاقات العربية- الإيرانية، والإيرانية- الخليجية بشكل خاص، وكما استطاعت دمشق في حرب الخليج الأولى (1980- 1988) من أن تمنع توسع الحرب إلى حرب عربية- فارسية، استطاعت أن توطد التعاون بين الدول العربية وإيران للعمل على توطيد أمن المنطقة ضد القوات الأجنبية، وبالتالي الالتزام بوحدة أرض كل دولة من دول المنطقة،

[1] - **بعدراني**، عبد الحفيظ(2004)، **واقع وآفاق العلاقات السورية- الإيرانية**، مرجع سابق، ص96 .

فكانت زيارة الرئيس الإيراني **هاشمي رفسنجاني** إلى دمشق بتاريخ 27/4/1991 إذ حرص على أن يلتقي بالرئيس **حافظ الأسد** لتدارس العلاقات السورية- الإيرانية بشكل خاص والعربية- الإيرانية بشكل عام، وألقى الرئيس **حافظ الأسد** كلمة في مأدبة العشاء قال فيها:[1]"إن ما أصاب العراق والكويت يؤلمنا ونحن مع شعب العراق في معاناته، ومع شعب الكويت في جهوده للتعويض عما حل به وببلده، ونعارض أي مساس بوحدة العراق أرضاً وشعباً كان موقف سورية وإيران واضحاً من هذه الحرب التي كانت حرباً أمريكية بأهدافها ونتائجها لاحتلال الكويت بدلاً من العراق، حيث كان هناك شبه إجماع في الصحافة العربية والإيرانية على أن إعلان الحرب على العراق لم يكن أكثر من: (إعلان حق أريد به باطل)،إنها حرب مؤلمة كان المستفيد الوحيد منها هو القطب الأوحد الذي هيمن على العالم قاطبة واعتبر إخراج العراق من الكويت بحرب تدميرية نصراً له، بينما كان يمكن إخراجه منها بأساليب غير تدميرية، لقد اهتمت الولايات المتحدة بالكويت، ولم تهتم بالحرب العراقية- الإيرانية التي راح ضحيتها مليون قتيل على يد آلة الحرب التدميرية الغربية، التي حرضت العراق قبل عشر سنوات للقضاء على إيران الثورة من جهة وإنهاك العراق مادياً وبشرياً من جهة ثانية وانشغالها عن قضية العرب والمسلمين الأولى (القضية الفلسطينية) تحت ذرائع واهية، كما أن الولايات المتحدة لم تأبه لآلاف الفلسطينيين الذي يقتلون في فلسطين على يد الإسرائيليين، وتناست العدوان الإسرائيلي في حزيران 1967 على الدول العربية، التي ما زالت أرضها محتلة حتى الآن، ولكن النفط العربي في الكويت والخليج أيقظ ضمير القوة الأعظم لأنه الذي يغذي عروقها وهو أغلى بكثير من وجهة النظر الإمبريالية والصهيونية العالمية من الدم الفلسطيني".

ونذكر بالموقف السوري الذي تجلى بالكلمة التاريخية التي أذاعها الرئيس الراحل **حافظ الأسد** إلى العراق لمنع هذه (الحرب) الكارثية وكانت قد نبهت العراق والعرب إلى الأخطر والأهم ووضعت اليد على موطن الجرح لتكون بلسما له من تركه ينزف.

---

[1] - **بعدراني**، عبد الحفيظ(2004)، **واقع وآفاق العلاقات السورية- الإيرانية**، مرجع سابق، ص97- 98.

كما تجلى الموقف الإيراني بما قاله الرئيس **رفســـنجاني** في أول رد فعل لإيران أثناء حرب الخليج الثانية ومما قال: "إننا حياديون وضـد وجود القوات الاسـتخبارية في المنطقة ولا نسمح باستعمال أراضينا لأي طرف، ولا نرى في الوقت الحاضر ما يمس مصالحنا، وعندما تمس مصالحنا فإننا نرد بقوة".[1]

وتبعا لذلك، فقد حمل التلفزيون الإيراني الرســمي في نشــراته الناطقة بالفارســية على أمريكا وحلفائها، كما عبرت الصــحف الإيرانية عن ضــرورة تحرير الكويت وانســحاب العراق منها.

وفي 28/2/1992 تمكنت الولايات المتحدة من الهيمنة وفرض شـــروطها على بقية الأطراف وهذا ما أكده لاحقاً الرئيس الأمريكي **جورج بوش** الأب بقوله: "حرب الخليج كانت المحك الأول للنظام العالمي الجديد" كما أكد في خطاب لاحق أركان النظام العالمي الجديد وهي:

تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والتضامن الدولي في مواجهة العدوان، والعمل على تخفيف مخزونات الأسلحة وإخضاعها للسيطرة ومعاملة الشعوب معاملة عادلة.[2] وفي الحقيقة فإن تفكك الاتحاد الســوفييتي والنصــر الذي خططت له الولايات المتحدة وحصــلت عليه في الخليج جعل الساحة مهيأة لها، مما حدا بالساسة الأمريكيين إلى إلصاق كل عمل يقومون به بالنظام العالي الجديد، فعندما يتعلق الموضوع بمصالح حيوية لهم فأنهم يسخرون هذا النظام لخدمة مصـــالحهم أما إذا كان الموضـــوع لا يتعدى أموراً لا تمس مصـــالحهم (القضـــية الفلسـطينية) فيلزمون الصـمت أو التشـاور مع الأطراف الأخرى، وهذا أدى إلى اعتماد مذهب التدخل المحدود وكذلك مبدأ التدخل الانتقائي الذي تحدث عنه وزير الدفاع الأمريكي الأســبق **لي اســـبن** و ذلك بتحديد ما هو حيوي للنظام العالمي الجديد، وبذلك يرى الباحث أن مذهب

[1] – **بعدراني**، عبد الحفيظ(2004)، **واقع وآفاق العلاقات السورية– الإيرانية**، مرجع سابق، ص100.

[2] – **بعدراني**، عبد الحفيظ(2004)، **واقع وآفاق العلاقات السورية– الإيرانية**، مرجع سابق، ص101.

التدخل الانتقائي ما هو إلا نازية مغلفة بورق السـلفان، **فهتلر** قال بالمجال الحيوي والنظام العالمي الجديد يكرس مبدأ التدخل الانتقائي.

والحقيقة أن ما شهده العالم في تسعينيات القرن العشرين هو أقرب إلى وصف الفوضى الدولية منه إلى أي وصف آخر، فالصراعات العرقية في دول شرق أوروبا والمنازعات التي قامت بين أرمينيا وأذربيجان، وتمكن كوريا الشمالية من إنتاج الأسلحة النووية بل إفصاحها من حين لآخر عن مظاهر للتمرد على القطب الأوحد فضلاً عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الولايات المتحدة نفسها وقيامها بدور الشرطي في العالم تحت شعارات وتسميات مختلفة مثل دخول الصومال، كل ذلك دعا إلى ظهور دول ترفض الهيمنة الأمريكية وتدعو إلى المشاركة في نظام عالمي متعدد الأقطاب. وبهذا الصدد ذكرت الصحف السورية والإيرانية أن الرئيس **محمد خاتمي** أكد معارضة إيران والدول الأوروبية لعالم أحادي القطب هو أكثر خطورة من العالم بقطبين داعياً دول العالم إلى العمل على ضمان مصالحها في مواجهة القوى الكبرى التي تعمل على فرض وجهات نظرها وشدد على ضرورة أن تعمل حركة عدة الانحياز على تعزيز التضامن فيما بين دولها وأن تكون أكثر فاعلية في الدفاع عن حقوق الدول الأعضاء، وهكذا فقد ظهر على الساحة الدولية رؤوس ترفض القطبية وتسعى إلى عالم متعدد الأقطاب ومنها:الصين، روسيا، اليابان، المجموعة الأوروبية، والشراكات الدولية.[1]

ومما يرجح أن العالم الإسلامي مرشح لأن يكون أحد الأقطاب الرئيسة في القرن الحادي والعشرين ما ذكره الأكاديمي الروسي **غينادي زيوغانوف** في كتابه (العولمة والعلاقات الدولية) إذ يتوقع الكاتب أن العالم سيشهد مجموعة من اللاعبين الأساسيين الكبار على الساحة وهم: روسيا– الصين– أوروبا المتحدة– العالم الإسلامي– الهند.

[1] – **بعدراني**، عبد الحفيظ(2004)، **واقع وآفاق العلاقات السورية– الإيرانية**، مرجع سابق، ص104– 106.

ويرى **زيوغانوف** أن رأس المال يندفع الآن بقوة نحو السيطرة العالمية ويفرض على البشرية عولمة على الطريقة الأمريكية، ولكن على القوى التقدمية والديمقراطية أن تتوحد وتنقذ العالم من السيطرة الأمريكية.

التعاون الاقتصادي بين سورية وإيران

إن تطور العلاقات السورية– الإيرانية شمل كل الجوانب الاقتصادية والثقافية وتترجم من خلال مجموعة من الاتفاقيات التجارية والثقافية بين البلدين، كما أن المستشارية الثقافية الإيرانية تعد أنشط مستشارية تعمل في العالم العربي.

غدت إيران وبعض الدول الأخرى كفنزويلا مثلاً، ملاذاً للاقتصاد السوري، فبعد إغلاق الباب الأوروبي والحصار الأمريكي، باتت الخيارات محدودة أمام اقتصاد آخذ في النمو ويتطلع إلى تحقيق درجة من الاستقرار، يكون الخلاص في تكتل إقليمي وقد لا يكون، لكن المؤشرات تدلّل على أن شيئاً ما سيحصل على الصعيد الاقتصادي بين سورية وإيران. لقد شهد عقد التسعينيات من القرن الحادي والعشرين نمواً مطّرداً لكلا الاقتصادين، وشمل هذا النمو مختلف المجالات والمستويات، فأبرز النقاط التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار كمحطة أساسية لقراءة واقع الاقتصادين تتمحور حول توجه كلا البلدين نحو تشريعات قانونية حديثة تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي لحقت ببنى الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي وعلى اعتبار أن التشريعات القانونية تعد المركز الأساس والرئيس في دورة تفعيل الاقتصاد الوطني، فعلى سبيل المثال أدّت بعض التشريعات القانونية الحديثة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بزخم كبير في كلا البلدين مما أدّى إلى إنعاش مجمل مجالات الاقتصاد، كذلك أسهمت تلك التشريعات بوضع ملامح جديدة لأشكال ومضامين عمل القطاع الخاص باعتباره ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد الوطني الحديث، ولا تزال تلك التشريعات في طور التحديث تأخذ مجالها الأرحب في حقل الاقتصاد الوطني على الرغم من وجود بعض المعوقات البيروقراطية. ومع

هذا تبقى الوجهة العامة السائدة في كلا الاقتصادين تنحو في اتجاه الإبقاء على سيطرة الدولة على مجمل أنشطة الاقتصاد الوطني مع إعطاء هامش معين للقطاع الخاص يكبر أو يصغر تبعاً للمجال الذي تحدّده الدولة مسبقاً، ومع كل التطوّرات التي لحقت بالتشريعات القانونية وهوامش الحركة الجديدة التي فتحت المجال للقطاع الخاص، تبقى الدولة تدير الاقتصاد الوطني وتمتلك الحصة الأكبر من المؤسسات الوطنية الإنتاجية مع اتجاهها في الوقت نفسه إلى إعطائها القطاع الخاص حيّز المبادرات الاقتصادية في بعض المجالات في حقل التجارة الخارجية وبعض أوجه الصناعة، ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن الدولة في كلا البلدين قد سمحت وعبر تشريعات قانونية حديثة إلى ولادة مؤسّسات خاصة في قطاع التأمين والمصارف والبنوك، وهذا مؤشر على أن حركة القطاع الخاص ستأخذ فاعليتها وقوتها في الاقتصاد الوطني، أما على صعيد الفوارق فهناك نقاط تمايز واختلاف بين كلا الاقتصادين، وهذا التمايز مردّه عائد لمكوّنات كلا الاقتصادين، فالاقتصاد الإيراني على العموم محرّكه الأساس العائدات المالية التي يدرّها النفط وهو الذي بدوره يساهم في ولادة ونمو القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتجارة والزراعة، فهذه العائدات النفطية تشكل 85 % من الدخل القومي، أما الاقتصاد السوري فهو بدوره يعتمد بالدرجة الأولى والأساس على قطاع الزراعة والمنتجات الزراعية المصنّعة والتي تعدّ عصب الاقتصاد السوري، في حين تبقى المجالات الأخرى مجالات ملتحقة في هذا العصب على الرغم من وجود المشاريع الصناعية الحديثة والمستحدثة.

وأمام تلك السمات المشتركة والفوارق تبقى التجارة العنوان الأساس في العلاقات التجارية بين البلدين. فقد بلغ بمستوى تطور العلاقات السياسية بين البلدين أو إذا ما قيست بحجم التبادل التجاري في العام 2004 (2909.5) مليون ليرة سورية،[1] وعلى الرغم من أن هذه النسبة تعدّ متواضعة إذا ما قيست بحجم التبادل التجاري بين دمشق وأنقرة إلا أنها تبقى مؤشراً

[1] – الاقتصاد الإيراني ملاذ ومكمل وشريك قد يغني عن الحلفاء. مجلة الاقتصاد السورية، في 26 كانون الأول 2006.

على بدء علاقات تجارية متينة بين البلدين، وفي نظرة عامة للاتفاقيات ومذكّرات التفاهم التي وقّعت بين البلدين يلاحظ وجود عملية واعية لمجمل هذه العلاقة، حيث قامت دمشـق وطهران بتوقيع عدد من الاتفاقيات ومذكّرات التفاهم، نذكر على سـبيل المثال الاتفاقية التي وقّعت بتاريخ 24/9/1990، حيث طال هذا التوقيع اتفاقاً طويل الأجل حول التعاون الاقتصـادي والتجاري لمتابعة علاقات التعاون الاقتصـادي والعلمي والفني بينهما، واتفاقاً حول عمل شـركات المقاولات والإنشـاء السـورية والإيرانية في البلد الآخر، واتفاقاً حول إنشـاء شـركات مشـتركة للاسـتثمارات والمقاولات، واتفاقاً حول التعاون العلمي والفني، واتفاق بين هيئة تخطيط الدولة ومؤسسة الخطة والميزانية حول تبادل الخبرات في مجال التخطيط.

أما المرحلة الثانية من الاتفاقيات فقد تم التوقيع عليها في 20/8/1996، وقد دخلت حيّز التنفيذ بتاريخ 1/1/2002، نصّ هذا الاتفاق على منح سـلع البلدين معاملة غير تمييزية ذات المنشأ الوطني، كما نصّ على تشجيع الطرفين للاشتراك في المعارض والأسواق الدولية والندوات، وإقامة معارض خاصـة في أراضـي الطرف الآخر، كما وُقّع في التاريخ نفسـه اتفاق حول منع الازدواج الضريبي وقد دخل حيز التنفيذ بتاريخ 1/1/2002.

أما المرحلة الثالثة من هذه الاتفاقيات وقّعت بين البلدين بتاريخ 5/2/1998، وشـملت تشجيع وحماية الاستثمارات، لكنها لم توضع موضع التنفيذ بسبب طلب الجانب الإيراني إجراء تعديل على نص إحدى مواده، وقد اعتذرت دمشـق عن تلبية ذلك بعد أن تمّ تصـديق هذا الاتفاق بقانون لديها.

أما المرحلة الرابعة فقد شـملت مذكّرة التفاهم الموقّعة بتاريخ 15/5/1999 وتنص على المسـاعدة الإدارية المتبادلة للتطبيق الصـحيح للقوانين الجمركية ومن أجل التحرّي عن المخالفات ومنعها ومكافحتها، وأخيراً مذكّرة التفاهم الموقّعة في دمشـق بتاريخ 14/5/2003

حول إنشـاء لجنة سـورية إيرانية مشـتركة لدراسـة سـبل تحرير التبادل التجاري والتدريجي بين البلدين.

كما جاءت اجتماعات اللجنة العليا السـورية الإيرانية المشـتركة في دوراتها المتعددة استكمالاً للخطوات التي قطعها البلدان سابقاً في مجال تعاونهما الاقتصادي والتي أسهمت في زيادة حجم الاستثمارات المشتركة في سورية لتصل إلى مليار ونصف المليار دولار منها950 مليون دولار في القطاع الصناعي.[1]

يسـتدل من خلال الخط البياني العام للاتفاقيات، ومذكّرات التفاهم المعقودة بين البلدين أن هناك تطوّراً ملحوظاً في تعميق العلاقة الاقتصادية بينهما، ويلحظ أيضاً وجود إرادة جامحة بين الطرفين من خلال هذه الاتفاقيات لإقامة علاقات اقتصـادية راسـخة بينهما عبر معرفة اقتصاديات البلدين معرفة دقيقة تؤمّن نمو علاقات اقتصادية متوازنة، ويلحظ أيضاً من خلال مذكّرة التفاهم الأخيرة أن البلدين على أبواب توقيع اتفاقية تجارية كبرى تلحظ مختلف أوجه العلاقات الاقتصـادية بينهما في ظل وجود مؤشـرات فعلية في هذا المجال، فالاسـتثمارات الإيرانية في حقل الصناعة على الأراضي السورية قد بدأت تأخذ منحى تصاعدياً، حيث بلغت المشـاريع الإيرانية في سـورية (100) مشـروع كمعمل الإسـمنت في حماه الذي أنجز منه 80 % إلى حد الآن، وبطاقة مليون طن سنوياً، إضافة إلى مشروع العشرة صوامع ومشروع إنتاج السـيارات ومحطات الكهرباء وإعادة تحديث المصـفاة والمحطة الحرارية، أما ذروة العلاقة الاقتصـادية بين البلدين فقد بلغت حداً متطوّراً حيث تمّ التوقيع على عدد من الاتفاقيات

[1] – **أبو ناصر**، عدنان(2010)، **العلاقات السورية ـــ الإيرانية.. انتصارٌ للقضية الفلسطينية**، الوحدة الإسلامية، السنة التاسعة، ع99، آذار، ص13.

ومذكّرات التفاهم بتاريخ 27/9/2006 لإنشـاء مدينة صـناعية في حسـياء تبلغ مسـاحتها (80.000) متر مربع وتضم صناعات استراتيجية ثقيلة مثل: معمل لصناعة الحديد والصلب بطاقة (800.000) طن سـنوياً، ومحطة لتوليد الكهرباء بطاقة (800) ميغا واط، ومعمل زجاج مقسّى، ومعمل لتصنيع الآلات، ومعمل لمحوّلات الكهرباء ومعامل إسمنت وغيرها من الصناعات، كما تمّ التوقيع أيضاً على عقد بين شركة أميران الإيرانية والمؤسسة العامة للنقل الداخلي ينص على تزويد سورية في المرحلة الأولى بـ (1200) باص، حيث سيتم توريد هذه الباصات في العام (2008) لتعمل في دمشق كمرحلة أولى ثم يتم تعميمها على كل المدن السورية لتصل (5000) باص في مراحل لاحقة، وجرى التوقيع أيضاً على اتفاقية لتأسيس مصرف صناعي تنموي مشترك بين البلدين برأس مال يصل إلى (200) مليون دولار، كما تمّ التوقيع على مذكرة تفاهم بين المؤسسة العامة للإسكان وشركة إيرانية لإنشاء (45000) وحدة سكنية، و(5000) فيلا في مدينة عدرا بريف دمشق تتضمن جميع وسائل الراحة والصحة والبيئة اللازمة في خدمة التجمّع السكني الذي يتوقع أن تضم نحو (300.000) مواطن.

ومع استعراض مجريات العلاقات الاقتصادية بين البلدين يستدل على أن تلك العلاقة ستأخذ زخماً كبيراً مع وجود مؤشرين أساسيين يقودان حركة هذه العلاقة ويوجهانها، المؤشر الأول ويتعلق بالاقتصاد الإيراني، حيث أسهمت الطفرة النفطية في السنوات الثلاث الماضية إلى إيجاد فائض مالي كبير تحاول طهران أن تجد له مكاناً في حركة استثماراتها، وسورية بالنسبة لها أحد أهم الأماكن الآمنة، أما المؤشر الثاني فيتعلق بالاقتصاد السوري، حيث بدأت قطاعات واسعة من هذا الاقتصاد بالنمّو نتيجة توجهات الدولة الاستراتيجية في تشجيع الاستثمار، حيث أسهمت التشريعات والقوانين في خلق فرص جديدة في بنية الاقتصاد السوري، ومع وجود هذين المؤشرين الاقتصاديين تبقى العلاقات السياسية المتينة بين البلدين والرغبة الجامحة هي المحرك الأساس التي تدفع بالعلاقات الاقتصادية إلى مزيد من التقدم خدمة لمصالح كلا البلدين على قاعدة التكامل الاقتصادي.

ومع كل ذلك لم ترغب سورية بأن تضع بيضها كله في السلة الإيرانية، لذلك ما أن وجدت الباب التركي مواربا حتى اندفعت باتجاه تعزيز العلاقات وفتح هذا الباب على مصراعيه، فعمدت إلى توقيع العديد من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية مع الجانب التركي، كما أنها تجاوبت مع كل المحاولات الرامية إلى إصلاح علاقاتها مع الدول العربية التي توصف بالاعتدال، فتحسنت العلاقات بشكل كبير مع العربية السعودية. ومع ذلك فلم تجد سورية بديلاً للتحالف مع إيران وخصوصاً من الناحية العسكرية والاستراتيجية، بعد أن أوصدت كل أبواب التسلح الأخرى أمامها.

موقف سورية وإيران من الاحتلال الأمريكي للعراق

لقد أصبح الشأن العراقي مصدر خلاف ما بين سورية وإيران حيث وقفت سورية بقوة ضد الغزو الأميركي لبغداد، وهي متهمة بتسريب السلاح لمجموعات عسكرية تستهدف القوات الأميركية، كما أنها تستقبل قوى معارضة للحكومة العراقية الحالية المدعومة أميركيا.

فيما أن إيران التزمت ما سمي بالحياد الإيجابي وسهلت الوجود الأميركي في العراق حيث انخرطت القوى العراقية الشيعية المؤيدة لها في العملية السياسية التي نشأت في ظل الوجود العسكري الأميركي.

إن التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الدولية إبان الحرب الأمريكية على العراق قد عكست انقساماً في الرأي واختلافاً في الرؤية وتبايناً في المواقف. وقد كان موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية معارضاً للحرب حيث كانت تعي تماماً خطورة الحرب على العراق وتداعياتها السلبية على أوضاعها الأمنية والاقتصادية والداخلية ولكنها في نفس الوقت كانت مدركة عدم قدرتها على التأثير سلباً أو إيجاباً على قرار الحرب ضد العراق لأنها لا تملك شيئاً لمنعها وأن أفضل ما تستطيع فعله في هذه الظروف العمل على ألا تكون الهدف الثاني

بعد العراق وعلى التخفيف من آثار هذه الحرب على اقتصادها وأوضاعها الأمنية معربة عن طبيعة الأهداف الأمريكية للحرب. ومن هنا كانت إيران قد نجحت حتى الآن من اتقاء شر تلك الحرب، فقد عملت على إغلاق الحدود العراقية الإيرانية في خطوة يمكن اعتبارها وقائية منعاً لحصول ثغرات قد تعطي الطابع بدعم سياسي للحرب، كذلك اعترافها بمجلس الحكم الانتقالي بعد أن أبدت حسن نوايا تجاهها مترجمة بذلك سياسة حسن الجوار التي تحرص عليها وإعلانها عن مساعدتها في بناء العراق ومساعدة شعبه وأعربت في الوقت ذاته عن موقفها الرافض للاحتلال الأمريكي في العراق من باب إيديولوجي ومبدئي على ضرورة ترك الشعب العراقي يقرر مصيره بنفسه وإشراف الأمم المتحدة على ذلك وكذلك دخولها إلى دعم خط المقاومة وعدم تحويل الساحة العراقية إلى ساحة مواجهة لها من قبل مجاهدي خلق.

إن سبب وقوف إيران إلى جانب العراق في الوقت الراهن يعود إلى رغبة إيران بعدم وقوع بغداد تحت السيطرة الأمريكية، مما يجعل إيران تقع بين كماشة عسكرية وسياسية تهدد وحدة إيران الجغرافية السياسية.

كما أكدت سورية من جديد مواقفها الثابتة الرافضة للحرب والعدوان داعيةً لوقفه وانسحاب القوات المعتدية، كما أوضحت سورية أن خيارها هو الشرعية الدولية والتضامن مع الشعب العراقي ضد العدوان، فالمطلوب من كل العراقيين في مختلف التنظيمات والتجمعات الوطنية العراقية التي تعمل معا في إطار موحد متجاوزة كل ظروف الماضي وسلبياته من أجل تحرير العراق من المحتل، ومن أجل أن يقرر الشعب العراقي مصيره بنفسه دون أي تدخل من الخارج لترسيخ حكم ديمقراطي تعددي يستوعب كل الأطياف التي يتكون منها العراق ومن أجل عراق يعيش أبناؤه بحرية ومساواة في الحقوق والواجبات وتؤكد سورية على مواصلة التحرك الشعبي العربي لتعبئة الرأي العام بحقيقة ما يهدف إليه المعتدون وللوصول إلى جبهة عربية شعبية متراصة تدعم العراق، ولا تخفى الجهود التي يبذلها الرئيس السوري

بشار الأسد من خلال اتصالاته مع مختلف دول العالم وأحاديثه وتحركاته على كافة الصعد من أجل وقف الحرب وانسحاب القوات الأجنبية من العراق وحل المسألة العراقية من خلال الشرعية الدولية.

كما تناضل سورية في الدفاع عن الهوية الثقافية لأمتنا وبناء مستقبلها المتقدم واستعادة دور أمتنا العربية في مسيرة الحضارة الإنسانية، والتنسيق السوري- الإيراني بهذا الشأن حيث أشار الرئيس **خاتمي** إلى: "أن حضور السيد الرئيس **بشار الأسد** الى طهران في هذا الظرف الخطير، إن دل على شيء فإنه يدل على التقارب بين البلدين وعلى العزيمة والبرنامج الموجود لدى كليهما في مجال تبادل وجهات النظر والآراء في جميع المجالات"، وقد حددت سورية وإيران الآثار السلبية لهذه الحرب العدوانية بما يلي:

1- إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.
2- الهيمنة المطلقة للغرب على العرب.
3- تطويق كامل لإيران بعد اخضاع الدول العربية للاحتلال العسكري.
4- هيمنة مطلقة لإسرائيل على مقدرات المنطقة.
5- تطويق كامل لسورية من أجل الرضوخ الكامل للشروط الأمريكية والإسرائيلية.
6- الضغط على الدول التي لا تسير في فلكها مثل إيران وسورية نظراً لدورهما المؤثر في عدد من الملفات الشائكة وخاصة الملف اللبناني والفلسطيني.

مؤتمر أنا بوليس والعلاقات السورية الإيرانية:

حضور سورية مؤتمر أنا بوليس شكل لجهات كثيرة منصة انطلاق لبدء حملات إعلامية تهدف إلى زرع التشكيك بمستقبل العلاقات السورية- الإيرانية, مع إدراك هذه الجهات طبيعة العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، التي اكتسبت عمقها ومصداقيتها مع مرور الزمن,

وأن هذه العلاقات تعرضـــت لضـــغوط ومراهنات كثيرة لكنها ظلت تتجذر عميقاً في حياة البلدين.

رؤية كل من إيران وســورية لمؤتمر أنا بوليس لا تتناقضـــان في حقيقتهما, فكل منهما كان يرى أن هذا المؤتمر لن يتمخض عن نتائج إيجابية كبيرة تصـب في مصـلحة حل شـامل وعادل, وإذا كان الرئيس **بوش** يريد من هذا المؤتمر تســليط الضــوء عليه من جديد في زمن هزائمه وانتكاساته..فإن حضور سورية المؤتمر كان انتصاراً لصمود سورية وتمسكها بثوابتها ومنطلقاتها على مدى سـنوات بالرغم من كل الضـغوط التي تعرضـت لها, فإدارة **بوش** أرادت عزل سـورية وتجميد دورها منذ سـنوات وبخاصـة بعد احتلال العراق, ولكن صـلابة الموقف الســوري في وجه كل أنواع التهديد والعزل والحصـــار أكد أن ســورية كانت وســتظل الدولة المحورية, ونقطة الارتكاز لأي حل أو تحرك في المنطقة, وعزلها أو تضـــمير دورها مســـألة مستحيلة.

إيران تعرف أبعاد وأهداف توجه ســـورية إلى المؤتمر, وأن ذهابها جاء لتأكيد مجموعة الثوابت والمنطلقات التي تشكل جوهر السياسة السورية, وأن محاولات العزل والإقصاء من قبل أمريكا وإسـرائيل وأطراف تدور في فلكهما باءت بالفشـل, وحضـور سـورية هو نجاح للمواقف الإيرانية والسورية معاً ولنهج المقاومة والتصدي في لبنان وفلسطين وفي كل مكان من الأرض العربية.

وكان تقرير **بيكر هاملتون** قد أكد أهمية الحوار مع ســـورية, ولكن إدارة **بوش** ظلت تكابر وتتجاهل هذا التقرير, ودعوة ســـورية إلى المؤتمر جاء على خلفية هزائم إدارة **بوش** في العراق وفي فلســطين وفي لبنان وفي إدارة أزمة الملف النووي الإيراني, كل ذلك مكن ســورية من فرض شروطها على هذا المؤتمر, ومجرد فرض موضوع الجولان على أجندة المؤتمر يعد انتصـاراً لسـورية على الصـعيدين المعنوي والسـياسـي, ورضـوخ أمريكا للشـرط السـوري يتلاقى

مع رؤية وصـــلابة الرؤية المشـــتركة للتحالف الســـوري- الإيراني وليس غير ذلك, وأي قراءة تناقض ذلك هي قراءة تشكيكية وذات أهداف بغيضة.

إن مرجعيات سورية في المؤتمر تعرفها الدول التي شاركت في المؤتمر, وتعرفها الإدارة الأمريكية جيداً, وهي مرجعيات قومية وعروبية وقانونية, فالجولان سوري ولا مساومة عليه, ولا مســاومة على حبة تراب من القدس والجنوب اللبناني, وحضــور ســورية جاء تأكيداً على هذه المرجعيات التي تتقاطع مع الرؤية العميقة للموقف الإيراني, واســـتناداً إلى تلك الثوابت يمكننا القول: إن العلاقات السورية- الإيرانية ستظل قوية ومتينة لمواجهة أخطار المشاريع الصهيونية الأمريكية.

مستقبل العلاقات السورية- الإيرانية

تربط إيران وســورية روابط وثيقة تاريخية وحضــارية، وتمتد هذه العلاقة في جذورها إلى أعماق التاريخ، فلا شــك أن هذه العلاقة من حيث مكوناتها وأبعادها الاســتراتيجية قد اكتســبت آفاقاً كبيرة في التاريخ المعاصــر خاصــة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشــرين. إذ أن ما يجمع إيران وسورية يتجاوز أضعافاً مضاعفة ما يفرق بينهما.

ويرى **هنري كيســـنجر** أن الولايات المتحدة لا تملك حوافز كافية، أو تهديدات لإجبار ســورية على التخلي عن علاقتها الخاصــة مع إيران التي أصــبحت عنصــراً رئيســاً للســياســة السورية مدة 20 عاماً[1].

وعلى الرغم من وجود اختلاف كمي بين القدرات الديموغرافية والعســكرية والســياســية والاقتصادية بين طرفي هذه العلاقة الوثيقة الأواصر والقائمة على المصالح المشتركة، لم يحل ذلك من إرساء علاقات استراتيجية ذات مردود جيد على طرفيها، والأهم من ذلك أن الخلافات

[1]- **كيسنجر**، هنري(2007)، **العراق: ما يمكن أن يقدمه مؤتمر دولي للمأزق**، على الرابط: www.aawsat.com .

والتوترات التي واجهتها هذه العلاقات جرى حلها في إطار التسامح المتبادل القائم على إدراك كل من دمشق وطهران للثقل الجيوستراتيجي للآخر بطريقة تبادلية.

حيث ينظر الكثيرون إلى العلاقات السورية- الإيرانية كنموذج يحتذى به على صعيد المنطقة حيث يرتبط البلدان بعلاقات سياسية وثيقة منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، ويواصل الطرفان العمل بدأب للرقي بالعلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية حتى تواكب مسار العلاقات السياسية القائمة بينهما، حيث بلغت العلاقات السورية- الإيرانية في هذه المرحلة عنفوان حيويتها وكمال ذروتها في المجالات كافة، وهذا عائد إلى التوافق والانسجام والتناغم في السياسة الخارجية للدولتين في الدفاع عن القضايا المصيرية والمحورية خاصة والوقوف في وجه الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية وضد الامبريالية الأمريكية ومطامعها في المنطقة وتهديدها للأمن الإقليمي والإسلامي، وتعد هذه العلاقات مثالاً يحتذى به على صعيد العلاقات بين دولتين إسلاميتين يحذوهما الأمل في تقدم الشعوب الإسلامية ورفعتها.

آفاق العلاقات السورية- الإيرانية

تتميز العلاقات الإيرانية السورية بذلك البعد في النظر وتفهم لخصوصية مصالح كل منهما ومن أجل ذلك فإن الدولتين تتلاقيان في الكثير من النقاط التي تشكل مصلحة مشتركة لكل منهما، وهي تعد أكثر من النقاط التي يمكن أن ترتب على أنها اختلاف بينها، وهذا منطقي فلا يمكن أن تصل سياستا دولتين إلى التماهي ولكن يمكن أن تتحالفا لتحقيق أهدافهما ومن أجل الدفاع عن أمنهما القومي والإقليمي.

مجالات واتجاهات التنسيق السياسي الممكنة:

يتبين لنا من كل ما تقدم أن المعاناة السورية- الإيرانية من الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية تكاد تكون واحدة حيث كلاهما موضوعان في قائمة أعداء أمريكا ومن

تضـعه أمريكا في هذه القائمة تصـنفه ضـمن قائمة الشـر والإرهاب ومحاربة حقوق الإنسـان ومعاداة الحرية والديمقراطية... الخ، لذلك فإن كلا الدولتين تدعوان بشـــكل دائم وثنائي في المحافل الدولية إلى ما يلي:[1]

1- دعوة المجتمع الدولي لممارســـة دوره الفعال لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة 338، 242، 425، المكتسبة الدرجة القطعية المتعلقة بالصـراع العربي– الإسـرائيلي ضـمن آلية محددة تعيد بموجبه القوات الإسرائيلية الأراضي العربية المحتلة خلال برنامج زمني محدد.
2- دعوة العرب والمسـلمين لدعم الشـعبين العراقي والفلسـطيني بكافة السـبل المادية والمعنوية إلى أن يتم رحيل القوات المحتلة عن الأراضي العربية والعراقية والفلسطينية.
3- تعميق التنسـيق السـياسـي مع دول الجوار العربية والإسـلامية لتشـكيل لجان دائمة لدراسـة المتغيرات الإقليمية والدولية واتخاذ المواقف المشتركة تجاهها.
4- وقف تهافت العديد من الدول العربية والإسلامية لتطبيع علاقاتهما مع الكيان الإسرائيلي.
5- العمل المشـترك مع الدول العربية والإسـلامية لعدم إفسـاح المجال للقوى العظمى والطابور الخامس العمل على تفكيك أي قطر عربي أو إســـلامي تحت أي ذريعة (الإصـــلاح– الإقليمية– الضــرورات البيئية العرقية والمذهبية: وخاصــة لدول مثل: (الســودان– العراق اليمن– اندونيسيا).
6- الانفتاح على الشعب والحكومة التركية لكشف مخططات الصـهيونية والامبريالية الأمريكية لتركيا لتخليصـها من براثن الصـهيونية التي تستهدف العرب والمسلمين ولا تستبعد تركيا.
7- دعم لبنان والمقاومة اللبنانية بما فيها حزب الله لاستعادة حق لبنان في مزارع شبعا وغيرها من الأراضي التي ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي.
8- تنشـيط السـياحة بين البلدين وتطويرها لتشـمل البلدان العربية والإسـلامية كافة، وخاصـة تسيير الخط الحديدي وتفعيله (خط حديد سورية– العراق– إيران).

[1]– **بعدراني**، عبد الحفيظ(2004)، **واقع وآفاق العلاقات السورية– الإيرانية**، مرجع سابق، ص201.

9- تشكيل مجلس عربي إسلامي يهدف إلى تسوية النزاع بين الدول العربية والإسلامية بغية عدم إفساح المجال للغرباء بالتدخل في شؤون المنطقة.

10- أنشاء مجلس تعاون مشترك للدراسات الاستراتيجية والعسكرية بين البلدين بهدف تطويره ليكون بمثابة حلف دفاعي مشترك يشمل دول الجوار في المنطقة كافة، لردع إسرائيل.

11- العمل على خلق تكامل اقتصادي عربي- إسلامي يبدأ بالتكامل مع إيران الثورة وتخفيض الرسوم الجمركية ين البلدين بحيث تلغى الحواجز الجمركية في فترة زمنية محددة.[1]

12- عقد مؤتمرات قمة سورية- إيرانية سنوية يتم فيها التنسيق السياسي والعسكري والاقتصادي بين البلدين، لا سيما وأن غياب التنسيق يمكن أن يفسح المجال للقوى المعادية من اختراق المحور السوري الإيراني الذي يعلق عليه العرب والمسلمين الآمال الكبيرة، باعتباره نموذجاً يقتدى به من العرب والمسلمين.

13- الدعوة من كل وسائل الإعلام وفي كل المجالات والمؤتمرات والندوات الدولية إلى نزع أسلحة التدمير الشامل من كل منطقة الشرق الأوسط، ابتداءً بإسرائيل (التي تمتلك أكبر ترسانة أسلحة نووية في المنطقة).

14- الدعم المادي والمعنوي للانتفاضة الفلسطينية، من أجل صمودها في وجه المحتل الصهيوني.[2]

---

[1] - **بعدراني**، عبد الحفيظ(2004)، **واقع وآفاق العلاقات السورية- الإيرانية**، مرجع سابق، ص202.

[2] - المرجع السابق، ص203.

ثانياً: العلاقات السورية– التركية:

إنَّ خصوصية الوضعين الجغرافي والاستراتيجي لتركيا تركت آثاراً في السياسة الخارجية التركية، فهي تتحرك في اتجاهات عديدة في آن واحد.[1]

لقد تحكم بالنظرة التركية تجاه الدول العربية خيار تركيا الاســـتراتيجي المرتبط بالغرب، فقد كانت تركيا أول دولة إسـلامية تعترف بإسـرائيل في 28 آذار عام 1949 وأقامت علاقات دبلوماسـية معها عام 1950، وفي إطار دورها في الأحلاف العسـكرية (الأطلسـي 1952– بغداد 1955– السنتو 1959) كثيراً ما مارست تركيا سياسة تجاه الدول العربية قوامها التوتر والضغط، كما حدث عام 1957 عندما حشدت قواتها العسكرية على الحدود السورية الشمالية في أعقاب المطالبة الواسـعة في سـورية بالوحدة مع مصـر، وقد ظل الحال على ما هو عليه بين البلدين حتى بعد تغيير تركيا لسـياسـتها تجاه دول المنطقة حيث انتهجت–منذ السـتينيات من القرن الماضـي سـياسـة عدم التدخل في النزاعات العربية، وكذلك في الصـراعات الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية. التوجه نحو إقامة علاقات إقليمية متوازية مع الدول العربية على غرار علاقاتها مع إسـرائيل وإيران, تأييد المواقف الفلسـطينية خاصـة بعد حرب 1967 في قضـية الصـراع مع إسـرائيل من خلال التأكيد على ضـرورة تطبيق قرارات الشـرعية الدولية

[1] – **الســـعدون**، حميد حمد(2002)، **الطوق: خطر التحالف التركي– الإســـرائيلي وأبعاده**، عمان: دار وائل للطباعة وللنشـــر، ص84.

وبخاصة القرار 242، وإتباع سياسة إيجابية في هذا السياق بعد انضمامها لعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1976.

وفي الثمانينيات من القرن الماضي اتجهت السياسة السورية إلى التفاهم مع تركيا، فانضمت سورية إلى برتوكول التعاون الاقتصادي والفني الموقع في 1980 بين العراق وتركيا, والذي ينص على تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة مواضيع المياه المشتركة وخاصة الفرات ودجلة.

ولعل الإنجاز الوحيد الذي تحقق في هذا المجال كان البروتوكول السوري- التركي عام 1987 والذي تعهدت تركيا بموجبه بتمرير حد أدنى من مياه نهر الفرات بمقدار 500 متر مكعب في الثانية.

وفي التسعينيات اتجهت تركيا إلى ربط المياه بمسألة الأمن وأحياناً بالنفط! وإلى استخدام المياه كسلاح ضد سورية التي تتهمها تركيا بدعم حزب العمال الكردستاني PKK الذي يخوض حرباً مسلحة ضد الدولة التركية منذ عام 1984.

فتركيا تتهم النظام السوري بإيواء وتدريب عناصر **حزب العمال الكردستاني**، وأنه يستخدم "الورقة الكردية" لزعزعة أمنها، إضافة إلى أنها كانت تنظر بريبة للعلاقات السياسية **وللتعاون السوري اليوناني** والعلاقات مع الشطر اليوناني من قبرص، فضلاً عن تذمرها من عرض **المسلسلات الدرامية السورية** التي تظهر الاضطهاد العثماني في سورية إبان حكم الإمبراطورية العثمانية. وبلغ النزاع أوجه عام 1998 بين البلدين حين هدد القادة الأتراك باجتياح الأراضي السورية بحجة وقف هجمات حزب العمال الكردستاني. في حين نفت سورية الاتهامات التركية وأبدت المرونة والهدوء تجاه التهديدات والتصريحات الاستفزازية للعديد من المسؤولين الأتراك.

ورغم المحاولات المتبادلة من الجانبين لتسوية الخلافات وتصحيح الأجواء وبدء مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، وكان آخرها زيارة معاون وزير الخارجية السوري آنذاك **عدنان عمران** إلى أنقرة في تموز 1998 إلا أن هذه المحاولة وغيرها من المحاولات السابقة لم تنجح في تصحيح الأجواء السلبية بين البلدين. خاصة في ظل إصرار تركيا على ربط موضوع المياه بمشكلة "الإرهاب" وتوطيد تحالفها العسكري مع إسرائيل، وكانت سورية وتركيا وقعتا اتفاقات في عامي 1992- 1993 بشأن أمن الحدود بين البلدين.[1]

اتفاق أضنة:

بلغت التهديدات التركية ذروتها، بحيث يعد التصعيد العسكري التركي ضد سورية، خريف 1998، الأكبر من نوعه والأخطر في العلاقات بين البلدين في تاريخهما الحديث. حيث وصل الأمر إلى حشد القوات العسكرية التركية باتجاه الحدود مع سورية، مما أدى إلى تطور الأحداث إلى حالة (حرب غير معلنة) على حد وصف رئيس الأركان التركي السابق **كيفرك أوغلو**.[2]

وإثر تلك التهديدات حاولت كل من مصر وإيران منع وصول الأزمة إلى الحرب الفعلية بين البلدين، إذ قام الرئيس المصري **حسني مبارك**، وتبعه وزير خارجيته السابق **عمرو موسى**. وبعدها قام وزير الخارجية الإيراني السابق **كمال خرازي** بالوساطة بين البلدين لحل الأزمة.

وأعقبت تلك الوساطتين، موافقة الطرفين المعنيين، تركيا وسورية على الاجتماع وجهاً لوجه، يومي 19-20/10/1998 في منطقة سيمان قرب مدينة أضنة التركية. وترأس الوفد

---

[1] – **خورشيد**، حسين ولي(1999)، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، دمشق:اتحاد الكتاب العرب، ص25.

[2] – **ماركوس**، جونا ثان(1999)، "**الدور الإسرائيلي في اعتقال عبد الله أوجلان**"، المشاهد السياسي، لندن، عدد 155، 28/2/1999، ص16-11.

التركي مساعد وزير الخارجية التركي **أوغور زيال**، فيما ترأس الوفد السوري رئيس جهاز الأمن السياسي الأسبق اللواء **عدنان بدر الحسن**. ووصل الوفدان إلى ما سمي لاحقاً باتفاق أضنة في 20/10/1998 الذي نزع فتيل تفجير الموقف.[1]

وتضمن هذا الاتفاق وفقاً لإعلان المتحدث باسم الخارجية التركية في 21/10/1998 ما يأتي:

- تتعهد سورية بعدم السماح لحزب العمال الكردستاني بحمل السلاح أو تلقي إمدادات أو مساعدة مالية أو شن حملة دعائية من أراضيها وعدم السماح لزعيم هذا الحزب أو المنظمات التابعة له بالعودة إلى أراضيها.
- اتفق الجانبين على ألا يسمح أي منهما بأي نشاط يستهدف أمن الأفراد واستقرارهم انطلاقا من أراضيها على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.
- تحديد آلية الإشراف على تنفيذ الاتفاق المتمثلة في إقامة خط هاتفي مباشر بين دمشق و أنقرة وتعيين ممثلين أمنيين بسفارة كل دولة لدى الأخرى.

ونزع اتفاق أضنة، بدون أدنى شك، فتيل الأزمة التي بدأتها تركيا مع سورية في مطلع تشرين الأول 1998، والتزمت سورية بالتطبيق الفوري للاتفاق عندما أعلنت أن **عبدالله أوجلان** لم يعد في أراضيها.*

---

[1] – **نور الدين**، محمد(2001)، **الحجاب والحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا**، بيروت: دار رياض الريس، ط1، تموز، ص62-63.

* بعد مغادرة **عبدالله أوجلان** سورية، وصل إلى روسيا في 9 تشرين أول 1998، التي رفضت اقامته، واضطر **أوجلان** مغادرتها إلى روما في 12 تشرين الثاني 1998، واحتجزته السلطات الايطالية بناء على مذكرة للقبض عليه وذلك في المطار قادماً من موسكو. وطالبت تركيا بتسليمه لها، إلا أن ايطاليا رفضت الأمر. وبعدها غادر إلى اليونان. وجرى ترتيب مغادرته من اليونان في 1999/2/2 متوجها إلى العاصمة الكينية نيروبي. وتم القبض عليه في نيروبي بمساعدة المخابرات الأمريكية وإسرائيل، وجرى وضعه في الطائرة التركية ونقل إلى جزيرة ايمريلي في بحر مرمرة يوم 16/شباط/1999، وحكم عليه بالاعدام في 29/حزيران/1999، إلا أنَّ الحكم خفف إلى المؤبد إثر الضغوط الأوروبية على تركيا.

نقاط الخلاف بين الجانبين السوري والتركي:

العلاقات الســـورية- التركية تعكس نمطي الصـــراع والتعاون في آن واحد، مع هيمنة النمط الأول، أما الثاني فهو مستجد حيث صنع نوع من الاستقرار لكنه هش بسبب مجموعة من المشكلات يمكن أن تتأزم في المستقبل، وهي:

أولاً: قضية لواء إسكندرونة وأثرها على العلاقات السورية التركية:

تنطلق سورية من فكرة مركزية جوهرها أن كل الصراعات في المنطقة ليست صراعات أصيلة (باستثناء الصراع العربي- الإسرائيلي الذي هو بحد ذاته مشروع استعماري من نوع خاص) بل هي من مخلفات الحقبة الاستعمارية أو نتائج مباشرة لاستمرار تدخلات هذه القوى لتمرير مصـالحها وبذلك عملت سـورية على العمل إرداء خلافاتها الاقليمية إلى الصـفر من خلال العمل الدبلوماسي والسياسي.[1]

إن مشـكلة لواء اسـكندرون لا تزال إحدى المشـاكل القائمة بين سـورية وتركيا، وتلقي بظلالها على العلاقات بين البلدين، وترجع مشكلة لواء اسكندرونة إلى 20/10/1921 عندما أقرت فرنســـا وتركيا في اتفاقية أنقرة لتخطيط الحدود بين ســـورية وتركيا بإقامة نظام إداري خاص لمنطقة اللواء، علماً أن فرنســا كانت أقرت في وثيقة رســمية عام 1920 بتبعية اللواء لسـورية. وشـكلت اتفاقية أنقرة مدخلاً لقيام تركيا بتوسـيع حدود النظام الإداري الخاص، وتقديم التسـهيلات للأتراك منها جعل اللغة التركية لغة رسـمية في اللواء وتضـخيم الوجود السـكاني التركي فيه. وفي إطار خطة لفصل اللواء عن سورية وضمه إلى تركيا عقدت الأخيرة سلسلة من الاتفاقيات مع فرنسا منها اتفاقية أنقرة للصداقة وحسن الجوار في 30/5/1926، واتفاقية أخرى للغرض نفســه في 22/6/1926، وفي عام 1938 أجرت تركيا بالتنســيق مع فرنســا

---

[1] – **التقي**، سمير (2009)، **بعض ملامح السياسات الاقليمية السورية**، مجلة المجلة، تاريخ النشر: **الجمعة 18 ديسمبر 2009**.

انتخابات في اللواء زورت نتائجها وبموجبها حققت الأقلية التركية أغلبية في المجلس الأعلى لإدارة اللواء، وقد فاز الأتراك بـــ 22 مقعداً والعرب السوريون بـــ 18 مقعداً، وفي العام نفسه اجتاحت القوات التركية اللواء دون أن تتحرك فرنســـا (الدولة المنتدبة على ســـورية) ضـــد الاجتياح التركي. وهكذا تآمرت فرنســا وتركيا على ســلخ اللواء عن ســورية ووقع البلدان في 23/6/1939 اتفاق الضـم الذي أدخل اللواء بموجبه في السـيادة التركية وأصـبح يعرف باسـم "هاتاي".[1]

وعند التطرق لمسألة اللواء يجب التطرق لثلاث نقاط رئيسة:[2]

أولاً: إن التوزع السـكاني للواء كان يميل بوضـوح لصـالح العرب بمختلف طوائفهم، ولم يكن توزيع النواب عام ١٩٣٧ من جانب عصـــبة الأمم إلا محاولة لتفكيك الكتلة العربية على أساس عرقي لإظهار أن الأتراك هم الغالبية.

ثانياً: إن اتفاقية ضـــم الإســـكندرون إلى تركيا في ٢٧ تموز ١٩٣٩ كانت بين طرفين اثنين فقط هما فرنسـا وتركيا، فيما غُيب الطرف الثالث المعني بالقضـية وهو الطرف السـوري. وبالتالي فإن اتفاقية الضمّ تفتقد، في مثل هذه الحالة، شرعية دولية.

ثالثاً: كان اللواء من ناحية تاريخية وجغرافية وإدارية تابعاً لولاية حلب التي كانت بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية جزءاً من الأراضـــي الســـورية, التي احتلتها فرنســـا وكانت من حصتها الإنتدابية.

سـورية لم تقبل بضـم اللواء إلى تركيا ولا تعتبر قضـية اللواء انتهت، فحتى الآن لا يزال

---

[1]- **زرقة**، محمد علي(1993)، **قضية لواء الأسكندرونة:(وثائق وشروح)**، بيروت: دار العروبة، ج1، ص471- 475.

[2]- **نور الدين**، محمد(2005)، **العلاقات العربية– التركية: الواقع والمســتقبل**، دمشــق: مركز الدراســات والبحوث الاســتراتيجية، ص٥.

موقع اسكندرون يظهر على الطوابع والخرائط السورية. إلا أن ظروف الصراع مع إسرائيل وعدم رغبة سورية في تشتيت جهودها وتوسيع جبهات المعركة جعلها تؤجل هذا الملف. وإذا ما توصلت سورية إلى اتفاق سلام مع إسرائيل فإنه يتوقع أن تبدأ سورية بفتح ملف اللواء مع تركيا.[1]

وفي مؤتمر نظمه معهد السلام الأمريكي في واشنطن عام 1994 وشارك فيه خبراء من سورية وتركيا والولايات المتحدة أعلن السوريون المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في تجديد المطالبة بلواء إسكندرونة عن طريق الأمم المتحدة، وأبدت تركيا ردوداً غاضبة تجاه الإعلان السوري هذا. بل أعلنت تركيا أن سورية تحتل مناطق حدودية تقدر بنحو خمسين كيلو متراً على طول الحدود بين البلدين.[2]

وخلال هذه الفترة دخل البلدان، في أكثر من مرة، حالة من النزاع، كادت تفضي إلى حرب مدمرة بينهما، وكان يجسدها على الأرض تعزيز الوجود العسكري على الحدود وزراعة المزيد من **الألغام** على الجانب التركي، بحيث لا يستطيع أي كائن عبورها. وامتد النزاع ليشمل **المياه**، خصوصاً في تسعينيات القرن العشرين، حيث قامت تركيا بإنشاء سلسلة من السدود الكبرى على نهر الفرات، فحجزت القسم الأعظم من مياهه، وحجزت مياه نهر الخابور بأكملها حتى جفّ وتوقف جريانه في الأراضي السورية.

وانتقل التأزم إلى مرحلة خطيرة من تنامي التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، حيث نظرت القيادة السياسية السورية إليه بوصفه يهدف إلى وضع سورية بين فكي كماشة، وأن الحلف العسكري والسياسي والأمني بين تركيا وإسرائيل يشكل ضغطاً استراتيجياً عليها في

[1] – **المدني**، سليمان(1998)، **تركيا اليهودية**، دمشق: دار الأنوار، ص220.

[2] – **المدني**، سليمان(1998)، **تركيا اليهودية**، دمشق: دار الأنوار، ص224.

مختلف المجالات، وأنه يشكل الأساس للحذر والريبة وخطراً يهدد الأمن الاستراتيجي القومي العربي.

وخلال الأزمة السورية التركية الأخيرة عادت قضية لواء إسكندرونة لتطرح نفسها كقضية خلافية بين البلدين وقد طلبت تركيا من سورية التوقف عن المطالبة بحقوقها في اللواء. وفي 19/10/1998 وجه الرئيس التركي **سليمان ديميريل** خطاباً من لواء إسكندرونة حذر فيه سورية من أي مطالبة باللواء، وذكرت مصادر تركية آنذاك أن تركيا تسعى إلى الحصول على تعهد سوري بالاعتراف بالسيادة التركية على لواء إسكندرونة.[1]

ثانياً: المسألة الكردية في العلاقات السورية – التركية

تعد المشكلة الكردية واحدة من تلك المشكلات المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط، لأسباب جغرافية تتعلق بتوزع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة هي (العراق وإيران وتركيا). مع وجود أعداد منهم في سورية ولبنان وأرمينيا وأذربيجان. وكذلك لأسباب أمنية، فالمشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الأكراد بينهم تاريخياً، وقد تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية تهم العراق وسورية، وإيران وتركيا، كما أضحت لها أبعاد غربية، كأولوية أمنية غربية (أمريكية) في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد رعاية واشنطن لاتفاق المصالحة بين **مسعود البارزاني** زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني **وجلال الطالباني** زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد تحفظت أنقرة تجاه الاتفاق المذكور ورأت فيه نواة لقيام دولة كردية في كردستان العراق.[2]

ورغم أنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول عدد السكان الأكراد، إلا أن الإحصائيات على تباينها تشير إلى أن عددهم يبلغ نحو 20 إلى 30 مليون نسمة وبذلك يشكلون أكبر أقلية

[1] – الحياة 6 تشرين الثاني 1998.

[2] – **راندل**، جوناثان(1997)، **أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها**، ترجمة: فادي حمود، بيروت: دار النهار، ص22.

قومية محرومة من كيان خاص بهم. وأكبر نسبة للأكراد هي في تركيا، وتشير المصادر الكردية إلى أن عددهم في تركيا يتراوح بين 16 و 18 مليون نسمة في حين تشير المصادر المحايدة إلى أن عددهم يتراوح بين 10 و 12 مليوناً فيما تقول المصادر التركية الرسمية أن عددهم لا يتجاوز ستة ملايين،[1] وتبلغ نسبة مساحة كردستان تركيا نحو ربع المساحة الإجمالية لتركيا ومعظم الأكراد في تركيا يسكنون ثلاثة عشرة ولاية في جنوب شرق الأناضول ويعيش نحو مليون كردي في غرب الأناضول إما هجروا قسراً أو هاجروا طلباً للعمل والرزق.[2]

ورغم أن مشكلة تقرير مصير الشعب الكردي في تركيا أثيرت في اتفاقية سيفر 1920 بين تركيا والحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، حيث نصت البنود 62 و 63 و 64 من الاتفاقية المذكورة على إقامة كيان قومي كردي في جنوب شرق تركيا، يحصل الشعب الكردي –حسب الاتفاقية– بعد خمس سنوات من قيام هذا الكيان على استقلاله، بموجب استفتاء تشرف عليه عصبة الأمم، إلا أن الزعيم التركي **أتاتورك** نجح في إبدال بنود اتفاقية سيفر المذكورة بمعاهدة لوزان عام 1923 التي تجاهلت الحقوق القومية الكردية المنصوص عليها في اتفاقية سيفر.

ومنذ ذلك الوقت حاولت تركيا وما زالت إنكار الهوية القومية للشعب الكردي في تركيا بشتى الوسائل السياسية والقانونية والأمنية وقد سمتهم بـ"أتراك الجبال" إلا أنه وعقب حرب الخليج وانحسار السلطة المركزية العراقية عن شمال العراق وجدت تركيا نفسها متورطة في المسألة الكردية بعد أن قفزت هذه المسألة إلى واجهة الأحداث التركية في الداخل والخارج وأضحت مدرجة في جدول أعمال السياسة الداخلية والخارجية التركية. ففي الداخل تصاعدت حدة عمليات حزب العمال الكردستاني PKK الذي يخوض حرباً دموية ضد الدولة التركية منذ

---

[1] – **الموصلي**، منذر(1991)، **عرب وأكراد رؤية عربية للقضية الكردية**، دمشق: دار العلم، ط2، ص67– 81.

[2] – **عيسى**، حامد محمود(1992)، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص372– 373.

آب عام 1984، وقد وصـــلت ضـــحايا هذه الحرب من الجانبين إلى نحو ثلاثين ألف قتيل. وفي الخارج أســفرت التطورات اللاحقة لحرب الخليج عن ظهور نواة دويلة كردية في شـــمال العراق حيث تخشى تركيا من انسحاب آثار هذه الدويلة مستقبلاً على أكراد تركيا.

ورغم أن تركيا شـــاركت في "قوات الحماية الدولية" التي تركزت في قاعدة أنجرليك التركية في عام 1991 بهدف حماية أكراد العراق من هجمات محتملة ضـــدهم من قبل نظام **صدام حسين**، وحرصت تركيا على تبني سياسة أكثر مرونة وانفتاحاً من قبل إزاء الأكراد في مناطقها الجنوبية– الشـرقية، فقد أقر البرلمان التركي 1991 مشـروع قانون "مكافحة الإرهاب" الذي نص على إلغاء القانون رقم 2932 الصـــادر عام 1982 بشـــأن حظر الحديث باللغة الكردية، وإلغاء المواد 141– 142– 163 من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الأيديولوجية، والمقصود بذلك إنشاء أو الانتماء إلى عضوية أحزاب دينية أو يسارية،[1] إلا أن هذه السياسة لم تؤد إلى نتائج مرضـية فقد تفاقمت المشـكلة الكردية في الداخل التركي أكثر فأكثر ووسـعت المشـــكلة دائرة الانقســـام بين الأحزاب التركية والجيش، وأرخت بظلالها على الأوضـــاع الاقتصـادية والاجتماعية وباتت الحرب ضـد حزب العمال الكردسـتاني تكلف الخزينة التركية سنوياً نحو /10/ مليارات دولار.[2]

خارجياً أدت هذه المشكلة إلى مزيد من التوتر في العلاقات مع سورية وإيران حيث تتهم تركيا هاتين الدولتين بدعم حزب العمال الكردســـتاني في حربه ضـــد الدولة التركية، كما أن الاجتياحات العســـكرية التركية المتكررة لشـــمال العراق بهدف ضـــرب مواقع الحزب المذكور وتوجه أنقرة إلى إقامة منطقة أمنية في شـمال العراق على امتداد الحدود العراقية– التركية أدى

---

[1] – **معوض**، جلال عبد الله(1994)، " **تركيا والأمن القومي العربي السياسـة المائية والأقليات**"، المسـتقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 160، ص92– 124.

[2] – **عوني**، درية(1998)، **عملية صـنع القرار في تركيا والعلاقات العربية– التركية (حلقة نقاشـية)**، المسـتقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع227، ص41.

إلى التوتر في العلاقات التركية مع ســـورية بالدرجة الأولى، والعراق وإيران بالدرجة الثانية، خاصـــة بعد أن ربطت أنقرة بين مشـــكلة الأمن "الإرهاب" والتوصـــل إلى اتفاقية مع ســـورية والعراق بشأن مياه نهري دجلة والفرات وكذلك توطيد علاقاتها العسكرية مع إسرائيل من خلال عقد سلسلة اتفاقيات عسكرية معها، وجاءت الأزمة التركية السورية الأخيرة في تشرين الأول عام 1998 والتي انتهت بتوقيع اتفاقية أضـنة بين البلدين في التاسـع والعشـرين من الشـهر نفســه ومن ثم اختطاف تركيا لزعيم حزب العمال الكردســتاني **عبد الله أوجلان** في منتصــف شباط 1999 من العاصـمة الكينية نيروبي وما تبع ذلك من ردود أفعال كردية غاضـبة داخل تركيا وكذلك في العواصم الأوروبية والآسيوية ضد المصالح التركية، إضافة إلى مطالبة دولية واسعة بإيجاد حل سلمي للمشكلة الكردية في تركيا، هذه الأمور وغيرها أظهرت عمق المشكلة الكردية في تركيا وارتباطها بالسياسة الخارجية لتركيا وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

وفي الواقع أضـــحت هذه المشـــكلة ملفاً دائم التوتر في العلاقات التركية الخارجية ليس مع ســـورية والعراق وإيران فحســـب بل مع أرمينيا وروســـيا واليونان وقبرص وألمانيا وهولندا إضافة إلى عدد من الدول الأوروبية الأخرى. حيث تصر أنقرة على القول إن المشكلة هي من صـنع الخارج وإنها مشـكلة "إرهاب" في حين أنها في جوهرها مشـكلة تركية داخلية مزمنة يعود تاريخها لأكثر من ثلاثة قرون عندما كانت ولايات كردســـتان داخل الدولة العثمانية تتمتع بأشـــكال من الحكم المحلي والذاتي فيما تنكر الحكومات التركية المتتالية منذ 1923 وحتى الآن هذه المشكلة.

والسـياسـة التركية تجاه المشـكلة الكردية تبدو متناقضـة، ففي الوقت الذي لا تعترف فيه تركيا بوجود مشـكلة كردية في تركيا وتتبع ضـدهم أشـد الأسـاليب العسـكرية في الداخل، تقوم بدور الحماية لأكراد العراق وتقيم مع الفصـــائل الكردية في شـــمال العراق أشـــكالاً من التعاون الأمني والسـياسـي، وترعى جهود الوسـاطة السـلمية بين الفصـيلين الكرديين المتحاربين الحزب الديمقراطي الكردســتاني بزعامة **مســعود البارزاني** وحزب الاتحاد الوطني الكردســتاني بزعامة

جلال الطالباني.

الثابت في السياسة الخارجية التركية أن أنقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق وتلتقي توجهاتها هذه مع توجهات إيران والعراق وسورية في رفض قيام دولة مستقلة للأكراد، ومن هنا تكرر تركيا مبادئ سياستها تجاه العراق القائمة على تمسك تركيا بوحدة أراضي العراق وسيادته. ومعارضتها أية محاولة لإقامة دولة كردية في شمال العراق.[1]

ورغم المحاولات المتبادلة من الجانبين لتسوية الخلافات وتصحيح الأجواء وبدء مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، وكان آخرها زيارة معاون وزير الخارجية السوري **عدنان عمران** إلى أنقرة في تموز 1998 إلا أن هذه المحاولة وغيرها من المحاولات السابقة لم تنجح في تصحيح الأجواء السلبية بين البلدين. خاصة في ظل إصرار تركيا على ربط موضوع المياه بمشكلة "الإرهاب" وتوطيد تحالفها العسكري مع إسرائيل، وكانت سورية وتركيا وقعتا اتفاقات في عامي 1992- 1993 بشأن أمن الحدود بين البلدين.[2]

ثالثاً: مسألة المياه وأثرها على العلاقات السورية – التركية

تلعب المياه دوراً كبيراً في حياه الإنسان أفراداً وجماعات, فالتجمعات البشرية الأولى أُقيمت على ضفاف الأنهار، بل إن جميع الحضارات العظيمة التي قامت في العصور القديمة كانت المياه ووجود الأنهار سبباً رئيساً في قيامها (حضارة وادي الرافدين على ضفاف نهري دجلة والفرات وحضارة وادي النيل على ضفاف نهر النيل).[3] وقد أكد القران الكريم أن الحياة مرتبطة ارتباطاً مصيرياً بالمياه في قوله تعالى: (وجعلنا من الماء كل شيء حي).

---

[1] – **الكيلاني**، هيثم، **تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ع6، ص60- 61.

[2] – **نور الدين**، محمد(1994)، **تركيا وسورية اتفاقات أمنية**، شؤون تركية، ع10، شتاء، ص30- 32.

[3] – **جمعة**، مرتضى، **"موارد المياه و السياسة و الصراعات الدولية"**، مجلة المياه.

وفي عالمنا اليوم, وبسبب التطور الكبير الذي أضحى عليه العالم ودخول المياه كأحد عناصر التنمية البشرية في مختلف مجالاتها الزراعية والصناعية التي تسعى دول العالم لتحقيقها وإدامتها, فإن الصراع على المياه أصبح حقيقة مع تطور دور المياه كأحد موضوعات السياسة الدولية ذات الأهمية الاستراتيجية, لذلك عدت المياه والسيطرة على مصادرها من أهم عناصر إثارة الصراع في العالم، بل إن العديد من الباحثين أطلق على القرن الحالي "**قرن المياه**" لما ستلعبه المياه من أدوار محورية في حياة الإنسان مستقبلاً.

هنا يجب الإشارة, إلى عدة مواضيع تكون فيها المياه عاملاً أساسياً في إثارة الصراع أو تطور الخلافات بين الدول من مجرد خلافات حول التقاسم والانتفاع المشترك الى حروب مفتوحة في مناطق عدة في العالم. وخير مثال على ذلك أزمة المياه بين سورية وتركيا.

لقد جعلت تركيا مواردها المائية مدخلاً لمنطقة الشرق الأوسط ووسيلة لتطوير علاقات تعاون اقتصادي بين دول المشرق العربي. إلا أنها بقيت تحمل شعار (النفط مقابل المياه)، كما أن المشاريع المائية التركية اتخذت أبعاداً سياسية، فضلاً عن تأثيراتها الاقتصادية المباشرة.[1]

وعلى الرغم من التطور النسبي للعلاقات التركية– العربية في مجالات عدة، فإن مشكلة المياه تقف حائلاً أمام تفعيل هذا التطور إلى مستويات عليا، ولا سيما مع العراق وسورية. إذ أنَّ الأخيرين يعدان دجلة والفرات* نهرين دوليين ويؤكدان أنَّ المشاركة فيها حق تاريخي من

---

[1] د.محمد جواد علي، تركيا و مشروع مياه السلام، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، المجلد الأول، العدد (1)، 1995، ص14.

* – ينبع **نهر الفرات** البالغ طوله ٢٨٠٠ كم من الجبال الشرقية لتركيا، بالقرب من بحيرة فان، نتيجة لالتقاء رافديه مراد – صو (٦٠٠ كم) وفرات – صو (٥٠٠ كم)، ثم يلتقيان برافد آخر يدعى البيدى (٣٥ كم). بعد ذلك، يتابع مجرى الفرات الرئيسي مساره ضمن الاراضي التركية لمسافة ٤٣٠ كم، حيث يرفده أيضا نهران صغيران: الطخمة وغوك. وأثناء عبوره الاراضي السورية ابتداءً من مدينة جرابلس لمسافة ٧١٠ كم، يلتقي النهر ثلاثة من أهم روافده: الخابور (٤٣٠ كم) والبليخ (٢١٢ كم)، اللذان ينبعان من الأراضي السورية، والساجور (٥٤كم) والذي ينبع من تركيا.

حقوقهما إلى جانب موقفيهما في دعم مفهوم شمولية المياه الدولية، ومطالبتهما بالتوصل إلى اتفاقية نهائية بشأن مياه النهرين والكف عن الاستخدام الأحادي للمياه في إقامة المشاريع المائية، في حين تعد تركيا دجلة والفرات نهرين تركيين عابرين للحدود وتدعي أنَّ لهما حوضاً واحداً، وحق امتلاكها لهما[1].

وجاءت الاتفاقية الدولية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1997/5/21 برقم (A/51/869) بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لمصلحة سورية والعراق، إلا أنَّ تركيا رفضت هذه الاتفاقية بهدف الإبقاء على الوضع الحالي للنهرين كي تتمكن دون أية قيود من مواصلة مشروع جنوب الأناضول (مشروع غاب).[2]

المنظور السوري لمشكلة نهر الفرات

تمثل الزراعة قسماً مهماً من القطاع الاقتصادي في سورية، على الرغم من أنها لا تسهم بأكثر من (١١-30) في المائة من الانتاج المحلي بسبب عدم انتظام تساقط الامطار سنوياً.[3] نتيجةً لذلك، وبغية زيادة الأراضي المزروعة التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الوضع الاقتصادي؛ لجأت سورية إلى بناء عدة مشاريع في مجال المياه والزراعة, التي كان أضخمها:

أما **نهر دجلة**، فينبع من الجبال الشرقية لتركيا ثم يرفده عدد من الانهار الصغيرة (زولكار، باتمان، غارازان..) قبل أن يتابع مساره لمسافة (٤٠٠ كم) في تركيا، ثم يشكل لحوالي (٤٤ كم) الحدود السورية – التركية – العراقية. ثم يلتقي مع الفرات بعد أن يمر كلا النهرين في الاراضي العراقية في مدينة كرمة علي العراقية, ليشكلان مساراً طوله (٢٤٠ كم) يسمى شط العرب.

[1] – **رشيد**، أحمد(1992)، "**تركيا والأمن القومي العربي**"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد169، ص119.

[2] – حسن رشدي، مصدر سبق ذكره، ص36.

[3] – **شكري**، محمد عزيز و**ملندي**، ماهر(2001)، **النظام القانوني الدولي لاستخدام مياه نهر الفرات**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ص١٨٤.

– **سد الثورة:** ويعد أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية منذ عام ١٩٧٥. فهو يولد ٦٠ ٪ من الطاقة الكهربائية للبلاد ويروي (٦٤٠٠٠٠) هكتار من الأراضـــي القابلة للزراعة ويخزن في بحيرته الاصطناعية (٤١) مليون متر مكعب من المياه.

– **ســـد البعث:** ويقع جنوب ســـد الثورة ويخزن (٩٠) مليون متر مكعب من المياه ويستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

– **سد تشرين:** ويستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

لذلك فإن وجهة النظر الســورية في المســألة المائية, تؤكد على أهمية موارد نهر الفرات لسورية كدولة عبور من حيث كميتها ونوعيتها.

أما من حيث الكمية فقد شكلت كمية المياه الواصلة الى سورية في عام ١٩٧٤, حوالي (١٣) مليار متر مكعب بدل (٢٨) مليار متر مكعب حيث يحصـــل العراق على ٧١٪ من كمية الماء الاجمالي. وتكررت هذه القصة مرات عديدة.[1]

وأما ظاهرة تلوث المياه نتيجة للنفايات والملوثات القادمة من تركيا، حيث يتم دفع مياه ملوثة تصل الى سورية والعراق, تحتوي على نسب عالية من الفوسفات, الكالسيوم, البيكربونات والنشــادر, فضــلاً عما تحمله من المواد العضــوية, ما يجعلها – في بعض الاحيان – ســامة ولها أخطار على البيئة والإنســـان والحيوان من خلال تســـرب هذه المياه الملوثة الى المياه الجوفية.[2]

---

[1]– **شـــكري**، محمد عزيز و**ملندي**، ماهر(2001)، **النظام القانوني الدولي لاســـتخدام مياه نهر الفرات**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ص185.

[2] – **التميمي**، عبد المالك خلف(1999)، **المياه العربية التحدي والاستجابة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص115.

المنظور التركي لمشكلة نهر الفرات

تعد تركيا من البلدان الغنية مائياً، هذا الغنى وفهمها لأهمية المياه؛ جعلها تفكر بالمياه كسلعة توازي النفط. وبنت تركيا هذه الفهم اعتماداً على:

- إن هذه المياه هي مياه عابرة للحدود وتنبع من الأراضـــي التركية، فهي بذلك مياه تركية.[1]

- لا يوجد نص ملزم في القانون الدولي الخاص بما يتعلق بتوزيع المياه.

- ورقة ضغط على سورية وإيران والعراق.

- إن كميات الأمطار والثلوج في شـهري نيسـان وأيار, توفران فائضـاً من المياه لنهري الفرات ودجلة أكبر من حاجة دول الحوض.

- تحسين الوضـع الاقتصـادي لمنطقة جنوب شرق الأناضـول عن طريق بناء مشـاريع مائية.

يشــكل نهري الفرات ودجلة ثلث المياه المســطحة في تركيا، مع العلم أنها لا تســتثمر سوى نصف مصادرها المائية البالغة في مجملها ١٨٥ مليار متر مكعب سنوياً.[2] وعلى الرغم

[1] – **التميمي**، عبد المالك خلف(1999)، **المياه العربية التحدي والاستجابة**، مرجع سابق، ص113.

[2] – **شـــكري**، محمد عزيز و**ملندي**، ماهر(2001)، **النظام القانوني الدولي لاســـتخدام مياه نهر الفرات**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ص178.

من ذلك، فقد سارعت الحكومة التركية إلى تشييد عدة مشاريع بناءاً على المبررات السابقة. ومن هذه المشاريع:

- **سد كيبان:** وهو سد لتوليد الطاقة الكهربائية وقد أدى بفترة من الفترات إلى خلاف بين سورية والعراق بسبب انخفاض منسوب النهر.

- **سد كاراكايا:** وهو أيضاً لتوليد الكهرباء.

- **مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP):** مشروع طموح جداً يجسد مدى قدرة الأتراك على التحكم في تدفق مياه الفرات. وهذا المشروع يتألف من اثنان وعشرون سد (١٤ سد على الفرات و ٨ سدود على دجلة) والغاية من هذا المشروع, إرواء الأراضي وتوليد الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى امتصاص نقمة الأكراد بسبب فقر مناطقهم.

القانون الدولي وقضية المياه

مما سبق نلحظ صحة كلا وجهتي الدولتين, فيما يتعلق بمطالبهما الخاصة بقضية المياه، ولتستكمل الصورة يجب التعرف على رأي القانون الدولي الذي تشكل المعاهدات مصدره الأساس الأول. وتقسم المعاهدات إلى عامة وثنائية:

أولاً: المعاهدات العامة:

لا توجد معاهدات عامة وشاملة تنظم الأنهار الدولية واستخداماتها، وذلك لاختلاف وضع كل نهر عن الآخر، ولكن يوجد قانون دولي اتفاقي نسبي أو جزئي، أو كلاهما معاً، يقنن الوضع القانوني للأنهار الدولية.

ويؤخذ على المعاهدات الدولية ما يلي:

أ . أنها قليلة جداً في مجال استخدام الأنهار الدولية وتقاسم مياهها.

ب. لا تتسم بالشمولية من حيث الموضوع، وإنما تنظم بعض الجوانب الخاصة.

ج. أنها قليلة الفائدة في مجال الأنهار الدولية للاستخدامات غير الملاحية.

د. لا تلزم هذه المعاهدات إلا الأطراف الموقعة عليها.

ولعل أساس المشكلة هنا؛ هو عدم وجود قواعد قانونية واضحة وملزمة يرجع إليها لتسوية النزاع، رغم وجود أربع معاهدات دولية لاقتسام مياه نهري الفرات ودجلة. وهذه المعاهدات هي:

1- المعاهدة الفرنسية- البريطانية في 13/12/1920 حول استخدام مياه دجلة والفرات:

ونصت هذه المعاهدة على تشكيل لجنة مشتركة مع تركيا وسورية (فرنسا) والعراق (بريطانيا) لمعالجة المشكلات الخاصة بمياه النهرين، وبخاصة في حال بناء منشآت هندسية في أعاليهما.

2- معاهدة لوزان في 24/7/1932:

التي تلزم في المادة /9/ بوجوب إخطار كل من سورية والعراق كلما رغبت تركيا القيام بأعمال إنشائية على دجلة والفرات.

3- معاهدة حلب في 3/5/1930:

بين تركيا وفرنسا وبريطانيا، ونصت على أن لسورية وتركيا حقوقاً متساوية بالانتفاع من مياه دجلة بوصفه نهراً مشتركاً.

4- معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق في 9/3/1946:

والتي تنص على ضرورة التعاون المشترك بينهما في ما يختص بالمياه الدولية المشتركة.[1]

5- اتفاقية الصداقة وحسن الجوار (أنقرة 30/5/1926):

بين سورية (أي فرنسا) وتركيا بشأن تأمين المياه من نهر قُويق الذي ينبع من تركيا ويروي مدينة حلب.

6- بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني (أنقرة 25/12/1980):

بين العراق وتركيا، ثم انضمت إليه سورية في عام 1983 وينص على تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة مواضيع المياه المشتركة وخاصة الفرات ودجلة.[2]

ورغم اللقاءات الثنائية السورية- التركية، والعراقية- التركية. وكذلك 16 اجتماعاً للجنة الثلاثية السورية- العراقية- التركية التي شكلت عام 1982 إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاقية بشأن الحصة النهائية لكل دولة من مياه النهرين، ولعل الإنجاز الوحيد الذي تحقق في هذا المجال كان البروتوكول السوري- التركي عام 1987 والذي تعهدت تركيا بموجبه بتمرير حد أدنى من مياه نهر الفرات بمقدار 500 م3 في الثانية.

ثانياً: الاتفاقيات الثنائية:

[1] - **سري الدين**، عايدة العلي(1997)، **العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل**، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ص42- 43.

[2] - **جمالو**، علي(1996)، **ثرثرة فوق الفرات**، كتاب نشر على حلقات في جريدة السفير اللبنانية، الحلقات الأولى والثانية والثالثة 26- 27- 28/2/1996.

لا يمكن اعتبار المعاهدات الثنائية مصدراً لقواعد قانونية عامة لأنها لا تلزم إلا أطرافها، ولكن في الوقت نفسه تدل أن الدول لا تستطيع أن تتصرف منفردة بمياه الأنهار الدولية.[1]

وبناءً عليه وانطلاقاً من مبدأ القياس، وبموجب معاهدة برشلونة التي تعد جميع "**الأنهار المشـتركة والمتاخمة أنهاراً دولية**" دونما الحاجة إلى اتفاق خاص يقضـي إلى هذا التدويل،[٢] فإن نهر الفرات يعد نهراً دولياً.

وتأسيساً على ما سبق وعلى رأي مجمع القانون الدولي في العام ١٩١١ وعلى مؤتمر جنيف الثاني للمواصلات والنقل لعام ١٩٣٣:

- لكل دولة من الدول المشـتركة في ملكية النهر الحق في أن تأخذ احتياجاتها من مياهه.
- أن تستغل المجرى الموجود في أراضيها, وأن تقيم فيه المنشآت بما يسمح تحقيق هذا الاستغلال.
- على الدول أن تراعي عدم إلحاق الأذى بالبلدان الأخرى المشتركة بالملكية عن طريق هذا الاستغلال, لذلك يمنع:

أ- تغيير مجرى النهر إلا بموافقة الدول المعنية.

ب-تغيير طبيعة النهر.

ج- حجز المياه مما يؤدي لخفض المسـتوى الطبيعي لمجرى المياه في البلدان المجاورة.

---

[1] – **المنصور**، عبد العزيز شحاذة(2000)، **المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص117.

٢) – **ناصوري**، أحمد(2008)، **أملية القانون الدولي العام**، دمشق: جامعة دمشق، ص37.

وعليه فإن نهري دجلة والفرات دوليان ومشـتركان بين أكثر من دولة، ولا يوجد اعتراض على خطط تركية التنمويه إذا لم تضر بمصالح جيرانها، ويجب وضع اتفاقات خاصة لتنظيم كميات المياه العابرة بين البلدان المتشاركة.

وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة:

وصل التيار الإسلامي إلى واجهة السياسة التركية بعدما ظل ينظر إليه طوال العقود الماضية على أنه تيار هامشي لا وزن له في العملية السياسية التركية. ومع وصول هذا التيار إلى سدة الحكم في 2002 بدأت بعض الأوساط التركية تقول أنَّ مكانة تركيا الحقيقية وخيارها السياسي ينبغي أن ترتبط بالشرق الأوسط والحضارة الإسلامية لا بالخيار العلماني الذي يسعى إلى الارتباط النهائي بالغرب، ورسخ هذا الاعتقاد في الأوساط التركية أكثر فأكثر الرفض الأوروبي المستمر لقبول تركيا في الاتحاد الأوربي ومشاكل تركيا المزمنة مع اليونان.[1]

وأدت هذه المتغيرات إلى بروز اتجاهين أساسيين في السياسة التركية:[2]

- **اتجاه إسلامي:** يمثله في الوقت الحاضر حزب العدالة والتنمية في السلطة والأحزاب الأخرى مثل الحركة القومية وحزب الوحدة العظمى وبعض الأجنحة داخل الأحزاب العلمانية، وهؤلاء لهم نظرية توفيقية؛ إذ يرون أن من الضروري التمسك بالغرب مع العودة إلى الدائرة الإسلامية والشرق الأوسط لأن تركيا لا يمكن أن تنفصل عن الشرق الأوسط بأي حال من الأحوال.
- **اتجاه تقليدي علماني:** وتمثله الأحزاب العلمانية التي تحمل ارث **أتاتورك** على اختلاف مشاربها من اليسار إلى اليمين، ويعد الجيش نفسه الحامي الأساس للعلمانية ومبادئ **أتاتورك**، ويعتقد هذا الاتجاه أن تركيا دولة أوروبية، وأن المتغيرات

[1] – **دلي**، خورشيد حسين، مرجع سابق، ص10.

[2] – المصدر نفسه، ص8.

الجارية لن تغير من هذا الاعتقاد شـــيئاً ســـوى زيادة دور تركيا الأمني في الشـــرق الأوسط وآسيا الوسطى.

أثر وصول حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية- الإسرائيلية

لقد أثر انهيار عملية الســـلام على العلاقات التركية- الإســـرائيلية، بحيث انتقد رئيس الوزراء التركي الأسبق **بولند أجاويد** بحدة استخدام الجيش الإسرائيلي؛ القوة بشكل مفرط ضد الشعب الفلسطيني، وذلك خلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق **أرييل شارون** إلى تركيا في مستهل عام 2002، وهو ما وصفه الإسرائيليون بـــ"عدم اللياقة". إلى جانب ذلك كانت هناك حركة مقاطعة شعبية للمنتجات الإسرائيلية قامت بها التيارات الإسلامية في تركيا.

وفي ضـــوء هذه المعطيات جاء وصـــول حزب العدالة والتنمية ليضـــفي مزيداً من قلق إســـرائيل على علاقات التعاون مع تركيا، إذ وصـــف أحد قادة الجيش الإســـرائيلي فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات بـ"أنه كارثة على العلاقات الإسرائيلية- التركية".[1]

ولعل أولى المخاوف الإســـرائيلية تحققت فيما يتعلق بالحرب الأنجلو- أمريكية على العراق إذ برز التباين الواضـح بين موقف كل من تركيا وإسـرائيل حول هذه الحرب قبل وأثناء اندلاعها، متجلياً في تصـريحات مسـؤولي البلدين حول ضـرورة العمل العسـكري من عدمه، فضـلاً عن سياسـة كل منهما إزاء تصـاعد احتمالات شـن العمل العسكري، إذ كانت إسـرائيل الأكثر حماســاً لقرع طبول الحرب، بينما كان الموقف التركي أكثر حرصــاً على تفادي العمل العسـكري انطلاقاً من خبرة رسـختها تجربة حرب الخليج الثانية بتداعياتها السـلبية على تركيا سـواء على الصـعيد الاقتصـادي أم على الصـعيد الأمني من ناحية،[2] ومن ناحية أخرى كان موقف إسرائيل مخيباً لآمال الأتراك بشأن المسعى التركي للتوسط بين الإسرائيليين والسوريين، والإســـرائيليين والفلســـطينيين، مما دفع رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** إلى الإدلاء

[1] – **حسـن**، محمد فارس(2006)، **السـياسـة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه غير منشـورة، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ص290.

[2] – **عبد القادر**، محمد، شبكة المعلومات الدولية، مصدر سابق.

بتصـريحات قال فيها: إنَّ رئيس الحكومة الإسـرائيلية دفن محاولات الوسـاطة كلها التي تبذلها تركيا بهدف حل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. ووصف **أردوغان** ما تقوم به إسرائيل، عقب اغتيال إســرائيل الشــيخ **أحمد ياســين**، الزعيم الروحي لحركة حماس، والدكتور **عبد العزيز الرنتيسي**، بأنه إرهاب دولة، كما اتهم **أردوغان** رئيس الوزراء الإسرائيلي بنسف عملية السلام بالكامل، وقال في مؤتمر دولي تنظمه الرابطة العالمية للصحف في اسطنبول كان يتعين على **شــارون** مســاعدتنا، لكنه لم يفعل. فالاغتيالات والهجمات التي قامت بها إســرائيل في المدة الأخيرة لم تترك مجالاً لجهود السلام التركية.[1]

وهنا يمكن الإشارة إلى قرار الحكومة التركية بسحب سفيرها في إسرائيل للتشاور في 7 حزيران 2004. وكانت هذه الخطوة بمثابة احتجاج تركي على ســياســة رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق **آرئيل شارون**. وأصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً توضيحياً أكدت فيه أنها لا تتعلق بالعلاقات بين الشــعبين التركي والإســرائيلي، بقدر ما تتعلق بممارســات معينة للحكومة اليمينية.[2]

وعقب اغتيال **عبد العزيز الرنتيســي** رفض **أردوغان** مقابلة وفد رجال الأعمال الإسرائيليين، وتم تعليق زيارته التي كان مقرراً القيام به إلى تل أبيب. كما رفض في منتصف حزيران من العام نفســه لقاء نائب رئيس الوزراء الإســرائيلي **أيهود أولمرت**، الذي كان يقوم بزيارة مؤجلة إلى تركيا، بحجة قضائه عطلة قصيرة، لكنه استقبل في الوقت عينه، نائب رئيس الوزراء الســوري **ناجي العطري** الذي تزامن قدومه إلى أنقرة مع زيارة **أولمرت**، وأكد **أردوغان** للعطري "أن حلاً عادلاً للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي هو الشرط الأساس للسلام في الشرق الأوســط" ورفض **أولمرت** قبول هذا الســلوك بقوله: "إنه ليس في اســتطاعة تركيا أو أية دولة أخرى في هذه المرحلة أن تسهم في رعاية السلام بين إسرائيل وجيرانها في الشرق الأوسط لأن

---

[1] – المصدر نفسه.

[2] – تركيا..تحديات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، شبكة المعلومات الدولية. مصدر سبق ذكره.

تل أبيب ليست بصدد التفاوض مع الفلسطينيين، ولا ترى أن خلافها مع سورية يحتل أولوية في اهتماماتها".[1]

ونتوصل من تلك المنطلقات أن السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية اتسمت بالتباين من وقت لآخر، إذ لا يمكنها بسبب تشعب علاقتها ومصالحها بـــ إسرائيل أن تسير على خط مستقيم إزاء هذه القضية لذلك حاولت انتهاج سياسة التوازن حيال الصراع العربي– الإســرائيلي. وعلى الرغم من ذلك نرى بوضــوح الموقف الإيجابي الذي اتخذته حكومة حزب العدالة والتنمية ذات الجذور الإسلامية تجاه القضية الفلسطينية وأثر ذلك في توجه السياسة الخارجية التركية حيال إسرائيل. إلا أن الرغبة المشتركة بين إسرائيل وتركيا في منع تصعيد حالة التوتر الحاصلة في علاقات الجانبين حالت دون الوصول إلى مرحلة المواجهة السياسية، ولعل ما قاله رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** في لقائه مع اللوبي اليهودي في واشنطن خلال وجوده لحضور قمة الدول الثمان الكبرى التي عقدت بولاية جورجيا الأمريكية، من أن انتقاداته وجهت إلى الحكومة الإســرائيلية وليس إلى إســرائيل، وأن علاقات تركيا مع إسرائيل ستستمر على الصعد كافة؛ السياسية والاقتصادية والتجارية. فضلاً عن ما أعلنت عنه الخارجية الإسرائيلية من أن مغادرة السفير التركي تمت بتنسيق معها. وهذه كلها مؤشرات تؤكد أن ثوابت العلاقات التركية– الإسرائيلية حافظت على استمرارها على الرغم من اهتزازها الشديد جراء فاعلية المتغيرات المحيطة بها.

العلاقات السورية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية

بدأ مشــهد العلاقات الســورية التركية بالتغير بعد انتهاء أزمة 1998، فبرز توجه نحو الحوار والتفاهم لدى الحكومتين الســورية والتركية، يحذوه الســعي نحو إقامة علاقات أفضــل وأكثر اســتقرارا بين البلدين، فبدأ التوافق في الجانب الأمني، ثم انتقل إلى الجانب الاقتصــادي والسياسي، وجرى توقيع عدة اتفاقيات في جميع مجالات الاختلاف، نفّذ معظمها في أوانه.

[1] – **حسن**، محمد فارس(2006)، **السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص291.

وقد بدأت العلاقات بين البلدين تتحسن في السنوات الأخيرة حيث تعزز التعاون في مختلف المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لرغبة تركيا في العودة لحضن المنطقة العربية وللعب دور إقليمي رائد فيها.

وسيدهش الكثير من القراء إذا اطلعوا على عمق العلاقات الدافئة التي تربط سورية اليوم بتركيا، فالعداوة التاريخية بين الدولتين تلاشت بسرعة كبيرة ليحل محلها تعاوناً وثيقاً على جبهات مختلفة: سياسية واقتصادية وثقافية وسكانية. والعوامل التي أدت إلى ذلك مختلفة، منها تغير القيادة السياسية في تركيا، ومنها القلق المشترك للبلدين تجاه ما يحدث في العراق والتدخلات الخارجية في منطقة كردستان العراق، إضافة إلى نضج نظرتهما إلى علاقات الجيرة التي ستحكمهما ما طال الزمن. ومع أن هناك نزاعاً قائماً ومستمراً بين البلدين حول الحدود، إلا أن الحكومتين تعلمتا أن تتعايشا معه دون أن تجعلا منه حجر عثرة في طريق تقدم العلاقات بين البلدين وزيادة تعميقها، بل أدى فتح الحدود وتسهيل حركة عبور المواطنين بالاتجاهين إلى تخفيف حالة الاحتقان الشعبية التي كانت سائدة والسماح للعائلات بزيارة أفرادها الذين يقطنون على جانبي الحدود بشكل ميسر ومسهل.[1]

وأعطت زيارة الرئيس التركي السابق **أحمد نجدت سيزر** لدمشق في حزيران 2000 دفعة قوية في اتجاه تغيير علاقة أنقرة بدمشق، وعززتها زيارة الرئيس **بشار الأسد** الأولى إلى تركيا عام 2004، لكن فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية والمواقف السياسية التي اتخذها قادته في السياسة الخارجية كان له الدور الأكبر في تحول العلاقات السورية التركية نحو التفاهم والتعاون، حيث جرى التفاهم على تحويل الحدود من نقطة خلاف وتوتر إلى

[1] – **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، شؤون عالمية، كانون الثاني.

نقطة تفاهم وتعاون، **فوقعت اتفاقية إزالة الألغام من على** جانبي الحدود لإقامة مشاريع إنمائية مشتركة.

وكانت قد أعلنت وزارة الدفاع التركية في بيان في 30/6/2009 أن أنقرة ستسعى للحصول على مساعدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لتطهير أراضيها الواقعة على الحدود مع سورية من الألغام.

وأفادت الوزارة بأن المحادثات مع (وكالة ناتو للصيانة والإمداد) بدأت لإزالة الألغام.

وينهي الإعلان الذي أصدرته وزارة الدفاع الخلاف الذي نشب بشأن الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه المهمة، حيث كان الجيش وأحزاب المعارضة وقفا بقوة في وجه مسودة قانون حكومية تسمح لشركات أجنبية بتطهير تلك الأراضي من نصف مليون لغم مقابل الحصول على حق زراعتها لمدة 44 عاماً.[1]

وأعلن هذا التوجه بداية عهد التقارب الذي سيقلب حالة العداء التاريخي إلى حالة من اللقاء والتفاهم والتعاون، خصوصاً وأن قادة حزب العدالة والتنمية رفضوا المشاركة في سياسة العزل والحصار التي حاول الرئيس الأميركي السابق **جورج دبليو بوش** فرضها على سورية، بل قام الساسة الأتراك بلعب دور الوسيط بين سورية ومختلف الحكومات الأوروبية، الأمر الذي أسهم في مساعدة النظام السوري على عبور تلك المرحلة الصعبة.

وعلى الجانب السوري، تجاوزت القيادة السياسية السورية كل مثبطات العلاقة مع تركيا، فرمت بعيداً بما تحمله الذاكرة والتاريخ تجاه الأتراك، وصرفت النظر عن عضوية تركيا

[1]– أسوشيتد برس: **تطهير الحدود السورية التركية من الألغام بمساعدة حلف الأطلسي**، 1/7/2009، على الرابط:

الأطلسية، وشيّدت علاقات ثقة وتعاون معها، حتى أصبحت تركيا راعية **للمفاوضات** السورية الإسرائيلية غير المباشرة.

التعاون الاقتصادي

تشهد العلاقات السورية التركية استمراراً في التحسن والايجابية سياسياً واقتصادياً، وتستمر تركيا في تعاونها على الصعيد السياسي والوقوف إلى جانب سورية في مواقفها وأزماتها، وبالطبع فان العلاقات الاقتصادية لن تكون أقل ايجابية من التفاهم السياسي، فتركيا تعتبر من الدول الهامة اقتصادياً لسورية، إذ تحتل حالياً المرتبة الأولى بين الدول المستثمرة في سورية، وتتميز هذه الاستثمارات بأنها تتجه في معظمها نحو القطاع الصناعي ذو القيمة المضافة العالية، مثل تصنيع الأبراج المعدنية وتغليف المعادن وتصنيع وصيانة كافة أنواع القاطرات والعربات والشاحنات وتصنيع آلات ومعدات المعامل الصناعية وإنتاج خيوط البولي بروبيلين وتكرير وتعبئة زيت الزيتون والزيوت النباتية والاسمنت وإنشاء البنية التحتية للخط الحديدي وتصنيع قاطرات وعربات الركاب والشاحنات، وتتوزع الاستثمارات التركية على مختلف القطاعات السورية.

وكانت سورية وتركيا قد اتفقتا على إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين وقد تم التوقيع في أواخر العام 2004 على اتفاقية شراكة تعتبر مؤسسة لهذه المنطقة وذلك بهدف زيادة وتعزيز التعاون الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة لشعبي البلدين والتخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع، بما في ذلك المنتجات الزراعية وتعزيز التطور المتناغم للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين من خلال توسيع التجارة البينية وتوفير ظروف عادلة للمنافسة التجارية والمساهمة من خلال إزالة الحواجز على التجارة في التطور والتوسيع المتناغم للتجارة العالمية وخلق ظروف لتشجيع المزيد من الاستثمارات لاسيما الاستثمارات المشتركة في كلا البلدين.

وكانت نقطة الانطلاق في الجانب الاقتصـــادي هي توقيع البلدين اتفاق التجارة الحرة بينهما، الذي يسمح بتدفق البضائع في الاتجاهين وإقامة مشاريع مشتركة. وقد أثمر العديد من المشـاريع الصـناعية ومشـاريع البنى التحتية والخدماتية، وامتد ذلك إلى الجانب الثقافي، حيث شـرع بتدريس اللغة التركية في دمشـق وحلب، واللغة العربية في أنقرة وإسـطنبول، وتأسـست جمعيات ثقافية، مثل الجمعية العربية للعلوم والثقافة والفنون في أنقرة، وقامت شـركات سـورية بدبلجة المسلسـلات التركية وعرضـها للمشـاهدين العرب. وبادر الجانب التركي إلى رفع كمية تدفق مياه نهر الفرات لتصـــل إلى 575 متراً مكعباً في الثانية، ووافق على أن تمرّ أنابيب الغاز المصـدر من أذربيجان إلى سـورية، وأن تكون الأراضـي التركية ممراً لربط شـبكة الغاز العربية من مصر إلى الدول الأوروبية.

وتشير بعض التوقعات أن تتجاوز الاستثمارات التركية في سورية 3 مليارات دولار في الخمس سنوات القادمة وذلك بعد وضع منطقة التجارة الحرة بين البلدين موضع التنفيذ، والذي يتوقع أن تبدأ مطلع العام القادم. مع العلم أن الاستثمارات التركية في السبع سنوات الماضية بلغت بحدود 500 مليون دولار (بحدود 25 مليار ل.س) تعود إلى 33 مشروعاً مرخصاً وفق قانون الاستثمار رقم 10.

وعلى صـــعيد التبادل التجاري تعد تركيا من الشـــركاء التجاريين الهامين لســـورية؛ إذ تستحوذ على نسبة 6% تقريباً من الصادرات السورية، وتستورد سورية منها بحدود 4% من مجمل الواردات الســـورية. وتبين الأرقام أن الصـــادرات الســـورية إلى تركيا بدأت بالانخفاض تدريجياً منذ العام 2002، إذ انخفضت من 23 مليار ل.س إلى حدود 17 مليار عام 2004. في حين أن الواردات منها تتزايد ، حيث ارتفعت من 9 مليار ل.س عام 2002 إلى حدود

14 مليار ل.س عام 2004، ولكن الميزان التجاري بين البلدين لازال يحقق فائضـاً لصـالح سورية، ولكنه يتقلص تدريجياً. [1]

وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من الصادرات السورية إلى تركيا يتكون من النفط الخام، وهذا ما يفسـر انخفاض الصـادرات السـورية تدريجياً إلى تركيا نتيجة انخفاض إنتاج النفط السوري وبالتالي انخفاض صادراته تدريجياً.

أما الواردات السورية من تركيا فهي بمعظمها أدوات وعدد صناعية ومواد أولية للصناعة ومن الطبيعي أن تتزايد الواردات من هذه المواد مع ازدياد حاجة الصناعة السورية لهذه المواد وازدياد الاستثمارات في سورية.

وجاء اتفاق **إلغاء التأشـيرات**، الذي يسـمح بدخول السـوريين والأتراك دون الحاجة إلى إجراءات قنصلية والذي وصفه رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** بـــ"شام غن"، في إشارة إلى تشبيهه بـــ"شينغن" الأوروبية، كي يتوج صفحة الانفتاح والتعاون الاقتصادي بين البلدين.

كما اتفقت دمشق وأنقرة، على بناء خط أنابيب للغاز الطبيعي بطول 62 كيلومتراً، يمتد من حلب في سورية إلى كيليس في تركيا.

وأعلن وزير الطاقة التركي **حلمي غولر** ووزير النفط السـوري **سـفيان العلاو**، في بيان مشترك في اسطنبول، أن أنقرة ستشتري 1.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً عبر خط الأنابيب.

[1] – صافي شجاع، **العلاقات السورية التركية .. والنمو المضطرد**، سيريا نيوز، 28/8/2006، على الرابط:

وكان وزير النقل السوري **يعرب سليمان بدر** ونظيره التركي **بن علي يلدريم** اتفقا، على زيادة عدد الرحلات الجوية المتبادلة بين البلدين من 12 إلى 24 رحلة أسبوعياً، وتشغيل الخط الحديدي من حلب إلى غازي عنتاب في تركيا، بالإضافة إلى التعاون في مجال النقل البحري. واستعرض الوزيران اتفاقية تأسيس الشراكة السورية التركية المشتركة لبناء وصيانة قاطرات وعربات القطارات التي ستستفيد من تجهيزات التوسعة القائمة للخطوط الحديدية في حلب، وتم الاتفاق على تنفيذ هذا المشروع بسرعة. [1]

من جهته، أعلن وزير الكهرباء السوري **أحمد خالد العلي** أن تركيا بدأت اعتباراً من أمس الأول تزويد الشبكة السورية للكهرباء بالطاقة الكهربائية بطاقة 106 ميغا واط في الساعة.

أما على صعيد العلاقات السياحية فقد بلغ عدد السياح الأتراك الذين زاروا سورية عام 2005 (689) ألف سائح، وعدد السوريين الذين زاروا تركيا بلغ 288 ألف سائح.

والجدول التالي يبين أهم الزيارات المتبادلة بين المسئولين السوريين والأتراك منذ عام 2000:

[1] – **اتفاق سوري– تركي على خط غاز بطول 62 كم**، 5/1/2008، موقع الجمل، على الرابط:

أولاً. زيارات المسئولين الأتراك إلى سورية:

المسئول	التاريخ	ملاحظات
الرئيس **أحمد نجدت سيزار**	13 حزيران 2000	للمشاركة في تشييع جنازة الرئيس **حافظ الأسد**
رئيس الوزراء **رجب طيب أردوغان**	22 ديسمبر 2004	الأولى لرئيس وزراء تركي منذ عام 1987
الرئيس **احمد نجدت سيزار**	13 أبريل 2005	
رئيس الوزراء **رجب طيب أردوغان**	4 أبريل 2007	
وزير الخارجية **علي باباجان**	أكتوبر 2007	ليؤكد أن تركيا لم تسمح باستخدام مجالها الجوي لمهاجمة سورية
رئيس الوزراء **رجب طيب أردوغان**	26 أبريل 2008	تركزت حول الوساطة التركية بين سورية وإسرائيل

ثانياً. زيارات المسئولين السوريين إلى تركيا:

المسئول	التاريخ	ملاحظات
نائب الرئيس **عبد الحليم خدام**، ووزير الداخلية **محمد حربة**	5 نوفمبر 2000	
رئيس الأركان الفريق **حسن تركماني**	19 حزيران 2002	تم التوقيع خلالها على اتفاق للتعاون العسكري بين الدولتين
رئيس الوزراء **محمد مصطفى ميرو**	29 يوليو 2003	هي الأولى من نوعها التي يقوم بها رئيس وزراء سوري منذ 17 عاماً.

الرئيس **بشار الأسد**	6 يناير 2004	هي الزيارة الأولى من نوعها لرئيس سوري إلى تركيا منذ الاستقلال عام 1946.
رئيس الوزراء **ناجي العطري**	13 حزيران 2004	
رئيس الوزراء **ناجي العطري**	13 يوليو 2004	
وزير الخارجية **فاروق الشرع**	8 نوفمبر 2004	
رئيس مجلس الوزراء **محمد مصطفى ميرو**	26 حزيران 2005	
الرئيس **بشار الأسد**	17 أكتوبر 2007	الزيارة الثانية خلال ثلاث سنوات
وزير الداخلية **علي حمود**	21 أكتوبر 2007	تم خلالها توقيع مذكرة أمنية جديدة بين البلدين
نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية **عبد الله الدردري**	2–5 يناير 2008	
رئيس الوزراء **محمد ناجي عطري**	12–13 حزيران 2008	

مقومات التفاهم

مقومات التفاهم السوري التركي عديدة، ويدعمها تمكن القادة السوريين والأتراك من إنجاز اختراق له أهمية خاصة بالنسبة لسياسات المنطقة، يتعلق في جانب التعاون في قضية إقليمية لها أهميتها بالنسبة للبلدين، وهي القضية الكردية، إلى جانب التفاهم حول وحدة التراب العراقي، وخاصة رفض قيام حكم كردي فدرالي في شمال العراق، والذي يمتلك منذ بداية التسعينيات كل مؤسسات الدولة، تحت مسمى الحكم ذاتي.

وهذه نقطة للتوافق في الرؤية الاستراتيجية لكلٍ من الدولتين، ذلك أن فدْرلة العراق، على أســـاس إثني قومي، يعني بالنســـبة إليهما تقســـيماً للعراق، وبما يؤثر على وضـــع الأكراد في البلدين، ويعزز ذلك مسعى القيادات السياسية الكردية لضم كركوك إلى كردستان، والذي يتخذ طابعاً انفصـــالي التوجه، ودامي الأدوات، الأمر الذي ســـيترك بصـــماته الدامية على علاقة التعايش التاريخية في هذه المدنية ما بين الأكراد والتركمان والآشـــوريين والعرب، والتي منحت هذه المدينة هوية مركبة على مرّ العصور.

آمال التعاون

يؤكد تطور العلاقات بين البلدين عزمهما على المضـــــي قدماً في اتجاه تعزيز التعاون بينهما، ونقله إلى مرتبة التفاهم الإستراتيجي الذي يُفعّل مستويات عليا من التعاون. وذلك لأن تطور مســـتوى التعاون الإســـتراتيجي يُمكن لتركيا من خلاله أن تدخل إلى العالم العربي عبر البوابة السورية، وفي الوقت ذاته إذا تعاملت القيادة السورية مع تركيا وفق منظور إستراتيجي، فإنها تدرك أهمية العلاقات مع تركيا، الدولة الأطلســـية، لذلك توجب العمل على إعادة النظر إلى تركيا بوصفها جاراً يمكن أن يلعب دورا هاماً في دعم سورية.

والمأمول من الاتفاقات الموقعة أن تندرج في سياق الرهانات الاستراتيجية بين الدولتين، والتي تنهض على المنفعة وتبادل المصـالح بينهما، مصـالح الشـعبين السـوري والتركي، وليس مصـــــالح الفئات المافيوية والفئات والأجهزة المتنفذة. والمأمول كذلك هو أن يأخذ المســـــار الديمقراطي، الذي جرى الحديث عنه، طريقه إلى التطبيق، والأجدى أن يجد كلام السـيد **رجب طيب أردوغان** آذاناً صـــاغية حول مشـــاركة ســـورية "في هذا الانفتاح الديمقراطي، وفي حال وصول هذا الانفتاح الديمقراطي إلى النجاح فإننا سنكون سعيدين جدا".

النموذج التركي

لا شـــك أن فاعلية تركيا اليوم وتنامي دورها في ظل حكم حزب العدالة والتنمية يشـــير إلى أنها تمكنت من حل معظم مشـاكلها الداخلية، وسـارت في طريق ديمقراطي، يصـلح لأن يكون نموذجاً، وما يدعمه هو نجاحها في سـياسـاتها الاقتصـادية، وسـلوكها طريقاً إيجابياً في التعاون الدولي.

ومن الطبيعي أن الدولة حين تحل مسـألة التداول السـلمي للسـلطة، وتسـير في ركبها، فإنها سـتحظى بدعم شـعبي كبير، وسـتسـلك طرقاً عقلانية وفاعلة، وبما يجعلها قادرة على تحقيق مصـالح شـعبها، وعلى جذب الآخرين نحو طريقها الصـحيح، لذلك تصـالحت تركيا مع شعبها ونفسها وتاريخها، وباتت تشكل جسراً للتواصل بين عوالم مختلفة: الأطلسي والإسلامي، والغربي والشرقي، والأوروبي والآسيوي.

وقد حققت تركيا اليوم بقيادة حزب العدالة والتنمية ما عجزت عن تحقيقه في مختلف مراحلها السابقة، وليس غريباً أن هذا البلد الذي كان ينسق ويتعاون عسكرياً مع إسرائيل غيّر رؤيته تجاه دولة الاحتلال الصهيوني، وباتت سورية بوابته الآسيوية والعربية.

وأخيراً فإن هناك مناخ مناســـب لتدعيم العلاقات بين البلدين, والارتقاء بها إلى أعلى مســـتوى في المجالات كافة؛ لأنها في الأســـاس ترتكز على علاقات تاريخية لها قاعدتها الجماهيرية التي تحمي هذه العلاقات وتسـاعد على تطويرها, والعلاقات بين سـورية وتركيا لم تصل عبر التاريخ الحديث إلى هذا المستوى من التوافق والتقاء المصالح.

ولتمتين العلاقات السورية– التركية لابد من: [1]

[1] – **أبو عبدالله**، بسام، **مؤتمر العلاقات السورية التركية– الواقع والآفاق**، دمشق: الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير.

– توفير برامج تلفزيونية عن ما يجري من تطورات في سـورية، وإطلاق موقع الكتروني باللغة التركية عن سـورية، وبالمقابل إنشـاء موقع الكتروني ناطق باللغة العربية لتزويد المهتم في سورية بآخر التطورات في تركيا .

– من الجانب السوري: إنشاء مركز ثقافي عربي سوري في اسطنبول لتعزيز التواصل الثقافي مع المجتمع التركي.

– التوجه إلى تعاون علمي أكاديمي بين البلدين كإيفاد الطلبة السـوريين إلى الجامعات التركية وبالعكس.

– تعزيز برامج تبادل الأساتذة الجامعيين لإلقاء المحاضرات.

– إقامة معسكرات جامعية شبابية بين الشباب السوري والتركي.

– بالنسبة للإعلام: ضرورة إنشاء محطة تركية خاصة ناطقة باللغة العربية لنقل كل ما يدور في تركيا أسوة بالعديد من الدول مثل روسيا وفرنسا وألمانيا.

– ضـرورة اسـتضـافة محللين سـوريين في المحطات الفضـائية التركية وكذلك الأمر بالنسبة لسورية.

– زيادة تبادل الفرق الفنية والفلكلورية.

– تشجيع حركة الترجمة.

– إنشاء جمعية صداقة سورية تركية شعبية؛ أسوة الجمعية السورية البريطانية للعلاقات العامة.

الفصل السادس: العلاقات السورية الأمريكية

شكلت سورية تحت قيادة الرئيس **حافظ الأسد** دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط، فمنذ حرب تشرين 1973 أصبحت سورية محور الاهتمام الأمريكي فيما يتعلق بالصراع العربي– الإسرائيلي وتشكيل توازن القوى الإجمالي في الشرق الأوسط.

وعندما أصبحت سورية تحت قيادة الرئيس **بشار الأسد**، أصبحت أكثر بروزاً ووضوحاً في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، بسبب مواقفها الوطنية والقومية المدافعة عن الحقوق العربية، فعلى الرغم من إدانة سورية لأحداث الحادي عشر من أيلول، إلا أن السياسة الأمريكية تجاه سورية أخذت منحى متطرفاً وسلبياً، فقد عدّت موقف سورية المعارض لحربها على العراق عاملاً يقف عائقاً في وجه أهدافها في العراق. إضافة إلى أنّ سورية دولة مواجهة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط الساعية إلى إحداث التغيير وفرض استراتيجية الشرق الأوسط الكبير.

لقد أصبحت سورية في هذه المرحلة دولةً محورية وعاملاً بارزاً في منطقة الشرق الأوسط وعادت إلى قمة أجندة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فقد جعل الرئيس الأمريكي **جورج بوش** الابن سورية، في بداية ولايته الثانية المحور الأول والأهم في سياسة إدارته، وتدهورت العلاقات الأمريكية ـــ السورية، وازدادت حدة الخلافات داخل هيئات السياسة الأمريكية (وبين الولايات المتحدة وحلفائها) حول المسار الأمثل للتعامل مع سورية، فبعضهم اختار سياسة الضغوط الاقتصادية والسياسية والإعلامية على دمشق، وبعضهم (المحافظون الجدد) دعا إلى استخدام "القوة العسكرية"، والبعض الآخر طالب بالحوار مع سورية.

وحسب **مايكل هدسون**، رئيس قسم الدراسات العربية في جامعة جورج تاون، هناك ثلاث مجموعات فاعلة ومؤثرة في الإدارة الأمريكية، وهي "المحافظين الجدد، واللوبي

الصـهيوني، والأصـوليين المسـيحيين"، وهذه المجموعات لا ترتبط بصـداقة مع سـورية، وإنما على العكس تدعو وبشـدة إلى التغيير في سـورية. في مقابل هذه المجموعات تبرز مجموعة أخرى هي مجموعة البراغماتيين أو الواقعيين الذين يرون أن سـورية، وإن لم تتفق مع الولايات المتحدة، إلا أنها كانت مسـاعدة لها وإيجابية في بعض الحالات. وهذه الفئة ترى أنه لا داعي للصـدام مع سـورية، وتدعو لفتح قنوات الحوار الدائم معها، وبالتالي، كان هناك سـجال في الولايات المتحدة بين فريقين الأول يدعو إلى التغيير، وهذا الفريق هو الأقوى والأقرب للرئيس **بوش الابن**، والفريق الثاني يدعو للحوار والدبلوماسـية مع سـورية". ويقول **هدسـون** "إنّ العلاقات بين سـورية والولايات المتحدة الأمريكية متوترة، وهناك حالة من نفاذ الصـبر تبديها الولايات المتحدة تجاه سورية، وفي المقابل تخشى سورية عدوانية قد تتبناها واشنطن ضدها"[1].

سياسة المحافظين الجدد في إدارة بوش تجاه سورية

إنّ الدراسة الأكثر تعبيراً عن الفكر السياسي للمحافظين الجدد فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسـط وسـورية، هي الدراسـة الصـادرة في عام 1996عن معهد "مشـروع القرن الأمريكي الجديد" في واشنطن، بعنوان (اختراق نظيف: استراتيجية جديدة لحفظ أمن المملكة)، والمقصود بالمملكة "إسـرائيل"، و قد أعد هذه الدراسـة فريق من المحافظين الجدد برئاسـة **ريتشـارد بيرل**، الذي شـغل منصـب رئيس مجلس السـياسـات الدفاعية في إدارة بوش الأولى حتى نيسـان 2003، ومن أعضـاء هذا الفريق **جيمس كولبرت، وتشـارلز فيربانكس، ودوغلاس فيث، وروبيرت لوينبرغ، وجونـاثـان توروب، ودافيـد وورمزر، وميراف وورمزر**، وقد دعت هذه الدراسة المؤلفة من ست صفحات، إلى الرفض الكامل لاتفاقات أوسلو ولمبدأ «الأرض مقابل السلام»، وإلى بناء تحالف يحاصر سورية، ويمهد لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط.

[1] – **مايكل هدسون، السياسة الخارجية الأمريكية**، محاضرة في مكتبة الأسد، 20 حزيران 2005م، ص2.

ومما جاء في الدراسة تحت عنوان "نهج جديد لعملية السلام" (إن حقنا في الأرض الذي تمسكنا به هو حق مشروع ونبيل، وليس في مقدورنا مهما حاولنا أن نصنع السلام لوحدنا، إن قبول العرب غير المشروط بحقوقنا ولاسيما حقوقنا في الأراضي، يعني أن مبدأ "السلام مقابل السلام" هو أساس علاقتنا في المستقبل).

وتحت عنوان «حماية الحدود الشمالية» تقول الدراسة (إن سورية تشكل تحدياً لإسرائيل على أرض لبنان، والوسيلة الفعالة لكسب التعاطف الأمريكي هي أن تقتنص إسرائيل المبادرة الاستراتيجية على حدودها الشمالية بالاشتباك مع حزب الله وسورية وإيران باعتبارهم أطرافاً أساسية في العدوان على لبنان).

وتتابع الدراسة تحت عنوان "الانتقال إلى استراتيجية توازن القوى التقليدي" (تستطيع إسرائيل، بالتعاون مع تركيا والأردن، أن تعيد تشكيل بيئتها الاستراتيجية المحيطة بها بإضعاف سورية واحتواءها وصدها. ويمكن لهذه الجهود أن تتركز على إبعاد **صدام حسين** عن السلطة في العراق، وهذا بحد ذاته هدف استراتيجي مهم لإسرائيل كوسيلة لإحباط الطموحات السورية في المنطقة)[1].

كما أصدر معهد "مشروع القرن الأمريكي الجديد"، بمناسبة انتخابات عام ألفين كتاباً بعنوان "الخطر الماثل: الأزمة والفرصة في سياسة أمريكا الخارجية والدفاعية". وأشرف على تحريره **وليام كريستول وروبرت كاغان**، وكتب بعض فصوله **بول وولفوفيتز واليوت أبرامز وريتشارد بيرل**. وفي فصل عن الشرق الأوسط يدعو **أبرامز** إلى مبدأ "السلام عبر القوة"، وقال "إن القوة العسكرية مع الاستعداد لاستخدامها عنصر رئيس في تعزيز السلام, ودعا إلى إسقاط **صدام حسين** كخطوة استباقية"[2].

---

[1] Richard pierl, Aclean Break: Anew strategy for securing the realm, http://www.iasps.org/start.htm

[2] – **شعيبي**، عماد فوزي(2003)، **السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد**، دمشق: دار كنعان، ص78.

ومنذ الأيام الأولى لدخول مجموعة المحافظين الجدد إلى إدارة **بوش** في كانون الثاني 2001، بدأ صـــراع مســـتمر بينهم وبين المعتدلين في إدارة **بوش**، الذين تركّزوا في وزارة الخارجية، وعلى رأســـهم وزيرها **كولن باول**، وانتهى الصـــراع بســـيطرة هذه المجموعة على الســـياســـة الخارجية، والجزء الرئيس منهم في وزارة الدفاع، والجزء الثاني في البيت الأبيض داخل مكتب مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس **تشيني** وبقية معاونيه.

وقد أصـــدر معهد "مشـــروع القرن الأمريكي الجديد"، عدد من الرســـائل الموجهة إلى الرئيس **بوش** الابن، ففي 20 أيلول 2001، أصـدر المعهد رسـالة مفتوحة موجهة إلى الرئيس **بوش** تحضّـه على توسيع الحرب على الإرهاب أبعد من أفغانستان لتشمل إزالة **صدام حسين** وقطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية والاستعداد لاتخاذ إجراءات ضد سورية وإيران وحزب الله في لبنان. وحملت الرســـالة تواقيع 41 مســـؤولاً من بينهم **ريتشـــارد بيرل وفرانك غافني وفرانسيس فوكوياما**[1].

وحسب دراسة **كاثلين وبيل كريستيوسن** بعنوان "أصحاب الانتماء المزدوج في حكومة **بوش**"، الصـادرة في 13 كانون الأول 2002، فإن إسـرائيل تشـكّل نقطة مرجعية للمحافظين الجدد، وهي في مركز تفكيرهم، حيث تقول هذه الدراســـة "إنّ إســـرائيل كانت في عمق تفكير **بول وولفوفيتز** كاهتمام أساسي، وربما هي السبب الأساس في استحواذ مشروع العراق عليه، للخلاص من **صدام حسين**، وإعادة صياغة حكومة العراق على شاكلة أمريكا، ثمّ إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، بتنفيذ نفس الأهداف في سورية وإيران وربما دول أخرى"[2].

ويطالب كلٌّ من **ريتشارد بيرل وديفيد فروم** في كتابهما (نهاية الشر: كيفية الانتصار على الإرهاب)، بانتهاج سياسة متشددة تجاه سورية، ويقولان: "كان يجب أن تكون سياستنا مع

---

[1] – **الخازن**، جهاد(2005)، **المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون**، بيروت: دار الساقي، ط1، ص106.

[2] – المرجع السابق، ص55.

سورية صارمة لا هوادة فيها. علينا أن نقطع خطوط نقل الأسلحة جواً من إيران إلى سورية، وعلينا أن نوقف تدفق النفط من العراق إليها".

ثمّ يحدد الكاتبان مجموعة من المطالب التي يتوجب على سورية تلبيتها لتحصل على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، وهي:

1- يجب أن تتوقف سورية عن دعم (الإرهابيين) وتغلق جميع مكاتبهم الموجودة على أراضيها، وتوقف تقديم الملاذ والدعم لحزب الله.

2- يجب أن تغلق حدودها أمام مقاتلي الحرب العراقيين وتسلّم جميع القيادات العراقية التي التجأت إلى سورية.

3- نتوقع من سورية أن تُوقف حملة التحريض التي تشنها ضد إسرائيل، إذ أن من شأن هذه الحملة أن تغذي (ثقافة التفجيرات الانتحارية).

4- على سورية أن تسحب قواتها من لبنان وتعترف باستقلال هذا البلد وسيادته.

5- وأخيراً على سورية أن تتبع اقتصاداً منفتحاً غير مضبوط، وأن تقوم بتغيير نظامها السياسي.

ويحذر كلا الكاتبين بأن رفض سورية لهذه المطالب سينتج عنه عواقب وخيمة حيث يقولان "ضمن هذه الظروف، لن يكون من المستحيل إقناع السوريين بأن رفضهم سيخلق عواقب بالنسبة لهم أخطر حتى من عواقب قبولهم"[1].

يمكن تلخيص هدف وسياسة المحافظين الجدد تجاه سورية بما يلي:

[1] – **بيرل**، ريتشارد **وفروم**، ديفيد(2004)، **نهاية الشر: كيفية الانتصار على الإرهاب**، ترجمة: فؤاد السروجي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، ص119-120.

1- ينظر المحافظون الجدد إلى ســـورية بعدّها دولة مهددة للمصـــالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وأنه يجب التعامل معها كخصم.

2- حاول المحافظون الجدد استغلال نفوذهم وسيطرتهم على القرار السياسي في إدارة الرئيس **جورج بوش** الابن من أجل تنفيذ أهدافهم ورؤيتهم في الشـــرق الأوســـط وسورية.

3- إنّ المحافظين الجدد يعملون على فتح ملفات العلاقات السورية ـــ الأمريكية دفعةً واحدةً، وهذه الملفات تشـمل الاتهامات الأمريكية لسـورية بدعم "الإرهاب"، والملف اللبناني، والصراع مع إسرائيل، والسعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بهدف فرض الضغوط على سورية وعزلها إقليمياً ودولياً.

4- يدعو المحافظون الجدد إلى انتهاج سـياسـة متشـددة تجاه سـورية من أجل تلبية المطالب الأمريكية، وإذا ما رفضـــت ســـورية تنفيذ هذه المطالب فإن المحافظين الجدد يدعون كمرحلة ثانية إلى استراتيجية مواجهة شاملة مع سورية لا تنتهي إلا مع تلبية سورية للرغبات والمطالب الأمريكية، أو استخدام الخيار العسكري.

5- تهيمن على نظرة المحافظين الجدد تجاه منطقة الشرق الأوسط وسورية؛ المصلحة الإسرائيلية، وهي هدفهم الأساس.

6- لا يؤمن المحافظون الجدد بعملية السلام وحق الفلسطينيين والدول العربية المجاورة لإســرائيل وســورية باســتعادة أراضــيها المحتلة، بل يدعون إلى تجاهل الحقوق الفلســـطينية والعربية، والترويج لمقولة (الســـلام مقابل الســـلام)، بدلاً من مبدأ (الأرض مقابل السلام).

- العلاقات السورية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001:

مثلت أحداث الحادي عشر من أيلول نقطة فارقة في مسيرة العلاقة السورية الأمريكية، فعلى الرغم من حصول سورية على مقعد مؤقت في مجلس الأمن دون معارضة من جانب الولايات المتحدة، إلا أن السياسة الأمريكية الجديدة التي تبنتها الإدارة الأمريكية تجاه العالم والشرق الأوسط خصوصاً بعد تلك الأحداث وتقسيم العالم إلى "مع"، أو"ضد" الولايات المتحدة قد وضعت سورية في خانة المساءلة والإدانة[1]، وأصبح التوتر هو السمة الأساسية للعلاقات بين الطرفين، بما انعكس لاحقاً على موقف كل طرف تجاه الآخر في قضايا المنطقة كافة.

وعلى الرغم من أن سورية ظلت معارضة باستمرار للتوجهات الأمريكية للتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي منذ مدريد، ورغم انتقادها لخطاب الرئيس الأمريكي في الرابع والعشرين من حزيران 2002 والذي كرسه لعملية السلام في الشرق الأوسط، مؤكدة أنه لا يكفي أن تعلن الإدارة الأمريكية عن تأييدها لإقامة دولة فلسطينية وعن عزمها على إحياء عملية السلام على المسارات كافة، واتخاذها موقفاً بدا "عصبياً" و"صدامياً" من الحرب الأمريكية على العراق، فإنها اضطرت . تحت وطأة الضغوط الأمريكية التي أخذت منحى جدياً في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق ـــ إلى تغيير طريقتها في التعاطي مع الجهود الأمريكية إزاء التسوية، فعندما تم إعلان خطة خريطة الطريق في الثلاثين من أبريل 2003، أكدت سورية على أن تلك الخطة هي شأن فلسطيني، ومن ثم فإنها لن تقدم أية ملاحظات أو تعديلات عليها، فما يهم سورية في النهاية هو تحقيق السلام على جميع المسارات، كما انعكس التغيير في الموقف السوري في ترحيبها بالجهود التي بذلت من أجل عقد هدنة بين الفصائل الفلسطينية، كما أن موقفها من الولايات المتحدة تغير تماماً في أعقاب انتهاء الحرب على العراق، إلى المدى الذي دفعها إلى التعاون مع الولايات المتحدة على الأقل في الجانب الأمني من خلال التجاوب مع المطالب الأمريكية بالكف عن إيواء العراقيين الفارين، وإغلاق

1 . **زيادة**، رضوان، **صنع القرار والسياسة الخارجية في سورية**، مرجع سابق.

الحدود تماماً مع العراق، وقد أدى التعاون السوري في هذا المجال إلى اعتقال القوات الأمريكية لكثير من المطلوبين العراقيين، ومع ذلك فإنه لم يكن من الصعب تصور أو توقع أن سورية ستدفع ثمن موقفها أثناء الحرب الأمريكية على العرق حال انتهاء تلك الحرب بانتصار أمريكي كان شبه مؤكد، وقد دخلت العلاقات السورية . الأمريكية مرحلة جديدة عقب احتلال العراق في أبريل 2003، وصلت إلى حد القطيعة، والأهم أن الموقف الأمريكي من سورية ظل متأثراً بموقف سورية الرافض للحرب على العراق[1]، بما انعكس لاحقاً على تجاهل سورية لخارطة الطريق التي تبنتها الولايات المتحدة لتحريك عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، وعقب انتهاء الحرب الأمريكية على العراق بدأت الولايات المتحدة محاسبة سورية على موقفها، فاتهمتها بحيازة أسلحة الدمار الشامل ورعاية المنظمات الإرهابية، وهو ما أثار بعض التخوفات من أن تكون سورية المحطة التالية للحرب الأمريكية على "الإرهاب".

الضغوط الأمريكية على سورية:

إن الضغوط والتهديدات الأمريكية على سورية ليست جديدة، ولكنها اتخذت أنماطاً جديدة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، فإلى جانب قانون محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية، تم التوافق بين الولايات المتحدة وفرنسا ثم الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على استصدار القرار 1559، ولا يكاد يمر يوم دون أن نسمع تهديداً جديداً ضد سورية من الرئيس الأمريكي وأفراد إدارته. لذا سوف نتطرق إلى قانون محاسبة سورية وصدور القرار 1559 وانعكاساته، تناول قضية اغتيال **رفيق الحريري** رئيس الوزراء اللبناني الأسبق وتشكيل لجنة التحقيق الدولية وتسييسها ومن ثم تشكيل المحكمة الدولية.

1 . **زيادة**، رضوان، **صنع القرار والسياسة الخارجية في سورية**، مرجع سابق.

قانون محاسبة سورية:

قام الرئيس الأمريكي **بوش** الابن بفرض عقوبات على سورية في 13 أيار 2004 تنفيذاً لقانون أصـــدره الكونجرس الأمريكي في كانون أول 2003 تحت عنوان "محاســبة ســورية واستعادة السيادة اللبنانية".

والراعيان الأصـــليان لهذا القانون في مجلس النواب هما زعيم الأغلبية الجمهورية **ديك آرمي** (من تكساس ولاية الرئيس الأمريكي نفسه، وهي أكثر الولايات الأمريكية تأثراً بشركات النفط)، بالاشتراك مع **إليوت إنغل** (من نيويورك)، أما في مجلس الشيوخ فهما السيناتور **باربارة بوكسر** (من كاليفورنيا) **وريك سانتوروم** (من بنسلفانيا).

ويأتي هذا القانون في سياق مجموعة من الأحداث والمتغيرات الدولية أهمها:

1- نهاية الحرب الباردة وسعي الولايات المتحدة لتكون القطب الأوحد المسيطر على العالم.
2- أحداث 11 أيلول وتداعياتها، وما نجم عنها من استراتيجيات جديدة انتقلت بموجبها الولايات المتحدة من ســياســة الاحتواء إلى ســياســة الحرب الاستباقية.
3- الحرب على العراق واحتلاله، وتداعيات هذه الحرب عربياً ودولياً، وانعكاساتها على دول الجوار وخاصة سورية.
4- تقديم الولايات المتحدة لمشروع "الشرق الأوسط الكبير" والتحسين الذي أدخل عليه من قبل الاتحاد الأوروبي، وإقرار صيغته النهائية بتبني الدول الصناعية الثماني له.

بيان البيت الأبيض في العقوبات التي ستفرض على سورية:

جاء في بيان البيت الأبيض أن الولايات المتحدة ستقوم بفرض عقوبات على سورية وذلك "بسبب دعم الحكومة السورية للجماعات الإرهابية الفلسطينية، ووجودها العسكري المستمر في لبنان، وسعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وأعمالها الهادفة إلى تقويض الجهود الدولية بالنسبة إلى بسط الاستقرار في العراق وإعادة إعماره".

وجاء في البيان أن فرض العقوبات يأتي بعد أشهر عديدة من الجهود لإقناع الحكومة السورية بتغيير مسلكها غير المقبول، وقد نقل وزير الخارجية الأمريكي آنذاك **باول** قلق الولايات المتحدة إلى الرئيس السوري تكراراً، ومنه اجتماعهما في أيار 2003، ولم تتخذ الحكومة السورية أية خطوات ملموسة لمعالجة هذه المخاوف.

ما تضمنته العقوبات:

يمكن تلخيص العقوبات التي ينص عليها هذا القانون فيما يلي:[1]

- منع تصدير أي أسلحة أو مواد مزدوجة الاستخدام إلى سورية.
- منع أي مساعدة للشركات الأمريكية للعمل في سورية.
- منع عمل وكالات التعاون الدولي والمعونة في سورية.
- منع الصادرات الأمريكية إلى سورية (باستثناء الدواء والطعام).
- منع رجال الأعمال الأمريكيين من العمل أو الاستثمار في سورية.
- منع الدبلوماسيين السوريين من التنقل خارج إطار دائرة قطرها 40 كيلومتر في واشنطن أو نيويورك.

[1] – **مصطفى**، عماد(2007)، **محاسبة سورية: والفشل الذريع لوزارة الخارجية الأمريكية**، على الرابط:
http://www.imadmoustapha.net/Syria%20Accountability.htm

- تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع سورية.

- منع حكومة سورية من شراء أي عقار تهتم به في الولايات المتحدة.

وهناك إجراءات مالية ومصـــرفية تطال المصـــرف التجاري الســـوري بدعوى غســـيل الأموال. وتخويل وزير المالية الأمريكي تجميد ممتلكات تخص أفراداً وكيانات حكومية سورية. وألمح البيان إلى أن الرئيس **بوش** سينظر في فرض عقوبات إضـافية ضـد الحكومة السـورية، إذا لم تتخذ خطوات جدية وملموســـة لقطع ارتباطاتها مع جماعات إرهابية وإنهاء برامجها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وسحب قواتها من لبنان، والتعاون كلياً مع المجتمع الدولي في بسط الاستقرار في العراق وإعادة إعماره.

المطالب الأمريكية من سورية:

يمكن تحديد المطالب الأمريكية من دمشق فيما يلي:[1]

1- حسر النفوذ الإقليمي السوري بانكفائه إلى الداخل.

2- إبطال "عروبية" ســورية وإلحاقه بالنموذج العراقي (بلداً متعدد الإثنيات والأديان بلا هوية واضحة بل ومستحية من العروبة والإسلام).

3- تجريد سورية من أسلحة الدمار الشامل طوعاً أو قسراً.

4- قبول الجيرة الأمريكية في العراق وحمايتها من تسلل المقاومين.

5- إلزام سورية بقبول ما رفضته من تسوية قاصرة مع الكيان الصـهيوني وإقامة علاقات معه.

[1] - **الحمش**، منير (2005)، **خيارات الإصـلاح في سـورية:بين الضـغوط الخارجية والضـرورات الداخلية**، سـلسـلة أوراق شـهرية، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ص22-23.

6- انسحاب الجيش السوري ومخابراته من لبنان.

7- المساعدة في نزع سلاح حزب الله وأسلحة المنظمات الفلسطينية، وإغلاق مكاتب منظمة التحرير في دمشق، وعدم استقبال زعمائها.

8- إدخال تعديلات جوهرية على مناهج التعليم، تنزع بموجبها أية إشارة (عدائية) ضد إسرائيل واليهود.

إن قانون محاسبة سورية يجسد صراعاً بين طرفين:

- الإدارة التي لا ترغب في صدوره، وباقي القوى في الكونجرس واللوبي الصهيوني الذي يدعم هذا القرار.

- وصراع داخل الإدارة نفسها بين قوى تريد هذا القانون وقوى لا تريده.

وأخيراً نشير إلى أن هذا القرار استقبل شعبياً كإعلان حرب كراهية وحقد على الشعب السوري وقيمه وعراقته لصالح المشروع الصهيوني بكل وقاحته وحقده.

ومرة أخرى، فقد أدت البراجماتية السورية في التعامل مع التهديدات الأمريكية إلى تخفيف حدة الأزمة، إلى المدى الذي دفع **كولن باول** وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، إلى زيارة لسورية، معبراً عن رغبة الولايات المتحدة في التهدئة أيضاً، كما التزمت سورية عدم التصعيد مع واشنطن في قضية الجنود الخمسة الذين جرحوا على الحدود السورية العراقية جراء عملية نفذتها القوات الأمريكية في الثامن عشر من حزيران 2003، ولم تعلن سورية احتجاجاً رسمياً على ذلك إلا بعد أسبوع من تلك الحادثة، بل إن وزير الخارجية **فاروق الشرع** عندما سئل عن تلك القضية في مؤتمر صحفي في التاسع والعشرين من حزيران 2003 قال" عدم التطرق إلى الأمر أفضل، لأننا أردنا أن نتبع دبلوماسية هادئة عبر القنوات في السفارتين واشنطن ودمشق، ولا تزال الاتصالات جارية بين الطرفين، ونأمل بالتوصل إلى نتائج إيجابية

لحل مرض لهذه المشـــكلة بعيداً عن أي تصـــعيد أو ســـوء فهم بين ســـورية والولايات المتحدة".[1]

وكما هو واضـح فإن تصـريح **فاروق الشـرع** يُعد أبلغ دليل على التحولات التي شـهدتها السياسة السورية في التعامل مع الولايات المتحدة، وذلك تحت تأثير الضـغوط الأمريكية، وفي سـياق سـياسـة محاسـبة سـورية، أدلت وزيرة الخارجية الأمريكية **كوندوليزا رايس** عقب انتهاء حرب لبنان في صيف عام 2006 بتصريح لصحيفة "وول ستريت جورنال" هددت فيه بفرض عقوبات جديدة على ســـورية، وكان الرد الســـوري مقللاً من أهمية ذلك التصـــريح في إطار دبلوماسـي فرضـته طريقة وزير الخارجية السـوري **وليد المعلم** الذي يوصـف دائماً بأنه معتدلاً، إذ أكد أن ذلك التصـريح يعبر عن ضـيق الولايات المتحدة من نشـاط الدبلوماسـية السـورية. وعلى الرغم من أنه عاد إلى النبرة الحادة بعض الشـيء في تصـريحه في نهاية أيلول 2006 الذي قال فيه: "إن واشـنطن لا تريد السـعي في الاتجاه الصـحيح بل الاسـتمرار في أخطائها، مضـيفاً أنها إذا أرادت فرض عقوبات فأهلاً وسـهلاً[2]، إلا أنه عاد في منتصـف ديسـمبر من العام نفسه ليؤكد أن سورية ليست ضد الولايات المتحدة وعلى العكس فإنها تريد أن تكون جزءاً من حوار إقليمي سـيخدم مصـالح واشـنطن في المنطقة، وعدّ أن الولايات المتحدة والمنطقة في مفترق طرق، فإما أن نذهب نحو الاسـتقرار أو سـتنهار المنطقة كلها وتسـيطر عليها الحروب الدينية والمتطرفين[3]، وهو الأمر الذي يشـير بوضـوح إلى أن الصـراع بين الثوابت والبراجماتية، فيما يتعلق بملف العلاقة مع الولايات المتحدة، لم يحسم بشكل تام حتى تلك اللحظة.

ويمكن تفسير وفهم دوافع التصرف السوري من إقرار قانون محاسبة سورية رغم إصرار الولايات المتحدة على توجيه اتهامات مسـتمرة لسـورية برعاية الإرهاب، وذلك في إشـارة إلى

---

[1] – **عسلية**، صبحي(2008) **المفاوضات السورية– الإسرائيلية المصالح في مواجهة الثوابت**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، السنة الثامنة عشرة، العدد192، أكتوبر، ص36.

2 . **زيادة**، رضوان(2007)، **"أزمة خطاب السياسة الخارجية السورية"**، صحيفة الحياة، 2007/1/8.

3 . صحيفة الشرق الأوسط، 2006/12/18

رعايتها لحزب الله اللبناني، ومحاولة لفك الارتباط السوري اللبناني بما يساهم في تحجيم الدور السوري في عملية السلام بشكل أو بآخر، بل إن هذا الموضوع كان السبب الرئيس في عودة التوتر للعلاقات الأمريكية السورية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول، وهو الأمر الذي يؤكد أن التحول نحو النهج التعاوني أو البراغماتي في السياسة الخارجية السورية تجاه الولايات المتحدة لا يعبر عن تحول تكتيكي بقدر ما يشير إلى تحول استراتيجي في السياسة الخارجية السورية فرضته خطورة الضغوط التي تتعرض لها سورية في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، لا سيما في ظل الاعتبارات التالية:

ـ أن الولايات المتحدة أصبحت أقرب ما تكون جغرافياً إلى سورية، فوجود القوات الأمريكية في العراق، يعني بشكل أو بآخر أن الولايات المتحدة قد أصبحت " الجار" الشرقي لسورية، سواء من خلال وجودها المباشر أو من خلال الحكومة العراقية التي ستكون على الأرجح موالية للولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يضع تحدياً جدياً لسورية يتمثل في كيفية التعامل مع هذا الجار الجديد، الذي طالما اختلفت معه وأدانت مواقفه.

ـــ أن حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سورية، قد فقد جناحه الآخر في العراق، بكل ما يعنيه ذلك من تراجع لموقع الحزب في الخريطة السياسية في سورية، وما يطرحه من ضغوط كثيرة على الحزب لتعديل الكثير من سياساته سواء فيما يتعلق بالداخل أو الخارج.

ـــــ إن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل أصبحت منذ أحداث أيلول، أقوى من أية فترة ماضية، وأن الأوضاع الأخيرة في العراق ستدعم وتعمق من هذه العلاقات، الأمر الذي سينعكس بالسلب على وضع سورية في إدارة صراعها مع إسرائيل بصفة عامة، كما أن ذلك يفرض على سورية ضرورة البحث في تطوير صيغة جديدة للتعامل مع "إسرائيل ما بعد الحرب الأمريكية على العراق".

ـــ إن الولايات المتحدة قد أصبحت، كما أكد **أري فلايشر** المتحدث باسم البيت الأبيض، أكثر حساسية وقلقاً في مجال أسلحة الدمار الشامل والنشاطات الإرهابية بصرف النظر عن الاختلافات في تعريف تلك الأنشطة، ومن ثم فإن التأكيد السوري على أن الأسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية الوحيدة في المنطقة هي تلك التي تملكها إسرائيل هو أمر لا يفيد كثيراً في ضوء العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، كما أنه من ناحية ثانية يشير بشكل أو بآخر إلى أن سورية تمتلك نوعاً ما من تلك الأسلحة وتطالب بأن تُعامل مثل إسرائيل، وعلى الرغم من أنه من حق سورية شأن أية دولة أن تمتلك تلك الأسلحة للحفاظ على أمنها وأنها لن تستخدمها إلا في هذا الإطار، ولا يوجد ما يشير إلى عكس ذلك في الحالة السورية، وذلك خلافاً لما كان عليه الوضع في الحالة العرقية التي سبق لها أن استخدمت تلك الأسلحة، فإن التحدي الحقيقي أمام سورية هو كيفية إقناع الإدارة الأمريكية بأنه لا قلق من امتلاك سورية لأي نوع من تلك الأسلحة.

ـــ إنه لا يمكن الاستغناء عن الولايات المتحدة ودورها المحوري في عملية المفاوضات مع إسرائيل، إذ تدرك سورية أن الموقف الأمريكي يمكنه أن يكون أحد أهم العقبات في طريق التسوية مع الإسرائيليين، وقد يكون أحد أهم الروافع لتحقيق التسوية، وفي تحليله للعقبات التي واجهت عملية السلام، قال وزير الخارجية السوري **وليد المعلم**، إنها تكمن في عدم قيام الولايات المتحدة بـ "دور الوسيط النزيه" في المرحلة السابقة، مقابل ضغط إدارة بوش على الحكومة الإسرائيلية لعدم استئناف المفاوضات مع سورية في المرحلة الحالية، إضافة بالقطع إلى " عدم توافر الإرادة السياسية " لدى الإسرائيليين، سواء في المرحلة السابقة التي فاوضت فيها سورية سبع حكومات إسرائيلية في عشر سنوات، أم الآن في ظل حكومة **أولمرت**[1].

1 . صحيفة الحياة 2007/1/8

- الضغوط الأمريكية على سورية والقرار 1559:

إدراكاً من الولايات المتحدة لضآلة تأثير "قانون محاسبة سورية" على السياسة السورية نظراً لمحدودية العلاقة بين واشنطن ودمشق، بدأت الولايات المتحدة بالتحرك باتجاه الاتحاد الأوروبي، وطالبته بتأجيل توقيع اتفاق الشراكة مع سورية، وأن يشترط على سورية من أجل توقيع الاتفاق إجراء تغييرات معينة، وهو الأمر الذي قاد إلى تضمين قضية أسلحة الدمار الشامل السورية ضمن نطاق المباحثات وإضافة نص جديد بهذا المعنى لاتفاقية الشراكة.

ويعد هذا الموقف أول مؤشرات على تدويل الأزمة السورية – الأمريكية. واستطاعت الإدارة الأمريكية تحريك الموقف الفرنسي ضد سورية الذي تجلى بالموافقة الفرنسية على تدويل مسألة الوجود السوري في لبنان كقضية مهددة لأمنه واستقراره وتطوره الديمقراطي، وتم التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار بهذا الشأن، فصدر القرار 1559 الذي طالب كل القوات "الأجنبية" بالخروج من لبنان وتفكيك الميليشيات المسلحة، وسيطرة الجيش اللبناني على الجنوب، ووقف الهجمات على إسرائيل، كونها لا تحتل أراضي لبنانية.[1]

وأول ما يلفت النظر في هذا الإطار، سرعة التحرك الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد سورية وتوقيته، فالتوقيت يعد مثالياً بالمنظور الأمريكي، إذ الوطن العربي في أضعف حالاته ويلزم صمتاً مطبقاً إزاء ما جرى ويجري في فلسطين والعراق والسودان، وقد استغلت الولايات المتحدة ومعها فرنسا، الانقسام الداخلي في لبنان حيال مسألة التعديل الدستوري (التمديد للرئيس **لحود**)، ومجمل الدور السوري في لبنان. [2]

وجاء اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق **رفيق الحريري** ليزيد الوضع تعقيداً، فقد تم تسييس الموضوع منذ البداية، بتوجيه الاتهام إلى سورية دون غيرها، وتم تشكيل لجنة تحقيق

---

[1] – **عبد الوهاب**، محمود(2004)، **ضغوط جديدة على سورية عبر قرار مجلس الأمن1559** ، الأهرام تاريخ 2004/10/27.

[2] – **راشد**، سامح(2005)، **سورية ولبنان.. حسابات تقليدية وتحديات جديدة**، السياسة الدولية، العدد159، يناير، ص161-162.

دولية "لجنة **ميليس**" للتحقيق في الاغتيال وذلك بموجب القرار 1595. ثم صـــدر قرار مجلس الأمن 1636 بالإجماع في 13/10/2005، وهو القرار الذي طالب ســورية بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق الدولية وينصـــب اللجنة حكماً على مدى التعاون، ويخول للمجلس فرض عقوبات– وفقاً للفصل السابع –على سورية في حال عدم تعاونها.

ولعل أبرز ما في القرار 1636، أنه وعلى الرغم من تخفيف حدته بعد التعديلات التي أدخلت على مشروعه، فإنه يشكل عامل ضغط كبير على سورية حصراً، وهو يختلف عن القرارات السابقة التي تتعلق بلبنان، إذ إن تلك القرارات إما كانت تتجاهل تسمية سورية مباشرة، أو تعتمد لغة أكثر توافقية، وصـــحيح أن القرار الجديد كان يمكن أن يكون أكثر تشـــدداً، لكنه في الواقع يصب في السياق التصاعدي للموقف الدولي حيال سورية.

لقد كشف حادث اغتيال **الحريري**، ثم قرار الانسحاب السوري من لبنان، عن عدة حقائق مهمة، أبرزها أن العلاقات الســـورية اللبنانية، وعلى الرغم من تمتعها بجانب عال من الخصوصية التاريخية والاجتماعية والاستراتيجية، فإنها في ظل الوجود العسكري السوري على الأراضـــي اللبنانية لمدة ثلاثة عقود متصـــلة لم تكن صـــحيحة في كثير من جوانبها الســـلوكية اليومية، وإن تراكم الأخطاء فيها عبر هذه المدة الطويلة أســـهم في بلورة أزمة حقيقية دفعت بعدد من اللبنانيين إلى تناســـي ما قدمته ســـورية بالفعل من تضـــحيات للســـلم الأهلي اللبناني ووقف الحرب الأهلية التي عصـــفت بالبلاد مدة 15 عاماً متصـــلة (1989–1974)، والنظر إلى هذا الوجود بوصفه احتلالاً صارخاً على حساب سيادة لبنان واستقلاله.

ويعد لبنان أحد الركائز الرئيســـــة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في إستراتيجيتها بمنطقة الشرق الأوسط وعلى وفق الرؤية الأمريكية، فإن ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية مع لبنان يشكل أهمية جديدة في المنطقة لقرب موقعها الجغرافي من (إسرائيل).

ونظراً لما تواجهه لبنان من تحديات ومصـــاعب اقتصـــادية فإن الولايات المتحدة تعمل على الإفادة من أهمية لبنان الاســـتراتيجية وتقديم يد المســـاعدة لها في حل المشـــكلات التي تعترضها.

وأخيراً نود أن نؤكد على وجهة نظرنا، بأن ســـورية ليســـت ليبيا، ولا النظام العراقي السابق، وهما النموذجان اللذان دأبت الإدارة الأمريكية على تعميمهما. وإن القيادة السياسية في سورية قد اختارت الطريق الثالث (طريق المقاومة). وإن الضـرورة لا تقتضـي من سورية تقديم التنازل تلو الآخر للولايات المتحدة، التي لن تنتهي إملاءاتها، كما لا تقتضـــي التشـــدد تجاه المواطنين والتضـييق على حرية الرأي في الداخل، بل إن الضـرورة تقتضـي الاتجاه نحو النمو في الحرية، وتوضـــيح التهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة، وعلى ضـــوئها يجب وضـــع اسـتراتيجية عليا تحدد مسـارات الإصـلاح وكيفية تعبئة الطاقات واسـتخدامها، وتحدد الأهداف الوطنية والقومية بمظاهرها السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والعسـكرية، وحينها تكون سورية فاعلة.

تقرير بيكر . هاملتون:

صدر التقرير في السادس من ديسمبر عام 2006 بعد تسعة أشهر من عمل المجموعة التي كلفها الرئيس الأمريكي بدراسة الموقف في العراق برئاسة كل من **جيمس بيكر** وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، وأحد أعضاء الحزب الجمهوري، والسيناتور الديمقراطي **لي هاملتون** رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب السابق، وقد تضمن التقرير 17 تسوية تدعو إلى دعم السلام الشامل في المنطقة، والشروع في مبادرة لإحياء مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية وتحقيق تسوية سلمية شاملة، وكذلك تغيير السياسة الأمريكية إزاء سورية وإيران[1]، كما ربط التقرير بين مستقبل الوضع في العراق وقضية النزاع العربي الإسرائيلي، فدعا إلى تسوية فلسطينية ــ إسرائيلية تقوم على أساس مبدأ الدولتين، وفق حدود عام 1967، وعودة اللاجئين الفلسطينيين والالتزام بالقرارين 242 و 383، وفيما يتعلق بسورية أشار التقرير إلى ضرورة إجراء محادثات مباشرة بين إسرائيل ولبنان وسورية، وإسرائيل والفلسطينيين، وفي هذا السياق تقول التوصية (61) من التقرير بأن على الإسرائيليين إعادة مرتفعات الجولان، مع "تعهد أمني أمريكي لإسرائيل" يمكن أن يتضمن وضع قوة دولية على الحدود[2]، ثم طالب التقرير سورية بعدة مطالب أهمها عدم التدخل في لبنان، والمساعدة في انتزاع اعتراف بإسرائيل من حركة حماس، والمشاركة في حماية الحدود العراقية، مقابل انسحاب إسرائيل من الجولان[3]، ويرى **ريشارد هاس** ـ الذي رأس مجلس العلاقات الخارجية ـ أن التقرير يمثل خروجاً عن السياسة الراهنة للإدارة الأمريكية إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط، إلا أنه لا يطرح خيارات تتمتع بالرفض الشديد من جانب تلك الإدارة، فالتركيز على عملية السلام

---

1 . **ماضي**، محمد، "**تقرير بيكر . هاملتون: تمخض الجبل فولد فأراً**"

http://www.swissinfo.org/ara/front.html?siteSect=105&sid=7327352&cKey=1165482611000&ty=st

2 . **المرهون**، عبد الجليل زيد،(2007)، "**تقرير بيكر . هاملتون وحدود المقاربة**"، صحيفة الرياض.

http://www.alriyadh.com/2007/01/12/article215773.html

3 . **الشنقيطي**، محمد بن مختار، "**قراءة سريعة في تقرير بيكر هاملتون عن العراق**"، موقع الجزيرة نت.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/40E550A2-C5EE-4C46-83B4-6D132C4D8F21.htm

يظل مهماً للإدارة الأمريكية لسببين رئيسيين: الأول أن الاهتمام بعملية السلام يمثل أحد المداخل الممكنة لتشجيع سورية على القيام بدور إيجابي مساعد في العراق، خاصة فيما يتعلق بإغلاق حدودها مع العراق في وجه عناصر القاعدة والمتشددين، العامل الثاني أن الاهتمام بعملية السلام يمثل الآن أحد المداخل المهمة التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة تحسين علاقاتها وصورتها لدى قيادات المسلمين العرب السنة، خاصة في مصر والمملكة العربية السعودية والأردن وغيرها من الدول العربية، الذين يشعرون بالغبن والقلق بشأن مستقبلهم السياسي في المنطقة[1].

ومرة أخرى تؤكد سورية على تغير سياستها تجاه الولايات المتحدة، إذ عبرت عن تأييدها الكامل لتقرير **بيكر ـــــ هاملتون**، حيث قال وزير الخارجية **وليد المعلم** إن سورية تؤيد كل توصية من توصيات التقرير، وأكد أن هذا هو موقف الرئيس السوري **بشار الأسد**، وأضاف **المعلم** أن سورية بدأت بالفعل تنفيذ توصيات لجنة **بيكر– هاملتون** بإقامة علاقات دبلوماسية مع العراق وبذل جهود مشتركة لمراقبة الحدود وتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي[2].

زيارة نانسي بيلوسي إلى دمشق:

في إطار التفاعل مع توصيات تقرير **بيكر ـــــ هاميلتون** قامت **نانسي بيلوسي**، رئيس مجلس النواب الأمريكي، بزيارة إلى سورية في الثاني من أبريل عام 2007، وهي أول زيارة لمسئول أمريكي بهذا المستوى منذ لقاء الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** بالرئيس **حافظ الأسد** عام 1994، وقد تعرضت تلك الزيارة لانتقادات شديدة من جانب الإدارة الأمريكية، إذ وصفها نائب الرئيس الأمريكي **ديك تشيني** بسوء التصرف[3]، وقالت الناطقة باسم البيت الأبيض **دانا برينو** في بداية شهر أيار وقبيل الزيارة، "نحن لا نشجع مثل هذه الزيارة إلى سورية، الدولة

1- **تقرير واشنطن.** http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=543

2 . صحيفة الشرق الأوسط، 2006/12/18.

3 . http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6532000/6532009.stm

التي ترعى الإرهاب وتزعزع حكومة **السنيورة** في لبنان ـــالدولة التي تسمح للمقاتلين الأجانب بالتدفق عبر حدودها إلى العراق" وأضافت "لا أدري ما الذي تسعى لتحقيقه من هذه الزيارة.... على العموم نحن لا نشجع مثل هذه الزيارات"[1].

وعلى الرغم من أن **نانسي بيلوسي** ليست صانعة القرار في الولايات المتحدة، ويبدو أن زيارتها مثلت، في أفضـــل الأحوال، فرصـــة لتلميع وجه الديمقراطيين أمام عائلات الجنود الأمريكيين وكســب ود الشــارع الأمريكي، في ضــوء تصــاعد انتقادات الرأي العام الأمريكي للمغامرات الأمريكية في المنطقة، وذلك في إطار حملة العلاقات العامة التي تتبعها الولايات المتحدة إزاء دول المنطقة، فإن ذلك لم يدفع ســورية في اتجاه عدم الاكتراث بالزيارة أو التقليل من شــأنها، إذ رحبت بالزيارة على الأقل من زاوية أنها يمكن أن تمثل كسـباً لمزيد من الوقت، أملاً في تغيير الظروف الراهنة، وتحول الضـــغوط الأمريكية إلى مســـارات يمكن النفاذ من خلالها[2]. كما أن الزيارة أحدثت ثغرة ما في الموقف الأمريكي، على نحو ما ذكر نائب الرئيس الأمريكي **ديك تشيني** حيث قال إن الزيارة قوضـت الجهود الأمريكية الهادفة إلى عزل الرئيس السوري.

وفي كل الأحوال، فإن الزيارة تمثل فرصـة أو تفتح الطريق أمام حوار بناء في المسـتقبل لإقامة أفضــل العلاقات بين الشــعبين الســوري والأمريكي، على نحو ما ذكر وزير الخارجية السوري **وليد المعلم** أثناء وداعه لبيلوسي في المطار[3].

3. الاتهام الأمريكي لسورية بامتلاك مفاعل نووي:

---

1. http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/3/31/pelosi.syria-critiize/index.html

2 **الشـــريـان**، داود(2007)، "**تـانســـي بـيـلـوســـي فـي دمشـــق**"، مـوقـع الـعـربـيـة نـت. – http://www.alarabiya.net/views/2007/04/04/33171.html

3 . http://arabic.people.com.cn/31662/5567807.html

شـــهد يوم الخامس والعشـــرين من أبريل 2008 تطوراً فريداً في العلاقة بين ســـورية والولايات المتحدة. إذ أعلنت الولايات المتحدة أن الغارة الجوية الإســـرائيلية على مدينة دير الزور الســـورية في أيلول 2007 كانت بهدف تدمير مفاعل نووي ســـوري، أقامته ســـورية بمســاعدة من كوريا الشـمالية، وقد أثار هذا الإعلان الكثير من التحفظ لدى أطراف، خاصـة سـورية ووكالة الطاقة الذرية، فأعلنت سـورية اسـتياءها الشـديد من الإعلان ووصـفه السـفير السوري في واشنطن بأنه اتهام "سخيف"، وأكد الرئيس **الأسد** أن المنشأة التي دمرتها الطائرات الإسرائيلية داخل سورية هي موقع عسكري كان قيد الإنشاء وليس بداخله أي عنصر بشري وليس مفاعلاً نووياً، ونفى الاتهام الأمريكي، متســـائلاً "هل من المعقول أن يكون هناك موقع نووي ليست فيه حماية وليس محمياً بالمضـادات؟!" وتسـاءل **الأسـد** سـاخراً "موقع نووي تحت رؤية الأقمار الصـناعية، وفي وسـط سـورية بالصـحراء وفي مكان مفتوح ؟ كيف يكون موقعاً نووياً والأقمار الصناعية ترى كل يوم كل متر نبنيه وهو يبنى منذ سنوات؟[1].

إضـــافة إلى ذلك فإن الاتهام الأمريكي بدا بعيداً عن المصـــداقية بســـبب ســـابقة اتهام العراق دون أدلة، علاوة على أن الخبراء يرون بشكل واضح أن سورية لم تكن متجهة لامتلاك أسلحة نووية، فهي تحتاج على الأقل إلى مدة تتراوح ما بين 7 إلى 8 سنوات قبل الحديث عن إمكانية إنتاج سلاح نووي[2].

أما مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **محمد البرادعي**، فقد انتقد واشنطن من زاوية أنها لم تمده بالمعلومات الاســـتخباراتية التي بحوزتها عن برنامج ســـورية النووي و"مفاعلها" الذي قالت الولايات المتحدة إنها كانت تبنيه بمساعدة من كوريا الشمالية[3].

---

[1]. http://www.alriyadh.com/2008/04/26/article337721.html

[2] . **عبد السلام**، محمد، نقلاً عن صحيفة الراية القطرية.

http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=347643&version=1&template_id=49&parent_id=42

[3]. http://premium.asia.cnn.com/arabic/2008/middle_east/4/25/baradei.timely/index.html

أما إسرائيل فقد التزمت الصمت تماماً بناء على تعليمات **أولمرت** على أساس "أنه ليس هناك أي منفعة من استفزاز الرئيس **بشار الأسد** أو دفعه نحو تحديات لا فائدة منها"، كما أن وزير الدفاع **باراك** لم يبد أي حماس لموافقة **أولمرت** على الطلب الأمريكي بكشف تفاصيل الغارة الإسرائيلية[1].

وفي الولايات المتحدة ذاتها ساد تقدير بأن الخطوة الأمريكية تشكل مفترقاً في العلاقات السورية الأمريكية سيصعب على أي رئيس أمريكي تجاوزه، جمهورياً كان أم ديمقراطياً[2].

[1] . صحيفة الحياة، 2008/4/26؟

[2] . صحيفة الحياة، 2008/4/26

الفصل السابع: العلاقات السورية الفرنسية

بعيد وصوله إلى الحكم عام 1995، أعلن الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** ما سمّي آنذاك البروتوكولات العشرة، أو ما عرف بالنقاط العشرة التي حدّدت السياسة الفرنسية للسنوات السبع المقبلة. ومن أهم هذه النقاط كان تفعيل الردع النووي الفرنسي بعد سبات طويل في عهد الرئيس اليساري **فرانسوا ميتران** (1981– 1995).

وكانت هذه الخطوة بطبيعة الحال رسالة فرنسية للولايات المتحدة مفادها أن باريس لن تسير منذ الآن في دروب الدبلوماسية الأميركية. رسالة وجدت لها أصداء قوية في المشرق العربي، ولا سيما عند السوريين. وكانت النقطة الثانية ذات الدلالات السياسية بالنسبة إلى سورية، هي إعلان الرئيس **جاك شيراك** تفعيل العلاقات الفرنسية مع الدول الفرنكوفونية، ولا سيما لبنان الذي يشكّل لؤلؤة المشرق بالنسبة إلى فرنسا، مع إقرار فرنسي بأهمية الدور السوري في لبنان بشكل خاص والمنطقة بشكل عام.

وجد الرئيس الراحل **حافظ الأسد** في الطرح الفرنسي تغيراً استراتيجياً في السلوك السياسي الفرنسي لا بد من استثماره سياسياً، فجاء العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1996، أو ما عرف بعناقيد الغضب، فرصة كبيرة لتلاقي الطرفين على الساحة اللبنانية كان عنوانه تفاهم نيسان الذي شرّع المقاومة اللبنانية في حال إقدام إسرائيل على استهداف المدنيين والمنشآت المدنية في لبنان.

في العام ذاته أعلن الرئيس **شيراك** من تحت قبة مجلس النواب اللبناني، بمناسبة انعقاد القمة الفرنكوفونية، أنّ انسحاب القوات السورية من لبنان مرتبط بالتسوية السلمية في المنطقة، موقف عُدَّ سابقة في تاريخ السياسة الفرنسية.

ومنذ ذلك العام، بدأت العلاقات السورية– الفرنسية تأخذ منحى الشراكة والتحالف الاستراتيجي، وظهر ذلك بشكل جلي أثناء زيارة الرئيس **شيراك** إلى دمشق والحفاوة الكبيرة التي

لقيها في مقابل توتّر العلاقات الفرنسية- الإسرائيلية التي ظهرت أثناء زيارة **شيراك** إلى الأراضي الفلسطينية ومحاصرة الجنود الإسرائيليين له.

وجدت دمشق في باريس قوة سياسية هامة لا تقتصر على الحدود الجغرافية للقارة الأوروبية، بل تتعداها إلى المسرح الدولي، وقد استفادت سورية من العلاقة القوية مع فرنسا في نقاط عدة:

1- إحداث نوع من التوازن الدولي في ما يتعلّق بالصراع العربي- الإسرائيلي من شأنه أن يخفف من حدة الموقف الأميركي الداعم لإسرائيل.

2- الدفاع عن سورية في المحافل الدولية، ولا سيما في وجه الولايات المتحدة وبعض الأطراف الأوروبية.

3- دعم المطالب العربية في استرداد الأراضي المحتلة، ولا سيما الجولان المحتل.

4- دعم العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

في المقابل، وجدت باريس في دمشق موطئ قدم للدخول في تفاصيل قضايا الشرق الأوسط، كما وجدت باريس في علاقات جيدة مع دمشق فرصة للتفاهم في شأن لبنان وتحديد طبيعة العلاقة التي تربط سورية بلبنان.

استمرّت العلاقة السورية- الفرنسية بالوتيرة نفسها طوال السنوات اللاحقة، حيث استقبل **شيراك** الدكتور **بشار الأسد** قبيل توليه الحكم عام 1999، ثم جاء إلى دمشق معزياً بوفاة الرئيس **حافظ الأسد** في إشارة إلى متانة العلاقة بين الطرفين.

وفي العام 2000، ومع تسلم الرئيس **بشار الأسد** للحكم، أعلن إطلاق مسيرة التطوير والتحديث، فتعهد الرئيس **جاك شيراك** بدعم هذه المسيرة، وبناء على ذلك وقعت عدة اتفاقيات

أثناء زيارة الرئيس **بشـــار الأســـد** إلى فرنســـا عام 2001، شـــملت الاقتصـــاد والنقل والتأهيل الإداري، والاتفاق فيما بعد على إقامة المعهد الوطني للادارة العامة في دمشـــق على غرار معهد الادارة الوطنية في باريس، من أجل تأهيل الكوادر الإدارية، كما شملت الاتفاقات مجالي البحث العلمي والتكنولوجي.

وفي السـنوات الثلاث الأولى من حكم الرئيس **بشـار الأسـد**، تعمّقت العلاقة بين باريس ودمشـق، وكان من نتيجة ذلك إعادة الانتشـار السـوري في لبنان أولاً، ثم الموقف الموحد من الحرب الأميركية على العراق، لكن لم يمض عام كامل حتى بدأت العلاقة بين الطرفين تأخذ منحى آخر. وكان القرار 1559 تجسيداً لنهاية هذه العلاقة وبداية لمرحلة أخرى.

التغير في الموقف الفرنسي تجاه سورية

إن التبدل الاستراتيجي في الموقف الفرنسي له مقدماته الخطيرة، ومنها:[1]

– إعلان الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** بعد سقوط بغداد أنه سيتعامل بواقعية مع ما حدث.

– زيارة **جيمس بيكر** وزير الخارجية الأمريكي الأســـبق (وهو أحد أهم رجالات **جورج بوش** الأب، ومن أهم المعتدلين في الســـياســـة الأمريكية) إلى باريس قبل أشـــهر في محاولة يمكن اعتبارها مدخلاً إلى تقاسم في الموقف الدولي غداة سقوط بغداد.

– قرار مجلس الأمن الذي أيدته فرنســـا والذي حول قوة الاحتلال الأمريكية إلى "قوة متعددة الجنســيات"، على الرغم من المماحكات حول بعض بنود القرار المذكور التي عنت أن فرنســا

[1]– **الشـعيبي**، عماد فوزي، **التبدل الاسـتراتيجي الفرنسـي ومخاطره على سـورية ولبنان: يالطا جديدة!؟** دمشـق: مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، ص1–2.

التي عارضت الحرب كانت بكلمة تريد أن تنال ثمناً موازياً لوزنها المُعارض في إخراج الموقف بتقاسم نصف الرابح / نصف الخاسر.

– إعلان اجتماع دول الناتو إحالة المسؤولية الأمنية لكل من سورية ولبنان من فرنسا إلى الجنرال **مايرز** قائد المنطقة الوسطى الأمريكي. وهو أخطر قرار يعكس تنازلاً فرنسياً يُشكل محاولة للتقاسم (البنيوي) مع الولايات المتحدة، على اعتبار أن تخلي فرنسا عن مسؤولية هذا القطاع الأمني لحلف الناتو يعني تخلياً عن ترسيمة من تراسيم الحرب العالمية الثانية وما تلاها. وهذا بتقديرنا معياراً للمخاطر المترتبة لاحقاً، إذ قد يكون في هذا القرار وما استتبعه من قرار في مجلس الأمن ما يفيد بأن ساحة التقاسم الجديدة عملياتياً هي لبنان وبالتالي سورية.

– الموافقة الأوروبية وبالتالي الفرنسية على دمج منظمتي حماس والجهاد الإسلامي في قائمة المنظمات الإرهابية، ما يعني قبولاً بتحول المقاومة إلى إرهاب، وهو تحول واضح باتجاه الإيديولوجية المعدِلة لما تم التوافق عليه بعد الحرب العالمية الثانية من حق الشعوب بمكافحة المحتل ومقاومته، وهي الإيديولوجية التي تصف كل عمل مقاوم (أي خارج إطار سيطرة الدول الديمقراطية) عملاً إرهابياً.

– إعلان **بوش** بصمت وموافقة أوروبية نسبية عن نهاية موضوع اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما لم تتفوه فرنسا بكلمة جادة حوله. ويترافق ذلك مع تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلية بإمكانية تحقيق السلام مع لبنان في حال خروج القوات السورية أي بإنهاء ملفي المقاومة واللاجئين.

إن سبب التبدّل الاستراتيجي في الموقف الفرنسي من سورية، يعود إلى التغييرات في البيئة الدولية بعد أحداث أيلول 2001م وإعلان الحرب الأمريكية على الإرهاب، وكذلك التغييرات الكبيرة التي طرأت على البيئة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

إن فرنسا، وبعد أن أصبح احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق أمراً واقعًا طالبت سورية بالتكيف مع الوضع الجديد، وجاء ذلك عبر اتصال هاتفي بين الرئيس السوري **بشار الأسد** ورئيس الوزراء الفرنسي **دومينيك دوفيلبان** ولقاء بين الرئيس السوري **بشار الأسد** ومستشار الرئيس الفرنسي **موريس غوردو مونتاني** الذي طالب بـــ "وجوب تقديم تنازلات في لبنان والنظر بعين الاعتبار إلى الوضع المستجد في المنطقة بعد سقوط بغداد"، لم تستجب دمشق للمطلب الفرنسي حيث قال نائب وزير الخارجية السوري آنذاك **وليد المعلم:** "كان **دومينيك دوفيلبان** قد طلب منا على مدى أسابيع أن نؤيد معارضته للحرب الأمريكية في مجلس الأمن فأيدناها بلا تحفظ رغم المخاطر السياسية على بلادنا، وهاهو نفسه يأتي الآن، بعد بدء العمليات العسكرية بالكاد، ويطلب منا أن نستبق الانتصار الأمريكي ونأخذ عواقبه بعين الاعتبار. كان في ذلك نوع من التهديد....افهموا اندهاشنا، إن لم أقل انزعاجنا".[1]

وهذا التبدل الاستراتيجي في الموقف الفرنسي له مقدماته التي من أهمها:[2]

1- إعلان الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** بعد الاحتلال الأمريكي للعراق أنه سيتعامل بواقعية مع ما حدث.

2- تأييد فرنسا لقرار مجلس الأمن رقم 1483 الصادر في 22 أيار 2003، والذي حوّل قوات الاحتلال الأمريكية إلى "قوة متعددة الجنسيات" واعترف بالاحتلال الأمريكي للعراق، على الرغم من الخلافات حول بعض بنود القرار المذكور.

3- إعلان اجتماع دول حلف الناتو إحالة المسؤولية الأمنية لكل من سورية ولبنان من فرنسا إلى الجنرال **مايرز** قائد المنطقة الوسطى الأمريكي. وهو قرار يعكس تنازلاً فرنسياً يُشكل

---

[1]- **لابيفيير**، ريشار(2008)، **التحول الكبير (بغداد– بيروت)**، ترجمة: ميشال كرم، بيروت: دار الفارابي، ط1، ص 92.

[2]- **شعيبي**، عماد فوزي(تاريخ النشرغير مذكور)، **التبدّل الاستراتيجي الفرنسي ومخاطره على لبنان وسورية**، دمشق: مركز الدراسات والمعطيات الاستراتيجية، ص1- 2.

محاولة للتقاسم(البنيوي) مع الولايات المتحدة، على اعتبار أن تخلي فرنسا عن مسؤولية هذا القطاع الأمني لحلف الناتو يعني تخلياً عن ترسيمة من تراسيم الحرب العالمية الثانية وما تلاها.

4- الموافقة الأوروبية، وبالتالي الفرنسية على إضافة منظمتي حماس والجهاد الإسلامي إلى قائمة المنظمات الإرهابية للاتحاد الأوروبي، ما يعني قبولاً فرنسياً بتحويل المقاومة إلى إرهاب.

لا تقدم الأسباب آنفة الذكر تفسيرًا مقنعًا نظرًا لحجم هذه الاستدارة الفرنسية، لذا يتوجب البحث عن أسباب أخرى مكملة لما قد ذكر، ومن هذه الأسباب:[1]

1- إن الرئيس **جاك شيراك** تيقن بأن الرئيس **جورج بوش** باقٍ في منصبه لولاية ثانية، ويعرف **شيراك** أن بقاء بلاده في صف المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية لا يكسبها قوة فعلية، ويكسبها في أحسن الأحوال شعبية في العالم، إضافة إلى ذلك، إن النخبة الفرنسية- مثلها مثل النخب الأوروبية- لا تستطيع تصور عالم دون الدور الأمريكي شرط أن يمارس عبر التعددية لا الانفراد.
2- قرر الرئيس **جاك شيراك** أن الاعتراض على الحرب في العراق لا معنى له بعد حصول هذه الحرب، فقد انتقل مركز الاهتمام إلى ما بعد الحرب، وبهذا المعنى فإن الخطر الداهم أصبح تعرض الولايات المتحدة الأمريكية إلى هزيمة على أيدي المقاومة العراقية، وهذا ما لا تقبله فرنسا ولا غيرها لما له من آثار تتجاوز حدود المنافسة المضبوطة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

[1]- **حالة الأمة العربية 2005 (النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2006، ص79.

3- أدى تصاعد التوتر الأوروبي- الإيراني، إلى تقارب أوروبي – أوروبي أولاً وأوروبي – أمريكي لاحقاً، ولم يكن ممكنًا لشيراك التحذير من الخطر الإيراني على السلم العالمي دون إيجاد قواسم مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

4- الرغبة الفرنسية في استعادة نفوذ لها في لبنان من أجل أن تبقي على صورتها كلاعب فاعل في الشرق الأوسط، ولا بأس أن يحصل ذلك بالتكامل مع المشروع الأمريكي العام في المنطقة طالما يصعب حصوله بالتعارض معه. ولا ننسى ما قاله **شيراك** لبوش في قمة النورماندي **(لبنان عراقنا)** في إشارة إلى تقاسم النفوذ في المنطقة.

وقد تميزت السياسة الفرنسية في عهد الرئيس **جاك شيراك** بعدد من السمات، أهمها:[1]

1- سعى الرئيس **جاك شيراك** إلى إقامة علاقات مميزة مع الرئيس السوري **بشار الأسد**، فقد زار الدكتور **بشار الأسد** قبل توليه منصبه الرئاسي باريس وتحديدًا في عام 1998، وحضر الرئيس **جاك شيراك** مراسم دفن الرئيس **حافظ الأسد** في حزيران/يونيو 2000، وأرسل الرئيس **جاك شيراك** فريقًا من الاختصاصيين التقنيين إلى سورية لتقديم النصح حول مسائل الإصلاح، فضلاً عن إرسال مستشار مقرب من الرئيس **جاك شيراك** ليشغل منصب سفير فرنسا في سورية.

2- يتجه التفكير مباشرة لتفسير التغير في السياسة الفرنسية تجاه سورية ولبنان إلى غضب الرئيس **جاك شيراك** من القرار السوري بالتمديد للرئيس **إميل لحود** بالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية.

ففي السبب الأول، نجد في الخبرة التاريخية ما يدعم ذلك فقد ألغى الرئيس **جاك شيراك** زيارة الرئيس اللبناني الرسمية لفرنسا عام 1998، وذلك نتيجة استبعاد الرئيس **إميل لحود**

[1] – Nicholas Blanford,**Killing Mr Lebanon The Assassination of Rafik Hariri and its impact on Middle East**,London ,I.B.Tauris&co Ltd ,2006,P.95.

الرئيس **رفيق الحريري** من رئاسة الحكومة، وكذلك تسلم السفير الفرنسي في لبنان تعليمات من فرنسا بالامتناع عن أي اتصال بحكومة الرئيس **سليم الحص** إلى أمد غير مسمى.[1]

أما فيما يتعلق بالأسباب الاقتصادية، فقد حرمت سورية شركة توتال الفرنسية من إبرام عقد كبير لاستثمار الغاز بقيمة (759) مليون دولار بداية عام 2004، وأعطته لتجمع شركات أمريكية وكندية بالرغم من الجهود المباشرة التي بذلها الرئيس **جاك شيراك** للاستئثار بالعقد، وفي لبنان تكرر الأمر، عندما حُرمت شركة فرانس تيليكوم من إبرام عقد للهاتف الخلوي.[2]

ويشهد اثنان من الكتاب اللبنانيين المرموقين **(كريم بقرادوني – ألبير منصور)** بأن خير من رصد قصة القرار 1559 هو: الكاتب الصحفي الفرنسي **ريشار لابيفيير** الذي يؤكد على مجموعة من النقاط:

1- كان الهدف الفرنسي من القرار 1559 هو إسقاط النظام السوري، حيث قال الرئيس **جاك شيراك** لضيفه الرئيس الأمريكي **جورج بوش** على مائدة عشاء بمناسبة الذكرى الستينية لنزول الحلفاء في النورماندي في حزيران/يونيو 2004: "إذا قُطعت العلاقة بين سورية ولبنان سقط النظام في دمشق".[3]
2- كان الهدف الأمريكي الأساس أو الأولي من القرار 1559 الضغط على سورية كي تنصاع إلى تهدئة الوضع في العراق للقوات الأمريكية، ويستدل على ذلك من سؤال الرئيس **جورج بوش** للرئيس **جاك شيراك** على مائدة عشاء في المقر الخاص لسفير

---

[1] – **بقرادوني**، كريم(2009)، **صدمة وصمود عهد إميل لحود 1998– 2007**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، ص73–74.

[2] – **فهمي**، جورج(2007)، **السياسة الفرنسية تجاه الوطن العربي بعد احتلال العراق**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص109.

[3] – **لابيفيير**، ريشار(2008)، **التحول الكبير (بغداد– بيروت)**، مرجع سابق، ص95.

الولايات المتحدة الأمريكية في بروكسل في 22 من شباط/فبراير 2005 "هل يخشى من عودة الحرب الأهلية في لبنان إذا انسحبت القوات السورية منه".[1]

3- طورت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها من القرار 1559 تدريجيًّا، حيث قالت وزيرة الخارجية الأمريكية **كوندوليزا رايس** في 22 من نيسان/إبريل 2005 لمستشار الرئيس الفرنسي **موريس غوردو مونتاني** "إن الآفاق التي يفتحها القرار اليوم تتجاوز كل آمالنا".[2]

4- وضِعَ القرار 1559 بمعرفة الرئيس **رفيق الحريري**،[3] ويورد الكاتب نقلاً عن مستشار قصر الإليزيه "عَجَّلَ مفعول اجتماع النورماندي إنجاز ترتيبات القرار 1559 الذي وضع بصفته النهائية نهاية شهر تموز في منتجع **رفيق الحريري** في سردينيا، بعد دفع جديد في مؤتمر الدول الثماني. وأسس لبنان قاعدة المصالحة الفرنسية الأمريكية".[4]

5- تمَّ تبادل أربع رسائل بين حزب الله وفرنسا عن طريق **نواف الموسوي** مسؤول العلاقات الدولية في الحزب، فأكدت فرنسا لحزب الله من خلال هذه الرسائل على مجموعة من النقاط: إن فرنسا لا تزال تعارض إدراج حزب الله على اللائحة الأوروبية للمنظمات الإرهابية بالرغم من الضغوط البريطانية والإيطالية، ليس للقرار سوى هدف واحد هو استعادة سيادة لبنان الكاملة، والقرار هو رد للتدخل السوري في العملية

---

[1] - **لابيفيير**، ريشار(2008)، **التحول الكبير (بغداد- بيروت)**، مرجع سابق، ص118.

[2] - **لابيفيير**، ريشار(2008)، **التحول الكبير (بغداد- بيروت)**، مرجع سابق، ص126.

[3] - يحاجج فريق من اللبنانيين الذين يختلفون مع سورية في الرأي دون أن يتخلوا عن المبادئ والثوابت الأساسية لهذه الأمة، بأنه من الظلم أن تخيرهم سورية بين اتخاذ موقف معارض للقرار المشار إليه وبين أن تضعهم في صف أعداء الأمة العربية، فهم متمسكون بتحالفات استراتيجية ووطنية عميقة وبعيدة الأثر مع سورية ولكنهم يختلفون معها حول وجود ودور قواتها في لبنان، ومع تفهم سورية لمنطقهم ومنطلقاتهم، إلا أنها ترى أنه لا يجوز في هذا الزمن العربي الصعب أن يضموا أصواتهم إلى جوقة المنددين بسورية.

[4] - **لابيفيير**، ريشار(2008)، **التحول الكبير (بغداد- بيروت)**، مرجع سابق، ص95.

الانتخابية الرئاسية، ومسألة نزع السلاح ليس مطلبًا جديدًا إذ إنه وارد في اتفاق الطائف الذي صدقه اللبنانيون أنفسهم.[1]

ويرصد الكاتب والصحافي الفرنسي **ريتشارد لابيفيير** في كتابه "التحوّل الكبير: بغداد بيروت" عدة تواريخ هامة قبل صياغة القرار 1559، أولها قمة الدول الثماني في ايفيان الفرنسية في حزيران 2003 حيث بدأ الانفراج في العلاقات الفرنسية ـ الأمريكية، وثانيها خريف 2003 حيث بدأ الإعداد للقرار مع الزيارة التي قام بها **غوردو مونتانيو** مستشار الرئيس **جاك شيراك** إلى سورية وطالب بسحب القوّات السورية من لبنان.[2] وأما التاريخ الثالث، فهو حزيران 2004، حين التقى الرئيسان **جورج بوش وجاك شيراك** على هامش الذكرى الستين لإنزال الحلفاء عند شواطئ النورماندي، وسبق ذلك طلب **شيراك** من سفيره في واشنطن تقديم اقتراح لتعميق العلاقات الفرنسية ـ الأمريكية (وطي صفحة التنافر التي تلت رفض فرنسا الحرب على العراق)، فكان أن اقترح السفير **ليفيت** أن يكون الملف اللبناني هو المرتكز.[3] وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستثمار عملية التمديد للرئيس اللبناني **إميل لحود** وتقدمت إلى جانب فرنسا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن من أجل إجبار سورية على سحب قواتها من لبنان وفك الترابط القائم بين سورية ولبنان تمهيداً لحصار سورية.

ويرى الباحث أنه لم يكن بالوارد أن تتفق الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على استصدار القرار 1559 لولا سعي فرنسا لإعادة العلاقات مع واشنطن، والتي كانت قد توترت إثر قيام فرنسا بمناهضة التوجه الأمريكي لغزو العراق.

---

[1] – **لابيفيير**، ريشار(2008)، **التحول الكبير (بغداد– بيروت)**، مرجع سابق، ص 121.

[2] – **مقوص**، فدوى(2007)، **"التحول الكبير بغداد ـــ بيروت، كتاب يتحدث عن خلفيات التحوّل الفرنسي تجاه سورية"**، الوحدة، العدد 6569، 10 حزيران 2007م، ص3.

[3] – **مقوص**، فدوى(2007)، **"التحول الكبير بغداد ـــ بيروت، كتاب يتحدث عن خلفيات التحوّل الفرنسي تجاه سورية"**، مرجع سابق، ص3.

وفي مقابلة نشرتها مسائية "لوموند" 2007 طالب نائب الرئيس السوري **فاروق الشرع** بعلاقات فرنسية– سورية بعيداً عن "مشاعر **شيراك** العشائرية".[1]

وما من شك أن الرئيس الفرنسي أضفى طابعه الشخصي على سياسة بلاده أحيانا كثيرة، فقد غضب بطريقة عصبية في وجه رجال الشرطة "الإسرائيلية" في القدس المحتلة عام 1995، ولوح باستخدام الفيتو ضد الولايات المتحدة الأمريكية عشية حرب العراق، كما لم يفعل رئيس فرنسي منذ الجنرال **ديغول**، ولم يعبأ بوزارة خارجية بلاده في الإعداد للقرار 1559 وغالباً ما كان يلجأ إلى مستشاره الشخصي **غوردو مونتاني** من دون المرور بالدبلوماسيين الفرنسيين، وزار لبنان عنوة للتعزية بالرئيس الراحل **رفيق الحريري**، ولم يتردد في الرهان على إسقاط النظام السوري وفي تحريض حلفاء فرنسا اللبنانيين ومعارضي سورية في الخارج على العمل في هذا الاتجاه.[2]

إلا أن السبب الأهم والمباشر في تغير العلاقة السورية الفرنسية، يعود إلى تغيّر أولويات السياسة الفرنسية بعيد سقوط بغداد، وشعور الفرنسيين بأن واشنطن قد أحكمت سيطرتها على الشرق الأوسط سياسياً واقتصادياً مع حليفتها الأوروبية بريطانيا، وخروج فرنسا خالية الوفاض من "كعكة الشرق الأوسط". وإلا فكيف يمكن تفسير تغير الموقف الفرنسي من كل قضايا المنطقة، إذ لا يعقل أن يكون الموقف من سورية وحده وراء تغير الموقف الفرنسي من مجمل قضايا الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية، والعلاقة مع إسرائيل. إن تصريح وزير الخارجية الفرنسي السابق عام 2005 في إسرائيل بأن فرنسا لم تعد صديقة للعرب، بل صديقة لإسرائيل أفضل دليل على تغير الاستراتيجية الفرنسية وانقلاب على الإرث الديغولي الذي نادى به **شيراك** طوال سنوات حكمه الأولى.

---

[1] – **جلول**، فيصل(2007)، **الثابت والمتغير في العلاقات السورية– الفرنسية**، تاريخ 2007/7/3 على الرابط: editor@arabrenewal.com

[2] – المرجع السابق.

العلاقات السورية– الفرنسية في عهد الرئيس ساركوزي

نرى أنه من الخطأ الاعتقاد أن العلاقة مع باريس ســـتتغير وتعود إلى ســـابق عهدها بمجرد خروج **جاك شيراك** من قصـر الإليزيه، ذلك أن السـياسـة الفرنسـية أصـبحت محكومة بمظلتين (المظلة الأوروبية والمظلة الأميركية)، ولم تعد قادرة على الخروج من تحتهما، ولا سيما في ظل رئاسة **نيكولاي ساركوزي** الذي يؤكد على خصوصية الاتحاد الأوروبي من جهة، والعلاقة مع الولايات المتحدة من جهة ثانية.

فعلى الصـعيد الداخلي الفرنسـي والأوروبي، بدت مواقف **سـاركوزي** من قضـايا الهجرة والهوية وتركيا إيذاناً ببدء نهج هو الأقرب إلى اليمين الفرنســـي المتطرف من اليمين التقليدي الحاكم.

وعلى الصـعيد الخارجي، سواء في العلاقة مع واشنطن أو في قضـايا الشرق الأوسـط، يبدو أن عهد المحافظين الجدد الفرنســي قد ولد في وقت ذبل فيه في واشــنطن. فهناك شــبه تطابق في المواقف بين الطرفين حيال مكافحة الإرهاب ومســتقبل الناتو والعلاقة مع روســيا والأوضــاع في الشــرق الأوسـط، بما فيها العراق وفلسـطين ولبنان وطبيعة الصـراع العربي– الإسرائيلي، الأمر الذي يعني أن السياسة الفرنسية التقليدية تجاه الشرق الأوسط قد ولت إلى غير رجعة، وما مقولته الشـهيرة «القطع مع السـياسـة الديغولية» إلا تعبير واضـح عن التوجه الجديد لفرنسا.

ومن الواضـــح أن الرئيس **ســـاركوزي** لا يرغب في خوض مواجهات أو اتخاذ قرارات حاسمة في سياق السياسة الخارجية قبل أن يستتب له الأمر في الداخل؛ حيث أن المظاهرات التي تلت انتخابه توحي أن هناك أعداداً كبيرة من الذين سـيحاولون عرقلة سـياسـاته، وبالتالي يبدو أن الأولوية في اهتماماته هي الوضـع الداخلي، خاصـة أن سـياسـته فيما يتعلق بسـوق العمل ستؤدي إلى الكثير من الاعتراضات.

إن **ساركوزي** "براغماتي" أتى ممثلاً لمصالح المؤسسة الصناعية العسكرية، ولا يمكن أن يسمح لنفسه بتجاهل هذه المنطقة الحيوية (الشرق الأوسط) سواء من الناحية الاستراتيجية أو الاقتصادية خاصة أن السياسة "الشيراكية" أدت إلى فقدان فرنسا لصفقات كبيرة مع سورية، وسيرها خلف الولايات المتحدة في العراق لم يؤد إلى النتائج المرجوة على مستوى العقود والصفقات واقتسام الأرباح وبالتالي من المتوقع أن ينحى الرئيس **ساركوزي** اتجاهاً أكثر واقعية وأكثر تحسساً لمصالح فرنسا في المنطقة دون التوقف طويلاً عند العلاقات الشخصية والمصالح الضيقة.

إن الأساس الاستراتيجي للعلاقات السورية– الفرنسية في المرحلة الراهنة يتمثل في الدور الإيجابي الذي تلعبه الدبلوماسية الفرنسية كعامل مهدئ للتوتر في المنطقة، وكعامل إيجابي من أجل التوصل لسلام عادل وشامل للصراع العربي– الإسرائيلي، وفي التوصل لحلول توافقية في كل الملفات المتوترة في المنطقة. سواء في لبنان أو العراق أو تجاه الملف النووي الإيراني. وفي هذا السياق تتقاطع الاستراتيجيات السورية والتركية والفرنسية والقطرية بشكل كبير في إطار التعاون لوقف التدهور في المنطقة، والذي نجم عن سياسات الولايات المتحدة تجاه قضايا المنطقة.

اهتمت فرنسا استراتيجياً بتشجيع سورية لتكريس ما أنجز على صعيد مفاوضات السلام مع إسرائيل، واقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان. كما كانت مهتمة باندماج سورية بالاتحاد المتوسطي والذي يمثل فرصة استراتيجية مهمة لفرنسا. بينما اهتمت سورية بالاستجابة للمبادرة الفرنسية للخروج من العزلة، على الرغم من أنها لم تكن عزلة كاملة. كما اهتمت بالاتجاه المتوسطي الأمر الذي فتح المجال لسورية لاستعادة علاقاتها مع دول الاتحاد الأوربي بشكل شبه كامل.

وبعد زيارة **ســـاركوزي** إلى ســـورية تغير الرأي العام الأوروبي إيجابياً اتجاه ســـورية وقد لعبت المساهمة الشخصية وقناعة **ساركوزي** بهذه المبادرة دوراً في هذا المجال، بحيث رفضت فرنســا المطابقة بين سـورية وإيران من الناحية السـياسـية، وذلك بعكس وجهة النظر الأمريكية الحالية.

إن الأجندة الفرنسية في عهد **ساركوزي** ركزت على المواضيع السياسية التالية: **لبنان– عملية السلام– حقوق الإنسان– إيران**.

1- **لبنان:** انصب الاهتمام الفرنسي على إنشاء علاقات دبلوماسية بين سورية ولبنان، وعلى الدور الإيجابي الذي يمكن لســورية أن تلعبه في المصــالحة اللبنانية؛ ويرى الفرنســيون أن تبادل السفارات بين سورية ولبنان سينفي ضرورة وجود المجلس اللبناني السوري.

2- **مباحثات الســلام غير المباشــرة مع إســرائيل:** في فرنســا لم يكن هناك اقتناع بضــرورة المفاوضــات بين ســورية وإســرائيل ولكن بعد مجيء **ســاركوزي** إلى الرئاســة تغيرت وجهة النظر هذه، حيث رآها مهمة جداً، وعودة إلى الحالة الطبيعية، وهو يرى أنه من المهم إيجاد أرضية جديدة لعلاقات استراتيجية لمباحثات السلام في إسرائيل.

فمثلاً **دينيس روس** كان قد أشــار في كتابه إلى القصــور الجوهري لدى الأمريكيين في إدارة عملية الســلام، فلقد أخذت المفاوضــات الســورية– الإســرائيلية وقتاً طويلاً، وفي كل مرة تصـل سـورية وإسـرائيل إلى حل يحدث شـيء يعطل التوصـل إلى اتفاق (مقتل **رابين** 1994– امتناع **باراك** عن متابعة المفاوضــات 2000). هذا ما اســتمر في الحدوث طالما اســتمرت المظلة الأمريكية لوحدها تظلل المفاوضات. ويرى الفرنسيون أنه لو كان الأوروبيون موجودون منذ بداية المفاوضات لاستمرت.

كما أن ثمة بعد تقني متعلق بموضـوع المياه في مرتفعات الجولان، والسـوريون متمكنون من ذلك. ويمكن لفرنســا أن تلعب دوراً هاماً في هذا المجال نظراً إلى أن وثائق ترسـيم الحدود

التي اتفقت عليها فرنسا مع بريطانيا حول حدود فلسطين في العشرينيات من القرن الماضي لا تمتلكها الولايات المتحدة، وفي حال وجود خبراء فرنسيين ستكون المفاوضات أكثر حيادية ولصالح سورية.

3- **حقوق الإنسان:** الرئيس **ساركوزي** ليس مهتماً بـــ "تغيير النظام في سورية" وهو يتفهم تصاعد القوى الإسلامية وما يتطلبه من تصعيد للحملة الأمنية، لذا فهو يرى أنه لا يمكن مقارنة الوضع في هذا البلد مع ذاك في الدنمارك، فالتوقعات فيما يخص حقوق الإنسان يجب أن تكون مختلفة ومتعلقة بخصوصية كل بلد؛ وخصوصاً "الحالة الإسلامية". ففي ضوء التفجير الإرهابي الذي حدث في منطقة القزاز جنوب دمشق في 27 أيلول 2008 يتفهم الفرنسيون أن سورية ستضطر لتعزيز تدابيرها الأمنية. ولكن من المفيد لسورية في هذا المجال إعطاء **ساركوزي** شيئاً ملموساً ليخاطب به الجمهور الفرنسي العام واعتراضات شركائه الأوربيين والأمريكيين.

4- **إيران:** لا يوجد وجهة نظر مؤصلة في الدبلوماسية الفرنسية بخصوص إيران، ولكن مستشارو **ساركوزي** أشاروا عليه بالتدخل ووضعها على الأجندة. وهم يرون ثلاثة سيناريوهات تتعلق بإيران:

1. بقاء الوضع الراهن كما هو عليه.
2. ذهاب الأوروبيين إلى إيران لإقناعها عبر السبل الدبلوماسية والاقتصادية.
3. ضربة لإيران بين 4 تشرين الثاني و21 كانون الثاني القادم.

ساركوزي ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط

اتحاد المتوسط أو الاتحاد المتوسطي..هو الاسم الذي اختاره الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** للتجمع الإقليمي الجديد والذي روج له في حملته الانتخابية ثم عاد ليؤكد عليه

كهدف من الأهداف ذات الأولوية التي يسعى إلى تحقيقها وذلك فور إعلان فوزه في الانتخابات في أيار 2007.[1]

لاحظ **ساركوزي** خلال عمله وزيراً للداخلية، المشاكل الناجمة عن هجرة المسلمين، وما تثيره من أهمية التنمية في الضفة الجنوبية من المتوسط كوسيلة لحل هذه المشاكل. كما لعب رفض الشعب الفرنسي للدستور الأوروبي عام 2005، دوراً في توضيح الصورة لدى **ساركوزي**، وهي أنه هناك رغبة لدى الفرنسيين بتعريف هويتهم بالتوجه نحو المتوسط والبعد اللاتيني لفرنسا، وليس نحو شرق أوروبا. وبدأ **ساركوزي** يدرك أنه بالرغم من جو التوتر في الأوساط الفرنسية المسيحية تجاه الإسلام فإن فضولاً متصاعداً بدأ ينشأ للتعرف به أكثر فالتحدي يولد ميلاً للاستكشاف عند الفرنسيين وفي رأيه أن المسلمين في فرنسا يحرقون السيارات ليس لأنهم لا يرغبون في الثقافة الفرنسية بل لأنهم يريدون أن يصبحوا فرنسيين حقيقيين.

تم الإعلان عن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في باريس في تموز 2008 وبمشاركة الرئيس السوري **بشار الأسد**، ويعد هذا المشروع النسخة الجديدة لعملية برشلونة التي انطلقت عام 1995، فقد أكد الرئيس **ساركوزي** على أهمية عضوية سورية في الاتحاد لما تتمتع به من موقع هام في المنطقة.

وفي 17 شباط 2010 قام **فرانسو فيون** رئيس الوزراء الفرنسي بزيارة إلى سورية، وأكد أن الهدف من زيارته هو توسيع العلاقات بين سورية وفرنسا على المدى الطويل،

[1] – **الشيخ**، طارق عادل، **اتحاد المتوسط..الملامح والتفاعلات ولتحديات**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف الأهرام الاستراتيجي.

مراحل مشروع الاتحاد المتوسطي:[1]

مر مشروع الاتحاد المتوسطي بثلاث مراحل، هي:

1- مرحلة الإيحاء بالفكرة: واستمدت جذورها من ثلاث قضايا:

- الأمن الداخلي الفرنسي وحاجاته فيما يتعلق باستيعاب المهاجرين، ومن خلال هذا التعايش ظهرت الأهمية الاستراتيجية لفرنسا تجاه قضية اندماج العالم الإسلامي في العولمة.
- القطيعة مع سياسة **شيراك** السابقة، فساركوزي:
  - لم يكن مرتاحاً لتقارب **شيراك** مع العالم العربي.
  - غير مقتنع بنمط العلاقة مع الولايات المتحدة.
  - لم يكن مرتاحاً لتاريخ العلاقات مع شمال افريقية.

وبالتالي طرح إعادة تعريف للسياسة الفرنسية في هذا المجال في إطار ما أسماه الإطار الحضاري المشترك للمتوسط.

- اعادة التوازن في السياسة الأوربية آخذاً بالاعتبار البعد الأنجلو ساكسوني والجرماني والشرق أوروبي للاتحاد الأوروبي، وكانت حجة **ساركوزي** هي أن هذه المحاور الثلاث لن تتوازن إلا بإضافة البعد المتوسطي للسياسات الأوربية.

2- مرحلة الجدل حول الفكرة:

نشأ نسقان من الجدل حول فكرة الاتحاد المتوسطي:

جدل خارجي وتضمن 3 اتجاهات:

---

[1] – **التقي** سمير، **اللاذقاني** سامر، **الكيال** ماريا، **دراسة لورشة عمل مشتركة لمشروع الرئيس الفرنسي ساركوزي حول الاتحاد المتوسطي**، دمشق: مركز الشرق للدراسات الدولية.

- نشـــأ لدى دول جنوب المتوســـط مثل الجزائر والمغرب تحفظات حول علاقة هذا المشـروع بالمشـروع الأوروبي وبشـكل خاص برشـلونة وما بعد برشـلونة (معاهدة دول الجوار).
- حول شـكل هذه العلاقة: وصـفته إسـبانيا وإيطاليا بأنه كمن يعيد اكتشـاف الماء، فهو تكرار لبرشـلونة وما بعد برشـلونة (الجوار) ولكن تم حل هذا الجدل من خلال بيان روما.
- تحفظات ألمانية وفي البداية كانت حادة حيث بدا **ســـاركوزي** وكأنه يحاول أن يؤسـس أوروبا جديدة منافســة لأوروبا التي تؤسـسـها ألمانيا، ولكن هذا الجدل تم حله في إطار اعتماد صـيغة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول البلطيق حيث لا تكون هذه الدول عضو في هذا الاتحاد من جهة؛ وحيث تكون هناك دول أوروبية مهتمة برعاية هذه العلاقة. في حين يتاح لباقي الدول الأوروبية إمكانية الانخراط في علاقات مع دول البلطيق بشـكل انتقائي وبذلك فإن الصـيغة التي اتفق عليها **ميركيل** و**ســـاركوزي** هي: أن يكون مشـــروع الاتحاد المتوســـطي هو الصـــيغة الأســاســية لاتجاه الاتحاد الأوروبي نحو دول المتوسـط، وتكون الدول الأوروبية المشـــاطئة هي المســـؤولة عن رعايته، في حين يتاح المجال للدول الأوروبية الأخرى أن تشارك بشكل انتقائي حيثما تجد ذلك مناسباً لها.

الجدل الداخلي: ونشأ فيه اتجاهان:

- اتجاه راديكالي جذري لا يجد أي هوية لأوروبا إلا في أوروبا.
- الاتجاه العملي الذي يمثله الأشـخاص التقليديون في الدبلوماسـية الفرنسـية حيث توافقوا بشكل كبير مع الرأي الألماني في البداية.

ولكن عناصر هذه الحجج تفككت مع بيان روما والاتفاق بين **ساركوزي** و**ميركل**.

3- مرحلة إطلاق المشروع:

ســـار **ســـاركوزي** ومعه الحكومة الفرنســـية قدماً في اعتماد المشـــروع وتطوير نظريته بالانطلاق من:

- الرؤية السابقة.
- باعتماد بنية للاتحاد المتوسطي بشكل مشابه لمجلس دول البلطيق مع الانطلاق من رؤية أن أهداف هذا المشروع تتمثل في تعزيز كل أشكال التعاون في المتوسط باســـتثناء المجال الســـياســـي. والنموذج الذي أخذ في هذا المجال هو النموذج الأوروبي ذاته. ومن المعروف أن الاتحاد الأوروبي ذاته نشأ في الخمسينيات من القرن الماضـــي، وبالرغم من وجود خلافات ســياســية كبيرة بين الدول الأوروبية، على أساس اتحاد اقتصادي نوعي بحت في إطار صناعة الحديد والصلب.

وبذلك يمكن القول:

a. إن هذا الاتحاد يستهدف تجاوز الصراع العربي . الإسرائيلي.
b. لن يدخل في اعتباراته وتوجهاته قضايا نشر الديمقراطية ولا حقوق الإنسان.
c. لن يدخل في اعتباراته قضايا مكافحة الإرهاب.

ســيكون الأداة الرئيســة لهذه العملية هي القيم المضــافة المتبادلة وســيصــبح الاتحاد المتوســطي هو القناة الرئيســة للتوظيفات الأوربية والفرنســية بشــكل خاص في دول جنوب المتوســـط. حيث يقدم الأوروبيون: المال والتكنولوجيا والتعليم، في حين تقدم بلاد الجنوب بالطبع المشاريع واليد العاملة.

الخلفية الاقتصادية لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

- تثبت الدراســـات حول تطور عملية العولمة والاقتصـــاديات الإقليمية الأهمية الكبيرة للعلاقات البينية بين دول الجوار الإقليمي في إطار العولمة الاقتصــادية وعلى ســبيل المثال: الولايات المتحدة توظف في المكسيك 10 أضعاف الاتحاد الأوربي في مجمل

جنوب المتوسط وكذا الأمر بالنسبة للتوظيفات الأوروبية في شرق أوروبا التي تتجاوز ستة أضعاف التوظيفات جنوب المتوسط.

- يطمح مصـــممو المشـــروع على حد تعبيرهم أن يكون الاتحاد المتوســـطي آلة كبيرة لإنتاج المشاريع الكبرى والتي ستساهم فيها فرنسا- إيطاليا- إسبانيا- وغيرها بشكل مباشر والتي أعربت فيها ألمانيا عن رغبتها بالمساهمة فيها على هذا الأساس.
- ويستهدف المشروع على المدى المتوسط والبعيد ربط ثقافتين كونيتين كبيرتين بوشائج طويلة الأمد بعد أن أصبح المتوسط جداراً بين هاتين الثقافتين بفضل تدهور العلاقات بينهما.
- وأبعد من ذلك فإن فرنسا ترى أن الجسر المتوسطي الحضاري سيكون جسراً هاماً ليس فقط في حوار مع العرب والخليج بل ومع إفريقيا حيث يرى **ســـاركوزي** أن لا مجال لسياسة افريقية لفرنسا حالياً دون مرتكز متوسطي عربي.
- وبالنســبة لســورية فإن البعد الأســاس للاتحاد المتوســطي هو البعد الثقافي التعليمي والبعد الحضاري ومساعدة سورية في مجال الطاقة. وبحسب المصادر الفرنسية سيتيح هذا المشـــروع الاســـتفادة من المال والتكنولوجيا والتعليم الأوروبي بمقابل تقديم اليد العاملة السورية التي ستُستخدم في مشاريع تنموية استثمارية.

المعوقات والتحديات لمشروع الاتحاد المتوسطي:[1]

- يمثل التباين في المستوى الاقتصادي والدفاعي بين دول شمال حوض المتوسط وجنوبه تحد للتقارب بين أعضاء الاتحاد المنتظر في ظل التفوق النسبي والهيمنة التي ستتوافر لمجموعة من الأعضاء على مجموعة أخرى.

[1] – **الشيخ**، طارق عادل، **اتحاد المتوسط..الملامح والتفاعلات ولتحديات**، مرجع سابق.

– اســـتدعاء الخبرات التاريخية المتراكمة والمتعلقة بالعلاقات المتوترة والنمط الصـــراعي الاستعماري الذي ساد العلاقات بين دول شمال المتوسط وجنوبه طيلة قرون مضت يمثل تحد للاتحاد.

– انتشـار الصـراعات والأزمات في حوض البحر المتوسـط مثل أزمة الشـرق الأوسـط والتي تمثل في حد ذاتها حزمة من الأزمات (الأزمة الإســرائيلية– الســورية، الأزمة الإســرائيلية– اللبنانية، الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية، الأزمة الفلسطينية– الفلسطينية) وهناك الأزمة اللبنانية الداخلية والمصحوبة بتوتر مع سورية، وهناك الأزمة القبرصية والتوتر التركي اليوناني المزمن، بالإضـافة إلى أزمة الباسك في أسبانيا وأزمة الصـحراء والتي تضـم أطرافاً في مقدمتها المغرب والجزائر وهو الأمر الذي يمثل في حد ذاته تحد للدور الفرنسي ولقدرات الاتحاد.

– الموقف الفرنسي الرافض لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والمشجع على ضمها لاتحاد المتوسط يثير الكثير من الشكوك سواء لدى تركيا أو لدى الاتحاد الأوروبي الذي كان قد وافق بالفعل في وقت سابق على فكرة التفاوض مع تركيا حول الانضمام.

– من المؤكد أن أطراف كبرى داخل الاتحاد الأوروبي وشـريكة في عملية برشـلونة سـتشـعر بالقلق وربما تبدى تحفظاً على المشـــروع الذي يمثل ازدواجية خطيرة مع مشـــاريع الاتحاد الأوروبي للمشـــاركة الأورو متوســـطية وعملية برشـــلونة، وتهديداً لنفوذ عدد من اللاعبين الأوروبيين الرئيسـيين ممن يحظون بصـفة أكبر شـريك تجارى مع شـمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

العلاقات الاقتصادية السورية– الفرنسية:[1]

[1] – المعلومات الواردة في الدراسة المرفقة شبكة الانترنت، موقع The World Fact book

تعود العلاقات الاقتصادية السورية– الفرنسية إلى الفترة بين عامي 1987–1962، إذ تم التوقيع آنذاك على عدد من البروتوكولات المالية التي تهدف إلى تطوير بين البلدين، وفي الفترة (1985–1970) تم توقيع عدد كبير من العقود لتنفيذ مشـــاريع إنمائية متعددة قدم لها تمويل مصرفي فرنسي، إضافة إلى مشاريع عدة نفذت بتمويل محلي أهمها: (سلسلة فنادق المريديان، ومعملا زجاج دمشق وحلب، ومعمل الخزف في دمشق، ومعمل للرخام، ومشفى تشرين العسكري). ويشمل التعاون أيضاً مجال النفط (شركتي موريل وبروم، وبتروكويست العالمية المحدودة)، إضافة إلى شركة توتال التي تعمل في سورية منذ العام 1945، ومشاريع أخرى في مجال الثروة المعدنية والنقل والمواصلات والاتصالات والخدمات البريدية والتعاون الصناعي وخاصة في المجال الهندسي وفي مجال الصرف الصحي والصناعات الزراعية.

يعد الاقتصاد الفرنسي في خضم التحول الجيد إلى الاقتصاد الحديث، وذلك بالاعتماد على آليات السوق في التحكم في الاقتصاد، علماً أن الاقتصاد الفرنسي كان يظهر اعتماداً شاملاً على ملكية وتدخل الدولة.

لقد خصخصت الحكومة بشكل كامل وجزئي الكثير من الشركات الضخمة، مثل البنوك والتأمين وتركت لها حصص في بعض الشركات مثل، الطيران الفرنسي، وقطاع الاتصالات الفرنسية، وشركة رينو وتالس، ولها وجود قوي في بعض القطاعات، وخاصة قطاع الطاقة، وقطاع النقل، والصناعة الحربية، وتحديداً قطاع الاتصالات تم فتحه للمنافسة بشكل تدريجي.

وبقيت القيادات الفرنسية المتتالية ملتزمة بالاقتصاد الرأسمالي ضمن إطار الحفاظ على العدالة الاجتماعية بطرق قانونية من خلال السياسات الضريبية، والإنفاق الاجتماعي الذي يخفض التباين في الدخل وأثر تحرير الأسواق في مجال الصحة العامة والرفاهية.

لقد أعاقت، المعارضة الواسعة الانتشار، إصلاح سوق العمل في السنوات الأخيرة إمكانية إعادة إحياء الاقتصاد الفرنسي، وفي العام الماضي 2007 ظهرت جهود خلافية لإصلاح سوق العمل الفرنسي والتي استمرت حتى العام 2008، علماً أن العبء الضريبي في فرنسا يعد الأعلى في أوروبا (50% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2007).

واستطاعت فرنسا تخفيض العجز في الميزانية ليصل لأول مرة إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي (وهي حدود العجز المسموح بها في الاتحاد الأوروبي) وتخفيض معدل البطالة إلى 8%، وتعد فرنسا من أكثر الدول المقصودة سياحياً في العالم، وذلك بوجود 75 مليون سائح أجنبي سنوياً على الأقل، كما يعد عائد السياحة في فرنسا الثالث في العالم.

- **المؤشرات الاقتصادية لفرنسا:**

- **الناتج المحلي الإجمالي:**2.0471 ترليون دولار أمريكي (تقديرات عام 2007).
- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:**1.9 % (تقديرات عام 2007).
- **متوسط الدخل الفردي:** 33200 دولار بالقوة الشرائية (تقديرات عام 2007).
- **معدل التضخم:** 1.6% (تقديرات عام 2007).
- **القوى العاملة:** 27.81 مليون (تقديرات عام 2007).
- **معدل البطالة:** 8.3 % (تقديرات عام 2007).
- **الصناعات:** الكيميائية، الآلات، التعدين، السيارات، الطيران، الالكترونية، النسيج، الغذائية والسياحة.
- **معدل النمو الصناعي:** 2 % (تقديرات عام 2007).
- **المنتجات الزراعية والحيوانية:** القمح، الحبوب، البطاطا، عنب الخمر، الشمندر السكري، لحم العجل، منتجات الحليب، السمك.

- **أهم الصادرات: (548 مليار دولار)** المواد الكيماوية، الآلات، ومعدات النقل، الصناعات المعدنية، الطيران، البلاستيك، المواد الصيدلانية، المشروبات (تقديرات عام 2007).
- **أهم المستوردات: (600.1 مليار دولار)**المواد الكيماوية، البلاستيك، الآلات والتجهيزات، الزيت الخام، الطيران، العربات(تقديرات عام 2007).
- **شركاء التصدير:** ألمانيا 15.6%، أسبانيا 9.6%، إيطاليا 8.9%، بريطانيا 8.3%، بلجيكا 7.3%، الولايات المتحدة **6.6%**، نيوزيلندا 4 (تقديرات عام 2006).
- **شركاء الاستيراد:** ألمانيا 18.9%، بلجيكا 11.1%، ايطاليا 8.4%، أسبانيا 7%، نيوزيلندا 6.8%، بريطانيا 6.6%، الولايات المتحدة4.6%(تقديرات عام 2006)

العلاقات التجارية والاقتصادية السورية– الفرنسية:[1]

العلاقات التجارية :

تطورت العلاقات التجارية بين البلدين بشكل ملحوظ اعتباراً من عام 1974 إثر توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي بين البلدين عام 1974 والبروتوكول المالي الأول لعام 1975.

وينظم العلاقات التجارية بين البلدين حالياً اتفاق التعاون الموقع مع الاتحاد الأوروبي في عام 1977، بالإضافة إلى أحكام التجارة الخارجية النافذة في كل من البلدين.

---

[1] – **تقرير موجز حول بعض المؤشرات الجغرافية والسكانية والاقتصادية لفرنسا ولمحة عامة عن الاقتصاد الفرنسي والعلاقات السورية–الفرنسية، وزارة الاقتصاد والتجارة، مديرية العلاقات الدولية، دمشق في 6/2008/30م.**

والجدول التالي يوضح **تطور المبادلات التجارية بين البلدين:**[1]

العام	الاستيراد مليون ل.س	الاستيراد مليون USD	التصدير مليون ل.س	التصدير مليون USD	الميزان التجاري مليون ل.س	الميزان التجاري USD
2000	**8376**	**180**	**48052**	**1045**	**39676**	**864**
2001	**8935**	**192**	**34896**	**759**	**25961**	**566**
2002	**7495**	**161**	**42607**	**926**	**35112**	**765**
2003	**6133**	**132**	**38076**	**828**	**31943**	**696**
2004	**6485**	**133**	**47743**	**981**	**41258**	**848**
2005	**8497**	**170**	**52423**	**1048**	**43926**	**879**
2006	**18701**	**374**	**44474**	**889**	**25773**	**515**

فيما يوضح الجدول التالي تطور المبادلات التجارية بين سورية وفرنسا في الفترة (2000-2006):[2]

[1] – القيمة بملايين الليرات السورية على أساس سعر صرف الدولار 46 للصادرات و46.5 للواردات من 2000-2003 وسعر 48.65 للصادرات والواردات للعام 2004، وسعر 50 للصادرات والواردات للأعوام 2005-2006.

[2] – إن الإحصاءات الرسمية السورية لا توفر أرقام التبادل التجاري للعام 2007، وتشير الإحصاءات الرسمية الفرنسية إلى أن الميزان التجاري لعام 2007 مع فرنسا كان رابحاً بمقدار 256.8 مليون يورو أي ما يعادل (400.9 مليون دولار) حيث بلغ حجم التبادل التجاري ما قيمته 878.6 مليون يورو أي ما يعادل مليار و371 مليون دولار تقريباً(الصادرات بقيمة 886.2 مليون دولار، والمستوردات بقيمة 485.2 مليون دولار).

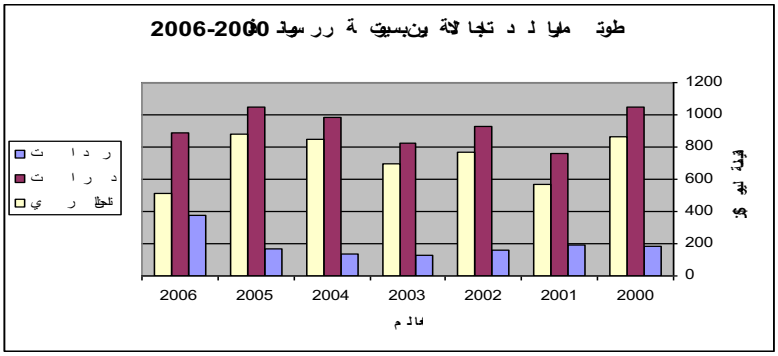

أهم الصادرات السورية إلى فرنسا:

النفط الخام (حوالي 96%)، ألبسة خارجية من حرير اصطناعي ومن قطن، قطن خام، خضر ونباتات، فوسفات، نسيج.

أهم المستوردات السورية من فرنسا:[1]

سكر مكرر (30.6%)، شعير (10.8%)، غاز البوتان، منتجات ومحضرات الصناعات الكيماوية، مبيدات للاستعمال الزراعي، مضخات هوائية، عازلات من جميع المواد، مسحوق حليب الأطفال، مواسير وأنابيب من حديد صب، سيارات لنقل الأشخاص، صلب خاص وصلب كربوني، وكافة أنواع التجهيزات والآليات والآلات والعدد الصناعية الميكانيكية والكهربائية.

أهم الاتفاقيات والبروتوكولات الحكومية وفق المعلومات المتوفرة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة:

[1] –D:\nn's Documents\INT 2008\OTHERS\Studies\دراسات الدول\FRANCE.2008 دراسة فرنسا doc

– تم في الفترة 1962–1987 توقيع عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات المالية التالية التي تهدف إلى تطوير التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين:

1– اتفاق التعاون الاقتصادي لعام 1962.

2– اتفاق التعاون الاقتصادي والصناعي لعام 1974.

اتفق بموجبه على الخطوط العريضة لإمكانات ومجالات التعاون الاقتصادي والصناعي دون أن يتناول ناحية تمويل المشاريع الإنمائية كما اتفق بموجبه على تشكيل لجنة سورية– فرنسية للتعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي والفني، وكان أول اجتماع لهذه اللجنة عام 1977 على المستوى الوزاري ولم يعقد بعدها أي اجتماع لهذه اللجنة.

3– مجموعة من البروتوكولات المالية لعام(1975–1976–1983–1987–1998).

– تم توقيع اتفاق لتشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين بتاريخ 28/11/1977 والمصادق عليها بالمرسوم التشريعي رقم 30 تاريخ 31/7/1978، ولازال ساري المفعول لغاية تاريخه. وقد اقترحت وزارة الاقتصاد والتجارة تجديد هذا الاتفاق ليتلاءم مع التطورات على الساحة الدولية ولم يقترن الموضوع بإجابة من الجانب الفرنسي.

– تم توقيع اتفاق تسوية الديون بين حكومتي البلدين في 20/10/1996. هذا مع العرض بأن التعاون بين البلدين اتسم بوجود خلافات عقدية كثيرة نشأت عن ظروف تنفيذ هذه العقود الممولة من قبل الجانب الفرنسي سواء في إطار البروتوكولات المالية أو خارجها. وتم اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي في كثير من الحالات ولم يتم تسوية هذا الخلافات إلا بعد أن تم توقيع هذا الاتفاق.

– تم توقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي والبروتوكول الملحق بها في باريس 17/8/1998 وتمت المصادقة عليها بالقانون رقم /11/ تاريخ 24/5/2005.

مقترحات لتطوير العلاقات الثنائية التجارية والاستثمارية بين البلدين:[1]

أ- في مجال التجارة:

بغية تطوير المبادلات التجارية بين البلدين، يمكن التأكيد على ضـــرورة اتخاذ جميع الاجراءات المناسـبة وبكافة الطرق والوسـائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف ولاسـيما العمل على تشجيع وتسهيل ما يلي:

- تشـــجيع المؤســـســـات المعنيّـة في كلا البلـدين للمشـــاركـة في المعـارض الدولية المتخصـصـــة التي تقام لديهما وإقامة معارض متخصـصـــة في كلا البلدين للتعريف بمنتجاتهما بشكل أكبر وتقديم التسهيلات الممكنة اللازمة لها.
- تكثيف الاتصـالات على المستوى الحكومي في القطاعات المختلفة لسبر فرص وسبل تعزيز التعاون المشـترك السـوري- الفرنسـي ولاسـيما في قطاعات التجارة والصـناعة والطاقة والتنمية وغيرها نظراً للانعكاســـات الإيجابية الهامة لهذه القطاعات على الاقتصاد الوطني في سورية والاستفادة من الخبرة الفرنسية في هذا المجال.
- أهمية إيجاد آلية تبادل للمعلومات بصـــورة مســـتمرة ودورية حول أهم فرص التجارة والاستثمار بين البلدين، وذلك من خلال تبادل المعلومات حول نقاط الاتصـال الممكنة لـدى الوزارتين المعنيتين لـديهمـا، وكـذلـك نقـاط الاتصـــــال ولـدى الهيئتين المعنيتين بالاستثمار في كلا البلدين ومؤسسات دعم الأعمال بما في ذلك اتحاد الغرف (تجارة- صناعة) وتفعيل مجلس رجال الأعمال السوري- الفرنسي.

---

[1] - تقرير موجز حول بعض المؤشرات الجغرافية والسكانية والاقتصادية لفرنسا ولمحة عامة عن الاقتصاد الفرنسي والعلاقات السورية-الفرنسية، وزارة الاقتصاد والتجارة، مديرية العلاقات الدولية، دمشق في 6/2008/30م.

حيث يقترح السيد **هيرفي دوشاريت** وزير الخارجية الفرنسي السابق، إنشاء نادي أعمال سوري فرنسي يضم كبار الصناعيين ورجال الأعمال من كلا الطرفين، وسيهتم هذا النادي بالعلاقات الاقتصادية والأكاديمية بين البلدين، ومن المفيد تبني هذه الفكرة لما سيكون لها من أثر إيجابي مستقبلي لمزيد من التعميق للعلاقات السورية الفرنسية، ولحمايتها من أي سوء تفاهم قد ينشأ في المستقبل.

- إمكانية الاطلاع والاستفادة من التجربة الفرنسية في الإدارة الحديثة عموماً، ومشاريع التنمية وذلك للنجاحات الكبيرة التي حققتها فرنسا في هذا المجال، والطلب من الجانب الفرنسي المساعدة في إقامة الندوات والحلقات الدراسية والتدريب العملي، على أيدي خبراء فرنسيين في هذا المجال.
- حث الشركات الفرنسية على المشاركة الفعالة في المناقصات التي يعلن عنها في سورية في المجالات المختلفة.
- الاستفادة من المزايا والتسهيلات المتاحة في المناطق الحرة القائمة في كل من البلدين.
- تعزيز العلاقات مع وكالة ضمان الصادرات الفرنسية كوفاس.

ب – في مجال الاستثمار:

- متابعة تطوير التعاون الاستثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية والاستفادة القصوى من الطاقات المتوفرة لدى البلدين والتأكيد على أهمية دور رجال الأعمال ومؤسسات دعم الأعمال في كلا البلدين في هذا المجال.
- تفعيل التعاون الاستثماري بين البلدين من خلال إقامة مشروعات استثمارية في مختلف المجالات وتشجيع مشاركة الشركات الفرنسية في إقامة مشاريع مشتركة تعود بالفائدة على كلا الجانبين.

- التأكيد على أهمية تبادل المعلومات حول مناخ الاستثمار في كلا البلدين وقوانينه وآفاقه وفرصه المستقبلية.

لقد كانت زيارة السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية **عبد الله الدردري** إلى باريس في الفترة 21-2008/7/22 مفيدة لإعطاء العلاقات الاقتصادية السورية-الفرنسية دفعة إلى الأمام، فنحن نعيش الآن في عالم منفتح والأهم مساعدة سورية على استغلال فرصها. ولاشك أن الموضوع هنا لا يتعلق بإقامة علاقات بين سورية وفرنسا على غرار ما كان عليه الحال أيام الاتحاد السوفييتي، ولكن المطلوب هو التعاون من أجل جذب استثمارات مناسبة من فرنسا، ولإقناع الشركات الكبيرة بالقدوم للاستثمار في مجالات: (الكهرباء- الماء- الطاقة وغيرها من المشاريع).

والمواضيع المطروحة الآن للتعاون الاقتصادي هي: [1]

موضوع الطائرات: وهو بحاجة للمزيد من المباحثات.

موضوع تطوير ميناء اللاذقية: وهو موضوع مهم لأنه يضع سورية على خارطة التجارة الدولية.

الوكالة الفرنسية للتطوير المهني: التي تساهم في تطوير الكوادر العليا.

إصلاح وزارة المالية: بوسائل تقنية في وقت قصير.

العلاقات الثقافية:

الأولوية في هذا المجال هي للوضع الذي نشأ في الأعوام الماضية مثل:

[1] – لمتابعة نتائج زيارة الرئيس **الأسد** إلى فرنسا **الدردري** يزور فرنسا غداً لبحث آفاق التعاون بين البلدين، الموقع الالكتروني للوكالة العربية السورية للأنباء سانا، بتاريخ 2008/7/20.

- سفر الطلبة (البعثات) فالطلاب السوريون يدرسون في فرنسا، كما تم تطوير مناهج فرنسية في الجامعات السورية، ويمكن دعم الموضوع أكثر من ذلك أو يمكن تدويل نفس الموضوع مع شركاء آخرين عبر الاتحاد المتوسطي.
- دعم الكوادر في المعهد الوطني للإدارة العامة في سورية، حيث يأتي خبير فرنسي كل شهرين من أجل دعم بناء كوادر مهنية أفضل، والتأكد من أنهم سيستلمون مناصب مناسبة وأن لهم تأثيراً على الحياة العامة.
- يمكن عبر الخبراء السوريين والفرنسيين تحسين الوضع والتوأمة بين المدن السورية والفرنسية، خصوصاً إذا تم توقيع اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية.
- الآثار والفن: اهتمت السيدة **أسماء الأسد** عقيلة السيد الرئيس بهذا الموضوع، حيث قامت بزيارة المتاحف الفرنسية في تموز 2008 ويمكن مد أواصر التعاون في مجال الفن الحديث، عبر إقناع مركز **جورج بومبيدو** للاهتمام بدعم هذا الفن في سورية.

إن آفاق تحسن العلاقات السورية– الفرنسية لا تبدو بعيدة: ففرنسا قد استثمرت استثمارات هائلة طيلة عقود لتعزيز وجودها السياسي والاقتصادي والثقافي (ولا سيما الثقافي) في سورية ولبنان، ومن غير المعقول أن تضيع الدور والنفوذ اللذين طالما عملت من أجل بنائهما من أجل أزمة قابلة للحل والتجاوز، ومن ناحية أخرى لا تزال سورية تقدر لفرنسا مواقفها المبدئية المساندة للحق العربي في قضية فلسطين والشرق الأوسط، ومن المؤشرات على إمكانية السير في طريق التحسن مجدداً أن فرنسا لم تمانع في توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية مع سورية، وأن سورية على وشك توقيع عقد ضخم لشراء مجموعة حديثة من طائرات أيرباص المصنعة بشكل رئيس في فرنسا.[1]

[1] – **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، شؤون عالمية، كانون الثاني.

الفصل الثامن: العدوان الإسرائيلي على لبنان تموز 2006 والموقف السوري منه

عقب قيام حزب الله في 12 تموز 2006 بعملية عسكرية ضد القوات الإسرائيلية المرابطة على الحدود مع لبنان وراء الخط الأزرق، قتل فيها ثمانية جنود وجرح ثمانية عشر وأسر جنديان، لم تكن إسرائيل مضطرة، ولا كان متوقعاً أن ترد على هذه العملية المحدودة بمثل هذه الحرب الشاملة، فقد أتيحت أمامها بدائل أخرى عديدة لاحتواء الأزمة، ربما كانت أقل تكلفة وأكثر فعالية، كما حدث في مرات سابقة. هذه البدائل تتراوح ما بين القبول بمبدأ تبادل الأسرى، أو التصعيد بالضغوط السياسية، وانتهاء بالقيام بعملية عسكرية محدودة، إذا كان الهدف هو الإفراج عن الجنديين الأسيرين.

لم تكن تلك الحرب بين إسرائيل ولبنان التي وقعت بين 12 تموز و14 آب مجرّد حدثاً عادياً في تاريخ الصراع العربي– الإسرائيلي. فقد كان لهذه الحرب أهمية كبرى برزت من خلال قدرة حزب الله على الصمود أمام الترسانة العسكرية الإسرائيلية 33 يوم، وتكبيد العدو خسائر مادية وبشرية كبيرة، والقدرة على تهديد العمق الإسرائيلي. وقد بيّنت هذه الحرب المستوى الرفيع للمقاتل في حزب الله مهنياً ومعنوياً، ونجاحه في استخدام الحرب النفسية، واستغلال الإعلام لصالحه.

ويرى بعض المحللين السياسيين أن الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2006 لم تكن وليدة أحداث آنية، بل قديمة ترجع جذورها إلى عام 2000، الذي شهد حدثين مهمين هما:[1]

أولاً: النصر الحاسم للمقاومة اللبنانية المتمثلة في حزب الله على إسرائيل، وتمكنها من تحرير الجنوب اللبناني دون قيد أو شرط، وهو يحدث لأول مرة في تاريخ الصراع العربي– الإسرائيلي.[2]

ثانيا: انعقاد مؤتمر كامب ديفيد الثاني الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي الأسبق **بيل كلينتون**، الذي جمع فيه **إيهود باراك** مع الرئيس الفلسطيني الراحل **ياسر عرفات** للبحث في تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، فلأول مرة بدأ الجانبان وكأنه لا رابط بينهما. غير أنهما تفاعلا معاً في الواقع ليؤثرا بشكل معين في مسار الأحداث اللاحقة، فلو أن مؤتمر كامب ديفيد الثاني كان قد نجح في التوصل إلى اتفاق يمهد الطريق لمعاهدة سلام فلسطينية – إسرائيلية تستجيب للحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية وتؤسس لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة لكانت الأحداث على الجبهة اللبنانية – الإسرائيلية قد اتخذت مساراً مختلفاً عما حدث بالفعل، ولأمكن حينئذ تصوير الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان وكأنه خطوة على طريق تسوية شاملة للصراع العربي– الإسرائيلي على مختلف المسارات على أساس العودة التدريجية الى حدود عام 1967. غير أن مجمل أحداث المنطقة أخذت مساراً مختلفاً، لأن الصفقة التي قدمها **إيهود باراك** والوفد الإسرائيلي المفاوض في المؤتمر الذي حاول **بيل كلينتون** إدخال بعض التحسينات عليها لجعلها مقبولة، إذ كانت في الواقع أقل من الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به أي زعيم فلسطيني مهما بلغ "اعتداله"، وأكبر بكثير من الحد الأقصى الذي يمكن أن

---

[1] – **نافعة،** حسن(2006)، **التداعيات الدولية على الحرب الإسرائيلية– اللبنانية،** في كتاب: الحرب الإسرائيلية على لبنان (التداعيات اللبنانية وتأثيراتها العربية والاقليمية والدولية)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص382.

[2] – أنظر: **مكنا،** أكرم(2008)، **انتصار تموز التاريخي: تداعياته على المشروع الصهيوني الأمريكي،** دمشق: دار الوسيم.

يقبل به اليمين الإسرائيلي.[1]ويبدو أن مؤتمر كامب ديفيد الثاني كان كاشفاً لمأزق التسوية؛ في الوقت نفسه الذي كان فيه حزب الله قد قدم بانتصاره أُنموذجاً بديلاً.[2]

وفي الفترة (2000– 2006) كان هناك شبه تحضيرات للقيام بالحرب على لبنان، وهذا يعني أن هناك أســـباباً دفعت إلى نشـــوب هذه الحرب؛ منها ما هو متعلق بلبنان، وأخرى إقليمية.[3]

أما الأسباب المتعلقة بلبنان فهي وجود حزب الله وسلاحه على الساحة اللبنانية الذي عجزت إسرائيل عن تجريده من سلاحه عندما احتلت لبنان في عام 1982 والتي وصلت في احتلالها إلى بيروت، ذلك أن ساسة إسرائيل يعتقدون أن الأنظمة العربية يجب أن تتوب عنها في مواجهة المقاومة اللبنانية، فلبنان الآن مختلف عن لبنان في عام 1975، فالظروف تغيرت تماماً، وهذا ما أكده الأمين العام لحزب الله **حسن نصر الله** في قوله: "إن إسرائيل رأت في موارنة لبنان عام 1975 وسيلة لتصفية الوجود الفلسطيني في لبنان، ولم يكن الوجود الفلسطيني يروق للبنانيين وبالذات الموارنة فحصلت الحرب الأهلية، لكن إسرائيل كانت ترى في الموارنة وسيلة للتقسيم وتحويل منطقتهم إلى كانتون مسيحي، لكن هذا الأمر لم يحصل عندما عرف الموارنة بهذا الهدف الإسرائيلي ودفع **بشير الجميل** حياته ثمناً لذلك.[4]

الأسباب المباشرة وغير المباشرة لهذا العدوان:

لم تكن عملية الوعد الصادق التي قام بها حزب الله بأسر اثنين من جنود العدو على الحدود مع إســـرائيل ومقتل ثمانية منهم مجرّد عملية عادية يقوم بها حزب الله، فقد كان لهذه

---

[1] – **نافعة**، حسن(2006)، **التداعيات الدولية على الحرب الإسرائيلية– اللبنانية**، مرجع سابق، ص382.

[2] – نافعة، حسن(2006)، **الحرب الإسرائيلية على لبنان**، المستقبل العربي، ع332، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص89.

[3] – **المحاسنة**، محمد(2006)، **الحرب العربية– الإسرائيلية السادسة الأسباب والنتائج المتوقعة**، على الرابط: http://www.assabeel.info/inside/sections/ .

[4] – المصدر نفسه.

العملية أهداف متوخاة لحزب الله، وكذلك لم يكن الردّ الإسـرائيلي العنيف على لبنان مجرّد ردّ فعل على هذه العملية.

فبالنسـبة للأهداف التي توخاها حزب الله من هذه العملية؛ يمكن تقسـيمها إلى مباشـرة وغير مباشرة.

أولاً: الأهداف المباشرة، وهي:

1- إجبار إسرائيل على القبول بصفقة تبادل الأسرى اللبنانيين مع الجنديين الإسرائيليين.

2- توفير أجواء سياسية مناسبة لاسترجاع مزارع شبعا بطرق التفاوض السياسي.[1]

ثانياً: الأهداف غير المباشرة، وهي:

1- ضـرورة اتخاذ خطوة تخفف من الضـغوط عن الجبهة الفلسـطينية التي اسـتهدفتها إسرائيل بالحصار والقتل الذي أزهق بسببه مالا يقلّ عن 200 شهيد في شهرين.

2- تخفيف الضـغط عن سـورية المهددة بسـبب حمايتها للمقاومة، وموقفها الرافض للضغط، أو طرد قيادة حماس بعد اختطاف الجندي في قطاع غزة.[2]

3- إعطاء رسـالة للعراقيين أن المقاومة اللبنانية معهم في مواجهة الاسـتكبار الأمريكي، وأنَّ طريق المقاومة هو الطريق الأوحد لدحر الغزاة وتحرير الأرض.

4- وعلى الصـعيد العسـكري يبدو أن المقاومة كانت تريد اسـتغلال حالة الضـعف الإسرائيلية بتآكل ردعها الذي يقابله استعداد مناسب وجيد للمقاومة يراد له أن يستثمر في تغيير قواعد اللعبة.

---

1 - خطاب السيد **حسن نصر الله** في 2006/7/12.

2 - **سيل**، باتريك(2006)، **أهداف الحرب على لبنان**، بتاريخ 2006/7/18 على الرابط: www.syria-news.com

أما الأهداف الإســـرائيلية المبتغاة من هذا الردّ العنيف على عملية «الوعد الصـــادق» فكذلك يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أولاً: الأهداف المباشرة:

1- تدمير بنية حزب الله ونزع ســلاحه، مما يســهّل عملية انتقال لبنان كلياً إلى القبضــة الأمريكية، وتحرير يد إسرائيل بعد تخليصها من تهديد الصواريخ.

2- تحرير الجنديين الأسيرين بعد رفض أي عملية تبادل مع حزب الله.

3- تطبيق القرار /1559/ بما فيه من نشر الدولة سيطرتها على الجنوب، ونشر الجيش على الحدود بصيغة تجعل منه حرساً للحدود مع إسرائيل.[1]

ثانياً: الأهداف غير المباشرة:

1- اســـتعادة قدرة الردع الإســـرائيلية بعدما تآكلت منذ هزيمتها واندحارها أمام المقاومة اللبنانية في العام 2000.

2- توفير الظرف للولايات المتحدة الأمريكية للانطلاق إلى الشرق الأوسط الجديد عبر:

- تطويع الإرادة الســـورية للقرار الأمريكي عن طريق وضـــع لبنان برمته في موقع الرافض لها، ثم المحاصـــرة لها بعد اجتثاث الفريق اللبناني الوحيد الذي يجاهر بتحالفه معها.[2]
- قطع الطريق على الأطراف الإيرانية الخارجية وإبعاد الخطر الذي قد تشـــكّله إيران على إسرائيل انطلاقاً من لبنان.[3]

---

1 – **شيف**، زائيف(2006)، "**كيف صاغت إسرائيل أهدافها**"، صحيفة هاأرتس 2006/9/28.

2 – **كوبر**، هيلي، و**ديفيد**، سينغر(2006)، **مخطط أمريكي لإنهاء التحالف السوري الإيراني**، على الرابط: www.icaws.org

3- **فنيري**، يوري(2006)، **الهدف الحقيقي من شنّ العدوان على لبنان**، تاريخ 2006/7/22، على الرابط: www.icaws.org

وإعادة صياغة الشرق الأوسط؛[1] والذي يعني أمريكياً:

أولاً: الإمساك بالقرار والسيطرة في دول الشرق الأوسط التي كانت خارج بيت الطاعة والتبعية الأمريكية، ثم إقامة الأنظمة السياسية الخاضعة من العراق إلى فلسطين إلى لبنان.

ثانياً: تقسيم الدول الشرق أوسطية الكبيرة إلى دويلات طائفية أو عرقية صغيرة لا تملك مقومات الدولة القادرة على حماية ذاتها أو الاستمرار من غير دعم خارجي معين خاصة في المجال الأمني. أما عسكرياً فيكون على الحكومات الجديدة أن لا تفكر في إنشاء جيوش للقتال لأن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية هما وحدهما اللتان لهما الحق في ذلك.

والشكل التالي يوضح خارطة الشرق الأوسط الكبير، كما تراه الإدارة الأمريكية:[2]

[1] – للبحث في نشأة المصطلح وتطوره انظر: **الشاهر**، شاهر (2005)، **الشرق الأوسط الكبير والمستقبل العربي**، مجلة المناضل، العدد 332، ص60-61.

[2] – **الشاهر**، شاهر (2009)، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.، ص230.

كما ينبغي ألا يخفى علينا أن هناك سبباً آخر من أسباب الحرب الإسرائيلية على لبنان؛ وهو مسألة المياه، التي أشغلت إسرائيل ولبنان وسورية وكانت أحد الأسباب الخفية وراء الحرب الإسرائيلية اللبنانية الأخيرة، والدليل على ذلك ما أكده نائب رئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير **إسماعيل سراج الدين** قبل 10 أعوام تقريباً محذراً بأن ما سيفجر الحروب في القرن الحادي والعشرين هو أزمة المياه وليس أزمة النفط، وهو ما أكدته حكومة تل أبيب في عام 2002 عندما أقام لبنان محطة لسحب المياه من أحد الأنهار الحدودية، ذلك أن سحب المياه من الأنهار اللبنانية القريبة من الحدود الإسرائيلية سيوفر الذريعة للحرب.

فضلاً عن ذلك، فثمة رأي آخر يقول بأن الحرب الإسرائيلية على لبنان لها ثلاثة أسباب، يمكن الجزم بأنها أسباب إسرائيلية في المقام الأول، أي ترتبط بتحديات فرضت نفسها على إسرائيل أو حاجات تبدت لها حيوية واستراتيجية، إلا أن تلك الأسباب شديدة الصلة بما لدى الإدارة الأمريكية من مصلحة في الرد عليها.[1]

وفي الأحوال كلها تقاطعت المصلحة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في خوض هذه الحرب لاتصالها بالأسباب المشتركة وهي:[2]

1. نجاح حزب الله في بناء حالة من توازن الردع في الجنوب اللبناني.
2. تعثر تنفيذ القرار 1559.
3. الحصاد السلبي لسياسة الحرب على الإرهاب.

حصول العدوان:

كانت صحيفة معاريف الإسرائيلية قد ذكرت أن خطة الحرب على لبنان كانت موضوعة منذ نحو خمسة أشهر، على ما أبلغ السفير الأمريكي في بيروت، **جيفري فيلتمان،**

[1] – **بلقزيز**، عبد الاله(2006)، **أسباب الحرب الإسرائيلية على لبنان**، على الرابط: .http://www.w3.org/1999/xhtml

[2] – المصدر نفسه.

الحكومة اللبنانية منذ شهر آذار 2006 بأن الولايات المتحدة تمنح المسؤولين اللبنانيين خمسة أشهر لنزع سلاح حزب الله، وإن فشلوا، فإن واشنطن ستتولى المهمة بنفسها. بل إن **ديفيد وولش**، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، قال صراحة: "إذا لم ينجح لبنان في تنفيذ القرار 1559، أي نزع سلاح حزب الله، فإن إسرائيل ستفعل ذلك.[1]

لم يتوقف العدو الصهيوني لحظة واحدة عن الإعداد والتخطيط للعدوان على لبنان بقصد تدمير البنى التحتية للمقاومة أو إضعافها على أقل تقدير لإخراجها من دائرة الفعل والتأثير على مخططاته في المنطقة... ولم تكن عملية «الوعد الصادق» التي نفذها مقاتلو المقاومة الإسلامية "حزب الله" قرب «زرعيت» شمال فلسطين المحتلة يوم 12 تموز 2006 وأسفرت عن أسر جنديين إسرائيليين ومقتل /8/ جنود آخرين وجرح /21/ سوى الذريعة أو الشرارة التي أشعلت فتيل المعركة، ومن هنا بدأ العدوان وخرجت مخططاته، الجاهزة سلفاً، من أدراج جيش العدوان الصهيوني وبدأت (الحرب السادسة) التي وصفها أحد الخبراء: (أنها حرب إسرائيلية مدمرة، متأخرة، عن موعدها ست سنوات).[2] حيث بدأت بتقطيع أوصال الجنوب وذلك باستهداف الجسور التي تربط بين مختلف أقضية الجنوب، ثم المنشآت الحيوية، والمدنية، والمؤسسات التربوية، والخيرية، إضافة إلى قصف القرى والبلدات الجنوبية، وتطور الأمر بعد ذلك إلى قصف مطار بيروت ثم الضاحية الجنوبية للعاصمة فضلاً عن مطاري «ريان» و«رينيه معوّض» في القليعات. وهكذا استعادت إسرائيل لغة ما قبل عام 2000 وحققت حلماً طالما راودها وهو ضرب البنى التحتية في لبنان وتدمير اقتصاده وموسمه السياحي ومكانه الحالي.

---

[1] – **دياب**، أحمد(2006)، **المواقف الدولية من الحرب على لبنان**، السياسة الدولية، العدد166، أكتوبر، ص138.

[2]– **الهرفي**، محمد بن علي(2006)، **حزب الله، تأملات في المواقف**، بتاريخ 2006/7/30 على الرابط: Http: ww.shiaveb.org

ومع تصـــاعد الحرب تزايدت حركة الدبلوماســيين العرب والأجانب الذين نقل بعضـــهم (نصـحاً) والبعض الآخر (تهديداً) غير مباشـر، والبعض الآخر كان مصـغياً أكثر منه متكلماً، وبدت العقدة واضـــحة: إســـرائيل تريد تســـليم الجنديين الأســـيرين، فيما حزب الله يتطلع إلى مفاوضـــات غير مباشـــرة لتحقيق الإفراج عن جميع الأســـرى اللبنانيين والعرب في الســـجون الإسرائيلية وفاءً للوعد الذي كان الأمين العام لحزب الله السيد **حسن نصر الله** قد قطعه على نفســـه بالعمل على اســـتكمال مســـيرة تحرير وعودة الأســـرى التي توقفت بعد (خلل) أصـــاب المفاوضات التي كانت تدور بين الحزب وإسرائيل بوساطة ألمانية.

وأعلنت إسـرائيل حصـاراً برياً وبحرياً وجوياً على لبنان بعد قصـف المطار على دفعات ومنع البواخر من الاقتراب من الموانئ اللبنانية وتعطيل حركة النقل البري بقصـــف الطرق والجسور.

عملية الوعد الصادق "عملية نوعية":

عوامل كثيرة جعلت من العملية (نوعية) واســـتثنائية في طبيعتها ومدلولاتها وتداعياتها، وأبرز هذه العوامل هي:

أ- أنها لم تحدث في نطاق مزارع شـــبعا المحتلة، على غرار عمليات خطف ســـابقة لجنود إســـرائيليين، وإنما في الجانب الإســـرائيلي من الحدود وعبر خرق الخط الأزرق.

ب- أنها بدت أقرب إلى عملية (عسكرية) منها إلى عملية (أمنية) وأسفرت عن خسائر كبيرة في صفوف الجيش الإسرائيلي، وهذا ما شكّل ضربة موجعة للجيش الإسرائيلي ومكانته وهيبته وقدرته الردعية.

جـــــ- جاءت في توقيت إقليمي دقيق وحسـاس بالتزامن مع أحداث غزة وأزمة الجندي الإسـرائيلي الأسـير من جهة، ومع عودة الأجواء في المنطقة إلى مربع التصـعيد وعودة

العلاقة بين إيران وســـورية من جهة، والتجمع الدولي من جهة ثانية إلى دائرة المواجهة وهذا ما يجعل من الصعوبة نفي الأبعاد الإقليمية لــ(عملية الوعد الصادق) والنظر إليها على أنها عملية محلية موضـــعية محددة الأهداف والمفاعيل ومعزولة في الزمان والمكان، حتى لو أن التوقيت حصل بالمصادفة ولم يكن مدروساً ومتعمداً.[1]

وعليه فقد بدا الوضــع مختلف عمّا ســبق وأرادت إســرائيل تعديل أو تغيير اللعبة وذلك بضرب العمق اللبناني وتوجيه ضربات مؤلمة وباهظة الثمن، وقررت أن تعامل لبنان بالطريقة التي تعامل بها غزة بأسـلوب (العقاب الجماعي) وأن تعامل حزب الله كما تعامل حركة حماس وفق خطة عسكرية متدرجة يمكن أن تصل إلى حد الاستهداف المباشر للقيادات والمراكز.

أسباب رد الفعل الإسرائيلي:

أسباب كثيرة دفعت إسرائيل إلى الردّ على هذا النحو الواسع منها:

1- إنّ **إيهود أولمرت** رئيس الوزراء **وعميرام ميرتس** وزير الدفاع الجديد كلاهما من خارج المؤسسة العسكرية، ولا يمتلكان الخبرة وهذا ما يجعل منهما أسيرا الجيش الإسرائيلي، وطبيعي أن الجيش الذي تحرر من قرار القيادة الســياســية ســينظر إلى الأمور من خلال المدفع، وسيبادر إلى التعامل عسكرياً مع الوضع لاستعادة ما فقده في السنوات الماضية وخاصة بعد التحرير في 25 أيار 2000 من اعتبار ومكانة وقوة ردع.

2- الغطاء الدولي الذي يمكن أن تحصـل عليه إسـرائيل في معركة تصـفية الحسـاب مع حزب الله حيث لم يعد مقتصراً على ضوء أخضر أمريكي، بل تجاوزه إلى توفير تفهم أوروبي ودولي وحتى عربي يصل إلى حد تبرير الهجوم الإسرائيلي على لبنان.

[1] – **الموسوي**، محيي الدين(2007)، **الجيل الثالث (نهج المقاومة)**، بيروت: هيئة دعم المقاومة الإسلامية، ط1، ص368.

3- تعد إسرائيل أن تغييراً استراتيجياً قد طرأ على الوضع في المنطقة بعد وصول حماس إلى السلطة.

4- الحديث عن التمدد الإيراني في المنطقة الممتدة من العراق إلى فلسطين إلى سورية إلى لبنان وهو ما سمّاه البعض «الهلال الشيعي»، فإن إسرائيل تنظر إليها من منظار قيام محور مواجهة تقوده إيران يضم سورية، وحزب الله، وحماس وهو بديل عن الجبهة الشرقية سابقاً وأخطر منها.

5- تصاعد الحديث عن الملف النووي الإيراني ورد ذلك لنفوذ إيران وعلاقتها بحزب الله وسورية وحماس.

الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة:

شهدت هذه الحرب عدداً من المبادرات لحل الأزمة مع أن بعض هذه المبادرات كانت منحازة بشكل كبير لجانب إسرائيل، لكن لا بدّ من استعراض بعض تلك المبادرات التي قادت في النهاية إلى صدور القرار /1701/ عن مجلس الأمن، ولعلّ أول من وضع تصور لإنهاء حالة الحرب هو رئيس الوزراء الإسرائيلي **إيهود أولمرت**، حيث اشترط الإفراج عن الجنديين الأسيرين، ووقف حزب الله لإطلاق الصواريخ، وتطبيق القرار /1559/، ولكن هذه الشروط لا يمكن أن يقبل بها حزب الله وخاصة أن حزب الله في نفس اليوم 2006/7/14 استطاع إحداث تطور نوعي في مسار الحرب بقصفه بارجة إسرائيلية لذلك كان مصير هذه المبادرة هو الطي؛ بسبب الشروط غير المقبولة من قبل **أولمرت**.[1]

ثم تبع تلك المبادرة مبادرة ممثل السياسة الخارجية الأوروبية **خافيير سولانا**، والتي لم يكشف عن تفاصيلها ولكن عماد تلك المبادرة وجود هدنة بين الطرفين وقد لقي هذه الطرح

1 – **صلاح الدين**، سليم(2006)، **الوعد الصادق وتداعياته العسكرية**، تحرير: ياسين عبد القادر، **فجر الانتصار الحرب العربية الإسرائيلية السادسة**، دمشق: دار الكتاب العربي، ص25.

دعماً عبّر عنه في اليوم التالي 2006/7/17 رئيس الوزراء الفرنسي **دومينيك دوفلبيان**، حيث دعا إلى ما وصفها هدنة إنسانية فورية، وتبعه الأمين العام للأمم المتحدة **كوفي أنان** حيث دعا لهدنة لإفساح المجال أمام نشر قوة دولية عند الحدود اللبنانية – الإسرائيلية.

وفي 2006/7/19 أطلق **كوفي أنان** مبادرة من أجل وقف الحرب حيث أرسل وفد من الوسطاء الدوليين، زار بيروت، ثم تل أبيب، ولكن جهوده باءت بالفشل بسبب التعنّت الإسرائيلي، وخاصة مع شيوع أخبار عن مهلة أمريكية لإسرائيل لإنجاز أهداف الحرب.

وفي 2006/7/26 انعقد مؤتمر روما الذي كان يجب أن يجد حلاّ للحرب وفيه طرحت أول وجهة نظر لبنانية لإيجاد مخرج من هذه الحرب والتي عبّر عنها رئيس الوزراء اللبناني آنذاك **فؤاد السنيورة** والتي عرفت بخطة النقاط السبع؛ وتضمنت وقف إطلاق نار فوري وشامل وإعلان اتفاق حول المسائل التالية:

1- التعهّد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولي.

2- انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما خلف الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم.

3- التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى يتم ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية على هذه الأراضي، كما أنه يتعين على إسرائيل تسليم كافة خرائط الألغام المتبقية في جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.

4- بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها عبر انتشار قواتها المسلحة الشرعية مما يؤدي إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية كما نصّ اتفاق الطائف.

5- تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان وزيادة عددها وعتادها، وتوسيع مهامها ونطاق عملها وفقاً للضرورة بهدف إطلاق العمل الإنساني العاجل لتأمين الاستقرار والأمن في الجنوب ليتمكّن النازحون من العودة إلى منازلهم.

6- التزم الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين باتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذي وقّعه لبنان وإسرائيل في العام 1949، وتأمين الالتزام بمضمون هذا الاتفاق، إضافة إلى البحث بالتحديات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.

7- التزام المجتمع الدولي دعم لبنان على كافة الأصعدة ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها البلد خاصة في ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطني.[1]

ومع أن هذه الخطة شاملة وتعالج جوانب المشكلة إلا أن الضغط الأمريكي دفع باتجاه فشل مؤتمر روما، وعدم الدعوة لوقف فوري لإطلاق النار وتبنّي هذه الخطة.

وفي 2006/7/28 أطلق رئيس مجلس النوّاب اللبناني **نبيه برّي** مبادرة تقوم على إطلاق الجنديين الأسيرين مقابل إطلاق إسرائيل للأسرى اللبنانيين بعد وقف إطلاق النار.

وفي 2006/8/4 بدأت تظهر ملامح الحلّ لهذه الحرب وذلك بما عرف بالقرار الفرنسي- الأمريكي والذي لم يكن في مصلحة لبنان وهذا ما دفع الوفد الذي أرسله وزراء خارجية الدول العربية بعد اجتماعهم في بيروت في 2006/8/6 إلى وصفه بأنه يدفع باتجاه حرب أهلية، ولذلك حاول الوفد الضغط على مجلس الأمن لتعديل هذا القرار والذي أنتج في النهاية القرار 1701 الصادر عن مجلس الأمن والذي أنهى حالة الحرب.

1- أنظر: **خطة النقاط السبعة**، صحيفة السفير 2006/7/26.

لقد جاء القرار 1701 بعد مضـي شـهر كامل على العدوان، وتخلي مجلس الأمن عن صـلاحياته المنصـوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ونظامه الداخلي، لجهة وجوب عمله على حفظ الأمن والسلم الدوليين. وهنا نورد بعض الملاحظات على القرار المذكور:

– كان القرار مشروعاً لتسوية ممكنة بين أطراف بعضهم يملكون الحل والربط في الموضوع، وبعضهم الآخر فاوضوا بالوكالة وقد يجنون مكاسب سياسية أكثر من الأطراف الأساسيين أنفسهم.

– ثمة تخبط وتأويل واضح في صياغة العديد من فقرات القرار لجهة إبراز مطالب الأطراف المعنية بالموضوع، ما سيجعل القرار نفسه مناسبة للخلاف على تفسير العديد من الفقرات الواردة فيه.

– تمَّ عطف القرار على العديد من القرارات السابقة المتعلقة بالوضع اللبناني ومنها القرار 425 و520 و1559 و1680 واتفاقية الهدنة مما يدخل أطرافاً إقليميين ودوليين، وربما تعقد أساس الموضوع وتعلق تطبيقه إلى آجال مرتبطة بحل بعض القضايا الإقليمية العالقة بدءاً من مواضيع الصراع العربي– الإسرائيلي ووصولاً إلى الملف النووي الإيراني.

– لم يأت القرار بغالبية فقراته متوازناً، لا شكلاً ولا مضموناً، فيستعمل تعابير مختلفة في الشدة «إذ يعرب عن قلقه الشديد» الفقرة (2) في معرض تحميل حزب الله مسؤولية العدوان، «إذ يشدّد على الحاجة» في الفقرة (3) في معرض معالجة "الإفراج غير المشروط عن الجنديَّين الإسرائيليين المخطوفَين، وفي المقابل استعمال تعابير مخففة جداً لمعالجة المطالب اللبنانية «يأخذ في الاعتبار» و«يشجع الجهود» عند الإشارة إلى موضوع السجناء اللبنانيين المعتقلين في إسرائيل؛ وكذلك في الفقرة (5) «إذ يرحب بجهود رئيس الوزراء اللبناني» و«يرحب بالتزام الحكومة اللبنانية بوجود قوة دولية».

– إن القرار بشكله ومضمونه لن يكون نهائيا لجهة مساراته، وذلك لما ورد في الفقرة التنفيذية (17) التي عهدت للامين العام تقديم تقرير لمجلس الأمن عن تطبيق القرار في غضـــون أسبوع ومن ثم دورياً دون ذكر المدة اللاحقة، ما سيجعل بنوده وتفسيراته بشكل عام عرضة للتغيير وفقاً للتقارير اللاحقة.

عدوان تموز في القانون الدولي:

زعمت إسرائيل أن هذا العدوان يدخل في إطار الدفاع المشروع عن نفسها واعتمدت في اســـتدلالها على المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة والذي ينص على أن: «ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء هذه الهيئة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين».

وعلى خلاف ما تدعي إسرائيل فإن الدفاع المشروع في القانون الدولي لن يكون قائماً إلاّ في حالتين هما:

1- أن تكون القوة المبذولة للردّ موجّهة إلى مصدر الاعتداء حصرياً، فلا يجوز أن يكون المعتدي حزب وأن يوجه الردّ لدولة أخرى، وعندما تمارس هذه الحالة فإنها عدوان.

2- أن تكون القوة المبذولة للردّ متناســـبة مع العدوان. وفي حدود القدر الضـــروري لردّ العدوان وإيقافه عند حدّه.

هذا ولا بدّ من الإشـــارة إلى أن القانون الدولي أجاز فعل الدفاع ليمارس من الغير على مصدر الاعتداء، وقد اعترف ميثاق الأمم المتحدة بوضوح في هذا الحق، حـــق الدفـــاع عن الغيـــر على أن يكون قرار التدخّل حصراً لمجلس الأمن وهذا ما نص عليه في المواد: 39، 40، 41، 42. (إن حق الدفاع الشـرعي الدولي هو حق للدولة عليها أن تمارســه حال توافر شروطه).

فالقانون الدولي يعد مصـــلحة الدولة المعتدى عليها "أي لبنان" أجدر بالرعاية من مصلحة الدولة المعتدية "إسرائيل" وهذا التفضيل أساسه إقامة العدل والسلام العادل، إلاّ أن حرب تموز كانت مخالفة تماماً لهذه المعايير، إذ إن إسرائيل أفرطت في استخدام القوة ضدّ لبنان ناهيك عن استهداف إسرائيل للمدنيين منتهكة بذلك أحكام القانون الدولي الإنساني الذي يوصي بحصر العمليات العسكرية في الجيوش المتحاربة وعدم المساس بالمدنيين.

كما أن المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة نصـــت على: «أن كل عدوان على استقلال الشعوب وأي انتهاك لحقها وسيادتها هو عدوان على القانون وانتهاك لحقوق الإنسان وتهديد للسلم والتعاون الدوليين».

ونص الفصـــل الســـابع من الميثاق على أن منظمة الأمم المتحدة تتدخل فوراً لإزالة العدوان وحماية حق الشعوب في الاستقلال والسيادة واعترفت اتفاقية لاهاي (1899، 1907) بمشـــروعية وقانونية المقاومة الوطنية ضـــدّ العدوان والاحتلال، كما أن القرار رقم /3103/ تاريخ 1973، ينص على نضال الشعوب في سبيل حقها في تقرير المصير والاستقلال وأن أية محاولة لقمع الكفاح المســلح تعدُّ مخالفةً لميثاق الأمم المتحدة، ونصــت المادة الثانية من اتفاقية لاهاي للعام 1907 على أن: "الشعب القائم في وجه العدو هو مجموعة المواطنين من ســكان الأراضـــي المحتلة المهاجَمَة من قبل العدو الذين حملوا الســلاح وتقدموا لقتال العدو، وتعتبر هؤلاء المواطنين بحكم مواد القانون الدولي يتمتعون بصفة المحاربين وبكل حقوقهم عند الأسر أو الجرح.[1]

الموقف الأمريكي من العدوان على لبنان عام 2006:

[1] – **بقلولة**، باسل(2008)، "**المسألة اللبنانية في القانون الدولي**"، صحيفة إلى الأمام، العدد 2369، أيار، ص28.

أثار العدوان الإسرائيلي على لبنان، ردود فعل متباينة من جانب القوى الكبرى. وطرحت إشـكالية العلاقة بين واشـنطن وتل أبيب،[1] ففي الوقت الذي أدانت فيه معظم دول العالم هذا العدوان، أيدته بعض الدول وعدته دفاعاً عن النفس، وقد يكون ذلك تأثراً بالموقف الأمريكي. لكن الملاحظ أن هذا العدوان لم يثر انقسـاماً حاداً بين القوى الدولية الكبرى، على نحو ما حدث حين الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003، وهذا ربما بسـبب صـغر لبنان وضـعف تأثيره سياسياً واستراتيجياً على التوازنات الدولية، أو بسبب توافر الذريعة، ممثلة في حزب الله. في حين دارت معركة دبلوماسية بشأن العراق بين كل من روسيا وألمانيا وفرنسا والصين من جانب، والولايات المتحدة وبريطانيا من جانب آخر، وإن التحركات الدبلوماسـية تجاه لبنان انطلقت بالأساس من الولايات المتحدة وفرنسا، وظلت مواقف القوى الدولية الأخرى هامشية.

وكان الصـحفي الأمريكي المشـهور **سـيمور هيرش**، قد نشـر تقريراً في مجلة «ذا نـيـويـوركـر» فـي 14 آب 2006، قـال فـيـه: إن اجـتـمـاعـاً عـقـد يومي 18-17 يونيو 2006 تحت غطاء ندوة نظمها معهد (أمريكان إنتربرايز) شـارك فيها **ديك تشـيني** نائب الرئيس الأمريكي، ورئيس الوزراء الإسـرائيلي **إيهود أولمرت**، إضـافة إلى ثلاثة رؤساء سابقين للحكومة الإسرائيلية، وهم: **نتنياهو وباراك وبيريز**، وبحضور النائب **ناتان شـارانسـكي**، وقد تم في هذا الاجتماع وضـع اللمسـات الأخيرة على خطط تدمير حزب الله عسكرياً.

وفي أول مؤتمر صـحفي لها بعد بداية العدوان الإسـرائيلي على لبنان، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية **كوندوليزا رايس** في 7 آب 2006: "أن شرق أوسط جديد يتخلق الآن من رحم الأزمة اللبنانية". وأضافت: أن الوقت لم يحن بعد للحديث عن وقف لإطلاق النار.

[1] – **ترترية**، برينو(2008)، **أربعة أعوام لتغيير العالم (استراتيجية بوش 2005– 2008)**، ترجمة: قاسم المقداد، ط1، بيروت: الدار العربية، ص62– 63.

إلا أن نتائج الحرب الإســـرائيلية الأمريكية على لبنان في عام 2006 مثلت ضـــربة قاصــمة للشــرق الأوســط الكبير وفقاً للمفهوم الأمريكي لســببين: أولاً لأن الحرب أخفقت في القضـــاء على قوى المقاومة للهيمنة الأمريكية الإســـرائيلية بفعل أداء حزب الله في الميدان، الأمر الذي يعني استحالة استبعاد هذه القوى من عملية صياغة مستقبل المنطقة، وثانياً لأن انجاز المقاومة تحقق بفعل عوامل داخلية وخارجية، ولعل الدعم الإيراني من ضـــمن أهم العوامل الخارجية الأمر الذي يعني استحالة استبعاد إيران من المنظومة الشرق أوسطية على النقيض مما تريده الإدارة الأمريكية.[1]

أما الرئيس **بوش**، ومنذ اللحظة الأولى قام بتبني الحرب الإسرائيلية ضد لبنان، وسوغها على أنها دفاع مشروع عن النفس. ويذكر **تيري ميسان** الصحفي الفرنسي في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، أن الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** فوجئ في اجتماع مجموعة الثماني(17-15 تموز 2006) بسان بطرسبرغ، بالرئيس الأمريكي يقول له: هذه ليست عملية إسرائيلية وافقت عليها الولايات المتحدة، لكنها عملية للولايات المتحدة تنفذها إسرائيل. ويضيف **ميسان:** بعبارة أدق فإن مشــروع تدمير لبنان قدمته إســرائيل إلى الإدارة الأمريكية قبل العام الماضـــي بقليل، طبقاً لما أفادت به صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل.

ومما تقدم نرى أن هناك تحولاً كبيراً حقيقياً في السياسية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، ويرى الباحث أن أسباب هذا التحول هي:

1- تغير النظرة الأمريكية للمنطقة العربية والتعامل معها كعدو، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

[1] – **أحمد**، أحمد يوسف(2006)، **الحرب على لبنان– التداعيات العربية**، المستقبل العربي، ع332، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص49.

2- وصول اليمين المسيحي المتطرف إلى سدة الحكم في البيت الأبيض، وهو تيار معروف بتأييده ومناصرته لإسرائيل، وقد سبق وتحدثنا عنه في الفصل الأول من هذا البحث.

3- رغبة الإدارة الأمريكية الحالية في إعادة انتخابها لفترة ثانية، من جراء اختلاقها لأزمات خارجية تغطي بها مظاهر فشلها في السياسة الداخلية. وعلى ما هو معروف فان برنامج أي إدارة أمريكية في أثناء فترة الرئاسة الأولى هو العمل على إعادة انتخابها لفترة ثانية.[1] وبعد أن تحقق لها ذلك نلاحظ استمرارها في سياستها، التي أدت إلى ازدياد المعارضة الداخلية لها، وخاصة مع سيطرة الديمقراطيين على الكونجرس.

وعلى الرغم من أن الأهداف والمصالح الأمريكية تتسم بالثبات، إلا أنَّ واقع الحال يؤشر بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في العقد القادم على الأقل من هذا القرن تركز على منطقة الشرق الأوسط، للعديد من الاعتبارات الأمريكية وكالآتي:[2]

1. التطورات الجارية حول عملية السلام وإسهامات بعض الحكومات العربية فيها.
2. الوضع الاقتصادي في المنطقة وفشل أنظمتها في تبني إصلاحات اقتصادية شاملة.
3. زيادة النفوذ السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية الذي تكرس بوضوح في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تسعى إلى دفع دول أُخرى لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل.
4. الخوف من نوايا إيران وسورية البعيدة المدى مع رعايتها المستمرة ودعمها للإرهاب ولاسيما في لبنان والعراق.

---

[1] - **علي**، سيد(2002)، **السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد أحداث 11 أيلول**، مجلة الأهرام العربي، العدد287، تاريخ 28 سبتمبر، ص15.

[2] - **عبدالفضيل**، محمود(1994)، **مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية (التصورات- المحاذير- أشكال المواجهة)**، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص106.

5. تدمير العراق لأنه الطرف الأقوى في منطقة الخليج العربي، وهذا ما بات واضحاً من خلال احتلاله وإسقاط نظام حكومته على مرأى ومسمع العالم كله تمهيداً للسيطرة على العالم والقضاء على كل ما يهدد تحقيق مصالحها وأهدافها الحيوية حتى لجأت في ذلك إلى وسيلة ما يسمى بمكافحة الإرهاب.[1]

لقد كشفت المواجهة بين إسرائيل ولبنان عن حدوث أمرين بالغي الأهمية هما:[2]

أولا: عمق التضامن الدولي على المستوى الشعبي، وهو ما تجلى في الاحتضان اللبناني العارم وغير المسبوق لمئات الآلاف من الموظفين الذين اضطرتهم ظروف المعركة إلى مغادرة منازلهم وبلداتهم.

ثانياً: عمق ثقافة المقاومة لدى قطاعات واسعة من أبناء الشعب اللبناني، ولاسيما في الجنوب، فهؤلاء على الرغم من خسائرهم ازداد تعلقهم بخيار المقاومة ونهج الصمود بشكل مذهل.

كما أسقط العدوان الإسرائيلي على لبنان ثلاثة مظاهر كان يجري الحديث المتواصل على ديمومتها:[3]

أولها: نظرية الأمن الأمريكي: القائمة على الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

ثانيها: سقوط نظرية الحرب الخاطفة الإسرائيلية: التي كانت تعتمد على استعمال أكبر قدر من القوة النارية، وهذا ما حصل لإبعاد الخطر عن مواطنيها، لكن ما حصل هو العكس.

---

[1] – **علوش**، ناجي(1996)، "**إرهاب قمة مكافحة الإرهاب**"، قضايا دولية، ع325، باكستان: معهد الدراسات السياسية، ص18–19،

[2] – **عبد السلام**، محمد(2006)، **الدروس العسكرية لحرب لبنان**، السياسة الدولية، ع166، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص124– 125.

[3] – **السعدون**، حميد(2006)، **قراءة في نتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان**، الملف السياسي، ع22، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ص3– 5.

ثالثها: نظرية الأمن العربي: يعرف الشعب العربي عموماً بكراهيته للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وذلك بسبب السياسة الأمريكية الداعمة للعدوان الإسرائيلي، وهذا ما أدركته الولايات المتحدة، لأنها تعمد دوماً على إخافة وإرهاب الشعب العربي من خلال الإفراط في استعمال القوة دون التفريق بين هدف مدني وعسكري، ولكن الذي حصل، أن الشعب بدلاً من أن يتملكه الرعب، فإن روح المقاومة تجذرت فيه وأصبح الطريق أمامه واضحاً، وبدلاً من أن يخالف الكم الجماهيري المقاوم جراء التدمير الذي فعله العدو في لبنان، أصبح حاضنة للمقاومة وللسكان المهجرين.

المواقف العربية والإسلامية الرسمية من الحرب:

لم يكن من السهل لحكومة تل أبيب أن تندفع في حربها العدوانية على لبنان لولا أنها كانت مطمئنة إلى مواقف بعض الأطراف العربية والإقليمية التي أطلق مسؤوليها منذ مدة من الزمن جملة تصريحات ترمي في النهاية إلى التركيز على مذهبية المقاومة اللبنانية ومحاولة ربطها بمشاريع مذهبية على مستوى إقليمي غير مستقل دون الشك في مجريات الأمور في غير ساحة عربية ولاسيما العراق.[1]

فلبنان عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، وتربطه بباقي أعضائها «معاهدة الدفاع العربي المشترك» الموقعة سنة 1950، كلك فإن لبنان عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولذا فقد بادر رئيس الوزراء اللبناني **فؤاد السنيورة** عقب اجتماع الحكومة اللبنانية في يوم العدوان 12/7/2006 إلى الاتصال بالعديد من الملوك والرؤساء، والمسؤولين العرب والغربيين لوضعهم في أجواء العدوان الإسرائيلي، وكان الرئيس المصري ووزير الخارجية السعودي، والأمين العام لجامعة الدول العربية من أوائل من اتصل بهم **السنيورة**. وقد عكس موقفه هذا واتصالاته المشبوهة ذلك الدور المرسوم له كعرّاب في تنفيذ مخطط التسوية التي تسعى الدوائر

[1] – **حطيط**، أمين(2006)، **المقاومة اللبنانية في لبنان**، في كتاب: **الحرب الإسرائيلية على لبنان– التداعيات اللبنانية الإسرائيلية وتأثيراتهما العربية والاقليمية والدولية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص144.

السياسية الغربية والإسرائيلية لفرضه على المنطقة العربية، بالتعاون مع ما يسمون بقوى الاعتدال العربي على الرغم من دموع التماسيح التي ذرفها **السنيورة** وكانت أشبه بذرّ الرماد في العيون كما يقال.

وكان مفترضاً في الموقف العربي الرسمي أن يأتي في إطار عدد من المحددات القانونية التي تراعي ارتباط لبنان بالأعضاء في جامعة الدول العربية بمعاهدة الدفاع العربي المشترك، والمحددات الأخلاقية التي ترتب واجبات على الدول العربية نحو قطر عربي شقيق، له حقوق العروبة ولمواطنيه المسلمين حقوق الأخوة في الدين.

وإذا نحينا تلك المحددات جانباً، فإن منطق الأمن القومي العربي، والمصالح المشتركة والتوازنات الإقليمية يوجب موقفاً عربياً موحداً ضد العدوان الإسرائيلي، واتخاذ كافة التدابير الممكنة لإيقافه على الأقل، في ضوء هذه المحددات القانونية والأخلاقية والموضوعية كان المفترض في الموقف العربي الرسمي ألا ينخفض في حدوده الدنيا عن التضامن والدعم السياسي والاقتصادي للبنان في مقاومته ممثلاً في حزب الله ومواجهته للعدوان الصهيوني، إذا قبلنا أعذار ومبررات الأنظمة العربية لعدم الاشتراك في الدفاع عن لبنان بموجب معاهدة الدفاع العربي المشترك.[1]

فماذا كانت عليه المواقف العربية والإسلامية الرسمية من الحرب؟

أ- الموقف السوري:

أكد الرئيس **بشار الأسد** في كلمته خلال افتتاح أعمال المؤتمر الرابع لاتحاد الصحفيين العرب أن بلاده على قناعة بأن المفاوضات هي الطريق الطبيعي لتحقيق السلام، ولكن عندما يفشل هذا الطريق فالمقاومة بأشكالها المختلفة هي البديل من أجل استعادة الحقوق،

[1] - **عبده**، محمود(2007)، **المواقف العربية والإسلامية الرسمية، فجر الانتصار، الحرب العربية – الإسرائيلية السادسة**، دمشق: دار الكتاب العربي، ص69.

مشيراً إلى أن المقاومة ليست بالضرورة أن تكون فقط مقاومة مسلحة وإنما ثقافية وسياسية وبأشكال مختلفة .

وأوضح أن المقاومة ليست نقيض السلام ولا بديلا عنه، ولكن على الأقل في الظروف الحالية ضرورية من أجل تحقيقه وإلا فالنتيجة ستكون خسارة العرب الحرب والسلام، خاصة أن إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة قد انتقلتا نهائياً إلى اعتماد الخيار العسكري المبنى على مذهب الحرب الاستباقية،* بينما بقى العرب، كما قال: «يتحاورون ويتفاوضون مع أنفسهم مقتنعين بسلام موعود مع طرف وهمي يحضر نفسه يومياً من أجل عدوانه القادم على المواطنين العرب».

وقال الرئيس **الأسد** إن العدوان الإسرائيلي على لبنان كان عبارة عن مزيد من الفشل لإسرائيل ولحلفائها، وفي المقابل كان رسوخاً للقوى الوطنية الملتفة حول المقاومة وتجذر فكر المقاومة في عقول وقلوب مئات الملايين في المنطقة العربية والإسلامية، وأكد أنه لا علاقة للحرب على لبنان بأسر الجنديين الإسرائيليين، وأضاف أن أسر الجنديين كان بالنسبة لإسرائيل مجرد عذر أمام العالم للبدء بعدوانها على لبنان، ولكن النتيجة كانت عبارة عن مزيد من الفشل لها، ولمزيد من الرسوخ للقوى الوطنية الملتفة حول المقاومة. وأعرب عن استغرابه لعدم تحرك المجتمع الدولي لإدانة المجازر التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان خاصة مجزرة قانا والتي راح ضحيتها العشرات من الأطفال.

---

*- لقد عرفت **الاستباقية** على أنها الهجوم على دولة على وشك القيام بعمل عسكري. فمنذ وقت طويل سمح القانون الدولي والممارسة العملية بمثل هذا التحرك لإحباط خطر فوري جاثم وواضح. **أما الوقائية** فقد عرفت على أنها إعلان الحرب ضد دولة يمكنها أن تمثل خطراً في لحظة مستقبلية معينة. وبتصعيدها لحملتها بعد الحادي عشر من أيلول، خلطت إدارة الرئيس **بوش** الابن بين هذين المفهومين، وذلك باستعمالها كلمة الاستباقية لتسويغ ما تبين أنه حروب وقائية ضد العراق.

أنظر: **الشاهر**، شاهر (2009)، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، مرجع سابق، ص114.

وربط **الأسـد** في كلمته بين قراري مجلس الأمن الدولي رقم 1559 و1680 والقرار الأخير 1701 واغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق **رفيق الحريري** والحرب الأخيرة، مشيراً إلى أن القرار الأول لا علاقة له بالتمديد للرئيس اللبناني العماد **إميل لحود**. وقال إن القرار 1701 تضـمن بعضـاً من الإيجابيات من أهمها بالنسـبة لسـورية هو وقف الحرب للحيلولة دون تدمير لبنان وقتل المدنيين الأبرياء من أطفال ونسـاء وهو هدف أسـاسـي للبنان ولكل العرب ودول وشعوب العالم. كما أكد رفض بلاده لما جاء في القرار الدولي من إشارة تحميلاً للمقاومة مسئولية اندلاع الحرب، وقال: إن إسرائيل هي التي تتحمل المسئولية ومن شجعها على المجيء إلى لبنان ووقفوا معها ودعموها.

وقال **الأسد** إن إسرائيل لم تجد كالعادة إلا مجلس الأمن الدولي الذي تحول من مجلس لحفظ الأمن إلى مجلس ينفذ مطالب إسـرائيل من خلال قيامه بإصـدار قرار يلبى مطالبها وينقذها من ورطتها على حساب لبنان، مهيئاً المناخ لمزيد من الانقسام وعدم الاستقرار. وذلك في إشـارة إلى القرار رقم 1701 وانتقد الأصـوات الداعية بعد وقف العمليات العسـكرية إلى نزع سـلاح حزب الله اللبناني قبل الحديث عن عودة النازحين اللبنانيين إلى بيوتهم وقراهم وبناء ما دمرته الحرب.

واتهم البعض في السـاحة اللبنانية بأن مهامهم المسـتقبلية بعد الحرب وفشـلها سـتتركز على إنقاذ الوضـع الداخلي في إسرائيل ولحكومتها الحالية. إما من خلال إيجاد فتنة في لبنان وبالتالي نقل المعارك باتجاه آخر من الداخل الإسـرائيلي إلى الداخل اللبناني، أو من خلال إمكانية تحقيق نزع سلاح المقاومة، وقال إن لبنان دفع جراء الحرب ثمناً كبيراً مادياً وبشرياً، داعياً العرب إلى ضرورة الوقوف إلى جانب لبنان لبناء ما تهدم وتحويل النصر العسكري إلى ربح سياسي، أقله في عملية السلام.

ودعا **الأســـد** في هذا الصـــدد العرب إلى الوقوف إلى جانب ســـورية ولبنان وفلسـطين،مرحباً بكل من يقف إلى جانب سـورية وفق رؤيتها، وأوضـح أن العالم لن يهتم بمصـالح وحقوق العرب إلا إذا كانوا أقو ياء. وقال: إما أن تذهب إسـرائيل باتجاه السـلام وعودة الحقوق أو أن تذهب باتجاه عدم الاسـتقرار المسـتمر حتى يحسـم الأمر بجيل من الأجيال، وحيا الرئيس **الأسـد** المقاومة الوطنية اللبنانية وصـمود الشـعب اللبناني في وجه العدوان الإسرائيلي الوحشي.

وزير الخارجية السوري: سورية مستعدة للرد الفوري على أي اعتداء

نشطت الدبلوماسية السورية بدورها من خلال تحركات وزير الخارجية **وليد المعلم** الذي قام بزيارة إلى دولة قطر التي تمثل العرب في مجلس الأمن الدولي، حيث سـلم أمير قطر الشيخ **حمد بن خليفة آل ثاني** رسالة من الرئيس **الأسد** حول المستجدات، والتي شدد فيها على أهمية حشد الجهود لتشكيل لجنة تحقيق دولية عن المجازر الإسرائيلية في لبنان، وموقف سـورية الداعم لصـمود لبنان في مواجهة العدوان الإسـرائيلي ووقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط.

كما أجرى **المعلم** مباحثات مع نظيره اللبناني **فوزي صـلوخ** عشـية اجتماعات وزراء الخارجية العرب، وأدلى بتصـــريحات أكد فيها أن المنطقة أمام مفترق طرق، وأن ســـورية مســـتعدة لحرب إقليمية، وأن الجيش الســـوري أخذ تعليمات للرد الفوري على أي اعتداء إسرائيلي.

استنفار رسمي وشعبي سوري لدعم لبنان

شهدت دمشق اعتصاماً من مئات السوريةت واللبنانيات في ساحة **يوسف العظمة** وسط العاصمة السورية، استنكاراً للمجازر الإسرائيلية، وحملت النساء اللواتي اتشحن بالسواد نعوشاً صـغيرة ترمز إلى الأطفال الشـهداء الذين سـقطوا في مجزرة" قانا. ونفذ مئات الفلسـطينيين

اعتصاماً مماثلاً أمام مقر الصليب الأحمر الدولي في دمشق. كما عمت المحافظات السورية مظاهرات حاشـــدة شـــاركت فيها الفعاليات الفكرية والثقافية والاجتماعية والدينية والأهلية والمنظمات الشـعبية الطلابية والنسـائية والنقابات والاتحادات المهنية. وقد ندد المتظاهرون الغاضـبون بالممارسـات الإسـرائيلية، وأدانوا الصـمت العربي والدولي إزاءها، وعبروا عن تقديرهم لبطولة الشعب اللبناني ودعمهم لصموده.

وأخيراً، لا يخفى على أحد الموقف الســوري الداعم والمســاند للمقاومة اللبنانية، وقامت بتقديم كل أشكال المساعدات والدعم اللوجستي والمادي والمعنوي لعناصر المقاومة اللبنانية، ولعبت سـورية دوراً هاماً على الصـعيد الدبلوماسـي والمسـاعدات الإنسـانية في دعم صـمود المقاومة والشعب اللبناني.

وقد لخّص السيد الرئيس **بشار الأسد** موقف سورية بكلمة أغضبت فريق «التسوية» العربي الذي يحلو للبعض تســـميته فريق «الاعتدال» حين قال في خطابه أمام مؤتمر اتحاد الصحفيين العرب: «إن الحرب كشفت الوجه الحقيقي للحكّام العرب».[1]

كما أن ســورية فتحت حدودها لمئات الآلاف من المهجّرين القادمين من لبنان بســبب العدوان، وأمّنت لهم مستلزمات العيش الكريم طيلة فترة الحرب.

أثر حرب تموز 2006 على مستقبل النظام الرسمي العربي:

جاءت الحرب على لبنان، والنظام العربي لم ينتهِ بعد من سداد فاتورة غزو العراق، وهو ما كشف عمق الأزمة التي يعيشها النظام الرسمي العربي، وقد بدا النظام في أزمة لبنان أكثر عجزاً مما بدا عليه إبّان الحرب على العراق في مارس /2003، كما بدا أننا مقبلون على حالة انشطار عربي ثانٍ على غرار ذلك الذي حدث عشية أزمة الخليج الثانية 1990.

[1] – كلمة الرئيس **بشار الأسد** أمام مؤتمر اتحاد الصحفيين العرب، الثلاثاء 2006/8/15.

وقد بدا عجز النظام العربي في أزمة لبنان أكثر وضـــوحاً إذا ما قورن بما حدث إبّان التحضير للحرب على العراق في العام 2003، ففي ذلك الوقت اجتمع مجلس الجامعة العربية في دورة غير عادية في 16-15 شـــباط 2003، وأكد المجلس على رفضـــه العدوان على العراق إضـافة إلى التأكيد على "الامتناع عن تقديم أي نوع من التسـهيلات والمسـاعدات لأي عمل عســكري قد يهدد أمن وســلامة ووحدة العراق"، كما أكدت القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ في الأول من آذار 2003 على رفض الحل العسكري للأزمة العراقية ورفض ضرب العراق، وبعد ما وقع الغزو في العراق في التاســع عشــر من آذار اجتمع مجلس الجامعة في دورته العادية 119 في القاهرة بين 24-22 آذار 2003، وأدان العدوان الأمريكي- البريطاني على العراق واعتبره انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي.[1]

أما في الحرب على لبنان فمن الصعب الحديث عن موقف عربي واحد من الحرب وإنما عن مواقف متعددة ومتباينـة، مما كشـــف حجم الهوة بين وحدات النظام العربي، ففي حين أدانت كل من السعودية ومصر والأردن بشكل غير مباشر ومباشر العملية التي قام بها حزب الله ضد إسرائيل، رفضت دول عربية أخرى توجيه اللوم لحزب الله، وأدانت الهمجية الإسرائيلية كاليمن وسورية والسلطة الفلسطينية، في حين لم يسمع صوت لدول المغرب العربي...

ويمكن القول: إن موقف النظام العربي من الحرب على لبنان مرّ بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:

وهي المرحلة التي تلت قيام الحرب مباشـــرة، وقد جاء اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ الذي عقد في 15 تموز 2006 ليعكس طبيعة هذه المرحلة، حيث شـــهد الاجتماع خلافات حادة بين تيارين أساسيين:

1 - **أحمد**، أحمد يوســـف(2004)، **النتائج والتداعيات على العالم العربي (في) احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً**، "ندوة مركز دراسات الوحدة العربية"، آب، ص321.

الأول: تزعّمته المملكة العربية السعودية ويحمّل حزب الله مسؤولية ما حدث باعتباره لم يتشاور مع أحد من الدول العربية، ولا مع الدولة اللبنانية ذاتها.

الثاني: وقادته سورية ويرى ضرورة دعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية بلاد حدود وأن الوقت ليس وقت تلاوم.[1]

وقد أصدر الاجتماع ثلاثة قرارات فيما يتعلق بالتعامل مع العدوان الإسرائيلي على لبنان وفلسطين وسبل دعمهما والتحركات العربية لوقف العدوان، وتضمن مشروع القرار الخاص بلبنان /7/ بنود تدين العدوان الإسرائيلي وتدعم الشكوى اللبنانية في مجلس الأمن ومطالبته باتخاذ قرار فوري بوقف شامل لإطلاق النار ورفع الحصار الإسرائيلي.

ويمكن رصد ثلاث ملاحظات على هذه المرحلة:

1- أنه لم يُدعَ خلالها إلى عقد قمة عربية لمناقشة الأوضاع، على الرغم من شراسة الحرب، وبدا الأمر وكأن ثمة اعتقاداً بأن الحرب ستنتهي خلال أيام قليلة، وهو ما لا يستدعي عقد قمة طارئة لمناقشة الوضع.

وهنا يتضح مدى عجز النظام العربي الذي لم يفلح في منع الحرب فحسب، وإنما فشل أيضاً في اتخاذ أي فعل من شأنه إيقافها، وقام اليمن بسحب دعوته لعقد القمة بعدما بدا عقدها أكثر صعوبة حيث كان الوضع العربي في حال عقدها سيؤول إلى مزيد من الانقسام والاختلاف.

2- فشل العرب في القيام بتحرك على المستوى القومي وعلى المستوى القطري، حيث لم تفلح العلاقات بين بعض الدول العربية من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة في وقف الحرب.

[1] - جريدة الشرق الأوسط 2006/7/16.

3- شيوع الانطباع حول رغبة بعض الدول العربية في استمرار الحرب من أجل القضاء على دور حزب الله في المنطقة خاصة في ظل الحديث حول ارتباطاته بإيران.

وكان ملاحظاً أنه طيلة الأسبوع الأول للحرب لم تدع أية دولة عربية لوقف فوري لإطلاق النار.

وكانت النتيجة أن وجدت إسرائيل غطاءً عربياً دعم موقفها في الحرب، في حين ألمح رئيس الوزراء الإسرائيلي **إيهود أولمرت** إلى تأييد بعض الدول العربية للحرب على حزب الله،[1] كما أعلن ذلك صراحة المندوب الإسرائيلي **دان جليبرمان** في مجلس الأمن والذي أعلن أن شخصيات رسمية عربية طلبت من إسرائيل استكمال الإجهاز على حزب الله دون أن ينفي ذلك أحد.[2]

المرحلة الثانية:

وجاءت على أثر الصمود الذي أبداه حزب الله وتزايد ضغط الشارع العربي الذي وقف إلى جوار الحزب بشكل كبير مما اضطر النظام العربي للتحرك لمداراة عوراته والتغطية على مواقفه المخزية، فتحت الدعوة إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب في بيروت في 7/8/2006، وذلك من أجل دعم خطة النقاط السبع التي سبق أن طرحها رئيس الوزراء اللبناني **فؤاد السنيورة** أمام مؤتمر روما الذي عقد في العاصمة الإيطالية في السادس والعشرين من تموز 2006.

وأمام كلمات **السنيورة** ودموعه خرج الاجتماع بعدة قرارات داعمة لخطته، وأرسل وفد «ترويكا» عربي إلى نيويورك للضغط على الدول الغربية لتخفيف وطأة مشروع القرار

1 - موقع الجزيرة نت 2006/8/1.

2 - **سعيد**، محمد(2006)، **حسابات خاطئة وراء موقف عربي مخجل**، جريدة الاتحاد 2006/8/3.

الفرنسي– الأمريكي الذي كان يتم تحضيره في مجلس الأمن، والتحضير لعقد قمة عربية دعت السعودية لعقدها في مدينة مكة المكرّمة.

ويلاحظ أن هذا التحرك جاء متأخراً حيث جاء بعد مرور أكثر من عشـــرين يوماً على بدء الحرب، وبعد فشـــل الرهان على ســـقوط المقاومة في لبنان، وهو لم ينطلق من رؤية اسـتراتيجية بقدر ما جاء في إطار دعم خطة **السـنيورة** ثم إن الاجتماع لم يشـر من قريب أو بعيد إلى ضـرورة محاكمة إسـرائيل على جرائمها في لبنان وكانت آخرها مجزرة (قانا 2) التي وقعت في الثلاثين من شهر تموز أي قبل عقد الاجتماع الوزاري بأسبوع.

المرحلة الثالثة:

وهي التي يمكن التأريخ لها منذ سريان قرار مجلس الأمن /1701/ في الرابع عشر من تموز 2006، حيث تمت الدعوة لعقد اجتماع اسـتثنائي لوزراء الخارجية العرب بمقر الجامعة العربية، وعقد الاجتماع في العشرين من تموز للنظر في إعادة إعمار لبنان.

وقد بدت أجواء الانقسـام مجدداً على الاجتماع الوزاري وذلك على خلفية الخطاب الذي ألقاه السـيد الرئيس **بشـار الأسـد** ووجه فيه انتقادات للعديد من الأنظمة العربية، لذا تجنب الاجتماع الحديث عن موعد عقد القمة الطارئة التي كانت قد دعت إليها السـعودية، في حين لم يحضر وزير الخارجية السوري **وليد المعلم** الاجتماع.

وفي الاجتماع جرى التعهد بمعونات قطرية لإعادة إعمار لبنان دون أن توضـع خطة جماعية لذلك.

تداعيات العدوان على النظام العربي، والصراع العربي– الصهيوني:

أ– تداعيات العدوان على النظام العربي:

هي تلك التداعيات التي تنشـــأ عقب كل أزمة عربية يفشـــل النظام العربي في التعاطي معها بجدية ومسؤولية كعادته بيد أن الوضع هذه المرة يبدو مختلفاً لعدة عوامل:

أولاً: الإخفاق في إدراك حقيقة أن هذه الحرب العدوانية يشـــنّها العدو الإســـرائيلي الذي هو مصدر التهديد الحقيقي للأمة، وهذا الإخفاق الذي يشير إلى أن تشخيص إسرائيل ككيان معادٍ وله أولوية في قائمة العداء لم يعد محل إجماع أو اتفاق، وهذا في حد ذاته خطيراً جداً ويعني أن هناك لدى البعض من يعتقد أن هناك عدو متقدم على عداوة إسرائيل.

ثانياً: أنه لم يسبق وأن فشل النظام العربي في عقد قمة طارئة في أعقاب حرب تشنها إسرائيل على إحدى الدول العربية، ففي المرات الســـابقة كان عقد قمة عربية اســـتثنائية ويعدّ أمراً بديهياً وكان هذا الإجراء بمثابة الحد الأدنى في التحركات العربية على الرغم من عقم هذه القمم، لكن هذه المرة تنازل العرب عن هذا الحد الأدنى ولم يتداعوا إلى مثل هذه القمة.

ثالثاً: أنه لم يسبق وأن تعاطت الدول العربية "المركزية" مع حرب تشنها إسرائيل على غرار ما حدث في الحرب الأخيرة على لبنان، وجرت العادة أن تكون مصر وسورية والسعودية في طليعة الدول العربية التي تتحرك من أجل دعم المواقف العربية واتخاذ خطوات لحل أي أزمة طارئة، أما في هذه المرّة فقد تباينت مواقف هذه الدولة المركزية إلى حدّ التناقض.

وفي ظل هذه العوامل تبرز أهم التداعيات التي ألقت بظلالها على النظام العربي ولعلّ أهمها:

1- التحول في مفهوم "النظام العربي" في سـياق حالة التشـرذم والانقسـام والاصـطفاف، ونقـل هـذا المفهوم إلى مفهوم أقرب إلى "المحـاور الإقليميـة" وهـذا بـالطبع عنوان للانقسام العربي.

2- تأكيد العقيدة "القطرية" مقابل الفكرة "القومية" وذلك كإطار للتحرك العربي الذي غلبت عليه النزعة القطرية والمصالح الذاتية بدلاً من المصالح القومية.

3- تأكيد حالة الفراغ الاستراتيجي التي يعيشها العالم العربي، والذي بات حديقة خلفية لمختلف مشاريع الهيمنة الإقليمية والدولية، حيث أكدت الحرب على لبنان مقدار الانكشاف الذي يعانيه العالم العربي وذلك حين بدت وكأنها صراع بين قوتين إقليميتين (إيران وإسرائيل) لملء فراغ النفوذ في المنطقة العربية.

4- بروز منظومة تحديات جديدة أمام النظام العربي لم تكن موجودة من قبل منها على سبيل المثال: تحدي الفرز الطائفي ما بين (السنّة والشيعة)، حيث كشفت الحرب على لبنان مدى الاختلاف حول تكييف العلاقة مع الشيعة العرب، وأن ثمة دعوات لإبراز التمايز والاختلاف بهدف النيل من النسيج العربي، ومنها أيضاً تحدى الفراغ السياسي الداخلي في العالم العربي، وما كان للشارع العربي أن ينتفض تضامناً مع السيد **حسن نصر الله** الأمين العام لحزب الله لولا الفراغ القيادي الذي تعاني منه الشعوب العربية.

ولا يبالغ المرء والحال كهذه في القول: إن الحرب على لبنان في أبعادها وانقساماتها وتداعياتها، قد أجهزت على ما تبقى في «جسد» النظام العربي من حركة، ما يحتم التفكير في كيفية بعثه من جديد، قبل أن يندثر إلى غير رجعة.[1]

ب- تداعيات العدوان على الصراع العربي- الصهيوني:

من أهم تداعيات العدوان الإسرائيلي على الصراع العربي- الصهيوني ما أحدثه من تدهور ملموس في العقيدة الاستراتيجية والقتالية للجيش الإسرائيلي، وخاصة من زاوية تآكل

1 - **العناني**، خليل(2006)، "**النظام العربي عن البنيوية إلى التفكيك ، قراءة في انعكاسات الحرب على لبنان**"، شؤون عربية، العدد 127، خريف.

نظرية الردع التي طالما تفاخرت بها المؤسسة العسكرية، وتقوم هذه النظرية منذ قيام الكيان الصهيوني عام 1948 على ضرورة توجيه ضربة قوية وقاصمة للخصم، وإلحاق أكبر تدمير ممكن به بما يقوده إلى عدم التفكير مرة أخرى في مواجهة إسرائيل، وإذا فعل فإنه سيواجه هزيمة مؤكدة مع احتفاظ إسرائيل الدائم بالتفوق النوعي في الأسلحة التقليدية إلى جانب تفوق أحادي الجانب فيما يتعلق باحتكار الرادع النووي.

والواقع أن نظرية الردع هذه تعرضت لبعض الشروخ عدة مرات من قبل، وإن كان بوتيرة أقل حدة مما حدث من هزيمة ميدانية عسكرية لتل أبيب بفعل المقاومة الباسلة التي أبدتها فصائل المقاومة اللبنانية إبان العدوان الذي بدأ في الثاني عشر من تموز 2006، فمنذ الانسحاب الإسرائيلي من دون قيد أو شرط من الحزام الأمني في جنوب لبنان في 25 أيار 2000 تعرضت المنطقة الشمالية من إسرائيل لهجمات رجال المقاومة بصواريخ الكاتيوشا أو التسلل إلى داخل مزارع شبعا اللبنانية المحتلة لأسر جنود إسرائيليين أو تدمير دوريات ومواقع عسكرية، واكتفت إسرائيل بالمناوشات المحدودة على الحدود. ثم جاءت العملية الفدائية النوعية التي قامت بها فصائل فلسطينية مقاومة بمهاجمة دبابة إسرائيلية وقتل ثلاثة جنود وأسر جندي في منطقة كرم سالم على مشارف غزة في الخامس والعشرين من أيار 2006.[1]

وترى مصادر إسرائيلية أن عملية كرم سالم تكررت على الحدود اللبنانية ممّا يدّل على وجود خلل استخباري ولا مبالاة من قبل جنود وضباط الدورية التي باغتتها المقاومة اللبنانية، كما تبيّن أن الدبابة لم تكن مدرعة من المقدمة.[2]

[1] – **ثابت**، أحمد محمد(2006)، "**الهزيمة الميدانية لإسرائيل**"، شؤون عربية، العدد 127، خريف.

[2] – **بدهتسور**، رؤبين(2006)، "**يجب التحقيق والآن**"، هآرتس 2006/7/24، نقلاً عن عطا القميري، موقع المصدر السياسي.

ومن جانب آخر فقد أدّى إطلاق صاروخ من قبل المقاومة اللبنانية على واحدة من أقوى البوارج الحربية الإسـرائيلية **سـاعر 5** وإصـابتها في الأيام الأولى للعدوان إلى صـدمة كبيرة للقيادة العسكرية الإسرائيلية.

ومن بين الأخطاء العسـكرية التي وقعت فيها قوات العدوان الإسـرائيلي بفعل الارتباك الذي مُني به الجيش الإسـرائيلي حادثة تصـادم مروحيتين إسـرائيليتين في سـماء الجليل أي داخل الشمال الإسرائيلي.[1]

لقد دفع غرور القوة والغطرسة التي أطاحت برؤوس قادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية المدعومة من إدارة **بوش** اليمينية لعمليات إسرائيل من إرهاب الدولة المنظم الذي مارسته بقتل رموز المقاومة الفلسـطينية ومن بينهم **ياسـر عرفات وأحمد ياسـين** إلى إطلاق تصـريحات وارتكاب جرائم لتبرير عدوانها على لبنان وممارسـة أكبر قدر من التدمير فيه مبررة ذلك بأنه حالة دفاع عن النفس وبأنه يدخل في إطار المعركة العالمية لمكافحة "الإرهاب" أو أنه عقاب لحزب الله وللحكومة اللبنانية والشـعب اللبناني الذي رفض نزع سـلاح الحزب وتطبيق قرار مجلس الأمن /1559/.

كل ذلك جاء لتوفير المناخ المواتي للعدوان، ومع هذا فإنه أفضى لنتائج معاكسة شوّهت صورة إسرائيل وأظهرتها على حقيقتها.

كما أثبتت هذه الحرب الإدارة الناجحة من قبل فصيل رئيس من فصائل المقاومة العربية لإسرائيل، الأمر الذي يفترض بداهة أنه يعزز ثقافة المقاومة وآلياتها في مواجهة إسرائيل وليس خافياً على أحد التقارب الزمني بين انتصار حزب الله في عام 2000 وتفجر انتفاضة الأقصى واتسـامها بطابع عسـكري من أيلول من نفس العام ومن المنظور الاسـتراتيجي لا شـك في أن إسـرائيل قد خسـرت الكثير إن كانت تريد حقاً العيش في المنطقة كدولة طبيعية لأن حربها

1 – الأهرام 2006/7/24.

ضـد لبنان أثبتت أن التعايش مع إسـرائيل ينطوي على درجة قصـوى من الخطورة فهي تمتلك قوة عسـكرية باطشـة تقرر أن توظفها لإحداث أعلى درجة من درجات التدمير لمجرّد شـعورها بالمهانة من أسر جنديين من جنوها، بينما هي تحتجز آلاف من العرب الأسرى.

والجدير بالذكر أيضـاً أن هذه الحرب سـاهمت في خلق واقع جديد من خلال ما أحدثته من تداعيات على مسـتوى تغيير النمط الإدراكي لإسـرائيل، وخاصـة لجهة الفشـل في اسـتعادة قوة الردع لديها، أو على مستوى إمكانية إسهام العالم العربي في صياغة مستقبله بشكل فعَّال فالهزّة التي أحدثتها في المنطقة أعادت طرح المقاومة كخيار استراتيجي جوهري أمام الشعوب العربية لمواجهة كافة البدائل المشـــبوهة من مخططات تعمل على إعادة تشـــكيل المنطقة من خارجها أو السعي لطمس مشروعية المقاومة ذاتها.

إنّ ما تحقق في نهاية حرب تموز عام 2006، جعل العرب بشـكل خاص والمسـلمين بشـكل عام أمام منعطف تاريخي حقيقي في الصـراع العربي– الإسـرائيلي عسـكرياً وسـياسـياً وثقافياً. ينسـحب على مجمل المفاهيم الانهزامية والاسـتسـلامية التي سـادت في هذه المرحلة التي ارتبطت بالعجز في مواجهة الكيان الصـهيوني الغاصـب، منعطف مفصـلي يجسّد مفاهيم الإقدام والعظمة والنصر تحت مظلة وعنوان نهاية الهيمنة الإسرائيلية.

ولقد كشـــفت هذه الحرب عن مجموعة من المؤشـــرات والنتائج البالغة الأهمية، فقد تراجعت كثيراً القدرة الإســـرائيلية على الردع، بل انهارت صـــورتها الردعية التي كانت تتكئ عليها في سياساتها ومواقفها طوال العقود الماضية، وإن فشل عدوان إسرائيل على لبنان أظهر حالة جديدة في إسرائيل قائمة على الاختلاف الكبير والنزعة الكبيرة الجديدة إلى فقدان التماسك وغياب صـورة المقاتل الصـهيوني العبري المسـتمدة من أسـطورة جيل المؤسـسـين الذي يفلح الأرض ويحمل السلاح.

وفي النهاية وبغضّ النظر عن النتائج العسكرية والسياسية التي أسفرت عنها الحرب الإسرائيلية الهمجية على لبنان، وعلى أهمية هذه النتائج المباشرة، فإن من أهم النتائج التي يمكن أن تترك أثرها على المدى البعيد تجلّت بإعادة إحياء ثقافة المقاومة، بعدما كادت أن تندثر تحت وطأة خيبات الأنظمة العربية وهزائمها المتكررة.

وقد برزت هذه الروح المقاومة وتجلّت في العدوان الأخير على قطاع غزة، حيث استطاع شعب غزة بالرغم من الحصار والتضييق الكبير عليه أن يحرم إسرائيل من تحقيق أهدافها من هذا العدوان وأن يظهر للعالم كله بأنه شعب صامد ومقاوم.

أهم الدروس المستفادة:

1- إن المقاومة المسلحة لا تزال أداة فاعلة في مجريات الصراع العربي- الإسرائيلي، وبخاصة إذا تحققت وحدة البندقية بين فصائل المقاومة، وارتفع مستوى تسليح وتدريب عناصرها، وتوفرت لهم أبعاد الإيمان، والانتماء الوطني، وكفاءة القيادة، والسيطرة، والاتصالات، والمخابرات، والمراقبة، والاستطلاع، ونماذج القدوة الحسنة في المستويات القيادية.

2- استطاعت عناصر المقاومة اللبنانية أن تضرب العمق الإسرائيلي مستفيدة من المزايا الوقائية للأرض والأنفاق المجهزة التي أجيد إخفاؤها وتمويهها في إطار محكم من السرية، وبذلك استطاعت تحدي نظرية الأمن الإسرائيلية المبنية على الردع الهجومي، والحدود الآمنة، والمبادأة الاستراتيجية والمفاجأة بكل مستوياتها، واستطاعت توجيه ضربة قوية لأسطورة "الجيش الذي لا يقهر". وبغير شك فإن الجيوش النظامية لعدد من دول الطوق الجغرافي المحيطة بإسرائيل، وبعض دول العمق العربية يمكنها أن تستفيد من هذا الدرس في تخطيطها لاستراتيجيات المواجهة المحتملة للتوسع الصهيوني.

3- الأهمية الكبرى للوحدة الوطنية لقوى الشعب خلال إدارة الصراع المسلح، فهي تحقق الصمود والتحمّل لنتائج الحرب المدمرة، وتتيح فرصة الحركة السياسية المنسقة بعد توقف القتال.

4- ضرورة بناء عناصر القوة الشاملة للدولة وتطويرها، وبخاصة القدرة العسكرية دون اعتماد على مواقف الخارج [أعني الولايات المتحدة ووعودها] الذي وصف العدوان البربري بأنه دفاعاً عن النفس.

5- كشفت الحرب هشاشة وبؤس النظام الإقليمي العربي المتمثل في الجامعة العربية، وافتقار المنطقة إلى زعامة عربية قادرة، وإلى قيادة جماعية مترابطة، وبخاصة بعد فتور العلاقات بين أطراف **مثلث القوة العربي** الذي يضم **[مصر- سورية- السعودية]** ويبدو أن الضعف الذي اتسمت به الممانعة العربية لغزو واحتلال العراق قد وضع خلايا سرطانية في كل عمل عربي مشترك، ولن يخرج النظام العربي من ذلك سوى بإحياء الأمن الجماعي العربي بجناحيه وهما: الدفاع المشترك والتكامل الاقتصادي وهذا بالطبع يحتاج إلى استقلال في الإرادة السياسية والحرص على توافق المصالح القطرية والقومية.

6- ضرورة التحول الحقيقي والجاد لبناء الديمقراطية الحقة في الدول العربية كضرورة لإعطاء الجماهير دوراً أكبر وقدرة في التأثير على القرار الرسمي وتوجيهه بما يحقق مصالح الأمة والتحرر من سطوة وهيمنة الموقف الأمريكي، ذلك أن اقتصار دور الجماهير على بعض المظاهرات والمسيرات والشعارات سيبقيها خارج دائرة التأثير على صانع القرار، وبالتالي تعطيل دورها وكأنها خارج ساحة المعركة والمواجهة.

الفصل التاسع: موقف سورية من الإرهاب

لابد من الإشـارة إلى أن بداية الإرهاب الدولي ارتبطت باختطاف إسـرائيل طائرة مدنية سـورية في كانون الأول عام 1954 إلى مطار اللد لإجبار السـلطات السـورية على إطلاق بعض جنودها المدانين بتهمة التجسس. أي أن جذور الإرهاب ليست عربية وليست إسلامية، وفي اغتيال **إسحق رابين** على يد متطرف صهيوني إشارة واضحة إلى مصدر آخر، ربما كان هو المصدر الحقيقي والأقدم للإرهاب في العالم، ألا وهو الصهيونية.

وتعد سـورية من أكثر دول العالم خبرة في مكافحة الإرهاب الذي واجهته في النصـف الأول من ثمانينيات القرن العشـرين، عندما تعرضـت لعدة هجمات إرهابية نفذتها (جماعة الإخوان المسـلمين) ضـد مؤسـسـات الدولة والمجتمع، واسـتهدفت زعزعة السـلم الأهلي وإثارة الاضـطرابات. وقد نتج عن هذه الخبرة رؤية واضـحة تقوم على أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا تقتصـر على منطقة من العالم دون أخرى. فالإرهاب أصـبح له تنظيماته التي تتعدى الحدود، ولم يعد مرتبطاً بفكر معين أو أيديولوجيا معينة.[1]

ومع غياب العدالة الدولية وازدواجية المعايير الأمريكية، خاصـة مع انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، اتسع نطاق العنف وتطورت الأساليب الجديدة لممارسة الإرهاب.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تستهدف المصالح والرعايا الأمريكيون في عام واحد هو عام 1996 بربع العمليات الإرهابية على مسـتوى العالم (73 عملية من مجموع 296 عملية) بحسب مصادر وزارة الخارجية الأمريكية.[2]

---

[1] – **حزب البعث العربي الاشتراكي، الإرهاب والفارق بينه وبين النضال الوطني والتحرري للشعوب**، سلسلة الدراسات، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، 2004م، ص20.

[2] – **الشـايجي**، عبدالله خليفة(1997)، **إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصـر**، المسـتقبل العربي، العدد 226، كانون الأول، ص13.

أولاً: القانون الأمريكي لمكافحة الإرهاب

عملت الولايات المتحدة على "عولمة الإرهاب"، عندما دعت إلى قمة لمكافحة الإرهاب في مدينة شرم الشيخ عام 1996 (قمة صانعي السلام)، شاركت فيها دول الاتحاد الأوروبي و/14/ دولة عربية واليابان وإسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي العام نفسه صدر القانون الأمريكي لمكافحة الإرهاب الذي تم بموجبه السماح لرئيس الدولة بوقف المعونة عن الدول راعية الإرهاب، وإعلان أن منظمات بذاتها إرهابية، وبالتالي تجريم دعمها، وتمكين السلطات الأمريكية من تحويل أي أجنبي يشتبه به إلى المحاكمة وتخويلها في الوقت عينه حق ترحيل أي أجنبي دونما إبداء للأسباب، فضلاً عن اعتماد مليار دولار من أجل إعمال بنود هذا القانون.[1]

وبحسب تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية، فإن الولايات المتحدة ترى (أن الدول الراعية للإرهاب والتي توفر دعماً حاسماً للجماعات الإرهابية ستجد نفسها دون غطاء شرعي يحميها. وأن الجماعات الإرهابية ستجد صعوبة أكثر بكثير في الحصول على أموال، وأسلحة ومواد وتأمين مناطق هي بحاجة إليها لتخطيط وتنفيذ عملياتها. وأكثر ما يثير القلق هو أن الدول الراعية للإرهاب لديها القدرة على إنتاج أسلحة دمار شامل وتكنولوجيات أخرى مسببة لعدم الاستقرار، ويمكنها أن تصل إلى أيدي الإرهابيين وستستمر الولايات المتحدة في الإلحاح على أن توقف هذه الدول الدعم الذي تقدمه إلى جماعات إرهابية). **لذا تفرض الحكومة الأمريكية أربع مجموعات رئيسة من العقوبات:**[2]

---

[1] – **عوض**، محسن (2002)، **العلاقات العربية – الأمريكية في التسعينيات**، ص151.

[2] – الدول المصنفة دولاً راعية للإرهاب، منشورات وزارة الخارجية الأمريكية، 30نيسان/أبريل 2007، على الموقع : http://usinfo.state.gov/xarchives/display.htm

1- حظر على الصادرات والمبيعات المتصلة بالأسلحة (مراقبة الصادرات ذات الاستعمال المزدوج، والتي تتطلب تبليغاً للكونغرس مدته 30 يوماً بالنسبة إلى السلع أو الخدمات التي يمكنها أن تعزز بصورة مهمة القدرة العسكرية للدولة المدرجة في قائمة الدول الإرهابية أو قدرتها على دعم الإرهاب).

2- حظر على المساعدات الاقتصادية (فرض مجموعة متنوعة من القيود المالية وسواها، من ضمنها:

أ- معارضة الولايات المتحدة منح قروض (للدول الراعية للإرهاب) من قبل البنك الدولي ومؤسسات مالية أخرى.

ب- حرمان الشركات والأفراد من اعتمادات ضرائبية عن مداخيل حققوها في دول مدرجة في القائمة الإرهابية.

ج- عدم إعفاء السلع المصدرة (من هذه الدول) إلى الولايات المتحدة من الرسوم الجمركية.

د- منع عقود تعقدها وزارة الدفاع بقيمة تتجاوز 100،000 دولار مع شركات تسيطر عليها دول مدرجة في القائمة الإرهابية.

3- رفع الحصانة الدبلوماسية (عن دبلوماسي الدول الراعية للإرهاب) لتمكين عائلات ضحايا الإرهاب من أن ترفع قضايا مدنية ضدهم في محاكم الولايات المتحدة.

4- منح سلطة لمنع أي مواطن أمريكي من القيام بمعاملة مالية مع حكومة مدرجة في القائمة الإرهابية بدون ترخيص مسبق من وزارة المالية.

وفيما يتعلق بالدول التي شملها تقرير وزارة الخارجية، فيمكن حصرها بـ (كوبا، إيران، كوريا الشمالية، السودان، سورية)، أما المنظمات المصنفة كمنظمات إرهابية، فقد صنفت وزارة

الخارجية 42 منظمة أجنبية على أنها منظمات إرهابية، كما صـــنفت 43 منظمة أخرى كمنظمات مثيرة للقلق، وكان للمنظمات الإسلامية حصة الأسد من كلا التصنيفين كـ (كتائب شـهداء الأقصـى، الجماعة الإسـلامية المسـلحة، حماس (حركة المقاومة الإسـلامية)، حركة المجاهدين، حزب الله، الحركة الإسلامية الأوزبكية، إتحاد الجهاد الإسلامي، الجهاد الإسلامي الفلسطيني وغيرها).[1]

وهناك وســـيلتان تعدان من أبرز الوســـائل التي تعتمد عليها الإدارة الأمريكية في جهودها من أجل مكافحة الإرهاب، وهما:[2]

1- برنامج مسـاعدات مكافحة الإرهاب، والذي يعد عنصـراً رئيسـاً من عناصـر التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. إذ قامت الإدارة الأمريكية بتطوير هذا البرنامج بعد هجمات 11 أيلول 2001 بعده أداة رئيســـة في الحرب ضـــد الإرهاب من أجل تنفيذ عدة أهداف، تتمثل في تحسـين مهارات مكافحة الإرهاب للدول الشـريكة في هذا البرنامج عن طريق توفير التدريبات اللازمة والأدوات الضـــرورية لردع ومكافحة مخاطر الإرهاب وتقوية العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والدول الشريكة في مجال مكافحة الإرهاب.

ويتباين نوع التعاون المطلوب في هذا البرنامج حسب ظروف كل دولة، فهناك دول مثل مصـر يكون التعاون بينها وبين الولايات المتحدة على شكل تنظيم دورات تدريبية لرجال الأمن المصـــريين في مجالات مكافحة الإرهاب، بينما تتعاون الولايات المتحدة مع الســـعودية في مجال مراقبة عمليات التحويل المالي لمنع تمويل المنظمات الإرهابية من خلال الجمعيات الخيرية الإسـلامية، فضـلاً عن التعاون الأمني لمسـاندة الحكومة السـعودية في حربها ضـد

[1] – المنظمات الأجنبية المدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية، 30نيسان/أبريل 2007، منشورات وزارة الخارجية الأمريكية، على الموقع http://usinfo.state.gov/xarchives/display.htm

[2] – الشرق الأوسط في استراتيجية إدارة جورج بوش، مصدر سبق ذكره، ص3.

الإرهاب، في حين تحصـــل بعض الدول على مســـاعدات مادية لمواجهة الجماعات الإرهابية على أراضـــيها، مثل الأردن التي حصـــلت على 462 مليون دولار من ميزانية وزارة الخارجية لعام 2006، لأغراض مكافحة الإرهاب.

2- توظيف المنظمات الدولية لمســـاندة جهود مكافحة الإرهاب على المســـتوى الدولي، إذ ســـعت الولايات المتحدة لتوظيف مجموعة من المنظمات الدولية لتوحيد الجهود في مجال مكافحة الإرهاب، وفى مقدمتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي. وتتعاون الولايات المتحدة بشكل وثيق أيضاً مع منظمات دولية ذات أنشطة وظيفية خاصـــة مثل منظمة الطيران المدني الدولية، والتي ركز التعاون معها على توحيد معايير سلامة وأمن الطيران المدني على المستوى الدولي بما يخدم جهود مكافحة الإرهاب، والحيلولة دون اســتهداف حركة الطيران المدني من جانب الجماعات الإرهابية. وقامت الولايات المتحدة أيضاً بتوحيد جهودها لمكافحة الإرهاب مع مجموعة الدول الثمان ودول منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، مع التركيز على توحيد إجراءات السفر في المطارات الدولية، كما تم إنشاء مجموعة عمل بين الدول الثماني للتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب.

وبعد وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، استلهم المشرع الأمريكي بعض عناصر قانون عام 1996 لكن مع توسيع صلاحيات الرئيس وتقليص ضمانات العدالة.

ومنذ 11 ســبتمبر 2001، تخضــع أمريكا كل شــيء للحرب ضــد الإرهاب. إنها تعيد قراءة كل شيء من منطلق متطلبات هذه الحرب. من منطلق الشك، والارتياب في الآخر. من منطلق إرجاع كل تحركاته إلى أغراض شـريرة، وإلى صـنع «محاور للشـر». باختصـار من منطلق انعدام الثقة، في حين أن التعامل بين البشـــر، وازدهار العلاقات البشـــرية، لابد أن يفترض الثقة المتبادلة.

وقد بادر الرئيس **بوش** إثر اعتداءات 11 سبتمبر إلى إطلاق لفظ "الحرب العالمية ضد الإرهاب"، معتبراً إياها أفظع وأطول وأقســـى من أي حرب دخلتها الولايات المتحدة من قبل. فقال في خطابه أمام الكونجرس بتاريخ 20 ســبتمبر 2001: «إن حربنا ضـــد الإرهاب تبدأ بـالقاعدة ولكنهـا لا تنتهي عنـدهـا. ولن تنتهي هذه الحرب إلا عنـدمـا يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها وتحطيمها.. ومنذ اليوم، فإن كل أمة تســتمر في احتضـــان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاماً معادياً لها».[1]

ولعل من أكبر تأثيرات أحداث 11 أيلول 2001 أنها جعلت القائمة الأمريكية للدول التي ترعى الإرهاب عديمة الجدوى، بل أصـبح اسـتخدامها محرجاً سـياسـياً. فمعظم المتهمين بالتورط في هذه الأحداث أتوا من بلاد صديقة للولايات المتحدة. فلا معنى بعد الآن لاستهداف الدول الموجودة على قائمة الإرهاب إلا لأسباب سياسية ستكون فجة. لذا فإن الولايات المتحدة بدأت تحول اهتمامها ضــمنياً من الدول المتهمة برعايتها للإرهاب إلى الشــعوب المشــتبه في "تفريخها" للإرهاب، وقائمة الدول الســـت والعشـــرين التي يطلب من مواطنيها إتباع إجراءات خاصة وطويلة لدخول الولايات المتحدة يشير إلى ذلك.[2]

ثانياً: مبدأ بوش: Bush Doctrine

يقدم مبدأ **بوش** ترجمة أمينة لفكر اليمين المحافظ الجديد، ويعبر في الوقت عينه عن محاولة لبلورة أهداف السياسية الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة. ويتضمن هذا المبدأ:

– الحرب ضد الإرهاب: وضد الدول التي تدعم النشاط الإرهابي. وقد أعلن **بوش** ذلك بكل وضــوح في خطابه أمام الكونجرس في 20/9/2001 وخيّر فيه دول العالم بين أن تكون مع الولايات المتحدة أو أن تكون مع الإرهابيين وكان هذا هو المنطق نفســه الذي اســتخدمه

[1] – **ولد أباه**، السيد، مرجع سابق، ص79.

[2] – **غليون**، برهان (2005)، مرجع سابق، ص257.

أسامة **بن لادن** عندما استنفر المسلمين في خطابه بعد قصف أفغانستان، وأكد فيه على أن العالم أصبح ينقسم إلى فسطاطين، أي فريقين: فريق الحق، وفريق الباطل.*

وتتمحور استراتيجية محاربة الإرهاب عند ثلاثة مرتكزات أساسية:

- ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والمخابراتية والقانونية الملائمة (فيما وراء كل التقييدات والضوابط الدبلوماسية والقانونية الاعتيادية).
- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورة (الدول المارقة التي دعاها **بوش** محور الشر).
- نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها، باعتبار هذه القيم دعامة للأمن القومي الأمريكي وغيابها مصدر رئيس للإرهاب والتطرف.[1]

وفي تسويغ إعلان الحرب على الإرهاب، اعتمد الرئيس **بوش** الابن على أمور أساسية وهي:

1- شعور المواطن الأمريكي العادي بالخطر بعد الهجمات التي وصفت بأنها «بيرل هاربور ثانية»، وهي الواقعة التي زجت بالولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. ولأن الوضع كذلك، فرض الصمت على دعاة التريث، ومنهم بعض أعضاء هيئات التدريس في جامعات سيتي وتكساس وفلوريدا، ممن تعرضوا للتشهير بهم وأحياناً لفصلهم، وقد هددت جامعاتهم أيضاً بوقف تمويلها.[2]

---

* – لعل الفرق بين الخطابين هو أن خطاب الرئيس **بوش** كان يتوجه إلى العالم أجمع.

[1] – Condoleeza Rice*: **Promoting the national inserest Foreign Affairs*** Jan–Feb2000 .

[2] – **الشوربجي**، منار (2002)، **الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر**،ورقة قدمت إلى ندوة أحداث 11 سبتمبر وتأثيرها على المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، ص2.

وفي المقابل ارتفعت شـــعبية الرئيس **بوش** إلى 70 %، وتمكن من إطلاق حملة تبرعات واسعة لصالح حزبه تحت شعار برّاق هو «رئاسة قوية ضد الإرهاب».

2- خبرة التســـعينيات في التعامل مع الإرهاب، والاعتقاد بأن التراخي في رد الفعل الأمريكي على هجمات عامي 1993 و1996 فسر من قبل بعضهم على أنه دليل ضعف، وساعد على المضي خطوة أبعد بفعل هجمات 11 سبتمبر.

3- وجود مشـكلات مع الإرهاب لدول كان مطلوباً منها المشـاركة في الحرب أو على الأقل الحياد في أثنائها. (مثل: روسيا وحاجتها للتأييد الأمريكي في حربها ضد الشيشان، والصين التي خشيت وصول تنظيم القاعدة إليها).

وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 تحركت الإدارة الأمريكية في اتجاهين:

الأول: تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب وقيادته، استناداً إلى قاعدة مفادها "من ليس معنا فهو ضدنا".

الاتجاه الثاني: توفير غطاء من الشرعية الدولية لحملتها ضد الإرهاب. وقد تمثل ذلك في قرار مجلس الأمن رقم /1373/ الصـــادر في 28 أيلول 2001. حيث تقدمت الولايات المتحدة بمشروع هذا القرار، وأقره المجلس بالإجماع في أربع وعشرين ساعة وهذا أمر نادر الحدوث في مجلس الأمن. وصدر هذا القرار على أساس الفصل السابع من الميثاق، بما يعني أنه ملزم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن لمجلس الأمن اتخاذ جميع التدابير التي يراها ضرورية لتطبيقه، مع الإجراءات القسرية ضد الدول التي لا تنفذه.[1]

وأقرّ مجلس النواب الأمريكي في أيار 2002 أكبر ميزانية دفاعية للولايات المتحدة منذ إدارة الرئيس **رونالد ريغان**، بلغت قيمتها 383 مليار دولار لعام 2003، أي بزيادة خمســـين

[1] – للاطلاع على نص القرار 1373، انظر: WWW. UN.org/Arabic/terrorism/index.html

مليار دولار عن ســـابقتها. ووافق المجلس على زيادات متتالية في ميزانية الدفاع للســـنوات الأربع المقبلة لتبلغ 450 مليار دولار في عام 2007. ودعمت الدولة جهازها البيروقراطي في سياق تنفيذ إجراءات مكافحة الإرهاب، وأصدرت قانوناً وسّع صلاحية السلطات الفيدرالية في أعمال التنصـت والتفتيش والاحتجاز من دون اتهام، وفحص سـجلات الأفراد من دون إذنهم، وتجميد أموالهم، وترحيل المشـتبه به. وقد عرف القانون المذكور باسـم "قانون حب الوطن" USA Patriot Act واسـتكمل بسـلسـلة من القرارات التنفيذية الخاصـة بتأجيل تنفيذ أحكام القضاء، والامتناع عن نشر بيانات عن المعتقلين، وإنشاء المحاكم العسكرية.

وفي عام 2001 صـوتت الولايات المتحدة ضـد مشـروع القرار الذي عرض على لجنة حقوق الإنسـان التابعة للأمم المتحدة وكان ينفي عن الإسـلام أنه دين معاد لحقوق الإنسـان. وهذا يعني أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أعطيا لنفسـيهما الحق في التصـويت على أحد الأديان المنزلة (الإسـلام) كدين ضـد حقوق الإنسـان. وتلك سـابقة خطيرة تعيد العالم إلى أجواء الحروب الصـليبية، وتعزز من حيث لا تدري أطروحة صـراع الحضـارات أو بتعبير أوضح صراع الأديان.

إن الإدارة الجمهورية **لبوش** الابن حافظت على المنطلقات الأسـاسـية لسـياسـتها الخارجية، والتي تتفق بشكل عام مع توجهات التيار المحافظ الجديد النافذ فيها، إلا أن أحداث 11 أيلول أتاحت الفرصـة لهذا التيار لكي يمضـي خطوات أبعد في تحقيق أهدافه المتمثلة في بناء الامبراطورية الأمريكية تحت شعار "قيادة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب".

وعندما وقعت أحداث 11 أيلول 2001 تسرع **بوش** في وصف حربه ضد الإرهاب بـ «الحرب الصـليبية». لكن هذا التوصـيف الديني لهدف الحرب كان يضـر بعملية بناء التحالف الدولي، لذلك سرعان ما تراجع عنه الرئيس **بوش** وردّ استخدامه إلى تحريف وسوء فهم وفصل المعنى عن السـياق. واختـار مسـمى يجمع ولا يفرق هو "إدامـة الحريـة" Enduring

Freedom. ومن بعد توالت تأكيدات الرئيس **بوش** على احترام العقيدة الإسلامية، والإعراب عن أن الإرهابيين عندما يروعون الآمنين وينشرون الرعب والفزع في أوساطهم باسم الدين، فإنهم إنما يحاولون خطف الإسلام نفسه (They try to hijack Islam itself).[1]

وتقوم عقيدة الرئيس **بوش** الابن الاستراتيجية التي يدافع عنها التيار المحافظ على مبادىء ثلاثة أساسية هي التي تحدد مهمة أمريكا المستقبلية ومسؤوليتها في العالم:

- الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.
- الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة باعتبار أن الأحكام الاستبدادية هي في ذاتها خطر على المصالح القومية الأمريكية.
- الانتقال من الغموض إلى القيادة أي وعي أمريكا بدورها الريادي في العالم وتبوء مسؤوليتها بصفتها الأمينة على استقراره وأمنه.[2]

ثالثاً: الدول الشريرة:

هي دول تتهمها الولايات المتحدة بممارسة الإرهاب إما بنفسها، وإما بدعمه مادياً ولوجستياً وعسكرياً، مع تفرقة واضحة بين وضع العراق من جهة ووضع جميع الدول الشريرة الأخرى من جهة ثانية. ومثل هذه الدول عادة ما تكون مدرجة على قائمة الدول راعية الإرهاب، وإن كان هذا لا يعني تطابقاً بالضرورة بين اتهام الولايات المتحدة إحدى الدول بتسهيل الإرهاب، وتسجيلها في القائمة المذكورة. ومن ذلك أن الولايات المتحدة دأبت على نقد

---

[1] – انظر خطاب الرئيس **بوش** أمام الكونجرس في 2001/9/20. http:www.state.gov/t/pa/prs/ps/2002/102767

[2] –Lawrance f.kaplan / William Kristol: ***The War over Iraq*** : Saddam s Tyranny and America Mission Encounter Books, 2003 . p. 79 .

كل من الصـــومال وســـورية ولبنان بعد 11 ســـبتمبر 2001 بادعاء أنها توجد ملاذاً آمناً لجماعات إرهابية. لكن سورية وحدها هي التي أدرجت على لائحة الإرهاب.

وعلى صـعيد آخر، فإن كلاً من ليبيا والسـودان هما من دول القائمة السـوداء (مع كل من العراق وسـورية وإيران وكوريا الشـمالية وكوبا). لكن الولايات المتحدة طورت سـياسـتها حيالهما بشـكل واضـح وقامت بدور ملموس في حل مشـكلاتهما الداخلية وفي تعليق العقوبات الدولية المفروضة عليهما. وهذا الارتباك الواضح في معايير التضمين Inclusion والاستبعاد Exclusion يثير مزيداً من الشـكوك حول قوائم الإرهاب الأمريكية السـنوية. فقد أدى غياب العدالة الدولية وازدواجية المعايير الأمريكية إلى اتساع نطاق العنف وتطوير الأساليب الجديدة لممارسة الإرهاب.

حركات المقاومة الإسلامية والوطنية:

في الوقت الذي تضمنت فيه إحدى اللوائح الأمريكية للمنظمات الإرهابية خمساً وثلاثين منظمة، اختص العرب وحدهم بخمس عشـرة منظمة إرهابية حسـب التصـنيف الأمريكي، واختص الفلسـطينيون وحدهم بسـبع منظمات إرهابية هي : أبو نضـال، وشـهداء الأقصـى، وحماس، والجهاد الإســلامي، وجبهة تحرير فلســطين، والجبهة الشــعبية لتحرير فلســطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة. بالإضافة إلى حزب الله اللبناني.[1]ومعنى هذا أن أكثر من نصف «الإرهاب العربي–الإسلامي» كان موجهاً ضد الاحتلال الصهيوني، وتلك ظاهرة تستوجب من الولايات المتحدة التأمل والدراسة.

فإذا ما راجعنا تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في 5 تشرين الأول2001، حول تحديد المنظمات التي تعتبرها الولايات المتحدة «إرهابية» نجد أن **ثمانية منظمات من أصـــل**

[1] – خطاب الرئيس بوش أمام الكونجرس في 2001/9/20، Annual Terrorism Report(May 2002), p.68. http://www.state.gov/t/pa/prs/ps/2002/10276.

28 منظمة تمّ تحديدها، هي منظمات معنية بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ومن هذه المنظمات: (حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، الجهاد الإسلامي الفلسطيني، جبهة التحرير الفلسطينية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة"، حزب الله اللبناني .....). بالإضافة إلى حركات إسلامية أخرى[1].

وفي السياق نفسه نلمس تحولاً جوهرياً في النظرة الأمريكية تجاه فصائل المقاومة الإسلامية مثل حماس والجهاد وحزب الله، والوطنية مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح فقد راحت الولايات المتحدة بعد أحداث أيلول 2001 تتعامل مع فكرة المقاومة بالنظر إليها درباً من دروب الإرهاب.

وفي السياق أيضاً يقول مساعد وزير الخارجية الأمريكي **ريتشارد أرميتاج:** "إن حزب الله يمكن أن يكون الفريق البطل للإرهابيين وأنه سيكون عندما يحين الوقت هدفاً لحملة مكافحة الإرهاب التي تشنها الولايات المتحدة".[2]

وتمارس الولايات المتحدة ضغوطاً مكثفة على كل من سورية وإيران ولبنان لوقف جميع أنواع الدعم المادي والمعنوي لتلك الحركات ونزع سلاح حزب الله اللبناني. والضغط نفسه يمارس على السلطة الفلسطينية كتجميد عمل المقاومة واعتقال العناصر الناشطة التي تتبنى المقاومة وسيلة لإجبار إسرائيل على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ووفق الموقف الأمريكي فإن جماعات المقاومة الفلسطينية تعد جماعات إرهابية ويجب التعامل معها وفق هذا الأساس وهو ما يعني أن أي موقف مساند لهذه الفصائل سيفسر على أنه دعم للإرهاب ومعاد لأمريكا.

---

[1] – **نعوم تشومسكي، الحادي عشر من أيلول (الإرهاب والإرهاب المضاد)**، ترجمة ريم الأطرش، دمشق، دار الفكر، ط1 2003م، ص 172. 173 .

[2] – **أرميتاج**، ريتشارد(2002)، **لقاء مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد أرميتاج**، مجلة الشاهد السياسي، العدد 340، تاريخ 2002/9/15.

رابعاً: الدعوة السورية إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب

ينبغي الإشـــارة بداية إلى أن ســـورية أول من بادر إلى طلب عقد مؤتمر دولي لتحديد معنى الإرهاب وتعريفه حيث طرحت ســـورية على المجتمع الدولي ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة مبادرة الرئيس الراحل **حافظ الأســـد** بتاريخ 1986/5/27 حول الحاجة لبذل جهود دولية في إطار مؤسسة دولية مسؤولة لوضع مقاييس ومعايير للتمييز بين الإرهاب والمقاومة.

وكذلك مبادرة الرئيس الراحل بتاريخ 1986/11/16 والتي دعى فيها إلى تشـــكيل لجنة دولية لتحديد معنى الإرهاب، وتنفيذاً لذلك طلب المندوب الســـوري في الأمم المتحدة أن يدرج في إطار بند (التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي)، والمدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة بنداً تكميلياً بعنوان (عقد مؤتمر دولي تحت إشـــراف الأمم المتحدة لتحديد معنى الإرهاب والتمييز بينه وبين نضـــال الشـــعوب في ســـبيل التحرر الوطني وتقرير المصـــير)، وهي الدعوة التي أقرتها الجمعية العامة وتبنتها بقرارها 159/42 بتاريخ 1987/12/7 وذلك عندما دعت الأمين العام (لأن يستمزج آراء الدول الأعضاء بشأن الإرهاب الدولي بكل جوانبه بما في ذلك عقد مؤتمر دولي تحت إشـراف الممم المتحدة لمعالجة مشكلة الإرهاب الدولي).

إلا أن هذه الدعوة لقيت معارضـــة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإســـرائيل وذلك بغية استمرار استخدام ذريعة مكافحة الإرهاب في تبرير أعمال العدوان وتهديد الدول المعارضة لسياستها.

في أيار عام 1986، توترت العلاقات بين ســـورية والولايات المتحدة الأمريكية بســـبب قيام الولايات المتحدة باتهام سورية وليبيا بتفجير طائرة العال الإسرائيلية في مطار لندن، وعلى أثر هذه الحادثة تمّ سحب السفير الأمريكي من سورية في خريف 1986، وذلك تضـامناً مع

بريطانيا التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع سورية بسبب حادثة طائرة العال، وقامت الولايات المتحدة بشن حملة ضد سورية لعدة أسباب أهمها:

1- ازدياد حدة التوتر بين سورية وإسرائيل.

2- اتهام الولايات المتحدة لسورية بدعم "الإرهاب".

3- عدم استقرار الوضع في لبنان.

وفي 20 أيار 1986، ندّد الرئيس **حافظ الأسد** في مقابلة مع «الواشنطن بوست» بالحملات الإعلامية الأمريكية على سورية وبالغارة الأمريكية على ليبيا في نيسان 1986، وأكد أنّ سورية لا ترغب في مجابهة مع الولايات المتحدة[1].

وتعرّف سورية الإرهاب كما ورد في المادة / 304/ من قانون العقوبات رقم (148) الصادر في 22 حزيران 1949 بأنه: (جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر، وتُرتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والأسلحة الحربية والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحرمة والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطراً عاماً)[2].

أما الاتفاقية العربية للإرهاب الموقعة عام 1998، والتي تُعد سورية طرفاً فيها، فإنها تعرّف الإرهاب في المادة الأولى فقرة (2) بأنه: (كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر)[3]. كما انضمت سورية إلى جميع المواثيق والبروتوكولات

---

[1] – **بوحبيب**، عبد الله(2006)، **الضوء الأصفر (السياسة الأمريكية تجاه لبنان)**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط6، ص108.

[2] – **يازجي**، أمل و **شكري**، محمد عزيز(2002)، **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**، دمشق: دار الفكر المعاصر، ط1، ص97.

[3] – المرجع السابق، ص 66.

الدولية الخاصة بالإرهاب الدولي، وبشكل خاص "الميثاق الدولي لمكافحة الإرهاب" الصادر في 9 كانون الأول 1999[1].

التمييز بين الإرهاب والمقاومة

تميز الخطاب السياسي للرئيس **بشار الأسد** بالشفافية والمباشرة، وميله إلى تسمية الأسماء بمسمياتها، من جانب آخر، لا نجده يفضل استخدام المصطلحات دون تقديم تعريف واضح ودقيق لها. وفي هذا النطاق، شكل موضوع المقاومة ودعم سورية لها في الأراضي العربية المحتلة مصدراً للالتباس في الفهم والتأويل له، ولطالما شكل تمسك سورية برؤيتها حول موضوع المقاومة سبباً لحملات الضغوط والتهويل ضدها بغية "تعديل سلوكها".

إن الرئيس **الأسد** يرى في المقاومة إضافةً لكونها حركة شعبية تهدف للتحرر من الاحتلال لكنها أيضاً في مفهومها الواسع الوسيلة الأنجع لدرء الأخطار عن الشعوب، وقد أوضح سيادته أمام الوضع الدولي الضاغط الذي تواجهه شعوب المنطقة، أن هناك أمران:[2]

الأول: الرضوخ والخضوع لسيطرة الاحتلال العسكري المباشر والوقوع بالتالي في براثن نظرية الفوضى المنظمة.

الثاني: المقاومة سواء بشكلها المباشر في مواجهة الاحتلال العسكري، أو بشكلها غير المباشر بمعنى الصمود والممانعة تجاه ممارسات الهيمنة وإشاعة الفوضى. وكما يقول الرئيس أن شعوب المنطقة "أمام خيارين لا ثالث لهما: إما المقاومة والصمود أو الفوضى، لا يوجد خيار آخر".

[1] – حزب البعث العربي الاشتراكي، الإرهاب والفارق بينه وبين النضال الوطني والتحرري للشعوب، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] – خطاب السيد الرئيس **بشار الأسد** في جامعة دمشق2005/11/10.

وأكد السيد الرئيس **بشار الأسد** تبني سورية للمقاومة «كمبدأ ومفهوم ضد أي محتل في العالم، باعتبارها حق من حقوق الشعوب؛ ولذلك فمن الطبيعي أن نتبناها وندعمها».[1]

وشـــدد على أن المقاومة هي رد الفعل الطبيعي للظلم والعدوان اليومي الذي يشـــكله الاحتلال ضـــد الشـــعب المحتل "طالما هناك احتلال، هناك مقاومة، وحزب الله انبثق في منتصـــف الثمانينيات (بعد الاجتياح الإســـرائيلي للبنان 1982) .. حماس والجهاد .. انبثقتا بسبب احتلال الأراضي الفلسطينية".[2]

وإذا كانت هناك قوى تتســـتر تحت شـــعار المقاومة لتقوم بأعمال إرهاب وقتل وتدمير تحت تأثير الفكر المتطرف مدعية بأنها مقاومة، فإن الرئيس **الأســـد** قد وعى وتنبه تماماً لهذه المســـألة حين أكد أن "ثمة شـــيئان .. فوضـــى وإرهاب من جهة، ومقاومة من جهة أخرى. وموقفنا المعلن هو أننا ندين كل هجوم ضد المدنيين والأبرياء.. هناك أحياناً انتحاريون يقتلون العشرات بل المئات في يوم واحد، في حين أن مهاجمة قوات الاحتلال أمر طبيعي".[3]

ســورية تفرّق ما بين المقاومة والإرهاب، وهذا ما أكدّ عليه الرئيس **بشـــار الأســـد**، ففي مؤتمر صـــحفي عقده الرئيس **الأســـد** في 31 تشـــرين الأول 2002 بدمشـــق مع رئيس وزراء بريطانيا يقول: (لا نســـتطيع أن نقبل ما نراه يومياً على شـــاشـــات التلفزيون من قتل للمدنيين الأبرياء في أفغانســـتان. هناك مئات يموتون كل يوم ... علينا أن نفرّق بين مكافحة الإرهاب والحرب. نحن دائماً ضـد الحرب. نحن، وأنا شـخصـياً، نفرّق بين المقاومة والإرهاب. المقاومة حق اجتماعي وديني وقانوني تحميه قرارات الأمم المتحدة). ويتابع الرئيس **بشـــار الأســـد** – مشبهاً الفصائل الفلسطينية بالمقاومة الفرنسية – (هل يستطيع أحد أن يتهم **شارل ديغول** بأنه كان إرهابياً؟ كلاّ. إســـرائيل تبرهن كل يوم أنها ضـــد الســـلام. كما أن الرغبة في الســـلام لا

---

[1]– مقابلة السيد الرئيس مع قناة الـ BBC البريطانية 2006/10/10).

[2]– مقابلة الرئيس مع قناة الـ BBC الأمريكية 2006/3/27.

[3]– من مقابلة مع قناة الـ BBC 2006/10/10.

تتعايش مع الرغبة في القتل. فلائحة الاغتيالات لا يمكن أن تكون تعبيراً عن الرغبة في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. إن إسرائيل تمارس إرهاب الدولة كل يوم)[1].

إن الرؤية السورية لمفهوم الإرهاب وسبل مكافحته، تختلف عن الرؤية الأمريكية بهذا الخصوص. فالأولى تنظر إلى الإرهاب من منظور شامل كظاهرة عالمية، ليس له وطن أو دين أو جنس، وتقيم تمييزاً بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي، كما أنها ترى أن التسوية العادلة للقضية الفلسطينية تشكل عنصراً جوهرياً بشأن مكافحة الإرهاب الدولي باعتبار أن إسرائيل تمارس إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين. أما الرؤية الأمريكية للمفهوم، فتقوم على الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال، كما تضع في قلب تحديدها للإرهاب مجموعة من الدول العربية والإسلامية، والأحزاب والتنظيمات الموجودة في دول عربية وإسلامية.

وفي الوقت الذي تتبنى سورية سياسياً مواقف وحق المقاومة الشرعية ضد الاحتلال، لكنها لا تتسامح بأي شكل من الأشكال تجاه الفئة التي تتستر تحت شعارات المقاومة. أكد السيد الرئيس أنه "إذا سمحت للإرهابيين بالقيام بهجمات في أي مكان من العالم فإنهم سيهاجمونك لاحقاً فما بالك إذا سمحت بذلك بلد مجاور".[2] وهو الأمر الذي لم تنتبه إليه العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة مما جعلها تدفع الثمن غالياً مرتين الأولى عند تفجير سفارتيها في كينيا وتنزانيا والثانية في أحداث 9/11 ومثله فعلت المملكة المتحدة عندما أعطت الملاذ الآمن للعديد من قادة وعناصر التيار الديني المتطرف فحصدت نتيجة التفجيرات في مترو أنفاق لندن.

---

[1] – **سيمونز**، جيف(2004)، **عراق المستقبل (السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط)**، ترجمة: سعيد العظم، بيروت: دار الساقي، ص244.

[2] – (مقابلة مع قناة الBBC 2006/10/10)

والمعيار الأســاس للتفريق بين الإرهاب والمقاومة يكمن في الدعم الشــعبي للأولى، في حين أن المنظمات الإرهابية تكون مرفوضـــة من قبل الغالبية العظمى من الشـــعب عدا الجماعات التي وقعت في تأثير فكرها المتطرف وقد أعطى الرئيس **بشار الأسد** مثالاً واضـحاً على ذلك من خلال حركة حماس الفلســطينية وحزب الله اللبناني "فكلاهما جزء لا يتجزأ من الشــعبين الفلســطيني واللبناني، ولا تصــدق أن أي منظمة يمكن أن ترســل أفرادها للموت من أجل بلد ثالث هذا غير واقعي.. إنهم يموتون عندما يكون لديهم قضـية، ولا تصـدق أن أياً من هذه المنظمات يمكن أن تكون قوية وتفوز في الانتخابات ســواء البرلمانية أو البلدية. وعندما تفوز فإن ذلك يعني أنها تتمتع بالدعم الكامل من شعبها".[1]

وهذا الدعم الشــعبي للمقاومة كما يرى الرئيس بشــار ينبع من طبيعة المقاومة نفســها باعتبارها حركة شــعبية قبل كل شــيء فهي "لا يمكن أن تتشــكل بقرار دولة .. ربما تتجاوز الناس حكوماتها أو دولها وتقوم بهذا العمل المقاوم".[2] ويخالف الرئيس **بشــار** الرأي القائل بأن المقاومة ترتبط بجهات خارجية تدعمها، ويرى «عادة ومن خلال تجربتنا في المنطقة عندما تكون هناك مقاومة فإن هذه المقاومة تحظى بدعم شعبي، عندها ستكون قادرة على الحصول على السلاح من أي مكان». [3]

ويرى الرئيس **بشار الأسد** أن المقاومة اكتسبت بعداً جديداً مع تطور الأوضاع السياسية في المنطقة وتكيفت ليؤدي مهام جديدة تتناســب مع الأخطار الجديدة، ففي مقابل هجمة طائفية فتنوية اكتسبت المقاومة صفة جديدة هي المقاومة الاجتماعية والحضارية، فاليوم ليست المقاومة فقط مادية بل ســياســية وثقافية، اليوم أصــبح العمل على تكريس العيش المشــترك مقاومة، والعمل على تكريس الوحدة الوطنية هو مقاومة أيضـــاً. وهذا الأمر كما يرى الرئيس

---

[1] – (مقابلة مع قناة الBBC 2006/10/10).

[2] – (مقابلة مع قناة دبي 2006/8/23).

[3] – (مقابلة مع قناة الBBC 2006/10/10).

بشـار يجب ألا يقف عند هذه الحدود، فطالما أن النسـيج الاجتماعي والحضـاري للمنطقة هو واحد، وطالما أن أي عطب أو ضـــرر لهذا النســـيج لن يقف عند الحدود الســـياســـية لدول المنطقة، فيصـبح من الطبيعي أن تتحرك شـعوب المنطقة لإصـلاح أو درء أي عملية تخريب لهذا النسـيج أينما وجدت، والمجتمع السـوري والمواطن السـوري، لما تملكه سـورية من تاريخ مشـرف من الوحدة الوطنية ولإخاء والتعايش والمحب والمسـالم بين أبنائها جميعاً، هو الأكثر قدرة وكفاءة على القيام بالدور الفعال في هذه المهمة، وهو ما تحدث عنه السيد الرئيس عندما حذر من الألغام الطائفية والمذهبية التي يتم زرعها لتفجير الفتنة في المنطقة: "أنا لســـت قلقاً على ســورية لأننا جربنا هذه الألغام في الماضـــي ونجحنا بوعي المواطن الســوري وبوطنيته وبقوميته ولكن ما هو مطلوب منا الآن أن نســاعد إخوتنا العرب في بعض المناطق وخاصــة في العراق على تجاوز هذه الألغام وبأســـرع وقت". (كلمة الرئيس خلال زيارته لمحافظة دير الزور 2007/4/30).

إن الرئيس **بشـار** مع إرسـاء وتعميم مفهوم "ثقافة المقاومة كخيار فكري وأيدلوجي" وهو بـالتـالي يرفض جميع المقولات التي تـدعي وتتبنى خيـارات تعتمـد على التكتيكـات الجزئيـة والحرتقات السياسية الصغيرة لمعالجة المسائل الجذرية والقضايا المصيرية.

المقاومة خيار الشـــعوب عبر التاريخ، ففي التاريخ الحديث لا بد أن نتذكر مقاومة الشعب الأمريكي لنيل الاستقلال عن بريطانيا، والمقاومة الباسلة الفرنسية للتحرر من النازية، والمقاومة المدنية للشعب الهندي لنيل استقلاله، والمقاومة الباسلة لشعب الجزائر لنيل حريته، ومقاومة شـعب فيتنام والشـعب العربي الفلسـطيني المسـتمرة، والمقاومة اللبنانية المنتصـرة، والمقاومة العراقية الوطنية والمخلصة والتي لا تزال تقاتل الاحتلال.

خامساً: الموقف الأمريكي من الدعوة لعقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب:

لقد توقع الجميع في أعقاب أحداث 11 أيلول 2001 اســـتجابة فورية، أمريكية غربية للدعوة لعقد مؤتمر دولي. ثم أدرك العالم أن أمريكا لا تريد لمثل هذا المؤتمر أن ينعقد.

فما هي الأســـباب التي تحول دون موافقة الولايات المتحدة على عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب؟

1- إن الولايات المتحدة ترفض تحديد أو تعريف "المصـــطلح". حيث تبنت الولايات المتحدة التعريف الإسرائيلي للإرهاب. وهو تعريف تدرك الولايات المتحدة جيداً أنه لا يمكن أن تقبل به أصوات أوروبية كثيرة، مما يعني اضطرار الولايات المتحدة للوقوف شبه منفردة في مواجهة رأي عام عالمي.

2- إن الولايات المتحدة كانت قد قررت، ومنذ أحداث 11 أيلول 2001، أن تنفرد بضـــرب الإرهاب في العالم، خاصـــة إذا كان ذلك الإرهاب بتعريف إســـرائيلي – أمريكي.

3- إن عقد مثل هذا المؤتمر سـيحرم الولايات المتحدة من اسـتخدام قوتها والعودة إلى دور شرطي العالم مرة أخرى.

وعلى الرغم من أن الحرب المعلنة ضـد الإرهاب قد سـخرت لها أكثر الإمكانات المالية في التاريخ، في مرحلة وصلت نسبة الإنفاق الأمريكي على الدفاع أكثر من 40 % من نسبة الإنفـاق العـالمي الإجمـالي على التســـلح، كمـا أنهـا تحولـت إلى حجر الزاويـة في الفكر الاسـتراتيجي الأمريكي الذي لا يتردد في إطلاق تسمية "الحرب العالمية الرابعة" عليها،*إلا أن

* – حيث يعدون الحرب الباردة بمنزلة حرب عالمية ثالثة.

مفهوم الإرهاب نفسه يظل غامضاً في الخطاب السياسي الاستراتيجي الأمريكي، لا يخضع لأي تحديد إشكالي ولا نظري دقيق.[1]

إن دينامية الإرهاب إذاً لا تفسر بالعوامل الجيوسياسية التقليدية، ولا يتسنى التعامل معها بآليات الحرب المألوفة، بل لا معنى لمقولة الحرب على الإرهاب العاجزة عن تحديد الخصم المستهدف. فالولايات المتحدة وأوروبة هما أيضاً مراكز تصدير وإيواء الإرهاب ومواقع تكوين الإرهابيين، كما ظهر في أحداث 11 سبتمبر.[2]

الحرب على الإرهاب[3]

لقد أتت الهجمات الإرهابية لتنظيم القاعدة بزعامة **أسامه بن لادن** على نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001 بعصر جديد في العلاقات بين سورية وأمريكا.

لقد خلقت تلك الهجمات تغييراً حاداً في الواقع العالمي والشرق أوسطى مؤدية إلى تأسيس أجندة عالمية وإقليمية جديدة. وقد قارن البعض نتائج الهجوم على أمريكا إلى انهيار الاتحاد السوفيتي والغزو العراقي للكويت. فقد كان لهذين الحدثين، اللذين حدثا منذ عقد من الزمان، دلالات مصيرية على العالم كله وعلى الشرق الأوسط وبالأخص العراق. وبذلك، فلا عجب أن الولايات المتحدة، التي خرجت من هذه الهجمات الإرهابية أكثر تصميماً عن ذي

[1] – Iganio Ramonet : De la Guerre perpetuelle le Monde Diplomatigue , Mars 2003, p.18-19 .

[2] – Jacgues Derrida: guest ce gue le terrorism ? Monde Diplomatigue , Fev. 2004, p .16.

[3] – Eyal Zisser, Syria and the War in Iraq, Middle East Review of International Affairs, Vol. 7, No. 2 June 2003.

قبل لضرب أعدائها، كانت سريعة في أن تطلب من سورية أن تغير اتجاهاتها وأن تنضم إلى المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب.[1]

التعاون السوري في مجال مكافحة الإرهاب

وقد كان رد فعل سـورية مطابقاً لما قدمته دمشـق للرئيس **جورج بوش** الأب في بداية التسعينيات. فقد تبنت سياسة مراوغة رغبة في الفوز بكعكتها دون أن تخسر شيئاً. فمن ناحية كانت دمشق مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة في صراعها ضد تنظيم القاعدة، ومن ناحية أخرى استمرت دمشق في التمسك برؤيتها الشاملة والعديد من الأفعال التي كانت ضد واشنطن بصـورة كاملة. وقد كان لتلك الأفعال القوة لإعاقة المصـالح الإقليمية لأمريكا: دفع عملية السلام العربية– الإسرائيلية وبالتأكيد الإسرائيلية– الفلسطينية، إسقاط نظام **صدام حسين** في العراق، عزل إيران واحتمال إسقاط نظام آيات الله، والقضاء على القوة العسكرية لأنشطة حزب الله في لبنان.

لقد تعاونت المخابرات السـورية مع الولايات المتحدة في مطاردة خلايا من القاعدة. وقد كانت سورية حذرة منذ التسعينيات من عدم التورط مع الإرهاب ضد الولايات المتحدة. وقد قام الرئيس **الأسـد** بجهد خاص لضـمان عدم وجود أي شـكوك حول سـورية بخصـوص التورط بهجمات 11 أيلول، حتى أنه قدم عرضـاً لمسـاعدة الولايات المتحدة في تحقيقاتها، وبالفعل وصـل عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) إلى سـورية أوائل عام 2002 للتحقيق مع عناصـر القاعدة الموجودين في سـورية أو الذين لهم علاقات مع مواطنين سـوريين. [2] وعبر الأمريكيون عن امتنانهم لتعاون السوريين، حتى إن الرئيس **بوش** اتصل بالرئيس **بشار الأسد**

[1] – Eyal Zisser, Syria and the War in Iraq, Middle East Review of International Affairs, Vol. 7, No. 2 June 2003.

[2]. *Al–Hayat*, Nov. 25, 2001; *The Washington Post*, July 25, 2002.

ليشكره. وقال المسؤولين الأميركيين إن المعلومات التي زودتهم بها دمشق قد ساعدت في منع هجمات على أهداف أمريكية، منقذة بذلك أرواح عدد من الأمريكيين.[1]

ومع ذلك فإن المساعدة السورية أعلنت القليل وأخفت الكثير، وبينما كان يقدم السوريون تلك المساعدات كانوا يغضون البصر عن وجود نشطاء **بن لادن** في كل من سورية ولبنان، ومن المحتمل عن وجود نشطاء إسلاميين آخرين متورطين في الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، استمرت سورية في تكريس جهودها لتطوير علاقاتها مع أعضاء آخرين من دول محور الشر كما وصف **جورج بوش** كلاً من كورياً الشمالية، إيران، العراق وحزب الله. [2]

وأخيراً لابد من الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات:

1- إن ما حدث في 11 أيلول 2001 عمل إرهابي بكل المقاييس والمعايير، ولا يمكن تسويغه أو قبوله.
2- إن الشارع العربي أدان هذه الأحداث بصورة قاطعة، خاصة وأن أبناء هذه الأمة عانوا الكثير من التطرف والإرهاب.
3- إن من الخطأ أن نحكم على قومية بأكملها وهي القومية العربية، أو دين سماوي (الإسلام)، بأنه دين قتل وإرهاب وهو دين يدعو إلى التسامح والتعايش مع الآخر.

إن الولايات المتحدة شهدت في السابق أعمالاً إرهابية نفذها أناس غير مسلمين، ولا عرب.

---

[1] *The Washington Post*, July 25, 2002; *al-Watan* (Abha), Feb. 24, 2002.

[2] – Eyal Zisser, Syria and the War in Iraq, Middle East Review of International Affairs, Vol. 7, No. 2 June 2003.

دور سورية في نشر إسلام معتدل ومتسامح

في ظل تطورات الحرب العالمية على الإرهاب الذي طال الجميع في الشـــرق والغرب، وفي ظل وجود إشــكالية في أوروبا في التعامل مع الجاليات المســلمة التي تشــكل جزءاً من المجتمعات الأوروبية، والتي يوجد فيها من يتلقى خطابات الكراهية والحقد، وفي ظل حاجة أوروبا إلى خطاب معتدل متسامح وعصري، تبرز سورية الدولة التي يتعايش فيها عدد كبير من الطوائف، كدولة تمثل رمزاً للعلمانية المؤمنة والدولة المدنية، القادرة على اســـتيعاب الطوائف والحفاظ على هويتها الدينية دون التفريق بينها على أساس انتماءاتها الدينية.

ولا شك أن سورية تفخر بأنها منطقة سياحة دينية عالمية، لكثرة ما فيها من معالم دينية لجميع الأديان في العالم، فســـورية فيها أقدم الكنائس والأديرة، وهذا دليل على وجود تســـامح استثنائي في سورية بين الطوائف والأديان.

وعلى المستوى الاجتماعي هناك تعايش وثيق بين الديانات المختلفة والطوائف دون أي مستوى من التفرقة أو التمييز، ويمكن القول بأن سورية قدمت نمطاً مختلفاً للخطاب الإسلامي تميز بالاعتدال والتسـامح، في رؤية مختلفة بشـكل واضـح عن الإسـلام التقليدي الذي عرفته أوروبا، خاصـة من خلال الأسلوب السلفي الوهابي، الذي يعمل على نشر الإسلام عبر بناء المراكز الإسلامية في أوروبا، وإرسال الدعاة إليها.

يمكن لسورية أن تكون بالنسبة للعالم الغربي رائداً في الشأن الإسلامي، بهوية إسلامية معتدلة واضحة، تتناغم مع إخاء إسلامي ـ مسيحي مشترك، وأن تلعب دور إيجابي وفاعل في دمج الجاليات المسلمة بمجتمعاتها، مع احتفاظها بمعتقداتها وإرثها الإسلامي.

سورية اليوم تعيش في وسط سياسي عاصف، ورغم ذلك فقد أثبتت قدرتها على الوقوف موقفاً متوازناً ومحافظاً على وحدتها الوطنية بتعدد انتماء مركباتها الاجتماعية، وبالنظر إلى تجربتها التاريخية فقد أنتجت خطاباً إســـلامياً معتدلاً ومميزاً، اســـتطاع التعامل مع خطاب

متعصـــب ومتشـــدد، وهذا يؤهلها أكثر من غيرها لطرح ما يمكن أن ينفع الآخرين في ظروف عالمية معقدة.

الفصل العاشر: سورية والاتحاد الأوروبي

لم يسـعَ الاتحاد الأوروبي عند نشـأته لكي يصـبح قوة عالمية. ونظراً لميلاده في أعقاب الحرب العالمية الثانية فقد كان شغله الشاغل أن يجمع ويؤلف بين أمم أوروبا وشعوبها. ولكن مع اتسـاع رقعة الاتحاد وزيادة حجم المسـؤوليات التي أنيطت به، كان عليه أن يحدد علاقاته مع بقية دول العالم. وقد عمل على إزالة الحواجز التجارية كما عمل أيضـاً على تنمية الأقاليم الأكثر فقراً وتعزيز التعاون السـلمي داخل حدوده. أي أن الاتحاد يعمل مع دول أخرى ومع منظمات دولية حتى يتيح لكل جهة فرصـة الاسـتفادة من مزايا السـوق المفتوح ومزايا النمو الاقتصـادي والاسـتقرار في عالم يتنامى فيه ارتباط بعضـه ببعض، وفي الوقت ذاته يدافع الاتحاد الأوروبي عن مصالحه الاقتصادية والتجارية على الساحة الدولية.

الاتحاد الأوروبي لاعب عالمي:

يبلغ التعداد السـكاني للاتحاد الأوروبي 450 مليون نسـمة أي ما يزيد على التعداد السـكاني لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسـيا مجتمعتين. ويعد الاتحاد أكبر كتلة اقتصـادية في العالم كما يدرّ ربع ثروات العالم. ويعطي معونات للدول الفقيرة أكثر مما تعطيه أي دولة مانحة أخرى. وتأتي العملة المتداولة فيه (اليورو) في المرتبة الثانية بعد الدولار الأمريكي في الأسواق المالية الدولية.

كيف يدير الاتحاد الأوروبي علاقاته الخارجية؟

منذ نشـأته، عمل الاتحاد الأوروبي على إقامة وتطوير علاقاته مع بقية دول العالم من خلال سياسة مشتركة في التجارة والمساعدة التنموية والاتفاقات الرسمية للتجارة والتعاون مع الدول الأفراد أو المجموعات الإقليمية.

ومنذ عام 1993 عمل الاتحاد على وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة (تعرف اختصاراً باسم CSFP) بموجب اتفاقية ماستريخت تمكّنه من اتخاذ عمل مشترك إذا ما تعرضت مصالحه ككل لما يهددها. وقد أصبح الدفاع جانباً هاماً من سياسة CSFP مع سعي الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الاستقرار في العالم بأسره والحفاظ عليه. وفي إطار تصديه للإرهاب والجريمة الدولية والاتجار بالمخدرات والهجرة غير المشروعة والقضايا العالمية مثل البيئة. أصبح الاتحاد أيضاً يعمل عن كثب مع دول ومنظمات دولية أخرى.

وتعمل السياسة التجارية المشتركة للاتحاد الأوروبي على مستويين: الأول، عبر مشاركة نشطة في إعداد قواعد للنظام متعدد الأطراف للتجارة العالمية من خلال منظمة التجارة الدولية. وعلى المستوى الثاني يقوم الاتحاد بالتفاوض بشأن اتفاقياته الثنائية للتجارة مع بلدان أو مجموعات إقليمية.

بدأ الاتحاد الأوربي عام 1995مشروعاً طموحاً في برشلونة بغية تحقيق شراكة سياسية واقتصادية وثقافية حقيقية مع الدول الواقعة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

وتشكل الشراكة الأورو المتوسطية المسماة أيضاً "عملية برشلونة" والتي تأسست عام 1995 أكثر مساعي الاتحاد الأوروبي شمولية حتى الآن لإعداد مفهوم إقليمي عالمي لحوض البحر المتوسط. وقد اعتبرت هذه الشراكة مثلاً طموحاً لكيفية صياغة السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة مستقبلاً تجاه دول خارج الاتحاد (ما يدعى بدول ثالثة).

ومما دل وما زال يدل على البراعة الدبلوماسية للسياسة الأوروبية المتعددة الأطراف أن عدد المشاركين بالعملية بلغ في البداية 10 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ليصبح الآن 27 دولة ومن الدول المجاورة لحوض البحر المتوسط 12 دولة في البداية ومن بعد عشر دول توجد نزاعات بين بعض منها (المغرب، تونس، الجزائر، مصر، الأردن، سورية، لبنان، المناطق الفلسطينية، إسرائيل، قبرص، مالطة، تركيا. في مايو/ أيار انضمت

كل من مالطة وقبرص إلى الاتحاد). وقد هيمنت على المرحلة التأسيسية روح الشراكة الحقيقية. وكانت أسباب ذلك على نحو خاص تخفيف حدة التوتر القائم في الوضع السياسي فيما يتعلق بنزاع الشرق الأوسط من خلال إبرام اتفاقيات أوسلو عام 1993. أما في الأعوام اللاحقة فقد اتسم تطبيق الشراكة الأوروبية المتوسطية بطابع مخالف للآمال المعقودة عليه.[1]

معاهدة برشلونة:

وقّع الاتحاد الأوروبي معاهدة برشلونة مع دول البحر المتوسط عام 2004 بهدف خلق منطقة تنعم بالسلام والرخاء، عبر تطوير التجارة الحرة بين دول الشمال ودول الجنوب، ولكن المعاهدة اصطدمت بمشكلتين أساسيتين، أدتا إلى فشلها وهما:

- عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط.
- الهجرة غير المشروعة من الدول الفقيرة إلى دول الشمال الغنية.

ولكن الحاجة إلى تنظيم العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومحيطه استدعت ضرورة وجود معاهدة جديدة تؤسس للسياسة الأوروبية في المنطقة فظهرت إلى السطح: «معاهد سياسة الجوار الأوروبية».

«معاهدة سياسة الجوار الأوروبية»:

تشكل معاهدة الجوار أساس السياسة الأوروبية في المنطقة؛ فدول البحر المتوسط هي البعد الاستراتيجي المهم لأوروبا من أجل:

[1]- **شيفر**، إزابيل(2010)، **مشروع الشراكة الأورو متوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدماً**، على الرابط:

http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1789193,00.html

- تنظيم العلاقة بين الشمال والجنوب، خاصة بالنسبة للهجرة غير المشروعة بواسطة خلق فرص عمل في الجنوب وفتح أسواق عمل جديدة للاتحاد الأوروبي.
- الاقتراب من حل المشكلة العالقة بالنسبة للصراع العربي– الإسرائيلي.
- تعويض تركيا عن رفضها في الاتحاد الأوروبي؛ عبر إيجاد موقع جديد كلاعب أساسي.

كما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تنظيم علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في إطار حلف شمال الأطلسي حيث ينسق الطرفان عسكرياً، ولكن يبقى الموضوع الاقتصادي عالقاً بسبب تضارب المصالح فيما يخص المواد الأولية كالحديد والخشب وأيضاً أسعار الصرف، ودعم المزارعين. ويشكل موضوع الغاز والدرع الصاروخي الأمريكي واتفاقيات التسليح الأولوية في اهتمام الاتحاد الأوروبي بمنطقة شرق أوروبا وروسيا والصين.

شراكات عديدة

قامت الصيغة المبتكرة للشراكة في الأصل على قاعدة التوزيع إلى سلال ثلاث مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً؛ وهي الشراكة السياسية والأمنية الهادفة إلى خلق منطقة للسلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط والشراكة الاقتصادية والمالية الهادفة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة حتى عام 2010 والشراكة في المجالات الثقافية والاجتماعية والبشرية بهدف تحقيق تقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط.

ولكي يكلل تطبيق هذه الفكرة بالنجاح فإن الأمر يتطلب وجود تلاحم بين هذه السلال الثلاث. فقد اقتضت الحاجة الإسراع في تصحيح الفرضية القائلة إن الانفتاح الاقتصادي يفرز تلقائياً انفتاحاً سياسياً في دول الشراكة المتوسطية العربية.

كذلك تم اتخاذ محاولة جديدة لتكثيف التعاون إقليمياً وثنائياً في آن واحد، علماً بأن المستوى الإقليمي شكّل 10 بالمائة فقط من الشراكة الأوروبية المتوسطية. هناك محاولة جديدة أخرى هي العمل على دعم عمليات الإصلاح «من الداخل» أي من خلال مساهمة منظمات المجتمع المدني تخطياً لأشكال التعاون الثنائي البحت بين الدول فحسب. مع أن صيغة الشراكة الأوروبية المتوسطية ما زالت تشكل إطاراً مناسباً للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط الجنوبية والشرقية، إلا أن الرصيد العملي للتطبيق مختلط الجوانب.

عواقب إخفاق عملية السلام

تضمّن أحد المشاريع المركزية للشراكة السياسية والأمنية ميثاق السلام والاستقرار الذي طرح كقاعدة سلوكية تهدف إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية وتضمن بقاء الحوار السياسي على نحو استمراري أثناء اندلاع نزاع ما. لكنه لم يتم التوقيع على الميثاق حتى هذا اليوم نظراً لأن الحوار السياسي قد وصل – خاصة بسبب إخفاق عملية السلام في الشرق الأوسط بعد 1996– إلى طريق مسدود.

لنفس هذا السبب اقتضى الأمر حتى الآن عقد كافة المؤتمرات الرسمية لوزراء الخارجية في أوروبا؛ حيث قاطعت سورية ولبنان تلك المؤتمرات مراراً احتجاجا على السياسة الإسرائيلية في المناطق المحتلة.

مع ذلك فقد حققت السلة الأولى ولو مجرد نجاح جزئي حيث جرت محادثات غير رسمية بين أطراف نزاع الشرق الأوسط هذا حتى ولو أن المحادثات الرسمية التي جرت في

إطار عملية السلام الخاصة بالشرق الأوسط قد انقطعت. كما أنه تم اتخاذ إجراءات متعلقة بخلق الثقة. مثل: اللقاءات الدورية بين كبار المسؤولين وشبكة الأبحاث يورو- ميس- كو أو تبادل المعلومات حول المناورات العسكرية.

غياب الضغط السياسي

الاتحاد الأوروبي لا يلجأ لاستخدام البنود الخاصة بالشروط الموضوعة في اتفاقيات الشراكة ولا يمارس ضغطاً سياسياً يذكر على أنظمة "دول الشراكة" إزاء مسائل حقوق الإنسان كما أنه يهمل مطلبه الخاص بتكريس الديمقراطية في تلك الدول لصالح التعاون الاقتصادي و«الاستقرار» السياسي.

الشراكة الاقتصادية والمالية تشكل صلب العملية وأكثر جوانبها تقدماً. وقد أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقيات شراكة ثنائية مع كل دول حوض المتوسط المشاركة ما عدا سورية. وبذلك تكون المرحلة الأولى المعنية بإنشاء المنطقة التجارية الحرة المنشودة قد دخلت حيز التنفيذ.

ومن المقرر في مرحلة ثانية دفع عجلة الاندماج الإقليمي قدماً وذلك من خلال توقيع دول حوض المتوسط اتفاقيات فيما بينها أيضاً على نمط اتفاقية أغادير المبرمة عام 2004 حول التجارة الحرة.

ومازال صلب المشاكل المركزية يكمن في تخلف القطاع الخاص وفي انعدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستمرار وجود الحواجز التجارية وانخفاض معدلات التحديث والتنويع في القطاع الإنتاجي.

التعاون الثقافي[1]

[1] – **شيفر**، إزابيل(2010)، **مشروع الشراكة الأورو متوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدماً**، على الرابط: http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1789193,00.html

يراعي الاتحاد الأوروبي عبر الشـــراكة الثقافية والاجتماعية الأبعاد الثقافية لعلاقاته الخارجية مع دول حوض المتوسـط الثالثة. وعلى الرغم من ضـآلة رصـيد المجالات الشـائكة للتعاون كمكافحة الإرهاب أو احترام حقوق الإنســـان فقد أمكن تحقيق بعض أوجه النجاح في مجال التعاون الثقافي.

فقد عقد عدد كبير من المؤتمرات كما جرت العديد من النشـــاطات الثقافية وتم دعم والإعلان عن البرنامجين الإقليميين «التراث الأوروبي–المتوســطي» و«مشــروع أوديوفيزيول الأوروبي– المتوسـطي». كما أن هناك لقاءات تجري دوريا بين ممثلي المجتمعات المدنية في إطار المنبر الأوروبي– المتوسطي المدني.

وقد بدأت مؤسسة أنا ليند للحوار الثقافي الأوروبي– المتوسطي أعمالها في الإسكندرية في ربيع عام 2005، وهذه هي المؤسـســة الأولى لعملية برشـلونة فوق "الأرض العربية" مما يكسبها بالتالي قوة رمزية كبيرة.

من خلال هذه البرامج الثقافيـة يمكن للعـاملين في القطـاع الثقافي في جـانبي البحر المتوســط تنفيذ مشــاريع مشــتركة تســاهم أيضــاً وبصــورة فعالة في تطوير ونقل المعرفة التكنولوجية.

أما في مجال الهجرة فلم يتحقق حتى الآن إلا القليل، كما أنه لم يتم إعداد مقترحات بناءة بسبب وضع اللاجئين على حدود المغرب وأسبانيا وإيطاليا. ومازال المرء بعيداً تماماً عن تحقيق الهدف الأصـلي المتعلق بتحسـين المعطيات المعيشـية لمجتمعات شـمال أفريقيا على نحو يؤدي مجدداً إلى خفض عدد المهاجرين من هناك إلى أوروبا. وهنا تتضح معالم التناقض الداخلي لعملية برشلونة. إذ يتم من جهة إعادة "اكتشاف" حوض البحر المتوسط من الناحيتين السـياسـية والثقافية؛ حيث المسـاعي جارية لخلق منطقة يسـودها التفاهم والسـلام والاسـتقرار.

ومن جهة أخرى يمارس الاتحاد الأوروبي سياسة مبنية على التباعد حيث أنه يحكم إغلاق حدوده بصورة متزايدة.

تأسيس شبكات اتصال

ما زالت نسبة مشاركة دول المتوسط الجنوبية والشرقية في "ملكية" الشراكة الأوروبية المتوسطية محدودة، وفيما نشطت كثيراً بعض دول الاتحاد كحال فرنسا وإيطاليا وأسبانيا، فإن الدول الأخرى أقل التزاماً.

وهناك في هذا الصدد أوضاع تنافسية لها مردود سلبي، الأمر الذي يسري على الناشطين في المنظمات غير الحكومية أيضاً. وطالما ارتفعت أصوات تشكو من ضآلة حجم الشراكة الأوروبية المتوسطية بكاملها والإجراءات المتخذة منها.

صحيح أن "السياسة الأوروبية للجوار" منوطة بتكملة الدور الذي تلعبه الشراكة نفسها وليس على الإطلاق الحل محلها، إلا أن هذه السياسة تعني على المدى المتوسط العودة إلى المظلة الثنائية للعلاقات بين الدول؛ وبالتالي إهمال التعاون الإقليمي القائم في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

ومع أن رصيد التطبيق الذي تحقق حتى الآن من الشراكة الأوروبية المتوسطية إذن مدعاة للخيبة ولو جزئياً، إلا أن المدخل الذي قدمته السياسة الخارجية الأوروبية عبر هذه الشراكة محط اهتمام ملحوظ على المستوى الدولي، الأمر الذي أظهره الجدل حول الإصلاحات في العالم العربي.

هذه الشراكة هي جوهر ظاهرة جديدة تسمى "الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط". وحتى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بدأت فجأة تبدي اهتماماً بهذه الشراكة التي ساهمت لدى الأطراف المعنية في شحذ الإحساس

بحتمية تكريس مسؤولية مشتركة تجاه منطقة المتوسط. وبالتالي أمكن احتواء الأحكام المسبقة القائمة لدى الطرفين وبدأت شـبكات اتصـال متخطية للإطار القومي تظهر في تلك المنطقة وتتسم في هذه الأثناء بديناميكية خلاقة.

إن التقارب بين مجتمعات أوروبا والمنطقتين الواقعتين جنوب وشـرق المتوسـط عملية طويلة شـاقة وبعيدة الأجل. لهذا تطلب الأمر إعادة النظر في الآمال المتسـمة بالمغالاة والمفتقدة إلى الواقعية المعقودة في عملية برشلونة. ولا شك أن مفهوم هذه الشراكة يبقى سليماً وصـحيحاً رغم أن مصـطلح روح الشـراكة نفسـه بات اليوم بمثابة حبر على ورق. إذ بالإمكان تحسين آليات هذه الشراكة وطرق تطبيقها.

العلاقات السورية– الأوروبية

لم تخرج سورية من دائرة الاهتمام الأوروبي قبل الاتحاد الأوروبي وبعده، وشكلت على مدار التاريخ جسراً يسمح للتبادل الثقافي والحضاري وحتى الاقتصادي، وبالتالي السياسي بين أوروبة والمنطقة العربية ولا سيما المشرق منها. [1]

تقوم العلاقات بين أي طرفين على خيار التعاون، أو خيار الصـــراع، وبتوقيع اتفاق الشراكة السورية– الأوروبية، يكون الطرفان قد اختارا المضي قدماً في خيار التعاون على مبدأ توازن المصالح.

ويتحقق توازن المصـــالح الســـورية– الأوروبية على أســـاس اعتبارات تفاعل عنصـــرين أساسيين، هما:

1– **توزيع المقدرات:** ســـورية قادرة على اســـتخدام وتوظيف مواردها بما يلبي متطلبات الشراكة مع أوروبا.

2– **تحقيق الترابط:** برغم أن البحر الأبيض المتوسـط يفصـل بين سـورية وأوروبا، فإن البحر الأبيض المتوسط نفسه هو الذي يربط سورية بأوروبا..

تفاعل عنصر توزيع المقدرات، وعنصر تحقيق الترابط في الشراكة السورية– الأوروبية، هو تفاعل ممكن، ولا يمكن القول بأن التوقيع على اتفاقية الشـراكة سـوف يشـكل نقطة بداية، وذلك لأن التفاعل الســـوري– الأوروبي تمتد جذوره إلى آلاف الســـنوات، وهي الحقيقة التي يعرفها كل الأوروبيين.. ولكن بسبب تأثير العامل الإسرائيلي، وتأثير علاقات عبر الأطلنطي، وتأثير تحيز النخب الســـياســـية الأوروبية، فقد واجه التفاعل الســـوري– الأوروبي العديد من

[11] – **هونكه**، زيغريد(1982)، **شـمس العرب تسـطع على الغرب**، ترجمة: فاروق بيضـون وكمال دسـوقي، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط7، ص45–47.

العراقيل والمعضـــلات، وقد ســـعت هذه العوامل غير المواتية إلى إعادة تأطير العلاقات السورية– الأوروبية، خلال السنوات الماضية عن طريق الأساليب النوعية الآتية:

1– تقييم المفاهيم الأساسية الخاصة بمفردات معادلة العلاقات السورية– الأوروبية.

2– استخدام وتوظيف بنود العلاقات السورية– الأوروبية كمحفزات لجهة إدارة الصراع العربي– الإسرائيلي بمكوناته كافة.

3– استخدام مشاكل المنطقة كسيناريوهات يلعب فيها الطرف الأوروبي دور "الطرف الثالث" الذي يسعى لتصعيد الخلافات مع دمشق، وتمثل الأزمة اللبنانية أحد أبرز هذه السيناريوهات.

4– إدماج السياسات الأوروبية ضمن السياسات الأمريكية، المندمجة بالأساس ضمن السياسات الإسرائيلية، الأمر الذي أدى بالأطراف الأوروبية إلى السير في ركب التوجهات المجحفة في حق دمشق.

وحتى لا نســتبق الحوادث، فإن التوقيع على اتفاق الشــراكة الأوروبية، وإن كان هاماً، فإن ما هو أكثر أهمية يتمثل في:

– مصداقية التوجهات الأوروبية إزاء سورية.

– مصداقية الأهداف الأوروبية إزاء التعامل مع سورية.

– مدى مصداقية الأدوار الأوروبية إزاء سورية.

– مصداقية الاستراتيجيات الأوروبية إزاء سورية.

وعلى خلفية هذه المصداقيات الأربعة، يجب أن تأتي:

– قرارات السياسة الخارجية الأوروبية إزاء سورية والمنطقة.

– سلوكيات السياسة الخارجية الأوروبية إزاء سورية والمنطقة.

على مدى سنوات القطيعة والفتور في العلاقات الأوروبية- السورية، ظل الكثير من خصوم سورية، يحثون الأوروبيين على أن أوروبا هي الهامة بالنسبة لسورية، وأن سورية ليست هامة لأوروبا، ولكن، تحديداً في اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين، جاءت العبارة واضحة على لسان مسؤولة العلاقات الخارجية الأوروبية **بينيتا فيريرو- فالدنر**، عندما قالت بالحرف الواحد: "**إن التعامل مع سورية هو في مصلحتنا تماماً**".[1]

اتفاق الشراكة السورية- الأوروبية والعامل الإسرائيلي[2]

من المعروف، أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الدول الأخرى، على أساس اعتبارات السياسات الآتية:

- سياسة الجوار الأوروبي.
- سياسة الأمن والخارجية المشتركة.
- سياسة الأمن والدفاع الأوروبي.

وتأكيداً على ذلك، فإن تصريح مسؤولة الاتحاد الأوروبي، ما كان ليصدر، لو لم تدرك بأن العلاقات السورية- الأوروبية، لا تتعارض لا من بعيد ولا من قريب مع مضمون ومحتوى السياسات الأوروبية الثلاثة، والتي- كما يصفها الخبراء- تشكل أعمدة السياسة الخارجية الأوروبية، سواء على المستوى الكلي الأوروبي بواسطة الاتحاد الأوروبي، أو على المستوى الجزئي الأوروبي بواسطة الدول الأوروبية.

[1] - **اتفاق الشراكة السورية- الأوروبية والعامل الإسرائيلي**، بتاريخ 16/9/2009، موقع الجمل الالكتروني.

[2] - المرجع السابق.

وأضـافت **بينيتا فيريرو– فالدنر** في تصـريحاتها قائلة، بأنه برغم التحفظات، فإنها واثقة بأن الاتفاق– أي اتفاق الشـراكة السـورية– الأوروبية، سـوف يتم توقيعه في المسـتقبل القريب، وأن على الاتحاد الأوروبي أن يسـعى لجعل الاتفاق لا يتضـمن مبادئ التعاون بين الطرفين، وإنما أيضاً الالتزامات التي تتيح التأثير بشكل ايجابي على منطقة الشرق الأوسط.

سورية والشراكة

اتسـمت العلاقات السـورية– الأوروبية بدرجة كثيفة من التفاعل والاهتمام من الطرفين لاعتبارات كثيرة ومتشـعبة يتعلق بعضـها ببعض. وقد أدرك السـوريون عبر مسـيرة الحوار العربي– الأوروبي أن أوروبة تدفع بمصـالحها الاقتصـادية، وأن سورية كانت دائماً تدفع بالبعد السـياسـي للحوار. وعلى الرغم من أن الحوار موضـوع إلا أنه حقق بعض النجاحات، بحيث جعل أوروبة تأخذ بعض المواقف الايجابية من القضـايا العربية، ولا سـيما قضـية الجولان السوري المحتل، والضغط على إسرائيل للالتزام بالشرعية الدولية.[1]

انطلقت الشـراكة الأوروبية المتوسـطية من مبدأ اقامة تعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وأن تحل هذه الشراكة محل الاتفاقيات الثنائية. وتم التجسيد العملي لها في مؤتمر برشلونة في إسبانيا عام 1995 وتحديداً في المؤتمر (الأوروبي المتوسطي) معلنة ضـرورة الاندماج بين دول ضـفتي المتوسـط وإقامة منطقة تجارة حرة علما أنه سـبق مؤتمر برشـلونة مؤتمران لنفس الغاية: الأول في اليونان في حزيران 1994 والثاني في مدينة (كان) الفرنسـية في شـهر كانون الأول من نفس العام. وإن أكثر الدول العربية وقعت على هذه الشـراكة وأصـبحت أعضـاء فيها (تونس والمغرب عام 1995– فلسـطين 1996 – مصـر والأردن1997 – الجزائر 2001– لبنان 2002).

[1] – **الراشـد**، صـالح(2005)، **سـورية والاتحاد الأوروبي؛ المتوسـطية ومشـقة الجوار**، دمشـق: دار الصـديق للطباعة والنشـر، ص106–112.

وها هي سورية توقع بالأحرف الأولى عليها في 14/12/2008 علما أن التوقيع الأول كان في 19 تشرين الثاني عام 2004 بعد مباحثات كثيرة تضمنت المباحثات الاستكشافية التي امتدت من عام 1996 وحتى عام 1998 ومباحثات رسمية بدأت في بروكسل وبلغت /12/ جولة وانتهت في دمشق في 9 كانون الأول عام2003 وتضمنت الاتفاقية ثلاثة جوانب أساسية هي (الشراكة السياسية والأمنية– الشراكة الاقتصادية والمالية– الشراكة الاجتماعية والثقافية). وتضمنت أيضاً الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على السلع بعد أن تم تقسيمها إلى عدة مجموعات كل مجموعة أعطيت فترة زمنية لإلغاء كل الرسوم مع التركيز في المادة رقم /10/ من الاتفاقية على منع إحداث أي رسوم أو تعرفه جديدة من تاريخ التوقيع عليها وقد عرفت الاتفاقية الرسم الجمركي وحسب المادة رقم /8/ بأنه (أي رسم أو مفروض من أي نوع كان له علاقة باستيراد أو تصدير السلعة لكن لا يتضمن الضرائب الداخلية ورسوم مكافحة الإغراق والأجور والرسوم المتناسبة مع اتفاقيات منظمة التجارة العالميةWTO .

بدأت سورية بالتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاجتماعي بعد أن أقر المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث هذا التحول في عام 2005, وجاءت الخطة الخمسية العاشرة لتجسد هذا التحول.

وفي 14 كانون الأول 2008 وقعت سورية مع الاتحاد الأوروبي بالأحرف الأولى على نص معدل من اتفاقية الشراكة بينهما بعد أربع سنوات من تجميد هذا الملف. ولعلها المرة الأولى في تاريخ الاتفاقيات الدولية أن تُوقع (الاتفاقية) بالأحرف الأولى مرتين كما حدث لاتفاقية الشراكة بين سورية والمفوضية الأوروبية، إذ وقعت هذه الاتفاقية بالأحرف الأولى عام (2004) في بروكسل ثم تكرر التوقيع ذاته بالأحرف الأولى أيضاً في دمشق في العام (2008) (بعد إجراء تعديلات ضرورية واستجابة للتطورات التي حصلت خلال السنوات الأربع الماضية). واعتبر ذلك بشكل أو بآخر نجاحاً معقولا للدبلوماسية السورية التي

استطاعت أن تتوصل إلى اتفاق مع أكبر مجموعة اقتصادية في العالم في خضم العاصفة السياسية الهوجاء التي تثيرها الولايات المتحدة ضد سورية.[1]

تأتي هذه الاتفاقية ثمرة طبيعية للعلاقات الجيدة التي تربط سورية بأوروبة، والتي تميزت أكثر ما تميزت بسلسلة الزيارات التي قام بها الرئيس السوري إلى معظم العواصم الأوروبية الكبرى، ومع ذلك لا يمكننا القول أن العلاقات مع الدول المنفردة دولة دولة تتمتع كلها بالمستوى نفسه من الدفء، فالعلاقات استثنائية بامتياز مع إسبانيا واليونان، وهي جيدة مع إيطاليا وألمانيا، بل وحتى مع بريطانيا رغم تناقض موقفي البلدين من حرب العراق، ولكنها في مرحلة من التردي مع فرنسا لم تشهد علاقات البلدين مثيلاً لها منذ زمن طويل، والسبب طبعاً هو موقف فرنسا من القرار 1559.[2]

ومن الجدير بالذكر أن سورية هي البلد العربي الوحيد الذي لم توقع معه المفوضية الأوروبية اتفاقية الشراكة، مع أن المحادثات بين الطرفين بشأن توقيعها بدأت عام (1995) وها هي بعد أكثر من ثلاثة عشر عاماً مازالت بين أخذ ورد ولم توقع مبدئياً إلا قبل أشهر على أن توقع بشكل نهائي في النصف الأول من العام الجاري بعد أن تصادق عليه برلمانات 27 دولة عضو في الاتحاد الأوربي.

أولاً: أسباب التأخير والمماطلة وهل خضعت سورية للضغوط الأوروبية وعدلت سياساتها الإقليمية ثمناً لتوقيع هذه الاتفاقية؟

[1] – **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، شؤون عالمية، كانون الثاني.

[2] – **مصطفى**، عماد(2005)، **استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين**، شؤون عالمية، كانون الثاني.

حاول الطرفان تجاهل الأسباب الحقيقية للتأخير وأسباب المماطلة الأوروبية والضغوطات السياسية والاقتصادية التي مورست على الجانب السوري لتعديل سياساته الإقليمية طوال عدة سنوات، دون التعرض لمدى استجابته لهذه الضغوط وامتثاله للمطالب الأوروبية أو رفضه لها جزئياً أو كلياً.

وكانت قد تنامت الضغوط الأوروبية على سورية منذ التوقيع المبدئي الأول للاتفاقية عام 2004، ووضع الأوروبيون قائمة شروط طويلة مسبقة لقبولهم التوقيع النهائي وتصديق الاتفاقية، ومن هذه الشروط:

1- تعديل السياسة السورية تجاه لبنان والعراق وفلسطين والصراع العربي الإسرائيلي.

2- تغيير موقفها من المنظمات الفلسطينية المتواجدة في دمشق.

3- احترام حقوق الإنسان وإصدار تشريعات جديدة لإلغاء أو تعديل قوانين الطوارئ والأحكام العرفية المعمول بها.

4- إطلاق الحريات الصحفية والسياسية وممارسة التعددية السياسية والسماح بتأسيس أحزاب وغيرها من المطالب التي تتعلق بسياسة سورية الداخلية.

ولما لم تمتثل الحكومة السورية لهذه المطالب جمّدت البلدان الأوروبية علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية في مختلف الجوانب مع سورية أو على الأقل أبقتها بحدودها الدنيا، وأيدت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الإدارة الأمريكية على سورية، وأجلت التوقيع النهائي على الاتفاقية إلى أجل غير مسمى.

عدلت سورية سياستها واستجابت لمعظم مطالب الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي**، فقبلت تسوية الحلول الوسط في لبنان وشجعت حماس على التهدئة وانفتحت على الحكومة العراقية واستقبلت كبار مسؤوليها وتبادلت السفراء معها وشددت على عدم دخول المسلحين

للعراق، وبدأت مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل برعاية تركية، مما بدا معه أن سورية عدلت سياستها الإقليمية لتنسجم مع المطالب الأوروبية، ولعل هذا ما شجع الأوروبيين على القبول المبدئي باستئناف المحادثات، وبذلت فرنسا جهوداً خاصة في ذلك.

وفي الوقت نفسه تجاهلت المفوضية الأوروبية المطالب الأخرى المتعلقة بالداخل السوري كالحريات السياسية وحقوق الإنسان وغيرها من المطالب وكأنها لم تطلبها يوماً ولم تقف لحظة عندها. وعلى أية حال اعتبرت المفوضية الأوروبية أن الظروف أصبحت مكتملة وناضجة ومواتية للتوقيع مجدداً بالأحرف الأولى على الاتفاقية وتحديد موعد أقصاه منتصف العام 2009 للتوقيع النهائي، ليبدأ تنفيذ الاتفاقية بعد مرور عدة أشهر على التوقيع.

خطوات الإصلاح التي تمت في سورية خلال العامين الماضيين:

تم تحقيق العديد من الإصلاحات والتي شملت النواحي التالية:

1- على الصعيد الاقتصادي:

البدء بتنفيذ الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) كإطار عام لإصلاحات اقتصادية واجتماعية شاملة تهدف إلى إقامة اقتصاد السوق الاجتماعي. وعلى ضوء ذلك تم **تخفيض الضرائب على أرباح الشركات** بحيث أصبحت تتراوح بين 14 و 28 بالمئة حسب الشريحة الضريبية. كما أعطي **البنك المركزي السوري الاستقلالية** المطلوبة في مجال السياسة النقدية وتم ترشيد الإنفاق الحكومي، إضافة إلى **توحيد سعر صرف الليرة وتحرير التجارة الخارجية** وتقليل الارتباط بالدولار الأمريكي من خلال إعادة هيكلة الاحتياطات النقدية بالعملات الصعبة. وقد بدأت ثمار ذلك بالظهور؛ إذ تراجع عجز الميزانية العامة إلى 5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. كما نمت الصادرات وازدادت الاستثمارات في عدة قطاعات بشكل ملموس.

2- في مجال تشجيع الاستثمار في سورية:

أبرز الميزات التي تقدمها سورية للمستثمر تتمثل في أنه يحق له الآن **امتلاك** شركته في سورية بأصولها ومبانيها مثله مثل المواطن السوري. كما يحق له **تحويل** جميع أرباحه بالقطع الأجنبي إلى الخارج. أما مدخلات الإنتاج المستوردة لمشروعه فقد تم **إعفائها** من جميع الرسوم الجمركية. هذه الشروط إضافة إلى **الاستقرار السياسي** ودعم الكثير من المستثمرين العرب للسياسة السورية ساعدت على تضاعف الاستثمارات إذ وصلت قيمتها إلى أكثر من 8.5 مليارات دولار في عام 2006 مقابل 1.5 مليار دولار فقط في عام 2003.

3- في مجال القضاء:

بدأ العمل من أجل أن يصبح النظام القضائي السوري في وضع يسمح له بحل النزاعات بين الجهات السورية والأجنبية بشكل مرضي.

سورية عضو في العديد من الهيئات الإقليمية والدولية التي تحمي الاستثمارات الأجنبية مثل اتفاقية واشنطن لتسوية المنازعات الاستثمارية والهيئتين العربية والإسلامية لضمان الاستثمار.

أما فيما يتعلق بنظامنا القضائي فهو نظام عادل بلا شك، غير أن المشكلة كانت في بطء أدائه لأسباب عديدة منها حجمه الذي لا يتناسب وطبيعة المهام الملقاة على عاتقه. وهناك مشاكل والدولة بصدد إيجاد الحلول لها من خلال برامج يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدة جهات أخرى بينها الحكومتين السويسرية والهولندية.

ومن الخطورة بمكان اعتبار اتفاقية الشراكة بديلاً عن البرنامج الوطني للاصلاح، إذ أن منطلقات الاصلاح وأدواته وآلياته وفق منظور اتفاقية الشراكة قد لا يتوافق مع الواقع السوري، وقد لا يتطابق مع الأهداف والنهج المطلوب للاصلاح في سورية.[1]

المكاسب السورية المتوخاة من التوقيع على هذه الاتفاقية:

قد لا تستفيد سورية استفادة اقتصادية أو تجارية أو استثمارية كبيرة من هذه الاتفاقية، فهي وإن كانت في جوهرها تسهل حرية انسياب البضائع من سورية وإليها وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الزراعية السورية، لكنها تقضي في الوقت نفسه بتحرير التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية على البضائع الأوروبية وإقامة منطقة حرة أوروبية في سورية في غضون 12 عاما مقبلة، الأمر الذي سيشكل منافسة قوية للمنتجات المحلية، تبدأ عند التوقيع النهائي على الاتفاقية، وهذا سيوقع الضرر بالتأكيد على الصناعات السورية الصغيرة والناشئة لأنها لا تستطيع مع هذه التسهيلات أن تنافس مثيلاتها الأوروبية) الأجود والأرخص.

وقد أصدرت سورية بالفعل بعيد التوقيع المبدئي الأول قوانين وقرارات حررت بموجبها التجارة وخفضت الرسوم الجمركية وباشرت تطبيق السياسات التي تنص عليها هذه الاتفاقية بانتظار توقيعها وتصديقها. ولكن الفائدة السورية تأتي من جوانب أخرى، فسوف يصبح صعباً على الدول الأوروبية بعد التوقيع النهائي فرض عقوبات على سورية أو حصارها أو مقاطعتها أو عزلها أو تجاهل دعم المفاوضات غير المباشرة السورية– الإسرائيلية والضغط لإنجاحها وتحويلها إلى مفاوضات مباشرة وفعالة وإقناع الولايات المتحدة المساهمة بدورها في إنجاحها.

ولن يعد سهلاً بعد الشراكة اتهام سورية بالشذوذ عن متطلبات الشروط الجديدة للسياسة الدولية سواء في المنطقة أم في غيرها، والأهم من ذلك أن سورية لن تواجه ـــ على الأرجح .

[1] – **خشيم**، مصطفى عبدالله(2002)، **الشراكة الأوروبية المتوسطية؛ النتائج وردود الأفعال**، بيروت: معهد الإنماء العربي، ص302.

ضغوطاً بعد التوقيع النهائي لا من أوروبة ولا من غيرها تطالبها بالاعتراف بالحريات السياسية أو التعددية أو حقوق الإنسان أو ما في حكمها من الشؤون السورية الداخلية، (مما يوضح أن الأوروبيين كانوا يستخدمون هذه الشعارات والمطالب مبررات لأهداف أخرى تتعلق بمصالحهم أو سياساتهم ولا يأخذونها على أنها مطالب أساسية أخلاقية أو قانونية قائمة بذاتها وخارجة عن إطار المصالح والمساومات والابتزاز)، ويبدو أن الأوروبيين لم يكونوا يتبنون هذه الأمور بجدية مثلهم مثل الأمريكيين الذين طرحوها أولوية لمشروع الشرق الأوسط الجديد ثم تجاهلوها كلياً.

ولتحقيق أعلى منفعة ممكنة من الاتفاقية للاقتصاد السوري أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء **محمد ناجي عطري** قراراً بتشكيل مجلس أعلى للشراكة السورية الأوروبية برئاسته وعضوية نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية نائباً للرئيس وعضوية تسعة وزراء.

ويضم المجلس وزراء المالية والزراعة والاقتصاد والتجارة والشؤون الاجتماعية والعمل والتعليم العالي والخارجية والنقل والصناعة والاتصالات, إضافة إلى رئيس هيئة تخطيط الدولة وحاكم مصرف سورية المركزي ورئيس اتحاد غرف التجارة السورية ورئيس اتحاد غرف الصناعة.

وتتجلى آثار هذه الاتفاقية على الاقتصاد السوري بجوانب ايجابية وسلبية ونحاول بشكل مختصر أن نذكر بعضاً منها مع قناعتنا بأنها تشكل (تحدياً للاقتصاد السوري) بكل أبعاده ولكن يجب ومن الضرورة التأقلم مع ذلك بشكل ايجابي وخاصة في ظل انتشار التحالفات والتكتلات الدولية وانضمام أغلب الدول العربية إليها ونحن جزء من تكتل عربي ولا سيما بعد (تطبيق السوق العربية الكبرى المشتركة) في 1/1/2005.

ويمكن تلخيص الآثار الايجابية للشراكة الأوروبية على اقتصادنا بما يلي:[1]

1- أنها تضمن انسياب سلعنا الصناعية والزراعية إلى سوق تزيد عن 600 مليون مستهلك وإذا ما كانت هذه السلع مناسبة فإننا نستطيع التخلص من كثير من المخازين ومن ثم تشغيل طاقاتنا الإنتاجية بشكل كامل، مما ينعكس إيجاباً على اقتصادنا الوطني.

2- إن اعتماد التنافسية بين سلعنا والسلع الأجنبية يدفعنا للتعرف على نقاط الضعف فنعالجها مما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية مع الإشارة الى ان التنافسية هي خالقة الابداع الحقيقي.

3- إن التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي يساهم في تطوير البنية الاقتصادية السورية وخاصة أن المادة /90/ من الاتفاقية ركزت على ضرورة دعم سورية لبناء وإقامة التنمية الشاملة، ويمكن الاستفادة من الخبرة والمعرفة الأوروبية في هذا المجال.

4- باعتبار أن أغلب صناعتنا هي من النوع التجميعي فإن تطبيق بنود الاتفاقية يساعد في تقليل أسعار المدخلات الإنتاجية، وبالتالي تخفيض التكلفة وبالتالي الوصول الى السلعة الأفضل بالتكلفة الأقل؛ لأنه كلما انخفضت التكلفة كلما زادت القدرة التسويقية.

5- أما في المجال الزراعي فإن اقتصادنا قادر على تقديم سلعة زراعية بأسعار أقل ونوعية أفضل ويمكننا أن نصدر كميات أكبر ولا سيما بعد أن حققنا الاكتفاء الزراعي والغذائي ولدينا زيادة في الإنتاج من الزيت والخضار والفواكه.. إلخ وبدأنا نتفاءل خيراً بالاتفاق على زيادة كمية زيت الزيتون المصدرة من دون رسوم من /10/ آلاف طن إلى /12/ ألف طن وزيادة البطاطا..إلخ.

6- يمكن أن تساهم الاتفاقية في تطوير قطاع الخدمات السوري وفي كل مفاصله الأساسية.

---

[1] – حيان أحمد سلمان، **آفاق الشراكة السورية الأوروبية**، جريدة الثورة، الثلاثاء 23-12-2008

7- إقامة شراكات مع شركات أوروبية متطورة مما ينعكس ايجابياً على اقتصادنا الوطني.

أما الجوانب السلبية فتتجلى فيما يلي:

1- ستتعرض منتجاتنا لمنافسة كبيرة في بداية الأمر من قبل البضائع والسلع الأوروبية.[1]وهذا ما يجب أن يدفعنا لتطوير قدراتنا الذاتية لمواجهة ذلك، سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية وهذا يتوقف بشكل أساسي على استعدادنا الذاتي لذلك.
2- قد يترافق مع زيادة عجز الميزان التجاري. وبرأينا يجب السعي (سواء مع الشراكة أم من دونها) إلى تحقيق التوازن حاليا ثم الانتقال إلى مرحلة الفائض بعد ذلك.
3- ستنخفض الحصيلة الجمركية لكن نحن بدأنا بتخفيض الرسوم قبل تطبيق الشراكة ولبعض السلع بمعدلات أعلى وأسرع مما تتطلبه الشراكة.
4- ستنعكس سلباً على قطاع الخدمات لكن إصرار المفاوض السوري حول التحرير التدريجي لبعض الخدمات قد يعطينا فترة زمنية لتطويرها وتصبح عندئذ تنافسية.

تأجيل اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية

أرسل وزير الخارجية السوري **وليد المعلم** رسالة إلى الحكومة السويدية التي تتولي الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي يطلب فيها تأجيل مراسم التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروبية التي كانت مقررة في 26 من شهر تشرين أول 2009. ونقلت وكالة فرنس بريس عن مصدر دبلوماسي قريب من الرئاسة المذكورة أنه «تم إرجاء التوقيع على اتفاقية الشراكة نزولاً عند طلب سورية إلى أجل غير محدد". وأفاد المصدر نفسه أن "دمشق لم تطرح في

[1] - هنا نشير إلى أنه صدر مؤخراً مرسوم لحماية الصناعات الناشئة السورية.

رسالتها أي سبب لطلب التأجيل وأنها بررت طلبها "بالحاجة إلى فترة لدراسة الاتفاقية مجددا». [1]

ولم يكن قرار سـورية بتأجيل التوقيع على اتفاقية الشـراكة مع الاتحاد الأوروبي بالأمر المفاجئ، فقد كان وزير الخارجية السـوري **وليد المعلم** قد ألمح في 14 تشـرين الأول 2009، في دمشـق إلى تشـكيكه في إمكانية توقيع الاتفاق في 26 تشـرين 2009 في لوكسـمبورغ كما كان يأمل الأوروبيون، بحسـب ما أوردت تقارير إعلامية. وكان الاتحاد الأوروبي الذي وضـع مشـروع الاتفاقية مع سـورية في عام 2004 قد جمّد عملية التوقيع لسـنوات طويلة، مبرّراً ذلك "بوضع حقوق الإنسان في سورية". في الوقت الذي وصفت فيه دمشق الأسباب «بالسياسية».

ويعود قرار سـورية إرجاء التوقيع على الاتفاقية إلى تحفظها على بعض النقاط التي تعتبرها دمشق تدخلاً في شؤونها السياسية. مثل بعض الشروط السياسية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، كموضوع الإصلاحات السياسية وحقوق الإنسان، حيث تعد دمشق ذلك من صميم شؤونها الداخلية التي ترفض أي تدخل أجنبي فيها.

يذكر في هذا السياق أن اتفاقيات الشراكة، التي يبرمها الاتحاد الأوروبي مع دول البحر المتوسط العربية تربط منح المساعدات المالية بشرط التزام البلدان الموقّعة الاستمرار في بعض الإصلاحات واحترام حقوق الإنسان.

وهناك أيضـاً تحفظات على الصـعيد الاقتصـادي داخل سـورية، فهناك جهات سـورية عديدة ترى أن توقيت اتفاقية الشـراكة مع الاتحاد الأوروبي "قد لا يخدم مصـلحة اقتصـاد

---

[1]- شمس العياري، تأجيل اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية- تكتيك سياسي أم حماية للمصالح اقتصادية؟ المشرق العربي بتاريخ 2009/10/21، على الرابط:

البلاد"، وأنه لا يزال "غير مستعد بعد للتعامل مع متطلبات هذه الشراكة"، فالسلع الأوروبية بإمكانها الدخول إلى السوق السورية ومنافسة السلع المحلية".

وعلى الرغم من أن اتفاقية الشراكة قد وفرت بضع سنوات للاقتصاد السوري لتكييف أوضاعه مع متطلبات الشراكة، فإن قصر الفترة الزمنية الممنوحة بموجب الاتفاقية وضخامة المهام المطلوب التصدي لها، وتردي أداء الأجهزة التنفيذية، وضعف إمكانات القطاع الخاص، يجعل من المتعذر إنجاز عملية التكييف خلال بضع سنوات.[1]

وكانت دمشق أعلنت أنّها بحاجة إلى دراسة بعض النقاط "كي ترى ما إذا كانت ما تزال تناسب مصلحتها السياسية والاقتصادية".

إن قرار التأجيل في الواقع إنّما هو «رسالة تريد دمشق إيصالها إلى بروكسل، مفادها أنها لن تسمح بالتدخل في شؤون تعتقد أنها في صلب سيادتها". فيما يرى أن الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال هذه الشراكة إلى كسب سوق جديدة، وصفها «بالواعدة» بقدر ما يسعى إلى "التأثير على سياسة سورية الداخلية وعلاقاتها الإقليمية».

وأعرب الخبير الألماني في شؤون الشرق الأوسط **ميشائيل لودرز** أن قرار سورية تأجيل التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوجه رسالة واضحة مفادها "أن السوريين مستعدّون للتعاون مع الاتحاد الأوروبي، لكنهم لن يقبلوا بكل الشروط التي يفرضها الأوروبيون". ويلفت **لودرز** أن دمشق تسعى من خلال هذا التأجيل إلى كسب الوقت وإلى التلويح بأنها في موضع يسمح لها بالتفاوض بهدف التوصل أيضاً إلى "حل لمسألة هضبة الجولان"، التي تحتلها إسرائيل. وبالتالي يتوقع **لودرز** أن تستخدم دمشق التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كورقة سياسية "لدفع الإتحاد الأوروبي إلى ممارسة ضغوط على

[1] – **خشيم**، مصطفى عبدالله(2002)، **الشراكة الأوروبية المتوسطية؛ النتائج وردود الأفعال**، مرجع سابق، ص177–180.

إسـرائيل بشـأن الانسـحاب من الهضـبة". بيد أنّه اسـتبعد في الوقت نفسـه احتمال "اسـتجابة الأوروبيين لغاية السوريين"، لافتا إلى أن "الاتحاد الأوروبي يسعى إلى كسب سورية ضد ما «يمثله البرنامج النووي الإيراني من مخاطر». [1]

ولفت **لودرز** إلى أن الاتحاد الأوروبي يســـعى إلى «قطع العلاقات القوية التي تربط سورية بإيران»، لافتا إلى التخوف الأوروبي «من أن تنضم سورية إلى نادي الدول في منطقة الشرق الأوسط»، التي تسعى لتطوير برنامج نووي على غرار الجارة إيران، مشدّدا بالقول «إن أوروبا لا تريد هذا التعاون الودي بين البلدين».

المواضيع الرئيسة في اتفاق الشراكة السورية الأوروبية [2]

إن اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية هي اتفاقية مبرمة بين الجمهورية العربية الســورية المشـار إليها بـ (سورية) من جهة، والدول الأطراف المتعاقدة في المعاهدة المؤسسة للمجموعة الأوروبية والمسماة" بالدول الأعضاء" من جهة أخرى، قد تم التوقيع بالأحرف الأولى على هذه الاتفاقية (باللغة الإنكليزية) في بروكســـل بتاريخ 19/10/2004 من قبل رئيس هيئة تخطيط الدولة من الجانب السـوري السـيد **عبد الله الدردري**، والسـيد **رونالد جوهانسـون** رئيس مكتب سورية في المفوضـية الأوروبية من الجانب الأوروبي بحضـور السيد وزير الخارجية الأسـتاذ **فاروق الشـرع** والسـيدين **كريس باتن** المفوض الأوروبي والسـيد **كرسـيتيان ليفلير** رئيس الوفد الأوروبي المفاوض (مدير مديرية الشرق الأوسط وجنوب المتوسط في المفوضية الأوروبية).

[1] – **العياري**، شمس(2009)، **تأجيل اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية– تكتيك سياسي أم حماية للمصالح اقتصادية؟** المشرق العربي بتاريخ 2009/10/21.

[2] – **نظرة عامة عن اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية**، الموقع الرسمي لهيئة تخطيط الدولة.

ونص الاتفاقية الأساسي مؤلف من 64 صفحة مؤلف من شقين الأول سياسي (ويتضمن المقدمة والمواد من 1 إلى 5)، والثاني اقتصادي (ويبدأ بالمادة رقم 6 وحتى المادة 143).

ويتألف النص الأساسي من عدة أبواب معنونة على الشكل التالي:

- المقدمة
- الباب الأول بعنوان "الحوار السياسي والتعاون"
- الباب الثاني بعنوان "حرية انتقال السلع" ويتضمن مايلي:
  - الفصل الأول بعنوان "إلغاء الرسوم الجمركية" ويتضمن قسمين، القسم الأول بعنوان "المنتجات الصناعية"، والقسم الثاني بعنوان "المنتجات الزراعية والأسماك والمنتجات الزراعية المصنعة"
  - الفصل الثاني بعنوان "أحكام عامة"
  - الفصل الثالث بعنوان «الجمارك والمسائل ذات الصلة».
- الباب الثالث بعنوان «حق إنشاء الأعمال وتقديم الخدمات». ويتضمن:
  - الفصل الأول «حق إنشاء الأعمال»
  - الفصل الثاني بعنوان «تقديم الخدمات عبر الحدود»
  - الفصل الثالث بعنوان "أحكام عامة"
- الباب الرابع بعنوان «المدفوعات، حركة رأس المال، وقضايا اقتصادية أخرى» ويتضمن:
  - الفصل الأول "المدفوعات، حركة رأس المال"
  - الفصل الثاني "المنافسة"
  - الفصل الثالث "المشتريات الحكومية"

- الفصل الرابع "قضايا اقتصادية أخرى"

- الباب الخامس "تسوية النزاعات" ويتضمن:
  - الفصل الأول "الغاية والنطاق"
  - الفصل الثاني «تجنب النزاعات المشاورات والوساطة»
  - الفصل الثالث "إجراءات حل النزاعات"
  - الفصل الرابع "أحكام عامة"
- الباب السادس بعنوان "التعاون الاقتصادي"
- الباب السابع بعنوان "التعاون في المسائل الاجتماعية والثقافية" ويتضمن:
  - الفصل الأول "الحوار الاجتماعي"
  - الفصل الثاني "إجراءات التعاون الاجتماعي"
  - الفصل الثالث "التعاون الثقافي"
- الباب الثامن "التعاون في مجال العدالة والهجرة ومكافحة الجريمة المنظمة"
- الباب التاسع "التعاون في مكافحة الإرهاب"
- الباب العاشر "التعاون المالي"
- الباب الحادي عشر "الأحكام المؤسساتية والعامة والنهائية"

ويتضمن الاتفاق مجموعة من البروتوكولات والملاحق والتصريحات المشتركة بين الجانبين السوري و الأوروبي معنونة على الشكل التالي :

- **أولاً- البروتوكولات:**
  - البروتوكول 1: الترتيبات المطبقة على مستوردات المجموعة من المنتجات الزراعية ذات المنشأ السوري.

- البروتوكول 2: الترتيبات المطبقة على مستوردات سورية من المنتجات الزراعية ذات المنشأ في المجموعة.
- البروتوكول 3: الترتيبات المطبقة على مستوردات المجموعة من منتجات الأسماك ذات المنشأ السوري.
- البروتوكول 4: الترتيبات المطبقة على مستوردات سورية من منتجات الأسماك ذات المنشأ في المجموعة.
- البروتوكول 5: بروتوكول المنتجات الزراعية المصنعة.
- البروتوكول 6: تعريف المنتجات "ذات المنشـــأ" وطرق التعاون الإداري.
- البروتوكول 7: المساعدة المتبادلة بين الهيئات الإدارية حول المسائل الجمركية.
- البروتوكول 8: قائمة المنتجات المشـــمولة في المادة 13 – 7.

○ **ثانياً– الملاحق:**

- الملحق الأول: جدول التعرفة السورية المشار إليه في المادة 9– 3
- الملحق الثاني: قائمة المنتجات المشـــار إليها في المادتين 11 و 16
- الملحق الثالث: قائمة تحفظات المجموعة المشـــار إليها في المادة 43– 1– ب) حق التأسيس)
- الملحق الرابع: قائمة تحفظات سورية المشار إليها في المادة 43 – 2 – أ) حق التأسيس)

- الملحق الخامس: أنماط التعاون المشـار إليها في المادة 64 – 2 (المنافسة)
- الملحق السادس: حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية
- الملحق السـابع: المشـتريات الحكومية: قواعد الإجراءات، قائمة بالهيئات ووثائق أخرى
- الملحق الثامن: حل النزاعات : قواعد الإجراءات والسلوك

ثالثاً: سورية ونظرية البحار الأربعة

مع أواخر نيسـان 2009 كان الرئيس **الأسـد** يفتح أبواب العمق الأوروبي من خلال زيارته إلى النمسا ومن ثم إلى سلوفاكيا، في زيارة حضرت بقوتها الاقتصادية حيث شهدت الزيارة افتتاح الملتقى الاقتصادي السوري النمساوي والملتقى الاقتصادي السوري السلوفاكي، أما الجوانب السياسية فيمكن إيجازها بما طالب به الرئيس النمساوي **هانز فيشر** من خلال حوار أجرته معه صحيفة الوطن السورية «تطبيق القرار 242 والانسحاب الكامل من الجولان، داعياً أوروبا لأن يكون لها دور في عملية السلام «مؤكداً في الوقت نفسه أهمية دور سورية: «أنا أعترف وأعي جيداً أن سـورية لاعب مهم في هذه المنطقة من العالم، هذا واقع لا نتردد في إعلانه وقبوله.. ونأمل أن تكون مواقفنا متفقة، وفي حال لم نتفق على كل المواضيع، فهذا لا يعني ألا يكون لدينا علاقات جيدة ومميزة».[1]

وبقدوم صـيف عام 2009 كان الرئيس **الأسـد** يطرح من القوقاز وتحديداً من أرمينيا نظرية اقتصادية سياسية جديدة سبق أن تطرق إليها في النمسا؛ وهي نظرية ربط مناطق البحار الأربعة كمنظومة اقتصادية متحدة ومتكاملة، ليكمل الطرح خلال زيارته إلى أذربيجان

[1] – صـحيفة الاقتصادية، العدد 424،على الرابط: http://www.iqtissadiya.com/archives_detail.asp?issue=424&id=5817&category=local.

حيث أشار **الأسد** إلى ضرورة الربط الفيزيائي بين البنية التحتية لدول المنطقة بما يشكل شبكة متكاملة من أنابيب الغاز والسكك الحديدية والطرق والمرافئ التي تربط بين البحار المتوسط والأسود وقزوين والخليج وحتى البحر الأحمر.[1]

لقد أدرك **الأسد** أهمية استثمار التاريخ والجغرافيا في العالم اللاقطبي وطرح مشاريع طموحة تعود بالنفع على شعوب المنطقة وتصونها من التهديدات وغطرسة القوى الخارجية وهو ما اعتمدته سورية بصياغة نظرية البحار الأربعة.

إن هذه النظرية تعتمد على إنشاء كتلة إقليمية تصون ثروات المنطقة ومصالحها وتتقاطع مع مصالح الآخرين بقدر ما تفيد المصالح الوطنية لكل دولة عبر تشكيل فضاء استراتيجي لمرور النفط والمياه والغاز والتجارة.

في مقابلة مع صحيفة لاريبوبليكا الإيطالية نشرتها الصحافة العربية أواخر أيار، قال الرئيس **بشار الأسد** «إنّ منطقتنا تشهد ولادة تحالف تفرضه المصالح المشتركة وتتوافق ضمنه السياسات والمبادئ»، لافتاً إلى «أنّ فضاءً وحيداً بدأ يتبلور يجمع بين خمسة بحار، هي: البحر المتوسط وبحر قزوين والبحر الأسود والخليج العربي والبحر الأحمر، أي مركز العالم.[2]

لم يكن هذا هو تصريح الرئيس **الأسد** الوحيد بشأن الموضوع نفسه، حيث كان قد أشار لأول مرة للإقليم الجديد (البحار الأربعة) أثناء زيارة له العام الماضي إلى تركيا، حيث أكد أمام ملتقى رجال الأعمال «أننا عندما نربط هذه البحار الأربعة نصبح العقدة الإجبارية لكل

---

[1] – **الزعبي**، حسين(**2009**)، **عام نجاح السياسة الخارجية السورية**، صحيفة الوطن، 31/12/2009، على الرابط: http://all4syria.info/content/view/19252/81

[2] – **القوتلي**، بشار(2010)، **الغزاة الشرقيين ونظرية البحار الأربعة**، جريدة الأخبار 23 حزيران 2010. على الرابط: http://forum.rtarabic.com/showthread.php?t=58475&page=1

هذا العالم في الاســـتثمار وفي النقل وفي غيره». كما عاد لتناول الموضـــوع خلال زيارته أرمينيا، زيارة قيل عن مساهمة سورية حقيقية خلالها في الانفراج التركي – الأرمني الأخير.

وبالفعل، تزامن تراجع هيبة وهيمنة القطب الأحادي الأميركي على هذا الجزء من العالم مع بروز قوى إقليمية صـاعدة، وبالتحديد قوة ناشـئة لإقليم جديد يبدو في طور التشـكل اليوم كرؤية تقوم على قاعدة 4 في 4، حيث تربط أربعة بلدان متجاورة، أربعة بحار تحوي مخزوناً اسـتثنائياً من الطاقة والتبادل التجاري وفرص النمو. ومع أنها لم ترتق حتى الآن إلى مسـتوى المشروع الملموس (تحدث الرئيس **الأسد** حتى الآن عن تحالف)، لا يسع المراقب سوى متابعة إرهاصـات نسـج علاقات خاصـة تجمع كلاً من أنقرة، دمشـق، بغداد، وطهران عبر خطوات تعاون بين دول تمثّل ساحة التلاقي بين الطموحات السياسة والاقتصادية، والمتكئة على رصيد كبير في التراث الإنساني والبيئة الحضارية المدمجة.

الميزات العامة للإقليم

يقع محور هذا الإقليم على الخط الواصـل بين مضـيقين حيويين وفضـائه (وربما أمكننا أن نطلق عليه تسـمية «بلاد ما بين المضـيقين»). ففي بوابته الجنوبية الشـرقية يقع مضـيق هرمز أكثر المضـائق أهمية استراتيجية على الإطلاق، حيث يمثّل الوصـلة الحيوية لآبار نفط الخليج وبحر عمان مع المحيط الهندي، وتمر عبره يومياً حوالي خمس وسـبعين سـفينة شـحن وستة عشر مليون برميل نفط. أما عند البوابة الشمالية الغربية، فيمثّل مضيق الدردنيل الصلة بين المتوسـط والبحر الأسـود، حيث تعبره مئة وخمسـون سـفينة يومياً تنقل في ما تنقل ثلاثة ملايين برميل نفط.

يضـم الإقليم مجموعة سكانية يناهز عددها المئتي مليون نسمة ذات سمات فتية، على بقعة جغرافية تناهز مساحتها ثلاثة ملايين كيلومتر مربع، غنية بالموارد الطبيعية. وعلى خلفية متوســط النمو الســكاني الذي يبلغ 5،1 %ســنوياً (مقارنة مع 0،4% لأوروبا)، يبلغ الناتج

المحلي الإجمالي 1160 مليار دولار مع متوسط نمو يقارب 6،5% سنوياً، يتأهل الإقليم لمعدلات عالية من النمو، ستتسارع حتماً عند إنجاز الربط والتكامل الإقليميين[1].

هذا ويتميز الإقليم بكونه فسيفساء اثنو – لغوية، تضم العائلة العربية إلى العائلة الفارسية والعائلة التركية، مع كل التنويعات الثقافية والمذهبية المرتبطة بها.

وزن الجغرافيا السياسية

يمثّل هذا المربع المكوّن من دول تجمع إلى تأكيد هويتها السياسية والقومية، دينامية ملحوظة، مفتاح أوراسيا. أوراسيا منشأ الطامحين إلى مصاف القوة العظمى على مر التاريخ، التي يقول عنها **بريجنسكي** إن من يسيطر عليها لا يؤثر فقط على اثنتين من أكثر القارات إنتاجية من الناحية الاقتصادية، بل يؤثر تأثيراً حاسماً على الهيمنة الأميركية والمشروعية التاريخية المنبثقة عنها. من هنا صيغ **(مبدأ كارتر)** الذي ما زال قيد الاستخدام بعد ثلاثين عاماً على وضعه، حيث تعد الولايات المتحدة أي محاولة للتحكم بالخليج العربي هجوماً مباشراً على المصالح الأميركية تقتضي مواجهته بكل الوسائل. تحت هذا المبدأ تندرج حربا أميركا في الخليج، وتحت المبدأ نفسه تدرس خيارات حربها الثالثة هناك.

إن محور «قوس الأزمات» **(المصطلح الغالي على قلب بريجنسكي)** اليوم وأكثر عناصره خطورة، ليس سوى المنطقة الجغرافية التي تضم هذه الدول الأربع، أي تركيا، سورية، العراق، وإيران، والتي تنشط على إيقاعات تفاعل العوامل الاقتصادية – الاجتماعية الخاصة بها، بالعوامل القومية – السياسية.

[1] – **القوتلي**، بشار(2010)، **الغزاة الشرقيين ونظرية البحار الأربعة**، جريدة الأخبار 23 حزيران 2010. على الرابط:

http://forum.rtarabic.com/showthread.php?t=58475&page=1

لقد أصـــبحت هذه المنطقة من العالم في قلب ذاك المحور من خلال عمل الولايات المتحدة ذاتها على نقل مركز الثقل الاســـتراتيجي تدريجياً بعد نهاية الحرب الباردة من أوروبا إلى آســـيا، وهي كانت قد تحررت من عبء الردع، وتبنت عقيدة هجومية مباشـــرة بدأتها في حرب الخليج الأولى عام 1991، من أجل احتواء تمدد محتمل للصـــين، مواجهة إيران، استثمار أسواق الهند الصاعدة، وفي الوقت عينه إحكام السيطرة على خطوط نقل الطاقة.

إنه مركّب من الاعتبارات العســكرية والاقتصـــادية الاســـتراتيجية، وفي مقدمة كل ذلك مدخل الولايات المتحدة إلى أوراســـيا عبر خاصـــرتها الرخوة في الجنوب، التي وضـــعت دول الإقليم في وضعية دفاعية منذ أكثر من ثلاثة عقود.

إن التوتر الاستراتيجي على هذا الفالق الجيوسياسي الذي سبّبته إسرائيل منذ منتصف القرن الماضـــي بداية، ثم الولايات المتحدة لاحقاً، مثّل مبرراً كافياً لهذه الأخيرة (كما لحلف الناتو) للتموضع والانتشار العسكري عليه.

ليس صـدفة إذاً أن تتلازم «منطقة المسـؤولية» المركزية تبعاً لخريطة القيادة الوسـطى الأميركية اليوم، مع نطاق حلف بغداد نفســه، أو حلف السـنتو (المركزي) اللذين مضـيا. هذا يسـمى ثوابت في منطوق الجغرافيا السـياسـية. ثوابت كمثل مواجهة الاندفاع الروسـي التقليدي المتجه نزولاً من الشمال نحو الجنوب عبر القوقاز، لكنه، وهنا الجديد، يتزامن مع حراك إيراني (جنوب- شمال وشرق- غرب) وآخر تركي (جنوب- غرب وشمال- شرق).

يقتضي هنا ملاحظة ثلاثة عوامل متفاعلة:

أولاً، لقد أدى الغزو والوجود الأميركي إلى نشوء تحالفات جديدة في ما بين دول الإقليم، تحالفات الضرورة، تحالفات المصلحة، وتحالفات الخيار.

ثانياً، ساهم الغزو في صعود التعبيرات القومية مجدداً، وهو ما نراه في إيران، سورية، وتركيا.

ثالثاً، بلور هذا الغزو لدى اللاعبين الإقليميين الوعي لفكرة وجودهم على الفالق الجيوسياسي، ما حفز التفاعل مع ديناميات القوى المختلفة واندفاعاتها المتعارضة.

باختصار، لقد ساهمت هذه الأسباب مجتمعة في تأسيس دينامية جديدة عنوانها المقاومة واستثمار مفاعيلها باتجاه الانتقال من وضع الدفاع السلبي إلى وضع المبادرة. إنه تطور في الاتجاه الصحيح لمن يملك الرؤية والإرادة، من هنا تأتي تصريحات زعماء الإقليم في الفترة الأخيرة لتؤكد هذا المنحى.

واليوم، وقبيل مباشرة استراتيجية الخروج الأميركي من «المستنقع»، لم تعد بيئة الإقليم مستقرة أبداً للأمريكان، وهي لم تكن مستقرة أساساً خلال عملية الغزو المباشر عينها قبل عقود من الزمن. وفي محيط غير مستقر يفترض الوضع الجيوستراتيجي للمنطقة مقاربة جديدة للنظام الإقليمي كما لتعبيرات القوة والمجال اللذين يعودان له، وهذا ما يحصل.

صعود الجيوستراتيجيا

تتميز المقاربة الجيوستراتيجية عن الجيوسياسية بأن الأولى تأخذ بعين الاعتبار العوامل القومية الطاغية من نوع أهمية الموارد الدولتية المتاحة، طموحات الدول المعنية وأهدافها، استثمار الجغرافيا السياسية في اللحظة التاريخية، كما لتأثير امتلاك التكنولوجيا على المجالات الاقتصادية والعسكرية، ثم تعيد الاستراتيجية الكلية تشكيل فضاءات التبادل وتنظم علاقات القوة في الإقليم، حيث تتركز ديناميات الحركة والنفوذ حول قطاع ما (الطاقة مثالاً)، لتخلق منها تعبيرات القوة العابرة للحدود الوطنية.

لذلك ما زال كثير من المحللين ينظر إلى الحراك حول الإقليم الجديد من زاوية تمحوره حول السياسات النفطية الإقليمية، حيث يتنافس اللاعبون ليس للسيطرة على مناطق جغرافية بعينها بل على خطوط الأنابيب وممرات الناقلات والعقود النفطية، كجوائز لهذه اللعبة الكبرى.

وتبرز بالفعل أهمية الإقليم «كجسر للطاقة «يربط موارد الخليج مع آسيا الوسطى مع قزوين، إضافة إلى أن افتتاح خطوط نقل النفط والغاز يجعل من هذه البلاد من دون شك مهمة للطاقة العابرة، ما يعزز موقعها على الرقعة الدولية.

لكن «سياسات الطاقة» لا تكفي وحدها لفهم الديناميات الإقليمية التقليدية منها والمستجدة، لأنه في أساس هذا الحراك، تملك هذه الدول (إن استثنينا العراق اليوم) نفوذاً ومصالح قومية في محيطها المباشر: إيران في آسيا الوسطى، سورية في بلاد الشام، وتركيا في البلقان وقزوين، تعمل على تأكيده وتعزيزه حضوراً فاعلاً وسياسات. إن عملية «الإشعاع» هذه خارج الحدود الدولتية لمكونات الإقليم ستمنحه دينامية وعمقاً كانا لفترة قريبة حكراً على الدول الكبرى.

في جميع الأحوال، من المفيد هنا رصد مسار الاندماج الإقليمي من أجل التحقق من امتلاك هذا الإقليم خصائص المجموعة المندمجة في الزمن الراهن، وذلك من خلال زوايا أربع:

أولاً، التعاون العام الثنائي والرباعي، وقد بدأنا نشاهد تطبيقاته من خلال معاهدات استراتيجية، بروتوكولات تعاون وتيسير، إضافة للمباشرة بمشاريع تختص بالربط وبالبنية التحتية الإقليمية تميزت سورية بالريادة فيها حتى الآن، حيث بدأ تطوير الربط الحديدي مع تركيا عبر ثلاثة خطوط شمالية، ووضعت الدراسات لخط طرطوس – إيران مروراً بالعراق، دون إغفال أنه بدأ استدراج العروض من أجل المباشرة بالطريقين السريعين اللذين يصلان حدود الأردن بحدود تركيا من جهة، والثاني الذي يصل حدود العراق بطرطوس.

ثانياً، التعاون العسكري، وقد بدأ بالاتفاقيات العسكرية بين سورية وإيران، وبين سورية وتركيا وعلى صعيد المناورات المشتركة.

ثالثاً، التعاون الاقتصادي مثل التخفيف من الحواجز والرسوم الجمركية المباشرة.

وأخيراً، التنسيق على صعيد السياسات الخارجية، ويبرز هنا التفاهم التركي الإيراني في الملف النووي مثالاً، عدا مواقف منسقة في نشاط منظمة المؤتمر الإسلامي، لكن في صميم ذلك الدفاع الحاد عن فلسطين كلها بأهلها وأقصاها في جميع المناسبات.

التحديات التي تواجه المشروع المقترح

صحيح أن عوامل الجغرافيا والديموغرافيا والاقتصاد، تبدو في مصلحة تشكل الإقليم، ولكنه قد يفقد ميزاته سريعاً إن لم ينكب بداية على مواجهة مجموعة من التحديات القاسية، وفي أساسها حسم معركة العراق لمصلحة الإقليم. ثانياً، التفاهم ما بين جميع مكونات الإقليم على مصالح موحدة بالنظر لتوترات العلاقات البينية الناتجة من تعارض حالي للمصالح (إيران/العراق أو إيران تركيا حول العراق نموذجاً). ثالثاً، من المفيد للإقليم الجديد أن يتمكن من تعريف طبيعة اندماجه (تموضعه) في النظام العالمي، أي الوظيفة التي سيتبناها بهدف واحد أمام المجتمع الدولي. رابعاً، إن للنهضة هنا طبيعة مفاهيمية خاصة، وبمعنى أدق هي مركب من العوامل الذاتية التاريخية – الاجتماعية والموضوعية التنموية. المطلوب إذاً التدقيق بمسار التطور الداخلي عينه ووضعه في الإطار الإقليمي الأوسع. خامساً، إيجاد آليات تنسيق برامج الاندماج الإقليمي من بنى تحتية وتعاون اقتصادي فاعل في وقت قصير. سادساً، التقدم على هذا الطريق بالتوازي مع تطوير بيئة مكوّناته المعرفية والتكنولوجية على المدى القصير والمتوسط.

خلاصة

إذا كان غزو العراق قد مثّل خاتمة العولمة كما عرفها العالم منذ تســـعينيات القرن الماضـــي، فقد مثّلت المقاومة لهذا الغزو فاتحة تاريخ جديد للمنطقة. إن تشـــكل إقليم جديد وصــعوده بعد تطورات حقيقية تشــهدها المنطقة ســوف يرســي نمطاً مختلفاً في التعامل معها ضمن تصور جديد زماناً ومكاناً، خارج المقاييس الدولية في التعامل معها حتى الآن.

وهنا نؤكد أن مشروع البحار الأربعة مشروع طموح وناجح بكل المقاييس حيث يعمل على تأسيس تاريخ جديد في المنطقة يصون السلام ويدعم أسس العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية لبلدان وشعوب المنطقة.

المراجع

أولاً: الكتب:

1- أشتي، شوكت(2004)، الأحزاب اللبنانية قراءة في التجزئة، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط1.

2- الرمضاني، مازن إسماعيل(1991)، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، بغداد: مطبعة دار الحكمة.

3- الشامي، صلاح الدين علي(1995)، دراسات في الجغرافية السياسية، ط2، الإسكندرية: منشأة المعارف.

4- توفلر، ألفين(1979)، صدمة المستقبل، ترجمة: عبد اللطيف الخياط، بغداد: مطبعة جميل.

5- جعفر، قاسم محمد(1987)، سورية والاتحاد السوفييتي، لندن: رياض الرئيس للكتب والنشر.

6- نعمة، كاظم هاشم(1988)، الوجيز في الاستراتيجية، بغداد: شركة إياد للطباعة الفنية.

7- أبو الخير، مصطفى(2006)، الانسحاب السوري من لبنان والقانون الدولي، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

8- أبو حمود، حسن (1998)، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة دمشق، ط2.

9- أبو غالون، محمد توفيق(1998)، العلاقات السورية الأمريكية منذ عام 1948، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب.

10- أحمد، رفعت سيد(2002)، قرآن وسيف.. من الأفغاني إلى بن لادن، القاهرة: مكتبة مدبولي.

11- أحمد، يوسف أحمد و نافعة، حسن(2006)، وآخرون، الحرب الإسرائيلية على لبنان التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، تشرين الثاني.

12- إدريس، محمد السعيد(1998)، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية.

13- إدريس، محمد السعيد(2000)، النظام الإقليمي للخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1.

14- أسعيد، شاكر(2002)، البرلمان السوري في تطوره التاريخي 1919-2001، دمشق.

15- الأحمر، محمد أكرم(2009)، الجغرافية السياسية، جامعة دمشق.

16- الأرمنازي، نجيب(1973)، سورية من الاحتلال حتى الجلاء، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط2.

17- الأسود، صادق(1973)، علم الاجتماع السياسي، بغداد: مطبعة الإرشاد.

18- الأسود، صادق(1986)، علم الاجتماع السياسي " أسسه وأبعاده"، بغداد: مطبعة دار الحكمة.

19- الأشعل، عبد الله(2006)، المؤامرة القانونية على سورية، القاهرة، ط1.

20- الأشعل، عبدالله(2007)، "السياسة الخارجية السورية في ضوء المتغيرات الدولية" سورية 2007-2000 سنوات التحدي والبناء، مجموعة مؤلفين، دمشق: دار المركز الثقافي.

21- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، الاسكوا، مجموعة الإحصاءات لعام 2007.

22- البيطار، عبد الرحمن(1996)، الوحدة السورية اللبنانية تحت الاحتلال الفرنسي 1939-1918، حمص: مطبعة اليمامة.

23. التقرير الاستراتيجي العربي 1993، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1994.

24. التقرير الاستراتيجي العربي 1998، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

25- التقرير الاقتصادي الموحد لعامي 2001 – 2008.

26- التقي سمير، اللاذقاني سامر، الكيال ماريا، دراسة لورشة عمل مشتركة لمشروع الرئيس الفرنسي ساركوزي حول الاتحاد المتوسطي، دمشق: مركز الشرق للدراسات الدولية.

27- التميمي، عبد المالك خلف(1999)، المياه العربية التحدي والاستجابة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

28- الجولان؛ سجل أحداث، (1982)، دمشق: قسم الدراسات في الوكالة العربية السورية للأنباء سانا.

29- الحديثي، هاني الياس(1998)، سياسة باكستان الإقليمية(1994-1971)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

30- الحديثي، هاني الياس(2000)، دراسات إقليمية في شؤون آسيا، بغداد: مركز الدراسات الدولية.

31- الحركة التصحيحية من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر القومي الثالث عشر -1970 1980، (دمشق: القيادة القومية، 1983).

32- الحص، سليم(2006)، سلاح الموقف، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط1.

33- الحمش، منير (محرر)، أعمال الحلقة النقاشية حول قرار مجلس الأمن 1559الصادر في 2/9/2004، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، سلسلة قضايا راهنة، العدد18، كانون أول/ ديسمبر 2004.

34- الخازن، جهاد(2005)، المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون، بيروت: دار الساقي، ط1.

35- الخلايلة، أحمد عبد الرحيم(2000)، الغرب والتأثير في النظام العالمي، المؤتمر السنوي الخامس، العرب والقرن القادم، تشرين الثاني.

36- الخولي، أسامة أمين(1998)، العرب والعولمة، بيروت.

37- الدبّاغ، مصطفى(2004)، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، عمان: دار الفارس.

38- الدليمي، أحمد فاضل(2004)، العلاقات الإيرانية- السورية 2003-1990: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير (بغداد: مقدمة إلى الجامعة المستنصرية المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية.

39- الراشد، صالح(2005)، سورية والاتحاد الأوروبي؛ المتوسطية ومشقة الجوار، دمشق: دار الصديق للطباعة والنشر.

40- الرمضاني، مازن إسماعيل(1987)، السياسة الخارجية " دراسة نظرية"، بغداد: مطبعة شفيق.

41- الرمضاني، مازن(1991)، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، مطبعة جامعة بغداد.

42- السامرائي، شفيق عبد الرزاق(1987)، الحرب العراقية- الإيرانية، بغداد: الجمعية العراقية للعلوم السياسية، مطبعة سعيد.

43- السعدون، حميد حمد(2002)، الطوق: خطر التحالف التركي- الإسرائيلي وأبعاده، عمان: دار وائل للطباعة وللنشر.

44- السماك، محمد أزهر سعيد(1993)، الجغرافية السياسية الحديثة، الموصل: دار الكتاب للطباعة والنشر.

45- السياسة الدفاعية السورية، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003. 2004.

46- السيد أحمد، جمال(2008)، تحليل السياسة الخارجية السورية 2000-1970، رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.

47- السيد سليم، محمد(2001)، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجيل، ط2.

48- الشاهر، شاهر(2009)، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

49- الشعيبي، عماد فوزي، التبدل الاستراتيجي الفرنسي ومخاطره على سورية ولبنان: يالطا جديدة!؟ دمشق: مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية.

50- الشوربجي، منار (2002)، الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر ،ورقة قدمت إلى ندوة أحداث 11 سبتمبر وتأثيرها على المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية.

51- الصراع العربي- الإسرائيلي؛ جدل الانتفاضة ونذر الحرب، التقرير الاستراتيجي العربي 2001- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، أيار 2002.

52- العجلاني، محمد(2004)، السياسة الخارجية السورية بين الأسدين، صحيفة القدس العربي، لندن.

53- الغالي، كمال(1996)، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، دمشق: جامعة دمشق، ط8.

54- الكتاب الاستراتيجي السنوي(2000)، دمشق: مركز المعلومات القومي.

55- الكيلاني، هيثم، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، ع6.

56- اللاوندي، سعيد(2003)، أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

57- المادة 12 من المرسوم التشريعي رقم 50 تاريخ 25/8/1964 المتضمن ملاك وزارة الخارجية وتعديلاته، دمشق: إدارة الشؤون الإدارية في وزارة الخارجية.

58- المجالس التشريعية في الجمهورية العربية السورية من عام 2000-1919، إصدار: مجلس الشعب.

59- المجذوب، محمد(2003)، المتغيرات السياسية الدولية والنظام الدولي الجديد، ورقة مقدمة إلى ندوة النظام الإقليمي العربي وسط المتغيرات الدولية، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، 5-4 مايو.

60- المدني، سليمان(1998)، تركيا اليهودية، دمشق: دار الأنوار.

61- المصري، عربي(2007)، "مستويات الدعم الجماهيري للقرارات الرئاسية (المفصلية . المؤثرة) في حياة الشعب السوري 2007-2000"، في كتاب: سورية 2007-2000 سنوات التحدي والبناء، مجموعة مؤلفين، دمشق: دار المركز الثقافي.

62- المعلم، وليد(1985)، سورية 1958-1918، التحدي والمواجهة، نيقوسيا: شركة بابل للنشر.

63- المعلم، وليد(2007)، "نظرة في أولويات السياسة الخارجية السورية في ظل قيادة الرئيس بشار الأسد"، في كتاب: سورية 2007-2000 سنوات التحدي والبناء، مجموعة مؤلفين، دمشق: دار المركز الثقافي.

64- المنصور، عبد العزيز شحاذة(2000)، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

65- الموسوي، محيي الدين(2007)، الجيل الثالث (نهج المقاومة)، بيروت: هيئة دعم المقاومة الإسلامية، ط1.

66- الموصلي، منذر(1991)، عرب وأكراد رؤية عربية للقضية الكردية، دمشق: دار العلم، ط2.

67- انتفاضة الاستقلال ، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، بيروت: الدار الوطنية الجديدة، ط1، 2002م.

68- ايروين الصغير، والاس(1983)، أضواء على السياسة الخارجية الأمريكية في العالم، ترجمة: نور الدين الرازي، القاهرة: مؤسسة العرب.

69- بدوان، علي(2002)، الآفاق المستقبلية للصراع العربي الصهيوني، بغداد: جامعة بغداد.

70- بركنس، دكستر(1992)، فلسفة السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة وتحليل، تعريب: حسن عمر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

71- بريغمان، آهرون والطهري، جيهان(2004)، إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاماً، ترجمة: علي هورو، بيروت: دار الفارابي.

72- بعدراني، عبد الحفيظ(2004)، واقع وآفاق العلاقات السورية- الإيرانية، أطروحة ماجستير: جامعة حلب، كلية الاقتصاد، قسم العلاقات الدولية.

73- بقرادوني، كريم(2009)، صدمة وصمود عهد إميل لحود 1998- 2007، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2.

74- بهلوان، سمر(1989)، القضية الفلسطينية، دمشق: مطبعة جامعة دمشق.

75- بوحبيب، عبد الله(2006)، الضوء الأصفر (السياسة الأمريكية تجاه لبنان)، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط6.

76- بيرل، ريتشارد وفروم، ديفيد(2004)، نهاية الشر: كيفية الانتصار على الإرهاب، ترجمة: فؤاد السروجي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1.

77- بيضون، إبراهيم(2002)، تاريخ بلاد الشام في العصور الإسلامية، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

78- ترترية، برينو(2008)، أربعة أعوام لتغيير العالم (استراتيجية بوش 2005- 2008)، ترجمة: قاسم المقداد، ط1، بيروت: الدار العربية.

79- تقرير التنافسية العالمي 2007 – 2009.

80- جبور، جورج(1993)، الفكر السياسي المعاصر في سورية، بيروت: دار المنارة، ط2.

81- جمعة، سعاد وظاظا، حسن(2001)، الحكومات السورية في القرن العشرين، دمشق: د.ن.

82- جودة، جودة حسنين(1998)، جغرافية آسيا الإقليمية، ط1، الإسكندرية: منشأة المعارف.

83- حاج سليمان، رائد نايف(2010)، البعد الدولي في تطورات الأزمة اللبنانية (2008-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات السياسية.

84- حالة الأمة العربية 2005 (النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2006.

85- حتي، ناصيف يوسف(1985)، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي.

86- حسن، محمد فارس(2006)، السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد.

87- حسين، عدنان السيد(1996)، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، بيروت: مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ط2.

88- حطيط، أمين(2006)، المقاومة اللبنانية في لبنان، في كتاب: الحرب الإسرائيلية على لبنان- التداعيات اللبنانية الإسرائيلية وتأثيراتهما العربية والإقليمية والدولية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

89- خالدي، أحمد و آغا حسين ج(1997)، سورية وإيران تنافس وتعاون، ترجمة: عدنان حسن، بيروت: دار الكنوز الأدبية.

90- خشيم، مصطفى عبدالله(2002)، الشراكة الأوروبية المتوسطية؛ النتائج وردود الأفعال، بيروت: معهد الإنماء العربي.

91- خطاب القسم للسيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب، بتاريخ 17/7/2000.

92- خورشيد، حسين ولي(1999)، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دمشق:اتحاد الكتاب العرب.

93- داود، محمود السيد حسن(2003)، نظام الهيمنة الأمريكية والمقومات الدولية للصعود والسقوط، بحث منشور على موقع جامعة الأزهر.

94- دكليريلر، روبرت وهاموك لان(1983)، آراء في الحكومة والسياسة الأمريكية، ترجمة: عامر توفيق، بغداد: دار المعارف.

95- دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت(1985)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ط 1، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: شركة كاظمة للنشر والمؤسسة الجامعية.

96- رئاسة مجلس الوزراء: الدليل التنظيمي للدولة، دمشق: مديرية التنظيم والإدارة،1980.

97- راثميل، أندرو(1997)، الحرب الخفية في الشرق الأوسط؛ الصراع السري على سورية 1961-1949، ترجمة: عبد الكريم محفوض، سلمية: دار سلمية للكتاب.

98- رافق، عبد الكريم(1982)، العرب والعثمانيون 1916-1516، دمشق: مطابع ألف باء.

99- راندل، جوناثان(1997)، أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة: فادي حمود، بيروت: دار النهار.

100- ربيع، حامد(1978)، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، القاهرة: دار الفكر العربي.

101- ربيع، حامد(1983)، الحوار العربي- الأوروبي ومنطق التعامل الدولي والإقليمي، بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية.

102- زرقة، محمد علي(1993)، قضية لواء الإسكندرونة:(وثائق وشروح)، بيروت: دار العروبة، ج1.

103. زيادة، رضوان(2005)، السلام الداني: المفاوضات السورية . الإسرائيلية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.

104- سري الدين، عايدة العلي(1997)، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، بيروت: دار الآفاق الجديدة.

105- سعودي، هالة أبو بكر(1983)، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967. 1973، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

106- سعودي، هالة(1996)، وآخرون، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

107- سلامة، معتز محمد السيد(1997)، القرارات العربية بالمشاركة في مؤتمر مدريد 1991: دراسة للقرارين السوري والفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

108- سيل، باتريك(1987)، الأسد- الصراع على الشرق الأوسط، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

109- سيل، باتريك(1996)، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1958-1945، دمشق: دار طلاس، ط6.

110- سيمونز، جيف(2004)، عراق المستقبل (السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط)، ترجمة: سعيد العظم، بيروت: دار الساقي.

111- شباط، فؤاد(1992)، الدبلوماسية، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ط7.

112- شدود، ماجد محمد(1988)، علم وفن إدارة العلاقات الدولية؛ الدبلوماسية، دمشق: جامعة دمشق.

113- شعيبي، عماد فوزي(2003)، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دمشق: دار كنعان.

114- شكري، محمد عزيز وملندي، ماهر(2001)، النظام القانوني الدولي لاستخدام مياه نهر الفرات، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

115- شلبي، أمين(2005)، أمريكا والعالم (متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000- 2005)، القاهرة: عالم الكتب، ط1 أيلول.

116- صلاح الدين، سليم(2006)، الوعد الصادق وتداعياته العسكرية، تحرير: ياسين عبد القادر، فجر الانتصار الحرب العربية الإسرائيلية السادسة، دمشق: دار الكتاب العربي.

117- صلوخ، فوزي(2002)، أمركة النظام العالمي الأخطار والتحديات، ط1، دار المنهل اللبناني.

118- طلاس، مصطفى ومجموعة من الباحثين(1991)، الاستراتيجية السياسية العسكرية، ج1، دمشق: دار طلاس.

119- طلاس، مصطفى(1988)،الثورة العربية الكبرى؛ دراسة تاريخية، دمشق: دار طلاس.

120- عبد الخالق، لهيب(2003)، بين انهيارين (الاستراتيجية الأمريكية الجديدة)، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع.

121- عبد العزيز، عدنان (2001)، سلطة مجلس الأمن الدولي في اتخاذ التدابير المؤقتة، بغداد: دار الشؤون الثقافية.

122. عبد المجيد، وحيد، "إسرائيل ومفاوضات السلام الجارية"، في: علوي، مصطفى (محرر)، المفاوضات العربية . الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، الجيزة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

123- عبدالله، نادر جابر(2001)، الدكتور بشار الأسد مفكراً، فكر رائد وقيم إنسانية، دمشق.

124- عبده، سمير(1998)، حدث ذات مرة في سورية؛ دراسة للسياسة السورية – العربية في عهدي الوحدة والانفصال 1963-1958، دمشق: دار علاء الدين.

125- عبده، محمود(2007)، المواقف العربية والإسلامية الرسمية، فجر الانتصار، الحرب العربية – الإسرائيلية السادسة، دمشق: دار الكتاب العربي.

126- عبيد الله المصباح، زايد(1994)، السياسة الخارجية، طرابلس: جامعة الفاتح.

127- عرسان، علي عقلة(2000)، صمود وانهيار التفاوض العربي الإسرائيلي بعد مؤتمر مدريد،ج3، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ط1.

128. علوي، مصطفى(1994)، "القوى الدولية الكبرى ومفاوضات السلام الجارية"، في: علوي، مصطفى (محرر) المفاوضات العربية. الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط"، الجيزة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

129. علي، جمال سلامة(2002)، إسرائيل والعلاقات المصرية السورية: دراسة في أثر متغيرات الصراع العربي الإسرائيلي على علاقة الدولتين، القاهرة: دار مصر المحروسة.

130- عليوي، قصي غريب(2000)، العلاقات السورية– التركية دراسة في العوامل المؤثرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

131- عيسى، حامد محمود(1992)، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة مدبولي.

132- غانم، محمد حافظ(1960)، محاضرات عن جامعة الدول العربية، القاهرة معهد الدراسات العالمية.

133- غليون، برهان(2005)، العرب وعالم ما بعد 11أيلول، دمشق: دار الفكر، ط1.

134- فضة، محمد إبراهيم(1982)، مشكلات العلاقات الدولية؛ دور الجيوسياسية والجيو استراتيجية في السياسة الخارجية، ط1، عمان: شركة المطابع النموذجية.

135- فهمي، جورج(2007)، السياسة الفرنسية تجاه الوطن العربي بعد احتلال العراق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

136- فهمي، عبد القادر محمد(1993)، النظام الإقليمي العربي "دراسة في النماذج المستقرة لمظاهر الأزمة في العلاقات العربية- العربية"، في: العلاقات العربية- العربية في التسعينات، بغداد: مركز الدراسات الدولية.

137- فهمي، عبد القادر محمد(1995)، النظام السياسي الدولي" دراسة في الأصول والنظرية والخصائص المعاصرة"، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

138- فودة، موسى(2001)، قراءة في تطور العلاقات السورية العراقية في عهد الرئيس بشار الأسد، بتاريخ: 4/1/2001، مركز القدس للدراسات السياسية.

139- قاسمية، خيرية(1982)، الحكومة العربية في دمشق بين 1920-1918، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

140- قرقوط، ذوقان(1977)، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار؛ قراءة في تاريخ سورية المعاصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

141- قلعجي، قدري(1993)، الثورة العربية الكبرى، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

142- كاين كولبل، يورغن(2006)، اغتيال الحريري أدلة مخفية، ترجمة: هاني الصالح وكامل إسماعيل، دمشق: دار الرأي للنشر، ط1.

143- كلينغل، هورست(1998)، تاريخ سورية السياسي 300-3000 ق.م، ترجمة: سيف الدين دياب، دمشق: دار المتنبي.

144- كوانت، (1984)، وليم ب، عقد من القرارات (السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي)، ترجمة: عبدالكريم ناصيف، دمشق: مكتب الخدمات الطباعية،ط1.

145- كيسنجر، هنري(1981)، درب السلام الصعب، ترجمة: علي مقلد، بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر.

146- كيسنجر، هنري(2002)، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي.

147- لابيفيير، ريشار(2008)، التحول الكبير (بغداد- بيروت)، ترجمة: ميشال كرم، بيروت: دار الفارابي، ط1.

148- لوران، إريك(2003)، حرب آل بوش، ترجمة: سلمان حرفوش، بيروت: دار الخيال.

149- مانغولد، بيتر(1994)، تدخل القوى العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة: أديب شيش، دمشق: دار طلاس، ط2.

150- محمد حسن، عصام الدين(2000)، يوميات انتفاضة الأقصى، مركز القاهرة للدراسات.

151- محمد خير، عادل (2005)، الأجنبي وحقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، القاهرة: دار نافع للطباعة.

152- محمد، علي سبتي(1987)، دراسات في الحرب العراقية- الإيرانية، بغداد: دار الحرية للطباعة.

153- محمد، فاضل زكي(1975)، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، بغداد: مطبعة شفيق.

154- مصباح، زايد عبيدالله(1994)، السياسة الخارجية، منشورات (ELGA)،مالطا، جامعة الفاتح، طرابلس.

155- مطر، جميل وهلال، علي الدين(1983)، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3.

156- معوض، نازلي(1987)، بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، في: غالب، عبدالمطلب(1987) وآخرون، اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

157- مقّلد، إسماعيل صبري(1985)، العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الأصول والنظريات)، الكويت: دار ذات السلاسل.

158- مقلد، إسماعيل صبري(1987)، نظريات السياسة الدولية " دراسة تحليلية مقارنة"، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

159- مقوص، فدوى(2007)، "التحول الكبير بغداد . بيروت، كتاب يتحدث عن خلفيات التحوّل الفرنسي تجاه سورية"، الوحدة، العدد 6569، 10 حزيران 2007م.

160- مكالورين، ر. د. و مغيث الدين، محمد و واجنر ،أبراهام(1982)، صياغة السياسة الخارجية في الشرق الأوسط؛ التأثيرات المحلية على السياسة في مصر والعراق وإسرائيل وسورية، ترجمة ونشر: قسم الدراسات في حركة فتح.

161- مكنا، أكرم(2008)، انتصار تموز التاريخي: تداعياته على المشروع الصهيوني الأمريكي، دمشق: دار الوسيم.

162- مهنا، محمد نصر(2006)، العلاقات الدولية بين الأمركة والعولمة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

163- ناصوري، أحمد(2008)، أملية القانون الدولي العام، دمشق: جامعة دمشق.

164- نافعة، حسن(2006)، التداعيات الدولية على الحرب الإسرائيلية- اللبنانية، في كتاب: الحرب الإسرائيلية على لبنان (التداعيات اللبنانية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

165- نضال حزب البعث العربي الاشتراكي 1980-1943؛ دراسة تاريخية تحليلية موجزة، (دمشق: القيادة القومية، 1986).

166- نعمة، كاظم هاشم(1987)، العلاقات الدولية، بغداد: مطبعة جامعة بغداد.

167- تشومسكي، نعوم(2003)، الحادي عشر من أيلول (الإرهاب والإرهاب المضاد)، ترجمة ريم الأطرش، دمشق: دار الفكر، ط1.

168- نور الدين، محمد(2001)، الحجاب والحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، بيروت: دار رياض الريس، ط1، تموز.

169- نور الدين، محمد(2005)، العلاقات العربية- التركية: الواقع والمستقبل، دمشق: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية.

170- نيكسون، ريتشارد(1999)، نصر بلا حرب، ترجمة محمد عبد الحليم أبو غزالة،القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

171- هاليداي، فريد(2002)، ساعتان هزتا العالم (11أيلول سبتمبر 2001: الأسباب والنتائج)، ترجمة: عبد الإله النعيمي، بيروت: دار الساقي، ط1، ص19.

172- هنيبوش، ريمون(1994)، السياسة السورية الخارجية بين المثالية والواقعية، في كتاب: قرني، بهجت وهلال، علي الدين، السياسات الخارجية للدول العربية، القاهرة: مركز البحوث السياسية في جامعة القاهرة.

173- هونكه، زيغريد(1982)، شمس العرب تسطع على الغرب، ترجمة: فاروق بيضون وكمال دسوقي، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط7.

174- هياجنة، عدنان محمد (1999)، دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

175- هيكل، محمد حسنين(1962)، ما الذي جرى في سورية، القاهرة: الدار القومية.

176- هيكل، محمد حسنين(1987)، (1967- الانفجار)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

177- واكيم، جمال(2010)، سورية ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1.

178- ولد أباه، السيد(2004)، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 (الإشكالات الفكرية والاستراتيجية)، بيروت: الدار العربية للعلوم.

179- يازجي، أمل و شكري، محمد عزيز(2002)، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دمشق: دار الفكر المعاصر، ط1.

ثانياً: الدوريات:

1- بريهي، عبد الكريم حميد(2000)، تقييم الوزن الجيوبولتيكي لحجم وتركيب سكان إيران ودول الساحل الشمالي والغربي للخليج العربي، دراسات إيرانية، جامعة البصرة: مركز الدراسات الإيرانية، العدد 1 و2.

2. "عنصر الزمن في المسار السوري الإسرائيلي"، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد 42، السنة الرابعة، 1998.

3- "وثائق مؤتمر القمة العربية في بيروت 27. 28 آذار 2002"، الفكر السياسي، العدد15، خريف . شتاء 2001. 2002.

4- أبو ناصر، عدنان(2010)، العلاقات السورية . الإيرانية.. انتصارٌ للقضية الفلسطينية، الوحدة الإسلامية، السنة التاسعة، ع99، آذار.

5- أحمد، أحمد يوسف(2006)، الحرب على لبنان- التداعيات العربية، المستقبل العربي، ع332، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

6- إدريس، محمد السعيد(1998)، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 138، أكتوبر.

7- أرميتاج، ريتشارد(2002)، لقاء مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد أرميتاج، مجلة الشاهد السياسي، العدد 340، تاريخ 15/9/2002.

8- إسماعيل، محمد زكريا(2001)، "أفكار وآراء حول التسوية السلمية العربية الإسرائيلية"، شؤون عربية، ع106، القاهرة: جامعة الدول العربية، حزيران.

9- الاقتصاد الإيراني ملاذ ومكمل وشريك قد يغني عن الحلفاء. مجلة الاقتصاد السورية، في 26 كانون الأول 2006.

10- التقي، سمير(2009)، بعض ملامح السياسات الإقليمية السورية، مجلة المجلة، تاريخ النشر: الجمعة 18 ديسمبر 2009.

11- الجليلي، إسماعيل(2007)، الجيل الضائع في العراق: آثار ونتائج، المستقبل العربي، العدد 343، سبتمبر.

12- الحاوي، حمد عمر(2008)، مؤتمر القمة العربي العشرون (دمشق) التحديات والنتائج، المنتدى، أوراق توثيقية تصدر عن مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، الخرطوم، نوفمبر.

13- الحديثي، هاني الياس(1998)، أهمية التعاون الإقليمي " دراسة في ضوء التغير في مراكز الاستقطاب الدولي"، دراسات استراتيجية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد5.

14- الحديثي، هاني الياس(1999)، العراق ومحيطه العربي: دور العراق كموازن إقليمي، دراسات استراتيجية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد6.

15- الحمش، منير (محرر)، أعمال الحلقة النقاشية حول قرار مجلس الأمن 1559الصادر في 2/9/2004، مرجع سابق.

16- الحمش، منير(2005)، خيارات الإصلاح في سورية:بين الضغوط الخارجية والضرورات الداخلية، سلسلة أوراق شهرية، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

17- الحواتي، بركات موسى(1986)، دور الموجهات الحضارية في تشكيل قرار السياسة الخارجية، الدراسات الدبلوماسية، العدد3، الرياض.

18- السعدون، حميد(2006)، قراءة في نتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان، الملف السياسي، ع22، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية.

19- الشاهر، شاهر(2005)، الشرق الأوسط الكبير والمستقبل العربي، مجلة المناضل، العدد/332/.

20- الشاهر، شاهر(2007)، الصهيونية المسيحية والقرار الأمريكي، مجلة البحوث والدراسات العربية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

21- الشاهر،شاهر(2005)، الشرق الأوسط الكبير والمستقبل العربي، مجلة المناضل، العدد332.

22- الشايجي، عبدالله خليفة(1997)، إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصر، المستقبل العربي، العدد 226، كانون الأول.

23- الشيخ، طارق عادل، اتحاد المتوسط..الملامح والتفاعلات ولتحديات، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ملف الأهرام الاستراتيجي.

24- الصايغ، يزيد(1991)، "أزمة الخليج وإخفاق النظام الإقليمي العربي"، المستقبل العربي، العدد 149، تموز، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

25- العناني، خليل(2006)، "النظام العربي عن البنيوية إلى التفكيك ، قراءة في انعكاسات الحرب على لبنان"، شؤون عربية، العدد 127، خريف.

26- القيادة القطرية، سلسلة الإعداد الحزبي رقم 21، متغيرات المرحلة الراهنة.

27- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، قضايا استراتيجية، العدد(26)، أيار 2003، ص11.4.

28. إيشيل، ديفيد(2000)، "مرتفعات الجولان، ركيزة استراتيجية جوهرية لإسرائيل"، مختارات إسرائيلية، ع61، يناير.

29- بغدادي، عبد السلام(2001)، مجلس الأمن والحقبة الأمريكية، وضرورة الرقابة القانونية، أوراق استراتيجية، ع87، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية.

30- تماري، سليم وحمامي، ريما(2001)، "انتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص"، الدراسات الفلسطينية، العددان 46-45 شتاء / ربيع.

31- ثابت، أحمد محمد(2006)، "الهزيمة الميدانية لإسرائيل"، شؤون عربية، العدد 127، خريف.

32. جاد، عماد(2000)،"المفاوضات السورية- الإسرائيلية: البحث في تنفيذ الوديعة"، ملف الأهرام الاستراتيجي، ع61، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يناير.

33- جمعة، مرتضى، "موارد المياه و السياسة و الصراعات الدولية"، مجلة المياه.

34- حتي، ناصيف(1982)، مفاهيم التكامل في اطار النظام الإقليمي العربي، شؤون عربية، العدد 13، مارس.

35- حرب، أسامة الغزالي(2002)، خطة بوش للسلام، السياسية الدولية، العدد 149، يوليو.

36- حسين، غازي(2010)، "تقرير ميليس لا يستند إلى أبسط الأسس القانونية"، الفكر السياسي، العدد 22-23.

37- خطاب القسم الدستوري للرئيس بشار الأسد بتاريخ 17تموز 2000، المناضل، العدد 303، تموز . آب.

38- دياب، أحمد(2006)، المواقف الدولية من الحرب على لبنان، السياسة الدولية، العدد166، أكتوبر.

39- دياب، محمد زهير(1992)، "الموقف السوري من التسوية السلمية للنزاع العربي- الإسرائيلي"، الدراسات الفلسطينية، العدد9، شتاء.

40. رابينوفيتش، إيتمار(2000)، "أفضل فرصة حتى الآن"، الدراسات الفلسطينية، ع 41، شتاء.

41- رشيد، أحمد(1992)، "تركيا والأمن القومي العربي"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،العدد169.

42- زيادة، رضوان(2007)، صنع القرار والسياسة الخارجية في سورية، كراسات استراتيجية، العدد174، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، نيسان.

43- سليمان، سماء(2007)، "المحكمة الدولية في لبنان..إشكاليات قانونية وتداعيات سياسية"، شؤون خليجية، العدد 50، صيف.

44. عبد الجواد، جمال ولطفي، محمد منير، سورية تفاوض إسرائيل، كراسات استراتيجية، عدد45، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

45- عبد الجواد، جمال(2005)، المأزق السوري بعد الانسحاب من لبنان، كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 152.

46- عبد السلام، محمد(2006)، الدروس العسكرية لحرب لبنان، السياسة الدولية، ع166، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

47- عبد الله، عبد الخالق(1993)، النظام الإقليمي الخليجي، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد114.

48- عبدالفضيل، محمود(1994)، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية (التصورات- المحاذير- أشكال المواجهة)، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

49- عبود، شعبان(2005)، "المثلث الروسي الصيني الجزائري والقرار1644"، أبيض وأسود، العدد 154، 19 كانون الأول.

50- عسلية، صبحي(2008) المفاوضات السورية- الإسرائيلية المصالح في مواجهة الثوابت، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، السنة الثامنة عشرة، العدد192، أكتوبر.

51- علوش، ناجي(1996)، "إرهاب قمة مكافحة الإرهاب"، قضايا دولية، ع325، باكستان: معهد الدراسات السياسية.

52- علي، سيد(2002)، السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد أحداث 11 أيلول، مجلة الأهرام العربي، العدد287، تاريخ 28 سبتمبر.

53- علي، محمد جواد(1995)، تركيا و مشروع مياه السلام، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، المجلد الأول، العدد (1).

54- عنبر، محمود(2007)، تحديات الولاية الثانية للرئيس بشار الأسد، أبيض وأسود، العدد 241، الخميس 1 تشرين الثاني.

55- عودة، جهاد(1990)، المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية؛ إطار بحثي لدراسة الحالة المصرية في فترة الرئيس مبارك 1987-1981، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 31، بيروت.

56- عودة، جهاد(1990)، المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية؛ إطار بحثي لدراسة الحالة المصرية في فترة الرئيس مبارك 1987-1981، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 31، بيروت.

57- عودة، جهاد(2001)، تطور الهيكل الإداري والتنظيمي لوزارة الخارجية المصرية 2001-1955، السياسة الدولية، العدد 150، تشرين الأول.

58- عوني، درية(1998)، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية (حلقة نقاشية)، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع227.

59- عيد، خالد(2001)، الاستيطان اليهودي تحت وقع انتفاضة الأقصى، الدراسات الفلسطينية، العددان 46-45 شتاء/ ربيع.

60- فاروق، ياسمين(2007)، "الشرق الأوسط في العلاقات الفرنسية- الأمريكية"، السياسة الدولية، العدد 168، نيسان، على الرابط: www.siyassa.org.eg

61- كاخيا، إبراهيم(1997)، الفرق بين المذهب العسكري وعقيدة القتال، الفكر العسكري، دمشق: ك2 وشباط.

62- كرار، عبدالرازق(2008)، سمات القمم العربية السابقة، المنتدى، أوراق توثيقية تصدر عن مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، الخرطوم، نوفمبر.

63- كلمة الرئيس بشار الأسد في مؤتمر القمة العربية في عمان 2001، الفكر السياسي، العددين 11. 12، خريف . شتاء.

64- ماركوس، جونا ثان(1999)، "الدور الإسرائيلي في اعتقال عبد الله أوجلان"، المشاهد السياسي، لندن، عدد 155، 28/2/1999.

65. محمود، خالد وليد "الجولان ... مفصل الصراع السوري الإسرائيلي"، العصر.

66- محي الدين، محمد وعبد الحكيم، رشا(1998)، الإقليمية الجديدة والعمل العربي المشترك، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد131، يناير.

67- مسعود، عادل(2007)، الفشل الأمني في العراق، السياسة الدولية، العدد167، يناير.

68- مصطفى، عماد(2005)، استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شؤون عالمية، كانون الثاني.

69- معوض، جلال عبد الله(1994)، " تركيا والأمن القومي العربي السياسة المائية والأقليات"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 160.

70- نافعة، حسن(2006)، الحرب الإسرائيلية على لبنان، المستقبل العربي، ع332، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

71- نور الدين، محمد(1994)، تركيا وسورية اتفاقات أمنية، شؤون تركية، ع10، شتاء.

72. يعر، إفرايم وهيرمان،تمار(2000)، " مقياس شهر ديسمبر عام 1999 للسلام"، مختارات إسرائيلية، ع 62، شباط.

73- راشد، سامح(2005)، سورية ولبنان.. حسابات تقليدية وتحديات جديدة، السياسة الدولية، العدد159، يناير.

74- العلاقات السورية الإيرانية، معلومات دولية، دمشق: مركز المعلومات القومي، ع 5، أيار 1999.

ثالثاً: الصحف:

1. أحمد، أحمد يوسف(2000)، "المفاوضات السورية الإسرائيلية انعكاسات محتملة على عملية التسوية ومستقبل المنطقة"، صحفية الأهرام، 12/1/2000.

2- أبراش، إبراهيم(2005)، النظام الدولي والتباس مفهوم الشرعية الدولية، صحيفة منبر دينا الوطن، 16/8/2005.

3. أبو النصر، عبد الكريم(2004)، "قصة وديعة رابين"، صحيفة الوطن، 25/12/2004

4- العجلاني، محمد(2008)، مفاتيح لفهم السياسة السورية، صحيفة القدس العربي، لندن.

5- العياري، شمس(2009)، تأجيل اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية- تكتيك سياسي أم حماية للمصالح اقتصادية؟ المشرق العربي بتاريخ 21/10/2009.

6- المغربي، آمال(2008)، العراق والتأثيرات المحتملة للاتفاقية، جريدة الأخبار، الثلاثاء 25/11/2008.

7- بدوان، علي سعيد(2000)، هضبة الجولان في المسار السوري الإسرائيلي؛ مواقع استراتيجية وتحصينات طبيعية وينابيع وروافد مائية، صحيفة الحياة 24/1/2000، لندن.

8- بقلولة، باسل(2008)، "المسألة اللبنانية في القانون الدولي"، صحيفة إلى الأمام، العدد 2369، أيار.

9- جمالو، علي(1996)، ثرثرة فوق الفرات، كتاب نشر على حلقات في جريدة السفير اللبنانية، الحلقات الأولى والثانية والثالثة 26- 27- 28/2/1996.

10- حميدي، إبراهيم، "عشرة أسباب وراء بدء دمشق المفاوضات غير المباشرة برعاية تركية"، صحيفة الحياة.

11- دحمان، غازي(2005)، الدور الإقليمي السوري راهنه ومستقبله وخياراته، الحياة 5/7/2005.

12-زيادة، رضوان جودت(2005)، رؤيتان في السياسة الخارجية السورية، صحيفة النهار، بتاريخ: 24/3/2005.

13. زيادة، رضوان(2007)، "أزمة خطاب السياسة الخارجية السورية"، صحيفة الحياة، 8/1/2007.

14- سعيد، محمد(2006)، حسابات خاطئة وراء موقف عربي مخجل، جريدة الاتحاد 3/8/2006.

15- سلمان، حيان أحمد(2008)، آفاق الشراكة السورية الأوروبية، جريدة الثورة، الثلاثاء 2008-12-23.

16- عبد المجيد، وحيد(2008)، "المفاوضات السورية الإسرائيلية: قضايا قديمة ووظيفة جديدة"، صحيفة، الحياة 8/6/2008.

17- عبد الوهاب، محمود(2004)، ضغوط جديدة على سورية عبر قرار مجلس الأمن1559 ، الأهرام تاريخ 27/10/2004.

18- فؤاد، محمد(2008)، دول الجوار.. من مؤيد ومن يعارض؟، جريدة الأهرام، العدد 44533، الأحد 9/11/2008.

19- كلمة الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب في آذار 2005م، جريدة الثورة، العدد 12648، 6 آذار 2005م.

20- الأهرام 17/7/2006.

21- الأهرام 24/7/2006.

22- الأهرام بتاريخ 15/7/2006.

23. الأهرام، 17/8/1998.

24. الأهرام، 22/8/1998.

25- الثورة، العدد /14107/، تاريخ 1/1/2010.

26- الثورة، العدد الصادر بتاريخ 31/8/1989.

27- الثورة، العدد الصادر في 31/ آب/1989.

28- الحياة 16/7/2006، ص4.

29- الحياة 6 تشرين الثاني 1998.

30. الحياة 8/1/2007

31- الحياة بتاريخ 15/7/2006.

32. الحياة، 18/12/2006

33- الحياة، 26/4/2008

34- الحياة، 26/4/2008؟

35- السفير 26/7/2006.

36- السفير بتاريخ 15/7/2006.

37- السفير، العدد رقم 8292 الصادر بتاريخ 12/5/1999.

38. الشرق الأوسط، 18/12/2006

39- الشرق الأوسط، 18/12/2006.

40- جريدة الشرق الأوسط 16/7/2006.

41. صحيفة الرياض، 17/1/2004.

رابعاً: الانترنت:

1- الزعبي، حسين(2009)، 2009 عام نجاح السياسة الخارجية السورية، صحيفة الوطن، 31/12/2009، على الرابط: http://all4syria.info/content/view/19252/81/.

2- العياري، شمس(2009)، تأجيل اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية- تكتيك سياسي أم حماية للمصالح اقتصادية؟ المشرق العربي بتاريخ 21/10/2009، على الرابط:

3- القوتلي، بشار(2010)، الغزاة الشرقيين ونظرية البحار الأربعة، جريدة الأخبار 23 حزيران 2010. على الرابط:
http://forum.rtarabic.com/showthread.php?t=58475&page=1

4- قرار مجلس الأمن المرقم 1559 لعام 2004، تقرير الشرق الأوسط، على الرابط: www.islamonline.net

5- (مقابلة الرئيس بشار الأسد مع قناة دبي 23/8/2006).

D:\nn's Documents\INT 2008\OTHERS\Studies - دراسات الدول\FRANCE\دراسة فرنسا doc.2008

6- أبو عبدالله، بسام، مؤتمر العلاقات السورية التركية- الواقع والآفاق، دمشق: الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير.

7- اتفاق الشراكة السورية- الأوروبية والعامل الإسرائيلي، بتاريخ 16/9/2009، موقع الجمل الالكتروني.

8- اتفاق سوري- تركي على خط غاز بطول 62 كم، 5/1/2008، موقع الجمل.

9- أحمد، أحمد يوسف(2004)، النتائج والتداعيات على العالم العربي (في) احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، "ندوة مركز دراسات الوحدة العربية"، آب.

10- أسوشيتد برس: تطهير الحدود السورية التركية من الألغام بمساعدة حلف الأطلسي، 1/7/2009.

11- افتتاح فعاليات مؤتمر القمة العربية العشرين بدمشق، تاريخ 29-03-2008، على الرابط:www.xinhuanet.com

12- الأسد يؤكّد الحرص على العلاقات مع العراق: مقال منشور على شبكة الانترنيت على الرابط:

13- الحميد، طارق(2006)، مثلما عقدتموها حلوها، بحث منشور في صحيفة الشرق الأوسط، العدد (10091)، 16/7/2006 .www. Aksharq alawsant.com.2006, P.8.

14- الداوودي، رياض(2005)، أديب الداوودي في ذكراه مؤسس في الدبلوماسية السورية، موقع شام برس، تاريخ: 17/8/2005، على الرابط: http://www.champress.net

15- الدول المصنفة دولاً راعية للإرهاب، منشورات وزارة الخارجية الأمريكية، 30نيسان/أبريل 2007، على الموقع : http://usinfo.state.gov/xarchives/display.htm

16- الرئيس السوري: إسرائيل انتهزت كل الفرص لتثبت رفضها للسلام، تاريخ29-03-2008 ، على الرابط: www.xinhuanet.com

17- الشريان، داود(2007)، "نانسي بيلوسي في دمشق"، موقع العربية نت. http://www.alarabiya.net/views/2007/04/04/33171.html

18- الشنقيطي، محمد بن مختار، "قراءة سريعة في تقرير بيكر هاملتون عن العراق"، موقع الجزيرة نت.

19- الشواف، علي(2007)، مسار العلاقات العراقية- السورية، على الرابط: www.bbcarabic.com

20- القوتلي، بشار(2010)، الغزاة الشرقيين ونظرية البحار الأربعة، جريدة الأخبار 23 حزيران 2010. على الرابط:

http://forum.rtarabic.com/showthread.php?t=58475&page=1

21- المحاسنة، محمد(2006)، الحرب العربية- الإسرائيلية السادسة الأسباب والنتائج المتوقعة، على الرابط: /http://www.assabeel.info/inside/sections .

22- المرهون، عبد الجليل زيد،(2007)، "تقرير بيكر . هاملتون وحدود المقاربة"، صحيفة الرياض.

23- المنظمات الأجنبية المدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية، 30نيسان/أبريل 2007، منشورات وزارة الخارجية الأمريكية، على الموقع http://usinfo.state.gov/xarchives/display.htm

24- المهيدي، سعيد عبد الله، النظام العالمي الجديد والعالم الإسلامي، رسالة تقريب، العدد37، شبكة النبأ المعلوماتية، ص 2.

25- الموقع الإلكتروني: http: //Palestine uinfo/Arabic/analysis/3/5/2003.htm

26- النص الرسمي لخريطة الطريق لسلام الشرق الأوسط الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت: .http: //usinfo. State.gov/Arabic/meppar/0430ramp.htm

27- الهاشمي يبدد قلق سورية من الاتفاقية الأمنية مع واشنطن، مقال منشور على شبكة الانترنيت على الرابط: http://web.alquds.com/node/125665

28- الهرفي، محمد بن علي(2006)، حزب الله، تأملات في المواقف، بتاريخ 30/7/2006 على الرابط:Http: ww.shiaveb.org

29- انظر خطاب الرئيس بوش أمام الكونجرس في 20/9/2001. http:www.state.gov/t/pa/prs/ps/2002/102767

30- وثيقة مجلس الأمن الدولي S/P. V. 4503.

31. إيران: سورية تقول إن قمة أنابوليس محكوم عليها بالفشل.

32- بدهتسور، رؤبين(2006)، "يجب التحقيق والآن"، هآرتس 24/7/2006، نقلاً عن عطا القميري، موقع المصدر السياسي.

33- برادوز، الفرد ب و م. شارب، جيرمي(2005)، سورية: الأوضاع السياسية والعلاقات مع الولايات المتحدة بعد الحرب العراقية، تقرير CRS للكونغرس، ترجمة: راتب شعبو، على الرابط: . www.tharwacommunity.org.

34- بغداد ودمشق تتبادلان سحب السفراء... وحكومة المالكي تريد محكمة دوليّة، على الرابط: http://www.al-akhbar.com/ar/node/153542

35- بلقزيز، عبد الاله(2006)، أسباب الحرب الإسرائيلية على لبنان، على الرابط: .http://www.w3.org/1999/xhtml

36- الموقع الرسمي لهيئة تخطيط الدولة.

37- تقرير موجز حول بعض المؤشرات الجغرافية والسكانية والاقتصادية لفرنسا ولمحة عامة عن الاقتصاد الفرنسي والعلاقات السورية-الفرنسية، وزارة الاقتصاد والتجارة، مديرية العلاقات الدولية، دمشق في 30/6/2008م.

38- تقرير واشنطن.

39- جلول، فيصل(2007)، الثابت والمتغير في العلاقات السورية- الفرنسية، تاريخ 3/7/2007 على الرابط: editor@arabrenewal.com

40- حزب البعث العربي الاشتراكي، الإرهاب والفارق بينه وبين النضال الوطني والتحرري للشعوب، سلسلة الدراسات، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، 2004م.

41- حزب البعث العربي الاشتراكي، الإرهاب والفارق بينه وبين النضال الوطني والتحرري للشعوب، مرجع سبق ذكره.

42- خطاب الرئيس بوش أمام الكونجرس في 20/9/2001، Annual Terrorism Report(May 2002), p.68. http://www.state.gov/t/pa/prs/ps/2002/10276.

43- خطاب السيد الرئيس بشار الأسد في جامعة دمشق10/11/2005.

44- خطاب السيد حسن نصر الله في 12/7/2006.

45- سعد، فراس(2006)، هل النظام السوري في الخندق المعادي للمشروع الأميركي، على الرابط: www.voltairenet.org

46- سعيد، أمير (2004)، سورية وإيران: نقاط الالتقاء وحدود الافتراق، على الرابط: www.almoslim.net.

47- سعيفان، سمير (2001)، الاقتصاد السوري، "أكثر من نظرة وأقل من ورقة عمل"، انترنت.

48- سورية في عهد بشار، (1) التحديات السياسية الخارجية، تقرير الشرق الأوسط، رقم (23)، 11 شباط 2004، على الرابط: www.crisisgronp.org.

49- سيل، باتريك(2006)، أهداف الحرب على لبنان، بتاريخ 2006/7/18 على الرابط: www.syria-news.com

50- سيل، باتريك(2009)، الأزمة العراقية السورية... دلالات وتداعيات، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، تاريخ 22/11/2009.

51- شعيبي، عماد فوزي(2006)، الجغرافية السياسية والاستراتيجية الجغرافية، المختار، 1/10/2006، على الرابط الالكتروني: http://www.elmokhtar.net/modules.php .

52- شيف، زائيف(2006)، "كيف صاغت إسرائيل أهدافها"، صحيفة هاأرتس 28/9/2006.

53- شيفر، إزابيل(2010)، مشروع الشراكة الأورو متوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدماً، على الرابط: http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1789193,00.html

54- صافي شجاع، العلاقات السورية التركية .. والنمو المضطرد، سيريا نيوز، 28/8/2006.

55- صحيفة الاقتصادية، العدد 424،على الرابط: http://www.iqtissadiya.com/archives_detail.asp?issue=424&id=5817&category=local.

56- عبد السلام، محمد، نقلاً عن صحيفة الراية القطرية.

57- عبد العزيز، حسين، "آفاق السلام بين سورية وإسرائيل"، موقع الجزيرة نت.

58- عمرو، نبيل(2006)، الموقف السعودي من حرب حزب الله... لماذا ؟

59- عوض، محسن (2002)، العلاقات العربية – الأمريكية في التسعينيات.

60- فنيري، يوري(2006)، الهدف الحقيقي من شنّ العدوان على لبنان، تاريخ 22/7/2006، على الرابط: www.icaws.org

61- كلمة الرئيس بشار الأسد أمام مؤتمر اتحاد الصحفيين العرب، الثلاثاء 15/8/2006.

62- كمب، جيفري(2006)، العلاقات الأميركية السورية ، وجهات نظر ، ع(11259)، على الرابط: www.wajhat.com .

63- كوبر، هيلي، وديفيد، سينغر(2006)، مخطط أمريكي لإنهاء التحالف السوري الإيراني، على الرابط: www.icaws.org

64- كيسنجر، هنري(2007)، العراق: ما يمكن أن يقدمه مؤتمر دولي للمأزق، على الرابط: www.aawsat.com .

65- لاباريك، بول(2006)، سورية المستهدفة، على الرابط: www.aawsat.com .

66- للاطلاع على نص القرار 1373، انظر: WWW. UN.org/Arabic/terrorism/index.html

67. ماضي، محمد، "تقرير بيكر . هاملتون: تمخض الجبل فولد فأراً".

68- مايكل هدسون، السياسة الخارجية الأمريكية، محاضرة في مكتبة الأسد، 20 حزيران 2005م.

69- محمد، محسن (2006)، سورية والسيناريوهات الأمريكية المحتملة، على الرابط:

- مرآة الصحافة العربية، العدد (1780).

70- مصطفى، عماد(2007)، محاسبة سورية: والفشل الذريع لوزارة الخارجية الأمريكية، على الرابط:

71- مقابلة الرئيس بشار الأسد مع قناة الـ BBC الأمريكية 27/3/2006.

72- مقابلة السيد الرئيس بشار الأسد مع قناة الـ BBC البريطانية 10/10/2006).

73- موقع راديو سوا على شبكة الانترنيت على الرابط :

74- موقع قناة البغدادية على شبكة الانترنيت على الرابط:http://www.albaghdadia.com /

75- موقع قناة السومرية الفضائية على شبكة الانترنيت على الرابط:

76. موقع وزارة الخارجية المصرية.

77- موقع وكالة الأنباء السورية سانا على شبكة الانترنيت على الرابط :

78- موقع وكالة الأنباء القطرية على شبكة الانترنيت على الرابط:

79- نص القرار 1595، مجلس الأمن الدولي، تاريخ 7 نيسان 2005م.

80- نص القرار 1636، مجلس الأمن الدولي، تاريخ 31 تشرين الأول 2005م.

81- نص القرار 1644، مجلس الأمن الدولي، تاريخ 16 كانون الأول 2005م.

82- نظرة عامة عن اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، الموقع الرسمي لهيئة تخطيط الدولة.

83- يوف، يورام(2003)، إعادة انتشار القوات اللبنانية في الجنوب فهم تكتيكات سورية الدفاعية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، متابعة سياسية، رقم (714)، 24 شباط، على الرابط: .www.washingtoninstitute.org

.Washington Post, 4-3-2005 -84

.www. Aljazera.Net/News, 3-3-2005-85

.www. Mirror Of Arab Press, 4-3-2005 -86

http://acpss.shram.org.egh87

http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/11/27/iran.annapolis/index.html

http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/3/31/pelosi.syria-critiize/index.html

http://arabic.people.com.cn/31662/5567807.html

http://www.alriyadh.com/2008/04/26/article337721.html

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6532000/6532009.stm

http://news.egypt.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=14767&Itemid=61

http://premium.asia.cnn.com/arabic/2008/middle_east/4/25/baradei.timely/index.html

http://www.algazeera.net/nr/exeres/48f918a8-f668-46ec-9558-a875d4db3b.13htm

http://www.aljazeera.net/NR/D1D8288D-F762-497D-8310-DD11683E2AA.htm

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/40E550A2-C5EE-4C46-83B4-6D132C4D8F21.htm

http://www.alriyadh.com/2007/01/12/article215773.html

http://www.alsumaria.tv/ar/Iraq-News/1-36925-.html

http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=3282&EditionId=1326&ChannelId=30656

http://www.imadmoustapha.net/Syria%20Accountability.htm

http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=12509

http://www.qnaol.net/QNAAr/News_Bulletin/News/Pages/09-08-31-1111

http://www.radiosawa.com/arabic_news.aspx?id=8030337

http://www.raya.com/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=347643&version=1&template_id=49&parent_id=42

http://www.sana.sy/ara/article/6.htm

http://www.swissinfo.org/ara/front.html?siteSect=105&sid=7327352&cKey=1165482611000&ty=st

http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=543

http://www.yek-dem.com/moxtarat=2-6-7-2005.htm

http://www1.irna.com/ar/news/view/line-29/0711291196194755.htm

http:www.radiosawa.com/Arabic_news.aspx?id=2009360&cid=2

.June 2003

.www. Aksharq alkawsat.com, 2006, P.9

www. Gulf Issues. 2005

.www. Mirror Of Arab Press, 11-3-2005

http://www.moi.gov.sy/print.php?filename=2007082312062188 .

http://www.thisissyria.net/2007/09/08/syriatoday/117.html .

Richard pierl, Aclean Break: Anew strategy for securing the realm, http://www.iasps.org/start.htm

.www. Daralhayat.com/arab news.gnlf news 16-11-2205 -

رابعاً: المراسيم التشريعية:

1- المرسوم التشريعي رقم /4/ لعام 2010.

2- المرسوم التشريعي رقم 10 تاريخ 6/7/1964: الجريدة الرسمية، العدد 29، تاريخ 9/7/1964.

3- المرسوم التشريعي رقم 14 تاريخ 24/3/1966: الجريدة الرسمية، العدد 13، تاريخ 14/4/1996.

4- المرسوم التشريعي رقم 50 تاريخ 25/8/1964 المتضمن ملاك وزارة الخارجية وتعديلاته.

خامساً: المراجع باللغة الانكليزية:

-1Van Dam, Nikolas: The Struggle for power in Syria, Sectarianism, Regionalism and Tribalismin politics, 1961-1978, p. 146.

-2Condoleeza Rice: Promoting the national inserest Foreign Affairs Jan-Feb2000

.

-3Eyal Zisser, Syria and the War in Iraq, Middle East Review of International Affairs, Vol. 7, No. 2 June 2003.

-4Hopwood, Derek: Syria 1945-1986 politics and society. Et Kienle, Eberhard, Baath vs Baath, the conflict between Syria and Irak, I.B. Tauris & Co. limited publishers, London, 3 rd ed,1993,p.228 .

-5Iganio Ramonet : De la Guerre perpetuelle le Monde Diplomatigue , Mars 2003, p.18-19.

-6Jacgues Derrida: guest ce gue le terrorism ? Monde Diplomatigue , Fev. 2004, p .16 .

-7Kirsh, George Klay Jr, "Western Imperialism in the Middle East, the Case of the United States Military Intervention in he persian Gulf", p.13 .

-8 -Lloyd Jensen, Explaining Foreign Policy, (New Jersey: Prectic-Hall, 1982), pp.117-118.

-9 Nicholas Blanford,Killing Mr Lebanon The Assassination of Rafik Hariri and its impact on Middle East,London ,I.B.Tauris&co Ltd ,2006,P.95.

-9Perthes, Volker: The Political economy of Syria under Assad, Ib.Tauris, London, 1995, p.4 .

-10Aryeh Shalev. Israel and Syria: Peace and Security on the Golan . (Israel ,tel A VIV university, 1994), p65

-11 Asher Arian,Public Opinion on Lebanon and Syria, 1999,Strategic Assessment, Vol.2,No.1 (Israel, Tel-aviv University, Jafee center for strategic studies, June 1999 .

-12De la Gorce, Paul-Marie, Bilan d une epreuve de force, Le Monde Diplomatigue, a out 1991 .,

-13 -et Maooz, Moshe, "Syrian-Israeli relations and the Middle East Peace Process", The Jerusalem Journal of International Relations, vol.14 no.3,p.11 .

-14Human Rights watch, Syria unmasked,Vail Ballou press, Binghamton, 1991,p.96.

-15Laura Zittrain Eisenberg and Neil Caplan, Negotiating Arab – Israel Peace: Patterns, Problems>Possibilities, (Indian: Indian university Press,1998), . 79

-16 -Laurens, Henry: Lorient Arabs, Arabism et Islamism de 1798 a 1945,Armand Colin, Paris,2000.p.132.

-17 -Lesh, ann. Mosely: "Contrasting Reactions to the persian Gulf crisis: Egypt, Syria, Jordan and the Palestinians", Middle East Journal, vol.45,no.1 Hiver 1991, p.42 .

-18 -Maclaurin R.D and Mughisuddin, Muhammad and Wagner, Abraham: Foreign Policy Making in the Middle East, Domestic Influences on Policy in Egypt, Irak and Syria, Praeger publishers, New York, 1987,p237 .

-19 -Maooz, Moshe, "Syrian-Israeli Relations and the Middle East Peace Process". The Jerusalem Journal of International Relations, vol 14, no.3,1992,p.5 .

-20 -Robert Gilpin, War and Change in World Politics , Cambridge University Press , 1981. pp.10-11 .

-21The Moshe Dayan Canter (Data and analysis): Syria domestic Political stress and Globalization, by Eyal zisser and paul Rivlin, June 1999, p.19.

-22The Washington Post, July 25, 2002; al-Watan (Abha), Feb. 24, 2002.

-23Lawrance f.kaplan / William Kristol: The War over Iraq : Saddam s Tyranny and America Mission Encounter Books, 2003 . p. 79 .

-24 -Wolfram Hanrieder, "Actor objectives and international systems" Journal of Politics.27. February 1965, p.119 .

-25Charles F, Harmannw. Kyley tro tames N. Rosenan and New Directions in the Study of foreign policy , Allen and union . new zeuland . 1987.

-26K. Holisty , National Rolecenceptions , in the study of foreign policy, international studies quarterly vol. 14 , 1970, pp 233 – 239 .

-27Al-Hayat, Nov. 25, 2001; The Washington Post, July 25, 2002.

-28A.F.K.Organski and Jacek Kugler , The War Ledger (Chicago:University of Chicago Press, 1980) and Waltz,op.cit.

-29James Rosenau "Comparing Foreign Policies, why, what,How" in James Rosenau, Comparing Foreign Policies, (N.Y.Hasled Press,1974), p.6.